

التكامل الاقتصادي في أفريقيا

بين النظرية والتطبيق

دراسة تحليلية

في إطار العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية
« رؤية مستقبلية »

دكتور

عادل عبد الرازق

وكيل أول وزارة التعاون الدولي
عضو هيئة التدريس للدراسات العليا
دبلوم المفاوضات الدولية
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة



مكتبية حضرتة الوردة

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد
اسم الكتاب : التكامل الاقتصادي في أفريقيا
بين النظرية والتطبيق
المؤلف : د. عادل عبد الرازق
رقم الإيداع :

الطبعة الأولى 2017



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

الإهداء

إلى كوكبة من العلماء :
إلى روح الأستاذة الدكتورة / سلوى محمد لبيب
الأستاذ الدكتور / إبراهيم نصر الدين
الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن إسماعيل الصالحى
الأستاذ الدكتور / أحمد محمد رشيدى
الأستاذ الدكتور / محمود أبو العينين
الأستاذ الدكتور / فرج عبد الفتاح فرج

الأستاذ الدكتور / عراقى الشربيني
الذى نهلت من فيض علمهم وتعلمت منهم منهجية
البحث العلمى .
«لهم منى الشكر والتقدير ومن الله الجزاء الأوفى» .
 وإهداء خاص إلى :
حفيدي / بلال مصطفى السيد ربيع
من كريمتي / أسماء عادل عبد الرازق
المؤلف
د. عادل عبد الرازق

الفهرس

7	تقديم
9	مقدمة
15	* الفصل الأول : التفاعلات التعاونية التكاملية القارية
	* الفصل الثاني : التفاعلات التعاونية التكاملية في شمال ووسط وغرب القارة
93	الأفريقية
	* الفصل الثالث : التفاعلات التعاونية التكاملية في شرق وجنوب القارة
200	الأفريقية
	* الفصل الرابع : التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا في إطار البيئة
	الدولية والإقليمية ودور المجتمع المدني والدولة القائد مع دراسة حالتي السادك
336	والإيجاد
	* الفصل الخامس : التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا ودورها في تعزيز
449	السلم والأمن الجماعي في أفريقيا
	* الختام : قدرة أفريقيا على مواجهة التحديات التي تعوق التفاعلات التعاونية
595	التكاملية في إفريقيا « رؤية مستقبلية »
619	المؤلف في سطور
620	إصدارات المؤلف



■ ■ | تقديم

أقف حائرًا وأنا أسطر تقديمًا لهذا المرجع الذي يكاد يتفجر بما بين متنيه من معلومات وحقائق موثقة وخلاصة فكر ينم عن عمق ودأب واضح وحب يكرهه المؤلف للشأن الأفريقي .

سيجد القارئ في هذا المرجع القيم ما يريده ، فإذا كان يبغى المنحى التاريخي فسيجده وإن كان يريد مرجعًا للتفاعلات الإقليمية الأفريقية فسيجد، وإن أراد دراسة يستند إليها في بحثه عن تكتل أو منظمة أفريقية فإن مراده في هذا المرجع، ولعل العاملين والمشتغلين بالشأن السياسي أو الاقتصادي الأفريقي هم أول من سيقدر قيمة هذا المرجع؛ ففيه معلومات وحقائق ونتائج توصل إليها مؤلفه بلا شك تثري العمل في الشأن الأفريقي والعاملين فيه.

لا أبالغ إن قلت إن ما قدمه مؤلف هذا المرجع القيم هو نتاج خبرته وممارسته للعمل الرسمي في الشأن الأفريقي فقد كان ولفترة من الزمن أحد المسؤولين عن هذا الشأن إبان عمله في وزارتي الخارجية ووزارة التعاون الدولي، لذا فإن هذا المرجع هو خلاصة فكر وممارسة فعلية وهو استمرار لعطاء المؤلف عبر سلسلة مؤلفات ومراجع في الشأن الأفريقي أضافت له الكثير إن كنا في حاجة للمزيد.

ويستعرض المؤلف في هذا الكتاب كافة التفاعلات التعاونية الأفريقية بالإضافة للمبادرات مع إيضاح للظروف الدولية والإقليمية وأوضاع كل تجمع على حدة ودور اللاعبين الرئيسيين في كل تجمع، هذا بالإضافة لدراسة أوضاع السلم والأمن الجماعي في أفريقيا ، ويتطرق المرجع إلى دراسة أسباب الصراعات

والمشكلات الأمنية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية مع الأسس التي أرسيتها
التنظيمات الأفريقية سواء المنظمات الاقتصادية الأفريقية أم التكتلات لتعزيز
السلم والأمن الجماعي، كما يدرس المرجع حالة الآليات للسلم في كل من
الكوميسا والإيكواس ودور الإيكواس في فض المنازعات في غرب أفريقيا .

ويجد القارئ في خاتمة المرجع تصورًا ورؤية مستقبلية حول قدرة التفاعلات
التعاونية القارية على مواجهة التحديات الاقتصادية الأفريقية في ظل الظروف
الدولية وأجواء العولمة الحالية .

وأمام هذا أشعر برغبة شديدة في مطالعته مرة تلو أخرى باعتباري من المعنيين
بالشأن الأفريقي لما به من نواح شتى تفيد في علاقات مصر مع أفريقيا والتي
لا يمكن أن تبدأ بداية صحيحة دون فهم عميق للشأن الأفريقي والذي أجده بين
متني هذا المرجع القيم الذي يعد علامة مضيئة وإضافة عظيمة لمكتبة المراجع
المتخصصة حول الشأن الأفريقي .

حسن لاشين

وكيل الوزارة للشئون الأفريقية

بوزارة التعاون الدولي

■ ■ المقدمة

منذ أن استقلت دول القارة الأفريقية في بداية الستينيات عملت هذه الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية ، غير أن عقوداً قد مضت دون أن تحقق التنمية المرغوبة خاصة وأن اهتمام دول القارة قد انصب على التحرر السياسي وأهملت كثيراً قضية التحرر الاقتصادي فالقارة بلغ عدد سكانها عام ألفين وفقاً للإحصاءات المنشورة عام 2002 م حوالي 797.8 مليون نسمة ومتوسط معدل النمو السكاني في النصف الثاني من عقد التسعينيات بلغ 2.6٪ سنوياً وبها دول متباينة في كثافتها السكانية مثل نيجيريا 126 مليون نسمة بينما جزر القمر 560 ألف نسمة ناتجة المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1995 بلغ في عام ألفين بلغ 288.4 مليار دولار ومتوسط معدل نمو الناتج المحلي في النصف الثاني من عقد التسعينيات بلغ 2.6٪ سنوياً (ذات المتوسط لمعدل النمو السكاني) وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في عام ألفين ما قيمته 671 دولار في السنة .

لقد اختلفت استراتيجيات التنمية المتبعة ، فأغلب دول القارة تبنت منذ الاستقلال وفي بداية عقد الثمانينات استراتيجيات الإحلال محل الواردات ثم اتجهت دول القارة للأخذ باستراتيجيات تنمية الصادرات والانفتاح على العالم الخارجي في ظل تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي المدعومة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، غير أنه في كلا الحالتين (حالة تطبيق استراتيجيات التنمية بالإحلال محل الواردات واستراتيجيات التنمية من خلال اعتماد التصدير

كقطاع قائد لاقتصاد القومي) كلاهما لم يحقق التنمية الأفريقية المنشودة .

إن مراجعة وثائق منظمة الوحدة الأفريقية (خطة عمل لاجوس ، معاهدة أبوجا) يمكن أن تقدم لنا منهجاً مناسباً لاستراتيجية تنمية تتناسب مع الواقع الأفريقي ، غير أن أحدث هذه الوثائق هو القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي بدأ ممارسة نشاطه الفعلي منذ يوليو 2002 ، ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد) .

إن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي قد اعتمد معاهدة أبوجا كمنهج مناسب لتنمية القارة وحث الدول أعضاء الاتحاد على الإسراع بتنفيذها وفضلاً عن ذلك فقد استحدث قانون الاتحاد الأفريقي مؤسسات أخرى تعد بمثابة أدوات لتحقيق التنمية المرغوبة إن نصوص قانون الاتحاد هي النصوص الواجبة التنفيذ إذا ما اختلفت مع نصوص إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية [معاهدة أبوجا] وأن المساعدات الإنمائية يمكن أن تفيد في المساهمة في عملية التنمية ولكن التنمية لا تحقق بالمساعدات إن التنمية المبتغاه لا بد أن تقوم على دعائم وأسس مملوكة للأفريقيين والقارة لديها من الموارد ما يمكنها من البدء في عمليات تنمية طموحة ، إن استراتيجية التنمية وفقاً للقانون التأسيسي للاتحاد تقوم على مبدأ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، تعطي للدولة دوراً لضبط حركة الأسواق ومراقبة تنفيذ القوانين دون أن يكون للدولة السيطرة على ملكية أدوات الإنتاج أنها استراتيجية تقوم على وجود قطاع خاص رشيد تسبغ عليه الدولة حمايتها من دفاع وأمن وعدالة وتوفير بنية تحتية فضلاً عن تواجدها في المشروعات التي لا يستطيع القطاع الخاص الاضطلاع بها أو تلك المشروعات التي تمس غالبية الجماهير أو تلك التي تمثل مشروعات استراتيجية .

إن فلسفة استراتيجية التنمية وفقاً لوثائق منظمة الوحدة الأفريقية ومعاهدة

أبوجا الاقتصادية والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد تقوم على مجموعة من العناصر لعل أهمها :

- التكامل الإقليمي وصولاً لتكامل اقتصادات القارة وهو « موضوع دراستنا » إذ اعتمد القانون التأسيسي للاتحاد مراحل التكامل الاقتصادي المنصوص عليها في معاهدة « أبوجا » بل وطالب القانون بالإسراع بتنفيذ هذه المراحل وتتلخص في ست مراحل متتالية تستغرق في تنفيذها 34 سنة تبدأ من حيث انتهت جهود منظمة الوحدة الأفريقية في تكوين التجمعات الاقتصادية الفرعية ، إذ أن هذه التجمعات وتعزيزها هو السبيل لإقامة منطقة التجارة الحرة القارية ، يليها الاتحاد الجمركي على المستوى القاري ثم السوق الأفريقية المشتركة ، كما تهدف المعاهدة إلى الوصول للوحدة النقدية على المستوى الأفريقي في نهاية هذه المراحل الست ، غير أن القانون التأسيسي للاتحاد قد نص في مادته التاسعة عشر على إنشاء المصرف المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي وبنك الاستثمار الإفريقي وإنشاء هذه المؤسسات أصبح حال للحدوث وفقاً لنص القانون ، وإذا كانت هذه المؤسسات الاقتصادية عند بداية إنشائها لن تستطيع ممارسة دورها بالكامل ، إلا إن البدء بالممكن هو أمر واجب التحقيق ، فعلى سبيل المثال واستناداً للخبرة الأفريقية في التجمعات الإقليمية الفرعية يمكن إنشاء المصرف الأفريقي لبدء عمله في شكل اجتماعات دورية لمحافظي المصارف المركزية الأفريقية يتابعون فيها الأداء على مستوى السياسات النقدية ومراجعة هدف الاستقرار النقدي لدول القارة مع وضع معايير موضوعية لمراقبة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي ، مع إنشاء غرفة الم قاصة على المستوى الأفريقي ، وتؤجل باقي وظائف البنك لحين إتمام خطوات التكامل الاقتصادي « موضوع الدراسة » .

- أهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية إذ أن القطاع الخاص الرشيد الذي يسعى لتحقيق أهداف التنمية الأفريقية ، ووضع في اعتباره معالجة

المشكلات الاجتماعية صوب أعينه مثلما يضع هدف الربح هو القطاع الكفيل بقيادة عملية التنمية ، إن القارة ما زالت في حاجة لوجود المنظم المبتكر الذي يقدم الجديد في المنتجات ولديه القدرة على الابتكار ويؤمن بالأسلوب العلمي كأداة للتطوير ، إن خلق هذه الكوادر مهمة قومية إفريقية ، وقد تحتاج لفترة من الزمن غير أن إعطاء الفرصة لهذا القطاع هو السبيل لخلق هذه الكوادر ، إن القطاع الخاص الأفريقي في مجال الصناعة التحويلية ومجال التجارة الخارجية والتصدير وفتح الأسواق الخارجية عليه مهمة تاريخية لن تستطيع أفريقيا أن تحقق أهدافها التنموية إلا من خلال إنجاز هذه المهمة ، إن الشروط اللازمة لنجاح هذه المهمة والتي تكمن في تعزيز المنافسة والقضاء على الاحتكار وإشاعة الشفافية ومحاربة الفساد هي شروط يجب أن تحقق وعل الدولة في أفريقيا أن تعمل صوب تحقيقها لكي تتمكن من تهيئة المناخ المناسب للابتكار .

- البعد الإنساني للتنمية ، فالتنمية للإنسان وبالإنسان ذلك أن توفير البنية الأساسية للمواطن الأفريقي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي هي السبيل لخلق العامل المنتج ، كما أن التعليم والتدريب والرعاية الصحية ومراعاة حقوق المرأة والطفل جميعها عناصر للتنمية البشرية التي هي أحد مقومات التنمية الشاملة ، لقد اهتمت الدول في أفريقيا بعملية التنمية البشرية كما برز دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال والمطلوب مدي أوسع للمشاركة من خلال هيئات المجتمع المدني غير أن ذلك لن يكون إلا من خلال اكتساب حقوق قانونية جديدة تكفل ممارسة هذه الأنشطة التي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية .

- التمويل الوطني على مستوى القارة هو المصدر الأساسي للاستثمار ، إن تهيئة المناخ السياسي وإشاعة الاستقرار السياسي والقضاء على الصراعات

والحروب الأهلية وهي جميعها أمور محل اعتبار في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ، ومن شأنها تهئية البنية الاقتصادية للاحتفاظ برؤوس الأموال الوطنية وعدم خروجها إلى خارج أفريقيا ، حيث ترتفع ربحيتها وتقل درجة المخاطرة أما استمرار حالات الصراع والحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي فقد ثبت عملياً أنها عوامل طاردة لرؤوس الأموال .

- عدالة توزيع الدخل هي الأساس لتنويع قاعدة الإنتاج ، إن استخدام الأدوات المالية (إنفاق عام وضرائب) من شأنها إعادة توزيع الدخل القومي بطريقة أقرب للعدالة ، إن هذا الشرط يمثل أحد أهم الشروط اللازمة لتنويع قواعد الإنتاج ، فالمنتج يقوم بعمليات الإنتاج بناء على ما يتوقعه من طلب على منتجاته ، إن خلق الطلب في السوق يستدعي توافر القدرة الشرائية ، وفي ظل غياب عدالة التوزيع لن يكون هناك قوة شرائية في يد الغالبية وبالتالي لن يكون لهم طلب اقتصادي في السوق وعلي عكس ما يذهب البعض سوف يترتب عليها زيادة في مستويات الدخل مما يعني زيادة في معدلات التراكم الرأسمالي .

- محاربة الفساد وتبسيط الإجراءات ، إن محاربة الفساد في كل صورة وأشكاله والقضاء على التعقيدات البيروقراطية التي هي أحد أهم مسبباته لهو أمر ضروري لتحقيق التنمية ، ذلك أن توسيع الرقابة الشعبية على أجهزة الحكم وزيادة مؤسسات المجتمع المدني وزيادة الوعي الاجتماعي تعد بمثابة أهم شروط استراتيجية التنمية المستهدفة⁽¹⁾ .

وبعد أن استعرضنا فلسفة استراتيجية التنمية في القارة نؤكد على أن التكامل

(1) انظر : د. فرج عبد الفتاح فرج . الاتحاد الأوروبي ودعم التنمية الأفريقية في ظل اتفاقية كوتونو ومبادرة النيباد . بحث مقدم في مؤتمر مبادرة التنمية الجديدة في أفريقيا NEPAD وتنمية أفريقيا - والذي عقد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة . يومي 24 - 25 سبتمبر 2002 . ص ص 12 - 14 .

الإقليمي « موضوع الدراسة » هو المدخل الحيوي للاعتماد الجماعي لدول القارة على الذات وأمرأً لازماً لا مناص منه لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجه القارة ، لما يتيح التكامل من تجاوز لعوامل ضعف كثير من الدول التي تفتقر إلى مقومات البقاء والاستقرار بفعل واقعها وحيزها الجغرافي وما يفرضه من قيود على إمكانيات هذه الدول وقدراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو ما وعاه وأكد عليه الفكر السياسي الأفريقي طويلاً وأدركته وأن لم تلتزم به الدول الأفريقية .

وقد ارتبطت حركة التكامل الإقليمي منذ الستينيات من القرن العشرين بمساعي الدول الأفريقية لاستكمال استقلال إرادتها على الأصعدة المختلفة بعد حصولها على استقلالها المباشر عن الدول الاستعمارية ، وقد تنوعت مساعي وأشكال وأطر التكامل في القارة ما بين أطر قارية شاملة وأطر إقليمية أو موضوعية جزئية وتفاوتت خبراتها من حيث النجاح والفشل ، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى محاولة التعرف على واقع التكامل الأفريقي بعد ما يزيد على نصف قرن تقريباً من استقلال الدول الأفريقية وموقف الدول الأفريقية من تلك الجهود التكاملية على المستوى القاري ورصد وتقييم جهود مساعي التكامل الإقليمي في القارة وما حققه من ثمار ، كما أن هذه الدراسة تلقي الضوء على مدي استمرارية أو انحصار روح التفاؤل بالتكامل الإقليمي كأداة لتعظيم قدرات أفريقيا على المستوى الدولي .

الأمر الذي يعني بدوره ضرورة مراجعة تجارب التكامل الإقليمي القائمة في القارة (كالأيكواس - السادك - الكوميسا ... غيرها) لمعرفة مكان القوة وعوامل الضعف في تلك التجارب ومحاولة تفعيل هذه التنظيمات بما يحقق هدف التنمية والاستقرار باعتبارهما شرطين لازمين من أجل الدعوة إلى التجارب بصورة أصدق وأوضح مع المبادرات الرامية إلى دعم العمل الأفريقي المشترك وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا « نيباد »

كغاية مثلي وأداة من أجل مستقبل أفضل للقارة وشعوبها .
والتعرض لهذه الدراسة

الفصل الأول

■ ■ التفاعلات التعاونية
التكاملية القارية في أفريقيا



تمهيد :

شهدت القارة العديد من التكتلات الاقتصادية الأفريقية على كافة المستويات القارية والإقليمية والثقافية والدولية وهي ظاهرة تعد من أهم السمات التي تشهدها أسواق السلع والخدمات في العالم في العصر الحديث وتهدف هذه التكتلات إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية الإفريقية إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتركز تلك التكتلات والاتحادات الاقتصادية مجهوداتها على الاهتمام بالبنية التحتية والنهوض بالقطاع الخاص وعمليات التمويل والاهتمام بقضايا البيئة وغير ذلك من المشكلات الاقتصادية الإقليمية والقارية ، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من إرهابات التعاون الاقتصادية بين دول القارة منذ أكثر مما يربوا على خمسين عاماً من القرن الماضي وتطورات لتأخذ أشكالاً جديدة تضم دول القارة جميعها والبالغ عددها 54 أربع وخمسين دولة ومن ذلك على سبيل المثال الاتحاد الأفريقي الذي خلف منظمة الوحدة الأفريقية ومبادرة النيباد التي جاءت تنويعاً للمبادرات الأفريقية الاقتصادية وخاصة خطة عمل لاجوس وأملها من خطة الإنعاش الاقتصادي الأفريقي من 1986 - 1990م وتوقيع معاهدة أبوجا الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق وحدة اقتصادية شاملة على المستوى القاري .

- وننوه في هذا المضممار إلى أن هناك عقبات تعوق التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول القارة ومن هذه العقبات ما يتعلق بمجال النقل والشحن ويتمثل في عدم وجود خطوط ملاحية بحرية وجوية منتظمة بين معظم دول أفريقيا بالإضافة إلى ذلك وعلى سبيل المثال فقد تم إلغاء رحلات الطيران التابعة لشركة مصر للطيران إلى العديد من دول الشرق والجنوب الأفريقي مثل إثيوبيا وتنزانيا نظراً لوجود مسافة كبيرة بين العديد من شركات الطيران الأخرى ، كما أنه

لا يوجد حتى الآن سوى خط ملاحى وحيد منتظم في منطقة البحر الأحمر يصل إلى دول شرق وجنوب

أفريقيا مما يضطر المصدرين إلى اللجوء إلى موانئ أوروبية لتصدير منتجاتهم إلى دول أفريقية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن وطول الرحلة وتلف البضائع في بعض الأحيان .

- بالإضافة إلى وجود العديد من أوجه القصور التي تشوب خطوط السكك الحديدية بالدول الأفريقية حيث تظهر هذه المشكلات بشكل أوضح في الدول الحبيسة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل وكذا ارتفاع أسعار الشحن والنقل إلى أفريقيا وتحكم شركات الشحن الأجنبية في فترة الشحن التي قد تصل إلى 28 يوم .

- وهناك عقبات تتصل بالأسواق الأفريقية وتتمثل في ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية وارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة في الوقت الذي لم يمتد نشاط شركة ضمان الصادرات لتغطية المخاطر بأنواعها في العديد من الأسواق الأفريقية وكذا المنافسة الشرسة من دول جنوب شرق آسيا للعديد من المنتجات الأفريقية كالملابس حيث أن الأسواق الأفريقية أسواق سعر في المقام الأول نظراً لانخفاض القوة الشرائية للمستهلك ، كما تفتقد الدول الأفريقية لنظم مصرفية جيدة مع عدم وجود فروع للبنوك الأفريقية في تلك الدول بالإضافة إلى عدم وجود آليات لضمان وتمويل الصادرات وندرة العملات الأجنبية في بعض تلك الدول .

- هذا بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر عدم السداد مع عدم وجود تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل (أقل من 60 يوم) وكذا عدم وجود نظام تأميني محلي

شامل وفعال لخدمة المصدرين الأفارقة بالإضافة إلى ضآلة الأسقف الائتمانية الممنوحة ضد مخاطر التصدير إلى أفريقيا ، وأيضاً الوسطاء والوكلاء التجاريين اللبنانيين والهنود على القنوات التجارية في دول القارة عموماً ودول غرب أفريقيا بشكل خاص وهو ما يعني صعوبة اختراق تلك الأسواق ، ومن هذه العقبات أيضاً الافتقار إلى المعلومات الأساسية عن تلك السوق والسلع المطلوبة فيها وأذواق المستهلكين بها وكذا قصور الدعاية والإعلان عن السلع الأفريقية والتواجد الأفريقي الهزيل في المعارض الأفريقية وعدم وجود سياسة تسويقية للترويج للمنتج الأفريقي عبر وسائل الأعلام المختلفة في السوق الأفريقي بالإضافة إلى عدم وجود معارض دائمة للسلع الأفريقية في الدول الأفريقية هذا بالإضافة إلى عقبات عامة تتعلق بالطبيعة الاقتصادية لدول القارة ذاتها من حيث ارتباطها بالدول المستعمرة السابقة وتركز نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع التكتلات والمجموعات الاقتصادية الكبرى فضلاً عن التواجد القوي للشركات متعددة الجنسية وتغلغلها في النشاط الاقتصادي بها ، وسوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو ومستويات دخول الأفراد وضعف القوة الشرائية في العديد من الدول الأفريقية من الدول الأفريقية وتشابه الهياكل الإنتاجية بأفريقيا حيث تعتمد غالبيتها على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها وندرة النقد الأجنبي .

ولإزاء هذه العوائق فقد اقترح البعض كثير من الحلول تمثلت في الآتي :

- إنه بالنسبة لبعض المقترحات الخاصة بتنشيط التبادل التجاري البيني في أفريقيا فتركز فيما يلي (يمكن أن يتم تمويل تلك المشروعات بمساعدة النياد) .
- المشروع الخاص بالتجارة الإلكترونية في أفريقيا ويتلخص في إنشاء موقع على شبكة المعلومات يهدف إلى توفير كافة البيانات اللازمة لكل من المصدرين

والمستوردين وذلك فيما يتعلق بالسلع التي يمكن تبادلها والاتفاقات المبرمة والتكتلات الاقتصادية التي تربط الدول وكيفية الاستفادة من التخفيضات أو الإعفاءات الجمركية المتاحة .

- إعداد دليل للمصدرين والمستوردين يتضمن معلومات تفصيلية عن السلع التي يتم إنتاجها في الدول الأفريقية والطاقت الإنتاجية والشركات المنتجة وتوفير هذا الدليل لدي الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف الأفريقية كمادة تسويقية .

- ربط نقاط التجارة في الدول المختلفة من خلال إنشاء شبكات تسهل من عملية الاتصال وتوفير المعلومات التجارية الضرورية لزيادة التبادل التجاري .

- الاستفادة من وجود وكلاء أفارقة في دول القارة لتسويق منتجات القارة وذلك للعمل على زيادة حجم التجارة البينية وكذلك زيادة التجارة بين أفريقيا والعالم الخارجي ويمكن أن يعمل الوكلاء بالتعاون مع شبكات نقاط التجارة على ربط نقاط التجارة على المستوى القومي وتوفير المعلومات الضرورية لدعم السياسات التجارية الخارجية والإقليمية .

- تأسيس هيئة للمعارض الأفريقية تعمل على الترويج للمنتجات الأفريقية من خلال إقامة المعارض المؤهلة في ضوء أحداث التقنيات المستخدمة وتكنولوجيا المعلومات المتوفرة .

- تمويل إنشاء غرفة المقاصة لتسوية المدفوعات التجارية تعمل على وضع آلية لسداد المدفوعات الناشئة عن المعاملات التجارية بين الدول الأفريقية .

- إنشاء خطوط نقل بحري منتظمة إلى الموانئ الأفريقية .

- دراسة إعادة تشغيل خطوط الطيران التي تم وقفها في بعض الدول الأفريقية مثل شركة مصر للطيران .

- تبادل العلاقات المصرفية المباشرة وإقامة فروع للبنوك الأفريقية على غرار بنك القاهرة في كمبالا .

- زيادة عدد المخازن ومراكز البيع المباشر داخل الأسواق الأفريقية حيث تتطلب طبيعة تلك الأسواق مثل هذه المراكز لما توفره من بضائع حاضرة يمكن أن تغزو الأسواق الأفريقية وتقلل حدة المخاطر المالية .

- نشر وتوسيع دائرة المعلومات عن المناقصات الممولة من الدول المانحة والبنوك العالمية للدول الأفريقية حتى يتسنى للمستثمر الأفريقي انتهاز تلك المناقصات التي تقدر بما يقرب من 35 مليار دولار سنوياً .

وفي هذا الإطار أيضاً نبع الاستراتيجية من الإحساس بضرورة زيادة المشروعات الاستثمارية المشتركة بين الدول القارة الأفريقية في إطار التفاعلات التعاونية التكاملية على المستوى الإقليمي والثنائي خاصة الدول الأعضاء في التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية مثل الكوميسا وغيرها ليتم الاستفادة من الإعفاءات والتخفيضات الجمركية المنصوص عليها في اتفاقيات هذه التجمعات بحيث يتم الاستفادة من المواد الخام لإجراء عمليات تصنيعية وتصديرها للدول المجاورة والاستفادة من خاصية المنشأ التراكمي في إطار هذه التجمعات الاقتصادية .

كما تبلور الاستراتيجية فكرة البضاعة الحاضرة والتي تتمثل في إنشاء العديد من المخازن في العديد من الدول الأفريقية حتى تكون البضائع حاضرة في تلك الأسواق ويمكن الاستجابة للطلب في أقل وقت ممكن وحتى تكون تلك المخازن بمثابة مراكز انطلاق لصادرات الدول الأفريقية تحقق معدلاً أعلى في التجارة البينية بين دول القارة على غرار المخازن التي قامت مصر بإنشائها في دول

السنغال في محاولتها للتوغل في غرب أفريقيا ، كما أنه من شأن قاعدة البيانات المقترحة أن توفر البيانات اللازمة عن المنتجات المطلوبة وتحديد المنتجات المطلوبة وتحديد المنتجات ذات الطبيعة التي تناسب الأسواق الأفريقية⁽¹⁾ .

وبعد أن تعرضنا لعقبات وعوائق التعاون والتكامل الاقتصادي على المستوى القاري والحلول المقترحة لمواجهة هذه العقبات نتعرض في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول :

إرهاصات التعاون الاقتصادية في إطار حركة الوحدة الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية .

المبحث الثاني :

دراسة الاتحاد الأفريقي والتعاون الاقتصادي في أفريقيا في إطار مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد NEPAD) .

(1) جمهورية مصر العربية ، وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية – الأفريقية ، التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ودراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكويسا خلال الفترة من 2001 – 2005 : 2006 ص ص 4 – 9 .

المبحث الأول
إرهاصات التعاون الاقتصادية في إطار
حركة الوحدة الأفريقية ومنظمة الوحدة
الإفريقية

تمهيد :

للتنظيم الدولي الأفريقي جذور في تاريخ أفريقيا السياسي وإن لم يكن لهذا التنظيم منذ نشأته إطار متكامل منظم إلا أن الدعوة له مع تباين اتجاهاتها واختلاف أشكالها وعدم تماثل أيديولوجيات الداعين له اتسمت طوال تاريخها بديناميكية هادئة .

ومن ثم فإن الدراسة في هذا المبحث سوف تتعرض إلى الأهداف الاقتصادية للتنظيمات الأفريقية قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية ثم للأهداف الاقتصادية لمنظمة الوحدة الأفريقية .

أولاً : الإطار الفكري والخلفيات التنظيمية السابقة على نشأة المنظمة

يتعرض الباحث إلى حركة التنظيمات الأفريقية التي كانت تمثل أهداف مرحلية وليست نهائية فقد بدأت هذه التنظيمات لتأخذ شكلاً أكثر تحديداً بعقد سلسلة من المؤتمرات بدأت بمؤتمر لندن في الفترة من 23 يوليو إلى 25 يوليو عام 1900 م ثم المؤتمر الثاني للجامعة الأفريقية عام 1919 م وقد أصدر عدة قرارات اقتصادية يهمنها منها في هذه الدراسة إيقاف الأرض ومواردها الطبيعية على السكان الأفارقة الوطنيين الذي يجب أن يكون لهم الحق دائماً في أن يملكوا من الأرض ما يمكنهم أن يستثمروا استثماراً واضحاً ثم توالى مؤتمرات الجامعة الأفريقية في لندن وبروكسل عام 1920 ولندن ولشبونة عام 1923 م ونيويورك عام 1927 م حتى عقد مؤتمر مانشستر عام 1945 م وضم هذا المؤتمر الأخير لأول مرة زعماء أفريقيا الشبان لأن فكرة الوحدة الأفريقية قد تحددت بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت أكثر وضوحاً نتيجة لإحساس الأفارقة أنهم استعملوا وقوداً لهذه الحرب ومن ثم بدأت الحرب منذ ذلك الوقت تأخذ طريقاً

أقرب إلى أفريقيا ومشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ⁽¹⁾ .

ومن ثم فقد صدر عن هذا المؤتمر عدة قرارات أوضحت الأهداف الاقتصادية المرحلية لحركة التنظيمات الأفريقية آنذاك .

وذلك أن المؤتمر قد أوضح أن هناك استغلال منظم للموارد الاقتصادية لأقطار غرب أفريقيا بواسطة القوة الاستعمارية مما أضر ضرراً بالغاً بمصالح الأهالي واستنكر المؤتمر احتكار رأس المال وسيطرة الدول الصناعية التي تقوم سياستها على تحقيق الربح الخاص ونادي المؤتمر بالحرية الاقتصادية كما أكد على حق شعوب أفريقيا المستعمرة في تقرير مصيرها والتخلص من السيطرة الاستعمارية سياسة كانت أم اقتصادية .

وفي إطار التطبيق العملي لفكرة الوحدة الأفريقية انتقلت حركة الوحدة الأفريقية إلى مرحلة المؤتمرات الأفريقية التي عقدتها الدول والشعوب الأفريقية عقب الاستقلال السريع لبعض دول القارة ثم التكتلات والمنظمات الإقليمية الفرعية التي ظهرت في القارة وتمثلت في مجموعة البرازيل والدار البيضاء ومنروفا قبيل قيام منظمة الوحدة الأفريقية والتي مهدت لقيامها ⁽²⁾ .

ومن ثم فإن الدراسة تتعرض للأهداف الاقتصادية المرحلية والتي تطورت من مرحلة الجامعة الأفريقية إلى مؤتمرات عقدت بالقارة بين الدول الأفريقية التي استقلت في الخمسينيات وأصبحت تدرك عن وعي مستنير قضايا القارة الاقتصادية والسياسية وتناولها على النحو التالي :

(1) انظر : كولين ليجوم الجامعة الأفريقية دليل سياسي مؤجل ترجمة أحمد محمود سليمان مراجعة د . عبد الملك عودة : الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966 ، ص ص 37 - 55 .
وانظر في هذا المرجع نص قرارات مؤتمرات الجامعة الأفريقية ص ص 209 - 215 .
(2) المصدر السابق .

1- المؤتمرات الأفريقية :

بلغ عدد المؤتمرات الأفريقية التي عقدت خلال الفترة من إبريل 1958 إلى ديسمبر 1961 م حوالي ثمانين مؤتمراً واجتماعاً إلا أن البحث يتناول أهم المؤتمرات التي يمكن تقسيمها إلى ما يلي :

أ - مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة :

ويشمل مؤتمر أكر عاصمة غانا الذي عقد في إبريل عام 1958 م والذي يعد امتداداً طبيعياً لمؤتمرات الجامعة الأفريقية على أرض أفريقيا بعد مؤتمر مانشستر عام 1945 م وإنه بمثابة إيذاناً بنقل حركة الجامعة الأفريقية إلى قلب القارة الأفريقية ثم مؤتمر الدول الأفريقية في أديس أبابا عام 1960 م .

قد بحث في هذه المؤتمرات وسائل تنمية التعاون الاقتصادي بين دول القارة الأفريقية وتنسيق الخطط الاقتصادية والسياسية بين دول القارة المستقلة وأهمها القرار الخاص بإيجاد جهاز خاص للتشاور والتعاون الاقتصادي ومثل هذا الجهاز أو تشكيل رسمي يضم مندوبين وممثلين للدول الأفريقية المستقلة إلا أنه يمكن القول إن فكرة إقامة سكرتارية دائمة في إحدى الدول الأفريقية الأعضاء في هذه المؤتمرات لتعمل كحلقة اتصال ومتابعة لقرارات المؤتمرات والتمهيد لدورات قادمة لم يكتب لها النجاح وتم الاكتفاء بجهاز للتشاور للقيام بهذا العمل .

ومما يجدر الإشارة إليه أن هذا المؤتمر قد وضع الأسس الرئيسية لبنك التنمية الأفريقي توثيقاً للروابط الاقتصادية بين دول القارة وقد كان ذلك في مؤتمر أديس أبابا عام 1960 م ولذا يعتبر هذا المؤتمر خطوة هامة نحو تدعيم الروابط الاقتصادية المشتركة بين دول القارة ⁽¹⁾ .

(1) انظر في مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة :

د . بطرس غالي ، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، م س ذ ص ص 17 - 28 .

ب- مؤتمر الشعوب الأفريقية :

إلى جانب المؤتمرات الأفريقية على مستوى الدول الأفريقية المستقلة في القارة آنذاك عقدت بعض المؤتمرات على مستوى أفريقيا منها مؤتمر أكرا الذي عقد في ديسمبر عام 1958 م ومؤتمر تونس عام 1960 ومؤتمر القاهرة في مارس 1961 م وقد صدر عن هذه المؤتمرات قرارات اقتصادية منها إنشاء سوق أفريقية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية لدول القارة كما حثت على مقاطعة بضاعة اتحاد جنوب أفريقيا وتقرر في مؤتمر القاهرة إنشاء لجنة من الخبراء الأفارقة لوضع الأسس لسياسة اقتصادية مشتركة لدول القارة بغية تغيير وتوحيد الأنظمة الاقتصادية القائمة في الدول الأفريقية آنذاك .

المنظمات الإقليمية الفرعية :

قامت عدة محاولات لربط إقتصادات غالبية الدول الأفريقية بالدول الاستعمارية الغربية التي كانت تحتلها قبل الاستقلال ومن هذه المحاولات مجموعة البرازيل ومجموعة دول منروfia وكذا قيام مجموعات أفريقية مثل مجموعة الدار البيضاء وكذا محاولة إعلان ولايات متحدة أفريقية نواتها (غانا - غينيا - مالي) ومحاولة إزالة الحواجز والرسوم الجمركية بين غانا وفولتا العليا وبالنسبة لمجموعة البرازيل وهي تمثل مجموعة الدول الأفريقية التي حصلت على استقلالها الجماعي من فرنسا عام 1960 م فقد اجتمعت دول هذه المجموعة في أبيدجان لدراسته وسائل تنظيم التعاون بينهما وتقرر في هذا المؤتمر إنشاء لجان للدراسة تتكون من ثلاثة ممثلين لكل دولة ونياط بها وضع مشروع جديد لإقامة منظمة أفريقية ميلا جيشية .

د . إيهاب ذكي سرور تطور الوحدة الأفريقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية التجارة ، جامعة القاهرة 1969 م ص ص 56 - 61 .

ثم عقد مؤتمر آخر لهذه المجموعة في مدينة ياوندي بالكاميرون وضعت فيه الأسس الخاصة لمنظمة أفريقية ميلا جيشية للتعاون الاقتصادي وقررت المجموعة توسيع مجال نشاطها فأسرعت بتوقيع ميثاق اتحاد الدول الأفريقية والميلا جيشية بهدف تنظيم التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وانتهت إلى تكوين منظمة للتعاون الاقتصادي الأفريقي بينهم وذلك في تناناريف في 12 ديسمبر 1961 م سميت بالمنظمة الأفريقية الميلا جيشية للتعاون الاقتصادية⁽¹⁾.

أنشئت هذه المنظمة بموجب معاهدة دولية اقتصادية بين دول هذه المجموعة بهدف تنسيق السياسة الاقتصادية لدول هذه المجموعة ومقرها ياوندي ولهذه المنظمة ثلاث هيئات عاملة هي المجلس وهو الهيئة التنفيذية العليا للمنظمة . الامانة العامة وهي الهيئة الإدارية الدائمة التي تعاون المجلس – اللجان الفنية وعددها أربعة وهي لجنة الأبحاث العلمية والفنية ولجنة دراسة مشكلات النقد ولجنة التجارة الخارجية ولجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما وافقت دول المجموعة على إنشاء اتحاد البريد والمواصلات السلكية هدفه تحسين طرق التعاون بين الدول الأعضاء في هذه المجموعة وتنسيق جهودها ويتكون هذا الاتحاد من ثلاث هيئات عاملة هي لجنة المسؤولين عن البريد والمواصلات السلكية والأمانة العامة ومقرها مدينة برازفيل بالكونغو ولجنة للدراسات الفنية والإدارية .

(1) في مؤتمر الشعوب الأفريقية :

د . سلوي محمد ليب ، دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الأفريقية (القاهرة : دار المعارف 1980) ص ص 12 – 15 .

د . شوقي عطا الله الجمل ، دور مصر في أفريقيا في العصر الحديث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 1984) ص ص 10 – 17 .

وتجدر الإشارة أنه بعد قيام منظمة الوحدة الأفريقية في مايو 1963 م اجتمع مجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الميلاجاش في يوليو عام 1963 م بمدينة « كوتونو وأعلن أن الاتحاد يجب أن يسير نحو الاندماج التدريجي في منظمة الوحدة الأفريقية والاجتماع الذي عقد في داركار في مارس عام 1964 م أعلن تحويل الاتحاد من منظمة سياسة واقتصادية إلى منظمة اقتصادية بحيثية غير أن هذه المنظمة الجديدة لم يتيح لها أن تحقق وجودها بالفعل وقد عقد اجتماع بعد ذلك بين دول القارة الناطقة بالفرنسية بمدينة نواكشوط عاصمة موريتانيا في فبراير 1965 م وأنشئت منظمة أخرى بين دول هذه المجموعة سميت المنظمة المشتركة الأفريقية الميلاجشية المرموز إليها الحروف الأولى من أسمها أوكام وهي إحدى التجمعات الاقتصادية الفاعلة في القارة حتى اليوم⁽¹⁾.

وجاء في البيان المشترك الصادر عن هذه المجموعة في 12 / 2 / 1965 م أن المنظمة الجديدة إنما هي تجمع أفريقي يهدف في إطار منظمة الوحدة الأفريقية إلى تقوية التعاون والتضامن بين الدول الأفريقية بهدف تعجيل نموها في الميادين الاقتصادية ، وقد وقع ميثاق هذه المنظمة في يونية 1966 م بمدينة تنازيف عاصمة مالاغاش .

وقد انضمت دول هذه المجموعة إلى سبع دول أفريقية أخرى لم تكن تنتمي إلى أي مجموعة أخرى وسميت مجموعة منروفا (عاصمة ليبيريا) وقد عقدت

(1) انظر :

لوامي نكروما : نحو تحرير المستعمرات ، ترجمة د . عبد العزيز عتيق (القاهرة : دار المعارف 1958 م ص ص 5-18 .

محمد فايق عبد الناصر - الثورة الأفريقية (بيروت : دار الوحدة العربية للطباعة والنشر 1984 م ، ص ص 8-12 .

مؤتمر في داكار تم فيه وضع نظام العمل وأسس التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول هذه المجموعة التي ضمت عشرين دولة أفريقية ومن هذه الدول 14 دولة كانت منضمة إلى السوق الأوروبية المشتركة ونسبة التجارة الخارجية لدى هذه المجموعة آنذاك كانت تمثل 17 ٪ من جملة التجارة الخارجية لدول القارة الأفريقية .

وهناك بعض الملاحظات التي يجب أن نوضحها فهذه الدول لم يكن بينها ترابط وتنسيق سياسي أو اقتصادي كما أنها كانت تخضع في سياستها الخارجية الاقتصادية لتوجيه القوي الأجنبية وقامت سياسة هذه الدول على تمسك كل دولة عضو بحريتها في الحركة والتصرف والاستقلال الكامل في المجال الاقتصادي وتجارتها الخارجية وهي لهذا قاومت أية فكرة لإقامة هيئات عليا تقوم برسم وتنفيذ سياسة اقتصادية مشتركة تلتزم بها الدول الأعضاء والسبب في هذا تعارض المصالح وتضاربها فمنها دول ترتبط بالسوق الأوروبية المشتركة ومنها أيضاً دول ترتبط بالكومنولث البريطاني وارتباط هذه الدول بالكتل الغربية عن القارة إلزامها بانتهاك سياسات خاصة تبعاً لنوع الارتباط مع الدول الغربية ومن المظاهر البارزة في اقتصادات دول هذه المجموعة أنها خضعت تماماً أو نسبياً للاحتكارات الأوربية التي تتبع في الغالب الدول التي كانت تستعمر تلك البلاد من قبل⁽¹⁾ .

كما نلاحظ أن الاحتكارات المشار إليها تشمل مجالات الإنتاج والتسويق والنقل والبنوك ومصادر الثروة والأيدي العاملة بحيث تنحصر النسبة الكبرى من تجارتها الخارجية مع الدول التي تتبعها تلك الاحتكارات ثم اقتصادات الأعضاء يغلب عليها الطابع التنافس لا التكامل هذا فضلاً عن أن تعاون بعض الدول

(1) انظر في المنظمات الإقليمية الفرعية التي نشأت قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية .

د . بطرس غالي منظمة الوحدة الأفريقية القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية 1964 ، ص 3 - 17 .

د . محمد الحسيني مصيلحي م س ذ ص 35 - 44 .

الأفريقية من أعضاء هذه المجموعة مع السوق الأوروبية المشتركة يجعلها تتمتع بمزايا جمركية وكمية في أسواق دول السوق مما لا يتمتع به غيرها من الدول الأعضاء وهذا يجعل فرصة التنافس التكاملية بين دول المجموعة منعماً خصوصاً السلع المتماثلة وهذا أدى في حد ذاته إلى الانقسام وقيام صراع بينهما حول تصريف السلع المتماثلة ومن جهة أخرى فإن السلع الأوروبية التي تستوردها الدول الأفريقية المنظمة إلى السوق الأوروبية تتفوق في الجودة على السلع الأفريقية المتماثلة والتي تنتجها باقي دول المجموعة إن وجدت بسبب الامتيازات التي تتمتع في أسواق دول المنظمة فكانت الدول الأخيرة تقف في المراكز الأفضل وهو ما أضعف قيام الوحدة الاقتصادية بين دول هذه المجموعة .

كما أنشأ في غرب أفريقيا في مايو عام 1950 م دول ميثاق الاتحاد الأفريقي في ظل الاستعمار الفرنسي لأفريقيا الغربية وبتوجيه منه ضم دول النيجر وداهومى وفولتا العليا وساحل العاج وقد اعتمدت هذه الدول كلية على فرنسا في سد عجز ميزانيتها وشجعت فرنسا قيام مثل هذه الاتجاهات بين الدول التي كانت خاضعة لها في القارة الأفريقية على اعتبار أنها خطوات في تاريخ إنشاء اتحاد جمركي يضم دول أفريقيا المتكلمة بالفرنسية حتى يسهل بعد ذلك ارتباطها جملة بالسوق الأوروبية المشتركة وهناك أيضاً الاتحاد الذي تم بين غانا وغينيا ومالي وقام على أساس رفع جميع الحواجز المعوقة للتبادل التجاري بينهما بالتدرج ثم تنسيق المسائل النقدية ورسم سياسة موحدة في التجارة الخارجية .

وكذلك الاتفاق الذي تم بين غانا وفولتا العليا على رفع الحواجز والرسوم بينهما ، وبعد استقلال دول المجموعة الفرنسية في أفريقيا وقع اتفاق بينهما يحدد العلاقة بين فرنسا وهذه الدول في 25 إبريل عام 1961 م يشمل المسائل المشتركة بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وقد دفع تدخل الدول الاستعمارية لإقامة هذه التكتلات والاتحادات في محاولة لربطها بها ارتباطاً دائماً يحقق لها التدخل في رسم السياسة العامة والاقتصادية والسيطرة عليها وتوجيهها لدفع الدول الأفريقية المتحررة من القيود السياسية والاقتصادية أو العسكرية إلى الالتقاء حول إرساء دعائم التعاون الاقتصادي بين دول ميثاق الدار البيضاء وهي مصر - غانا - المغرب - الجزائر - مالي ، وقد وضعت دول هذه المجموعة أسس التعاون الاقتصادي بينهما بحيث تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية السياسية بين دول القارة والتي تسيطر عليها الدول الغربية والاحتكارات الأجنبية ومثلت التجارة الخارجية بالدول هذه المجموعة نسبة 23 ٪ من مجموع التجارة الخارجية للقارة الأفريقية ⁽¹⁾ وعلي الرغم من أن هذه المنظمة لم تستطيع تحقيق أهدافها لأسباب متعددة منها التباعد الجغرافي واختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول المجموعة وغيرها من دول القارة إلا أنها كانت أول منظمة جمعت بين دول أفريقيا العربية وأفريقيا السوداء ولم تتعرض دولها لتأثير دول الاستعمار بذات الدرجة التي ارتبطت بها دول المجموعات الأخرى إلا أنه كانت مشكلة التمويل والخبرات البشرية والتخلف الاقتصادي أحد أسباب الفشل في قيام الوحدة الاقتصادية بينهما ⁽²⁾ .

(1) وهكذا يتضح لنا مدى - اهتمامات التنظيمات الأفريقية التي نشأت قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية بالأوضاع الاقتصادية المترددة بالقارة والتي شعرت بالحاجة إلى التعاون والتكامل الاقتصادي بينهما ما مهدت إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية في مايو عام 1963 م وهذا ما نتناوله في هذا المبحث موضحين الأهداف الاقتصادية النهائية لمنظمة الوحدة الأفريقية .

(2) محمد الجبالي ، السوق الأفريقية المشتركة (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر 1964 ص 1 - 9) ص ص 59 - 65 .

ثانياً : ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والبعد الاقتصادي

عقد مؤتمر أديس أبابا التأسيس لمنظمة الوحدة الأفريقية في مايو عام 1962 م وقسمت أعمال هذا المؤتمر إلى ثلاث لجان خاصة لبحث الوحدة السياسية - الوحدة الاقتصادية - الوحدة الصناعية والفنية والثقافية وقد أقر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية جدول الأعمال الذي تضمن خمس مسائل منها تنمية التعاون الاقتصادي بين دول القارة ، وقد صدر عن المؤتمر ميثاقاً لمنظمة الوحدة الأفريقية عكست مواده جميع التيارات السياسية والاقتصادية والفكرية لكافة المجموعات والتنظيمات الإقليمية الفرعية التي نشأت قبيل قيام منظمة الوحدة الأفريقية وجاء الميثاق مكوناً من ديباجة وثلاث وثلاثون مادة تناول منها ما يهم دراستنا حيث أشارت الفقرة الثالثة من ديباجة الميثاق إلى توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية الأفريقية بغية تقدم شعوبها وذلك بتدعيم التعاون والتضامن بين دول القارة لتحقيق وحدة أكبر تتخطي كافة الاختلافات القومية والعنصرية .

ثم تضمنت المادة الثانية من الميثاق أهداف المنظمة ومنها تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا وتحقيقاً لهذه الأهداف ينسق أعضاء المنظمة سياستهم العامة ويعملون على التوفيق بينهم خاصة في عدة ميادين يهمنها منها في دراستنا ميدان التعاون الاقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات ثم تضمنت المادة العشرون أن ينشئ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التي يرى ضرورة لإنشائها ومن بينها اللجنة الاقتصادية - الاجتماعية - اللجنة التعليمية والثقافية - اللجنة الصحية - لجنة الدفاع - اللجنة العلمية والفنية والأبحاث - وقد خفض عدد هذه اللجان فيما بعد إلى ثلاث لجان فقط هما - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والنقل والمواصلات - اللجنة التعليمية والثقافية والصحية - لجنة الدفاع ، ويتفرع عن تلك اللجان

أجهزة ثانوية تعاونها في عدة أغراض وأهداف المنظمة منها المؤقت ومنها الدائم .
وتضمنت المادة الحادية والعشرون أن تتألف كل لجنة متخصصة من اللجان المشار إليها في المادة العشرون من الوزراء الآخرين أو من مفوضين تعينهم حكومات الدول الأعضاء وبحث المؤتمر التأسيسي قيام سوق أفريقية مشتركة يقوم على القواعد الآتية :

- حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية .

- حرية التوطن والعمل ومزاولة النشاط التجاري .

وأكد المؤتمر على أن السبيل إلى إقامة السوق الأفريقية المشتركة هو إقامة اتحاد جمركي - إيجاد مؤسسة مالية أفريقية - ضرورة التعاون الاقتصادي والفني إيجاد مجلس للوحدة الاقتصادية الأفريقية - إيجاد اتحاد مدفوعات أفريقي (وهذا ما سنعرض له تفصيلاً عند دراستنا لخطة عمل لاجوس واتفاقية أبوجا الاقتصادية) .

- كما أصدر المؤتمر التأسيسي عدة قرارات تناولت الأوضاع الاقتصادية المتردية في القارة الأفريقية جاء فيها أن المؤتمر يعرب عن قلقه تجاه النصيب الفعلي للدول الأفريقية في التجارة العالمية والتدهور المستمر في شروط التجارة الخارجية ويرى أنه من الضرورة القصوى أن تقوم الدول الأفريقية بتجميع مواردها وتنسيق أوجه نشاطها في الميدان الاقتصادي وضرورة الاستخدام المشترك لموارد وأحواض الأنهار ودراسة استخدام المناطق الصحراوية وتنسيق وسائل النقل والمواصلات وتوفير إمكانية البحث التي من شأنها أن تحفز على النمو الاقتصادي وتوسيع نطاق التجارة وذلك على أساس إقليمي أو بين الأقاليم بعضها بعضاً ، وأعرب المؤتمر عن يقينه بأن التعجيل بالنمو الاقتصادي للبلاد الأفريقية المختلفة مرهون بصرع هذه البلاد وتنويع إنتاجها .

ومن ثم قرر المؤتمر إنشاء لجنة اقتصادية مؤقتة تمهيدية تقوم بالتعاون مع الحكومات الأفريقية والتشاور مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة لدراسة برامج تسرع الخطوط العريضة للتعاون الاقتصادي بين دول القارة الأفريقية كان قد أعدها المؤتمر وعرض نتائج دراستها على الدول الأعضاء وأهم ما جاء في هذه البرامج :

إنشاء منطقة تجارة حرة بين دول القارة - إنشاء تعريفه خارجية مشتركة لحماية الصناعات الأفريقية الناشئة - إنشاء صندوق لتثبيت أسعار المواد الخام - تنمية التجارة بين دول القارة عن طريق تنظيم المعارض والأسواق التجارية الأفريقية والاشتراك فيها وفتح التسهيلات في المواصلات والترانزيت وتنسيق وسائل المواصلات من إنشاء شركات للطرق البرية والبحرية والجوية وإنشاء اتحاد للمدفوعات .

والمقاصة وتحرير النقد الوطني بصورة مطردة من أية ارتباطات خارجية غير أمنية وإنشاء منطقة نقدية أفريقية والتنسيق بين خطط التنمية الحالية والمستقبلية . وجاء بالمادة الثانية والعشرين أن مباشرة اختصاصات اللجان المتخصصة لأعمالها تقوم وفقاً لأحكام هذا الميثاق وطبقاً للوائح التي يقررها مجلس الوزراء .

ومن ثم فإنه في مجال آليات منظمة الوحدة الأفريقية لتحقيق أهدافها الاقتصادية نوضح أن ميثاق المنظمة لم ينشئ هيئة دائمة تتولى الإشراف على التعاون الاقتصادي بين دول القارة الأفريقية كما فعلت هيئة الأمم المتحدة بإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو جامعة الدول العربية بإنشائها المجلس الاقتصادي ولكن ميثاق المنظمة أنشأ كما أوضحنا عدة لجان متخصصة في

مقدمتها اللجان الاقتصادية والاجتماعية .

ونري أن هذه اللجان محدودة النشاط واهنة الأداء وقد جاء ميثاق المنظمة خالياً من تحديد مسؤوليتها واختصاصها فضلاً عن العجز في التمويل عندما تشرع في العمل ومن ثم فإن هذه اللجان في إطار الاتحاد الأفريقي في حاجة إلى تزويدها بالإمكانات المادية والبشرية صاحبة الخبرة وأن تنسيق عملها بالوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ولعل ذلك يحقق الحد الأدنى للتعاون الحقيقي في بعض المجالات بإنشاء صندوق للتنمية أو تدعيم لبنك التنمية الأفريقي وهذا ما دعا مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في دورته العادية التاسعة والعشرين القاهرة خلال الفترة من 28 - 30 يونيو عام 1993 م إلى التذكير بأن الدول الأعضاء قد أنشأت البنك الأفريقي للبنك الأفريقي للتنمية بوصفه أداة لتمويل تنمية القارة وأشاد بما يحققه البنك من نجاح ملحوظ ومستمر سواء في تنفيذ أهدافه أو تأكيد مصداقيته كمؤسسة مالية رفيعة المستوى وأكد أن إنجازات البنك ما كان يمكن تحقيقها بدون الدعم الثابت والالتزام الراسخ للبلدان الأعضاء رغم ما تشهده معظم هذه البلدان من معوقات خطيرة داخلية وخارجية⁽¹⁾ .

هذا وقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في مدينة نيامي عاصمة النيجر ما بين 9 - 13 ديسمبر 1963 م كما اجتمعت مرة ثانية في الفترة من 15 - 19 يناير 1965 م بالقاهرة وصدّرت عدة قرارات أهمها ضرورة التعاون الاقتصادي بين دول القارة كما أوصت بضرورة إقامة جهاز دولي لتمويل تدفق تجارة الدول النامية لا يكون مقصوراً على تمويل احتياجاتها قصيرة الأجل فحسب بل يمتد كذلك إلى تمويل احتياجاتها

(1) انظر :

منظمة الوحدة الأفريقية توصيات وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ولجانها المختلفة في عامها الأول (أدیس أبابا 1963) ص ص 113 - 118 ص ص 121 - 124 .

طويلة الأجل والخاصة بأنظمة التنمية الاقتصادية وقد وضح ذلك جلياً من قرارات مجلس وزراء المنظمة في الدورة العادية الخامسة (1) بأكرا عاصمة غانا في الفترة من 14 - 21 أكتوبر 1965 م ، كما أنه في مؤتمر القمة الأفريقي بأديس أبابا عام 1966 م وافق المؤتمر على إنشاء لجنة تنعقد مرة كل سنتين إلا أنها لم تنعقد وابتداء من دورة منظمة الوحدة الأفريقي في كينشاسا في سبتمبر عام 1967 م بدأ مجلس وزراء المنظمة يختص بالجانب الاقتصادي في التعاون الأفريقي بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .

واستكمالاً لاهتمام المنظمة بالأوضاع الاقتصادية للمنظمة حيث أصدر مجلس الوزراء المنظمة إعلان أفريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي وتضمن برنامجاً كاملاً عن التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول القارة وذلك في دورته الحادية والعشرين بأديس أبابا خلال الفترة من 17 - 24 مايو عام 1973 م كما صدر عن مجلس وزراء المنظمة في دورته الثالثة والثلاثون في منروfia خلال الفترة من 6 - 8 يوليو عام 1979 م خطة عمل تضمنت ضرورة تصحيح وتكييف الأجهزة التنظيمية لتنفيذ التعاون العربي الأفريقي مع تطور هذا التعاون وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر التعاون العربي الأفريقي في القاهرة من مارس 1977 م .

وصدر أيضاً عن المنظمة استراتيجية منروfia في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بإيقاع توجيهات وإجراءات الاكتفاء الذاتي القومي والجماعي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد .⁽¹⁾

كما صدر عن اجتماع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته الثانية غير

(1) منظمة الوحدة الأفريقية ، قرارات مجلس وزراء المنظمة في الدورة العادية الخامسة بأكرا من الفترة 14 - 21 أكتوبر (أديس أبابا أكتوبر 1965) ص ص 2 - 3 .

العادية في لاجوس خلال الفترة من 28 - 29 إبريل وثيقة خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا (1980 : 2000) وهي تمثل استراتيجية اقتصادية أفريقية تقع في حوالي 140 صفحة وشملت كافة أوجه النشاط الاقتصادي في القارة .

وصدر أيضاً عن المنظمة إعلان بشأن الوضع الاقتصادي في أفريقيا في الدورة العادية الحادية والعشرين بأديس أبابا في يوليو عام 1985 م اشتمل على برنامج تضمن عدة تدابير للتعبيل بتنفيذ خطة عمل لاجوس كما صدر عن المنظمة إعلان يمثل الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية في الدورة غير العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة في أديس أبابا في الفترة من 30 نوفمبر إلى ديسمبر عام 1987 .

كما صدر المنظمة برنامج الأولويات الأفريقي للإنعاش الاقتصادي في الفترة من 1986 م - 1990 م وصدر أيضاً عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الدورة العادية السادسة والعشرين إعلانه بشأن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا والتغيرات الجوهرية التي تحدث في العالم بأديس أبابا في الفترة من 9 - 11 يوليو 1990 ثم صدر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية السابعة والعشرين من الفترة 3 - 6 يونيو عام 1991 م معاهدة أبوجا لتأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية وهي معاهدة تتم على ست مراحل زمنية لا تتجاوز أربعين عاماً تنتهي بإقامة وحدة اقتصادية شاملة لدول منظمة الوحدة الأفريقية وهي في حقيقتها حدثاً تاريخياً يعادل التوقيع على ميثاق المنظمة ذاتهما عبر عن ذلك د. بطرس بطرس غالي الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة

وبعد أن تعرضنا للإطار النظري والمتمثل فيما أصدرته المنظمة من ميثاق وقرارات ووثائق وإعلانات تحدد الاستراتيجية الاقتصادية للمنظمة تتعرض الدراسة للإطار المؤسس والهيكل والمتمثل في آليات المنظمة وهي الأداة

لتحقيق وتنفيذ هذه الاستراتيجية وكذلك أجهزة المنظمة وعلاقتها التنظيمية
بللجنة الاقتصادية لأفريقيا وكذا علاقة المنظمة التنظيمية بالتجمعات الاقتصادية
الفاعلة في القارة .

ثالثاً : الإطار المؤسس والهيكل لمنظمة الوحدة الأفريقية

يتناول الباحث في الإطار المؤسسي والهيكل لمنظمة الوحدة الأفريقية علاقة
منظمة الوحدة الأفريقية وآلياتها التي يقررها ميثاق المنظمة وقراراتها باللجنة
الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ونشاطها بالقارة الأفريقية من أجل
تحقيق التنمية الاقتصادية كما يتناول البحث علاقة منظمة الوحدة الأفريقية
بالتجمعات الاقتصادية داخل القارة وهي العلاقة التنظيمية التي يقررها ميثاق
المنظمة وقراراتها وإعلاناتها وذلك بغية تحقيق وتنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية
للمنظمة وذلك على النحو التالي :

1- اللجان والوكالات المختصة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية داخل

منظمة الوحدة الأفريقية :

قامت الأمم المتحدة بتشكيل اللجان الاقتصادية الإقليمية عام 1946 ولم
تنشأ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلا في عام 1958 وذلك بسبب ظروف الاستعمار
في القارة الأفريقية وقد أنشئت هذه اللجنة بواسطة المجلس الاقتصادي
والاجتماعي للأمم المتحدة تطبيقاً لأحكام المادة 68 من ميثاق الأمم المتحدة
والتي تنص على أن ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجاناً للشؤون
الاقتصادية - الاجتماعية ولتعزيز حقوق الإنسان كما ينشئ غير ذلك من اللجان
التي قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه والنطاق الجغرافي الذي تعمل فيه اللجنة حصرًا

شاملاً لكل القارة الأفريقية ومدغشقر والجزر الأفريقية الأخرى⁽¹⁾.

هذا وتعتبر هذه اللجنة نقطة تحول في تاريخ أفريقيا إذ عبر عن اهتمام الأمم المتحدة بالأوضاع الاقتصادية في القارة الأفريقية.

ولهذه اللجنة مجموعات إقليمية تعمل في نطاقها اقتصادياً واجتماعياً وقد تكونت أربعة مجموعات إقليمية داخل القارة الأفريقية وهي :

مجموعة شرق أفريقيا الإقليمية ومجموعة غرب أفريقيا ومجموعة شمال أفريقيا ومجموعة وسط أفريقيا.

وقد بدأت اللجنة بعشرة أعضاء ثم بلغ عددها 41 عضواً وعمل هذه اللجنة هو اتخاذ الإجراءات لتيسير كل ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا بهدف رفع مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة في أفريقيا والحفاظ على تقوية العلاقات الاقتصادية بين دول القارة بعضها وبعض وبين الدول الأفريقية وباقي دول العالم. ومنوط بهذه اللجنة أيضاً الإشراف على الأبحاث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والفنية لمشاكل التنمية وبالرغم من أن مركزها في أديس أبابا إلا أنها تعتبر جزءاً من هيئة الأمم المتحدة وهي مسئولة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وكذلك ميزانيتها من الأمم المتحدة يوافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على برامجها وميزانيتها وهي لا تستطيع أن تنشئ جهازاً تابعاً لها إلا بعد بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

(1) أنظر : جمهورية مصر العربية وزارة الخارجية : الدبلوماسية المصرية في أفريقيا خلال خمسة عشر عاماً 1977 - 1991 أهم الوثائق الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية التي تعني بالأهداف الاقتصادية للمنظمة واستراتيجية المنظمة لمعالجتها - القاهرة 1992 ص ص 919 - 1033 - منظمة الوحدة الأفريقية : إعلان الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية في الفترة من 30 نوفمبر إلى ديسمبر 1987 أديس أبابا ديسمبر 1987 ص ص 1 - 17 .

هذا ويعتبر مؤتمر الوزراء اعلي سلطة لوضع سياسة اللجنة ويتكون من وزراء حكومات الدول الأعضاء المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية والتمويلية والتخطيط والتنمية ويجتمع مرة كل سنتين ولهذه اللجنة لجنتان فرعيتان هما لجنة الخبراء وهم موظفون حكوميين من الدول الأعضاء مختصون بالمسائل الاقتصادية والتخطيط وتقوم بمراقبة الأعمال الفنية من سكرتارية اللجنة وتتخذ التوصيات لمؤتمر الوزراء وتجتمع مرة واحدة في السنة والثانية هي اللجنة التنفيذية وأعضائها لهم مكاتب في مؤتمر الوزراء وهم الرئيس ونائب الرئيس ومقرر المؤتمر وعضوان من كل مجموعة تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وعضوان أفريقيان من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أحدهما ممثل دول الفرنكفون .

والأخرى ممثل دول الانجلوفون ووظيفة هذه اللجنة هي تقوية العلاقة والصلة بين سكرتارية اللجنة وبين الأعضاء وذلك في تنفيذ برامج العمل كما أن لها دوراً إيجابياً في العمل بين دورات مؤتمر الوزراء ويجتمع مرتين في السنة .

وسكرتارية اللجنة مركزها أديس أبابا ومكاتبها الإقليمية في لوزاكا - نيامي - كينشاسا ويعمل بها 400 مهني متضمنة مجموعة من الاقتصاديين ومن مؤتمر وزراء اللجنة الذي عقد في تونس في الفترة من 8 - 13 فبراير عام 1971 وضع المؤتمر برنامج عمل اللجنة وأوليات العمل في الفترة 1971 - 1976 وأهداف التنمية في الفترة العشرين الثانية هي الوصول إلى

درجة نمو تبلغ 6٪ حيث بلغت درجة النمو خلال الستينات 4.3٪ .

هذا وقد جاء تأسيس اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة E.C.A عام 1958 دفعة قوية للتعاون الاقتصادي في أفريقيا ولا نستطيع أن ننكر الدور الهام الذي قامت به اللجنة في بداية نشاطها ومنها القرار الذي دعا السكرتارية

التنفيذية للجنة إلى القيام بعمل مسح كامل أولي للتجارة الداخلية في أفريقيا وظروف التصنيع داخل القارة الأفريقية وأيضاً الدعوة إلى عقد مؤتمر لرجال الأعمال الأفريقيين وكانت الخطوة العملية الأولى التي تنبثها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في فبراير عام 1961 هو القرار الخاص بإنشاء بنك التنمية الأفريقي وقد أصبح حقيقة واقعة وبدأ البنك يمارس نشاطه في أول يوليو عام 1966 في أبيدجان .

ومن هذا الخصوص قد أكد مستر أماتي AMATI أن E.C.A قد صاغت برنامجاً للتعاون بين دول القارة في مجال النقل البري والجوي والبحري وذلك عن طريق إقامة شركات أفريقية مشتركة على أسس إقليمية وشبه إقليمية علاوة على استخدام كوابل الأقمار الصناعية والكوابل البحرية للربط بين كل الدول الأفريقية وأكد أنه لا بد أن تدخل منظمة الوحدة الأفريقية في علاقة عمل تنظيمية مع أجهزة الأمم المتحدة لضمان الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة لأجهزة الأمم المتحدة بما يحقق فاعلية لدور منظمة الوحدة الأفريقية في تحقيق التوازن الاقتصادي وتنشيط التعاون بين دول القارة⁽¹⁾ .

ومنذ قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963 حدثت خلافات واحتكاكات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية لأنهما يعملان في مجال

(1) انظر من علاقة اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة بمنظمة الوحدة الأفريقية ، عهدي عبد الملك ، التكتل الاقتصادي في أفريقيا ، في السياسة الدولية ، العدد السابع يناير 1967 .
د . بطرس غالي ، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، م س ذ ص 468 - 471
د . يحيى حلمي رجب ، م س ذ ص 269 - 272 .
«مستر أماتي ممثل غانا في المنظمة العالمية وقد عمل بمنظمة الوحدة الأفريقية وله خبرة يعبث بها في هذا الشأن وقد أسندت له بعض الأعمال الخاصة بإعادة هيكلة اللجان داخل منظمة الوحدة الأفريقية وقد ألف كتاب عام 1989 من واقع خبرته العملية وأشار إلى التعاون بين اللجنة الاقتصادية في أفريقيا التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .

واحد وهو الإشراف على النشاط الاقتصادي بالقارة وقد حاول «ديالوتيلي» أول سكرتير عام إداري لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يخضع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة تحت إشرافه ودار جدل كثير حول هذا الموضوع وانتهى إلى أن اللجنة بالرغم من أنها تعمل في أفريقيا إلا أنها جزء من هيئة الأمم المتحدة والجهة المسؤولة عن نشاطها وأعمالها هي منظمة الأمم المتحدة .

وقد نتج عن دراسة العلاقة القائمة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية أن تم إبرام اتفاقية دولية بينهما من نوفمبر عام 1965 تضمنت تنظيم التعاون بينهما وقد أدى هذا التعاون إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة قد تحملت وحدها عبء تنشيط التعاون الأفريقي وأن كان التعاون في ظاهرة عملاً مشتركاً بين الهيئتين ويرجع إنفراد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنشيط التعاون الاقتصادي إلى إخفاق منظمة الوحدة الأفريقية في ذلك رغم أن الأعضاء في كلتا الهيئتين من الدول الأفريقية ذاتها إلا أن القدرة المالية لمنظمة الوحدة الأفريقية أقل من ميزانية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حيث بلغت الميزانية خلال عام 1971م 569000 دولار للأنشطة الاقتصادية وحدها وارتفعت هذه المبالغ صعوداً خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات وما تلاها من عقود.

كما أن الخبراء الذين يعملون في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أكفأ من الذين يعملون في منظمة الوحدة الأفريقية ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات منها ارتفاع مرتبات خبراء الأمم المتحدة عن خبراء منظمة الوحدة الأفريقية وقد تم التفاهم بين السكرتير العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية وسكرتير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة على العمل سوياً وتتويجاً لهذا التعاون بين اللجنتين أصدر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذي عقد في دورته العادية الثالثة في أديس أبابا في الفترة من 5 - 9 نوفمبر عام 1966 قراراً عن التعاون الاقتصادي والاجتماعي أشار فيه إلى أهمية مشكلة التعاون الاقتصادي والاجتماعي التي

أوردها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحيط المؤتمر علماً بتقرير الأمين العام الإداري بشأن نتائج اجتماعات الخبراء المختلفة التي تنظمها معاً كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الوحدة الأفريقية في شتي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأن المؤتمر قرر تكليف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بدراسة النواحي المختلفة للتعاون الأفريقي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تفصيلاً) من أجل التوصية بالقيام بأي عمل مشترك من شأنه التعجيل بتحقيق التقدم في هذه المجالات وكلف المؤتمر لهذا الغرض الأمين العام أن يواصل في إطار التعاون المنطقي معه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشتي المنظمات التي تعمل في أفريقيا بالدراسات المختلفة التي تبرز مشاكل وإمكانات المستقبل بالنسبة للتعاون الأفريقي في المجال الاقتصادي والاجتماعي وقرر المؤتمر الموافقة على توصيات الاجتماعات المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية في قطاعات التجارة والتنمية والنقل والمواصلات التي وردت في تقرير الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية⁽¹⁾.

ثم أصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته الحادية عشرة بأديس أبابا إثيوبيا في الفترة من 20 - 24 فبراير عام 1968 قراراً ذكر فيه بقرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الصادرة بلاجوس عام 1967 بشأن تمثيل أو مشاركة الأقاليم غير المستقلة التالية : أنجولا - موزمبيق - غينيا - المسماه البرتغالية - جنوب أفريقيا - ناميبيا .

(1) انظر :

جمهورية مصر العربية ، وزارة الخارجية قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من عام 1963 - 1983 م س ذ ص 98 من هنا منظمة الوحدة الأفريقية قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية في الدورة العادية الثالثة (أديس أبابا : إثيوبيا في الفترة من 5 - 9 نوفمبر 1966 م).

وفي الدورة العاشرة لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تونس في فبراير عام 1971 م صرح مستر جاردكر سكرتير اللجنة بأن التعاون بين المنظمين أدّى إلى تحقيق بعض الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة لصالح الدول الأفريقية وتنسيق العمل بين المنظمين لذلك فأنا نرى أن التعاون وليس الرقابة هو الذي يجب أن يكون بين منظمة الوحدة الأفريقية وبين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتحقيق الأهداف المشتركة لخدمة التنمية الاقتصادية في أفريقيا وكان ذلك بمناسبة ما أصدره مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في أغسطس عام 1970 من برنامج التعاون الاقتصادي والاجتماعي وعنوانه منظمة الوحدة الأفريقية ودورها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ونص على تكليف الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية بوضع اتصال مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للأمم المتحدة ومختلف المنظمات وطلب عقد اجتماعات مشتركة بين ممثلي الهيئات المختلفة لتنسيق تجارتهم الاقتصادية كما طلب من الدول الأفريقية أن يكون بها مكاتب اتصال خاصة تكلف بالاتصال بالأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمانة العامة للجنة الاقتصادية لأفريقيا .

كما أصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في دورته العادية الحادية والثلاثين بالخرطوم خلال الفترة من 17 - 18 يوليو عام 1978 قراراً ذكر فيه بالقرار رقم 291 الصادر عن الدورة الثانية عشر عن مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في 26 فبراير 1977 والذي أوصى بأن يعلن المجتمع الدولي عقداً للنقل والمواصلات في أفريقيا ومن ثم فلن المجلس يهنئ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمرور واحد وعشرين عاماً على إنشائها ويوافق على برنامج الأنشطة .

المتضمنة في الوثيقة بشأن الاحتفال بالعيد الحادي والعشرين للجنة الاقتصادية لأفريقيا وعلي وجه الخصوص :

فكرة بحث التكامل الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات في أفريقيا⁽¹⁾ .

ومع ازدياد وتفاقم المشكلات الاقتصادية داخل دول القارة الأفريقية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات والتسعينيات بشكل أصبح يمثل عائقاً حقيقياً أمام فرص التنمية الاقتصادية كان اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دور هام في معالجة هذه المشكلات .

2- علاقة منظمة الوحدة الأفريقية التنظيمية بالتجمعات الاقتصادية الفاعلة في القارة الأفريقية :

بعد أن تعرضت الدراسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتعاونها مع أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية وآلياتها لتحقيق التنمية الاقتصادية لدول القارة إعمالاً لما تضمنه ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية من تنسيق التعاون بين دول القارة .

يتعرض الباحث للعلاقة التنظيمية بين منظمة الوحدة الأفريقية والتجمعات الاقتصادية الفاعلة في القارة وهي ما نعني بها العلاقة التي يحكمها ويقررها الإطار النظري للمنظمة والمتمثلة فيما أصدرته المنظمة من ميثاق وقرارات وإعلانات

(1) انظر : د. يحيى حلمي رجب ، م س ذ ص 272 - 273 .

جمهورية مصر العربية وزارة الخارجية قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ، م س ذ ص 342 ، ص ص 507 - 509 .

ووثائق حيث تضمن الميثاق في أهدافه ومبادئه تحقيق التعاون الاقتصادي وعندما تفاقمت المشكلات الاقتصادية وعلاجاً لهذه الأزمة فقد اتخذت المنظمة التكامل أسلوباً من أساليب تحقيق التعاون بين دول القارة فقد أصبح الالتجاء إلى صيغ التكامل بين الدول المتقاربة في أحوالها من الأمور الجديرة بالاهتمام والملاحظة .

ذلك أن التكامل الإقليمي يعد إحدى السمات الرئيسية للعالم فإذا كانت صيغة التكامل الأوروبي ممثلة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية تستقطب الاهتمام في هذا المجال بتمتعها .

بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن الدول لم تختلف أصبحت أحوج من غيرها لإقامة وتأسيس التعاون بينها عن طريق الأسلوب المتقدم (التكامل) فالتكامل ضرورة لا بد من مراعاته بالنسبة لهذه الدول ويغدو التكامل أمراً لا مناص منه للدول الأفريقية فهذه الدول تعاني من أوضاع اقتصادية غاية في السوء والتكامل من كل هذه الأحوال شديدة الخطورة يعد من الحلول الفعالة في هذا النطاق ⁽¹⁾ .

وتحقيقاً لهذا التكامل فقد صدر عن المنظمة وثيقة عمل لاجوس الاقتصادية التي تضمنت إنجازاً لهذا التكامل :

القيام أثناء عقد الثمانينيات بما يلي :

(1) انظر :

عبد المنعم سعيد ، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1986) ص 3 .

د . بطرس غالي ، الدبلوماسية المصرية في أفريقيا عام 1991 في السياسة الدولية ، العدد 107 يناير 1992 ص ص 9 - 11 .

1 -تقوية المجموعات الاقتصادية القائمة وإنشاء مجموعات اقتصادية أخرى في مناطق أفريقيا الأخرى وذلك لتغطية القارة ككل (وسط أفريقيا - شرق أفريقيا - شمال أفريقيا - جنوب أفريقيا) .

2 -التعزيز الفعال للتكامل القطاعي على المستوي القاري وخاصة في المجالات الزراعة والغذاء والنقل والمواصلات والصناعة والطاقة .

3 -تشجيع التنسيق والتوافق فيما بين المجموعات الاقتصادية الحالية والمستقبلية من أجل إنشاء سوق أفريقيا مشتركة تدريجياً .

القيام أثناء عقد التسعينيات بما يلي :

1 -متابعة اتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالتكامل القطاعي من خلال تنسيق استراتيجيتنا وسياستنا وخططنا الخاصة بالتنمية الاقتصادية وتشجيع المشروعات المشتركة وخاصة في المجالات الاقتصادية المذكورة في وثيقة لاجوس وتنسيق سياساتنا المالية والنقدية .

2 -اتخاذ التدابير من أجل إنشاء سوق أفريقية مشتركة والتدابير الأخرى التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق مقاصد وأهداف الجماعة الاقتصادية لأفريقيا التي تؤكد من جديد التزامنا بأن تنشأ بحلول عام 2000 معاهدة تعقد لهذا الغرض جماعة اقتصادية أفريقية تكفل التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لقارتنا !

هذا وقد تم بالفعل في نوفمبر عام 1992 م وافقة رؤساء حكومات المنظمة على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية في أبوجا في يونيو عام 1991 في مؤتمر القمة السابع والعشرين على أن يبدأ العمل بأحكام هذه المعاهدة بعد مرور ثلاثين يوماً على إيداع موافقة ثلثي الدول الأعضاء في المنظمة والتصديق عليها وقد أكتمل عدد الدول المصدقة عليها بتصديق دولة الكاميرون في مارس

عام 1995 وهكذا بعد أن تم إنجاز الهدف التاريخي للمنظمة بتصفية الاستعمار من على الأراضي الأفريقية فإنه سيبقي مهمة إنجاز التعاون والتكامل بين دول القارة بمثابة المهمة الرئيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية ويجب إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية لتعزيز وتدعيم التعاون بين دول القارة الأفريقية ذلك أن تأسيس الجماعة ولو أنه يجيء ليؤكد العمل على تحقيق التعاون بين دول القارة . ومن ثم فإن هذه الجماعة بآلياتها إنما تمثل هدفاً استراتيجياً للمنظمة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين التجمعات الاقتصادية في القارة⁽¹⁾ .

وهكذا نرى أن الإطار النظري للمنظمة قد وضع أساساً في ميثاقها وقراراتها وفقاً لاستراتيجية اقتصادية تحقق التكامل وذلك بتدعيم التجمعات الاقتصادية القائمة والتي يتم إنشائها وإن هذه التجمعات تعمل وفق إطار تنظيمي بينها وبين منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً) بما يحقق هدف المنظمة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي يمكن أن تحقق هدف الاتحاد الأفريقي في التعاون الدولي مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية والتكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي وغيرهما⁽²⁾ .

(1) أنظر :

د . مصطفى سلامة حسين ، الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، قراءة قانونية في السياسة الدولية العدد 112 يوليو 1992 ص ص 31 - 48 .

(2) المرجع السابق.

المبحث الثاني
الاتحاد الأفريقي والتعاون الاقتصادي في إطار
مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا نيباد
NEBAD

جاء الإعلان عن قيام وتأسيس الاتحاد الأفريقي ليضع الكثير من علامات الاستفهام ولذا سوف نتعرض لفكرة الاتحاد ودوافعه وطبيعته واتساقه مع ما كان في منظمة الوحدة الإفريقية ثم مستقبل الاتحاد .

بداية يمكن القول أن منظمة الوحدة الأفريقية حاولت ما سعت طاقاتها احتواء بعض المنازعات الأفريقية في إطارها سواء بالتسوية السلمية أو بإقرار مبدأ قدسية الحدود الذي عمل على استقرارها وذلك أيضاً في إطار أعمال مبدأ فلتحاول أفريقيا أولاً بينما كانت مجالات التعاون الاقتصادي محدودة أن لم تكن خافته وفي الجانب الإنساني كان الإعلان عن حقوق الإنسان والشعوب والطفل والمرأة محسوباً للمنظمة تلك التي أكدت بلا شك على الشخصية الأفريقية في المجالين الإقليمي والعالمي وأكدت على معنى الأفريقية .

ورغم ما تعرضت له منظمة الوحدة الأفريقية من أزمات فقد أسهمت إيجابياً في تعزيز تضامن شعوب القارة ودولها كما قطعت شوطاً لا بأس به في سبيل دفع التكامل الاقتصادي والتعاون بين الدول والأقاليم وعلى مستوى القارة كلها ومن قبل ذلك خطة عمل لاجوس عام 1980 واتفاقية أبوجا الخاصة بإقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1994 كما سعت المنظمة مع التسعينيات من القرن العشرين للتكيف مع المناخ الجديد في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، فأقرت عدم الاعتراف بالنظم التي تصل للسلطة بطرق غير دستورية كما أقامت المنظمة آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات عام 1993 ورغم أن الأفارقة قد تمكنوا عموماً بعد انتهاء الحرب الباردة وتغير التحالفات في أي مجال آخر أنهم وجدوا أن المنظمة بميثاقها وقراراتها غير قادرة على مواجهة تحديات العولمة بسلباتها وأثارها المدمرة خاصة في ظل الأزمات والصراعات

والحروب الأهلية التي اجتاحت القارة مع هذه الظروف المحلية والعالمية ووسط أزمة اقتصادية طاحنة .

وفي سياق مواجهة هذه الأزمات السياسية والاقتصادية التي واكبت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين فقد جاء التحول من الأفارقة والمتمثل في الإجماع السريع للدول الأفريقية على إقامة الاتحاد الأفريقي كمؤشر على رغبة الأفارقة في إنجاز التكامل الاقتصادي والوحدة السياسية .

كما يعكس تأسيس الاتحاد الأفريقي الأمل في أن يكون بمثابة آلية مؤسسية قادرة على نقل أفريقيا من حالة الفوضى وعدم الاستقرار والصراعات والحروب إلى حالة من الاستقرار والسلام والأمن الأمر الذي يهيئ القارة لعملية التنمية والإصلاح الاقتصادي باعتبار أن الاتحاد الأفريقي يصبح بمثابة الإطار التنظيمي الملئ لنقل أفريقيا من حالة الإهمال والتهميش الدولي التي فرضتها ظروف العولمة وغيرها إلى حالة أفضل من الاهتمام والتعاون وبناء شراكات إيجابية بناءه مع القوي الدولية المتعددة⁽¹⁾ .

ومن ثم فإن المنظمة لابد أن تتطور ولا بد أن تحقق أهدافها نص عليها ميثاقها وأهدافاً استحدثتها المتغيرات الإقليمية والعالمية التي انعكست في معظمها سلباً على القارة الأفريقية الأمر الذي يجعلنا نتعرض لمسيرة الاتحاد الأفريقي على الوجه التالي :

1- قمة الجزائر :

التوجه الليبي في سرت الأولى ، فلم تكن سرت الأولى التي عقدت في ليبيا في الفترة من 8 - 9 سبتمبر 1999 م إلا بداية فاعلة وتطبيقية للاتحاد الأفريقي وانعقاد قمة في ليبيا لبحث الاتحاد الأفريقي كان مخططاً لها من قبل بدراسة

(1) المصدر السابق.

لتفعيل منظمة الوحدة الأفريقية وكانت البداية في مؤتمر في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذي عقد في الجزائر في دورته العادية الخامسة والثلاثين (في الفترة من 12 - 14 يوليو 1999) وحيث صدر قرار بقبول الدعوة المقدمة من الرئيس الليبي السابق معمر القذافي لاستضافة بلاده لمؤتمر قمة استثنائي للمنظمة خلال الفترة من 6 - 9 سبتمبر 1999 لمناقشة سبل وأدوات تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية بما يتماشى مع التطورات السياسية والاقتصادية العالمية وإعداد القارة الأفريقية بما يتضمن لها الحفاظ على مقدراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار عملية العولمة .

2- القمة الاستثنائية الرابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية « سرت 1 » .

في 9/9/1999 صدر عن القمة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية إعلان سرت الذي نص ضمن أمور أخرى على ما يلي :

أ- إنشاء الاتحاد الأفريقي طبقاً لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحكام معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

ب- التعجيل بمسيرة إدخال المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية إلى حيز النفاذ وتحديداً فيما يتعلق بما يلي :

- ضغط المدد الزمنية لمراحل تنفيذ معاهدة أبوجا .

- العمل على التعجيل بإنشاء كافة المؤسسات المنصوص عليها بمعاهدة أبوجا كالبنك المركزي الأفريقي والاتحاد النقدي الأفريقي ومحكمة العدل الأفريقية وبصفة خاصة برلمان عموم أفريقيا (نص الإعلان على استهداف الدول الأعضاء إنشاء البرلمان عام 2000) .

- تدعيم وتقوية الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية والوحدة المنشودة .

ج - تفويض المجلس الوزاري للمنظمة باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ما تقدم من قرارات ولاسيما إعداد الوثيقة القانونية المنشئة للاتحاد على أن يقوم المجلس الوزاري برفع تقرير في هذا الشأن إلى الدورة العادية رقم 36 لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية كما طلب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات من الأمين العام للمنظمة آنذاك القيام بكافة الإجراءات ذات الصلة لمتابعة تنفيذ هذه القرارات بصورة عاجلة .

3- إعداد مشروع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي :

ترتيباً على التكليف الصادر بإعلان سرت والخاص بإنشاء الاتحاد الأفريقي قامت الأمانة العامة المنظمة بإعداد مشروع نص الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي الذي تمت دراسته في عدد من الاجتماعات .:

- الاجتماع الأول للخبراء القانونيين والبرلمانيين لبحث مشروع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبرتوكول إنشاء برلمان عموم أفريقيا (أديس أبابا 17 - 21 إبريل 2000) .

- الاجتماع الثاني للخبراء القانونيين والبرلمانيين لبحث مشروع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبرتوكول إنشاء برلمان عموم أفريقيا طرابلس 21 - 30 مايو 2000 .

- المؤتمر الوزاري لبحث مشروع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبرتوكول إنشاء عموم أفريقيا 31 مايو - 2 يونيو 2000 .

4- اعتماد الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي :

اعتمدت الدورة العادية رقم 36 لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالمنظمة لومي 10-12 يوليو 2000 مشروع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي حيث تم اعتماد القانون التأسيسي رسمياً في 11 يوليو 2000 وعند اختتام أعمال الدورة في 12 يوليو 2000 كانت 27 دولة قد وقعت على الوثيقة (الجزائر - الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية - ليبيا - السودان - بنين - بوركينا فاسو - بروندي - الرأس الأخضر - جمهورية أفريقيا الوسطى - تشاد - جيبوتي - غينيا الاستوائية - أثيوبيا - جابون - جامبيا - غانا - غينيا - ليسوتو - ليبيريا - مدغشقر - مالاوي - مالي - النيجر - السنغال - سيراليون - توجو - زامبيا) بينما قامت مصر بالتوقيع على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في 22/1/2001 بأديس أبابا .

وتجدر الإشارة إلى أن الوفد المصري الذي شارك في قمة لومي قد طلب إدخال ثلاث تعديلات على مشروع الوثيقة وهي التعديلات التي تم الأخذ بها جميعاً وهي :

أ - تعديل على المادة الرابعة / ج بما من شأنه قصر حق الاتحاد في التدخل في الدول الأعضاء على حالات ثلاث محددة هي جرائم الإبادة - الجرائم ضد الإنسانية - جرائم حرب .

ب - تعديل على المادة 25 بإضافة اللغة العربية لتكون ضمن عمل الاتحاد .

ت - إضافة مادة ختامية تؤكد تطابق وحجية النصوص الأصلية الأربعة للوثيقة المحررة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية .

5- القمة الاستثنائية الخامسة لمنظمة الوحدة الأفريقية سرت 2 :

طبقاً للفقرة الثالثة من البند الثامن من إعلان قمة سرت دعت ليبيا إلى عقد

القمة الاستثنائية الخامسة للمنظمة خلال الفترة من 1-2 مارس 2001 بمدينة سرت قمة سرت 2 وتجدر الإشارة إلى أن موقف توقيعات الدول الأعضاء بالمنظمة في نهاية أعمال الدورة العادية رقم 73 للمجلس الوزاري للمنظمة في طرابلس 22 - 26 فبراير 2001 وكان كما يلي 44 دولة موقعة 21 دولة مصدقة علماً بأنه طبقاً للمادة 28 من الوثيقة التأسيسية فإن دخول الوثيقة حيز النفاذ يتطلب إيداع تصديقات أغلبية ثلثي الدول الأعضاء وهو ما يعني 36 دولة من بين الدول الـ 53 الأعضاء .

وفي استجابة للمساعي الليبية للإعلان عن إنشاء الاتحاد الأفريقي على الرغم من عدم اكتمال عدد التصديقات اللازمة فقد شهدت قمة سرت 2 الإعلان عن إنشاء الاتحاد الأفريقي بالمفهوم القانوني مرتبطاً بإيداع وثائق التصديق الـ 36 دولة القمة اتصالاً بتنفيذ قرار قمة سرت حول الاتحاد الأفريقي قد نص - ضمن أمور أخرى - على ما يلي :

- مطالبة الدول غير المصدقة على الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي بالإسراع بالتصديق على الوثيقة .
- تفويض الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء من خلال المندوبين الدائمين وخبراء تلك الدول على أن يتم رفع نتائج أعمالهم إلى لجنة وزارية يتم إنشاؤها لهذا الغرض وذلك قبل رفعها إلى المجلس والمؤتمر .
- تفويض الأمين العام بإجراء المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء اتصالاً بسبل ومحددات إنشاء هياكل الاتحاد الأفريقي (بما في ذلك الوثائق المنظمة لعمل تلك الهياكل) مع إعطاء الأولوية للهياكل التالية : المؤتمر المجلس التنفيذي ، اللجنة ، ولجنة المندوبين الدائمين .
- تفويض الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء لتقديم مقترحات بشأن

هيكل ومهام وسلطات اللجنة .

- مطالبة الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة للتعريف والتوعية بالاتحاد الأفريقي حتى يكون بحق تجمعاً للشعوب فضلاً عن مطالبة الأمانة العامة للمنظمة والتجمعات الإقليمية باتخاذ الخطوات المكتملة اللازمة للتعريف بالاتحاد .
- واتصالاً بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ECOSOCC أكد القرار على أهمية مشاركة المنظمات الأفريقية غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية / الاقتصادية والجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني بوجه عام في مسيرة الاندماج الأفريقي وكل من عمليتي تحديد وتنفيذ برامج الاتحاد الأفريقي كما طالب القرار الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء لتقديم تقرير شامل حول ECOSOCC أمام الدورة العادية الـ 76 للمجلس متضمناً توصيات بشأن كل من الهيكل وكيفية العمل والتشغيل ومجالات الاختصاص العلاقة مع هياكل الاتحاد الأخرى / أسلوب وشروط اختيار أعضاء الـ ECOSOCC اللازمة كما شهدت سرت 2 قبل اختتامها اكتمال توقيع الدول الأعضاء على الوثيقة 53 دولة .

6- دخول الوثيقة التأسيسية حيز النفاذ :

قامت نيجيريا في 26 إبريل بإيداع وثيقة تصديقها على الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي لتصبح بذلك الدولة رقم 36 التي تودع وثائق تصديقها على الوثيقة المذكورة وبناء عليه وباستكمال تصديقات ثلثي الدول الأعضاء بالمنظمة على الوثيقة المذكورة والتي تدخل حيز النفاذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع

وثيقة للتصديق فإن الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي قد دخلت حيز النفاذ في 26 مايو 2001 م .

ومن ناحية أخرى ، ووفقاً للمادة 33 فإن الوثيقة التأسيسية تحل محل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على أن يظل ميثاق المنظمة سارياً لفترة انتقالية لا تتجاوز عام أو لفترة إضافية قد يحددها المؤتمر بعد دخول الوثيقة التأسيسية حيز النفاذ وذلك لتمكين منظمة الوحدة الأفريقية / الجماعة الاقتصادية الأفريقية من اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل كل من الأصول والالتزامات إلى الاتحاد الأفريقي .

7- الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي :

تجدر الإشارة إلى أن بعد دخول القانون التأسيسي إلى حيز النفاذ تستمر منظمة الوحدة الأفريقية / الجماعة الاقتصادية الأفريقية في الوجود من أجل اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكام القانون التأسيسي وإنشاء الأجهزة المنصوص عليها في القانون المذكور طبقاً لأية قرارات قد تتخذها الأطراف في الاتفاق وطبقاً للمادة 33 / 4 من القانون التأسيسي فإن الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ستكون أمانة مؤقتة للاتحاد الأفريقي إلى أن يتم تأسيس اللجنة .

8- الدورة العادية الـ 37 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة

الأفريقية :

شهدت الدورة العادية الـ 37 لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا في الفترة من 9-11 / 7 / 2001 انتخاب السيد / عمارة عيسي على رأس الأمانة العامة الانتقالية لمنظمة الوحدة الأفريقية ومما هو جدير بالذكر أن القرار لا يهتم كذلك بالعلاقة بين الـ ECOSOC والمنظمات الإقليمية الأفريقية غير الحكومية والمجموعات المهنية / لائحة إجراءات ECOSOC وبرنامج العمل الخاص به .

- وترتيباً على إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ECOSOC بموجب الثقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي فقد نص قرار هذه القمة على اختفاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها بمعاهدة أوجا وذلك مع انتهاء المرحلة الانتقالية .
- دمج الجهاز المركزي لآلية درء وإدارة وتسوية المنازعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية كأحد هياكل الاتحاد طبقاً للمادة 5 بند 2 من الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي مع مطالبة الأمين العام بمراجعة هيكل وإجراءات / أساليب عمل الآلية بما في ذلك إمكانية تغيير مسماتها .
- مطالبة الأمين العام بالمشاورات اللازمة مع كافة التجمعات الاقتصادية الإقليمية لبحث ودراسة انعكاسات الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي على كل من العلاقة المؤسسية والبرامجية والتعاونية الحالية بين منظمة الوحدة الأفريقية وتلك التجمعات / البرامج الحالية والمستقبلية للتجمعات الاقتصادية لأفريقيا والتجمعات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بأهداف الاتحاد الأفريقي / وبرتوكول العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتجمعات الاقتصادية الإقليمية وإمكانية تعديله أو إعداد بروتوكول جديد ينظم العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية .
- تفويض الأمين العام بمراجعة الوكالات المتخصصة الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية لتحديد استمرارية الاحتجاج والتقدم بشأن إمكانية دمجها كوكالات متخصصة للاتحاد الأفريقي ومطالبة الأمين العام بالاجتماع بكافة الوكالات المتخصصة لتحديد أطر علاقاتها بالاتحاد الأفريقي .

- مطالبة الأمين العام بإعداد تقرير شامل اتصالاً باللجان الفنية المتخصصة يتضمن كافة أساليب وطرق عملها بما في ذلك قواعد الإسناد وكيفية تحديد وتنفيذ البرامج / العلاقة بين تلك اللجان والهيكل المناظرة لها بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإفريقية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية / وتنسيق عمل وأنشطة اللجان مع المؤتمرات واللجان الوزارية القطاعية القائمة .
- مطالبة كافة الدول الأعضاء بالتوقيع والتصديق في أسرع وقت - على بروتوكول إنشاء برلمان عموم أفريقيا كأحد هياكل الاتحاد الأفريقي .
- التصريح للأمين العام بمراجعة وإعادة توجيه الأمانة العامة لتمكين تلك الأخيرة من الاضطلاع بمسؤولياتها الإضافية ارتباطاً بتنفيذ الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي وتفعيل الاتحاد خلال المرحلة الانتقالية فضلاً عن تصريح للأمين العام بما يلي .
- مراجعة وإعادة توجيه ميزانية العام المالي 2001 - 2002 البحث في إمكانية تعبئة موارد مالية إضافية من الدول الأعضاء أو شركاء منظمة الوحدة الأفريقية .. إلخ / إجراء دراسات مع الاستعانة بخبراء لتحديد بدائل تمويل أنشطة وبرامج الاتحاد الأفريقي أخذاً في الاعتبار أن الأخير لن يتأني له القيام بمهامه من خلال المساهمات المالية المقررة للدول الأعضاء فقط .
- التصريح للأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل أصول وخصوم منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي طبقاً للمادة 33 / 1 من الوثيقة التأسيسية للاتحاد فضلاً عن التصريح له بمراجعة / تعديل اتفاقيات منظمة الوحدة الأفريقية مع الأطراف الأخرى بما في ذلك الاتفاقيات المقررة

والاستضافة .

- التأكيد على القرار السابق بالاحتفال بيوم 25 مايو من كل عام كيوم أفريقيا وحث الدول الأعضاء على اعتبار يوم عطلة رسمية وتقرير الاحتفال بيوم 2 مارس كيوم الاتحاد الأفريقي .

- تقرير أمد المرحلة الانتقالية بعام واحد اعتباراً من يوم 11 يوليو 2001 .

9- القمة الأولى للاتحاد الأفريقي :

تم الإعلان الرسمي عن الاتحاد الأفريقي في القمة الأولى للاتحاد الأفريقي التي عقدت في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا في يوليو عام 2002 على أن تبدأ الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي بإعداد الهياكل اللازمة للاتحاد خلال فترة انتقالية مدتها ستة أشهر من تاريخ إعلان الاتحاد وقد تم اختيار السيد / عمارة عيسي ليتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي .

10- الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي :

تقع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي في ديباجيه و33 مادة تتناول أهداف ومبادئ الاتحاد وأجهزته ومقره ولغات عمله والأحكام المتعلقة بدخول الوثيقة حيز النفاذ والانضمام لعضويته وانتهائها وأحكام تعديل ومراجعة القانون وترتيبات حلول الاتحاد محل منظمة الوحدة الأفريقية بعد فترة انتقالية من تاريخ دخول القانون التأسيسي حيز التنفيذ ، كما نص القانون التأسيسي على اتخاذ أديس أبابا مقراً للاتحاد .

وحدد القانون وأجهزة الاتحاد الرئيسية فيما يلي :
بفؤتمر القمة وهو أعلى سلطة في الاتحاد ثم المجلس التنفيذي (المجلس الوزاري) ومجموعة من اللجان الفنية المتخصصة وبرلمان عموم أفريقيا ومحكمة العدل والمجلس

الاقتصادي فضلاً عن اللجنة التي تحل محل الأمانة العامة بالإضافة إلى أجهزة وآليات أخرى ستعرض لها تفصيلاً أعاد القانون تأكيد الأهداف والمبادئ التي وردت بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومعاهدة الجماعة الاقتصادية الأفريقية (أبوجا) بالإضافة لعدد من المفاهيم التي استقرت على الصعيد الدولي مثل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدانة الإرهاب وإدانة التغيرات غير الدستورية للحكومات فضلاً عن التوجهات الجديدة بشأن التدخل الإنساني .

كما أوكل القانون جوهر صلاحيات الاتحاد إلى كل من المؤتمر والمجلس التنفيذي حيث أنيط بالأول المهام التالية :

تحديد سياسات الاتحاد - واتخاذ القرارات بشأن التوصيات المرفوعة إليه من أجهزة الاتحاد - ومراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد وإصدار التوجيهات للمجلس التنفيذي بشأن إدارة النزاعات وحالات الحرب والطوارئ من أجل إقرار السلام وإعداد ميزانية الاتحاد وغيرها .

أما المجلس التنفيذي فيختص بتنسيق واعتماد السياسات في الهياكل المشتركة خاصة في مجالات التجارة والطاقة والصناعة والتعدين والغذاء والزراعة والثروة الحيوانية والغابات وموارد المياه والري وحماية البيئة والنقل والمواصلات والتعليم والثقافة والصحة والعلوم والتكنولوجيا .. الخ .

- تبني القانون قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات وإذا ما تعذر ذلك يتم الاتفاق بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء .

- ومن ثم يمكن القول أن للاتحاد هياكل وآليات متعددة تمثلت في :

- القمة الرئاسية للاتحاد وهي أعلى سلطة في الاتحاد ثم المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) وبرلمان عموم أفريقيا ومحكمة العدل الأفريقية و البنك المركزي الأفريقي ولجنة الممثلين الدائمين واللجان الفنية المتخصصة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمؤسسات المالية والمصرف المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي والمصرف الأفريقي الاستثماري هذا وقد أضاف الميثاق في مادته الخامسة المكونة لهيكل الاتحاد أية مؤسسات أخرى يقرر المؤتمر العام إنشائها .

- هذا ويهدف الاتحاد إلى :

- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية والإقليمية القائمة والمستقبلية .

- تعزيز العدالة الاجتماعية في إطار التنمية الاقتصادية المتوازنة والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية .

- العمل على تحقيق المزيد من الاندماج الاقتصادي بين دول القارة من خلال التجمعات الاقتصادية الفرعية القائمة بالقارة وذلك من خلال الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

هذا وقد تميز الاتحاد الأفريقي عن منظمة الوحدة الأفريقية في عدة أمور هي :

- إنشاء برلمان عموم أفريقيا لطرح كافة المستجدات على الساحة الأفريقية

وسط مشاركة شعوب أفريقيا فلأصريح الاتحاد يضم إلى جانب الحكومات أيضاً شعوب القارة على عكس منظمة الوحدة الأفريقية التي كانت تقتصر على حكومات الدول الأفريقية فقط .

- حق التدخل في النزاعات المسلحة بين دول القارة بالإضافة إلى حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقاً لقرار المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية .
- أن تقوم دول الاتحاد ببناء علاقاتها من جديد على أساس اقتصادي يعمل على الاستفادة من موارد القارة المتعددة .

11- الدورة الاستثنائية الثالثة للمجلس التنفيذي :

عقدت الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في مدينة صن ستي - جنوب أفريقيا في الفترة من 21 - 25 مايو 2003 وقد انتهت إلى عدة نتائج منها :

- أوصى المجلس التنفيذي بضرورة الإسراع ببناء قوة حفظ السلام والأمن الأفريقي في إطار هياكل الاتحاد المزمع التصديق عليها في مابوتو خلال يوليو 2003 وطالب الدول بضرورة إيداع باقي التصديقات على المعاهدة المنشئة لمجلس السلم والأمن الأفريقي ، كما طالب بضرورة التنسيق المستمر بين وزراء الأمن من الدول الأعضاء وتقديم المشورة الفنية المستمرة بينهم في هذا الإطار .
- في مجال مكافحة الإرهاب طالب بضرورة العمل على القضاء على كافة صورة الإرهاب خصوصاً ما يتعلق بتهديد حياة الأفراد أو البنية التحتية أو ملكية الأفراد التي يؤثر بالسلب على التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية كما طالب المجلس بضرورة العمل على تنفيذ مقررات الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمكافحة

الإرهاب وكذلك كافة القوانين العالمية المطالبة بالقضاء على الإرهاب بكافة صوره واشكاله .

- في مجال التنمية الاقتصادية أكدت قرارات المجلس التنفيذي تبني مبادرة عودة العقول والكفاءات الأفريقية مرة أخرى إلى أوطانها وذلك للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول وتقوم هذه الفكرة على عدد من الأسس وهي :

أ. تأسيس صندوق للاستثمار والتنمية يحمل اسم المبادرة وذلك من أجل منع أو تخفيف من هجرة العقول خارج القارة الأفريقية .

ب. بناء قاعدة معلومات حول حجم الظاهرة وضرورة العمل على تحجيمها وفقاً للقواعد التي يجب اتخاذها على مستوى الدول الأعضاء في مجال التشريعات المنظمة لهجرة العمالة إلى الخارج وتوفير البيئة المناسبة لها في الداخل خصوصاً وأن نوعية الكفاءات المهاجرة تتركز في مجال التكنولوجيا والمعلومات وهي مجالات ضرورية ومهمة بالنسبة للدول الأفريقية في مرحلة بناء اقتصادياتها .

ت. تسعي المبادرة إلى العمل في ربط المهاجرين في الخارج بأوطانهم ومساهماتهم في بناء الداخل عن طريق تحديث قاعدة المعلومات وتطويرها خصوصاً وأن الدول الأفريقية تعاني من نقص شديد في مجال المعلومات .

- فيما يتعلق بالوضع في الكونغو الديمقراطية طالب المجلس التنفيذي وبضرورة تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة في الكونغو الديمقراطية والتي تم التوقيع عليها في لوساكا في الثاني من إبريل 2003 وقد طالب المجلس دول الجوار الأفريقي الكونغو الديمقراطية بضرورة التدخل لوضع حد للصراع المتنامي داخل الكونغو خصوصاً الجزء الشرقي من البلاد .

- وفيما يتعلق بالوضع في جمهورية ليبيريا : طالب المجلس الأطراف المتصارعة بوقف القتال وقبول الدعوة التي وجهتها الحكومة الغانية لوضع حد للقتال الدائر هناك وقد طالب المجلس بضرورة تنفيذ ما أقره تجمع دول غرب أفريقيا (أيكواس) وفي هذا الإطار ناشد دول الجوار الأفريقي بضرورة التدخل لوضع حد للنزاعات الدائرة في جمهورية ليبيريا .
- طالب المجلس الدول بسرعة إيداع تصديقاتها الخاصة بمجلس السلم والأمن الأفريقي وكذلك برلمان عموم أفريقيا تمهيداً للتصديق على هياكل الاتحاد في القمة المقبلة في مابوتو / موزمبيق .
- ومن ثم يمكن القول إن هذه الدورة تمثل خطوة في إعداد المقررات الواجب التصديق عليها في قمة مابوتو / بموزمبيق في يوليو 2003 حيث كان من المقرر الإعلان عن هياكل الاتحاد ليتسنى له القيام بواجباته المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد وتأتي أيضاً هذه الدورة لتعمل على وضع استراتيجية لرؤية تنفيذية للتعامل مع الصراعات التي تفجرت في الآونة الأخيرة خصوصاً في الكونغو وليبيريا وضرورة مساهمة التجمعات التي تنضوي تحتها تلك الدول للعمل على حل هذه الصراعات كما تمثل مبادرة دعوة الكفاءات والعقول الأفريقية المهاجرة أحد أهم مقررات المجلس التنفيذي للاتحاد حيث أنها تمثل خطوة إيجابية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية التي تشدها الدول الأعضاء والتي تأتي متسقة مع التوجهات الأفريقية الحديثة الرامية إلى تحقيق التنمية الأفريقية بالاعتماد على الأفارقة .

12- القمة العادية الثانية للاتحاد الأفريقي :

عقدت هذه القمة في مدينة مابوتو / موزمبيق في الفترة من 10 - 12 يوليو 2003 وقد ناقشت القمة عدداً من الموضوعات أهمها ما يلي :

- التصديق على الهياكل المؤسسة للاتحاد مثل : برلمان عموم أفريقيا ومحكمة العدل الأفريقية ولجنة الممثلين الدائمين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، كما أنها ناقشت مسألة نقل المقر من أديس أباب - أثيوبيا إلى جمهورية جنوب أفريقيا أو ليبيا في إطار سعي الدولتين لقيادة العمل الأفريقي كما ناقشت ميزانية الاتحاد التي تم عرضها في القمة الاستثنائية والتي عقدت في فبراير 2002 .

- متابعة التطورات الاقتصادية الخاصة باتفاقية « الشراكة من أجل التنمية في أفريقيا » نياد والعمل على أن تتبناها مؤسسات وآليات عمل الاتحاد مع الاستفادة من فرص التمويل التي تتيحها المؤسسات الدولية في دفع المبادرة نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .

- ناقشت القمة عدداً من قضايا الصراع المحتدمة في القارة الأفريقية على رأسها الصراع في ليبيريا والكونغو الديمقراطية وكوت دي فوار ومن ثم طالبت بالعمل على سرعة تصديق الدول الأعضاء على إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي للقيام بواجبه تجاه حل النزاعات القائمة والمستقبلية بعد الإعلان عنه في هذه القمة .

- ناقشت القمة أيضاً عدداً من القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية مثل قضية المديونية الخارجية الأفريقية ومشكلة نقص الغذاء في العديد من دول القارة والعمل على التوصل إلى حلول لها للدفع بالتنمية الاقتصادية داخل دول القارة .

هذا وقد صدر عن هذه القمة عددًا من القرارات أهمها ما يلي :

- أ - انتخاب الرئيس المالي الأسبق السيد / ألفا عمر كوناري أمين عام لمفوضية الاتحاد الأفريقي وذلك بغالبية 35 صوتاً ويتسلم مهامه لمدة أربعة أعوام من سبتمبر 2003 .
- بقاء الأمانة العامة للنبياد في جمهورية جنوب أفريقيا فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات بعدها يتم النقل الفوري للأمانة إلى دولة المقر بأديس أبابا .
- تمت الموافقة على ميزانية الاتحاد في الفترة من يناير حتى أغسطس 2003 ودعوة السكرتير العام للمفوضية المنتخب والمجلس التنفيذي إلى موائمة أنشطة الاتحاد حسب الميزانية المقررة للعام المالي 2004 والتي تمت الموافقة عليها في حدود 43 مليون دولار .
- محاربة الإرهاب ومنع انتشاره داخل دول القارة وفقاً لمقررات اجتماع الحكومات الأفريقية في الجزائر في الفترة من 11 - 14 سبتمبر 2002 بمكافحة الإرهاب في أفريقيا .
- وفيما يتعلق بتأسيس مجلس السلم والأمن الأفريقي ، فقد تم تأجيل الإعلان عنه لحين اكتمال النصاب القانوني للتأسيس إذ لم يزد عدد الدول التي أودعت تصديقاتها على الاتفاق عن 14 دولة فقط هي : جنوب أفريقيا - الجزائر - أثيوبيا - غينيا الاستوائية - مالي - موزمبيق - ليبيا - ليسوتو - موريشيوس - سيراليون - جامبيا - غانا - السودان - رواندا وقد دعت القمة كافة الدول لسرعة إيداع تصديقها لاكمال النصاب القانوني للتأسيس .
- الموافقة على اقتراح رئيس بوركينا فاسو لإقامة قمة استثنائية خلال عام 2004 حول التوظيف والحد من الفقر في أفريقيا ومن المقرر أن تدعم هذه القمة كل من منظمة العمل الدولية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا .

- انتخاب مجلس خبراء حقوق ورعاية الطفولة في أفريقيا من قبل المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي والذي يهدف إلى دعم وحماية الطفولة في القارة الأفريقية وقد تم تمثيل كل من نيجيريا وأثيوبيا وبوركينا فاسو وتوجو في هذا المجلس المقرر أن يعطي المجلس اهتماماً أكبر بالقضاء على الحرمان والفقر بين الأطفال في أفريقيا خصوصاً في دول جنوب الصحراء .

- مناقشة الاقتراح الليبي الخاص بإنشاء جيش موحد في قمة استثنائية للاتحاد من المقرر عقدها بمدينة سرت على أن يسبقها اجتماع تحضيرى لوزراء الدفاع الأفارقة ومن المقرر تحديد موعد انعقاد القمة والاجتماع التحضيري في وقت لاحق من عام 2004 .

- انتخاب المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي حيث : حصلت الجزائر على حقبة السلم والأمن في أفريقيا وتونس على حقبة التنمية البشرية والعلوم والتكنولوجيا بينما حصلت الكونغو برازافيل على حقبة البنية التحتية والطاقة وحصلت ناميبيا على حقبة العلاقات الاجتماعية وحصلت الكاميرون على حقبة التجارة والصناعة وحصلت تنزانيا على حقبة الاقتصاد الريفي والزراعة وحصل إقليم جنوب أفريقيا على حقبة العلاقات الاقتصادية على مستوى القارة الأفريقية
هذا وقد أصدرت القمة عدداً من التوصيات أهمها :

-دعت القمة أفريقيا على العمل في وضع خطة لمكافحة الإيدز وجعل هذا على قمة أولوياتهم في الفترة المقبلة مع دعوة الدول المانحة إلى بذل المزيد من الجهد في محاربة هذا المرض الذي يهدد مستقبل التنمية في القارة .
- هذا وقد أشارت التقارير إلى أن نحو ثلاثين مليون أفريقي مصابون

بالفيروس المسبب للمرض القاتل ولا يلتقى منهم سوى خمسين ألفاً من حاملي الفيروس العلاج المستخدم في إبطاء تطور المرض .

- وتشير تقديرات وكالات الأمم المتحدة إلى أن العالم سيحتاج بحلول عام 2005 إلى إنفاق عشرة ونصف مليارات دولار سنوياً على الوقاية من الإيدز وعلاجه وبرامج الدعم في ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة .

- وفي هذا الخصوص كان تعهد الرئيس الأمريكي جورج بوش بتقديم خمسة عشر مليار للقضاء على المرض أحد أهم نتائج زيارته الأخيرة للدول الأفريقية .

- طالبت القمة كافة الدول الأعضاء بسرعة إيداع تصديقاتها على مجلس السلم والأمن الأفريقي وذلك للعمل على فض النزاعات داخل القارة الأفريقية في أقرب وقت ممكن .

- طالبت القمة الدول الأعضاء بضرورة سداد الحصص المقررة عليهم في ميزانية الاتحاد وذلك للقيام بأنشطة الاتحاد المختلفة في الفترة المقبلة هذا ويعتبر اختيار الفا عمر كوناري أميناً عاماً للاتحاد الأفريقي خطوة مهمة على الطريق الصحيح لما يتمتع به من تأييد داخل وخارج الاتحاد والذي من المقرر أن يعطي الاتحاد دفعة قوية لتحقيق أهداف الاتحاد التي على رأسها القضاء على الصراعات داخل القارة الأفريقية وإعلان هياكل وآليات الاتحاد والعمل على ربط الاتحاد بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية وتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

وكان كوناري المرشح الوحيد الباقي بعد انسحاب وزير خارجية ساحل العاج السابق عارة عيسي الذي تولي الرئاسة الانتقالية للمجلس للاتحاد الأفريقي لمدة عام ، وقد أعلنت ساحل العاج سحب ترشيح عمارة عيسي بعد ما لاحظت أنه لا يحظى بدعم الدول الأفريقية الكبرى مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا وليبيا ومصر .

- كما يمثل حصول الجزائر على حقيقتي السلم والأمن الأفريقي والتنمية البشرية والعلوم والتكنولوجيا أهمية كبيرة لإقليم الشمال الأفريقي والذي سيسهم بنصب كبير في التطور الاقتصادي للقارة في الفترة المقبلة .

- كذلك فقد مثلت مشاكل المديونية الخارجية ونقص الغذاء أحد أهم المشاكل التي طرحت على القمة والتي مثلت إحدى أهم المعوقات الرئيسية للتنمية داخل القارة الأفريقية .

4 -

- وعلى صعيد مبادرة نيباد فقد تحققت بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بتنفيذ مبادرة تعبئة الموارد - الشق الخاص بالمديونية - حيث تم إعفاء عدد من الدول الأفريقية الفقيرة عالية المديونية م ن ديون تبلغ 32 مليار دولار تنازلت عنها الدول الصناعية كمساهمة منها في تخفيف عبء المديونية الخارجية الذي تتعد من جهود التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك فقد دعمت الولايات المتحدة صندوق مساعدة الدول عالية المديونية بمبلغ 850 مليون دولار .

13- القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي خلال يومي 8-9 سبتمبر 2004 :

عقدت هذه القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي بواجا دوجو / بوركينا فاسو لمناقشة قضية التشغيل والحد من الفقر في أفريقيا وذلك بناء على مبادرة من رئيس بوركينا فاسو بشأن التشغيل والحد من الفقر وذلك لأهمية وجدية الموضوع وارتباطه بمشاكل الدول الأفريقية عامة .

هذا وقد سبق اجتماعات هذه القمة اجتماعات يومي 4-5 سبتمبر 2004 مع الشركاء الاجتماعيين وضم منظمات أصحاب الأعمال والاتحادات ونقابات العاملين ومؤسسات المجتمع المدني أما الاجتماع الثاني فيعقد يومي 6-7 سبتمبر وهو الاجتماع الوزاري التمهيدي للقمة وتجع أهمية هذه القمة لاهتمامها

ببحث ومناقشة قضية التشغيل والحد من الفقر ولذلك تم الإعداد الجيد لهذه القمة بالتنسيق مع الهيئات الدولية التالية :

- منظمات الأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية) .
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (كاليدندو) .
- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) .
- هيئة اليونيسكو .
- البنك الدولي .

وكل هذه المنظمات ألّدت وثيقة واحدة بالموضوعات الأساسية لموضوع التشغيل في أفريقيا وهي :

- النهوض بتشغيل القطاع الريفي والزراعي والخدمات والقطاع غير المنظم .

- النهوض بالبنية الأساسية الضرورية .

- تفعيل دور المرأة في المجتمع .

هذا وقد صدر عن المؤتمر الآتي :

- خطة العمل وهي الإجراءات الضرورية والسياسات اللازمة للنهوض بالتشغيل .

- آليات تنفيذ الخطة من خلال تفعيل التعاون على المستويات الإقليمية والتجمعات الاقتصادية .

- آليات المتابعة للتشغيل والحد من الفقر في ضوء الخطة التي أقرتها القمة .

وفي تقديرنا أن الموضوع المطروح يمثل أهمية قصوي بالنسبة لإفريقيا التي

يسودها الفقر والمنازعات العرقية وبناء عليه تم تناوله ، كما يعتبر اهتماماً ببرنامج عمل الألفية الجديدة التي تبنته الأمم المتحدة والهادف إلى خفض معدلات الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 م .

خاصة وأن الاهتمام بموضوع التشغيل له أهمية خاصة إذ يعتبر حجر الأساس لأية تنمية اقتصادية مستدامة في التشغيل ذلك أن أفريقيا لديها ثروات اقتصادية كبيرة غير مستغلة ولكن عن طريق التشغيل يمكن استغلال هذه الثروات إلى جانب حل مشكلة الفقر .

هذا ويمكن لمصر أن تساهم في هذا الشأن بما لديها من خبرات بشرية كبيرة ومتخصصة وتحاول مصر جاهدة تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للألفية الجديدة لخفض معدلات الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 شملت بعض الإجراءات التي اتخذتها مصر وتم عرضها مؤخراً بشأن تعديل قانون الاستثمار وإنشاء وزارة مستقلة للاستثمار الهدف منها جذب الاستثمار المحلية والأجنبية كأداة لزيادة التشغيل وفرص العمل بالإضافة إلى قانون المشروعات الصغيرة الذي حرص على تشجيع المشروعات الصغيرة من خلال منحها العديد من الضمانات والتسهيلات وإنشاء صناديق بالمحافظات لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال منحها العديد من الضمانات والتسهيلات وإنشاء صناديق بالمحافظات لتنمية المشروعات الصغيرة بهدف خلق فرص عمل أكبر عدد ممكن بما يساعد خفض معدلات الفقر .

14- القمة الرابعة للاتحاد الأفريقي :

انعقدت القمة الرابعة للاتحاد الأفريقي يومي 1/31 و 1/2 / 2005 م .

أولاً : بدأت القمة أعمالها في أبوجا بنيجيريا بمشاركة رؤساء دول وحكومات 53 دولة أفريقية لبحث أهم قضايا القارة .

واقترح الرئيس الأسبق مبارك ثلاث مبادرات لدعم التنمية ومكافحة الأمراض وتحقيق التواصل الثقافي في قارة أفريقية وذلك في إطار مداخلته خلال الجلسات المغلقة للقمة الأفريقية وهي :

المبادرة الأولى :

تمثلت في إنشاء مركز أفريقي للأمراض المتوطنة والمعدية بالقاهرة .

المبادرة الثانية :

تمثلت في دعوة الرئيس إلى استحداث مجلس أفريقي لوزراء الكهرباء والطاقة كقاطرة نمو لبقية قطاعات الاقتصاد القومي في أفريقيا .

المبادرة الثالثة :

استعداد مصر لاستضافة المحطة الأرضية لقناة الاتحاد الأفريقي الفضائية لتحقيق التواصل بين ثقافات القارة من خلال بث الإرسال بمختلف لغاتها واستعداد مصر لوضع استثماراتها الصناعية في خدمة القناة .
وقدمت مصر اقتراحاً إلى القمة باستضافة المؤتمر الرابع لمنتدى التعاون بين أفريقيا والصين عام 2009 م .

وتركزت رؤية مصر المطروحة على القمة على عدد كبير من التوجيهات والآليات التي تسهم في حل قضايا القارة والعمل على تفعيل الحوار والتفاوض لاحتواء النزاعات الداخلية في بعض دول الاتحاد ومنها :

- اتفاق سلام بين حكومة السودان والقوى المعارضة في الجنوب في السودان .
- تعزيز حجم التبادل التجاري بين دول أفريقيا وإقامة مناطق للتجارة الحرة تسمح باستيراد البضائع والسلع دون قيود .
- تنفيذ خطط عملية وبرامج واقعية للتعاون مع المنظمات الدولية في

مجالات الصحة والصناعة لمواجهة المشكلات التي تعانيها القارة في هذه القطاعات .

- تعزيز العلاقات الثنائية بين مصر ودول الاتحاد .

هذا وقد أكد الرئيس النيجيري رئيس الاتحاد في كلمته بضرورة تنشيط مبادرة المشاركة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا المعروفة باسم نيباد والتي تسعى إلى إيجاد مشاركة جادة بين دول القارة من خلال الاتحاد الأفريقي ومجموعة الدول الصناعية الثماني الكبري والمؤسسات الدولية المانحة من أجل تحقيق المزيد من التنمية في القارة ودفع القطاع الخاص بها .

ثانياً: مشروعات قرارات القمة الأفريقية

أعد المجلس الوزاري للاتحاد الأفريقي عدداً من مشروعات القرارات التي عرضت على القمة لبحثها واتخاذ القرارات بشأنها وهي :

- التذكير بمقررات منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي بشأن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين ودعم القادة الأفارقة لكفاح الشعب الفلسطيني ومطالبة إسرائيل بوقف الجدار العازل والأعمال الانتقامية .
- تنفيذ الحملات بمكافحة الجريمة والإرهاب والأمراض المتوطنة .
- السعي إلى تنفيذ تعهد المجتمع الدولي لوضع مصالح الدول النامية في مقدمة برامج عمل المنظمة العالمية وزيادة التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدولية .
- تخصيص 10 ٪ من موارد الميزانيات الوطنية للزراعة .
- تأكيد الأهداف الإنمائية للألفية .

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

- موقف موحد لدعم المرأة الأفريقية .
 - العناية بالأمن الغذائي .
 - حل مشكلات اللاجئين والمشردين والعائدين .
 - عقد منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا بالقاهرة في عام 2009 .
 - دعم منتدى القطاع الخاص بالقاهرة .
 - مكافحة الإرهاب .
 - إلغاء الجمارك بين الدول الأعضاء .
 - حفظ السلام في أفريقيا .
 - بحث مشروع محكمة العدل الأفريقية في مؤتمر الاتحاد الأفريقي القادم .
- هذا وقد تم استبعاد موضوع تمثيل أفريقيا الدائم في مجلس الأمن من جدول أعمال القمة لتعذر الوصول إلى توافق في الرأي بشأنه .

ثالثاً: أهم قرارات وتوصيات القمة

- مدة رئاسة الرئيس ال نهجيري أوليسيجون أوباسانجو لرئاسة الاتحاد الأفريقي لمدة عام من يناير 2005 حتى يناير 2006 .
- عقد مباحثات حول أزمة دارفور في أبوجا بعد أن كانت ليبيا قد طالبت بعقدها في طرابلس .
- تقرر أن يكون المقر الرئيسي للصندوق الأفريقي في ليبيا .
- إرسال قوات حفظ السلام تحت مظلة الاتحاد إلى الصومال من خمس دول

أفريقي وهي (الجابون - السودان - كينيا - رواندا - جيبوتي) .

- تشكيل لجنة وزارية مفتوحة العضوية مكونة من خمسة عشر عضواً من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمجلس السلم والأمن لبحث موضوع توسيع عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومسألة تمثيل أفريقيا فيه .

- الموافقة على عرض استضافة مصر للمؤتمر الوزاري الرابع لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا عام 2009 بالقاهرة .

- رحبت القمة بالانتخابات الديمقراطية التي تمت في فلسطين وأكدت على تضامن الاتحاد الأفريقي ودعمه الشامل للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل والمشروع في ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة لتقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي والقرارات ذات الصلة في هذا الشأن .

- تم توزيع مقار هيئات الاتحاد الأفريقي حسب المناطق الجغرافية .

- عقد القمة الخامسة للاتحاد الأفريقي يف الجماهيرية الليبية شهر يوليو المقبل وذلك في إطار الموافقات التي تمت في الجلسة المغلقة .

إن عقد هذا المؤتمر يمثل إصراراً من دول الاتحاد على المضي قدماً في معالجة الأوضاع السياسية وخاصة المتعلقة بالأمن والسلم في أفريقيا كما أنه يمثل دفعة قوية في التزام الأفارقة بمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا ، وعقد الأمل على قيام الدول الصناعية في تفعيل المبادرة خاصة في ظل قرارات مؤتمر دافوس الاقتصادية والتي دعت إلى مساعدة دول القارة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة قضايا الفقر وغيرها في القارة وذلك في إطار مبادرة نيباد . ومن ثم نخلص إلى أن الاتحاد الأفريقي سوف يكون مكماً لأداء رسالة

منظمة الوحدة الأفريقية إذ عملت المنظمة على المحافظة على وحدة وسلامة دول القارة والعمل على حل النزاعات والصراعات القائمة والمحتملة في المستقبل إلا أن الواقع الذي تعيشه القارة الآن يدعو إلى التفكير في استحداث آلية جديدة لمواجهة التحديات التي تواجه دول القارة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ومن ثم نتعرض لأهم التحديات التي تواجه القارة الأفريقية .

أهم التحديات التي تواجه القارة :

في ظل تنامي الاتجاه نحو العولمة وتعاظم الشركات متعددة الجنسيات وزيادة التكتلات الاقتصادية العملاقة التي أصبحت تمثل أحد العناصر الرئيسية الفاعلة في الاقتصاد العالمي والبنك وصندوق النقد الدولي ، وإزاء كل هذه التحديات التي تواجه المجتمعات النامية والتي تعاني من الأمراض ومازالت عاجزة عن تحقيق التنمية الشاملة ويأتي على رأس هذه المجتمعات دول القارة الأفريقية والتي تعاني من الأمراض والحروب الأهلية التي تنتشر في معظم أنحاء دول القارة والتي تعتبر العائق الأساسي الذي يقف أمام فرص التنمية الحقيقية في القارة الأفريقية .

من أجل ذلك جاء الاتفاق على تأسيس الاتحاد الأفريقي لمواجهة تلك التحديات بيد أن السؤال الجدير بالطرح هنا هو هل نحن في حاجة إلى تأسيس هذا الاتحاد ؟ وإن كانت الإجابة بنعم فما التحديات التي تواجه الاتحاد وهل يمكن لتلك الدول التغلب عليها ؟ فيما يلي نحاول الإجابة عن تلك التساؤلات .

بداية نرصد أهم التحديات وهي :

أولاً : انخفاض أسعار الموارد الخام التي تنتجها الدول الأفريقية الأمر الذي يؤدي إلى تعثر إعداد الموازنة لبعض الدول .

ثانياً : التغيرات الحادثة في السوق العالمي والتي تمثل انقلاباً في غير صالح

الصادرات الأفريقية سواء جاء ذلك نتيجة سياسات الإصلاح الاقتصادي في أفريقيا أو نتيجة ظهور التكتلات الاقتصادية وما صاحب ذلك من صدمات على بعض دول القارة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في عامي 1973 و 1979 الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفة الطاقة المستوردة وكذلك انخفاض قيمة السلع المصدرة .

ثالثاً : معاناة كثير من الدول الأعضاء في ظل التحويلات الديمقراطية في أفريقيا والأخذ بنظام السوق الحرة وهنا يذكر أن المنظمة قد أسهمت في هذا المد الديمقراطي فشاركت في انتخابات جيبوتي والسنغال والنيجر وموزمبيق وتوجو وغينيا وزائير .

رابعاً : معاناة 34 دولة في القارة من الفقر ونقص الأغذية وانتشار الأوبئة والأمراض .

خامساً : تزايد حجم المديونيات الخارجية لدول القارة والتي القارة والتي تجاوزت بالنسبة للقارة ككل 420 مليار دولار أمريكي والمشكلة لا تتمثل في حجم المديونية فحسب ولكن في مدلولها فهي تقدر بنحو 162.8 ٪ من صادرات أفريقيا وتمثل 14.5 ٪ من الديون الخارجية للدول النامية وتمثل 1.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية .

سادساً : التنمية الاقتصادية والأمراض المتوطنة في القارة

تواجه القارة العديد من الأمراض الأوبئة المتوطنة والتي يأتي الإيدز في مقدمتها حيث يمثل الخطر الحقيقي الذي يقف وراء التهام الجزء الأكبر من الموارد البشرية في القارة ، ويمكننا التدليل على مدي خطورة هذا المرض إذ استعرضنا آخر الإحصائيات المتوفرة عن حجم المرض في القارة الأفريقية حيث

يصل عدد المصابين بالمرض على مستوى العالم نحو 36 مليون مصاب منهم 25 مليون مصاب في القارة الأفريقية وتحتل نيجيريا وكينيا المرتبة الأولى من حيث عدد المصابين الذين يصل عددهم نحو 4 مليون مصاب في كلا البلدين وفي بتسوانا تصل نسبة المصابين نحو 20 ٪ من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 40 سنة وفي زامبيا تقدر الإحصاءات المتوافرة أنه من بين سبعة أطفال يموت طفل يومياً .

سابعاً : التدهور الملحوظ في معدلات التدفقات الاستثمارية الخارجية وذلك لعدم وجود الهياكل التشريعية والتنظيمية الملائمة التي تساعد على جذب هذه الاستثمارات من الخارج وتوجهها نحو التنمية الحقيقية في دول القارة .

هذا ويتميز الاتحاد الأفريقي بعدد من النواحي يمكن أبرزها على الوجه التالي :

أ - الإطار القانوني والذي يضم لأول مرة في مؤسسات برلمان عموم أفريقيا والذي بلا شك يمثل التمثيل الشعبي ولأول مرة لشعوب وأن تم إثارة بعض الأسئلة عن شكل هذا التمثيل من حيث الوزن النسبي لكل دولة على حدة بمعنى هل سيتم التمثيل بناء على عدد السكان أم على قوة البلد الاقتصادية أم أن هناك معايير أخرى سيتم الاتفاق عليها بشأن هذا التمثيل ؟ إلا إنه يمكن القول بلا جدال أنه خطوة مهمة نحو بناء ديمقراطية حقيقية في بلدان القارة الأفريقية .

ب - فيما يتعلق بنص المادة الرابعة من القانون التأسيسي والتي تضمنت بحق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقاً لقرار المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ، وفي الوقت نفس ه نص القانون التأسيسي للاتحاد على احترام حدود الدول وصيانتها والدفاع عنها .

ج - وفي مجال التنمية الاقتصادية جاءت المادتان الثالثة والرابعة من القانون لتؤكد على تهيئة الظروف الملائمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في

الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية وتعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك الاقتصادات الأفريقية مع تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية والإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد ، كما تضمنت مبادئ الاتحاد على تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد مع تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة وبالرغم من أن معظم الأهداف الواردة في الاتفاق التأسيسي للاتحاد جاءت متشابهة لما تضمنته معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية قبل عشر سنوات خلت عام 1991 فإن هناك فارقاً ملحوظاً بين الاتفاقيتين يتمثل في بروز مبدأ الاعتماد على الذات وهدف التنمية المتعمدة على الذات وذلك كمبدأ مميز للمعاهدة السابقة أبوجا عام 1991 في حين ظهرت مبادئ أخرى في القانون التأسيسي للاتحاد مثل التصدي لتحديات العولمة وتعزيز دور القارة في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية وهكذا فإن الاتحاد الأفريقي يأتي في ظروف تاريخي معين تمر به القارة الأفريقية في مواجهة التحديات العالمية المختلفة مثل العولمة والتكتلات العملاقة والتي تعظم المصلحة الاقتصادية لها على حساب الدول النامية والتي مازالت تخطو خطواتها الأولى في طريق التنمية والتقدم .

مبادرة نيباد :

هذا وبعد أن تناولنا الاتحاد الأفريقي فأننا نتناول مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا « نيباد » باعتبارها الزراع الاقتصادي للاتحاد الأفريقي وذلك على الوجه التالي :

واجهت نيباد منذ إعلانها ، ردود فعل متباينة داخل أفريقيا وخارجها ، ونشير في البداية إلى أن قادة نيباد قاموا بتحرك واسع النطاق لحشد التأييد والدعم للمبادرة الجديدة على الصعيد العالمي وخصوصاً لدى الدول المتقدمة والمنظمات الدولية وقد بدأ هذا التحرك منذ المراحل المبكرة للتفكير في المبادرة – وازداد كثافة بعد الإقرار الرسمي للمبادرة الأفريقية الجديدة في مؤتمر قمة لوساكا يوليو 2001 حيث تم عرضها ومناقشتها في محافل دولية كثيرة وفي اجتماعات بين قادة المبادرة الأفارقة وبين عدد من قادة الدول الصناعية الكبرى وجاءت تصريحات هؤلاء المسؤولين بصفة عامة في صالح المبادرة .

كما أن قادة المبادرة قاموا بعد أيام قليلة من قمة لوساكا بعرض المبادرة الجديدة في مؤتمر القمة لمجموعة الثماني الذي عقد في مدينة جنوة في إيطاليا في 20 يوليو 2001 وقد رحب المؤتمر بالمبادرة وأعلن موافقته على دعمها وأصدر بياناً في هذا الخصوص حث فيه القادة الأفارقة على الالتزام بمبادئ أساسية بشأن : منع المنازعات وإدارتها وتسويتها وتعزيز الديمقراطية وترسيخ الحكم السياسي الجيد . وطلب منهم إعداد خطة عمل مفصلة ومحددة المعالم ، تكون جاهزة للعرض على مؤتمر القمة التالي لمجموعة الثماني في كندا عام 2002 وقرر المؤتمر قيام دول المجموعة بتعيين ممثلين شخصيين على مستوى عال للمشاركة في إعداد هذه الخطة مع القادة الأفارقة وقد تم تعيين هؤلاء الممثلين فعلاً وشاركوا في اجتماعات موسعة للجنة التيسير كان آخرها اجتماع مابوتو 14 - 17 مايو 2002 الذي تم فيه مناقشة خطة العمل التفصيلية التي ستعرض على

مؤتمر قمة المجموعة في كندا في 27 يوليو 2002 .

أما على الصعيد الأفريقي ، فمن الغريب حقاً أن نبياد لم تحظ حتى اليوم باهتمام يعتد به على المستويات الرسمية والشعبية معاً في معظم أنحاء القارة التي يفترض أن هذه المبادرة ملك خالص لها وتحتوي على برامج وخطط تستهدف تغيير حياة شعوبها بل أن نبياد تكاد تكون مجهولة تماماً بالنسبة للغالبية العظمى من أبناء القارة سواء في الأجهزة والمؤسسات الرسمية أم في التنظيمات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني ناهيك عن المواطنين العاديين .

وفي المحافل الأفريقية القليلة نسبياً التي طُرحت فيها نبياد للمناقشة والحوار تباينت ردود الفعل تجاه المبادرة ما بين التأييد الكامل والقبول الـ م تحفظ والمعارضة القوية .

ويري مؤيدو نبياد أن هذه المبادرة الجديدة تملك كل عناصر النجاح التي ينبغي أن تتوافر في أي برنامج أفريقي شامل للنهضة والتنمية : فهي في نظر هؤلاء مبادرة أفريقية خالصة صنعت في أفريقيا ويملكها الأفارقة ولم تأت - شأن غيرها من خطط ومبادرات سابقة - من خارج القارة .

بما يوحي بأن أفريقيا بقيادتها الجديدة قد بدأت تأخذ زمام المبادرة في صياغة تصورها ورؤيتها الخاصة لمستقبلها كما يري المؤيدون أن نبياد في صياغتها الجديدة لعلاقة أفريقيا مع الدول المتقدمة قد أقامتها على أساس المشاركة وليس المعونة وعلي أساس المنفعة المتبادلة والمسئولية المشتركة وليس استجداء التعاطف الإنساني كذلك يحسب لنبياد أنها تأتي بمثابة الخطة التفصيلية العملية لتحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي في مجال التنمية المستدامة والتعجيل بقيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية وهي في ذلك لا تقدم فقط برامج العمل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف في كافة القطاعات بل وتضع أيضاً آليات محددة للتنفيذ

وهياكل تنظيمية تتولى تعبئة الجهود والموارد لنجاح التنفيذ .

هذا وقد انتقدت نيباد أصواتاً أفريقية عديدة من الأكاديميين والناشطين في محافل المجتمع المدني بالرغم من تسليم بعضهم بأهميته وبسلامة مبدأ المشاركة الذي تنهض عليه وهذه بعض الأمثلة لتلك الطائفة من الانتقادات دون تفاصيل لا يتسع لها هذا المقام .

- إن النيباد جاءت كبرنامج مفروض من أعلى تمت صياغتها دون تشاور مع الشعوب الأفريقية أو هيئات المجتمع المدني بل قامت بصياغتها نخبة أفريقية محدودة جداً وتوجهت بها أول ما توجهت إلى نخبة أخرى محدودة على المستوى الدولي لكي تحصل على تأييدها ودعمها قبل أن توجه إلى الشعوب الأفريقية لنيل تأييدها ومساندتها .

- إن المبادرة تبدو مفرطة في الطموح بشكل يشكك في واقعيته ويشار في هذا الخصوص إلى معدل النمو الاقتصادي الكلي الذي استهدفه 7 ٪ سنوياً والذي يبدو مبالغاً فيه بالنظر إلى ما حققته القارة في السنوات الأخيرة من نمو متواضع جداً وبالنظر أيضاً إلى الموارد الاستثمارية الهائلة اللازمة لتحقيقه سواء من المصادر الداخلية أم الخارجية وقد كانت النيباد بعيدة عن الواقع أيضاً في تقدير تلك الإمكانيات الحصول عليها في ظل الإطار الراهن للتمويل والتنمية على الصعيد العالمي وخصوصاً بعد أحداث سبتمبر وتوابعه .

- إن هناك غموضاً يثير القلق في علاقة النيباد بالاتحاد الأفريقي فبالرغم من أن النيباد نشأت في كنف منظمة الوحدة الأفريقية ومواكبة لنشأة الاتحاد الأفريقي باعتبارهما مبادرتين أفريقيتين خالصتين تهدفان إلى إيجاد أطر جديدة للعمل الأفريقي المشترك فإن الأمور سارت في اتجاه يشوبه بعض الغموض بشأن العلاقة بينهما فلا توجد حتى الآن علاقة تنظيمية واضحة بين المنظمتين بل أن هناك

خشية من تداخل الاختصاصات وازدواج العمل بين أجهزة الاتحاد وخصوصاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان المتخصصة وآلية منع الصراعات وكذلك أمانة الاتحاد أو ما يسمى بالنخبة وبين أجهزة النيباد واختصاصاتها فما زالت العلاقة بين هذه الأجهزة جميعها غير واضحة من الناحيتين الهيكلية والوظيفية على أن ذلك يبدو أمراً مفهوماً في هذه المرحلة الانتقالية إلا أن الحاجة ماسة إلى وضع أسس جديدة وواضحة هيكلياً ووظيفياً للعلاقة بين النيباد للاتحاد الأفريقي .

- إن الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء APRM المقترحة في إطار النيباد والتي تحتل مكانة بالغة الأهمية في عملية تنفيذ المبادرة تبدو محوطة بالمحاذير ففضلاً عن الصعوبات الجمة التي تكتنف التزام الدول الأفريقية بمعايير الآلية وأحكامها مع أحكامها مع أحكام وتقديرات الدول والجهات المانحة إما إذا تعارضت تلك الأحكام أو تعذر الالتزام بها في حالة دولة أفريقية ما فإن خطر توقف المساعدات وتقييد التجارة يصبح ماثلاً وفي هذه الحالة وطبقاً لآليات المشاركة التي تطرحها نيباد فإن النقد والالتهام ومن ثم الإجراءات العقابية لن توجه صوب الدولة التي لا تفي بمعايير المانحين فحسب بل قد تشمل القارة كلها أو الأقاليم الذي تنتمي إليه الدولة ويسوق الناقدون حالة الأزمة الراهنة حول انتخابات زيمبابوي مثلاً يؤيد مذهبهم .

- إلا أنه على صعيد مبادرة نيباد فقد تحققت بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بتنفيذ مبادرة تعبئة الموارد - الشق الخاص بالمديونية - حيث تم إعفاء عدد من الدول الأفريقية الفقيرة عالية المديونية ن ديون تبلغ 32 مليار دولار تنازلت عنها الدول الصناعية كمساهمة منها في تخفيف عبء المديونية الخارجية الذي يحد من جهود التنمية الاقتصادية وبالإضافة إلى ذلك فقد دعمت الولايات

المتحدة صندوق مساعدة الدول عالية المديونية بمبلغ 850 مليون دولار .

عقدت هذه القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي بواجو دوجو / بوركينافاسو لمناقشة قضية التشغيل والحد من الفقر في أفريقيا وذلك بناء على مبادرة من رئيس بوركينافاسو بشأن التشغيل والحد من الفقر وذلك لأهمية وجدية الموضوع وارتباطه بمشاكل الدول الأفريقية عامة .

ويبقى لنا أن نقول : أن شركاء التنمية والمجتمع الدولي لن يمدوا أياديهم بالمساعدة لأحداث التنمية ما لم يشعروا بموقف أفريقي موحد يعمل على الاستفادة من كافة الموارد الأفريقية الاقتصادية التي تحقق له وضعاً اقتصادياً وسط دول العالم المتقدم حتى يتحقق لشركاء التنمية النفع المتبادل لهم من خلال استثمارهم في أفريقيا وبغير ذلك لن يتقدم شركاء التنمية سوى بالمساعدات الواهنة التي لا تحقق التنمية المستدامة لأفريقيا وهي مساعدة لالتقاط الأنفاس فقط لا غير ثم جدولة الديون والإعفاءات لبعض دول جنوب الصحراء دون أن تحقق تنمية حقيقة لدول القارة .

ومن ثم نؤكد على عدة حقائق وهي :

- إن المبادرة هادفة مقاصدها ولكن لابد من الاعتماد أولاً على موارد القارة في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة لدول القارة .
- إن اشتراط المباداة لأحداث التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هو قيام حكم جيد ورشيد ديمقراطي ليس بضرورة أن يكون وفقاً للنموذج الغربي ولكن وفقاً للواقع الأفريقي والظروف الأفريقية وأن يتم بالتدرج الذي كان يتحقق معه النموذج الأفريقي الديمقراطي .
- إن اشتراط شركاء التنمية للحكم الرشيد شرط لازم لوفائهم بالتزاماتهم تجاه التنمية في أفريقيا وفقاً للنموذج الغربي هو مبرر لتقاعسهم عن الوفاء بهذه

الالتزامات تجاه التنمية الشاملة في القارة .

- أن التنمية الشاملة في القارة هي هدف الأفارقة ولا يمكن حلها بالاعتماد الكلي على شركاء التنمية في إطار المساعدات والمنح الموقوتة ولكن لابد من الاعتماد على موارد القارة وليس بمنأى عن المجتمع الدولي وشركاء التنمية ومن ثم فإنه لتحقيق المبادرة يستلزم أن يتحقق الحكم الرشيد وفقاً للواقع الأفريقي وليس وفقاً للنموذج الغربي وأن يقتنع شركاء التنمية بهذا وأن يتم تحقيق التنمية في إطار من المشروعات الاستثمارية التي تعود بالنفع على الأفارقة وشركاء التنمية معاً وبغير هذا فإن المساعدات والمنح التي تمنح لبعض دول القارة من شركاء التنمية لن تحل مشكلة التنمية ذلك أن شركاء التنمية ينظرون إليها نظرة جزئية في إطار كل دولة على حدة بينما الأفارقة من خلال المبادرة ينظرون إليها نظرة شاملة لدول القارة مع مراعاة خصوصية كل دولة على حدة الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أن التنمية لن تكون في أفريقيا إلا شاملة وباستثمارات أجنبية ومحلية تعالج الأزمة الاقتصادية وتحقق النفع المتبادل للأفارقة وشركاء التنمية معاً .

ولذا تنحصر مهمة شركاء التنمية في مساعدة الأفارقة على ممارسة حكم رشيد يعتمد على أسس ديمقراطية وحقوق الإنسان التي تتفق مع الواقع الأفريقي والظروف الأفريقية وبغيرها بحيث يصبح النموذج الأوروبي والغربي عموماً والأمريكي خاصة غاية يتطلع إليها الأفارقة بعد تدرج وليس

دفعة واحدة لا تراعي الشأن والواقع الأفريقي الأدنى . وقد تكون مساعدة الأفارقة على النهوض بالتنمية الاقتصادية وتقليل الفقر والمجاعات أحد أساس تطلعهم للدم وذج الغربي للديمقراطية ومن ثم فإن مساعدة شركاء التنمية في هذا الشأن قد يؤدي إلى تحقيق الأمن واستقرار النظم السياسية الأفريقية ونجاح هذه المهمة

يتوقف على دعم التنشئة السياسية للمواطن الأفريقي بهدف تفعيل دوره في العملية السياسية مما يولد لديه الحرص على مصلحة النظام السياسي الذي يتمني إليه . ونجاح هذه المهمة أيضاً قد يكون من خلال المنظمات الأفريقية مثل الاتحاد الأفريقي وشركاء التنمية من خلال الاتحاد الأوروبي حيث تشترك كل من المنظمين القارتين في وضع الإطار التنفيذية لسياسات الحكم الجيد والرشيد في أفريقيا وذلك إضافة إلى أهمية دور العلاقات الثنائية والإقليمية فسياسات شركاء التنمية تجاه الدول الأفريقية وتجاه التكتلات الإقليمية هي بمثابة الأداة التي تقوم بتنفيذ الأطر للتفاعل بينهما .

كما يمكن القول ، أن المصالح الاقتصادية لشركاء التنمية في قارة أفريقيا خاصة في إطار الثروات المعدنية والبتروولية والمواد الخام جميعها تأتي على قمة دوافع شركاء التنمية وذلك لدعم التنمية في أفريقيا وقد يدرك شركاء التنمية أن حماية هذه المواد الطبيعية والثروات البتروولية وغيرها داخل القارة الأفريقية إنما يستلزم تحقيق الأمن والاستقرار والسلام والديمقراطية والحكم الرشيد في أفريقيا وتلك الأهداف بالتبعية تؤدي إلى احترام حقوق الإنسان في أفريقيا وفي هذا السياق يصبح من مصلحة شركاء التنمية وفقاً لمبادرة نيباد دعم الديمقراطية والحكم الرشيد وفقاً للواقع الأفريقي والظروف الأفريقية وذلك لتمكين المصالح الاقتصادية لشركاء التنمية في أفريقيا مما يحقق النفع المتبادل للأفارقة وشركاء التنمية وبذلك تساهم أفريقيا في نهضة الاقتصاد العالمي وتحقق مبادرة النيباد أهدافها ومقاصدها .

المراجع العلمية

(1) منظمة الوحدة الأفريقية إعلان عن استراتيجية منوفياً الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته السادسة عشرة في منوفيا خلال الفترة من 17 - 20 يوليو 1979 بشأن الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد (أديس أبابا : يوليو 1979) .

د / عادل عبد الرازق . دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من 1963 - 2002 دراسة تحليلية وقانونية في إطار العلاقات السياسية الدولية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 2002) ص ص 107 - 114 .

د / سلوي محمد ليبب منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة تحديات الثمانينات مجلة السياسة الدولية العدد 93 يوليو 1988 ص ص 46 - 65 .

As sbly of state and government of the organization of African unity meeting twenty - first - ordinary sessins in addis ababa ethiopa from 18 to 20 joly 1985.

- منظمة الوحدة الأفريقية ، قرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في الدورة الحادية والأربعين بأديس أبابا في الفترة من 25 فبراير 4 مارس 1985 جمهورية مصر العربية الهيئة العامة للاستعلامات مؤتمر القمة الأفريقي الحادي والعشرين (القاهرة : 1985) ص ص 11 - 13 .

وانظر أيضاً : د / عادل عبد الرازق مرجع سبق ذكره ص ص 126 - 133 .

- عمرو مصطفى كمال حلمي منظمة الوحدة الأفريقية وأزمة التنمية في السياسة الدولية العدد 92 يوليو 1988 (القاهرة - 1990 ص ص 1 - 6) .

- جمهورية مصر العربية وزارة الخارجية قرارات وتوصيات وبيانات منظمة

الوحدة الأفريقية من عام 1963 – 1983 (القاهرة: 1985م).

د . بطرس غالي ، الدبلوماسية في أفريقيا عام 1991 في السياسة الدولية العدد يناير 1992 ص ص 9 – 11 .

- منظمة الوحدة الأفريقية ، وثيقة خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية في أفريقيا (1980 – 2000) أديس أبابا 1980 م .

د / مصطفى سلامة حسين ، الجماعة الاقتصادية قراءة قانونية مجلة السياسية الدولية العدد 113 يوليو 1933 ص ص 28 – 31 .

منظمة الوحدة الأفريقية ، معاهدة أبوجا الاقتصادية (أديس أبابا 1991)

(2) جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية مركز البحوث الأفريقية ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001 – 2002 ص ص 70 – 74 .

ولمزيد من التفاصيل عن الاتحاد الأفريقي :

(3) جامعة القاهرة ، مركز البحوث الأفريقية ، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية (القاهرة : الطبعة الأولى في أول أكتوبر 2001) .

القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي (أديس أبابا : يوليو 2002) وأيضاً قرارات القمة العادية الأولى للاتحاد الأفريقي في مدينة ديربان / جنوب أفريقيا يوليو 2002 .

(4) قرارات الدورة الاستثنائية الثالثة للمجلس التنفيذي (أديس أبابا : مايو 2003) .

(5) انظر : قرارات القمة العادية الثانية للاتحاد الأفريقي يوليو 2003 م .

انظر قرارات القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي خلال يومي 8 – 9 سبتمبر

2004 وقرارات القمة الرابعة في يناير وفبراير 2005 .

(7) انظر في التحديات التي تواجه القارة الأفريقية .

- د . / عبد الرحمن إسماعيل الصالحي ، منظمة الوحدة الأفريقية الماضي والحاضر والمستقبل بحث مقدم إلى كلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية العليا (القاهرة: 2002).

- د . / عادل عبد الرازق - دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من 1963 - 2002 م .

- د . / عادل عبد الرازق : دور مصر في منظمة الوحدة الأفريقية - القاهرة : الهيئة العامة للكتاب 2002 ص ص 239 - 279 .

- جمهورية مصر العربية- معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مركز البحوث الأفريقية التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001 ، 2002 ص ص 59 - 70 .

أنظر في مبادرة نيباد :

1 - د . عراقي الشرييني ، المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد / NEBAD) مقدمة تعريفية (جامعة القاهرة - معهد البحوث والدراسات الأفريقية) ص ص 15 - 18 .

2 - د . فرج عبد الفتاح ، الاتحاد الأوروبي ودعم التنمية الأفريقية في ظل اتفاقية كوتونو ومبادرة النيباد ، بحث مقدم في مؤتمر مبادرة التنمية الجديدة في أفريقيا NEPAD وتنمية أفريقيا (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ص ص 1-15.

د . فرج عبد الفتاح ، الاستثمارات الأمريكية المباشرة في أفريقيا وأثرها على

بعض جوانب التنمية الاقتصادية ، نشر البحوث الأفريقية (جامعة القاهرة ، معهد البحوث الأفريقية ، ديسمبر 1998 .

د . محمود أبو العينين ، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية (جامعة القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية مركز البحوث الأفريقية 2003م) .

د . نيفين حليم صبري مصطفى ، أوروبا ودعم التنمية في أفريقيا « دراس ة في الموقف الأوروبي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الأفريقية، بحث مقدم في مؤتمر مبادرة التنمية الجديدة في أفريقيا NEBAD وتنمية أفريقيا (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) في الفترة من 24 - 25 سبتمبر 2002 ص ص 1 - 25 .

3. السفير / جلال عبد المعز عبد الرحمن ، اليابان ومبادرة نيباد الأفريقية ، بحث منشور في مجلة آفاق أفريقية العدد 14 صيف 2003 - الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات .

أنظر أيضاً : عزمي عبد الفتاح ، مصر والأسواق الأفريقية ، مجلة السياسة الدولة العدد 133 يوليو 1998 .

- تقرير البنك الدولي ، احتمالات الاقتصاد العالمي والدول النامية 2001 منشور في الأهرام الاقتصادي العدد 1667 ديسمبر 2000 .

- مجلة الأهرام الاقتصادي « أفريقيات » العدد 1729 فبراير 2002 م .

د . نبيل بكر عمارة ، العلاقات الصينية في الألفية الجديدة ، تحديات وآفاق مستقبلية مجلة آفاق أفريقية العدد 14 صيف 2003 الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ص ص 81 - 88 .

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

د . جمال السيد ضلع . الفرانكفونية في ظل التنافس الفرنسي - الأمريكي في أفريقيا مجلة آفاق أفريقية العدد 14 صيف 2003 الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ص ص 23 - 54 .

الفصل الثاني

■ ■ التفاعلات التعاونية
التكاملية الإقليمية في شمال
ووسط وغرب القارة
الإفريقية



تمهيد

عرفت القارة الأفريقية ما يعرف بالإقليمية الجديدة كمدخل لإعادة بنائها في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وأيضاً لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها حالة التهميش التي تعرضت لها القارة الأفريقية من قبل القوي الكبرى بعد انهيار ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي فضلاً عن بدء تبلور التداعيات السلبية للعولمة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً على القارة .

وإذ كانت الإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية ذات الاهتمامات الضيقة والعولمة المخترقة للحدود الجغرافية والاقتصادية فلن وصفها الجديدة ينصرف إلى توجه مفاده إنشاء تجمعات إقليمية تركز للأسس الاقتصادية دون التي تراجعت أثر الانتصار النسبي الذي حققته الرأسمالية على الشيوعية والذي تبلور بوضوح لحظة تفكك الاتحاد السوفيتي .

هذا ومن أبرز ملامح الإقليمية الجديدة أنه تم تخصيص الموارد داخل التجمع الإقليمي عن طريق قوي السوق وزيادة القطاع الخاص في عمليات التنمية داخل الدول الأعضاء بالتجمع كما يتم تعميق اندماج دولة عبر تنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية وتحقيق درجة أكبر من الحرية والانسحاب للعمالة ورأس المال ومعاملة مماثلة لكافة الأطراف داخل التجمع الاقتصادي ويغلب كما يري البعض على هذه الإقليمية سياسة التصدير بدلا من سياسة أحلال الواردات .

وتعبر هذه الملامح عن حالة الهيمنة للقوي الرأسمالية على العالم حيث أن هذه الإقليمية الجديدة تخدم بشكل مباشر عملية رسملة العالم التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وتفتح الأسواق دون قيود عبر التزام التجمعات بالاتفاقات

العالمية للتجارة الحرة والإقليمية الجديدة فتح ملف كثيرا عن نظيرتها أيام الحرب الباردة والتي بزغت خلالها منظمات ذات طابع سياسي وأيديولوجي في إطار المواجهة بين الاتحاد السوفيتي الذي كان يتزعم المعسكر الشرقي والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتزعم المعسكر الغربي ومن أهم هذه المنظمات : منظمة الكوميكون « السوق الأوروبية » منظمة الدولة الأمريكية « حلف وارسو » حلف شمال الأطلسي « الناتو » .

ولأنها دائما متغير تابع في المعادلة العالمية فقد شهدت أفريقيا محاولات لإنشاء تجمعات إقليمية جديدة أو تطوير القديم ذي الطابع السياسي ليصبح متوافقا مع السياسات العالمية وفي هذا السياق برزت تجمعات مثل الأيكواس والسادك والأيكساس وغيرها كما أقرت التنظيمات القارية التي تعرضنا لها في الفصل الأول (منظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي) وكذا معاهدة أوجا الاقتصادية عام 1991م التي تستهدف الوصول إلى اتحاد جمركي إقليمي عام 2014م وسوق أفريقية مشتركة عام 2020م وجماعة اقتصادية أفريقية AEC بما تنطوي عليه من اتحاد ووحدة اقتصادية شاملة عام 2034م .

هذا وقد تم تبرير وجود هذه التجمعات بشكلها الجديد بأن أفريقيا تمتلك مقومات اقتصادية وسياسية وثقافية مشتركة تدفعها للتكامل الإقليمي فأغلب اقتصاديات القارة خضعت للاستعمار حيث حكمت القوى الاستعمارية بعض الأنشطة الاقتصادية (التجارة والتمويل والمسائل النقدية والمسؤولية الإدارية والنقل) وشبكات الاتصال على أساس إقليمي مثل تلك الترتيبات التي استمرت بعد الاستقلال في الروابط النقدية بين فرنسا والدول الفرنكفونية .

كما تعاني غالبية دول القارة الأفريقية من التداعيات السلبية للعولمة فأغلبها لا يستطيع اتخاذ قرار في توزيع موارده بعد سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات هذه الدول وكذلك ضعف دور الدولة مع تطبيق برامج «الإصلاح

الاقتصادي» والتي أدت إلى خصخصة القطاع العام مما أدى إلى فقدان هبة الدولة وحدوث عدم استقرار سياسي مصحوب بانقلابات عسكرية وهي ظاهرة مزمنة في دول القارة .

وفي ظل هذه الإقليمية الجديدة كان على دول القارة الأفريقية أن تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح التجمعات وهو ما كانت ترفضه من قبل حينما كانت هذه التجمعات ذات طبيعة سياسية وفي مقابل هذا التنازل يفترض أن تجني هذه الدول مكاسب من هذه التجمعات من أبرزها :

- سعة السوق التي تضم دول التجمع مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة رفاهية الدول الأعضاء بانتقال وانتشار المعرفة الفنية وحرية حركة الأفراد ورأس المال والمصالح وانتقالها إلى مجالات ذات كفاية إنتاجية أفضل .

- تحسين وضع ميزان المدفوعات بزيادة التجارة بين الدول الأعضاء وهو ما يوفر العملات الأجنبية التي تستخدم في بناء مشروعات توسيع قاعدة الصادرات وتقليل الاستيراد وبناء شبكة نقل تحقق كفاية إنتاجية أفضل .

- الحصول على قدر كبير من توزيع الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الدول المتقدمة ورغم الآمال التي انعقدت على هذه التجمعات في تقوية اقتصاديات القارة الأفريقية ومركزها في ظل نظام عالمي تتمحور اقتصادياته حول التكتلات وصراعاتها فلن هذه التجمعات شهدت تعثرا وعدم قدرة على تنفيذ المشروعات الاقتصادية والمالية التي تبنتها هذه التجمعات بينما البعض الآخر شهد تقدما نسبيا لم يتناسب مع الأهداف التي وضعها .

هذا ولم ينعكس ظهور هذه التجمعات بالإيجاب على اقتصاديات هذه الدول فما زال أغلبها يعاني فقرا مدقعا وبطالة كما شهدت بعض هذه التجمعات استفادة من مزاياها لبعض الدول دون غيرها .

وفي هذا الصدد نتعرض لأبرز العوائق وتعرضت بسببها التجمعات الإقليمية الاقتصادية في أفريقية لعل أهلها ما يلي :-

- اعتماد معظم الدول الأفريقية على حصيلة التعريفات الجمركية لذلك تتردد كثيرا في قبولها الانضمام في اتحاد جمركي أو إقليمي قد يحرمها من هذه الموارد أو يقللها في الوقت الذي تكون فيه عاجزة عن انتهاز سبل قد تعرضها عن مثل هذه الخسارة لعدم المعرفة أو الخبرة أو لعدم وجود مؤسسات وأجهزة كافية للقيام بهذه المهام .

- التباين في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في أغلبية دول التجمعات الأفريقية وهو ما يؤدي إلى سيطرة دول قوية على الاتحاد فضلا عن نشوب مشكلة في أقسام التكاليف المالية والعوائد المتحصلة من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء .

- الانعكاسات السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي فبعض جوانب وأهداف هذه البرامج في أفريقي تسير في اتجاه مضاد للتكامل الإقليمي خاصة أنها ذات توجه وطني وتهدف إلى زيادة فورية في الصادرات مما يؤدي لازدياد دافع المنافسة بين الدول الأفريقية التي تسعى لتعظيم صادراتها من سلعة دولية واحدة وهو ما يؤثر سلبا على جهودها الإقليمية للتعاون .

كما أن برامج الإصلاح الاقتصادي تلك تفتقر إلى قدر من الانسجام الإقليمي فتحرير التجارة بفتح الباب أمام الواردات الرخيصة وهو ما يضر بالصناعات الأفريقية الهشة ويهدد أيضا بإزالة قاعدة برامج التصنيع الإقليمي كما أن تقليل الأنفاق العام يؤثر في الخطوط التنموية الإقليمية وعلي قدرة المواطنين ولا يسمح بتشجيع الواردات من الدول الشريكة في التكامل الإقليمي .

- ضعف الالتزام السياسي والتعددية في الانقياءات الإقليمية التي تؤدي إلى تعارض الأهداف وتعدد الولاءات فهناك دول تشارك في ثلاثة تجمعات وهو ما يؤثر على التزاماتها تجاه الثلاثة .

- التبعية الشديدة للدول الأفريقية للغرب وأغلب هذه الدول ترغب في الاستفادة من مزايا التكتلات الدولية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها ولذا تسعى كل دولة أفريقية لعقد اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي مثلا وهو يؤثر على التزاماتها في التجمعات الإقليمية الأفريقية .

ومن ثم فإن الدراسة في هذا الفصل سوف تتناول تقييم الأداء التكاملية لأبرز تلك التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية وفقا للتوزيع الجغرافي فهناك تكتلات في شمال القارة وهي تجمع الساحل والصحراء والاتحاد المغاربي وهناك تكتلات في وسط القارة وهي الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا « السيماك والإيجاد » وهناك تكتلات في شرق وجنوب القارة وأهمها السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي « الكوميسا » وجماعة شرق أفريقيا ودول حوض النيل والجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا « السادك » والاتحاد الجمركي لدول جنوب أفريقيا « الساكو » بالإضافة إلى تكتلات غرب القارة المتمثلة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا « الأيموا والأيكواس » .

ولذا فإن الدراسة سوف تتناول في هذا الفصل :

المبحث الأول

التفاعلات التعاونية التكاملية في شمال القارة الأفريقية

المبحث الثاني

التفاعلات التعاونية التكاملية في وسط القارة الأفريقية مع دراسة حالة لعلاقة

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

مصر التجارية بهذه التجمعات .

رسم توضيحي بالتكتلات الموجودة في القارة الأفريقية

غرب		شرق وجنوب	وسط		شمال	
الأيكواس	الأيماوا	الكوميسا	الأيجاد	السيماك	الإتحاد المغاربي	س،ص
		جماعة شرق أفريقيا				
		السادك				
		الأيجاد				
		الساكو				

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

المصدر: جمهورية مصر العربية- وزارة التجارة والصناعة- قطاع العلاقات التجارية « العلاقات المصرية- الأفريقية- التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية.»دراسة تحليلية عن تطورات العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001-2005 (القاهرة: 2006) ص 10.

المبحث الأول
التفاعلات التعاونية التكاملية في شمال
القارة الإفريقية



ونتناول على الوجه التالي :-

1. تجمع دول الساحل والصحراء (س - ص) :-

أ- الأسس التي يقوم عليها التجمع :

تحت مظلة الإقليمية الجديدة في أفريقيا تأسس تجمع دول الساحل والصحراء وهو إحدى المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا ذات الطابع الحكومي التي أنشئت في القارة الأفريقية بهدف رعاية النشاط الاقتصادي والتكامل بين دولها بمعنى أنه اتحاد أو تنظيم اقتصادي شامل يسعى إلى تنفيذ مخططات تنمية متكاملة مع الخطط التنموية الوطنية في الدول الأعضاء وتأتي نشأة هذا التجمع مقترنة بالسياسات والتوجهات الليبية في القارة الأفريقية فقد درجت الدبلوماسية الليبية منذ عام 1969م على طرح العديد من المبادرات والخطط الوجدية والتكاملية مع واحدة أو أكثر من الدول المجاورة سواء العربية أو الأفريقية أو الأوروبية ولم تحظ هذه المبادرات بأي نجاحات أو استمرار اللهم بل استثناء الاتحاد المغربي الذي أنشئ عام 1989م والذي ظل قائما دونما تفعيل حقيقي من الدول المنتمة له حيث رفضت ليبيا في عدة دورات له تولى رئاسته لأنها رأت أن من الدول الاتحاد من لم تفعل شيئا إزاء العقوبات الدولية المفروضة عليها منذ عام 1992م بسبب اتهامها بالتورط في أزمة لوكيربي كما يشهد الاتحاد خلافات مغربية - جزائرية مزمنة حول قضية الصحراء الغربية .

و ثمة ظروف دفعت ليبيا إلى إحياء التوجه التكاملية مرة أخرى في النصف الثاني من عقد التسعينيات خاصة على الصعيد الأفريقي الذي كان مهليا لإطلاق مبادرة س ص فمنذ إنهاء ليبيا لأزمتهما مع تشاد عام 1994م حول إقليم (أوزو) وإعلانها التخلي عن دعم أية حركات إرهابية أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول أعادت معظم علاقاتها

مع الدول الأفريقية التي كانت قد قطعتها أبان التدخل الليبي في تشاد .

وفي الوقت نفسه بدأ الحصار الدولي على ليبيا يُلْكل بعد مطالبة أوروبية برفعة في النصف الثاني من عقد التسعينيات كما تحسنت الصورة الليبية أثر مساهمة الرئيس القذافي في تسوية النزاعات في القارة الأفريقية يضاف إلى ذلك إدارتها المرنة لأزمة لوكيربي وعدم الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لذلك.

ومن ثم قامت ليبيا في عام 1997م بدعوة أربع دول حبيسة لا سواحل لها وتمثل الظهر الخلفي للدول العربية الأفريقية في شمال الصحراء وتضم تشاد د والنيجر ومالي وبوركينا فاسو لاجتماع على مستوى زعماء هذه الدول و اتفقوا من حيث المبدأ على تشكيل تجمع اقتصادي إقليمي في إطار منظمة الوحدة الأفريقية وذلك لتعزيز آليات التعاون وأن يكون التجمع مفتوحا أمام دول نيجيريا وتونس والجزائر، والمغرب ، موريتانيا ، ومصر ، والسودان ، وإريتريا وفي الأسبوع الأول من فبراير 1998م جري الاتفاق على إنشاء ما سمي بتجمع دول الساحل والصحراء وبحضور كلا من ليبيا ، تشاد ، مالي ، بوركينا فاسو، السودان بلعبارهم دول مؤسسة وبحضور كل من مصر وتونس بصفة مراقب .

- أن التصور أو المشروع المقترح تمثل في إنشاء تجمع يمتد أفقيا في القارة الأفريقية ولعل من أسباب تبني ليبيا لمشروع هذا التجمع في المنظمة الأفريقية شمال خط الإستواء وعلي طول الخط الغربي إلى ساحل المحيط الأطلسي وعلى طول الخط الجنوبي إلى منطقة البحيرات العظمي حيث م لبع نهر النيل ترجع إلى ما يلي :-

1. صدور قرار مجلس الأمن بتعليق العقوبات الدولية عنها تمهيدا لرفعها ومن ثم يكون مثل هذا المشروع بداية انفتاح ليبيا على البيئة الإقليمية الأفريقية .
2. إعلان الرئيس القذافي عن التوجه الليبي الأفريقي في سبتمبر 1998

وصدور قرار قمة منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك بشأن العقوبات الدولية في اجتماعها في بوركينافاسو في يونيو 1998م وما تلا هذا الإعلان من زيارات ومباحثات الرؤساء الأفارقة مع الرئيس القذافي في مدينة سرت .

3. حالة العلاقات الدولية والإقليمية وما تتسم به من سيولة وتغير بعد انتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من انفجار في النزاعات الداخلية المسلحة وفي صراعات الحدود بين الدولة الأفريقية .

4. انعقاد قمة منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر خلال شهر يوليو 1999 ولرغبة السياسة الليبية في حضور المؤتمر وقد أحدثت إنجازا في أهم قضايا القارة وهي حفظ السلام وتطويق النزاعات المسلحة وتنسيق السلم والأمن في مناطق عديدة جغرافيا وإقليميا وهو ما يتيح لها الفرصة الكاملة للتجاوب مع منظمة الوحدة الأفريقية وإعلانه الصادرة عام 1998م والداعم للموقف الليبي وبحلول عام 2000 ازداد عدد دول التجمع إلى 16 دولة بعد انضمام كل من جيبوتي ، أفريقيا الوسطي ، جامبيا ، أريتريا ، الكونغو الديمقراطية ، السنغال ، مصر ، تونس ، المغرب ، نيجيريا .

ب- معاهدة إنشاء التجمع :

تنقسم معاهدة إنشاء تجمع الساحل والصحراء إلى ديباجة وإحدى عشرة مادة وتتضمن المعاهدة الإشارة إلى أن رؤساء وقادة دول كل من ليبيا والسودان وتشاد ومالي والنيجر وبوركينافاسو يأخذون في الاعتبار المصالح المشتركة و الروابط الجغرافية والتاريخية والعرقية التي تجمع شعوبهم وأنه إدراكا منهم لتعقد وضخامة المشاكل التي تواجه العالم بصفة عامة وأفريقيا بصفة خاصة و اعتزاما منهم على مجابهة العوامل الداخلية والخارجية للتخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار فقد وصلوا إلى قناعة بأن العمل المشترك في إطار التكامل هو أفضل

الطرق لاندماج دولهم وشعوبهم وكذلك للحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء وأن تجسيد إقامة التكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي أنما يتم وتوافق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومعاهدة أبوجا الاقتصادية الموقعة عام 1991م والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها الدول الأعضاء وأنه على ضوء ما سبق فقد تم إقرار إقامة تجمع دول الساحل والصحراء .

ج- أهداف التجمع ومبادئه :-

علي الرغم من وجود بعض الملامح العامة التي تميز واقع الدول الأعضاء في هذا التجمع قياسا على غيرها من الدول الأخرى إلا أن المعاهدة المنشئة للتجمع وكذلك الملاحق بها أخذت بما جرى عليه العمل في قانون المنظمات الدولية من حيث تحديد الأهداف عموما ومنها ما يلي :-

1. إقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند على إستراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء وتشمل الاستثمارات في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية وميدان الطاقة متطلعة بكل ثقة إلى المستقبل النقدي لهذا التجمع .
2. إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الآتي :-

- تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال ومصالح مواطنين الدول الأعضاء .

- حرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي .
- حرية تنقل البضائع والسلع ذات المنشأ الوطن والخدمات .

3. تشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم وتنفيذ سياسة الاستثمار في الدول الأعضاء .
 4. زيادة وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية والبحرية بين الدول الأعضاء عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة .
 5. موافقة الدول الأعضاء على إعطاء مواطني الدول الأعضاء الأخرى الحقوق والامتيازات والواجبات نفسها المعترف بها لمواطنيها وفقا لدستور كل دولة .
 6. تنسيق النظم التعليمية والثقافية .
- وعلي ذلك يلاحظ وجود هدف سياسي وأمني من وراء إقامة هذا التجمع ويتضح ذلك من مضمون الميثاق الأمني والذي صدر لاحقا للمعاهدة ومكملاً لها حيث تلتزم الدول الأعضاء بمنع استخدام أراضيها في أي نشاط ضد وحدة وسيادة أراضي أي دولة عضو في التجمع ويعد هذا المبدأ قاعدة أساسية نحو الاستقرار ويجب أن تقوم عليه العلاقات بين الدول الأعضاء حتى يمكن إتاحة المجال والبيئة المناسبة للتكامل الاقتصادي كما تلتزم الدول الأعضاء في التجمع بوضع ميثاق أمني من أجل ضمان السلام والاستقرار .
- ويلاحظ أن العديد من الدول الأفريقية الأعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء هم أعضاء كذلك في منظمات شبه إقليمية أخرى فهناك دول أعضاء في الاتحاد المغاربي ودول أعضاء في الكوميسا ودول أعضاء في الإيجاد كما أن هناك دولاً أعضاء في الأيكواس ومنظمة الفرنك الأفريقي وعلي الرغم من عدم وجود نصوص مانعة لعضوية الدول في أكثر من منظمة شبه إقليمية فلن على كل دولة أن تدرس مدى جدوى تعدد العضوية ومدى فاعليتها اقتصادياً وتأثير التعارض ما

بين سياسات وبرامج كل منظمة مع المنظمات الأخرى ومراحل التكامل المختلفة .

إذ أنه مع تبلور الطبيعة السلمية للتجمع وتغير الصورة للدور الليبي في أفريقيا في نهاية عقد التسعينيات فضلا عن تعليق العقوبات الدولية على ليبيا في عام 1999م ثم رفعها في عام 2003م بدأت الدول الأفريقية تقبل على الانضمام لعضوية التجمع حيث اتسعت خريطته الجغرافية لتخترق مناطق خاصة بالتجمعات الأخرى مثل الأيكواس في غرب القارة والكوميسا في شرق وجنوب القارة والأيلئواس في وسط القارة والاتحاد المغاربي في شمال أفريقيا .

وبالإضافة للدول الستة المؤسسة للتجمع انضمت 16 دولة إفريقية أخرى إليها على مدار السنوات الماضية حتى انعقاد قمة (س ص) في مالي في مايو 2004م وهذه الدول هي جيبوتي وإفريقيا الوسطى وجامبيا وأريتريا والسنغال ومصر وتونس والمغرب ونيجيريا وتوجو وبنين والصومال وساحل العاج وغانا وليبيا وغينيا بيساو .

وتفسير ذلك من وجهة نظر البعض يكمن في النشاط الواسع للدور الليبي الذي سعى لاستقطاب دول من مناطق مختلفة في القارة للتجمع ؛ حيث يرى الرئيس السابق القذافي أن التجمع يمكن أن يكون حيز الزاوية لبناء اتحاد إفريقي قوى ؛ كما أن شروط دخول التجمع نفسها تقتصر على أن تكون الدولة راغبة بالعضوية إفريقية وتتقدم بطلب العضوية وأن يصدر قرار بالإجماع من الدول الأعضاء هذه شروط تساعد على فتح باب العضوية لاسيما وأن ليبيا تلعب دورا في التوصل للإجماع بوسائلها الخاصة

ومن ناحية أخرى استمر التجمع في استكمال هياكله الأساسية وهي مجلس رئاسة وهو يتشكل من قادة ورؤساء دول التجمع وتكون له السلطة العليا على المؤسسات وإصدار القرارات المتعلقة بالسياسات العامة المنفذة لاتفاقية

التجمع وأهدافه وينعقد مرة في السنة ورئاسته دورية بالتناوب في عواصم الدول الأعضاء ويجوز أن يعقد اجتماعات غير عادية بناء على طلب أحد الأعضاء .

ومجلس تنفيذي ويتكون من وزراء الدول الأعضاء ويناط به تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة وأمانة عامة والتي تتحدد مهامها بقرار من مجلس الرئاسة وتكلف بمتابعة تحقيق أهداف المجلس التنفيذي والإشراف على أعمال مؤسساته وقد استضافت طرابلس مقر الأمانة العامة كما تم اختيار / محمد المدني الأزهرى (من ليبيا) أميناً عاماً وتوجوي (من تشاد) أميناً عاماً مساعداً .

والمصرف الأفريقي للتجارة والتنمية ويعتبر الزراعة التمويلية لأنشطته لتحقيق التعاون الاقتصادي بين دول التجمع ومقره طرابلس وله فروع في عدد من دول التجمع .

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وهو جهاز استشاري حيث نصت معاهدة إنشاء تجمع س ص على أنه لرئيس التجمع أن يستشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في كافة المسائل ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويقوم المجلس بمساعدة دول التجمع على أعداد تصور خطط التنمية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

هذا وتكشف قراءة أسس وأهداف التجمع عن عدة ملاحظات ألقت بظلالها على أنشطة التجمع منذ تأسيسه وتخلص فيما يلي :

- تحول أهداف التجمع من مجرد أهداف اقتصادية فقط إلى تجمع شامل له أهداف سياسية وأمنية أيضا وقد كان هذا محل اعتراف الدول الأعضاء فيه منذ البداية وإصرارها على عدم إطلاق لفظ اتحاد عليه لكن هذه الدول تبنت وجهة النظر الليبية بعد ذلك والتي كانت تري أن التجمع ينبغي ألا يقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط بل يمتد للنواحي السياسية والأمنية .

- وكما أوضحنا فلن الطبيعة السلمية للدور الليبي الجديد في أفريقيا وعدم تدخله في الشؤون الداخلية للدول ساهمت بشكل رئيسي في مرونة هذه الدول وقبولها بتوسيع أهداف التجمع ليضم ما هو اقتصادي وأمني وسياسي .
- ثمة تنوع للكيانات الثقافية والسياسية المنضمة للتجمع فمن شمال أفريقيا توجد (مصر ، ليبيا ، تونس ، المغرب) ومن غرب أفريقيا هناك (نيجيريا ، توجو ، بنين ، ساحل العاج ، غانا ، ليبيريا ، غينيا بيساو ، مالي ، بوركينا فاسو ، السنغال) ومن وسط القارة (تشاد ، أفريقيا الوسطي ، النيجر) ومن القرن الأفريقي توجد (السودان ، جيبوتي ، الصومال ، أريتريا) وكل هذه الدول خاصة الكبرى منها تملك موارد وعلاقات دولية متنوعة .
- غير أن هذا التنوع يشوي قدر من المثالب منها :- هيمنة دول غرب أفريقيا على التجمع من ناحية العضوية مقارنة بالمجموعات الأخرى الممثلة للمناطق الأفريقية وهو ما يلقي بثقل القضايا المطروحة في هذه المنطقة على تجمع س ص مقارنة بالمجموعات الأخرى بل أن امتداد خريطة تجمع س ص إلى مناطق متنوعة داخل القارة تملك فيها القرى الكبرى نفوذاً تاريخياً يفرض عليه صياغة سياسات منسجمة تجاه هذه القوى خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وهو تحد صعب في ظل استقطاب هاتين القوتين لمعظم دول التجمع .
- اختراق التجمع لمناطق تجمعات أخرى في أفريقيا يخلق ازدواجية في المشروعات سواء الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية فعلي سبيل المثال كيف يمكن لتجمع س ص أن يوائم بين مشروعه المفترض لإنشاء منطقة تجارة حرة ومنطقة الكوميسا بل كيف ستوائم الدول المتمتعة أصلاً لأكثر من تجمع بين التزاماتها في هذه المناطق .

ورغم أن المعاهدة المنشئة للتجمع تناولت بشكل عام التوافق بين أحكام التجمع وأحكام المنظمات الكبرى (الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي) ومنظمة المؤتمر الإسلامي) غير أنها لم تتناول التنسيق مع التجمعات ذات الطبيعة الاقتصادية التي تعمل في نفس مشروعات التجمع ويفرض ذلك ضرورة التنسيق بين مشروعات التجمعات الأفريقية الأخرى أيا كان نوعها خاصة أئلاء دول فقيرة قد لا تتحمل ضغوطات على ميزانياتها وألا يصبح مشروعات تجمع س ص لاهكان لها على أرض الواقع .

- دخول دول كبرى للتجمع مثل (ليبيا - مصر نيجيريا - المغرب) قد يضر سياسات التجمع لاسيما إذا غاب التنسيق بين هذه الدول وعلى سبيل المثال فان مصر ونيجيريا وليبيا يتنافسون على التمثيل الدائم لأفريقيا في مجلس الأمن عند توسيعه .

- غياب أي نظام للجزاءات التي يمكن توقيعها على الدول ة العضو التي تخالف أحكام المعاهدة وهو ما يؤدي إلى عدم التزام الدول بقرارات وسياسات التجمع خاصة مع انتمائها لتجمعات أخرى.

- ثمة دول معزولة خلفها الامتداد الجغرافي لتجمع س ص في مناطق داخل القارة ففي شمال أفريقيا سنجد أن موريتانيا والجزائر أصبحتا مثل الجزيرتين المعزولتين بعد انضمام ثلاث دول من المغرب العربي للتجمع هي (ليبيا ، المغرب ، تونس) وفي شرق أفريقيا سنجد أن دولا مثل أثيوبيا وأوغندا وكينيا لم تنضم للتجمع .

- انضمام سبع دول عربية للتجمع هي (مصر - ليبيا - السودان - الصومال - جيبوتي - تونس - المغرب) يفرض وجود دور لهذه المجموعة في إقامة جسور جديدة متعددة المستويات للتعاون العربي الأفريقي كما يفرض أيضا

وجود تنسيق بين سياسات هذه الدول تجاه القضايا الأفريقية المختلفة .

- ثمة تباين في المستويات الاقتصادية بين الكتل المنضمة للتجمع حيث يضم دولاً نفطية مثل نيجيريا وليبيا كما يضم دولاً لديها بنية صناعية مثل مصر والمغرب وأخرى زراعية مثل السودان وهناك دول شديدة الفقر مثل برني وتوجو وبوركينا فاسو .

- غير أن التكامل الاقتصادي في هذه الحالة كان ملاءماً لبعض الدول خاصة القادرة على الالتزام بالبنود الاقتصادية ولديها بنية متنوعة فلن يكون مفضلاً لدى دول شديدة الفقر تعتمد على تصدير سلعة واحدة ولا تستطيع بالتالي أن تلتزم بما يقره التجمع خاصة على مستوى السياسات الاقتصادية .

وفي هذا الإطار تتعرض الدراسة إلى مثالب حول أنشطة التجمع تعكس نقاط

الضعف في الآتي :-

- هيمنة القضايا ذات الطابع السياسي والأمني على أنشطة التجمع بسبب طبيعة الدول المنتمية للتجمع حيث أنها مناطق أمامها صراعات ظاهرة أو كامنة وفي هذا السياق نجح التجمع في إنشاء آلية لفض ومنع النزاعات غير أن مدى التزامات أطراف التجمع بما تقره هذه الآلية من قرارات يبغي محل تساؤلات خاصة في ضوء غياب منظومة الجزاءات في معاهدة التجمع .

- لا تزال الخطوات بطيئة نحو إنشاء منطقة تجارة حرة حيث لم تجرى مفاوضات لبدء هذه المنطقة دائماً ويعود ذلك إلى ارتباط أعضاء التجمع بتجمعات أخرى لديها هي الأخرى مناطق تجارة حرة مثل الكوميسا كما أن معظم المشروعات الاقتصادية التي أعلن عنها التجمع مازالت في في ضوء الإنشاء أو تتطلب تمويلاً خارجياً لا توجد خطة للبحث عنه في ظل تدني المستوى الاقتصادي لأعضاء س ص وعدم قدرتهم على تمويل هذه المشروعات أصلاً .

- غياب خطة اقتصادية تدريجية لتحقيق أهداف التجمع على غرار التجمعات الاقتصادية الأخرى مثل السادك فليس هناك توقيتات لإنشاء منطقة تجارة حرة ولا للوصول لاتحاد جمركي وربما يعكس ذلك أن التجمع تحول كما يراه البعض إلى مجرد متدى أكثر منه تجمعا له أهداف ينفذها للوصول إلى الهدف التكاملي الرئيسي .

- ثمة تنازع حول القضايا التي يناقشها تجمع س ص مع غيره من التجمعات دونما وجود تنسيق وهو السبب الذي يجعل التجمعات لا يتخذ موقفا حقيقيا من الأزمة فعلي سبيل المثال أبان أزمة توريث السلطة في توجو بعد وفاة الرئيس جناستجي أيا ديمبا في فبراير 2005م فرضت الأيكواس بقيادة نيجيريا عقوبات على توجو التي تعد أحد أعضاء تجمع س ص أيضا وأجبرت الرئيس أيا ديمبا على التنجى عن الحكم وفتح الباب أمام انتخابات ديمقراطية حرة .

وفي الوقت ذاته جاء الصمت مطبقا من قبل تجمع الساحل والصحراء وحتى حينما تحرك الرئيس السابق القذافي لاحتواء الأزمة لم يكن لديه موقف واضح بل أن بعض المراقبين الأفارقة أخذوا عليه هذا التحرك واعتبروه مؤيدا للسيطرة على الحكم بالقوة هذا وتشير الشواهد السابقة لتجمع س ص إلى أنه قد يدين السيطرة على الحكم بالقوة إلا أنه لا يمانع في الاتصال مع قادة الانقلاب وهو ما حدث على سبيل المثال مع قادة الانقلاب في أفريقيا الوسطى وال لافيت أيضا أن نيجيريا تحركت ضد توجو من خلال « أيكواس وليس من خلال تجمع س ص رغم أنها عضو في التجمعين وفي هذا أبلغ دلالة على أن وجود دول كبرى متعددة داخل تجمع إقليمي واحد قد يعرقل من فعاليته .

- ويلاحظ كذلك ثمة عزوف ملحوظ من الدول الكبرى عن أنشطة التجمع

تاركة لليبيا السيطرة على مقدرات التجمع وفي هذا الصدد نلاحظ قيام ليبيا بطرح المشروعات ومحاولة تمويل أنشطته وهو ما ينعكس سلباً على مسيرة التجمع التكاملية .

- إلا أن تبني التجمع لقضية مكافحة الإرهاب يبرز مدى التأثير بالسياسات الأمريكية الجديدة في أفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كما يشير إلى تكيف التجمع مع هذه السياسات .

- ونتناول أيضا في هذا الصدد معوقات الأداء التكاملية للتجمع :-

ورغم مرور سنوات عديدة إلا أن البعض قد يراها غير كافية لتقويم التجربة ككل مقارنة بتجمعات أفريقية أخرى غير أنها قد تكون كافية لاستشعار التحديات وعوامل الضعف في البنية الأساسية للتجمع حتى يتم تلافيها إذا ما ما أريد لهذه التجربة التكاملية أن تستمر وتلعب دورا فعالا في تنمية مجتمعات الساحل والصحراء خاصة في ظل انتفاضة في ليبيا بعد رحيل نظام الرئيس السابق القذافي. ذلك أن عدة معوقات قد ساهمت في أن يصبح تجمع س ص مجرد منتدى وليس تجمعا اقتصاديا له خطة واضحة المعالم على مدى عدة سنوات ومن هذا المعوقات ما يلي .

- السيطرة والهيمنة الليبية على مقدرات التجمع حيث أن التجمع س ص عبارة عن قناة سياسية تستخدمها ليبيا لتأكيد سياستها الجديدة حيال أفريقيا فضلا عن تصحيح صورتها الذاتية أمام العالم ككل بأنها أصبحت دولة متكيفة مع قواعد النظامين الإقليمي والعالمي وهو الأمر الذي يدفعها للهيمنة على مقدرات التجمع ومن ثم يعيقه ويجعل هناك عدم توازن بين أعضائه .

ولهذه الهيمنة مؤشرات عدة من أبرزها أن ليبيا تقوم بدفع المتأخرات المالية

لبعض الدول الأعضاء في التجمع لدى الاتحاد الأفريقي وذلك لاستخدامها لمناصرة المواقف الليبية كما تركز المؤسسات الرئيسية لتجمع س ص في طرابلس فالأمانة العامة مقرها طرابلس وكذلك لجنة السفراء المعتمدين لدى دولة المقر وأيضا المصرف الأفريقي للتجارة والتنمية الذي يعد أداة التمويل الرئيسية للتجمع بل أنه قد تم اختيار ليبي الجنسية وهو السيد / محمد المدني الأزهرى ليشغل منصب الأمين العام فضلا عن عدم المساواة في اتخاذ القرار داخله .

- معظم اقتصادات الدول المشتركة في التجمع تتسم بالضعف وباحتياجها الدائم للمساعدات وربما كان ذلك هو الهدف الأساس من دخولها هذا التجمع حيث تسعى للاستفادة من التمويلات الليبية لعملية التنمية فيها .

- التأخر في تنفيذ أهداف التجمع ومشروعاته فلا توجد خطوات جادة للتجمع سواء في سبيل تنفيذ مشروع اقتصادي أو سياسي بل اقتصر الأمر في السنوات الماضية على تفعيل التجمع لصالح دور ليبيا أفريقيا .

- رفض أغلب دول التجمع مشروعات مهمة تم طرحها فعلي سبيل المثال رفضت ليبيا إعطاء مزايا لمواطني دول التجمع المقيمين فيها لفترات طويلة واعتبرت أن حصولهم على عقود عمل قانونية أساس حصولهم على تلك المزايا .

- الاختلافات السياسية بين بعض دول التجمع س ص مثل (السودان - أريتريا - أفريقيا الوسطي - تشاد) ولئذ تلك التقلبات السياسية وعدم الاستقرار في دول التجمع مثل (إنقلاب أفريقيا الوسطي وعدم الاستقرار في الصومال وتوجو) يمكن اعتبار ذلك بمثابة ضعف في هذا التجمع .

- هناك تداخل كبير بين عضوية هذا التجمع والمنظمات الإقليمية الأخرى مثل الأيكواس والإيجاد وهو ما قد يؤدي إلى حدوث حالة من التشتت وعدم

تنفيذ الأعضاء المنتمين لأكثر من تجمع لالتزاماتهم .

- اعتماد معظم دول تجمع س ص على حصيلة التعريفة الجمركية لذلك فأنها قد تتردد كثيرا في قبولها الانتظام في اتحاد جمركي أو إقليمي قد يحرمها من هذه الموارد أو يقللها في الوقت الذي تكون فيه عاجزة عن انتهاز سبل قد تعوضها عن مثل هذه الخسارة لعدم المعرفة أو الخبرة أو لعدم وجود مؤسسات وأجهزة كافية للقيام بهذه المهام .

- ليبيا والتجمع :-

مما لا شك فيه أن ليبيا تمثل الدولة القائدة في تجمع س ص ومن ثم فأن لها مصالح حيوية في قيام هذا التجمع وارتباطها بالقوى الكبرى وتداعياته على دول الجوار العربي خاصة في شمال أفريقيا المنضمة للتجمع وكلك على مستقبل التجمع .

ففيما يتعلق بالمصالح الحيوية فقد تمثلت في عدة نقاط لعل أبرزها ما يلي :

- الخروج من العزلة الإقليمية والدولية التي عانتها على الصعيد العربي والأفريقي إثر فشل محاولاتها الحدودية مع الدول العربية والتداعيات السلبية لتدخلها من خلال فتح مساحة من العمل السياسي والاقتصادي في منطقة تعد الظهير الاستراتيجي لليبيا .
- توفير حماية جماعية لليبيا في مرحلة ما بعد إنتهاء الحرب الباردة في مواجهة المشروعات الأمريكية لاختراق أفريقيا وانتزاعها من المواريث السياسية والثقافية الفرنسية الأوربية .
- استخدام التجمع في تعزيز الدعوة الليبية للوحدة الأفريقية حيث كان يري الرئيس السابق القذافي أن هذا التجمع يمكنه أن يكون حجر الزاوية لهذه الوحدة فالتجمع يضم دولا أفريقية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي ويؤكد

الرئيس السابق القذافي في الصدد قوله « نحن دخلنا عصرًا جديدًا مع تجمع الساحل والصحراء وصفحة جديدة يمكن أن تقود أفريقيا للتوحد .

- مثل التجمع أداة ليبية للحوار مع الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الموجودة في العالم حول القضايا الأفريقية ويظهر هذا الهدف بوضوح في نص خطاب الرئيس السابق القذافي أبان قمة التجمع في فبراير ألفين إذ قال: « أن التجمع سيتفاوض مع المجموعة الأوربية على قدم المساواة لتحقيق مصالح كلا الطرفين وأضاف أن العالم أصبح لا يتعامل إلا مع المتحدين فأوروبا لا تفضل التعامل إلا مع تجمعات اقتصادية .

- أن هذه المصالح دفعت ليبيا للسيطرة على التجمع وأنشطته ومؤسساته فضلا عن السعي لامتداده جغرافياً في كل القارة حتى لو كان الامتداد يعني ضعف بنيته وفي هذا الإطار أبدت ليبيا مرونة في قبول الدول للانضمام للتجمع حتى أنها وافقت على عضوية دول لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل مثل أريتريا ومصر وغيرها وإذا كانت هذه المرونة تعكس تراجعاً عن هدف مقاومة إسرائيل داخل أفريقيا فأنها تشير من جهة أخرى إلى رغبتها في أنجاح التجمع ومدته إلى بقاء مختلفة في القارة كما أبدت مرونة أيضا في بداية إنشاء التجمع حينما لم تصر ليبيا على أن يكون التجمع وحدويًا وقبلت الصيغة الاقتصادية لتأسيسه في البداية .

- ولا يتصور أيضا أن ليبيا تجني فوائد سياسية فحسب من رعايتها للتجمع وقيادته بل إن التجمع سيسمح لها بتنمية استثمارية في القارة الأفريقية خاصة في قطاع المعادن والنفط بما يمثل احتياجا استراتيجيا في حال نفاذ النفط الليبي إذ وقعت ليبيا 270 اتفاقية ثنائية في مختلف المجالات منذ قيم التجمع وحتى عام 2002 مع كل من بوركينافاسو وتشاد والنيجر ونيجيريا كما تم تكوين 22 لجنة مشتركة بين ليبيا وهذه الدول الأربعة كما قدمت ليبيا نحو 20 مليار دينار ليبي تمثل 20% من إجمالي الاستثمارات الليبية بالخارج لدعم الاستثمارات في دول التجمع .

بل أن ليبيا من خلال هذا التجمع تحاول إعادة رسم طرق التجارة في أفريقيا حيث كان أول مقترحاتها في مرحلة إنشاء التجمع هو العرض على دوله استعمال المواني الليبية للتبادل التجاري عبر المتوسط وليس عبر المحيط الأطلسي .

نخلص من هذا أن ليبيا تعتبر التجمع قاعدتها السياسية والاقتصادية للانطلاق إلى أفريقيا بل أن ثمة مؤشرات على أن التجمع سيدخل في دائرة من التعاون مع القوي الكبرى ذات النفوذ في أفريقيا بعد استعادة ليبيا لعلاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة أثر انتهاج خطوات طمأنت هذه القوي بأن الوجه الثوري القديم لليبيا قد تغير وأنها تعود للساحة الدولية بمنطق مختلف يرغب في التعايش السلمي والتكيف مع قواعد النظامين الدولي والإقليمي .

وفيما يتعلق بلوتباطات القوي الكبرى بالدور الليبي القائد للتجمع فأن يمكن

ملاحظة الآتي :

- نسقّت فرنسا مع ليبيا خصوصاً في أزمات ساحل العاج وأفريقيا الوسطي وتشاد حيث كانت تري السياسة الفرنسية أن الرئيس السابق القذافي يستطيع أن يسهم في التوسط في هذه النزاعات بوصفه منسق السلام في تجمع دول الساحل والصحراء وقد اتفقت ليبيا على خطة عمل مشتركة مع باريس بشأن التنسيق في تسوية النزاعات ومشكلات التنمية وذلك خلال زيارة وزير الخارجية الفرنسي «دومنيك دوفلبان» في أكتوبر 2002 إلى طرابلس وقد بدأ اتفاق كلا الطرفين على ضرورة عودة السلام في الساحل العاج وأفريقيا الوسطي وتشاد .

- وفي هذا السياق أيضا فإن الاهتمام الأوربي بالدور الليبي في تجمع الساحل والصحراء قد صدرت عنه ردود فعل إيجابية من الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الدولية المانحة لإمكانات دعم المشروع المائي الذي طرحه الرئيس السابق القذافي

لتنمية منطقة الساحل والصحراء بعد فحص جدواه الاقتصادية .

- هذا وينطلق الاهتمام الفرنسي بتجمع الساحل والصحراء من اعتبارات متعددة منها : وجود عدد كبير من الدول الفرانكفونية في التجمع ومن ثم يمكن من خلال الدور الليبي تنفيذ السياسة الفرنسية الجديدة خاصة إلغاء المشروطة السياسية للمعونات واستبدالها بمشروطية المصلحة ورفع فرنسا مساعداتها إلى أفريقيا إلى ما يزيد عن 07٪ دخلها القومي بدون ربطها بالديمقراطية وذلك لمواجهة النفوذ الأمريكي المتنامي في القارة .

أما الولايات المتحدة فقد أعلنت عن قبولها للدور الليبي في أفريقيا بعد تعهد ليبي بعدم الإضرار بالمصالح الأمريكية ففي 26 فبراير 2004 كشف «وليم بيرنز» مساعدًا وزير الخارجية الأمريكية في تصريحات له أن ليبيا قطعت بالفعل وعدا لواشنطن بأن تكون بناءة في أفريقيا وقال «بيرنز» بشكل محدد أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ أن الليبيين « وعدونا بلعب دور بناء أكثر في أفريقيا » .

ويشير البعض إلى أن ثمة مصالح أمريكية متوقعة من خلال الدور الليبي في تجميع الساحل والصحراء ومنها احتمال التزام طرابلس بتقديم تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية لاستخدامها عند الضرورة وذلك في ضوء استراتيجيتها بعد 11 سبتمبر 2001 والتي تعتمد على توسيع انتشار القوات الأمريكية في مواقع العمليات البعيدة إضافة إلى حرمان أعداد أمريكية من الملجأ وكذلك الاعتماد على ما يسمى بمراكز السيطرة العسكرية وإيلاء أهمية كبيرة للتعاون مع الوكلاء العسكريين في مناطق القتال، وفي هذا الإطار يمكن للولايات المتحدة أن تستفيد من الدور الليبي في س ص خاصة إذا علمنا أن واشنطن أنشأت مركزا لتدريب قوات التدخل الأفريقي في السنغال

وقامت دول بغرب أفريقيا بمناورات ضد عدد وهمي في منطقة الحدود التي تجمع بين السنغال والنيجر ومالي وموريتانيا وهي دول أعضاء في تجمع الساحل والصحراء بلستثناء موريتانيا ولا شك في أن التفاهم الليبي الأمريكي سيسرع من الخطط الأمريكية بالتعاون العسكري مع هذه الدول لمكافحة الإرهاب .

كما أن الاهتمام الأمريكي أيضًا بالتجمع مبعثة وجود دول لها وزن في السوق النفطية مثل ليبيا ونيجيريا ودول أخرى سيكون لها وزن في السوق النفطية ونجاح تلك الموجودة حول خليج غينيا وهو ما يصب في النهاية في أحد أبعاد الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر وهو تأمين الاحتياجات الأمريكية من الطاقة 0

ويمكن أن يساهم في ارتباط التجمع من خلال الدور الليبي بسياسات القوى الكبرى في عرقلة عمليات التكامل الإقليمي وتعميق التبعية للمشروعات الخارجية ، كما يخشى أن تتحول ليبيا إلى رأس حربة للسياسات الأمريكية والفرنسية في منطقة الساحل والصحراء واحتمال ارتباطة بالسياسات الأمريكية والأوروبية يطرح العديد من التأثيرات على الدول العربية المنضمة للتجمع لعل أهمها ما يلي :-

- إن التعاون الليبي الأمريكي قد يؤدي لاختراق دول الساحل والصحراء وفي هذا الصدد نذكر الأزمة التي نشبت بين ليبيا والسودان بسبب سماح طرابلس للقوافل الأمريكية بفتح ممرات إغاثة لمرور القوافل الإنسانية الأمريكية من أراضيها صوب إقليم دارفور الملتهزم للحدود الليبية دون التشاور مع الحكومة السودانية التي اعتبرت ذلك انتهاكًا لسيادتها .

- إن الدور الليبي في تجمع س ص قد يعد خصمًا من الاتحاد المغربي لاسيما

أن اختراق س ص لمنطقة الاتحاد يمثل مزيداً من الضعف له وربما يضع استفهامات على استمراره خاصة إذا علمنا أن ثلاث دول من الاتحاد تنتمي للتجمع وهي المغرب وتونس وليبيا فضلاً عن غياب موريتانيا والجزائر خارج منطقة التجمع مكانهما جزيرتان وسط المحيط .

- ويكرس هذا الاستبعاد للدولتين سياسة المحاور المستقطبة في منطقة المغرب العربي التي هي أصل تجمد أنشطة الاتحاد المغاربي الذي تأسس عام 1989م في المغرب إلا أنه فشل في عقد أية قمة له منذ عام 1994م تاريخ آخر قمة في تونس .

- أن الخلافات السياسية المستحكمة بين طرابلس ونواكشوط ساهمت في أبعاد الأخيرة عن تجمع س ص بسبب اتهام موريتانيا لليبيا بدعم محاولة انقلاب في نواكشوط وهو ما تفتته ليبيا وفي المقابل إفليبي ترفض التطبيع الرسمي بين نواكشوط وتل أبيب والذي يتمثل في اتفاق عام 1999م إلا أن سيف الإسلام- نجل الرئيس السابق القذافي- قد أدلى بتصريح نشرته قناة الجزيرة في 8/1/2004 أكد فيه « أن ليبيا لم تعد ترى في وجود إسرائيل دولة تهدد أمنها وأن ليبيا لم تعد تعتبر نفسها في مواجهة مع إسرائيل وقال أن الفلسطينيين غيروا مواقفهم إزاء إسرائيل ».

- هناك حالة من التنافس لا التعاون ولا تنسيق بين ليبيا والدول العربية «مصر، المغرب» في اختراق الملفات الأفريقية وهو ما بدا على سبيل المثال في تنافس الدول الثلاثة على تنظيم كأس العالم وعدم التنسيق المصري الليبي بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن .

- الاختراق الأمريكي لمنطقة الساحل والصحراء قد يطرح تساؤلات عن تداعياتها المحتملة على المشاريع الأورو متوسطية التي تعد ليبيا وبلدان المغرب العربي أحد أركانها من خلال الحوار المغاربي مع أوروبا .

وأخير وفي إطار التقييم لتجربة تجمع الساحل والصحراء فإن البعض يرى أنه يمثل تجربة تكاملية حديثة في أفريقيا وتحتاج إلى سد الثغرات للعمل التكاملي حتى يستطيع تقوية لمركز التساومي للقارة ودولها في عالم التكتلات الاقتصادية غير أنه لن يتسرى له ذلك إلا بتصحيح المسيرة التكاملية (س ص) وذلك من خلال الآتي:

- إنشاء لجنة تتولى التنسيق مع التجمعات الأفريقية الأخرى خاصة تلك التي ينتمي لها أعضاء من الساحل والصحراء بحيث تقوم هذه اللجنة بمنع أي ازدواجية في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية .

- ضرورة أن يتم التفاوض مع التكتلات العالمية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من خلال استراتيجية موحدة لتجمع س ص وليس من قبل كل دولة بشكل منفرد .

مشاركة كل أعضاء التجمع بدلا من أن يكون هناك طرف واحد فقط مستفيد ومهيمن وفي هذا الصدد فلن استمرار هيمنة ليبيا على التجمع ستضعف حيث قد ترفض دول لها الدور الليبي نفسه أفريقيا .

- ضرورة التركيز على قطاعات تنمية تربط دول الساحل والصحراء بعضها ببعض مثل الاتصالات والطرق والطاقة والمياه .

- وضع خطة اقتصادية لتحقيق الأهداف التكاملية للتجمع على مدار 15 سنة تراعي فيها قدرات الدول على تحمل هذه التكاليف مع إيجاد مساحة من التوازن بين الأهداف الاقتصادية وغيرها من الأهداف .

- الانضمام المصري إلى تجمع الساحل - الصحراء - ماذا يعني :-

- تأخرت مصر في الانضمام إلى هذا التجمع حيث أنشئ بمقتضى الاتفاقية في طرابلس في الرابع من شهر فبراير عام 1998م وتقدمت مصر للعضوية في منتصف عام 2000 وانضمت في الدورة الثالثة التي عقدت بالخرطوم في الفترة من 12-13 فبراير 2001م .

هذا ويعتبر انضمام مصر إلى هذا التجمع مع دول أفريقية أخرى ملمحاً مهماً من ملامح الدورة الثالثة التي عقدت بالخرطوم وقد اعتبر العديد من رؤساء الوفود للدول الأعضاء هذا الانضمام إضافة نوعية في تاريخ التجمع وتوقعوا أن يكون لهذا الانضمام تأثيره النوعي في تشكيل مسارات العمل القادم للتجمع وذلك من حيث زيادة وزنه الإقليمي والدولي خاصة وأن هذه الدول الخمس حديثة العضوية تمتلك بلمستثناء الصومال من المقومات الاقتصادية والأدوار السياسية الفاعلة وإمكانيات المساعدة الفنية الكثيرة.

كما تمتلك من رصيد العمل الأفريقي وتاريخ العمل التنظيمي داخل مؤسسات منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك والاتحاد الأفريقي الشئ الكثير هذا وقد وعد وزير الخارجية المصري آنذاك السيد / عمرو موسى في بيانه الشامل والدقيق الذي ألقاه في قمة الخرطوم بأن تكرر مصر ما تستطيع من الخبرات والقدرات للتجمع في تحقيق أهدافه وتطوير أنظمتها وكذلك الأمانة العامة في استكمال وتعزيز إمكانياتها في النهوض بواجباتها بطريقة أكثر كفاءة وأكثر تجانساً مع

المعايير المعمول بها في المنظمات الدولية العالمية والإقليمية الأخرى .

فإذا كانت فلسفة إنشاء التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية تخدم الدول الأفريقية في أهدافها التنموية و استطاعت أن تحقق إنجازات معينة في إطار منظمات غرب أفريقيا الأيكواس وتجمع الكوميسا والسادك ومنظمة وسط أفريقيا « أيكاس » فإن الأمل معقود على أن يكون أداء تجمع دول س ص رافدا من روافد هذه الفلسفة الخاصة بالتجمعات الإقليمية ودون الإقليمية والتي من شأنها التمهيد للوحدة الأفريقية الجامعة الشاملة وهو أمر ليس ببعيد على كل المخلصين وأستطرد قائلا أكرر ما قلته من تجدد اللقاء بين العروبة والأفريقية وهو أن القمة الأفريقية المقبلة والتي ستعقد في مدينة سرت الليبية سوف تشهد الإعلان عن قيام الاتحاد الأفريقي الجديد ليحل محل منظمة الوحدة الأفريقية حسب مقررات لومي الأفريقية الأخيرة ومن ثم فلن الآمال التي صادقت القانون التأسيسي لهذا الاتحاد الجديد في القارة الأفريقية وذلك تعبيرا عن التقدير العربي للمواقف الأفريقية وتأكيدا للرغبة المشتركة في تعزيز جسور التوافق والتكامل بين الشعوب العربية والأفريقية .

- هذا وترتبط مصر بعلاقات اقتصادية مع معظم دول تجمع الساحل والصحراء وتسعي مصر إلى تنشيط هذا التجمع عن طريق زيادة حجم التبادل التجاري بين تلك الدول في إطار التجمعات الاقتصادية الأفريقية المتعددة ورغم ضلّالة هذا الحجم مقارنة بالتجمعات الأخرى التي تشترك مصر في عضويتها إلا أنه يلاحظ أن هناك بوادر لإيجاد حل حول المشاكل المتعلقة بالرسوم الجمركية التي تفرضها الدول والسعي إلى إيجاد منطقة تفضيلية بين دول التجمع⁽¹⁾.

(1) انظر : العلاقات التجارية بين مصر ودول تجمع س ص .

- وفي الختام نعرض لأبرز النشاطات والانجازات لتجمع س ص :

- فعلي مستوي احتواء بؤر التوتر والنزاع يمكن اعتبار الميثاق الأمني الذي صدر عن قمة نجامينا والخاص بدول الساحل والصحراء أحد أبرز الوثائق التي أصدرها التجمع وبمقتضي هذا الميثاق تلتزم دول التجمع ب احترام السلامة الإقليمية والشؤون الداخلية للدول الأعضاء والعمل على تسوية أي نزاعات قد تنشأ بالطرق السلمية .

- كما تم استصدار تفويض عام من التجمع للرئيس السابق معمر القذافي مؤسس التجمع في إجراء ما يلزم من اتصالات وتحركات لتسوية النزاعات التي قد تنشأ في فضاء س ص والتفاهم في هذا الشأن مع المنظمات الدولية والإقليمية المختلفة .

العلاقات التجارية بين مصر ودول تجمع س ص :-

تطور الميزان التجاري بين مصر وتجمع الساحل والصحراء خلال الفترة من 2001 إلى 2005 .

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات المصرية	155.4	186.2	377.2	315.3	558.3

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

معدل التغير ()		(20)	(103)	– (16)	(77)
الواردات المصرية	147.4	137.7	124.9	143.8	233.8
معدل التغير ()		– (7)	– (9)	(15)	(63)
الميزان التجاري	8	48.5	252.3	171.5	324.5

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ولمزيد من المعلومات – برجاء الرجوع إلى موقع س ص www.cem-sad.com.org

المصدر : نقلا : جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة – قطاع الاتفاقيات التجارية « العلاقات المصرية – الأفريقية » التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية

– هذا وقد أوضحت تقارير الدورات الأخيرة لقمم التجمع والمجلس التنفيذي أن نشاطا كبيرا قامت به ليبيا فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى خاصة في الأوضاع الأمنية إلى جانب الدور الليبي النشط بالاشتراك مع مصر في تنشيط مساعي الوفاق الوطني الشامل في السودان الشقيق .

بالإضافة إلى قيام التجمع بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية حيث أجرى اتصالات مع الأمانات العامة لعدد من المنظمات الدولية والإقليمية في أفريقيا وخارجها والتي انتهت إلى إبرام عدة اتفاقيات للتعاون والتنسيق بين أمانة تجمع دول الساحل والصحراء وكل من منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك والاتحاد الأفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية وأيضا التنسيق مع الجماعة الاقتصادية الأفريقية إلى جانب مشاركته في اجتماعات القمة الأفريقية الأوروبية بالقاهرة وفي المنتدى الصيني – الأفريقي .

وبجانب هذا أصدر مجلس رئاسة التجمع قرارات أخرى ومهمة بشأن :-

- قضية لوكيربي وتضمن القرار مطالبة مجلس الأمن بالدفع الفوري والنهائي للعقوبات والإفراج الفوري عن المواطن الليبي وتأجيل حق ليبيا في التعويض عما لحق بها من خسائر في الأرواح والمواو ودعوة المنظمات الدولية والإقليمية لممارسة أكبر قدر من الضغط السياسي لتحقيق هذه الأهداف .

- قرار يدعو الدول الأفريقية التي لم توقع أو التي لن تصدق بعد على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إلى أن تسارع بذلك .

- قرار حول إنشاء صندوق خاص للتضامن لتقديم المساعدات الإنسانية عند الضرورة .

- قرار يدعو إلى ضرورة تفعيل التكتلات الإقليمية القائمة وتكاملها للوحدة الأفريقية الشاملة وذلك لمواجهة التحديات والمتغيرات الدولية ومواجهة آثارها السلبية وأكد التزام التجمع بجميع قرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية الخاصة بالقضية الفلسطينية والتي تدعو إلى حل شامل للقضية الفلسطينية وإقامة دولته المستقلة .

- هذا وقد وقع التجمع بروتوكولات متعددة لتعزيز التعاون والتكامل مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ومنها الجماعة الاقتصادية الأفريقية والسوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) وجماعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

(الأيكواس) والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس) واتحاد المغرب العربي .

- كما انعكست الأفكار السياسية والاقتصادية لتجمع س ص على أنشطته وطبيعة القضايا المهيمنة على اجتماعاته وقمة الدورية التي من المفترض أنها أدوانقالتى تحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها ومن أبرز القضايا ما يلي :-

- صراعات داخل دول التجمع :- وقد حظي هذا النوع من القضايا باهتمام الدورات المتعاقبة للتجمع وأول الأزمات التي اعترضت التجمع في هذا الشأن اغتيال رئيس النيجر « إبراهيم فياصارا » على يد حرسه الجمهوري في 9 أبريل 1999 وتولي « داود مالامر » قائد الحرس الوطني السلطة وقيامه بتشكيل مجلس لإدارة البلاد وإعلانه عن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأحزاب السياسية .

وعلى أثر هذه الأزمة طلبت مالي عدم قبول مشاركة وقد النيجر في قمة س ص في نيجامينا عام 1999 برئاسة رئيس الوزراء وإدانة الانقلاب العسكري وإجراء تحقيق مع الم بهمين بحادث الاغتيال وبعد مداولات تم الاتفاق على تعليق العضوية دون أن يقوم البيان بإدانة الانقلاب ولعل ذلك لأن معظم رؤساء دول الساحل والصحراء وصلوا إلى كرسي الحكم بالقوة العسكرية .

- وعلى الصعيد الداخلي للسودان لعبت دول التجمع دورا أساسيا في محاولة احتواء أزمة دارفور خاصة ليبيا ونيجيريا وتشاد وأفريقيا الوسطي ومصر رغم أن التحرك من هذه الدول ليس انطلاقا من عضويتها في س ص وإنما من ارتباطها الجغرافي والسياسي والأمني بالأزمة إلا أن التجمع أيد جهودها في أحلال السلام في الإقليم .

- كما ناشدت رئاسة التجمع في بيان صدر يوم 11 أغسطس 2004 الرئيس السابق القذافي بوجه خاص التدخل لحل مشكلة دارفور بسبب العلاقات المتشابكة لليبيا مع الإقليم وتستند أيضا هذه المناشدة إلى أن التجمع قد فوض ليبيا من قبل في فبراير 2000 التحدث والعمل باسم التجمع في المؤسسات الإقليمية والدولية والقيام بأية اتصالات بتأها ضرورية لخلق علاقات تعاون مع هذه المؤسسات والسعي لدأب الخلافات ووقف أي تقاقل بين الدول الأفريقية وأيضا كانت أزمة أفريقيا الوسطي مثار نقاش في التجمع وذلك بعد أن نجح عسكريون بقيادة الجنرال « فرانسوا بوزيزيه » في تنفيذ أنقلاب أطاح بالرئيس « أنج باتسيه » الذي كان يحضر ساعتها قمة نيامي في 2003 ويحاول حل خلافاته الأمنية مع جارتة تشاد عضو التجمع حيث كان متهمًا بدعم محاولتين انقلابيتين سابقين لم يكتب لهما النجاح .

- غير أن إدانة التجمع للانقلابات ولكل وسائل الوصول للحكم بالقوة لم تمنع بعد ذلك أمين عام لتجمع « مدني الأزهري » من زيارة أفريقيا الوسطي في 27 أبريل 2004 ليلتقي وقادة الانقلاب في محاولة لمدأواصر التعاون بين التجمع والحكومة الجديدة بل أن الرئيس « بوزيزيه » تعهد أبان القمة السادسة بمالي في مايو 2004 بالحفاظ على المكتسبات الديمقراطية وقال أنه سيعمل على أستكمال عملية العودة للشرعية الدستورية في البلاد .

- وكذلك شغل الصراع في ساحل العاج مساحة من أنشطة التجمع خاصة في قمة مايو 2004 بياماكو عاصمة مالي وخرجت القمة بمواقف من بينها رفض التدخل الأجنبي في هذه الأزمة ودعا الزعماء الأفارقة إلى ضرورة قيام أفريقيا بحل نزاعاتها بنفسها وقال الرئيس السابق القذافي « أقول لأهل ساحل العاج انتخبتم «غباغبو» رئيس ساحل العاج فدعوه يعمل لإعادة السلام بدون تدخل أجنبي .

- تأسيس آلية النزاعات حيث تم إقرار الب روتوكول الخاص بها في القمة

الخامسة التي عقدت في مارس 2003 في مدينة نيامي عاصمة النيجر وأتفق الزعماء الحاضرون لهذه القمة ويتصدرهم الرئيس السابق القذافي ورئيس النيجر «مامادو تانجا» على أن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة شرط ضروري لجذب الاستثمارات للمنطقة الأمر الذي يحقق معيشة أفضل لسكان دول التجمع .

- وفي هذا السياق حاول التجمع أن يلعب دورا في تخفيف التوتر بين أعضائه حيث أرسل بعثة لتقصي الحقائق في العشرين من أكتوبر 2003 حول العدوان الأريتري على شرق السودان وقد رحبت الحكومة السودانية بالبعثة وقالت أنها ستزودها بالمعلومات والوثائق إلا أنها طلبت نشر قوة أفريقية لحفظ السلام من التجمع خاصة على الحدود المشتركة مع أريتريا وهو الأمر الذي رفضته الأخيرة .

- مكافحة الإرهاب حيث أعطي التجمع اهتماما بهذه القضية من خلال اجتماع وزراء الأمن في كوتونو - بنين في نهاية سبتمبر 2004 حيث ناقش الاجتماع سبل التعاون وتعزيز العلاقات الأمنية بين دول التجمع لمكافحة الإرهاب كما ناقش أيضا إمكانيات وجود آليات لتبادل المعلومات حول الإرهابيين وتسليم المجرمين أيضا .

- وفي إطار الأنشطة الاقتصادية للتجمع فقد ناقش التجمع خلال دوراته المتعاقبة والمتعددة من إنشاء عدد من القضايا لعل أبرزها ما يلي :-

- تم إقرار عدة وثائق في أبريل تتعلق بتنفيذ المخطط الاقتصادي والتنموي للتجمع وهي وثيقة حرية تنقل الأفراد والأموال فيما بين دول التجمع وإنشاء المصرف الأفريقي للتنمية والتجارة (مقره طرابلس وتشكيل وتحديد صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

- تم تفويض الرئيس التشادي « أدريس ديبي » في عام 2000 بأعداد تصور للاندماج الاقتصادي الكامل يشمل الطرق والمواصلات والسكك الحديدية

والنقل الجوي كما يشمل المياه وحرية تنقل الأشخاص والبضائع وخلق سوق واحدة لدول التجمع .

- تشكيل لجنة اقتصادية في فبراير 2002 تضم في عضويتها كلا من ليبيا ومصر وتونس ونيجيريا بالإضافة إلى المصرف الأفريقي للتنمية والتجارة التابع للتجمع والأمانة العامة من أجل متابعة القضايا الاقتصادية الداخلية في نطاق تفعيل التعاون الاقتصادي المشترك بين دولة .

- طرحت ليبيا مشروعاً مائياً لمكافحة التصحر في منطقة الساحل والصحراء في قمة الأرض (أغسطس عام 2002) وقد صدرت ردود فعل إيجابية من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية المانحة وإمكانية دعم هذا المشروع بعد فحص جدواه الاقتصادية .

- ويهدف المشروع لإنشاء شبكة من السدود والأنفاق والأنابيب تربط بين نهر بونجي في أفريقيا الوسطي ونهر شاري في تشاد وهو النهر الذي يصب في بحيرة تشاد كما يتم ربط الأخيرة بالنهر الصناعي العظيم في ليبيا بواسطة الأنابيب كما يطرح المشروع ربط هذه الشبكة المائية بفروع نهر الكونغو .

ويصاحب هذه المشروعات المائية رصف الطرق التي تربط دول منطقة الساحل والصحراء وتنشأ بيئة زراعية جديدة لاستقرار الأفارقة في حياة آمنة بدلا من الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا عبر البحر المتوسط .

- حاولت ليبيا من خلال إقامة صندوق خاص بالتضامن من قضاء (س ص) لاستئصال المجاعة ومحاربة الفقر ومقاومة الأمراض ومكافحة التصحر والبطالة وفق ما قرره الدورة العادية للمجلس التنفيذي له (س ص) التي انعقدت بطرابلس (ليبيا) في ديسمبر 2003 كما وفرت ليبيا الموارد المالية اللازمة لانطلاق البرنامج الخاص والأمن الغذائي للتجمع في عدد من دوله بالتعاون مع منظمة

الفاو في عام 2003 .

- أوصي الاجتماع الثاني لوزراء تجارة دول تجمع الساحل والصحراء في عام 2003 بإنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري كخطوة على طريق التحرير الكامل للتجارة وإنشاء السوق المشتركة للتجارة كما أوصي الاجتماع بإنشاء السوق المشتركة للتجارة كما أوصي الاجتماع بإنشاء مصرف للبيانات الاقتصادية والتشريعات التجارية الضريبية للدول الأعضاء .

إنشاء سلطة للمياه لتسوية شح المياه في منطقة المجموعة التي تتسبب في تعطيل قطاع الزراعة وذلك في قمة التجمع في مالي مايو 2004 فضلا عن تدشين فروع المصرف تجمع دول الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة في بنين ومالي في عام 2004 . واستمرت اجتماعات التجمع حتى قبل قيام الثورة في ليبيا في عام 2011م والأمل معقود على دور ليبي فعال في هذا التجمع بعد قيام الثورة الليبية عام 2011م.

هذا وبعد أن تعرضنا لتجمع س ص نتعرض إلى الاتحاد المغربي في إطار هذه الدراسة .

2. إتحاد المغرب العربي UMA :

تمهيد : مفهوم المغرب العربي الكبير يشمل خمس دول هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا باعتبارها فضاء فسيح ثقافيا عن الفضاءات المحددة على المستوي الجغرافي أو الجيو بولتيكي تمثل مساحته الكلية قرابة ستة ملايين كيلومتر مربع ورغم العديد من التباينات التي تعرفها هذه المنطقة على المستوي الاقتصادي والسياسي إلا أنه تبقى مسألة التفكير في مستقبل هذه المنطقة على المستوي المحلي والعالمي مسألة هامة وشائكة في الوقت نفسه إدخال العديد من

المتغيرات التي من شأنها إتاحة الفرصة لفتح نافذة من خلال ماضي المنطقة وحاضرها للإطالة على المستقبل .

هذا المستقبل الذي يبحث على الأمل أكثر مما يوحى بالتشؤم وذلك لما يتوفر في الفضاء المغاربي من مميزات تتعلق بأهمية موارده الطبيعية وتنوع هذه الموارد وأهمية مسوقه الداخلي ووضع الجغرافي والاستراتيجي ذي الواجهة البحرية المزدوجة فهو نقطة التقاء مختلف التيارات التجارية وغيرها ومنطقة للمبادلات تربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب وهو في ذات الوقت عنصر طبيعي في تفاعله مع مختلف القضايا أو النزاعات الدولية ذات الوزن المؤثر في مصير السلام العالمي .

ومن هذا المنطلق كان التفكير في أفق وحدة المغرب العربي وكان تفكير لم يسلك سبيل القناعات الأيديولوجية التي تحاول أن تصور أنه بمجرد توفر مجموعة من العوامل التاريخية والثقافية كاللغة مثلا والدين أو وحدة الجنس أو العرق فلننه يعني توفر الشروط الضرورية والكافية لقيام وحدة اقتصادية وسياسية وأن عدم قيام الوحدة إذا ما توفرت هذه الشروط يعد انحرافا يتوجب التنديد به .

نعم قد تعد الهوية المشتركة شرطا ضروريا أحيانا لوجود جماعات أو كيانات قومية ولكنها ليست بالضرورة شرطا كافيا أنها إحدى المعطيات التاريخية والموضوعية التي تتحكم في توجيهها إرادة الشعوب ووعيها بقوانين التاريخ أما في اتجاه ترسيخ الكيانات القطرية أو في اتجاه دعم الفكر الوحدوي كما يتحكم في توجيهها أيضا منطق العلاقات الدولية القائم في جزء كبير منه على صراع القوة تحقيقا للمصلحة الذاتية للدول .

فالإتجاه نحوه لا ينبع فقط وبشكل مباشر من الإحساس بوحدة الهوية وإنما هو يخضع لعوامل موضوعية محلية وعالمية تختلف باختلاف الظروف المحيطة

ومن ثم نربط تحقيق الوحدة بوجود عواملها الذاتية وهي مسألة أثبتت عدم جدواها نظرا لاقتصارها على بعد واحد وهو البعد المستند إلى الهوية و إغفال حقيقة العوامل التاريخية والعالمية الأوسع التي لها تأثير كبير في تكوين الدول والأمم وتنظيم العلاقات فيما بينها فهي التي تملك أن تدفع الدول إلى التحالف أو الاندماج أو التفكك والانفصال .

وفي إطار المعطيات الداخلية لدول الاتحاد يمكن الإشارة إلى أن جميع أقطار المغرب العربي دون استثناء قد عرفت في العقود الأخيرة بما يمكن تسميته بأزمة الدولة الوطنية أو القطرية وهي أنظمة ناتجة عن تهافت دور الدولة في إيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تطرحها قضايا التنمية في مختلف ميادينها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية بصفة عامة وهذا التهافت يعود بالأساس إلى أزمة الأنظمة السياسية وفي الاختيارات الاقتصادية كما يعود إلى أزمة في الأيديولوجية كنتيجة للأزميتين السابقتين .

الأنظمة السياسية في بعض أقطار المغرب العربي عرفت تراجعاً في مشروعيتها كما عرفت نوعاً من الانفصال عن المجتمع الذي تقوده وقد عمقت هذه الوضعية عدم مسايرة الخطاب السياسي والأيديولوجي للتغيرات التي تعرفها البنية الكافية لشعوب هذه الأقطار الأمر الذي نتج عنه الإلحاح على إطار للعمل يكون نابعا من التوجه الديمقراطي للدولة .

الاختيارات الاقتصادية ذات التوجه الاشتراكي وذات التوجه الليبرالي لم تحقق الأهداف المتوقعة منها نتيجة لخضوع هذه الاختبارات لتوجيهات ومصالح البيروقراطية والتكنوقراطيين والفئات الاجتماعية المؤثرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية مما أفقد هذه الاختبارات مصداقيتها لدى شعوب المغرب العربي وجعل من تعرفت منها على الليبرالية تشوق إلى الاشتراكية ومن تعرفت

منها على الاشتراكية تشدد الحياء في ظل الليبرالية والحال أنه لا ليبرالية ولا اشتراكية قد عرفت تطبيقا حقيقيا لها بما يرافقها من تفكر وأيديولوجيا .

وتبقي الأيديولوجية الدولية كمنظومة فكرية متكاملة عديمة الوجود في أي قطر من أقطار المغرب العربي لأنه لا يمكن التعبير عن واقع متناقض بأفكار متكاملة تشكل وحدة واحدة الأمر الذي نتج عنه دخول الدولة القطرية المغاربة في أزمة أيديولوجية أيضا .

وأمام هذه الأزمات المختلفة سيكون قيام اتحاد مغربي هو الأداة التي بواسطتها يمكن دعم الدولة القطرية من جهة وإكسابها مشروعيه جديدة من جهة أخرى إنها مشروعية الوحدة في الفكر والهوية المغربيتين .

الأمر الذي يدعوننا إلى أن نتناول الاتحاد المغربي على الوجه التالي:

قيام الاتحاد المغربي وأهدافه :-

تم إنشاء هذا الاتحاد في قمة رؤساء دول وحكومات دول الشمال الأفريقي في مراكش في 17/2/1989 وضم الاتحاد ليبيا ، وتونس ، المغرب ، موريتانيا وتحددت أهداف الاتحاد في الآتي :-

- دعم أو اصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها .
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات المغرب العربي من خلال انتهاج سياسة مشتركة على تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية من خلال كافة الوسائل بما فيها إنشاء مشروعات مشتركة وأعداد برامج عامة نوعية .
- تحقيق التعاون الثقافي في إطار القيم الإسلامية والعربية وذلك من خلال إنشاء مؤسسات اجتماعية وثقافية ومؤسسات متخصصة .

- العمل على تحقيق حرية انتقال الأشخاص و انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء .

هذا ويتكون الهيكل التنظيمي للاتحاد من :-

1. المجلس الرئاسي :-

ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء الذين يتناوبون رئاسته كل سقا أشهر وقد تم تعديل المعاهدة ليكون اجتماع المجلس كل سنة وذلك في القمة الخامسة في نواكشوط / موريتانيا أواخر عام 1992م .

2. المجلس الوزاري :

ويعقد على مستوى رؤساء الوزراء ويعقد عند الضرورة .

3. مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء :-

ويتولى التحضير لدورات مجلس الرئاسة ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم .

4. لجنة متابعة قضايا الاتحاد المغربي :-

وتضم عضوا واحدة لكل دولة من متخصصين بشئون الاتحاد .

5. لجان وزارية متخصصة ويتم تحديد مهامها من خلال المجلس الرئاسي

وتضم اللجان الآتية :-

أ- لجنة المن الغذائي .

ب- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية .

ج- لجنة الموارد البشرية .

د- لجنة البنية الأساسية .

6. الأمانة العامة للاتحاد وتتكون من ممثل واحد لكل دولة .

7. مجلس شورى للاتحاد :

ويتألف من عشرة أعضاء من كل دولة ويعقد دورة عادية كل سنة .

8. هيئة قضائية :

وتتألف من قاضين اثنين عن كل دولة يعينهما رئيسها لمدة ثلاث سنوات وتختص بالنظر في المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في الاتحاد .

وبداية يلاحظ أن الاتحاد يتمتع بعدد من الميزات أهمها :-

1. التنوع الاقتصادي حيث يضم دولا علالية أقل نموا مثل موريتانيا وأخرى لها كثير من صفات دول الخليج مثل ليبيا كما أن هناك دولا تجمع بين النفط والموارد الأخرى مثل الجزائر .

2. اشتراك الدول الأعضاء في الترابط الثقافي والإضاءة في الكفاح الوطني ضد الاستعمار الفرنسي مما يدعم إحساسها بأهمية تخطي الخلافات ودعم التكامل بينها .

3. فتحت عضوية الاتحاد لدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو الأفريقية بشرط قبول الدول الأعضاء ذلك وقد رغبت مصر في الانضمام للاتحاد وهي عضو مراقب وتعد ميزة العضوية المفتوحة مهمة لأنها تمهد السبيل تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل يضم الدول العربية .

وهذا ما سنتناوله تفصيليا على الوجه التالي :

- اتحاد المغرب العربي عبارة عن مجموعة اقتصادية وسياسية تطل على مجموعات جيو سياسية أخرى كالجماعة الأوربية والتكتلات الأفريقية الأخرى فهو تكتل يهدف إلى دعم أو اصر الأخوة بين أطرافه وإقامة تعاون يقوم على أساس الحوار وإنشاء مشروعات مشتركة وأعداد برامج عامة إلا أن الميثاق المؤسس للاتحاد لم يحدد طبيعة هذا الاتحاد ونوعه بمعني هل هو اتحاد كونفدرالي أم فيدرالي ورغم أنه لا يمكن اعتبار المغرب العربي بوصفه الخالي نموذجاً للتكامل الإقليمي إلا أن المعلومات والمعوقات تستدعي الدراسة للتعرف على سبل تفعيل المقومات وتجاوز المعوقات أنطلاقاً من وضع تصور لإستراتيجية لتفعيل الاتحاد أن يلعب دوراً فاعلاً في هذا الصدد .

ويقصد بالمقومات هنا العوامل الأساسية الدافعة نحو التكامل والذي يعني سلسلة التوقعات وإعادة توزيع السلطات على المستويين الإقليمي والقاري فهو عملية مستمرة من الاندماج التدريجي وقد ظهرت إقامة الدولة الوطنية تعلقاً على أية اعتبارات أخرى وكان أول مؤتمر يعقد للاتحاد المغرب العربي هو مؤتمر القاهرة في فبراير عام 1947م تلاه مؤتمر طنجة في أبريل 1958م وحضرته أحزاب الاستقلال المغربي والتحرر الوطني الجزائري والدستوري التونسي وأكدت هذه المؤتمرات على دعم حركات التحرر في المنطقة والتأكيد على ضرورة توحيد الجهود في مواجهة السوق الأوربية المشتركة وفي عام 1964م تم إنشاء المجلس الاستشاري المغربي الدائم وقد جسد هذا المجلس أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي بين بعض أقطار المغرب العربي بالأساس لتنسيق

السياسات حول السوق الأوروبية المشتركة .

إلا أن السياق الدولي والإقليمي إبان الحرب الباردة انعكس على المنطقة. فظهرت حرب باردة إقليمية تمثلت في انقسام المنطقة إلى معسكرين تقدمي ومحافظ مما ألقى بظلال ثقيلة على الاتحاد المغاربي حيث أنقسم المغرب العربي إلى معسكرات تم خلالها التكتل وتوقيع ميثاق الإخاء والوفاق بين تونس والجزائر ثم موريتانيا لاحقاً في 13 ديسمبر 1983 وهو ما اعتقد المغرب وليبيا أنه موجه ضدهما فأنشأ في 13 أغسطس 1984 اتفاق وحدة وهو ما يسمى باتحاد الدول العربية والأفريقية ونصت المادة العاشرة منه على أن العدوان على أحد الأطراف عدوان على الآخر، وفي قمة «زرالدة» التي عقدت في يونيو 1988 تم الاتفاق على إنشاء خمس لجان لإقامة البنية الأساسية لاتحاد المغرب العربي وفي 17 فبراير عام 1989م اجتمع القادة المغاربة في مراكش ليعلنوا إنشاء اتحاد المغرب العربي مركزين على ضرورة إقامة تعاون اقتصادي وبناء سياسة مشتركة إلا أنهم لم يتطرقوا لسبل تحقيق تكامل إقليمي عبر وحدة جمركية واقتصادية وتميزت المعاهدة المنشأة بتركها الباب مفتوحاً لانضمام الدول لتحقيق التكامل الإقليمي وإن أكدت فاس 1990 ونواكشوط 1992م على ضرورة إيجاد التدابير العملية اللازمة لإقامة منطقة تجارة حرة إلا أن الاتحاد عانى من سياسة الاختلاف إذ أصر البعض على حل قضية الصحراء قبل تحقيق أية خطوات للتكامل الإقليمي داخل الاتحاد وهو ما رفضته دول أخرى داعية إلى العمل على بناء المغرب العربي وترك ملف الصحراء والتعامل معه للأمم المتحدة ويمكن القول أن قضية الصحراء لم تكن عائقاً أمام إقامة الاتحاد فالاتفاق المنشأ للاتحاد المغاربي تم في ظل وجود خلاف حول هذه القضية .

- ورغم أنه كما ذكرنا لا يمكن اعتبار اتحاد المغرب العربي بوصفه الحالي

نموذجا للتكامل الإقليمي إلا أن المقومات والمعوقات تستدعي الدراسة للتعرف على سبل تفعل المقومات وتجاوز الم عوقات انطلاقا من وضع تصور لاستراتيجية متكاملة لتفع يل الاتحاد وكيف يمكن تفع يلها إذا أن بها مجموعة العوامل والمعطيات المادية والمعنوية التي من شأنها العمل على تسهيل التكامل بين دول الاتحاد وهذه العوامل سيتم تقسيمها إلى عوامل سياسية وثقافية واقتصادية سننظر لها على الوجه التالي :

أ- المقومات السياسية : التكامل يفرض نفسه إذا أصبح أمرا لا مناص منه في ظل التكتلات الاقتصادية العملاقة وفي زمن العولمة التي لا مكان فيه للشعوب والدول الغيرة ومن هنا ظهر الاتحاد المغاربي في حلقة من سلسلة من عمليات التجميع من أجل التكامل داخل القارة الأفريقية ويبتظر الجميع أحياء هذا الاتحاد وأن يتم توسعه ليشمل دولا أخرى في الشمال الأفريقي من شأن الأعضاء عليها إعطائه مصداقية وقوة أكيدة على المستويين الإقليمي والقاري إذ أن الاتحاد في وضعة الراهن لا يتجاوز تعداد سكانه 84 مليون نسمة وتصل مساحته إلى نحو سقملالين كيلومتر مربع ويبتظر أن يصل عدد سكانه نحو 107 ملايين نسمة سنة 2025 وقد قدر حجم التجارة الخارجية لدولة سنة 2002 بـ 86 مليون دولار في حين لم يكن يتجاوز 84 مليون دولار سنة ألفين ومع انضمام دول شمال أفريقية أخرى له يبتظر أن يصل عدد سكانه إلى الضعف كما يبتظر أن يشهد تفعيلا حقيقيا كما حدث في الاتحاد الأوروبي حين تم توسيعه من 12 دولة عام 1992 إلى 25 دولة حاليا مما جعل منه عملاقا على الحدود الشمالية من القارة الأفريقية ويصير على التعامل مع دول المنطقة بمنطقة تجزئي وفق شروطه في حين تبلغ مساحة القارة الأفريقية 30.3 مليون كيلومتر مربع وعدد سكانها نحو 700 مليون نسمة بناتج إجمالي قدره 480 مليار دولار وهناك العديد من العوامل المحضرة للتكامل والتي تشكل مقومات أساسية لهذا الاتحاد نعرض لها كالتالي :

الإدارة الصادقة والطموحة لشعوب المنطقة :- تعززها المتغيرات الدولية والإقليمية التي أضحت تفرض التكامل الإقليمي بين دول المنطقة وتوسعها لتشمل جميع دول الشمال الأفريقي وعلي رأسها مصر فقد نصت اتفاقية « الجات » في المادة 24 على دول أخرى خارج التكتل مما يفرض على الدول العربية والأفريقية تعزيز موقفها ضمن النظام الدولي وذلك للتعامل معه ككتلة مما يحفظ لدول القارة حقوقها ويمنعها من جور التكتلات العملاقة حيث اعتبرت اتفاقية أبوجا الاقتصادية الأفريقية اتحاد المغرب العربي أحد الحلقات الأساسية في سلسلة عمليات الاندماج الإقليمي سواء على مستوى العمق أو التوسع الجغرافي .

- ضرورات التكامل في السياق الدولي الراهن :- فالمناخ الدولي والإقليمي يدفع نحو التعاون من أجل تحقيق التكامل كضرورة حتمية لمواكبة المستجدات الإقليمية والدولية وقد شمل شعوب المنطقة مما يعطيها نوعيا يسمح لها بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وهو ما يستدعي تحقيق إنجازات ملموسة تسجل التضامن الفعلي بين الأقطار كسبيل لبناء الوحدة الشاملة والانطلاق نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وأفريقية كما نص الميثاق على السعي لتنمية أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء وشعوبها والدفاع عن حقوقها وصيانة السلام المستند على العدل والإنصاف وإقامة سياسة مشتركة في كل الميادين والعمل على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤس الأموال بينها وإقامة تعاون دبلوماسي يقوم على أساس الحوار وإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد .

ويقدم الاتحاد الأوروبي دعماً للتكامل الإقليمي في القارة عبر التكتلات والتجمعات الإقليمية إذا يقدم 46.7 مليون دولار لدعم تجمع الكوميسا على سبيل المثال كما يقدم كذلك دعماً لدول المنطقة لتمكينها من تأهيل اقتصاداتها قدم برنامج MEDAI نحو 75.5 مليون دولار لتونس 40 مليون دولار منها

لدعم التعليم 30 مليون دولار لدعم القطاع الخاص كما قدم للمغرب خلال الفترة من 1995م وحتى 1999م نحو 696.6 مليون دولار ومن الصين وحده استفادت من نحو 140 مليون يورو لتحسين الأحوال المعيشية ودعم التنمية الحضرية وتطوير نظام المحاكم وإعادة هيكلة بعض الصناعات كما حصلت الجزائر على نحو 53 مليون يورو .

ويشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يستوعب نحو 73٪ من صادرات المنطقة ويطالب دولها بالتنسيق لتحقيق الاندماج وتضييق الهوة بين ضفتي المتوسط وتقريب وجهات النظر تجاه القضايا المشتركة كقضايا الهجرة السرية والتطرف الديني والجرعة المنظمة وهي قضايا تستدعي حلول مشتركة لا تقوم على التهيش أو الإقصاء وإنما التعاون والتفاهم والانفتاح إذا يوجد الملايين من رعايا اتحاد المغرب العربي في أوروبا وتصل نحويلاتهم من الاتحاد الأوروبي إلى نحو 2.3 مليار دولار سنويا وهو مبلغ يزيد على عائدات الفوسفات في حين تصل تحويلات العمالة الجزائرية إلى نحو 1.5 مليار دولار ويسعى الاتحاد الأوروبي لدمج هؤلاء في محيطهم عبر تسهيل إجراءات الجنس وإغراءات مالية لعوده بعض المهاجرين .

المناخ الديمقراطي العالمي :- مفضيات المناخ الديمقراطي أصبحت تفرض إعطاء دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني في ظل تراجع دور الدولة مما يستدعي تفعيل دور هذه المنظمات حيث لا يتجاوز عدد هذه المنظمات داخل اتحاد المغرب العربي حاليا نحو 45 منظمة اتحادية مهنية في مختلف الميادين لها فروع في العديد من الأقطار إضافة إلى 26 جمعية . 12 رابطة .

- الاتساق العام في السياسات المتبعة من دول المنطقة :- حيث الليبرالية ونظام اقتصاد السوق والانفتاح الجديد في العلاقات وحيث أن تفعيل دبلوماسية

التحول يعول عليه كثيرا في دفع عجلة التنسيق من أجل التكامل بين دول المنطقة وسيادة روح التفاهم بين القادة على قاعدة العمل على تحقيق ما أتفق عليه والانصاف فيما اختلف عليه والبناء السليم هو القائم على الانصاف والعدل والاعتراف بحقوق الشعوب والأمم كما تأتي الإجراءات المتحدة لإقامة جامعة مغاربية بطرابلس لتبث الأمل في إمكانية تكوين جيل من المتحمسين لفكرة تفعيل التكامل الإقليمي في المنطقة تمثل أحد روافد التكامل داخل القارة وكذلك يأتي الاتفاق على إنشاء صندوق مغاربي وما يراد له من تشجيع رجال العمال في المنطقة على التوجه إلى الاستثمار فيها وإقامة المشاريع المشتركة ليسر بإمكانية تفعيل الاتحاد حيث المناخ الدولي والإقليمي يجعل التعاون من أجل التكامل ضرورة حتمية لم واكبة المستجدات الدولية مما سيوجد مناخا إيجابيا لتنمية المبادلات بين الدول الأفريقية ويمهد الطريق لزيادة مساحة التبادل التجاري والتكامل بينهما لاسيما مع تزايد حاجة معظم دول المغرب العربي لتوسيع أسواقها نظرا لزيادة طاقتها الإنتاجية .

وكذا حاجة الدول الأفريقية والتكتلات للانفتاح على بعضها البعض لتحقيق الاندماج القاري المنشود لتوظيف الأموال والعملات مما يزيد من ربط اقتصادات المنطقة بالقارة الأفريقية بصفة خاصة وبالعالم بصفة عامة .

- المقومات الجيو استراتيجية :- وهي تعني الوحدة الجغرافية وغياب أية حواجز طبيعية فاصلة ووحدة التحديات الإقليمية حيث تتفاوض الدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي فرادي مما ينعكس سلبا في غالب الأحيان على نتائج هذه المفاوضات ويفرض تنسيق المواقف للحصول على مكاسب مشتركة والسعي لخفض الدعم على السلع الزراعية المقدم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية 4 مليارات كدعم ل 25 ألف مزارع أمريكي ويتكلف الاتحاد الأوروبي نحو 2 يورو يوميا للدعم الفلاحي لكل رأس من الأبقار .

- **المقومات الثقافية** :- توجد العديد من المقومات الثقافية والتي يمكن إيجاز بعضها على الوجه التالي :-

- وحدة الثقافة السائدة لدى شعوب المنطقة إذا أنه رغم تعدد اللغات واللهجات إلا أن اللغة العربية هي اللغة المشتركة بين جميع أقطار المنطقة كما أن الدين الإسلامي يعد أحد المرجعيات الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة وعلى سبيل المثال مثلث موريتانيا مركزاً للتلاقى بين الثقافات والأجناس على أساس من التآخي والوئام في إطار الدين الواحد هذا وقد ركزت الوثيقة التأسيسية على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للاتحاد المغربي من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج أشمل بين شعوبها وهو ما يسهل من إقامة أساس للتبادل الفكري والثقافي ووضع برامج للتعاون الثقافي بين دول الاتحاد .

- **التنوع الثقافي المتجسد في تعدد المشارب** :- إذا تمثل اللغة العربية و أحد الروافد الأساسية كثقافة لشعوب المنطقة إلى جانب المرجعية الإسلامية بوعم وجود 48٪ من سكان المغرب من أصول إمازيغية ونحو 35٪ من الأمازيغ في الجزائر إلا أن هذا التنوع مثل عامل إثراء للتكامل فقد ساهم الدين الإسلامي في توحيد شعوب المنطقة إذا تزيد نسبة المسلمين عن 98٪ من سكانها إضافة إلى النماذج العرقية والاجتماعية بين شعوب المنطقة .

- **وحدة التحديات الثقافية** :- هناك تحديات متعددة تواجه شعوب الاتحاد إذا لا زالت اللغة الفرنسية مهيمنة على جميع الإمكانيات الرسمية في أغلب الوزارات والمصالح الحكومية ولا زالت أغلب المقررات الدراسية في المنطقة تدرس باللغة الفرنسية مما كون جيلاً من أنصار الفرانكفونية المنتمين للثقافة

الفرنسية ومثلاً تزيد نسبة مشاهدي القنوات الفضائية الفرنسية بالجزائر عن 70٪ ومن أصل 12 صحيفة يومية تصدر بالجزائر توجد اثنتان فقط ناطقتان باللغة العربية حيث تقدم الفرانكفونية دعماً للصحف الناطقة بالفرنسية إذا تخصص فرنسا لوزارة الثقافة أضعاف ما تخصصه لوزارة الدفاع في حين تقلل موارد الصحف الناطقة بالعربية وفي مجال المطبوعات لا تتجاوز حصص الكتب المستوردة من العالم العربي 10٪ من المطبوعات المستوردة من الخارج وهو ما جعل اللغة الفرنسية تتفوق على جميع مقومات الوضع الثقافي في التجمع وإضافة إلى اللغة الفرنسية يوجد أيضاً بدرجات ومتقارنة اللغة الأسبانية والإيطالية بالإضافة إلى الأمازيغية .

ومن ثم لم يصبح من الضروري في عصر السماوات المفتوحة تفعيل مبادرة التواصل بين المكونات والعناصر البنيوية للثقافة من حيث هي فعل عقلائي يراد له إيجاد وعي معرفي شامل يحصن الذات الثقافية ويصوغ مفرداتها لتحقيق فضاء عقلائي رجب ومتسع يقوم على التواصل والنماذج والتكامل بين جميع المكونات الثقافية لشعوب الاتحاد مما يحافظ على هوية المنطقة ويحقق التكامل المنشود لدول الاتحاد .

ج- المقومات الاقتصادية :- و نتناولها على الوجه التالي :-

1- اتساع وتنوع موارد الاتحاد الطبيعية والمعدنية إذا تقدر مساحة المغرب العربي نحو ستة ملايين كيلو متر مربع وهو ما يمثل 43٪ من مساحة الوطن العربي ونحو 19.78٪ من مساحة القارة الأفريقية ويصل عدد سكانه إلى ما يقرب من 30٪ من سكان الوطن العربي وأكثر من 10.47٪ من سكان القارة الأفريقية 1.2٪ من سكان العالم وتوجد بدول الاتحاد العديد من الثروات الطبيعية التي من شأن استغلالها أن يلعب الاتحاد دوراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة الاندماج الأفقي التكاملي في الاتحاد إلى جانب الثروة المائية والمياه الجوفية والثروة

السمكية توجد موارد طبيعية غزيرة ومعادن كالحديد حيث تعد موريتانيا من أكثر دول العالم في الاحتياطي العالمي من الحديد كما يوجد العديد من المعادن الأخرى كالذهب والنحاس والفوسفات إضافة إلى الاكتشافات الأخيرة في مجال الغاز والنفط طبقاً لآخر اكتشافات الشركة السويسرية «ودور سايت» المعينة بالتنقيب على الشواطئ الموريتانية إذا تنتج موريتانيا 3/4 الإنتاج المغربي من الحديد وهو يمثل 75.43٪ ويزيد على ثلثي الإنتاج العربي منه 67.79٪.

- كما تحتوي منطقة المغرب العربي على كميات كبيرة من الاحتياطي العربي في مجال النفط وطبقاً للتقرير الجيولوجي الأمريكي للطاقة الصادر عام الفين فإن منطقة الصحراء تحتوي على كميات كبيرة من البترول مما يعكس صراعاً بين مجموعة استثمارات بترولية دولية على الموارد الطبيعية من نفط ومعادن وهو ما من شأنه المساهمة في تحقيق الاندماج المتكامل في جميع دول الاتحاد.

- الحاجة لانفتاح المنطقة على بعضها البعض وعلى دول العالم نظراً لزيادة الطاقة الإنتاجية لبعض دول الاتحاد فقد عزز من حاجتها لتوسيع أسواقها داخل الإقليم بل ومع الكتلات الأخرى مما يفرض على جميع التكتلات الإنتاج على بعضها البعض لتحقيق التكامل المنشود إذا تنوع التجارة البينية المغربية مع التجمعات الاقتصادية الأفريقية على النحو التالي 30٪ من التجارة الخارجية المغربية مع أفريقيا موجهة لتجمع تنمية أفريقيا الجنوبية (السادك) 19٪ مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأيكواس) «ECOWAS» 12.8٪ مع تجمع الساحل والصحراء «س ص» 9٪ مع الجماعة الاقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا «الكوميسا» ونشير هنا إلى أن حجم التبادلات بين هذه التجمعات محدود جداً وهو ما يفرض ضرورة تبني إستراتيجية كاملة وشاملة لتعزيز التكامل والتعاون والتنسيق بين جميع التجمعات الاقتصادية على صعيد القارة الأفريقية إعمالاً لمعاهدة أبوجا الاقتصادية الموقعة بين دول القارة.

3- النمو السريع للاقتصاد العالمي :- حيث ترتب على هذا النمو سرعة

حركة الاستثمارات وأنماط توظيف الأموال والعملات مما يزيد من ربط اقتصادات دول المغاربية والقارة الأفريقية بصفة عامة بالاقتصاد العالمي وحيث تتمتع المنطقة المغاربية بميزة نسبية لا حتوائها على العديد من المقومات التي من شأنها المساعدة على تسريع وتيرة الاندماج بين دولها سواء على مستوى العمق أو التوسع الجغرافي مما يفرض على الاتحاد المغاربي التمدد ليشمل دول منطقة الشمال الأفريقي وعلي رأسها مصر بثقلها السياسي والاقتصادي مما يزيد من مقومات نجاح الاتحاد المغاربي ككتل إقليمي في شمال القارة الأفريقية .

وبعد أن تعرضنا لمقومات التكامل بين دول الاتحاد نتعرض إلى :-

تحديات التكامل الإقليمي المغاربي : هناك تحديات متعددة وكثيرة تعترض سبل تحقيق التكامل في دول الاتحاد ببعضها راجع إلى خلافات سياسية وعوامل مؤسسية واقتصادية والبعض الآخر راجع إلى تغليب البعد القطري على الإقليمي إضافة إلى التحديات الخارجية إلا أن وحدة التحديات وصعوبة مواجهتها في إطار قطري تفرض تجاوز هذه المعوقات والتحديات وسوف تتناول هذه التحديات على الوجه التالي :-

أ- التحديات السياسية وتتمثل في النقاط الآتية :-

- 1 - ضيق الاتحاد المغاربي :- فبدون الانفتاح على دول الشمال الأفريقي وضمها داخل الاتحاد سيظل محدود القدرات قليل الفاعلية لاسيما وأن دور الدبلوماسية المصرية أثبت ضروريته في إطار تحقيق المصالحة والإخاء والتفاهم وحل الأزمات وتغليب روح التعاون على الصراع واحترام وصيانة حقوق الشعوب واحتضانها .

2- العقوبات المؤسسة داخل الاتحاد :- نص الميثاق التأسيس على تركيز

السلطات في يد مجلس الرئاسة فهو وحده صاحب القرار وإليه تعود جميع الصلاحيات مما ترتب عليه تغيب أي دور فاعل للأمانة العامة وجعلها مجرد سكرتيرة للمجلس وجعل جميع الأجهزة ذات سلطة استشارية بدءا من رئاسة الحكومة مروراً بمجلس وزراء الخارجية ووصولاً للجنة المتابعة المؤلفة من وزراء مكلفين بقضايا المغرب العربي و انتهاءً بالهيئة القضائية ذات السلطة الاستشارية والمؤلفة من عشرون عضواً .

3- آليات اتخاذ القرار :- تعد آلية الاجتماع في اتخاذ القرارات عقبة أمام

اتخاذ أية قرارات ذات مصداقية كذلك لا زالت آلية التصديق من قبل جميع الدول الأعضاء تقف حائلاً دون دخول أغلب المعاهدات حيز التنفيذ فمن أصل 37 اتفاقية لم يدخل حيز النفاذ سوى 6 اتفاقيات وهو ما يقتضي تعديل آلية التصديق إلى مجرد الحصول على الأغلبية البسيطة .

4- الطابع الفوقي للاتحاد وتغيب دور المجتمع المدني :- القاعدة الأساسية

أنه لأبد لمشاريع التكامل الإقليمية من تضافر جهود المجتمع المدني وهو ما يستدعي جواً من الديمقراطية والمشاركة الشعبية الفاعلية في إطار من حرية الحركة المسؤولة والإدارة الواعية .

5- غياب التضامن بين دول الاتحاد في مواجهة الأزمات :- هناك تفاعل فاطر

لدول الاتحاد مع الأزمات التي تعرضت لها بعض دول الاتحاد بدءاً بالأزمة الموريتانية السنغالية حيث اختارت دول المغرب العربي التحرك في إطار وليس الدفاع عن دولة عضو في الاتحاد كذلك الموقف من قضية لوكربي والحصار الجائر الذي ضرب على دولة عضو (ليبيا) في الاتحاد في تحد سافر لأحكام

القانون الدولي والمعاهدات الدولية .

- سقف أداء الاتحاد :- والعائد إلى الخلافات بين دول الاتحاد حول نصيب كل منها من مؤسساته وعدم إحساس شعوب الاتحاد بعائد ملموس كتسهيل إجراءات التنقل بينها وإلغاء التأشيرات وإقامة مشاريع تكاملية موحدة إضافة إلى ضعف التواصل والتنسيق بين الاتحاد والتجمعات الإقليمية الأخرى .

ب- التحديات الثقافية :- ويمكن تلخيص المعوقات الثقافية في الآتي :-

1- تعدد مشارب وتوجهات النخب في الاتحاد :- أغلب النخب في الاتحاد غربية المشارب وفي الأغلب والأعم فرانكفونية الثقافة والتوجه والولاء مع وجود شرائح واسعة ذات ثقافة عربية إسلامية وهي في الغالب قومية الروح والوجدان عربية التوجه وحيث أن تعدد المشارب نتج عنه تعدد في الرؤى وبتلغص في الطرح بين ليبر إلى غربي وقومي عربي وإسلامي مما ألقى بظلاله على العلاقات بين هذه النخب وأوجد صراعا بل حربا باردة بينها

2 - التنوع الثقافي :- التعددية اللغوية والأثنية والعرقية والمسايعي من العديد من الجهات للعزف عليها لتنفيذ الاتحاد ويلاحظ أنه تمت الاستجابة لمثل هذا التوجه إذا ظهرت حديثا للعديد من المدارس في بعض دول الاتحاد متخصصة بتدريس بعض اللغات المحلية مما سيسهم في تشكيل جيل إذا لم يتم توجيهه التوجيه الصحيح قد يمثل عامل تفتيت للاتحاد باسم الهويات الضعيفة كما بدأت العديد من المشاريع لكتابة اللغات أو اللهجات المحلية وهو ما قد يتم استغلاله للعزف على وبتوة الطائفية العرقية وتفتيت الوحدة القائمة بين شعوب الاتحاد .

3- غياب الوعي وقدرة مؤسسات المجتمع المدني المهمة بشؤون التكامل الإقليمي :-

حيث سيادة المنطق القطري على الإقليمي والقومي والقاري مع تفاوت في أولويات الدوائر السياسية لدى حكومات الاتحاد وغياب ثقافة المشاركة السياسية وغياب الوعي بأهمية التكامل وغياب أي دور تعبوي لمؤسسات المجتمع المدني في هذا الصدد

ج/ التحديات الاقتصادية :- ويمكن أبراها في الآتي:

1 استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول الاتحاد على الطابع الأفقي :-

إذ يستحوذ الاتحاد الأوربي على حوالى 73٪ من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي حيث تستورد تونس 72٪ من وارداتها من الاتحاد الأوربي وتصدر 78٪ من صادراتها إليه وتستورد الجزائر 58٪ من وارداتها مع وتصدر آية 62٪ من صادراتها كما تستورد المغرب 70٪ من وارداتها من الاتحاد الأوربي وتصدر إليه 60٪ من صادراتها.

*- أيضا موريتانيا تستورد 53٪ من وارداتها من الاتحاد الأوربي وتصدر 72٪ من صادراتها إليه ويشار إلى أن قلة تنوع اقتصادات الاتحاد إنما يشكل عقبة أمام تنشيط التجارة البينية ويجعلها متقلبة حسب التقلب في التجارة الخارجية وه و ما استفادت مع أوروبا لفرض شروطها في اتفاقياتها مع المنطقة .

2- واقع التجارة البينية الغاربية :-

إذ لا زال حجم التجارة البينية المغاربية لا يتجاوز 5٪ من التجارة الخارجية

لبلدان المغرب العربي المقدّر بنحو 84 مليون دولار عام 2002م في حين تقدّر التجارة البينية غير الرسمية بـ 5 مليارات دولار وفي عام 1991م بلغ حجم التجارة العربية مع دول المغرب العربي نحو 3447 مليون دولار وهو ما يمثل 5,1٪ من تجارتها الخارجية و 12,7٪ من التجارة البينية العربية ولا تتجاوز نسبة التجارة العربية بصفة عامة نحو 8 إلى 9٪ من التجارة الخارجية العربية أي ما يقدر بـ 30 مليار دولار وهذا ويشكل البترول 70٪ من إجمالي التجارة العربية في حين لا تتجاوز حصة السلع والمنتجات الصناعية 30٪ ويقدر حجم الفجوة الزراعية في العالم العربي بنحو 19 مليار دولار سنوياً وتستحوذ المواد المصنعة على 67٪ من الواردات العربية

3- غياب أي تشجيع ملموس للاستثمارات البينية المغربية :-

ففي حين يزيد حجم الاستثمارات العربية في الخارج على نحو 900 مليار دولار لا يتجاوز حجم الاستثمارات العربية البينية بصفة عامة نحو 40 مليار دولار وهو ما يمثل 4,5٪ من حجم الاستثمارات العربية ولا تتجاوز نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي بصفة عامة نحو 0,7٪ من الاستثمارات العالمية وهو ما يقدر بنحو 3.1 مليار دولار من أصل 440 مليار دولار عام 1999م .

- واقع هيكل التبادلات بين دول المنطقة :-

يمر هيكل المبادلات في الغالب عبر شريك ثالث غالباً ما يكون الاتحاد الأوروبي فعلي سبيل المثال تستورد المغرب من الجزائر 5٪ من وارداتها من المشتقات النفطية في حين تستورد ما تزيد قيمتها الإجمالية عن 2.5٪ من وارداتها من الحمضيات من المغرب في حين تستورد ما قيمته خمسة ملايين من السلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي بعضها مصنع في المنطقة هذا وتعد أسبانيا أكبر

مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية في أوروبا لتصدر لدول المنطقة مضافة بعد التصنيع ولعل هذا ما دفع جريدة الحياة الهندية إلى القول بأن المنطقة تخسر سنويا عشرة ملايين دولار نتيجة غياب أية استراتيجية للتكامل بينها والاعتماد على الاتحاد الأوربي في التسويق والإنتاج .

- التماثل للمنتجات السلعية بين دول الاتحاد :-

مما جعلها تنافس بعضها البعض نظرا لسياسة الإحلال محل الواردات التي قامت على أساسها عجلة التصنيع حيث أفقدت سياسات الحماية منتجات المنطقة الجودة والمواصفات الدولية فمثلا لا يتجاوز حجم التجارة البينية بين الدول العربية بصفة عامة خلال الفترة ما بين 1994-2000 (28 مليار دولار وهو ما يمثل 9,1٪ من إجمالي التجارة العربية في حين استقر متوسط التجارة البينية عند حوالي 8,7٪ في الصادرات و9,4٪ من إجمالي الواردات وقد تم توقيع اتفاق ثنائي لتحرير التجارة بين الاتحاد الأوربي وجمهورية المغرب العربي فرادى بدأ من تونس في يوليو 1995 ثم المغرب فبراير 1996 ودخل حيز التنفيذ في مارس 2000 حيث ساد التنافس بين دول المغرب العربي على الحصص والمساعدات الفنية والتأهيلية وهو ما اضر موقف جميع دول الشمال الإفريقي إذ اضطرت مصر لتوقيع اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوربي في يناير 2000 تهدف لإقامة منطقة حرة خلال 12 سنة كما وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة في نفس السنة في حين ترتبط موريتانيا باتفاقية تسمح للبواخر الأوربية بالصيد في مياهها الإقليمية دون التقيد بالشروط التي فرضتها بعض دول المنطقة هذا وبعض ان تعرضنا لمقومات التكامل وتحدياته تجدر بنا أن نتعرض لبعض المقترحات لتفعيل التكامل

- التكامل المقصود ليس مقصودا منه التعاون التجاري وحدة بل يهدف

للتعاون الشامل بقصد إيجاد تعديلات هيكلية في سياسات جميع بلدان الشمال الأفريقي بما في ذلك السياسات الخارجية عبر إقامة سياسة موحدة مع التركيز على الدبلوماسية الشعبية وتفعيل دبلوماسية القمة وتنسيق كافة السياسي ات الثقافية والمصرفية والتجارية والنقدية مما يستدعي التأسيس لتفاهم سياسي واسع لاسيما أن الظروف التي دفعت لإنشاء هذا الاتحاد التكامل لا زالت قائمة ، بل وتتعرض مع مرور الوقت مما يتطلب توسيع الاتحاد المغربي ليشمل مصر بثقلها السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والشعبي وهو ما سيعزز من قدرات الاتحاد ويقوي موقعة التفاوض والسباق الدولي والإقليمي والقاري .

وعليه فقد أشار البعض لعدد من المقترحات في سبيل تعزيز التكامل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وذلك على النحو التالي :-

أ/ في المجال السياسي ويرى البعض الآتي :-

1- القضايا التكاملية يجب أن تكون بعيدة عن الخلافات السياسية الفنية وتوسيع الاتحاد المغربي ليضم جميع دول الشمال الأفريقي وعلي رأسها مصر بثقلها السياسي والقاري نظرا لوحدة التحديات وتعزيز التعاون في المجالات كافة وتفعيل دور المجتمع المدني لما أصبح له من دور فاعل في أية عملية تكامل مما يستدعي دعمه وإعطائه مساحة من حرية الحركة والمبادرة والعمل على المستويين الدولي والإقليمي وتقديم تنازلات فطرية لصالح التكامل الإقليمي إذا سعى النظام الإقليمي إلى تحقيق قدر من التكامل مما يحقق التنمية في المنطقة .

2- إنشاء منتدى للشباب العربي الأفريقي للتواصل ووضع رؤية متكاملة لسبل تفعيل اتحادات التكاملية بما فيها إتحاد المغرب العربي وتحقيق التكامل المنشود بينها وتلمس الحلول للتحديات المطروحة أمام شعوب الاتحاد ومد جسور التواصل بين جميع المنظمات المهمة بالتكامل والتعاون داخل القارة

والمنطقة العربية فالوضع الحالي لتجارب التكامل في الم منطقة عائد بالأساس إلى كون هذه التجارب تبين منها فوريا يلغي أي دور للشباب والمثقفين مما أثر بالسلب على هذه التجارب .

3- وضع آليات تضمن تفعيل القرارات غير متابعة التصديق للاتفاقيات الموقعة ودراسة العقبات وتقديم الحلول وإعطاء صلاحيات واسعة للأمانة وتمكينها من إنشاء جهاز إقليمي فوق قطري له سلطات واسعة بدءا من دراسة واقتراح المشاريع وانتهاء بالتقرير والتنفيذ والمتابعة وتفعيل لمؤسسات المغاربية حتى يمكن تحقيق التكامل الإقليمي المنشود في ظل تجاوز حساسيات الماضي وكما حدث في الاتحاد الأوروبي وتغليب منطق العقل ومساحة الحوار على منطق الاقتصاد وجو الدكتاتورية .

ب- المقترحات في المجال الثقافي : ويمكن تلخيصها كما يراها البعض في الآتي .

1- نشر ثقافة التكامل وإيجاد بنية معرفية شاملة وتنسيق المناهج وإقامة دورات للباحثين بؤهلهم للمساهمة في وضع رؤية مشتركة حول سبل تجاوز الاتحاد لحال التجزئة وتقديم المنح الدراسية في مختلف الجامعات والمعاهد وتبادل الأساتذة وإقامة ندوات ودورات تدريبية للشباب في مختلف الإقليم والتجمعات وإنشاء مؤسسة للتبادل الثقافي والفكري وإقامة برامج للتعاون الجماعي .

2- إنشاء رابطة مؤسسة بين الباحثين وذلك لتجسيد التواصل وخلق رؤية مشتركة لتحقيق التكامل في الاتحاد بمفهوم ه الشامل باعتباره المخرج من التداعيات السلبية للوضع الراهن .

3- إنشاء مركز إقليمي للدراسات المستقبلية يقوم على دراسات الواقع

الإقليمي والدولي وسبل تحقيق التكامل بين دول الاتحاد والذي أصبح حتمياً في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ووضع وتدریس مقررات حول التكامل الإقليمي ويمكن لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ومعهد البحوث والدراسات العربية للتربية والثقافة والعلوم وبعض البرامج والمراكز الأخرى أن يكون نواة لهذه البرامج لما يتوافر لديها من لؤادر ومؤهلات عملية وبشرية .

ح- للمقترحات في المجال الاقتصادي :- ويمكن تناول أهم المقترحات في النقاط التالية :

1- وضع إستراتيجية شاملة للتكامل داخل الاتحاد تحقيق اتحادا كاملا بين جميع دول شمال أفريقيا في ظل حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والتبادل التجاري وحرية النشاط الاقتصادي والنقل والترانزيت والأخذ بمفهوم متطور للتكامل القاري يستوعب المغيرات الدولية ويشمل جميع الإقليم مما يقتضي ضبط إيقاع الترتيبات الثنائية والإقليمية ووضع خطوات عملية للتحويل إلى بناء قاعدة موحدة لتنمية اقتصاد مشترك عبر إقامة صناعة تكاملية وإقامة منطقة استثمارية ووضع برنامج للنهوض بالقدرات التكنولوجية وإقامة مشاريع موحدة لإنتاج خدمات الكمبيوتر والاتصالات الإلكترونية والنهوض ببلبحاث وتطبيقات الهندسية الحيوية وأبحاث المستحضرات الدوائية وتطوير مصادر الطاقة البديلة .

2- تبني سياسات بديلة للسياسات العمودية للتطوير وسيتمكن التعجيل بإطلاق المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية من تمويل المشاريع المشتركة وتشجيع الانفتاح على جميع دول الاتحاد والقارة بدلا من السياسة العمودية للظوير حيث تستحوذ أوربا على 90٪ من صادرات المصانع التونسية والتي يشكل النسيج والملابس الجاهزة 70٪ منها وتوجد حاليا تحديات كبيرة من الصادرات الصينية إلا أن المنطقة تظل لها ميزة نسبية علي صعيد كلفة الظوير ومدة وصول المنتج التي تصل إلى أكثر من ثلاثة أشهر للمنتجات القادمة من

الصين مما يمس التحديد في مجال الموصفة في حين لا تتجاوز أسبوعين بالنسبة لدول المنطقة وينتظر أن يساهم في المصرف كل من الاتحاد الأوروبي واليابان لإطلاق مشروع مارشال جديد لتنمية المنطقة .

مع ملاحظة أنه للحصول على تنمية في المنطقة العربية ككل لابد من زيادة معدلات التنمية السنوية إلى 7٪ وزيادة حجم الاستثمارات بنسبة 30٪ لتصل إلى 210 مليارات دولار بدلاً من 140 مليار دولار حالياً وإعطاء ميزة نسبية للبلدان الأقل نمواً ودعم التبادل بين دول الأقليم مما يمكنها من اتخاذ التدابير اللازمة لفتح أسواقها أمام التجارة البينية ووضع برنامج زمني محدد لمزيد من التنسيق والتكامل بينها في المديين المتوسط والبعيد لإقامة اتحاد جهومي مما يزيد من إمكانيات المنطقة التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي واستكمال شبكة الطرق البرية والبحرية التي تربط بين دول المنطقة وبينها وبين جيرانها .

3- تفعيل دور الفرق التجارية والصناعية والقطاع الخاص للضغط لإزالة كل العراقيل التي تعترض التكامل وتعزيز التبادل التجاري البيئي وإقامة بنوك تجارية مشتركة لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير ووضع البنى الأساسية اللازمة لشهد التكامل بين دول المنطقة والقارة بما في ذلك التنسيق بين النظم المصرفية وإقامة صناعات ومشاريع تكاملية مشتركة تجمع مكونات من دول عديدة مما يعزز التبادل التجاري على المديين المتوسط والبعيد وتحقيق التواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين ووضع قاعدة بيانات حول فرض إمكانيات التكامل وتوحيد التشريعات المتعلقة بتشجيع الاستثمارات البيئية .

4- إقامة سوق مشتركة يمكن من تسهيل حرية انتقال الأشخاص والبضائع كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي حالياً وتحقيق التكامل الإستراتيجي بين كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية مما يساهم في تفعيل التكامل الشامل وتحقيقه بين

كافة القطاعات الإنتاجية ووضع إليه موحدة لتسهيل الدفع بالعملات المحلية المغاربية وإقامة شبكة بنوك لتوحيد السعر وتسهيل الدفع كخطوة أولى نحو توحيد العملات كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي .

5- القيام بالدراسات اللازمة لتحديد وإنشاء مشروعات تنمية مشتركة تجمع بين الموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة لدي جميع الأطراف ووضع قاعدة بيانات تمكن من التعرف على فرص وإمكانيات الاستثمار والتبادل التجاري بين جميع دول الأقاليم والمناطق ومع ملاحظة أن معدل الاستثمارات البيئية العربية بصفة عامة لم يتجاوز خلال الفترة ما بين 1985-2001 مليار دولار سنويا مما يقتضي تفعيل آلية التواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين وإيجاد قاعدة بيانات حول فرص وإمكانيات التكامل في المنطقة .

والخلاصة كما يشير البعض أن التكامل في المحصلة النهائية سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية طويلة المدى له صيغة وظيفية باعتباره يقوم على التعاون والتنسيق مما يمكن من القضاء على الصراعات وعدم الاستقرار ويحقق التنمية المنشودة وعليه أصبح التكامل يفرض نفسه ه في سياق دولي تسوده التكتلات العملاقة حيث الاتحاد الأوروبي في الشمال والتكتلات الاقتصادية الأفريقية الأخرى في الجنوب وهو ما يطرح على الاتحاد المغاربي تحديات لا بد لمواجهتها من التكتل والاندماج والتكامل في إطار أشمل يضم جميع دول الشمال الأفريقي على غرار الاتحاد الأوروبي الذي توسع من 12 دولة عام 1992م إلى 25 دولة حاليا مما جعل منه عملاقا على الحدود الشمالية للقارة الأفريقية .

وهو ما يستدعي التكامل بين دول المنطقة لمسايرة المتغيرات الدولية فالتكامل بين دول المنطقة يعتبر إحدى الإستراتيجيات المناسبة لمواجهة التحديات التي تعترض سبيلها وإحلال منطلق التفاهم والتعاون محل الصراع وهو

ما يستدعي اتخاذ خطوات عملية جادة نحو تحقيق التكامل المنشود عبر إشراك المجتمع المدني لتحقيق التكامل المطلوب بين الشعوب والأمم ومد جسور التواصل بين منطقة الشمال الأفريقي وباقي التكتلات الاقتصادية الفرعية في القارة وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة الانطلاق من مبدأ شمولية التكامل باعتباره يسعى بالأساس لتحقيق أهداف التنمية الإنسانية وذلك عبر تطوير شبكات التنمية الأساسية المادية والمعرفية وتطوير الأطر المؤسسية للتكامل الإقليمي والنظر إليه في إطار أشمل عربي أفريقي لا ينفصل عنه ولا يمثل بديلا له وإنما خطوة صحيحة على طريق التنمية الشاملة والتكامل المنشود كما نؤكد أيضا على ضرورة إنشاء قاعدة بيانات موحدة في مختلف المجالات وربطها مع بعضها البعض في شبكة واحدة موحدة واستخدامها في دعم المشاركة الشعبية في عمليات اتخاذ القرار ودعم مشروعات تعزيز التكامل في القارة الأفريقية .

ونؤكد كذلك على ضرورة القيام بالدراسات اللازمة لتحديد وإنشاء مشروعات تنموية مشتركة تجمع بين الموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة لدي جميع الأطراف والتعرف على فرص وإمكانيات الاستثمار والتبادل التجاري بين جميع الأقاليم والمناطق داخل القارة وإقامة مؤسسات مالية تساند المشاريع التكاملية المشتركة وأسواق مالية إقليمية تتكامل مع بعضها البعض على المستوى القاري .

- وفي إطار علاقة الشمال الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) يتضح لنا أنه رغم اختلاف مواقف دول الشمال الأفريقي تجاه المبادرة ومدي دعمها للمبادرة إلا أنه يمكن القول أن دول الشمال الأفريقي مازال أمامها الكثير لتفعله لإثبات دعمها للمبادرة وجديتها في التعاون مع الجهود الأفريقية المشتركة لتنمية القارة والرد على المزاعم التي يثيرها البعض من اتخاذ موقف هذه

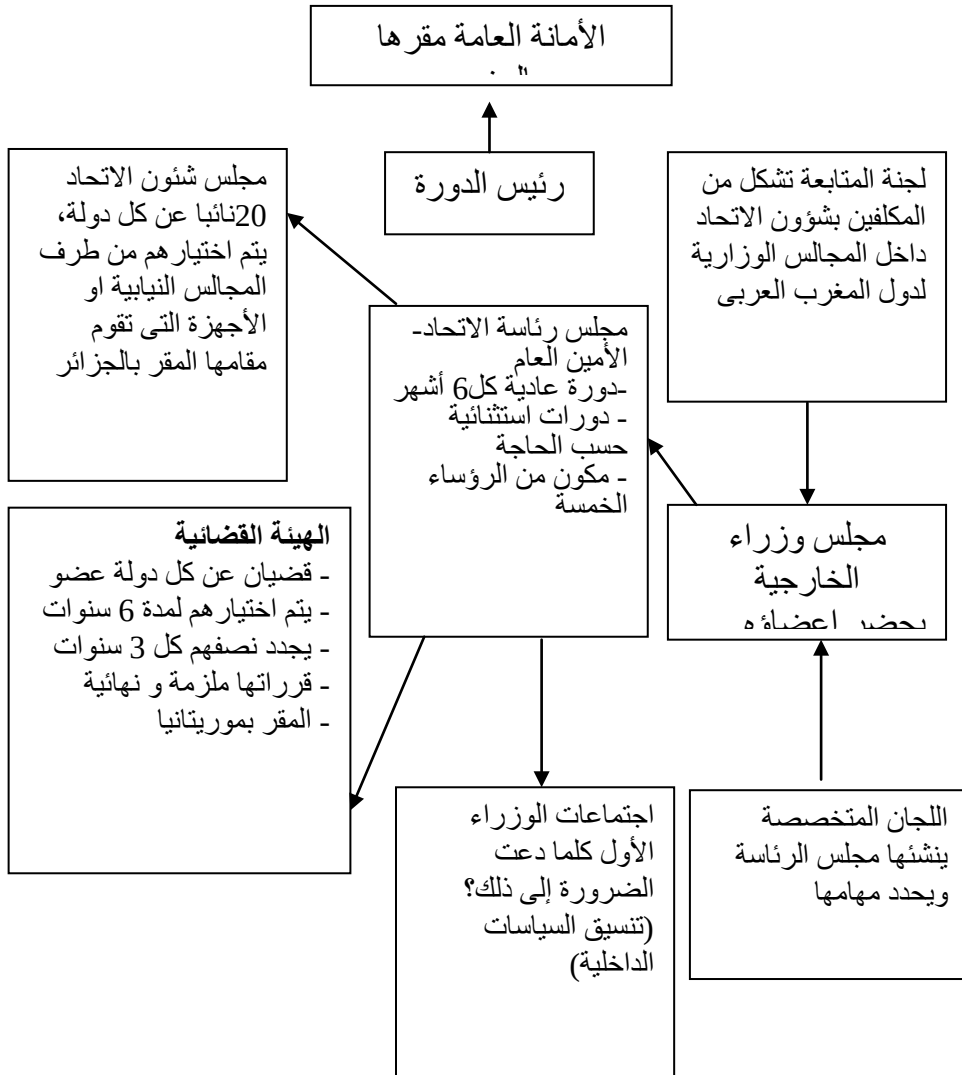
الدول من المبادرة للتشكيك في الهوية الأفريقية لتلك الدول .

ومن الواضح أن الجهد المطلوب لدعم المبادرة في دول الشمال الأفريقي لا بد ألا يقتصر على الجهد الفردي فقط وإنما يشمل أيضا الجهد الجماعي بمعنى أن دول الشمال الأفريقي الداعمة للمبادرة عليها أن تحاول التنسيق مع الدول الأخرى ودفع الدول التي تخلفت عن مسيرة العمل الأفريقي المشترك وأهمها المغرب لتجاوز علاقاتها مع دول القارة والمشاركة في المبادرة والاستفادة مما تطرحه من فرص في الوقت ذاته .

ومن ناحية ثانية فإن دعم المبادرة لا يتوقف على مجرد الإعلان عن تأييدها أو استضافة المؤتمرات الخاصة أو حتى تقديم الدعم المالي لتمويلها إنما يتطلب الالتزام بمبادئها خاصة ما يتعلق بمبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وهو ما يضع حكومات ودول الشمال الأفريقي أمام مسؤولية أكبر وقصور هذه الدول في الالتزام بهذه المبادئ يفتح الباب للداعيين إلى استبعادها من هذا الإطار التنموي فعلي سبيل المثال عبر عدد من المحللين عن قل قهم من أن تلعب ليبيا دورا في مبادرة النيباد التي تدعم مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد بل إن القلق امتد لبعض القادة الأفارقة الداعمين للمبادرة فقد نقل عن الرئيس النيجيري تصريحه إذا كانت ليبيا سوف تنخرط في المبادرة فعليها الالتزام بمبادئها كما عبرت منظمات حقوقية عربية عن القلق ذاته مشيرة إلى أن انضمام ليبيا إلى اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات المبادرة يثير الشكوك حول جدية الدول العربية في الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد وقد يضعف التأييد الغربي للمبادرة وتمتد هذه الدعاوي أحيانا وإن كانت أقل انتشارا وبروزا إلى مصر والجزائر خاصة لدورهما كدولتين مؤسستين للمبادرة وإن كانت تلك الانتقادات المتعلقة بعدم الالتزام بمبادئ المبادرة لا توجه إلى دول الشمال الأفريقي وحدها إلا أن هذه الدول مدعوة كغيرها من الدول إلى تأكيد التزامها بتلك المبادئ وقد تشجع التحولات

والإصلاحات الأخيرة في مصر والجزائر على تأكيد هذا الالتزام .

وعلى المستوى الإقليمي تواجه دول الشمال الأفريقي تحد ثالثاً إلا وهو تفعيل التجمع الإقليمي الذي يجمع معظم هذه الدول وهو اتحاد المغرب العربي كأحد التجمعات الموكلة إليها تنفيذ مشروعات مبادرة النيباد فمن بعد تفاقم خلافها مع الجزائر بالإضافة إلى ضعف الآمال الليبية من دعم دول الاتحاد لليبيا في مواجهة المقاطعة الغربية لها وإذا كان التفاهم الذي بدأت تلوح بوادره بين المغرب والجزائر والتقارب الليبي الغربي قد يدفع إلى تفعيل الاتحاد فإن هناك أسساً أخرى يحتاج إليها هذا التفعيل من قبيل دعم قدراته ووضع هدف تنمية التعاون الاقتصادي على صدر أولوياته ومن ثم فدول الشمال الأفريقي مدعوة على المستوى الرسمي وغير الرسمي إلى مواجهة التحديات أنفه الذكر وتفعيل دورها الفردي والجماعي في مبادرة النيباد ويتطلب هذا التفعيل اتخاذ عدة إجراءات أهمها تفعيل دور الإعلام في التوعية بأهمية المبادرة وعقد الندوات والحوارات بين الأجهزة التنفيذية الرسمية والقطاع الخاص في كل دولة وبين دول الشمال الأفريقي وغيرها من الدول الأفريقية لمناقشة كيفية الاستفادة منها وتشجيع الدراسات المعرّقة بهذا الموضوع وإنشاء مراكز أبحاث عملية في بعض الدول الأفريقية لدعم تنفيذ أهدافها وعقد مؤتمرات لمناقشة تدعيم دور الشمال الأفريقي في المبادرة وإنشاء إدارة متخصصة في الشؤون الأفريقية لتفعيل تنفيذها في كل وزارة ومنتدى يجمع عناصر رسمية وغير رسمية لدفع المشاركة الفعالة فيها والمشاركة الفعالة في الآليات الطوعية للمبادرة .



المبحث الثاني التفاعلات التعاونية التكاملية في وسط وغرب القارة الإفريقية

1- السيماك (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا (CEMAC)

- تمهيد :-

قامت بعض الدول الأفريقية بتوقيع معاهدة لإنشاء اتحاد جمركي واقتصادي MDE في يونيو 1959 وضم في عضويته كلا من جمهورية أفريقيا الوسطى اللونغو الجابون تشاد ثم انضمت الكاميرون في عام 1961 وقد تم توقيع اتفاق لإقامة الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا MDEAC بين هذه الدول الخمس في الثامن من ديسمبر 1964 بهدف تعزيز سبل التعاون بين هذه الدول ثم انضمت غينيا الاستوائية ليصبح عدد الدول الأعضاء في هذه الاتحاد ستة دول (الكاميرون ، الكنفر ، جايون ، غينيا الاستوائية ، أفريقيا الوسطى تشاد ، ويقدر تعداد سكان الاتحاد بما يقرب من خمسة وثلاثين مليون نسمة .

* هذا ويعد الاتحاد من أقدم الاتحادات التجارية في القارة الأفريقية التي واجهت العديد من الصعوبات والتي كان من أهمها الأزمات الاقتصادية المتتالية في السنوات من 1980-1990 مما جعل من الضروري العمل على تعزيز عملية التكامل الاقتصادي بين هذه الدول السبعة من خلال توقيع اتفاق لإقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا CEMAC في 16 مارس 1994 وبدء التفعيل في يونيو عام 1999 بالإضافة إلى استخدام عملية موحدة قابلة للتحويل

وهي الفرنك الأفريقي وتعمل دول السيماك على وضع سياسة مشتركة لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة النقل الاتصالات نقل التكنولوجيا استغلال المصادر الطبيعية والطاقة .

وتعتبر الكامبيرون من أكثر دول السيماك تعاملًا مع مصر من حيث مستويات التبادل التجاري، حيث بلغت الصادرات المصرية للكامبيرون 6.56 مليون دولار وذلك خلال عام 2002م ثم تراجعت بنسبة 40٪ لتصل إلى 2.88 مليون دولار خلال عام 2004 في حين بلغت الواردات المصرية من الكامبيرون 0.60 مليون دولار خلال عام 2003 ثم انخفضت لتصل إلى 0.20 مليون دولار خلال عام 2004م .

- أهداف تجمع السيماك :-

- يهدف الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا دفع عملية التكامل فيما بين هذه الدول وتحقيق المساواة بين الدول الأعضاء وذلك من خلال الآتي :-
- تعزيز العلاقات الثقافية والاجتماعية بين شعوب الدول الأعضاء .
- إلغاء معوقات التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد .
- التعاون في إعداد برامج للتنمية والمشروعات الصناعية والأنشطة الاقتصادية .
- توحيد السياسات والتشريعات داخل الدول الأعضاء .
- وضع إدارة ماليق موحدة داخل الاتحاد .
- تفعيل القواعد المنظمة - للسياسات القضائية .
- إقامة سوق حقيقي أفريقي مشترك .

لتحقيق أهداف اتحاد CEMAC فقد تم الاتفاق على وضع جدول ومني من خلال ثلاثة مراحل يتم تنفيذ كل مرحلة في حدة أقصاها خمس سنوات وذلك من تاريخ دخول الاتفاقية خير النفاذ .

ومن أهم بنود الاتفاقية المنظمة لاتحاد السيماك CEMAC

- تحرير التبادل في السلع داخل السيماك ونصت الاتفاقية المنظمة للاتحاد على إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وكذلك التخلص من أية إجراءات تقيدية أخرى تفرض على واردات أو صادرات المنتجات ذات منشأ السيماك والعمل على إنشاء اتحاد جمركي بين دول السيماك تمهيدا لإقامة سوق مشترك يتضمن حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد داخل دول السيماك وأيضا يضمن حرية تبادل المواد الخام ذات منشأ الدول الأعضاء في الاتحاد وإعطائها من جميع الرسوم والضرائب عند دخولها أو خروجها من الاتحاد .

أما عن التعريفات الخارجية التي يتم العمل بها يتم فرض 5٪ على السلع الأساسية 10٪ على المواد الخام والسلع الرأسمالية 20٪ على السلع الوسيطة (نصف المصنعة 30.2٪ على السلع الاستهلاكية تامة الصرع .

- بعض الرسوم الأخرى المطبقة داخل الاتحاد رسوم حمائي وهي رسوم ذات أثر مماثل مؤقتة تفرض على بعض السلع ذات الطبيعة الاستهلاكية ولمدة أقصاها ثلاث سنوات ولا تتعدى نسبة 30٪ وذلك بالاتفاق بين دول السيماك واللجنة المختصة .

- TPC : وهي تعرفته تفضيلية للاتحاد وهي موحدة بين الدول الأعضاء وتعتبر رسوم قيمة أو قطعية وتطبق داخل الدول الأعضاء على المنتجات الصناعية ذات منشأ أي دولة من دول الاتحاد ولا يمنع تطبيق هذه الرسوم خضوع

تلك السلع لضريبة المبيعات أو لرسوم الإنتاج التي يتم تطبيقها على المنتجات المماثلة سواء تم استيرادها أو تصنيعها محليا ويتم تحديد هذه الرسوم من خلال اللجنة المتخصصة ويؤخذ بأحكام قانون الجمارك في حالة حدوث أي خلال بشأن وضع هذه الرسوم .

- TCA - وهي ضريبة المبيعات تطبق داخل اتحاد السيماك منذ أول يناير 1993 على الوجه التالي :-

1- إعفاء المعدات والسلع ذات الأهمية الخاصة داخل الدلو الأعضاء من ضريبة المبيعات .

2- تطبق هذه الضريبة بنسب تتراوح من صفر حتى 8٪ على كل من اللحوم والدواجن والألبان ، الخبز ، الأرز ، محضرات غذائية للأطفال الكتب ماعدا الكتب الدراسية .

3- تطبق هذه الضريبة بنسب عادية تتراوح من 10٪ حتى 18٪ على باقي السلع والمنتجات .

رسوم وضرائب التصدير :- وهي جملة الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع المصدرة من أراضي أي دولة عضو في الاتحاد بعد إجراء المشاورات الثنائية أو المتعدد الأطراف لتحديد مقدار الرسوم المطبقة على المنتجات المشابهة ويجب ان ترفق شهادات المنشأ بهزة السلع المصدرة

6- قواعد المنشأ :- تعتبر الحيوانات الحية التي تولد وتربي داخل الاتحاد والمنتجات النباتية التي تزرع وتحصد داخل الاتحاد وكذا المنتجات المعدنية المستخرجة من أراضي الدول الأعضاء في الاتحاد أو من المياه الإقليمية للدولة منتجات ذات منشأ الاتحاد بالإضافة إلى ما سبق تعتبر المنتجات المتحصل عليها كليا داخل أي دولة من الدول الأعضاء أو المنتجات التي تم تطبيعها داخل أراضي

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

أي من الدول الأعضاء ذات منشأ السيماك على المنتجات المتمتعة بمنشأ الاتحاد أن تكون مصحوبة بشهادة منشأ يتم توثيقها من قبل السلطات المختصة بالجمارك داخل الدول الأعضاء ، وفي حالة نشوب أي خلاف بين الإدارات الجمركية المعنية يخضع هذا الخلاف للتحكيم من قبل اللجنة المختصة .

*- وبعد ان تعرضنا للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا
CEMAC

نعرض في جدول مرفق علاقات التبادل التجاري بين مصر ودول اتحاد السماك في إطار تعرضنا لخصوصية العلاقات التجارية بين مصر والتجمعات الاقتصادية في القارة.

علاقات التبادل التجاري بين مصر ودول اتحاد السيماك

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات المصرية	3.2	7.3	5.3	4.5	7.7
معدل التغير ()		(127)	(27) -	(16) -	(72)
الواردات المصرية	0.6	0.8	0.8	0.6	0.4
معدل التغير ()		(33)	(0)	(25) -	(33) -
الميزان التجاري	3	7	5	4	7

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وقد قامت مصر بصياغة اتفاق تجارة حرة مع كتل السيماك على غرار الاتفاق الموقع مع دول الأيموا وفي انتظار تحقيق خطوات إيجابية في هذا الشأن .

ولمزيد من المعلومات برجاء الرجوع إلى موقع الاتحاد: www.cemac.net

- الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ECCAS (إيكاس) :-

- نشأة الجماعة :- في مؤتمر القمة الذي عقد في ديسمبر عام 1981 قرر قادة الاتحاد الجمركي والاقتصاد لدول وسط أفريقيا الموافقة من حيث المبدأ على تكوين جماعة اقتصادية أكبر لدول وسط أفريقيا ECCAS الجماعة التي تأسست في 18 أكتوبر عام 1983م بواسطة أعضاء ال MDEAC وأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي CEPCL وهي بوردر واندام زائد (الكونغو الديمقراطية حاليا) وسادتومي وبر نسيب أما أنجولا فقد ظلت مشتركة بصفة مراقب حتى عام 1999 عندما أصبحت كاملة العضوية .

هذا وتضم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في عضويتها كل من أنجولا - بورر ندي - الكاميرون - جمهورية أفريقيا الوسطي - تشاء - جمهورية الكونغو الديمقراطية - جمهورية الكونغو غينيا الاستوائية - جابون - رواندا - ساوتومي دير نسيب .

أهداف الجماعة :

- تهدف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى تحقيق أكبر قدر من الاستغلال ورفع مستوى المعيشة لسكانها والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال التعاون المشترك أما غايتها العظمي فتعقل في تأسيس السوق الأفريقية المشتركة أفريقيا .

الهيكل التنظيمي للجماعة :

- يتكون الهيكل التنظيمي لدول الجماعة من :-
- مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .
- مجلس الوزراء .
- الأمين العام ويتم انتخابه كل أربع سنوات بالإضافة إلى ثلاثة مساعدين .
- محكمة العدل .
- اللجنة الاستشارية .

إنجازات الجماعة :

- عقدت الجماعة مؤتمر القمة الثاني غير العادي في ليرفيل في السادس من فبراير عام 1998م برئاسة رئيس بروندي «يربويويا» بهدف تفعيل أنشطة ال ECCAS والتي كانت اجتماعاتها معلقة منذ عام 1992 نتيجة لعدم تسديد الدول الأعضاء لاشتراكات العضوية .
- هذا وقد كرس رؤساء الدول والحكومات جهودهم في مؤتمر القمة لإحياء المنظمة وإنجاحها كما أكد رئيس وزراء أنجولا أن بلاده سوف تصبح عضو كامل العضوية حيث كانت أنجولا مشتركة بصفة مراقب منذ تأسيس الجماعة .
- هذا وقد وافقت القمة على ميزانية تقدر بعشرة ملايين فرنك فرنس لعام 1998م كما طالب الأمين العام الحصول على مساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة لتقييم أنشطة السكرتارية وكذا تقييم أنشطة الدول الأعضاء وهيكل الأجور للعاملين بالسكرتارية .
- كما عقد اجتماع عادي لمجلس الوزراء لدراسة التوصيات التي قدمت عن طريق ال MNECA كما تم بحث إمكانية تطوير الهيكل الإداري للمنظمة مع إعادة النظر في مساهمات الدول الأعضاء وقد طالب مؤتمر القمة دول الإقليم

بإيجاد حلول سلمية ونهائية لمشكلاتهم السياسية وطالب الرئيس البور وندي الدول الأعضاء رفع الحصار المفروض على دولته وهو المر الذي أيدته الدول الأعضاء هذا ومما يجدر الإشارة إليه أنه خلال حفل تنصيب الرئيس الجانوني عمر بونجو في 21 من عام 1999م عقد مؤتمر قمة مصفر للإيكاس حيث ناقش المؤتمر المشكلات المرتبطة بعمل المنظمة كما استحدث منصب نائب الأمين العام الذي تولته أنجولا والتي انضمت إلى عضوية المنظمة في هذه القمة .

كما عقد مؤتمر قمة للجنة الاستثمارية العليا للأمم المتحدة بشأن قضية الأمن في وسط أفريقيا في ياوندي في الفترة من 20-26 فبراير عام 1999م وقررت الدول الأعضاء إنشاء منظمة لدعم وحفظ السلام والأمن في وسط أفريقيا - أطلق عليه رسم « مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا وفي 24-25 يونيو 1999 استضافت مالادي مؤتمر قمة للإيكاس والجماعة النقدية والاقتصادية لوسط أفريقيا وكانت قضايا الاقتصاد والأمن الإقليمي على رأس جدول أعمال القمتين .

* وفي يناير استضافت الجابون مؤتمر حفظ السلام الإقليمي والذي عقد بهدف زيادة قدرة دول الأيكاس في مجال حفظ السلام وإدارة ومنع النزاعات وفد صدر عن المؤتمر ما عرف برنامج الجابون الذي مثل تطبقا مباشرا لمفهوم البرنامج الفرنسي إليه حفظ السلام في أفريقيا RECAM وفي من يونيه عقد أيضا مؤتمر قمة غير عادية لكل من منظمتي ECCAS وCEMAC كما أقرب المنظمات برنامجا للتعاون فيما بينهما .

3- التكتلات الاقتصادية في غرب أفريقيا :-

أ- الأيموا الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا :-

- قامت سبعة دول أفريقية بتوقيع معاهدة إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي لغرب أفريقيا يناير 1994 وهذه الدول هي (بين ، بوركينا فاسو ، ساحل العاج ، مالي ،

النيجر ، توجو ثم انضمت غينيا بيساو سنة 1997 ليصبح عدد الدول الأعضاء في اتحاد الأيموا ثماني ، الجديد مركزي إقليمي للأيموا ومركز الس نغال وذلك في إطار اتحاد نقدي بين الدول الأعضاء .

ونحو 29.488 مليار دولار بلغ حجم تجارة دول الأيموا مع العالم عام 2003 ما يقرب من 6 مليار بإجمالي صادرات يقدر ب 7.4 مليار دولار وإجمالي واردات بنحو 9 مليار دولار وتم تأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا في أول يوليو 1996 بهدف في 1/1/2000 إلى الأعضاء التام للسلع المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل (تم بالفعل تبادل السلع معناه من الرسوم من 1/1/2000 م .

- هذا وبهدف الاتحاد والاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا إلى تحقيق المساواة بين الدول الأعضاء لتحقيق التكامل الاقتصادي لمواجهة التجدي دات التي تفرضها العولمة وتنص الاتفاقية المؤسسة على إزالة كافة القيود الكمية وكأنه أشكال العوائق غير الجمركية والحظر وكذا التخلص أیه إجراءات تقيدية أخرى تفرض على إرادات أو صادرات المنتجات ذات منشأ لإيموا .

- يخضع نظام التبادل التجاري داخل دول الأيموا للأعضاء الجمركية من الرسوم الجمركية الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع من المواد الخام والمنتجات اليدوية التقليدية والمنتجات الصناعية المتمتعة بمشا الدول الأعضاء . أما بالنسبة لقواعد التبادل التجاري بين الدول الأعضاء والعالم الخارجي فإنه يتم التعامل الخارجية الموحدة وذلك من يناير بصرف النظر عن المنفذ الجمركي الذي يتم إدخال السلع منه وفي هذا السياق يتم فرض (صفر %) على السلع الأساسية و 5% على المواد الخام والسلع الرأسمالية 10% على السلع الوسيطة

و20٪ على السلع الاستهلاكية قائمة تضامن الاتحاد بنسبة 1٪ على وارداتها من السلع وذلك من أول يناير .

وفي إطار العلاقات التجارية بين مصر والأيموا نتعرض لآخر موقف تفاوض بشأن إبرام اتفاق تجارة حرة بين الجانبين وذلك على الوجه التالي :

- تم التوقيع على اتفاق مبدئي إيطاري بين الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا (الأيموا) والذي يضم بوركينا فاسو ، مالي ، توجو ، الكوت ديفوار ، غينيا بياو السنغال ، النيجر ، وبين الجانب المصري وذلك في يونيو 2004 وبعد هذا الاتفاق الإطاري مرحلة أولى لا يرام اتفاق تجارة حر واستثمار .

- ومن أهم أهداف هذا الاتفاق الإطاري الوصول إلى مدة أقصاها عامين من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق الإطاري وتقوية وتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية وتشجيع التبادل الحر للسلع والخدمات الاهتمام بقطاع الخدمات .

- ويمكن القول إن عقد اتفاق حرة مع الأيموا لابد وأن يعود بالنفع على الجانب المصري للأسباب الآتية .

- إمكانية فتح أسواق الأيموا أمام قطاع الصادرات المصرية وتتمثل في الأسمت بورتولاند ، الأرز وكسارة الأرز ، أدوية الطب البشري زيوت ومحضرات الصناعات الغذائية ، الصناعات الكيماوية ، الصناعات الهندسية ، وسائل النقل الأدوية والأمصال ، مواد البناء ، الحديد والصلب ، المنتجات النسيجية ، الملابس السجاد .

- كما يمكن أن يحدث قدر من التحول التجاري إلى السوق المصري للوفاء باحتياجات السوق المحلي من المواد الخام مثل الأخشاب ، المعادن ، المواد

الخام الزراعية التي تدخل في الصناعات التي يتم توجيه جزء منها للتصدير أو ليس لها بديل محلي مثل (البن ، الكاكاو) حيث تتمثل الواردات المصرية من الأيماو في الخشب ، اللحوم ، البزور ، المتنوعة ، البن ، الكاكاو) .

- يمكن الاستفادة أيضًا من كون دول الأيماو دول تتلقي منح من العديد من الدول المانحة وتسعى للنهوض بقطاعاتها الإنتاجية وفي الوقت ذات ه تفتقد إلى الخبرات الصناعية والتجارية اللازمة حيث يعمل معظم السكان في الأنشطة الزراعية البسيطة ومن ثم يمكن لمصر أن تشارك في عمليات التنمية في تلك الدول من خلال نقل التكنولوجيا وسبل الإنتاج المتطورة والعمالة المدربة إلى تلك الدول بالإضافة إلى أن هنالك العديد من المجالات التي يمكن التوسع في الاستثمار فيها في تلك الدول ومن تلك المجالات التعدين والتنقيب ويمكن دراسة إقامة صناعة متطورة للمنسوجات بهدف توجيه إنتاجها للتصدير .

- كما يمكن الاستفادة من تضيف المجتمع الدولي لبعض الدول الأعضاء في الأيماو على أنها دولاً نموا حيث يمكن إقامة صناعات هناك تستفيد من المعاملة الخاصة التي تمنحها بعض الدول المتقدمة لتلك الدول مثل الولايات المتحدة التي تقوم بالسماح لها بتصدير ما نتيجة من سلع لا سواق الولايات المتحدة من خلال إقامة صناعات بتلك الدول .

ويمكن أيضا الاستفادة من سعي دول الأيماو الدخول في شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2008 EPAREGIONAL ECONOMIC Paztnezohip Agreement في حالة ما إذا كانت الشروط التي سيمنحها الاتحاد الأوروبي لتلك الدول أكثر تفضيلا من تلك التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لمصر في ظل اتفاق المشاركة القائم .

علاقات التبادل التجاري بين مصر والأيموا

جدول يوضح أهم صادرات مصر إلى تجمع الأيموا خلال الفترة (2001-2005)
(القيمة بالمليون دولار)

السلعة	2001	2002	2003	2004	2005
الإجمالي	10.8	13.2	17	21.6	56.3
اسمنت كلنكر / بورتولاند		8.15	8.49	10.5	2.32
أرز وكسارة الأرز	6.48	0.44	0.61	4.4	16.5
أدوية أخرى لطلب البشري	1.36	1.62	1.11	0.38	0.41
زيوت ومحضرات تشحيم	0.16	0.2	0.49	0.63	0.28
أحواض غسيل من بورسلين أو صيني	0.46	0.35	0.54	0.39	0.41
فوط وحفاضات للأطفال وورق صحي	0.57	0.28	0.23	0.25	0.5
الصابون	0.01	0	0.32	0.88	0.33

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

2005	2004	2003	2002	2001	السلعة
0	0.12	0.08	0.08	0.16	فورمابكا وما شابة
26.3	0	0	0	0	بترول خام
8.29	4.05	5.09	2.08	1.55	متابع أخرى

ويتضح من الجدول السابق إستمرار زيادة الصادرات المصرية إلى تجمع الأيموا حيث بلغ نحو 56.3 مليون دولار خلال عام 2005م مقارنة بعام 2001 حيث سجلت قيمة الصادرات نحو 10.8 قيمتهم نحو 16.5 مليون دولار خلال عام 2005 مقارنة بعام 2004 بعام 2004 حيث سجلت نحو 4.4 مليون دولار والجديد بالذكر أنه قد قامت مصر بتصدير بترول خام إلى الكويت ديفوار في 2005 بما قيمته 26.31 مليون دولار وتمثل هذه القيمة أعلي القيم بالنسبة لصادرات مصر إلى الأيموا .

جدول يوضح أهم واردات مصر من تجمع الأيموا خلال الفترة (2005 2001) (القيمة بالمليون دولار)

2005	2004	2003	2002	2001	السلعة
18.1	6.51	5.63	5.46	3.16	الإجمالي
0.55	0.17	0.67	0.48	0.18	صفائح خشب للتلبيس عدا الاستواني
0.45	0.54	0.12	0.35	0	ورق وورق مقوي مطلي متعدد

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

الطبقات					
لحوم الضان بعظمها ولحوم أبقار مشفاه	0.33	3.32	0.24	0.17	0.89
دقيق او سميد	0	0	1.66	2.9	2.83
أسماك مجمدة	0	0.03	0.84	0.11	1.21
منتجات ألبان	0	0.35	0.58	0.22	1.31
فول صويا	0	0	0	0	5.49
سلع أخرى	2.65	0.93	1.52	2.4	5.33

ويتضح من الجدول السابق استمرار زيادة الواردات المصرية من تجمع الأيموا حيث بلغت الواردات المصرية نحو 18 مليون دولار خلال عام 2005م مقارنة بعام 2001 حيث سجلت نحو 3.16 مليون دولار ويرجع ذلك إلى زيادة الواردات المصرية من ضعف فول الصويا حيث بلغت قيمته نحو 5.49 مليون دولار خلال عام 2005 والذي لم يتم استيراده من قبل .

جدول يوضح تطور الميزان التجاري بين مصر ودول الأيموا خلال الفترة (2005-2001) (القيمة بالمليون دولار)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات المصرية	10.8	15.3	21.8	25.2	56.3
معدل التغير ()		(42)	(42)	(15)	(124)
الواردات المصرية	3.2	5.5	5.6	6.5	18.1

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

معدل التغير ()		(72)	(2)	(16)	(178)
الميزان التجاري	8	10	16	19	38

المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ويتضح من الجدول السابق استمرار وجود فائض في الميزان التجاري لصالح الصادرات المصرية حيث سجل الفائض حوالي 38 مليون دولار خلال عام 2005 مقارنة بعام 2001 والذي سجل الفائض حوالي 8 مليون دولار زادت الصادرات المصرية إلى تجمع الأيموا بنسبة 124٪ خلال عام 2005 مقارنة بعام 2004 والذي سجلت الصادرات حوالي 56.3 مليون دولار كما زادت الواردات المصرية من تجمع الأيموا خلال عام 2005 بنسبة 177٪ مقارنة بعام 2004 والتي بلغت حوالي 6.5 مليون دولار .

- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأيكواس) نشأة المنظمة والدول الأعضاء

تم توقيع معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتي تعرف اصطلاحاً بـالأيكواس في مايو 1975م وقد وقعت خمس عشرة دولة على معاهدة الإنشاء والتي تعرف بمعاهدة لاجوس وهذه الدول هي : بنين - بوركينا فاسو - توجو - جامبيا - غانا - غينيا - غينيا بيساو - كوت دي فوار - سيراليون - السنغال - ليبيريا - مالي - موريتانيا - نيجيريا - النيجر 0

هذا وقد دخلت هذه المعاهدة حيز النفاذ في نوفمبر عام 1976م وانضمت دولة الرأس الأخضر إلى هذه المنظمة في عام 1977م

ومن ثم يمكن القول إن هذه المنظمة تضم دول إقليم غرب أفريقيا

الفرانكفونية والأنجلوفونية على حد سواء ، ويصل عددهم إلى ست عشرة دولة منهم ثماني دول فرانكفونية وخمس دول أنجلوفونية ودولتان ليروفونيتان ودولة عربية واحدة انسحبت أخيرا.

وقد كان لنيجيريا الدور الرئيسي في إنشاء هذه المنظمة التي تضم كافة دول الإقليم اذ قامت بجهود ومساعي على المستوى الإقليمي لإقناع الدول بالانضمام لهذه المنظمة وتمثلت هذه الجهود في الحملة الدبلوماسية الإقناع الأدبي وتقديم المنح والإعانات للدول الأكثر فقرا في الإقليم بالإضافة إلى دور الغرفة التجارية النيجيرية في إنشاء اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية لغرب أفريقيا اتحاد يضم الغرف التجارية في كل دول إقليم غرب أفريقيا

أهداف المنظمة :

تضمن البند الثاني من معاهدة إنشاء المنظمة على ان الهدف من إنشاء الأيكواس وهو :

1 -تحقيق التعاون والتنمية في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وخاصة في مجال الصناعة والنقل والاتصالات السلكية والطاقة والزراعة والعلوم الطبيعية والتجارة والشئون النقدية والمالية والأمور الثقافية والاجتماعية بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين

2 -تقدم وثبات المستوى الاقتصادي

3 -تقوية العلاقات ما بين الدول الأعضاء وتحقيق التقدم والتنمية للقارة ككل هذا وقد تم الاتفاق على خمسة بروتوكولات ملحقه بهذه المعاهدة وذلك

يهدف إعطاء مزيد من التفسيرات لإدارة العملية التكاملية وتلا ذلك توقيع العديد من البروتوكولات والبرامج القطاعية الأخرى التي تحدد مجالات من التعاون لم تذكر في المعاهدة .

ومن أهم هذه البروتوكولات : بروتوكول إنشاء صندوق التعاون والتعويض والتنمية وبروتوكول تحديد مساهمة الدول الأعضاء في ميزانية المنظمة وبروتوكول تعويض الخسائر الناتجة عن العملية التكاملية في إطار المنظمة وبروتوكول خاص بتحديد قواعد المنشأ وبروتوكول خاص بترتيبات إعادة تصدير السلع المستوردة داخل المنظمة وبروتوكول حرية حركة الأفراد وهو الإقامة والاستقرار

إما أهم البرامج القطاعية فهي برنامج الاتصالات وبرنامج النقل وبرنامج الخدمات البريدية وبرنامج تنمية القطاع الزراعي وبرنامج تنمية القطاع الصناعي وفي عام 1991 أدرك رؤساء الدول الأعضاء بالأيكواس ضرورة ظهور مراجعة معاهدة المنظمة وإجراء بعض التعديلات على أهداف المنظمة وذلك بسبب ظهور تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية من قبل الدول الأعضاء تجاه التطورات المستقبلية مع وعي هذه الدول بأهمية التوسع في نطاق التعاون الاقتصادي الإقليمي ومن وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات على صيغة المعاهدة المنقحة في يونيو 1993م إلا أن هذه المعاهدة قد شهدت بعض التأخير في التصديق عليها إذا صدق عليها تسع دول فقط في 23/8/1995م ولم تصدق كل من الرأس الأخضر وساحل العاج وجامبيا وغينيا بيساو وموريتانيا على هذه المعاهدة بل إنه في ديسمبر عام 1999م أعلنت موريتانيا انسحابها من المنظمة .

وقد ذكر أن الهدف من إنشاء المنظمة في البند الثالث من المعاهدة المنقحة هو تحقيق التعاون والتكامل من أجل إنشاء اتحاد اقتصادي في غرب أفريقيا وهو هدف أكثر طموحا ويمثل خطوة أوسع نحو التعاون والتكامل الإقليمي وتتمثل خطوات تحقيق هذا الهدف في التنسيق بين السياسات الاقتصادية المحلية وإنشاء

سوق مشترك واتحاد اقتصادي ونقدي وتبني سياسات موحدة على المستوى الإقليمي في القطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية .

ومن ثم نجد أن هناك سبعة أهداف رئيسية للجماعة تمثلت في :

- إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء .
- إزالة جميع القيود الكمية والإدارية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء .
- إصدار تعريفه جمركية موحدة ورسم سياسة تجارية مشتركة للجماعة .
- إزالة جميع العقبات أمام حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) .
- التنسيق بين السياسات الزراعية تمويل برامج التعاون المختلفة .
- التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء .

هذا وقد تضمنت الاتفاقية المنشئة للجماعة برامج زمنية يتم من خلالها تنفيذ هذه الأهداف وفق مراحل متتالية فعلي سبيل المثال تم تحديد خمسة عشر عاما بعد وضع الاتفاقية ووضع التنفيذ الفعلي لإنشاء اتحاد جمركي ويتم خلال هذه تقليل جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة الخارجية حتى يتم إلغاؤها نهائيا تمهيدا لإصدار تعريفه جمركية موحدة للجماعة كلها تجاه العالم الخارجي .

وفيما يتعلق بالمعاهدة المنقحة للجماعة عام 1993م يونية فقد ركزت بالأساس على التنمية الزراعية والصناعية في الدول الأعضاء إلى جانب تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء وكذلك حرية حركة عناصر الإنتاج (العمل + رأس المال) والتي تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة وإصدار عملة موحدة .

- ولتحقيق هدف تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء تبنت الاتفاقية المنشئة للجماعة والاتفاقية المنقحة برنامجا يهدف إلى :
- إزالة جميع القيود الجمركية على السلع غير المصنعة بحلول عام 1990 .
 - إزالة جميع القيود الجمركية على السلع المصنعة خلال الفترة 1996-2000 م .
 - إقامة منطقة تجارة حرة مع نهاية عام 1990 بإصدار تعريف جمركية موحدة .
- وفي المجال المالي والنقدي تبنت الجماعة برنامجا نقديا يتضمن أهدافا متوسطة الأجل للوصول إلى إمكانية التحويل بين العملات الوطنية التسع في الإقليم كما يتضمن أهدافا طويلة الأجل للوصول إلى إنشاء منطقة نقدية واحدة للإقليم حيث يمثل هدف الوحدة النقدية للإقليم دفعة قوية لتشجيع التجارة البينية بين أعضاء الاتحاد النقدي كما أنه يمثل استكمالاً لأركان التكامل الإقليمي .
- وفيما يتعلق بحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء فقد أقرت الاتفاقية المنشئة للجماعة أن مواطني أية دولة من الدول الأعضاء يعتبرون مواطنين للجماعة .
- كلها ومن ثم فعلي الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسهيل انتقال الأفراد وإقامتهم بين دول الجماعة .
- لذا فقد أقر رؤساء الدول والحركات في إبريل 1978 مبدأ السماح بحرية الحركة للأفراد داخل دور الجماعة وفي القمة التالية والتي عقدت في داكار في مايو 1979 تم التصديق على الاتفاقية متعددة الأطراف التي كان قد أعدها مجلس الوزراء والخاصة بحرية الحركة والإقامة لمواطني الجماعة .
- وبالرغم من أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تعتبر نموذجا للتكامل الإقليمي إلا أنها تخلو من مضامين أمنية دفاعية فقد أقامت الجماعة في مايو

1980 ما يعرف باسم ميثاق دفاع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ليمثل بذلك أول نموذج لنظام أمن جماعي أفريقي في إطار إقليمي فرعي وهناك عدة دوافع أساسية وراء تبني مثل هذا الهدف الدفاعي من قبل الدول الأعضاء الأيكواس أهمها عدم الثقة في نظم الأمن الجماعي الأكثر اتساعا (القاري أو ما بين القارات أو العالمي) بالإضافة إلى إدراك دول الإقليم ضرورة وجود مثل هذا النظام الأمني الجماعي لحماية مصالحهم الاقتصادية المشتركة وكذلك إدراكهم بوجود أخطار خارجية تهدد دول الجماعة ككل .

الهيكل المؤسس للمنظمة :

يتكون الهيكل المؤسس للأيكواس من الأجهزة والمؤسسات التالية :

مجلس رؤساء الدول والحكومات :

هذا المجلس بمثابة الهيئة العليا لاتخاذ القرار داخل هذا التجمع إذ يعطي التوجيهات لكافة المؤسسات والدول الأعضاء التابعة للتجمع كما أنه المسؤول عن رقابة وتوجيه الوظائف التنفيذية وعن تنفيذ القرارات والتوجيهات على كافة المؤسسات التابعة للمنظمة هذا ويتم اختيار الرئيس سنويا من أية دولة بناء على انتخاب المجلس وفي أغسطس عام 1997م تم اتخاذ قرار بعقد اجتماع للمجلس مرتين سنويا بدلا من مرة واحدة كما ذكرت المعاهدة المنقحة وذلك من اجل تحسين عمليتي توجيه وتنسيق أنشطة المنظمة .

هذا ويتم اتخاذ القرارات بموافقة ثلثي الأعضاء أو بالإجماع الكامل وذلك بناء على طبيعة الأمر الذي يتم اتخاذ القرار بشأنه وتدخل هذه القرارات حيز النفاذ بعد ستين يوما من نشرها في الجريدة الرسمية .

- مجلس الوزراء :

ويضم وزرين من كل دولة عضو أحدهما لشئون الأيكواس والآخر أحد وزراء مجلس الوزراء بإعداد التوصيات لمجلس رؤساء الدول والحكومات مع وضع قرارات وتوجيهات مجلس رؤساء الدول والحكومات موضع التنفيذ هذا ويجتمع المجلس مرتين سنويا على الأقل في جلسة اعتيادية على أن تكون إحداها عقب الجلسة العادية لمجلس رؤساء الدول والحكومات كما يجوز عقد جلسة غير عادية بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو أية دولة عضو على أن تتم الموافقة عليه من قبل الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء .

السكرتارية التنفيذية :

وتعد بمثابة الهيئة التنفيذية للمنظمة إذ يعمل على تنفيذ قرارات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء ويرأس السكرتارية التنفيذية سكرتير تنفيذي وهو أكبر موظف إداري بالمنظمة وله أثناء من المساعدين ومراقب مالي لنشاط السكرتارية وهم المسؤولون بالأساس عن الإدارة اليومية للجماعة وكل مؤسساتها ويتم تعيين السكرتير التنفيذي من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات ويستمر في منصبه لمدة أربعة أعوام وللمجلس أن يقوم بإعادة تعيينه مرة ثانية لفترة أربعة أعوام أخرى أما المراقب المالي ومساعدو السكرتير التنفيذي فيتم تعيينهم من قبل مجلس الوزراء .

اللجان الفنية المتخصصة :

تضم عدة ممثلين من كل دولة عضو ويتم تعيينهم بناء على ترشيحات الدول الأعضاء كما يمكن تعيين مساعدين ومستشارين لهؤلاء الممثلين وتجميع كل لجنة عدة مرات سنويا بهدف وضع التقارير والتوصيات ورفعها إلى السكرتارية التنفيذية وقد حدد البند 23 من المعاهدة المنقحة هذه اللجان فيما يلي :

- لجنة الزراعة والغذاء .

- لجنة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والطاقة .
- لجنة التجارة والجمارك والضرائب والإحصاء والنقد والمدفوعات .
- لجنة الشؤون القضائية والقانونية والسياسية والأمن الإقليمي والهجرة .
- لجنة الموارد والإنسانية والمعلومات والشؤون الثقافية والاجتماعية .
- لجنة التمويل والإدارة .

هذا وقد نصت المعاهدة على إنشاء بعض اللجان المتخصصة مثل :

لجنة البنوك المركزية لدول غرب أفريقيا :

وتقوم بالإشراف على نظام المدفوعات داخل التجمع وتتكون هذه اللجنة من محافظي البنوك المركزية في الدول الأعضاء بالإضافة إلى عدد آخر من الموظفين يتم تعيينهم من قبل الدول الأعضاء وتقدم هذه اللجنة توصياتها من وقت لآخر لمجلس الوزراء حول عمليات ونظم المقاصة في المدفوعات والأمور النقدية الأخرى في المنظمة .

لجنة حركة رؤوس الأموال وشؤون رأس المال :

وتهدف إلى تحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء بما يتوافق مع أهداف العملية التكاملية في إطار الأيكواس وتتكون هذه اللجنة من ممثلين من قبل الدول الأعضاء مع الذين تتوافر لديهم الخبرة والمؤهل في المجالات المالية والتجارية والإدارية والبنوك .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

وهو يمثل الهيئة الاستشارية في التجمع ويتكون من ممثلين من مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء بالمنظمة .

البرلمان :

نصت المعاهدة المنقحة على ضرورة إنشاء برلمان للمنظمة ليكون بمثابة همزة الوصل بين مواطني الدول الأعضاء وجماعات المصالح من جهة وبين جهات اتحاد القرار بالأيكواس من جهة أخرى .

محكمة الجماعة :

وتختص بالنظر في المنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء بالمنظمة الناتجة عن تطبيق بنود المعاهدة هذا وقد تضمنت المادة (15) من المعاهدة على توفير القوة الإلزامية لأحكام المحكمة على كل من الدول الأعضاء ومؤسسا المنظمة والأفراد والهيئات التعاونية .

صندوق التعاون والتعويض والتنمية :

تتمثل وظائف الصندوق في تمويل مشروعات الدول الأعضاء وتوفير التعويضات اللازمة للدول الأعضاء المضارة نتيجة لإقامة المشروعات الجديدة التي من تطبيق عملية تحرير التجارة البينية وتوفير الطرق الملائمة لتسهيل عمليات التمويل من الداخل والخارج سواء الدول الأعضاء أو للمنظمة ككل والقيام بمشروعات التنمية في الدول الأعضاء الأقل نموا .

هذا ويحصل الصندوق على موارده المالية من مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية الخاصة به ومن الدخل الناتج من مشروعات المنظمة والإيرادات من الموارد المالية (الثنائية والجماعية) المحلية وكذلك الموارد المالية الأجنبية والمنح والمساهمات من كافة المصادر الأخرى ويتم انتخاب رئيس مجلس الإدارة لهذا الصندوق مرة كل أربعة أعوام وفي قمة رؤساء الدول والحكومات التي عقدت في ديسمبر 1999 تم تحويل الصندوق إلى بنك التنمية والاستثمار ويضم هذا البنك قسمين :هما بنك الاستثمار الإقليمي وبنك التنمية الإقليمي .

الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا :

حدد مجلس رؤساء الدول والحكومات هدف هذه المؤسسة في إنشاء منطقة نقدية موحدة تضم كل دول إقليم غرب أفريقيا وذلك من خلال استخدام العملات المحلية في التجارة الإقليمية والتحويلات النقدية الأخرى بهدف ترشيد استخدام الاحتياطي من العملات الأجنبية .

مؤسسة المعارض التجارية :

وافق مجلس الوزراء في ديسمبر 1992م على إنشاء هذه المؤسسة والتي تهدف إلى إعطاء الفرصة للتعرف على المنتجات التجارية للدول الأعضاء بالمنظمة وقد تم إنشاء مؤسسة في داكار بالسنغال في مايو / يونيه 1995 .

- البنك الاستثماري الإقليمي :

وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات على إنشاء هذا البنك في نوفمبر 1984م وذلك بمعرفة اتحاد الغرف التجارية ويهدف البنك إلى تمويل التجارة البينية والخارجية للدول الأعضاء بالمنظمة هذا وتمتلك نيجيريا النصيب الأكبر من أسهم البنك (40%) تليها ساحل العاج وصندوق التعاون والتعويض والتنمية بنسبة 10% لكل منهما وقد افتتح الفرع الرئيسي في لومي عاصمة توجو في مارس 1988م وفي منتصف عام 1990م تم إنشاء عدة فروع لهذا البنك في كل من : بنين ساحل العاج نيجيريا توجو وقد بدأت أفرع البنك عملها منذ منتصف عام 1997م وخاصة في كل من بنين وبوركينا فاسو وساحل العاج وغانا ونيجيريا وتوجو قد وصل عدد أفرع هذا البنك إلى أحد عشر فرعاً عاملاً في الدول الأعضاء بالأيكواس مع نهاية 2000 .

- إنجازات المنظمة :

في المجال الدفاعي والأمني كان للجماعة دور في حل الأزمة الليبيرية حيث

احتدم الصراع داخل ليبيريا ليأخذ شكل حرب أهلية طاحنة بين قوات رئيس الدولة السابق « صموئيل » الجبهة الوطنية المستقلة لليبيريا بقيادة « جونسون » وأدركت دول الجماعة أن هذه الأحداث تهدد أمن واستقرار الجماعة كلها .

فقامت الجماعة عام 1990م بتشكيل قوة حفظ سلام عرفت باسم مجموعة المراقبة الخاصة بدول الجماعة والتي كانت تهدف إلى مراقبة وقف إطلاق النار وتنفيذ أبوجا وحفظ السلام واستعادة القانون والنظام ثم تولت هذه القوات في المراحل التالية للنزاع بالتعاون مع قوات المم المتحدة مهمة تنفيذ اتفاق كوتونو والذي توصلت إليه قمة الجماعة التي عقدت في يوليو عام 1993 حيث أسند إلى قوات الأيكوموج مهمتا مراقبة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة إلى جانب الإشراف على نزع السلاح والبحث عن أية أسلحة مفقودة أو مخبأة .

ثم جاء قرار مجلس الأمن رقم 866 لعام 1993 ليؤكد على دور هذه القوات حفظ السلام وليؤكد على أهمية التنسيق بينها وبين بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وليوسع من المهام المكللة إلى قوات الأيكوموج باعتبارها هي المسؤولة أساسا عن حفظ السلام في المنظمة .

كما تولت قوات الأيكوموج أيضا العديد من المهام في مرحلة التسوية السياسية للأزمة من الإشراف على العملية الانتخابية وإرساء هيكل الحكم المدني ومن ثم فإن دور الجماعة في الأزمة الليبيرية يعد نموذجا لنظم أمن في الأقاليم الفرعية الأخرى كما أنه يعزز الحركة التكاملية في الإقليم في جميع المجالات .

وبالنسبة للأهداف الخاصة بالتجارة الخارجية للدول الأعضاء فقد تم استكمال المرحلة الأولى من برنامج تحرير التجارة البينية في عام 1981م والتي تتضمن إرساء هيكل المنظمة وتحديد الإجراءات والتدابير المالية اللازمة لتيسير عقد المعقدة فلم تكن الاتفاقية المنشئة للجماعة تحتوي على أي تفاصيل خاصة

بال تطبيق العملي لبرامج التكامل وقد كان الغرض من ذلك تيسير التواصل إلى إجماع رؤساء الدول والحكومات على بنود الاتفاقية

وفي ذات الوقت تعتمد معظم دول الجماعة على استيراد السلع الصناعية من الدول الصناعية الكبرى نتيجة ضعف أداء القطاع الجماعي في هذه الدول هذا إلى جانب العديد من العوامل الأخرى التي تعوق جهود تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء ومنها القيود المتمثلة في الاختلافات اللغوية واستمرار الروابط التجارية مع الدول الاستعمارية السابقة بالإضافة إلى تماثل الميزة النسبية في معظم دول الإقليم حيث يتوافر عنصر العمل ويندر عنصر رأس المال في هذه الدول مما يؤدي إلى وجود نمط إنتاجي تنافسي وليس تكامليا بين تلك الدول والذي سوف يتجه إلى من التنافس مع تقليل الحواجز الجمركية وتحرير التجارة .

وفيما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية فقد طبقت بعض الدول الأعضاء في الأيكواس سياسة نقدية انكماشية مثل بوركينا فاسو - غينيا بيساو - غينيا - النيجر - السنغال وقامت بعض الدول بالعمل على خفض معدلات التضخم عن طريق تقييد الائتمان المحلي في الأجل الطويل .

هذا وقد قامت عدة دول بإصلاحات في النظم الضريبية فقد فرضت بوركينا فاسو حرية القمة المضافة لزيادة الإجراءات العامة بينما قامت غينيا بيا بإصلاح النظام الضريبي في عن طريق تطبيق الإصلاحات التعريفية الجمركية والتعليل من الجمارك على الصادرات .

كما قامت الجماعة بعدة جهود في سبيل تحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج بين دول الإقليم حيث تم توقيع بروتوكول عام ينظم حركة وانتقالات المواطنين بين دول الجماعة كما عملت على تحسين الطرق ووسائل المواصلات داخل الأعضاء وتلك التي تربط بين الدول الأعضاء ثم قامت الجماعة في أكتوبر 1998

بإصدار ما يسمى Tranclers checks والتي تسهل الانتقال داخل الإقليم .
ومما سبق عرضه يتضح أن ضعف إنجازات الجماعة الاقتصادية إنما يرجع
إلى مجموعة من المشكلات العامة التي تعوق جهود التكامل الاقتصادي في
الإقليم والتي تتمثل في الآتي :

- عدم الاستقرار السياسي وشيوع الفساد الإداري في العديد من دول الإقليم .
- المشكلات الاقتصادية التي تعوق جهود التنمية في بعض دول الإقليم
بالإضافة إلى تماثل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء .
- تعدد التجارب التكاملية في الإقليم مما يفرض ضرورة التنسيق بين سياسات
الجماعة وهذه المنظمات التي ينتهي إليها بعض دول الأيكواس .
- قصور الموارد التمويلية اللازمة لاستكمال العديد من البرامج التكاملية بين
دول الإقليم وخاصة مشروعات الطرق السريعة للربط بين جميع دول الإقليم
والذي يرجع إلى عدم التزام الدول الأعضاء بالوفاء بال حصص المقررة لها في
ميزانية الجماعة .
- هذا بالإضافة إلى التباين الشديد بين أحجام الاقتصاديات المكونة لدول
الجماعة فالإقليم يضم دولاً ذات اقتصاد كبير مثل نيجيريا وغانا وساحل العاج
بجانب دول ذات اقتصاد صغير نسبياً مثل نين - بوركينا فاسو - مالي .
- ويولد هذا التباين الشديد بين الدول الأعضاء في التكامل شعوراً بعدم
المساواة في توزيع مكاسب التكامل بين الدول الأعضاء فقد كان الخوف من
سيطرة نيجيريا .

جدول رقم (5)

التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الأيكواس

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999
بنين					
بوركينافاسو					
الرأس الأخضر	13.3	36	27	38	31
ساحل العاج	10	17	13	10	10
جامبيا	26.2	28.5	11.6	9	15
غانا	211.5	269.2	341	435	350
غينيا بيساو	7.7	10.7	12	13	14
ليبيريا	107	120	83	56	
مالي	1	1	10	00	317
موريتانيا	21	17	15	16	10
النيجر	11	84	39	17	19
نيجيريا	7	5	3	0.1	2
السنغال	7.2	20	25	9	15
سيراليون	1079.0001	1592.9	1539.1	1051.0	1004.8
توجو	32	8.4	176	71	60
	2-	5	4	5	1
	26.2	17.3	21	30.2	30

المصدر:

The World Bank Development Indicators data base
<http://devdata.worldbank.org/dataquery>

نقلا عن أفاق أفريقية العدد السابع . ص 64 .

جدول رقم (6)

تطور نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لدول الأيكواس

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999
بنين	350	350	380	380	380
بوركينافاسو	220	240	240	240	240
الرأس الأخضر	1210	1270	1290	1290	1330
ساحل العاج	650	660	700	680	670
جامبيا	350	340	340	340	330
غانا	370	380	390	390	400
غينيا بيساو	560	580	560	520	490
ليبيريا	220	230	230	160	160
مالي	00	00	00	00	00
موريتانيا	250	240	260	250	240
النيجر	450	460	440	410	390
نيجيريا	190	200	200	200	190
السنغال	210	240	270	260	260
سيراليون	550	530	530	510	500
توجو	180	200	160	150	130
	310	320	350	320	310

المصدر:

The World Bank Development Indicators data base
<http://devdata.worldbank.org/dataquery>

نقلا عن أفاق أفريقية العدد السابع . ص 65 .

علي الجماعة واحدة من أهم العوائق التي وقفت كحجر عثرة في طريق إنشاء
 الجماعة خلال السبعينيات حيث تباينا شديدا بين الاقتصاد النيجيري وباقي
 اقتصاديات دول الجماعة

هذا ويذهب الكثيرون إلى أن التكامل الاقتصادي يكون أكثر فعالية كلما كانت هياكل اقتصاديات الدول الأعضاء متقاربة ويرجع هذا إلى أن التجانس سوف يضمن قدرا كبيرا من العدالة في تحمل أعباء التكامل وفي توزيع مكاسبه بين الدول الأعضاء ويوضح الجدول رقم (5) والجدول رقم (6) هذا التبادل بين الدول الأعضاء في الأيكواس سواء فيما يتعلق باستحواذ عدد قليل من الدول خاصة نيجيريا على الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى دول الجماعة خلال النصف الثاني من التسعينيات أو فيما يتعلق بالتفاوت الشديد بين متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لدول الأيكواس والذي بلغ على سبيل المثال 1330 دولارا أمريكيا في الرأس الأخضر عام 1993م ولم يتجاوز 130 دولارا أمريكيا في سيراليون في العام ذاته

إلا أنه يمكن القول إنه على الرغم من المشكلات التي تعوق جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في طريق التكامل إلا أن هناك بعض التوقعات بحدوث تحسن في أداء الجماعة وذلك استنادا إلى الأسباب الآتية :

- تحسن الأوضاع السياسية في كثير من دول الجماعة وذلك بعد انتهاء الحرب الأهلية في ليبيريا وإجراء انتخابات للحكومة الديمقراطية في يوليو 1998م وحدوث تحول ديمقراطي في نيجيريا في بداية ديسمبر 1997م بعد فترة من عدم الاستقرار السياسي دامت منذ انتخابات عام 1992م .

- تحسن الأوضاع الاقتصادية في العديد من دول الجماعة نتيجة القيام بالعديد من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحفيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وخاصة المجالات الإنتاجية .

- الإسراع بعملية تحرير التجارة الخارجية في الإقليم بعد تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مما يعزز الجهود التكاملية .

- القيام ببعض الإصلاحات الإدارية في هيكل الجماعة مثل إعادة تنظيم هيكل السكرتارية التنفيذية للجماعة ضمن إطار شامل لتحسين وتطوير هيكل الجماعة إضافة إلى التحدي الذي يواجه الجماعة نتيجة ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية في باقي الأقاليم الأفريقية مما يمثل حافزا للإسراع بإتمام العملية التكاملية داخل الجماعة كخطوة في طريق تحقيق التكامل الاقتصادي في القارة كلها في إطار الجماعة الاقتصادية الأفريقية ويمكن القول بصفة عامة إن التكامل يعتمد أول ما يعتمد على إدراك الدول الأعضاء للهدف من التكامل وإعلاء المصالح المشتركة للجماعة على المصالح الوطنية وتجاوز التباينات اللغوية والثقافية والذي يعتمد بدوره على مدى توافر ثقافة التكامل لدى القادة والشعوب الأفريقية .

ومن ثم نخلص إلى أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأيكواس) قد تأسست في 2005/5/28 في مدينة لاجوس (نيجيريا) بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي لتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية في غرب أفريقيا وهو اتفاق غير فعال اقتصاديا ويضم في عضويته 15 دولة مقسمة كالاتي دول فرانكوفونية (بنين) الكوت ديفوار ، غينيا ، بوركينا فاسو ، مالي ، النيجر ، السنغال ، وتوجو ، ودول انجلوفونية (نيجيريا ، ليبيريا ، سيراليون ، غانا ، جامبيا) ودولتان ليزوفونيتان ناطقة بالبرتغالية (غينيا بيساو - وكاب فيرد ، وقد تم التصديق في يوليو 1993 على نص مراجع للاتفاقية يهدف إلى الإسراع بعملية التكامل الاقتصادي والسياسي .

- وتهدف الاتفاقية الجديدة للوصول إلى اتحاد جمركي وعملة موحدة كهدف اقتصادي وعلى الصعيد السياسي تهدف الجماعة إلى تأسيس برلمان موحد لغرب أفريقيا بالإضافة إلى مجلس اقتصادي اجتماعي ومحكمة عدل .

- هذا وتهدف جماعة الأيكواس بشكل أساس لتشجيع التعاون والتنمية في جميع المجالات خاصة الصناعة ، النقل ، الاتصالات ، الطاقة ، الزراعة ، الموارد

الطبيعية ، التجارة ، المجالات المالية والنقدية ، إلى جانب الشؤون الثقافية والاجتماعية بهدف مستويات المعيشة وحنان الاستقرار الاقتصادي ودعم العلاقات بين الدول الأعضاء .

- هذا وقد اجتمعت الدول الأعضاء في تجمع الأيكواس في مايو عام 2005م بهدف تكميل جهود ثلاثون عاما من التكامل بالوصول إلى التعريفات الخارجية الموحدة وهي خطوة جديدة على طريق الوصول للاتحاد الجمركي في 2007 اتفقت الدول لها الخمسة عشر الأعضاء على فترة انتقالية تبلغ تطبيق التعريفات الخارجية الموحدة في 2005/10/1 وتتمثل في 5٪ على المواد الخام والسلع الرأسمالية الأخرى . 10٪ على السلع نصف مضعة . 20٪ على السلع بلصة الصرع .

- وفي الوقت الراهن مازالت العديد من الدول تسعى لتحقيق مزيد من الخطوات نحو التكامل فمعظم الدول تعمل على المضي في مشاورات بين مؤسسات القطاع الخاص بها والمجتمع المدني للوصول لأفضل طريقة لتطبيق التعريفات الخارجية الموحدة للأيكواس ، وتتمثل أهم صادرات الأيكواس في النفط الخام ، المنتجات البترولية المكررة ، المعادن (الذهب ، الماس والبوكسيت ، المنتجات الزراعية) الكاكاو ، البن ، القطن ، الفول السوداني) وتتمتع كل دول الاتحاد بقانون الفرض والنمو الأفريقية AGOA باستثناء ليبيريا وتوجو .

وأخيرا نتعرض لعلاقات التبادل التجاري بين مصر وتجمع الأيكواس :-
الجدول التالي يوضح حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الأيكواس في الفترة
من (2001 – 2005)

البيان / السنة	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات المصرية	27.8	30.5	81.1	77.2	87.8
معدل التغير ()		(10)	(166)	(5) -	(14)
الواردات المصرية	4.6	8	8.8	11.3	25
معدل التغير ()		(74)	(10)	(28)	(121)
الميزان التجاري	23	22	72	66	63

يتضح من الجدول السابق زيادة الفائض في الميزان التجاري لصالح
الصادرات المصرية والذي سجل 16.9 مليون دولار عام 2000 واستمر في
الزيادة حتى عام 2003 وسجل 72 مليون دولار ويرجع ذلك إلى ارتفاع جملة

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

الصادرات المصرية بنسبة 166٪ عام 2003 لتصل قيمتها إلى 81.13 مليون دولار ثم تراجعت نسبة الصادرات وبلغ معدل الارتفاع 29٪ عام 2004 لتصل قيمتها إلى 11.27 مليون دولار .

ولمزيد من المعلومات برجاء الرجوع إلى موقع الاتحاد : www.ecowas.int

الصادرات

Country	1996	1997	1998	1999	2000	2001
Exports						
Benin	11.78	17.17	9.96	8.71	8.34	7.72
Burkina Faso	7.12	7.42	10.41	10.73	7.40	6.94
Cape Verde	2.69	3.08	2.38	2.61	2.58	4.80
Côte d'Ivoire	35.39	35.44	34.48	34.35	33.23	33.6
Gambia	7.84	4.55	7.71	7.91	6.59	2.11
Ghana	36.35	23.72	26.73	25.52	17.27	34.09
Guinea	16.80	16.77	17.73	16.65	19.58	24.91
Guinea Bissau	6.05	7.54	23.87	23.38	27.78	27.69
Liberia	343.41	196.08	181.96	113.39	24.69	24.89
Mali	16.16	22.34	21.94	21.20	21.54	22.46
Niger	12.36	11.76	11.29	9.43	12.10	8.83
Nigeria	26.97	25.34	15.90	42.44	56.20	35.10
Senegal	18.47	16.28	17.50	17.26	15.85	17.01
Sierra Leone	1.99	1.62	0.88	0.54	1.90	2.59
Togo	16.38	15.75	18.38	15.65	15.90	17.74
ECOWAS	26.11	24.59	20.54	32.58	40.58	30.10

الواردات

Imports						
Benin	25.19	27.94	27.48	34.93	24.04	25.35
Burkina Faso	18.91	20.68	25.16	21.94	22.33	22.27
Cape Verde	48.35	51.27	50.27	56.64	54.58	40.14
Côte d'Ivoire	23.29	23.54	23.46	23.06	23.44	23.48
Gambia	72.56	52.79	71.98	56.28	56.47	41.0
Ghana	36.08	48.33	46.32	40.90	24.41	59.73
Guinea	15.45	14.72	16.33	15.25	16.86	20.83
Guinea Bissau	22.68	22.26	42.37	42.71	26.44	27.25
Liberia	271.65	142.81	122.02	86.39	38.89	35.47
Mali	29.71	29.49	30.15	30.71	32.15	32.9
Niger	16.32	18.01	19.85	17.74	17.99	18.59
Nigeria	12.62	14.45	13.34	11.51	12.09	15.69
Senegal	28.64	27.68	33.09	33.99	35.53	37.46
Sierra Leone	21.00	12.85	14.36	11.41	21.57	43.81
Togo	27.76	24.96	28.84	22.49	40.24	28.63
ECOWAS	20.15	21.84	22.43	20.65	18.38	22.62

Sources: National Account of ECOWAS, ECOWAS handbook of International Trade

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

هذا البيان يمثل الصادرات والواردات بين تجمع دول الأيكواس

التجارة البينية لدول أيكواس

Country	1996	1997	1998	1999	2000	2001
<i>Exports to ECOWAS (as % of total exports value)</i>						
Benin	4.98	2.70	4.74	5.29	9.57	16.19
Burkina Faso	24.14	19.64	18.32	24.81	20.12	21.51
Cape Verde	--	21.43	18.18	16.67	--	3.70
Cote d'Ivoire	19.09	20.33	22.46	21.04	25.89	24.61
Gambia	14.81	6.67	7.41	7.41	9.52	14.29
Ghana	3.61	6.67	6.96	7.94	8.27	5.310
Guinea	0.91	1.84	1.04	0.65	0.31	0.39
Guinea Bissau	37.50	33.33	18.37	21.15	17.74	17.46
Liberia	3.13	4.50	4.08	4.95	5.00	5.51
Mali	63.13	74.45	67.85	19.26	20.74	20.30
Niger	33.79	28.65	31.55	34.52	46.56	51.30
Nigeria	6.28	7.25	7.06	6.49	5.09	4.60
Senegal	22.86	23.91	24.14	21.49	24.39	25.26
Sierra Leone	47.37	42.86	33.33	33.33	50.00	47.60
Togo	7.95	8.05	9.85	16.39	34.90	58.18
ECOWAS	10.86	12.66	14.59	10.08	8.40	9.25
<i>Imports from ECOWAS (as % of total imports value)</i>						
Benin	13.08	12.13	11.25	23.50	20.85	23.46
Burkina Faso	26.41	26.07	24.80	25.00	29.49	27.54
Cape Verde	2.14	3.00	3.45	3.46	1.29	1.33
Côte d'Ivoire	21.20	17.34	12.60	15.98	28.67	20.67
Gambia	11.20	9.77	7.94	7.81	6.67	11.03
Ghana	5.07	11.08	12.13	15.12	17.79	17.81
Guinea	19.93	8.73	7.42	8.99	19.93	19.6
Guinea Bissau	20.00	22.58	16.09	16.84	15.25	14.52
Liberia	5.93	6.18	6.52	6.25	4.50	3.31
Mali	34.47	37.33	34.24	28.17	35.11	28.21
Niger	25.26	26.53	26.24	30.70	35.23	34.26
Nigeria	2.13	2.19	1.99	2.04	2.22	5.09
Senegal	8.47	9.93	8.73	10.42	21.89	13.43
Sierra Leone	10.45	18.92	15.31	25.40	26.98	24.23
Togo	15.56	20.32	17.91	17.84	57.65	10.14
ECOWAS	14.25	16.82	16.51	16.11	16.22	16.21

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

هذا البيان يمثل التجارة البينية بين دول الأيكواس

تجارة الأيكواس مع أفريقيا

Country	1996	1997	1998	1999	2000	2001
Exports to other African countries (as % of total exports value)						
Benin	7.28	7.84	12.07	8.17	14.36	21.31
Burkina Faso	27.01	23.81	18.70	25.56	21.95	22.09
Cape Verde	7.69	21.43	18.18	16.67	..	3.76
Côte d'Ivoire	23.56	27.32	28.62	25.84	32.12	30.76
Gambia	14.81	6.67	7.41	7.41	9.52	14.29
Ghana	4.38	7.71	8.11	9.16	9.46	6.87
Guinea	28.94	6.58	6.69	6.14	7.87	8.00
Guinea Bissau	37.50	33.33	18.37	21.15	17.74	17.46
Liberia	3.13	4.50	6.71	7.43	8.33	6.66
Mali	67.23	75.16	68.87	19.44	20.74	20.3
Niger	35.62	29.17	32.04	35.12	47.09	51.95
Nigeria	8.65	9.38	9.84	9.95	5.35	6.44
Senegal	32.47	34.32	35.71	26.98	28.28	33.8
Sierra Leone	47.37	42.86	33.33	33.33	50.00	42.86
Togo	17.57	17.80	10.22	24.37	43.23	64.09
ECOWAS	14.69	16.20	18.53	13.59	9.59	8.70
Imports from other African countries (as % of total imports value)						
Benin	17.20	16.28	16.09	26.26	25.46	26.29
Burkina Faso	29.22	27.99	26.54	26.45	34.55	30.29
Cape Verde	2.56	3.00	3.88	3.85	1.72	1.77
Côte d'Ivoire	23.30	19.62	15.51	18.50	31.27	25.23
Gambia	13.20	12.54	10.32	8.33	7.22	12.5
Ghana	7.40	13.25	14.67	18.14	21.23	21.21
Guinea	23.23	13.09	9.68	11.82	25.23	24.69
Guinea Bissau	20.00	22.58	16.09	16.84	15.25	14.52
Liberia	5.93	6.86	9.78	9.25	7.27	5.52
Mali	47.71	40.95	37.93	31.92	39.21	33.37
Niger	26.99	28.91	28.45	34.49	38.08	11.16
Nigeria	3.78	3.17	3.50	4.85	4.36	17.78
Senegal	11.41	13.65	12.44	14.07	25.50	38.03
Sierra Leone	11.94	20.72	17.35	28.57	27.78	13.24
Togo	18.52	24.33	19.53	21.93	58.72	18.53
ECOWAS	13.94	13.02	13.01	15.29	19.60	

Source: ECOWAS handbook of International Trade

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

بيان يوضح صادرات وواردات دول الأيكواس مع دول أمريكا الشمالية

بيان يوضح تجارة الأيكواس مع الاتحاد الأوروبي

Country	1996	1997	1998	1999	2000	2001
Exports to European Union (as % of total exports value)						
Benin	28.74	34.46	19.40	14.90	7.98	10.93
Burkina Faso	25.86	35.12	33.59	32.22	40.85	40.12
Cape Verde	84.62	71.43	72.73	75.00	81.82	77.78
Côte d'Ivoire	56.16	53.24	50.85	45.42	45.22	46.63
Gambia	62.96	66.67	77.78	85.19	76.19	71.43
Ghana	54.22	67.75	59.11	84.83	83.38	66.5
Guinea	30.91	61.10	54.68	41.36	63.15	63.23
Guinea Bissau	62.50	38.10	24.49	61.54	64.52	63.49
Liberia	46.88	56.83	33.67	46.10	35.83	41.12
Mali	29.40	8.82	8.63	21.72	24.07	23.41
Niger	47.49	53.13	50.97	45.83	35.45	50.65
Nigeria	34.98	27.99	37.10	20.35	23.01	23.16
Senegal	36.58	36.15	34.24	42.25	46.46	42.22
Sierra Leone	15.79	42.86	50.00	33.33	50.00	36.1
Togo	12.97	1.27	11.31	23.11	21.88	25.45
ECOWAS	41.80	38.47	42.51	31.54	28.81	31.44
Imports from European Union (as % of total imports value)						
Benin	48.39	51.16	50.47	45.08	37.82	33.61
Burkina Faso	52.60	46.58	48.82	45.11	43.64	38.59
Cape Verde	65.81	71.24	72.84	68.46	74.68	74.98
Côte d'Ivoire	49.93	50.85	53.73	50.88	41.81	44.13
Gambia	54.00	50.57	48.02	85.42	66.67	61.76
Ghana	46.52	42.99	49.42	59.28	68.21	68.2
Guinea	43.16	51.66	44.03	47.97	42.78	42.75
Guinea Bissau	63.33	64.52	65.52	65.26	57.63	59.68
Liberia	43.95	41.88	43.04	52.75	32.53	34.81
Mali	43.51	30.36	34.85	40.99	32.26	36.70
Niger	35.29	44.22	41.16	35.13	31.67	24.41
Nigeria	46.22	44.47	49.05	48.99	51.83	39.13
Senegal	52.61	53.18	58.50	54.74	47.97	51.77
Sierra Leone	25.37	33.33	29.59	28.57	26.98	21.69
Togo	56.54	51.34	56.28	50.29	29.18	43.10
ECOWAS	47.73	46.30	50.09	51.68	48.31	45.5

Source: ECOWAS handbook of International Trade

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

بيان يوضح تجارة إيكواس مع أمريكا الشمالية

Country	1996	1997	1998	1999	2000	2001
Exports to North America (% of total exports value)						
Benin	0.08	0.05	1.12	4.18	0.59	0.27
Burkina Faso	0.57	2.20	0.19	0.11	0.43	0.76
Cape Verde	--	--	--	--	11.82	15.19
Côte d'Ivoire	8.42	7.70	9.60	8.81	8.75	0.75
Gambia	2.59	4.00	0.37	0.37	0.48	1.43
Ghana	3.99	2.39	2.45	2.23	5.35	3.93
Guinea	38.03	25.60	23.39	38.34	15.28	15.3
Guinea Bissau	2.50	3.81	2.24	2.12	3.06	2.06
Liberia	22.97	31.38	28.53	36.78	30.67	30.08
Mali	1.20	2.94	--	3.68	3.52	3.44
Niger	0.09	0.47	1.17	0.06	2.75	0.32
Nigeria	38.01	42.85	38.72	36.22	44.87	43.14
Senegal	0.14	0.18	0.49	0.76	0.59	0.80
Sierra Leone	2.11	--	--	3.33	10.00	10.00
Togo	13.72	12.25	17.74	8.53	10.57	1.95
ECOWAS	23.06	25.81	19.47	26.11	36.69	31.00
Imports from North America (% of total imports value)						
Benin	4.37	8.07	7.81	5.40	3.73	4.53
Burkina Faso	6.08	4.15	4.23	4.02	3.17	4.15
Cape Verde	4.44	5.24	5.91	5.46	4.68	5.25
Côte d'Ivoire	6.67	6.48	5.27	5.67	3.91	5.68
Gambia	6.72	9.71	6.87	5.05	3.72	4.41
Ghana	14.42	12.77	14.97	18.01	12.85	12.85
Guinea	9.67	10.24	8.76	7.23	5.85	6.70
Guinea Bissau	4.17	9.19	8.16	9.05	8.81	10.48
Liberia	10.84	22.01	24.63	25.85	30.76	20.11
Mali	9.70	8.22	7.51	7.50	10.04	6.65
Niger	5.57	7.55	6.69	3.35	5.12	6.02
Nigeria	21.22	16.92	15.16	15.86	11.62	10.73
Senegal	5.91	6.14	6.66	5.34	5.04	5.21
Sierra Leone	13.33	7.30	13.27	7.94	10.32	38.20
Togo	5.88	7.22	5.67	6.17	2.51	6.54
ECOWAS	12.46	11.77	10.98	11.26	8.73	9.59

Source: ECOWAS handbook of International Trade

هذا وبعد أن تعرضنا للتفاعلات التعاونية التكاملية في شمال ووسط وغرب القارة

الفصل الثالث

■ ■ التفاعلات التعاونية
التكاملية في شرق وجنوب
القارة الإفريقية



المبحث الأول التفاعلات التعاونية التكاملية في الشرق والجنوب الإفريقي

1- الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) :

شهدت منطقة شرق أفريقيا خلال الفترة من 1974 إلى 1984 موجات متكررة من الجفاف ألحقت بها خسائر بشرية ومادية فادحة وترتب عليها أيضا تدهور الأوضاع الاقتصادية والبيئية بالمنطقة ، ولمواجهة تلك الأضرار بدأت ستة دول أفريقية وهي جيبوتي ، وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا سلسلة من المفاوضات منذ عام 1984 حتى عام 1986 وفي يناير 1986 تم التوقيع على اتفاقية لتأسيس الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف . وأصبح مقرها الرئيسي في جيبوتي وانضمت إريتريا بعد استقلالها في عام 1993 لتصبح بذلك العضو السابع في الهيئة .

- والهدف الرئيس من إنشاء هذه الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف

هو العمل على تنسيق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمواجهة الجفاف والتصحر ولكنها تحولت إلى إليه أو امتدى لمساعدة قادة دول شرق أفريقيا على التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى داخل الإطار الإقليمي .

هذا وقد وافقت الدول الأعضاء على أن يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف من أليان والأجهزة الآتية .

- قمة رؤساء الدول والحكومات وتجتمع سنويا وهي مختصة بالموافقة والتصديق على السياسات الإقليمية .

- المجلس الوزاري ويتكون من وزراء خارجية الإيجاد أو من السفراء ويجتمع بانتظام لتشكيل الخطط والسياسات التي تملئها قمة رؤساء الدول والحكومات .

- الأمانة العامة وهي عبارة عن فريق من البيروقراطيين برئاسة أمين عام للأشراف على تنفيذ الخطط والسياسات التي تم الاتفاق عليها .

- هذا وقد وضعت الهيئة خلال عقدها الأول مجموعة من الخطط والمشروعات الطموحة وكانت العقبة الأساسية هي كيفية تمويل هذه المشروعات خاصة وأن أعضاءها من أفقر دول العالم ومن ثم لم يكن الاعتماد على التمويل الأجنبي بالأمر المفاجئ كما واجهت الهيئة مشكلة أخرى تمثلت في تصاعد الحرب الأهلية في إثيوبيا والصومال والسودان وأوغندا .

إلا أنه مع بداية التسعينيات من القرن الفائت شهدت منطقة شرق أفريقيا مجموعة المتغيرات والتحويلات السياسية حيث دفع انقلاب عسكري في السودان في عام 1989م كما تم إسقاط نظام منجسو في إثيوبيا عام 1991م واستقلت إريتريا عام 1993م ومن ثم عقد رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية للتنمية

ومكافحة الجفاف قمة استثنائية في أديس أبابا في 18/4/1995م وتقرر وإخلالها تجديد الهيئة وتوسيع ميادين التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء .

- وعلى أثر ذلك عقد في 21/3/1996م مجلس رؤساء الدول والحكومات قمة استثنائية أخرى في نيروبي . كينيا وتقرر خلالها تعديل الاتفاقية المؤسسة للتنمية الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف لتحل محلها (IGAD) إيجاد . ويعكس هذا التعديل زيادة الاهتمام بقضايا التنمية وقد وافق جميع الدول الأعضاء على هذا التعديل استثناء الصومال التي تم تعليق عضويتها لفترة مؤقتة .

ونظمت الاتفاقية المنشئة للإيجاد أن حق العضوية مفتوح فقط أمام الدول الواقعة شرق أفريقيا والتي تقبل الأهداف والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية وعلى الدولة الراغبة في الانضمام للهيئة أن تتقدم لمجلس رؤساء الدول والحكومات والذي يصدر قراره بقبول الأعضاء الجدد كما نصت الاتفاقية أيضا على حق أية دولة عضو في الانسحاب وعليها أن تتقدم بطلب الانسحاب إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات وتعتبر الدولة منسحبة بفضي عام من تاريخ هذا الطلب . وتظل الدولة طالبة الانسحاب ط وال هذا العام ملتزمة بنصوص المعاهدة .

وأخيرا وكما سبق الإشارة فلئن دول الإيجاد سبعة وتبلغ مساحتها مجتمعة 5.2 مليون كيلو متر مربع ويصل عدد سكانها إلى مائة وخمسون مليون نسمة تقريبا ويبلغ معدل النمو السكاني بها 3٪ سنويا وهو من أعلى معدلات الزيادة السكانية في العالم .

- مبادئ الإيجاد :- نصت اتفاقية الإيجاد على عدة مبادئ تيسر عليها الهيئة وهي كالآتي :

1- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء .

- 2- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .
 - 3- التسوية السلمية للصراعات التي قد تنشأ بين الدول وداخلها.
 - 4- صيانة السلام والاستقرار والأمن الإقليمي .
 - 5- الاقتسام المتبادل والعادل للمكاسب الناتجة عن التعاون في إطار هذه الاتفاقية .
 - 6- إقرار وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب وفقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب .
- ومن ثم فإن هذه المبادئ جاءت مبنية على مبادئ وميثاق الأمم المتحدة وأنها تعكس رغبة صادقة من الدول الأعضاء في الحفاظ على سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .
- أهداف الإيجاد :- نصت الاتفاقية المنشئة للإيجاد على الأهداف التالية :-
- 1- تعزيز إستراتيجيات التنمية المشتركة والتنسيق بشكل تدريجي بين البرامج والسياسات الاقتصادية الكلية في المجالات الاجتماعية والتكنولوجية والعلمية .
 - 2- تنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة والجمارك والنقل والاتصالات والزراعة والموارد الطبيعية وتعزيز حرية انتقال السلع والخدمات والأفراد وإقامة المشروعات .
 - 3- خلق بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار والتجارة الداخلية (داخل الاتحاد) والخارجية مع الدول خارج الإيجاد .
 - 4- تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي وتشجيع ومساندة جهود الدول الأعضاء لمكافحة الجفاف والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية وما يترتب عليها من آثار .

5- بدء وتعزيز برامج ومشروعات التنمية المستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة .

6- تطوير وتحسين البنية الأساسية خاصة في النقل والطاقة .

7- تعزيز السلام والاستقرار في تلك المنطقة الفرعية وإنشاء آليات لمنع وإدارة وحل الصراعات التي تنشب بين الدول وداخلها من خلال الحوار .

8- الدفع بالموارد لتنفيذ البرامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل في إطار التعاون الإقليمي الفرعي .

9- تعزيز وتحقيق أهداف السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا COMESA) والجماعة (AEC) .

10- دعم وتعزيز وتسهيل التعاون في مجالات البحث والتطوير والتطبيق للعلوم والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء .

11- إنشاء أية أنشطة أخرى تقرر الدول الأعضاء إضافتها للأهداف سالفة البيان ويتضح من هذه الأهداف غلبة الطابع الاقتصادي على الأهداف التي تضمنها المعاهدة المنشئة للإيجاد ولكنها في الوقت نفس ه لم تغفل الجوانب الأخرى السياسية والبيئة والاجتماعية .

- آليات وأجهزة الهيكل التنظيمي للإيجاد :- تتكون أجهزة وآليات الإيجاد من أربعة أجهزة رئيسية هي مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء ولجنة السفراء والسكرتارية .

ونشاول المهام والاختصاصات المنوطة بكل جهاز على الوجه التالي :-

أ/ مجلس رؤساء الدول والحكومات :- ويعتبر هذا المجلس هو السلطة العليا في الإيجاد ويقوم بالاتي :-

- 1- ضع السياسات وتوجيه الهيئة والتحكم في مهامها .
- 2- تحديد ملامح وبرامج التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء .
- 3- متابعة ورقابة القضايا السياسية خاصة المتعلقة بمنع وإدارة وتسوية الصراعات .
- 4- تعيين السكرتير التنفيذي بناء على توجيه من مجلس الوزراء .
- 5- التصديق على الميزانية وحصل الدول الأعضاء فيها بناء على توجيه من مجلس الوزراء؛ هذا ويجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل عام ويجتمع في أي وقت بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء وموافقة الأغلبية ويتخذ المجلس قراراته بالإجماع .
- ب/ مجلس الوزراء :- ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء إلى جانب وزير آخر من كل دولة ويقوم المجلس بالمهام الآتية :
 - 1- رفع توصياته إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات حول كيفية تطوير الهيئة وإنجاز مهامها بكفاءة وفاعلية .
 - 2- التصديق على الميزانية .
 - 3- مراجعة ما تقوم به الهيئة وتوجيهها لكي تقوم بعملها وفقا لها ورد في الاتفاقية المنشئة لها .
 - 4- الإشراف على الأمانة العامة (السكرتارية) .
 - 5- يقوم المجلس بالتنسيق بين المبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف الهيئة .
 - 6- وضع جدول أعمال مجلس رؤساء الدول والحكومات .
 - 7- مراقبة تنفيذ قرارات مجلس رؤساء الدول والحكومات .

- 8- تعزيز السلام والأمن في المنطقة ورفع توصياته في هذا الشأن إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات .
 - 9- استلام ومراجعة التقارير الواردة من الأجهزة التابعة ورفع توصياته بشأنها لمجلس رؤساء الدول والحكومات .
 - 10- مراقبة وتدعيم الأنشطة الإنسانية .
 - 11- متابعة الشؤون السياسية والأمنية والتي تضمن منع وإدارة وتسوية الصراعات بالإضافة إلى جهود بناء السلم بعد إنهاء الصراع .
 - 12- التصديق على القواعد والتنظيمات المالية .
 - 13- القيام بأي مهام أخرى يحددها مجلس رؤساء الدول والحكومات .
- هذا ويقوم مجلس الوزراء بإنشاء وزارية قطاعية للتعامل مع القضايا الخاصة بكل قطاع عند الضرورة لتحقيق أهداف الاتفاقية المنشئة للإيجاد وينبثق عن مجلس الوزراء لجنة الوزراء الدائمين والتي ينبثق عنها هي الأخرى لجنة تسمي اللجنة الفنية للإنذار المبكر والاستجابة TCEV وهناك ثلاث لجان أخرى منبثقة عن لجنة الوزراء الدائمين .
- ويجتمع مجلس الوزراء مرتين في العام ويجتمع كذلك في أي وقت بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة أغلبية الأعضاء ويصدر المجلس قراراته بالإجماع وإذا لم يتحقق الإجماع يتم اتخاذ القرار بأغلبية الثلثين للأعضاء الحاضرين .
- ج/ لجنة السفراء :- وتتكون هذه اللجنة من سفراء الدول الأعضاء أو م ن المفوضين المعندين لدى دولة المقر (جيبوتي) وتقوم برفع التقارير لمجلس الوزراء كما تقوم بالمهام التالية :-
- 1- تقديم النصائح للسكرتير التنفيذي والتي من شأنها تعزيز جهوده الرامية

لتنفيذ خطة العمل التي وافق عليها مجلس الوزراء .

2- تلعب اللجنة دور المرشد للسكرتير التنفيذي أثناء قيامه بتفسير وتوضيح السياسات التي تتطلب اجتهدًا .

هذا وتعد اللجنة اجتماعاتها عند الضرورة لمتابعة الأنشطة التي تقوم بها السكرتارية وتصدر قراراتها بالإجماع وإذا لم يتحقق الإجماع يتم اتخاذ القرار بأغلبية الثلثين للدول الأعضاء الحاضرين .

د/ الأمانة العامة :- تعد السكرتارية الجهاز التنفيذي للإيجاد و يأسها السكرتير التنفيذي والذي يتم تعيينه بواسطة مجلس رؤساء الدول والحكومات لمدة أربع سنوات قابلة للتحديد مرة واحدة وتتكون السكرتارية من الموظفين والخبراء والفنيين الذين تتقدم بهم الدول الأعضاء وتقوم بالوظائف والمهام التالية .

- 1- تنفيذ قرارات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء .
- 2- إعداد مخططات أولية ومشروعات مقترحة واتفاقيات حول القضايا التي تعتبر قرارات وتوصيان مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء .
- 3- إعداد التقارير والدراسات والبيانات حول القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية والفنية من أجل تعميق وتقوية التعاون بين الدول الأعضاء .
- 4- التوفيق والتنسيق بين مشروعات وبرامج التنمية المختلفة .
- 5- خدمة اجتماعات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء وأية أجهزة سياسية أخرى .
- 6- مساعدة الأجهزة السياسية في إنجاز مهامها المتعلقة بالشؤون السياسية والإنسانية .

7- القيام بأقى أنشطة أخرى يتم إضافتها إليها من قبل أى جهاز فى الهيئة .

هذا ويعتبر السكرتير التنفيذي هو الرئيس التنفيذي للأمانة العامة ويقوم بالواجبات والمسؤوليات التالية :-

- 1- بدء الإجراءات التى تهدف إلى تعزيز أهداف الهيئة .
- 2- دعم وتعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى لتحقيق أهداف الهيئة .
- 3- يستشير وينسق مع حكومات ومؤسسات الدول الأعضاء لضمان الالتزام والتوفيق للسياسات والبرامج والمشروعات التى تم الاتفاق عليها .
- 4- تفهيم اجتماعات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء وأقى اجتماعات أخرى تعقد على هاش اجتماعات المجلسين .
- 5- إعداد التوصيات المتعلقة بعمل الهيئة وإرسالها للأجهزة المتخصصة لكي تأخذها بعين الاعتبار .
- 6- مسئول عن حماية وثائق وممتلكات الهيئة .
- 7- إدارة الموارد المالية للهيئة .
- 8- إعداد التقارير السنوية للهيئة .
- 9- يقدم تقريراً عن أنشطة الهيئة وأوضاعها المالية للاجتماعات العادية لمجلس رؤساء الدول ومجلس الوزراء .

- 10- إعداد ميزانية الهيئة لإحالتها لمجلس الوزراء .
 - 11- يعرض موافقة رئيس مجلس الوزراء مع والمنظمات الدولية الأخرى للحصول على المساعدة المالية والنقدية نيابة عن الهيئة .
 - 12- القيام بأية وظائف أخرى يحددها مجلس رؤساء الدول والحكومات ويوجد ثلاثة أقسام أخرى هي :-
 - قسم التعاون الاقتصادي .
 - قسم الشؤون الزراعية والبيئية .
 - قسم الشؤون السياسية والإنسانية - ويتبع هذا القسم ثلاثة لجان هي :
 - لجنة مختصة بعملية السلام الصومالية وتنشق عنها لجنة تسمى اللجنة الفنية للدول المجاورة للصومال .
 - لجنة مختصة بعملية السلام السودانية وتضم ممثلين من أوغندا وإثيوبيا . وإريتريا وجيبوتي .
 - إليه الإنذار المبكر والاستجابة للصراع وتتبعها لجان محلية في الدول الأعضاء .
- هذا وقد أصدرت القمة الثامنة للإيجاد والتي عقدت في 2000/11/23 قرارًا بتأسيس الآلية وحدد البروتوكول التأسيسي لها والذي تم توقيعه في القمة التاسعة لمجلس رؤساء والحكومات والتي عقدت في الخرطوم في الفترة من 10-11 يناير 2002 معني الإنذار المبكر في عمليات جمع وتحقيق وتحليل المعلومات ونقل النتائج إلى صانعي القرار كما حدد البروتوكول أيضا معني الاستجابة Response في الأفعال التي تهدف إلى منع وتخفيف وإدارة الصراع وتضمن البروتوكول الهيكل التنظيمي للإلية ومهامها والقواعد التي تحكم عملها .

وتم اختيار العاصمة الإثيوبية أديس أبابا كمقر دائم للإلية وتحملت منظمتا CTZ الألمانية وUSA الأمريكية تكاليف تمويل هذا المشروع وكان ممثلون عنها قد شاركوا في الاجتماعات التي أعلن فيها ميلاد المشروع .

أهم النشاطات للإيجاد : اهتمت الدول الأعضاء بالإيجاد بتوسيع اختصاصاتها واهتماماتها لتشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية وغيرها.

ونحاول فيما يلي توضيح أهم ما قامت به الإيجاد في ثلاثة ميادين رئيسية على النحو التالي :

1- الأمن الغذائي وحماية البيئة :- حاولت الإيجاد مساعدة الدول الأعضاء في جهودها لمكافحة الآثار المترتبة على الجفاف والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية التي حدثت بشكل متكرر وألحقت أضرارا بالغة بالمحاصيل الزراعية والماشية والموارد بصفة عامة مما أدى إلى زيادة العجز الغذائي السنوي وأصبح أكثر من 80٪ من المنطقة التي تضم الدول الأعضاء يصرف على أنه مناطق جافة أو شبه جافة 40٪ منها غير منتجة بسبب التدهور البيئي ولمواجهة تلك الأوضاع قامت الإيجاد بتحديد مجموعة من الأولويات لتحسين الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة من بينها ما يلي :-

- إدخال خدمات الاستثمار عن بعد ونظام معلومات التسويق ونظام معلومات التكامل الإقليمي وإنشاء وحدات لتدريب الصيادين والبحث عن أنواع جديدة من المحاصيل الزراعية تكون قاد على مقاومه الجفاف والسيطرة على

الأمراض التي تصيب الماشية والتكم في التلوث البيئي وإيجاد مصادر وطنية بديلة للطاقة وإدارة الموارد المائية للمشاركة والاهتمام بإقامة المجتمع الزراعي ووضع برامج تدريبية لئيفة تسويق المحاصيل الزراعية وتطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر .

- كما قامت الإيجاد بالتشاور مع الدول الأعضاء والم انحين الدوليين بتحديد وتطوير مجموعة من البرامج والمشروعات من بينها مشروع الإنذار المبكر ونظام معلومات الغذاء وهو من المشروعات الناجحة وتم تنفيذه بمقويل ألماني وهناك الكثير من العقبات التي تحول دون تنفيذ العديد من المشروعات التي يتم الاتفاق عليها من بينها نقص الموارد والقدرات وغياب الثقافية والتنسيق وأيضا غياب الديمقراطية وغياب السلام والاستقرار في المنطقة .

- التعاون الاقتصادي :- اهتمت الإيجاد بتطوير البنية الأساسية في الدول الأعضاء خاصة خدمات النقل والاتصالات لتسهيل وتشجيع التجارة الداخلية والخارجية وخلق فرض للاستثمار وكان الهدف أيضا من تحسين البنية الأساسية هو القدرة على التدخل السريع في أوقات الصراعات والكوارث وحالات الطوارئ هذا وقد عملت الإيجاد على التوفيق بين السياسات التجارية لتسهيل حركة السلع والأفراد والخدمات وأخذت على عانقتها تنفيذ مجموعة من المشروعات من بينها .

- استكمال الأجزاء الناقصة من الطريق الأفريقي الدولي .

- إنشاء شبكة اتصالات أفريقية متكاملة .

- إزالة الحواجز التي تعوق حرية التجارة .

- تطوير المواني .

- تحديث السكك الحديدية وخدمات الاتصالات .

وفي عام إلفين قرر مجلس رؤساء دول وحكومات الإيجاد إنشاء شبكة سكك حديدية متكاملة تربط كل الدول الأعضاء ببعضها وأهم المجلس أيضا بإصدار التشريعات التي من شأنها تسهيل وتوسيع التجارة بين الدول الأعضاء .

الشئون السياسية والإنسانية :- اهتمت الإيجاد بمنع وإدارة وتسوية الصراعات وظل الهدف الأساس لقسم الشئون السياسية والإنسانية في سكرتارية الإيجاد هو استعادة السلم والاستقرار في الدول الأعضاء والتي شهدت أشكالاً مختلفة من الصراعات وتم التركيز على منع الصراع ووفق انتهاكات حقوق الإنسان لكي يتم توجيه الموارد لخدمة أغراض التنمية ولعبت الإيجاد وما زالت تلعب دوراً مهماً حل المشكلة السودانية والصومالية وذلك النحو التالي :-

1- المشكلة السودانية في إطار الإيجاد :- اهتمت الإيجاد منذ قيامها بتسوية المشكلة السودانية الخاصة بلفهاء الصراع في جنوب السودان ففي أعقاب المبادرة النيجيرية الفاشلة لتسوية المشكلة السودانية في الجنوب والتي رعاها الرئيس النيجيري السابق « إبراهيم بابا نجيدا » في الفترة من 1991 إلى 1993 ووضوفا من قيام القوات الأمريكية التي كانت في الصومال في أوائل التسعينيات وكان قواتها 18 ألف جندي بعملية مماثلة في السودان اقترحت الحكومة السودانية أن تتولي الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتصحر IGADD عملية السلام السودانية .

- كانت لدول الإيجاد آنذاك مصلحة واضحة في احتواء الحرب الأهلية في السودان ووقف انتشار المد الإسلامي ولذلك استجابت الإيجاد وقامت في

أوائل عام 1994م بتأسيس لجنة دائمة للسلام في السودان وبدأت المحادثات الرسمية في مارس من نفس العام في مدينة نيروبي . كينيا وأدي طرح قضية حق تقرير المصير إلى التعجيل بفشل وإنهاء الجولة الأولى من المفاوضات .

- ثم بدأت الجولة الثانية بعد عدة أسابيع ولكنها انهارت أيضا بطريقة مشابهة وقدم وسطاء الإيجاد إعلان المبادئ الذي واثقت عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان ولم تقبل الحكومة السودانية حق الجنوب في تقرير مصيره ولا إعطاء وسطاء الإيجاد دورا نشطا مرة أخرى ونتيجة لفشل المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ركزت الحكومة جهودها في التوصل لاتفاق سلام داخلي مع حركة استقلال جنوب السودان وإلحاق الهزيمة العسكرية بقوات الحركة الشعبية بينما ركزت الحركة الشعبية جهودها في تعزيز علاقاتها بمجموعات المعارضة الشمالية لزيادة الضغط على الحكومة .

- وقد حاولت الإيجاد كسب الدعم السياسي والمادي الغربي لذا قامت في يناير 1997 بتأسيس منتدى شركاء الإيجاد والذي ضم كلا من النمسا وكندا وبلجيكا والدانمرك وفرنسا وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي .

- وفي عام 1997 وبسبب العزلة الإقليمية للسودان والارتباطات العسكرية الدول المجاورة والانتصارات التي حققها الحركة الشعبية لتحرير السودان (بدعم من إثيوبيا . وإريتريا . واوغندا ردا على ما بالتهديد الإسلامي لسيادتها) اقتنعت الحكومة السودانية والجهة الوطنية الإسلامية بضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات وقبول إعلان المبادئ كقاعدة عامة للمفاوضات .

- كما أدي نشوب الحرب الإثيوبية - الإريترية في عام 1998م إلى تقليل

الضغط الإقليمي .

علي السودان وتعثر مبادرة الإيجاد لإحلال السلم والتنمية في السودان لذلك تم إطلاق عدد من الجهود والمبادرات الأخرى لإحلال السلم في السودان من بينها المبادرة .

وبدا واضحا أن مبادرة الإيجاد في حاجة إلى تنشيط وإعادة إحياء وأن ذلك لن يحدث خلال الدعم الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة .

وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها لمبادرة الإيجاد واعتبرتها الطريق الوحيد للتعامل مع المشكلة السودانية وقد جاء ذلك في تصريح لوزير الخارجية السابقة مادلين أولبرايت .

- وفي مارس 2001 قامت لجنة الوساطة التابعة للإيجاد برئاسة « دانيال أراب موي » رئيس كينيا السابق بإعلان خطة من سبع نقاط تهدف إلى تحقيق تسوية سلمية للصراع في السودان وفي يونيو من نفس العام عقدت الإيجاد قمة إقليمية لمناقشة الوضع في السودان وتم خلالها الاتفاق على تأسيس منبر دائم للتفاوض بين الأطراف السودانية وسمي هذا المنبر السكرتارية الدائمة لعملية السلام السودانية وأصبح مقرها نيروبي .

- هذا وقد قام الرئيس الأمريكي « جورج بوش الابن » بتعيين السيناتور «جون وانفورث» مبعوثا خاصا للسلام في السودان قبل وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لإحلال السلام وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كثفت الولايات المتحدة جهودها .

- هذا وقد جرت المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية

لتحرير السودان في ضاحية « ماشاكوس » تحت رعاية منظمة الإيجاد و أسفرت تلك المفاوضات عن التوصل إلى بروتوكول ماشاكوس في 20 يوليو 2002 وتضمنت مبادئه الرئيسية الفصل بين الدين والدولة مع إجراء استفتاء فترة انتقالية مدتها ستة سنوات حول حق تقرير المصير للجنوب ومن ثم انصبت المفاوضات بعد ذلك في جولتيها الثانية والثالثة على محاولة الوصول إلى اتفاق حول البنوك المتعلقة بتنظيم المرحلة الانتقالية وانتهت الجولة الثانية في 18 نوفمبر 2002 بتوقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين وبدأت الجولة الثالثة في 22 يناير 2003 للتفاوض حول البنود المتعلقة بقسمة السلطة والثروة والترتيبات الأمنية بوضع مقاتلي الحركة الشعبية في الفترة الانتقالية .

- وفي هذا الإطار تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان برعاية الإيجاد من بينها التوصل في 25 سبتمبر 2003 إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية والتوصل في 7 يناير 2004 إلى اتفاق بشأن أقسام الثروة خلال الفترة التمهيدية والفترة الانتقالية والتوصل في 26 مايو 2004 إلى اتفاق بشأن اقتسام السلطة والتوصل في نفس التاريخ إلى بروتوكولين أولهما لتسوية الصراع في جنوب كروفان / جبال النوبة والنيل الأزرق وثانيهما لتسوية الصراع في منطقة أبين واستمرت المفاوضات حتى تم التوقيع على إعلان نيروبي في الخامس من يونيو 2004 .

- وفي التاسع من يناير 2005م ثم توقيع اتفاق سلام شامل في نيروبي بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وكان هناك ترصيب عالمي باتفاق السلام الشامل وشارك في احثال التوقيع على الاتفاق أكثر من عشرين رئيس دولة من بينهم قادة دول الإيجاد وممثلون عن الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والتي أكدت أنها سوف تدعم بقوة تطبيق الاتفاق ويدشن اتفاق السلام ببروفوكولاته الثمانية مرحلة جديدة في حياة السودان سياسيا واقتصاديا

وأمنيا ويعقب التوقيع على الاتفاق التصديق عليه في المجلس الوطني في الخرطوم ومجلس التحرير الوطني في رومبيك بالجنوب ثم تتكون لجنة لصيانة الدستور الجديد وتتكون من 60 شخص بواقع 52٪ من حزب المؤتمر الوطني الحاكم و28٪ من الحركة الشعبية . 6٪ من الجنوبيين خارج إطار الحركة . 14٪ من الشماليين خارج إطار المؤتمر الوطن .

هذا ويتم بعد صياغة الدستور الانتقالي وإجازته في المجلس الوطني ومجلس التحرير مع إمكانية إجراء أية تعديلات أو إضافات عليه وفق مرجعية « نيفاشا » ودستور عام 1998 وبعد إعداد الدستور خلال ستة أسابيع سيؤدي الرئيس ونائبه (جون جارنج) آنذاك كنانب أول وعلي عثمان محمد طه كنانب ثاني « القسم مجتمعين وبعدها مارس جون حارانج النائب الأول آنذاك مهامه في مطلع أبريل 2005 بعد انتهاء الفترة التمهيديّة (ومدتها ستة أشهر تبدأ من تاريخ توقيع اتفاق السلام وتبدأ الفترة الانتقالية ويجري بعدها استفتاء لتقرير مصير الجنوب في يوليو 2010 هذا وقد تم الاستفتاء بالتصويت على قيام دولة في جنوب السودان وتولي رئاسة دولة جنوب السودان الرئيس (سلفا كير) حيث توفي جون جارنج في حادث طائرة في أوغندا..

2- المشكلة الصومالية في إطار الإيجاد :- قامت الإيجاد ومنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك بتفويض السيد / مليس زيناوي رئيس الوزراء الإثيوبي آنذاك ليقوم بدور المنسق لعملية السلام الصومالية وعقدت الإيجاد وشركاؤها مؤتمراً دولياً في روما في الفترة من 19/20 أبريل 1998 حيث تم الاتفاق على تكوين لجنة لمساعدة إثيوبيا في تحقيق السلام والمصالحة الصومالية وحضر المؤتمر ممثلين لـ إيطاليا والولايات الأمريكية وكندا وفرنسا وبريطانيا والأمم المتحدة وسيطرت المشكلة الصومالية على قمة الإيجاد والاجتماع الوزاري المنعقد في

جيبوتي في الفترة من 14/16 مارس 1998 وأعلن شركاء الإيجاد تحويل كل المساعدات المخصصة للصومال للآلية التي أنشأتها الإيجاد للتعامل مع هذه المشكلة .

- وفي أكتوبر 1998م استضافت إثيوبيا مؤتمر دوليا لمناقشة المشكلة الصومالية وعقد المؤتمر تحت رعاية الإيجاد وقرر المؤتمر إنشاء لجنة تضم 15 عضوا لكي تقوم بجهود جديدة لتحقيق السلام والمصالحة الصومالية وسميت باللجنة الفنية للدول المجاورة للصومال ووجهت اللجنة مفوضين من الدول الأعضاء في الإيجاد ومنظمة الوحدة الأفريقية أنذال الاتحاد الأفريقي حاليا وجامعة الدول العربية .

- وفي أغسطس 2000 عقد مؤتمر عرتا ART في جيبوتي تحت رعاية الإيجاد لتحقيق المصالحة الصومالية وأسفر المؤتمر عن تعيين سلطة تشريعية انتقالية قامت بعد ذلك بانتخاب رئيس مؤقت ورحبت القمة الثامنة لمجلس رؤساء دول وحكومات الإيجاد والتي عقدت في الخرطوم في نوفمبر الطين بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر عرتا وباتفاقية المصالحة التي عقدتها الحكومة المؤقتة وأقطاب المعارضة الصومالية في سبتمبر من نفس العام وطالبت الإيجاد الدول المجاورة للصومال وهي (كينيا - إثيوبيا - جيبوتي) بدعم جهود المصالحة الصومالية وإعادة أعمار الصومال .

- وفي الخامس عشر من أكتوبر عام 2002 عقدت اللجنة الفنية مؤتمر دوليا للمصالحة الصومالية في مدينة « الدوريت » الكينية وفي 21 أكتوبر من ذات العام تم التوقيع على إعلان وفق العداءات ومبادئ المصالحة الصومالية وطالبت القمة العاشرة كرؤساء دول وحكومات الإيجاد والتي عقدت في 24 أكتوبر 2003

بكمبالا / أوغندا الاتحاد الأفريقي بمساعدتها لكي تستأن جهودها الرامية لتحقيق المصالحة الصومالية وقررت القمة أيضا توسيع اللجنة الفنية والتي تغير أسمها وأصبح لجنة تسهيل عملية السلام الصومالية لتضم في عضويتها كلا من جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وأوغندا والسودان وقررت القمة أن تجتمع اللجنة على المستوى الوزاري في 28 أكتوبر في نيروبي لمراجعة حالة عملية السلام في الصومال وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى رئيس القمة الذي يقوم بدوره بتقييم عملية السلام الصومالية مقترح الوسائل اللازمة لإزالة أية معوقات تواجه عملية السلام .

- وفي التاسع والعشرين من يناير 2004 وقع قادة الجماعات الصومالية واتفاقا في نيروبي لتحريك المحادثات نحو المرحلة النهائية وتمهيد الطريق لتبني دستور اتحادي انتقالي يوفر الإطار لحكومة انتقالية لمدة خمس سنوات .

- وفي الثاني والعشرين من يونيو 2004 عقدت لجنة التسهيل الوزارية التابعة للإيجاد اجتماعها السابع في نيروبي كينيا حول مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية والذي عقد في نيروبي في الفترة من 21-22 يونيو 2004م وحضر الاجتماع ممثلون للدول الأعضاء في الإيجاد والسفير / محمد علي المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي في الصومال وعدد من الدول الأعضاء في منتدى شركاء الإيجاد من بينها مصر وأبدت اللجنة قلقها من غياب بعض القادة الصومالية في المرحلة الثالثة والنهائية للمؤتمر وطالبت هؤلاء القادة بالحضور إلى المؤتمر في أسرع وقت ممكن وبدون أي شروط كما طالبت المفوضين بضرورة الالتزام بالموعد الذي حدوته لإنهاء المرحلة الثالثة في 31 يوليو 2004 ورحبت اللجنة بقرار الاتحاد الأفريقي والخاص بإرسال بعثة استطلاع لهيئة الأوضاع لنشر مراقبين معسكرين في الصومال .

- وفي العاشر من أكتوبر قام البرلمان الصومالي بانتخاب عبد الله يوسف

كرئيس جديد للصومال وعقدت الإيجاد قمة خاصة عن الصومال في 15 أكتوبر من نفس العام في نيروبي رحبت خلالها بنتائج مؤتمر المصالحة الصومالية التي شهدتها انتخابات الرئاسة الصومالية وتعهدت بتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي والفني للحكومة الجديدة وناشدت الإيجاد الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات الفورية لنشر قوات حفظ سلام في الصومال للمساعدة في تأمين الحكومة الجديدة وتدريب قوات الأمن الصومالية .

- وتبني اجتماع مجلس وزراء الإيجاد والذي عقد على هامش اجتماعات مجلس الأمن المنعقدة في نيروبي في 17 نوفمبر 2004 اقتراح السكرتير التنفيذي للإيجاد والخاص بإنشاء إليه جديدة تشارك من خلالها الإيجاد في مرحلة ما بعد الصراع في الصومال وتسمي هذه الآلية فريق لإيجاد للموافقة والمتابعة وحث الاجتماع الدول الأعضاء في الإيجاد على الاستمرار في دعم المصالحة وبناء السلم في الصومال .

- وفي يناير 2005 أرسلت الإيجاد فريقا من الخبراء العسكريين لتقييم الوضع في الصومال وتحديد المتطلبات اللوجستية اللازمة لنشر قوات السلام التابعة للإيجاد فيه وعلي هامش قمة الاتحاد الأفريقي التي عقدت في أبوجا - العاصمة النيجيرية في يناير 2005 اجتماعا الدول الأعضاء في الإيجاد برئاسة « يوري مرسيفني » رئيس أوغندا أو تعهدت من جديد بإرسال قوات لبناء السلم في الصومال ولمساعدة الحكومة الجديدة ومن ثم فلفه البعض يؤكد على أن الإيجاد قد لعبت دورا مهما لتحقيق السلام في السودان والصومال ولكن هناك ملاحظات على هذا الدور نتعرض لها عند تقييم الإيجاد .

- موقف مصر وليبيا من الإيجاد :- نظرا لأن مصر وليبيا تربطها جوار جغرافي وعمق إستراتيجي ومصالح حيوية بالمنطقة التي تضم الإيجاد لذا نتعرض لعلاقة وموقف مصر وليبيا من الإيجاد وذلك على الوجه التالي :-

أ- مصر والإيجاد :- حظيت الإيجاد والدول الأعضاء فيها باهتمام مصر لعدة اعتبارات لعل أهمها ما يلي :-

1- وقوع بعض دول الإيجاد عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وعلي شاطئة جعلها تتحكم في ممراً إستراتيجي وطريق ملاص مهم يربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي من خلال قناة السويس ومضيق باب المنتدب ويستخدم في نقل بترول الخليج العربي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ولقد جلب الموقع الجغرافي للبحر الأحمر المتاعب والمشكلات للدول المطلة على سواحلها وتحملت الدول المتحكمة في نقاط اختناتة عند المدخل الشمالي (مصر) وعند المدخل الجنوبي خاصة القرن الأفريقي العب الأكبر والأصعب من تلك المشكلات على مر التاريخ .

2- تنتمي بعض دول الإيجاد إلى منطقة متابع نهر النيل وهي كينيا وأوغندا وإثيوبيا . وتعتبر السودان مجري لنهر النيل ومصر هي دولة المصب ويعكس ذلك مجري أهمية دول الإيجاد بالنسبة لمصر فهي تتحكم في نهر النيل والذي يعتبر شريان الحياة بالنسبة لمصر .

3- تعتبر السودان وهي إحدى الدول الأعضاء في الإيجاد المدخل الجنوبي والعمق الإستراتيجي لمصر . ومن ثم فإن الأوضاع في السودان تمس من قريب أو بعيد الأمن القومي المصري .

4- تحاول إسرائيل تعزيز علاقاتها مع دول الإيجاد لعدة اعتبارات من بينها تأمين الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر والتعامل في متابع نهر النيل حيث الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل وفي عام 1998م ذكر د. عصام صديق وزير الدولة بوزارة الري السودانية بشأن المجاري المائية الدولية والتي من شأنها أن تعطي إسرائيل حق الانتفاع بمياه النيل .

وفي تعقيب على ما أورده صحيفة البيان الإماراتية بأن السودان وافق على تلك الاتفاقية ذكر « إن الخرطوم لا يمكن أن تتيح لأية دولة خارج حوض النيل فرص التدخل أو المشاركة في قرار أو سياسات مائية تهم دول الحوض » .
ومما لا شك فيه أن الأطماع الإسرائيلية في المنطقة تهدد الأمن القومي المصري .

وانطلاقاً من الاعتبارات سالفة الذكر وغيرها من الاعتبارات حاولت مصر الانضمام إلى عضوية الإيجاد فشلت في ذلك واستطاعت في عام 1999م الانضمام إلى منتدى شركاء الإيجاد وأصبحت مصر أيضاً عضواً في لجنتي السودان والصومال المنبئيين عن منتدى شركاء الإيجاد نظراً لاهتمام مصر الكبير بهذين البلدين العربيين والأفريقيين في نفس الوقت .

- ولقد حظيت مبادرة الإيجاد لإحلال السلام في السودان باهتمام مصر وأعلنت مصر تمسكها بوحدة السودان ولكن عند إجراء الاستفتاء على قيام دولة جنوب السودان أيدت مصر الاستفتاء بقيام دولة جنوب السودان وأمدتها بالمشروعات العاجلة لقيام الدولة كما قامت بالتوفيق بينها وبين دولة السودان الشقيق.

- هذا وعقب تعثر مبادرة الإيجاد بفعل اندلاع الحرب الأترية الإثيوبية في عام 1998م بقدمت مصر في عام 1999م بمبادرة مشتركة مع ليبيا لتسوية المشكلة السودانية لحل مشكلة الجنوب وتشمل كل القوى والأحزاب السودانية كما تتناول الممارسة الديمقراطية وأشارت المبادرة إلى حق تقرير المصير لجنوب السودان.

ولقد وجدت مقترحات المبادرة المصرية الليبية قبولاً من الحكومة السودانية وصرح وزير الخارجية السوداني / مصطفى عثمان إسماعيل بأن المبادرة

المصرية - الليبية هي المخرج باعتبارها تسعى إلى حل شامل والواجب الوطني والإقليمي والدولي يقتضي دعمها وتفعيلها وحظيت المبادرة أيضا بتأييد ح زب الأمة وح زب المؤتمر الشعبي والتجمع الوطني الديمقراطي وأعلن عثمان الميرغني رئيس التجمع الوطني أن التجمع أيد المبادرة المصرية - الليبية باعتبار أنها المبادرة التي تجمع كل أطراف النزاع وقال أيضا « في حين تري مبادرة الإيجاد أن القضية هي قضية الجنوب وأن الحوار فيها بين السلطة الحاكمة وجون جارائج بينما تهدف المبادرة المصرية - الليبية إلى الحل الشامل .

- واتسمت مواقف الحركة الشعبية لتحرير السودان والقوى السياسية الجنوبية الأخرى بالتحفظ إزاء عدم تضمين المبادرة لحق الجنوب في تقرير مصيره وتأكيدا بدلا من ذلك على وحدة السودان أرضا ولكان عدم مشاركة جون جارائج في اجتماع التجمع الوطني الديمقراطي والذي عقد بالقاهرة وقرر خلال التجمع قبول المبادرة المصرية الليبية ومبادئها مؤشرا لتحفظه اللاحق والاحتفاظ بحقه في رفضها أو التنصل من قرار التجمع بقبولها .

- وتمسك جون جارائج بمبادرة الإيجاد وطالب بدمج المبادرة المصرية الليبية وغيرها من المبادرات في إطار مبادرة الإيجاد وجاء الموقف الأمريكي مؤيدا لجون جارائج حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة المصرية الليبية وأعلنت أن الطريق الوحيد للتعامل مع المشكلة السودانية هو من خلال الإيجاد وأعلنت السيدة / مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة أثناء زيارتها .

لأفريقيا في الفترة من 17-21/10/1999م أن الولايات المتحدة تدعم بشكل حصري جهود الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية للتنمية في التوصل إلى حل سلمي للمشكلة السودانية وتعهدت بأن تدفع الولايات المتحدة في مرحلة

أولي ثلاثمائة ألف دولار لأمانه الإيجاد للدفع بعملية السلام وأدت الوزارة في اجتماعها مع جون جارنج في نيروبي « ليس أماننا الكثير من الوقت إذا أردت أن نعتمد على الإيجاد فلا بد من دعمها » .

وعلى الرغم من الموقف الأمريكي الراض للمبادرة المصرية الليبية إلا أن مصر كانت حريصة دائما على الإعلان عن أن مبادراتها المشتركة مع ليبيا لا تتعارض مع مبادرة الإيجاد وأعلن وزير الخارجية المصري آنذاك السيد / عمرو موسى أن مصر تصر على التنسيق بين مبادرة الإيجاد والمبادرة المصرية الليبية واستطرد قائلا : نحن لا نفكر حق الإيجاد في التدخل لحل المشكلة السودانية وفي المقابل تتوقع منها قبول نفس الحق لمصر وليبيا وأية دولة أخرى مجاورة للسودان .

وعلى الرغم من إصرار مصر على أن يكون لها دور في تسوية المشكلة السودانية إلا أنه تم تغليب مبادرة الإيجاد بفضل الدعم الأمريكي القوى واستطاعت الإيجاد في الآونة الأخيرة التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ومن أهمها اتفاق ماشاكوس والترتيبات الأمنية واتفاق تقاسم الثروة وبروتوكول تقاسم السلطة وكان آخر هذه الاتفاقات التوقيع على اتفاق سلام شامل في 9 يناير 2005 .

وكان اعتراض مصر على مبادرة الإيجاد راجع إلى أنها لا تقوم على تسوية شاملة للمشكلة السودانية كما وافقت مصر على نتائج مفاوضات ماشاكوس والتي جرت تحت رعاية الإيجاد ووفقا لمبادراتها .

- ومن ثم أعلنت مصر أنها تدعم الاتفاق وشارك السيد / أحمد أبو الغيط وزير الخارجية آنذاك في احتفال التوقيع على اتفاق السلام الشامل في نيروبي / كينيا في 9 يناير 2005 م .

- هذا وقد أجريت عملية التصويت في يناير 2011 وتم التصويت لصالح قيام دولة في جنوب السودان وإن كان هناك خلافات حول منطقة إبيي لانضمامها إلى الجنوب أو الشمال ولم يحسم حتى الآن .

ب- ليبيا والإيجاد :- من الواضح أن ليبيا ليست عضوا بمنظمة الإيجاد ولكن لها اهتمام بدول الإيجاد لعدة اعتبارات لعل أهمها ما يلي :-

- 1- أن ليبيا تسعى إلى تقوية علاقاتها بدول الإيجاد في إطار سعيها لتعزيز علاقاتها وتوجهاتها الأفريقية بصفة عامة .
- 2- إن ليبيا تتطلع إلى القيام بدور قيادي في القارة الأفريقية ككل ويتضح ذلك من المبادرة التي أطلقتها ليبيا والخاصة بإحلال الاتحاد الأفريقي محل منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك تجمع دول الساحل والصحراء في فبراير 1998 باعتبارها الدولة الرائدة في هذا التجمع .

3- أن ليبيا لم تحاول الانضمام إلى الإيجاد ولكنها تابعت باهتمام شديد ما تقوم به الإيجاد وخاصة فيما يتعلق بتسوية مشكلة الجنوب في السودان حيث تقدمت بمبادرة مشتركة مع مصر لتسوية تلك المشكلة و اعتبرتها ليبيا أصلح مبادرة لحل المشكلة وصرح د/ على عبد السلام التريكي أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية في ليبيا آنذاك أن مصر وليبيا سيبدلان قصارى جهدهما لتفعيل المبادرة المصرية الليبية المشتركة ولتحقيق الوفاق الوطني في السودان ووصف التريكي المبادرة المشتركة بأنها هي الأصلح والأنسب لتحقيق الاستقرار والمصالحة الشاملة في السودان .

هذا وقد نشطت الدبلوماسية الليبية في إقناع الأطراف المعنية بالمبادرة والتقريب بين وجهات نظرها وفي هذا الإطار قام الرئيس السابق القذافي في منتصف عام 2001 بزيارة للخرطوم ناقش خلال المبادرة المصرية الليبية مع

الرئيس السوداني عمر البشير .

ورغم اهتمام مصر وليبيا بتفعيل مبادرتها المشتركة والتي لاقت قبولا من الأطراف المعرّقي باستثناء التحفظات التي ذكرتها الحركة الشعبية على المبادرة ورغم سعيها لإحلال هذه المبادرة محل مبادرة الإيجاد لأنها تضمنت إعطاء الجنوب حق تقرير مصيره .

إلا أن المبادرة المصرية - الليبية تعثرت بفعل التجاهل إن لم يكن الرفض الأمريكي لها واستأنفت الإيجاد جهودها لتسوية المشكلة السودانية حيث تم التوصل لمجموعة من الاتفاقات كان أهمها اتفاق ماشاكوس وأعلنت الجماهيرية الليبية تأييدها لهذا الاتفاق ورغم م وافقة مصر وليبيا على نتائج مفاوضات ماشاكوس إلا أنه كان هناك استنكار عربي لاستبعاد مصر وليبيا من تلك المفاوضات .

- تقييم لنشاطات الإيجاد :- تضح من الاتفاقية المنشئة للإيجاد أن الأهداف التي تسعى إليها يغلب عليها الطابع الاقتصادي إلى حد أن ذهب بعض الباحثين إلى أن الهدف الرئيس من إنشاء الإيجاد هو دفع التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الإيجاد .

- وبالنظر إلى الأنشطة التي قامت بها الهيئة الحكومية للتنمية منذ تأسيسها في مارس 1996م يمكن إبداء بعض الملاحظات لعل أهمها ما يلي :-

1- أنه على الرغم من غلبة الطابع الاقتصادي على الأهداف التي حددتها الاتفاقية المنشئة للإيجاد إلا أن الأنشطة والأدوار التي قامت بها لا تعكس ذلك فحتى الآن ومنذ تأسيس الإيجاد لم تستطع الإيجاد إزالة الحواجز التي تعوق حرية التجارة مثل الرسوم الجمركية وحرية انتقال الأفراد بين الدول الأعضاء أو إنشاء شبكة اتصالات موحدة رغم إعلانها أن تلك الأمور من الأولويات التي

تسعي إلى تحقيقها .

2- أن تدهور العلاقات بين دول الإيجاد قد أدى إلى عرقلة جهود الإيجاد والتأثير على فاعليتها لفترة طويلة ويذكر البعض في هذا السياق تدهور علاقات السودان بكل من أريتريا وإثيوبيا وأوغندا بسبب تقيم الدول الثلاث المساعدات العسكرية للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان وكذلك منشوب الحرب الأريتيرية الإثيوبية في عام 1998م ولقد شهدت السنوات الأخيرة تحسناً في العلاقات السودانية الإثيوبية خاصة بعد زيادة رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوي إلى السودان في يناير 2002 حيث أعلن أن زيادته للسودان تأتي في إطار الرغبة المشتركة في دعم التعاون المتبادل بين البلدين خاصة في المجالات الأمنية وعلي صعيد العلاقات السودانية الأريتيرية ورغم توقيع أريتريا وأوغندا اتفاق تطبيع لعلاقاتها مع السودان إلا أن العلاقات الأريتيرية السودانية مازالت تشهد توفر في ضوء الاتهامات المتبادلة للدولتين بدعم قوى للمعارضة في كل منهما .

3- بسبب ضعف قدرة الإيجاد على تمويل أنشطتها لجأت الإيجاد إلى التمويل الأجنبي من خلال إقامة منتدى شركاء الإيجاد الذي يمول المنظمة بأكثر من نصف ميزانيتها ولقد قام هؤلاء الشركاء يوضح أجندة للإيجاد تعكس الرؤية الأوروبية والأمريكية ومن ثم أصبح الإيجاد ذات طابع دولي وغربي يعكس المصالح الغربية التي قد تتناقض مع مصالح دول القارة .

4- غلبة الطابع السياسي على أنشطة الإيجاد إذا أصبحت الإيجاد منبرا لتسوية الصراعات التي تشب داخل الدول الأعضاء ويؤكد ذلك للدور الذي قامت به الإيجاد لتسوية المشكلة السودانية وتحقيق المصالحة الصومالية وتكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى بعض الملاحظات حول الدور الذي قامت به الإيجاد لتسوية المشكلة السودانية فعلي الرغم من توصل الإيجاد لمجموعة من الاتفاقات بين

الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان أهمها وأخرها توقيع اتفاق سلام شامل في التاسع من يناير 2005م والذي وصفه البعض بأنه يمثل مرحلة جديدة لعل أهمها ما يلي :-

- يري البعض أن الإيجاد لم تلتزم في وساطتها لإحلال السلام في السودان بالحياد وهو أحد الصفات التي يجب توافرها في الوساطة وكان مضمون مبادرة الإيجاد أقرب إلى مطالب الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي تتخلص في من ح الجنوب حق تقرير مصريه، ومن ثم الانفصال أو الاندماج في سودان علما في ديمقراطي موحد، ورغم تحفظ الحكومة السودانية في بادئ الأمر إلا أنها سرعان ما أخطرت للموافقة بفعل الضغوط التي مارسها شركاء الإيجاد وعلي الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة السودانية في إطار مبادرة الإيجاد والتي حظيت بدعم أمريكي لم تحظى غيرها من المبادرات .

- أن المفاوضات قد جرت في إطار مبادرة الإيجاد وتحت رعايتها بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية دون إشراك القوى السياسية الأخرى في البلاد ولم تتم الإشارة على الإطلاق للقوى الجنوبية التي تعمل بمفرك عن الحركة الشعبية وفي مقابل انفراد الحركة الشعبية بالتفاوض باسم الجنوب انفردت الحكومة السودانية بالتفاوض باسم الشمال ومن أهم التحديات .

التي واجهت اتفاق السلام الشامل الذي تم توقيعه في يناير 2005 وجود فصائل وميليشيات عسكرية في الجنوب غير تابعة الشعبية أو القوات النظامية للجيش السوداني وترفض اقتصادها من العملية السياسية والتفاوضية خاصة أن اتفاق الترتيبات الأمنية يقر إلغاء بقية الميليشيات المسلحة غير التابعة للحركة الشعبية وتعارض بعض مقابل الجنوب والتي يتم استخراج البترول من أراضيها اتفاق تقاسم الثورة الذي تم الاتفاق عليه بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية.

هذا وقد أصبح الحوار الجنوبي - الجنوبي والذي تعتبره الحركة الشعبية من الضروريات في هذه المرحلة حتى يتسنى للحركة الشعبية اكتساب الشرعية اللازمة لقيادة الجنوب بعد أن دخل اتفاق السلام الشامل حيز التنفيذ وقيام دولة جنوب السودان.

- أنه تم استبعاد الأطراف العربية ولم يسمح لها بالمشاركة في المفاوضات التي جرت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية تحت رعاية الإيجاد ولم يسمح حتى لدولة الجوار (مصر و ليبيا) بالمشاركة في المفاوضات ويعتبر ذلك تجاهلا للمصالح الحيوية لكل من الدولتين في السودان وإذا كان التوصل إلى اتفاق السلام الشامل يعتبر إنجازا سياسيا كما يراه البعض فإن مرحلة تطبيق الاتفاق لا تقل أهمية عن مرحلة التوصل إليه ويعني ذلك أن المرحلة الحالية تتطلب المزيد من العمل الجاد والمخلص من جانب كافة الأطراف المعرّقة وإزالة كافة العقبات التي تحول دون تطبيق الاتفاق على أرض الواقع .

ومن ثم تخلص إلى أنه قامت ستة دول أفريقية ممثلة في (جيبوتي . إثيوبيا . كينيا . الصومال . السودان . أوغندا) ثم انضمت إليهم اريتريا بعد حصولها على الاستقلال في عام 1993 ليصبحوا سبع دول ومقر الاتحاد في جيبوتي .

وتم تحديد أولويات التعاون من خلال مجلس الوزراء الخاص بالإيجاد في عام 1996 على النحو التالي الحد من الصراعات الإدارة الرشيدة العمل على إيجاد الحلول للنزاعات الإصلاح الاجتماعي تنمية البنية التحتية (النقل والاتصالات . الأمن الغذائي وحماية البيئة .

هذا وتعمل الإيجاد على الإسراع نحو تحقيق الأمن الإقليمي والتنمية الاقتصادية المستدامة وهي بذلك تخدم أهداف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حيث تنص الاتفاقية المنشئة للإيجاد أنه على جميع الدول الأعضاء

العمل على حفظ السلام والامن والاستقرار لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة وبالفعل قامت الإيجاد ببذل الجهود لنشر السلام في الصومال وجنوب السودان وقد نجحت إلى حد معقول وكما أشرفا فلن الإيجاد تتكون من عدة آليات تشمل جمعية رؤساء الدول والحكومات والمجلس الوزاري ولجنة السفراء .

إلا أنه يمكن القول كما يري البعض أنه لكي يتم تفعيل الإيجاد والتغلب على أوجه القصور التي شابت عملها خلال السنوات السابقة لابد من القيام بمجموعة من الإجراءات من بينها ما يلي : -

- إعطاء القضايا الاقتصادية خاصة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء مزيدا من الاهتمام على نحو ما ورد في الاتفاقية المنشئة للإيجاد .

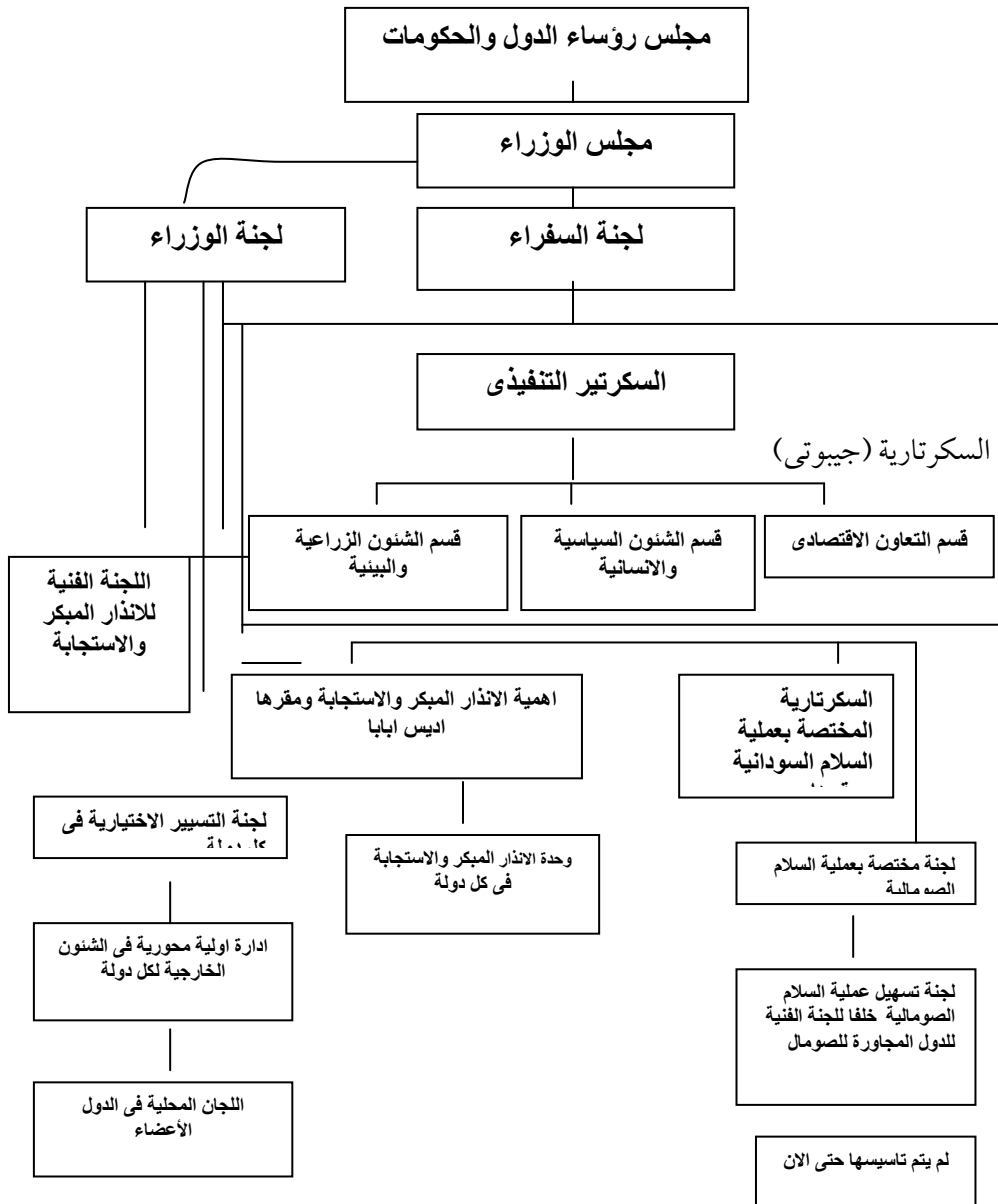
- زيادة الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الشركاء خاصة فيما يتعلق بقضايا التمويل حتى تستطيع الإيجاد العودة إلى طابعها الإقليمي باعتبارها منظمة إقليمية والعمل باستقلالية ودون هيمنة من قبل شركائها .

- أن يكون التعاون بين الإيجاد وشركائها وفقا لخطة تضعها الدول الأعضاء بنفسها بحيث تعكس مصالح الدول الأعضاء لا المصالح الغربية .

- ضرورة التنسيق بين الإيجاد وغيرها من المنظمات العاملة على الصعيد الأفريقي سواء ذلك على المستوى القاري (الاتحاد الأفريقي) أو على المستوى الإقليمي (المنظمات الإقليمية الأخرى داخل القارة الأفريقية) .

- ضرورة العمل بحسن فيه لإنهاء الخلافات بين الدول الأعضاء .

الهيكل التنظيمي للإيجاد



المصدر: يوجد الهيكل التنظيمي للإيجاد باللغة الإنجليزية في الموقع التالي

[www.iss.co.za/AF/RegOrg/unit to union/pdfs/igad/ogram.pdf](http://www.iss.co.za/AF/RegOrg/unit%20to%20union/pdfs/igad/ogram.pdf) http://

- **جماعة شرق أفريقيا EAC** :- تتكون جماعة شرق أفريقيا من ثلاث دول هما كينيا وتنزانيا وأوغندا ومقرها الرئيس في أروشا - تنزانيا ويبلغ تعداد السكان نحو 90 مليون نسمة وقد تم تأسيس الجماعة عام 1967م ولكن تم حلها بعد عشر سنوات لعدة أسباب من بينها انتشار النزاعات وتدهور البنية التحتية بالدول الأعضاء فلم يكن هناك أية سكك حديدية أو خطوط جوية بالإضافة إلى عدم وجود خدمات بريدية أو خطوط اتصالات أو أية خطوط ملاحية مشتركة كما لم ينته الأمر عند هذا الحد بل اشتعلت الحرب بين تنزانيا وأوغندا فيما بين أعوام 1978-1979م .

- هذا وفي عام 1999م تم إعادة تأسيس جماعة شرق أفريقيا بإبرام معاهدة تأمل في إنشاء اتحاد اقتصادي وسياسي بين الدول الأعضاء وتم التشاور حول إنشاء واتحاد جمركي لجماعة شرق أفريقيا بالفعل بدأت الدول الأعضاء بتبادل السلع المعفاة من الجمارك اعتباراً من 1/1/2004 وتم تحديد التعريفات الخارجية الموحدة كما يلي :-

صفر ٪ على الموارد للخام .

10٪ على السلع الوسيطة .

25٪ على السلع تامة الصنع .

- تتركز صادرات هذا التجمع في السلع الزراعية والتي تتمثل في الشاي . البن . القن . التبغ وبعض الصادرات الأخرى مثل الأسماك والجلود . المنتجات اليدوية . المعادن (الذهب . الماس الحجر الجيري . كما تعتبر السياحة من أهم مصادر الدخل لدول التجمع بينما تتمثل الواردات في الماكينات بعض المعدات الرأسمالية . المواد الخام عربات النقل وإجراءها الأسمدة المنتجات البترولية الخام والمكرر . ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين لجماعة

شرق أفريقية بالإضافة إلى اليابان ، والصين ، والهند ، والإمارات والسعودية وقد ارتفع صافي الناتج المحلي لدول اتحاد جماعة شرق أفريقيا إلى 25 مليار دولار ويعد الاتحاد الجمركي خطوة أولى في طريق الوصول إلى إقامة السوق المشتركة وتوحيد العملة وإقامة اتحاد سياسي لدول جماعة شرق أفريقيا .

- بعض أوجه النجاح التي تحققت بالفعل لجماعة شرق أفريقيا :-

- أصبح من الهيل تحويل عملات أي من كينيا وأوغندا وتنزانيا إلى عملة الدولة الأخرى بالإضافة إلى القيام بالإعداد لوضع ترتيبات مالية أخرى .
- داخل الاتحاد الجمركي بالفعل خبر التنفيذ في عام 2004 .
- فتحت بورصة نيروبي أبوابها أمام المستثمرين من تنزانيا وأوغندا بحيث أصبح من السهل على رجال الأعمال في البلدين شراء أسهم في الشركات الكيفية .
- تم بالفعل إقرار سفر موحد للجماعة .
- وبعد أن تعرضنا لهذه الجماعة نتعرض لعلاقات التبادل التجاري بين مصر وجماعة شرق أفريقيا وذلك من خلال الميزان التجاري بين مصر وجماعة شرق أفريقيا خلال الفترة من 2001 إلى عام 2005 (القيمة بالمليون دولار) .

علاقات التبادل التجاري بين مصر وجماعة شرق أفريقيا

الميزان التجاري بين مصر وجماعة شرق أفريقيا خلال الفترة من 2001 عام
2005 (القيمة بالمليون دولار)

2005	2004	2003	2002	2001	البيان
60	37	28	17	25	المصادر المصرية
(62)	(32)	(64)	(32) -		معدل التغير ()
12	9	70	143	102	الواردات المصرية
(33)	(87) -	(51) -	(40)		معدل التغير ()
48	28	42 -	126 -	78 -	الميزان التجاري

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

3- تجمع دول حوض النيل

يجري نهر النيل من متابعه في رواندا وبوروندي مسافة 6700 كم نحو الشمال حتى دلتا النيل في مصر على البحر المتوسط رابطا ما لا يقل عن 10 دول في طريقه ويروي حياة ربما 300 مليون شخص ارتبطت مصائرهم الاقتصادية والثقافية بهذا المجري المائي العظيم.

ولكن على الرغم من تاريخها الغني وكنوزها البيئية إلا أن الشعوب التي تعيش على ضفتي النيل الآن تواجه تحديات تستحق دعما إقليميا ودوليا ومن المنتظر أن تجتمع وكالات التنمية المانحة وعشر دول النيل في جنيف للتعهد بتقديم الدعم المالي والسياسي لمبادرة النيل - التي أطلقتها الدول العشر في 1999 لتحقيق

التنمية المسامة وإدارة موارد النيل – وعليهم التعامل مع تحديات الفقر وعدم الاستقرار والنمو السكاني السريع والتدهور البيئي كي يحموا حوض النيل للأجيال القادمة .

وطيلة ألف عام كانت الأمطار التي تهطل على الجبال والغابات عند منابع هذا النهر العظيم تجلب المياه المرتفعة والساقطة التي كانت تعبر الصحراء باتجاه البحر وفي بعض الأحيان كانت تغيرات التدفق تسبب إما ثراء واستقرارا مجاعة واضطرابا ومع تحول الأرض إلى دول كانت هذه التدفقات تؤثر أيضا في العلاقات فيما بين الدول واليوم تحصيل الدول أعلي النهر على المياه أحيانا بمكيات كبيرة جدا بينما الدول أدني النهر تعتمد اعتمادا كليا على تدفقات النهر وكل هذه الدول تنمو وتتطور ويتسبب غلق الحدود في مخاطر وتوترات بينما التعاون عبر الحدود يجلب الكثير من الفرص .

ويوجد بين دول النيل العشر – بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإريتريا وإثيوبيا وكينيا ورواندا والسودان وتنزانيا وأوغندا – بعض من أفقر دول العالم حيث نصيب دخل الفرد أقل من 200 دولار وفي الحقيقة وصل مجموع الدخل القومي للدول العشر مجتمعة في 1998م نحو 135 مليار دولار أي ما قارب نصف حجم دخل بلجيكا تقريبا على الرغم من أن مساحة هذه الدول تصل 100 ضعف مساحتها وسكانها 30 ضعف سكان بلجيكا .

وهناك حاليا سبع دول انخرطت في صراع دولي أو داخلي وهذا الموقف الهش يعيق النمو الاقتصادي في المنطقة كما أن ندرة مياه النيل المحدقة تعقده بينما من المنتظر أن يصل تعداد سكان دول حوض النيل الضعف على مدار الـ (30) عاما القادمة من 300 إلى 600 مليون نسمة .

بيد أن هذه التحديات توفر في الوقت نفسه فرصة لتأمين مستقبل النهر بشكل كان كثيرون يعتبرونه مستحيلا منذ سنوات قليلة وقد احتشدت تلك الدول العشر خلف مبادرة حوض النيل للارتفاع فوق اختلافاتها القومية وانتهاج رؤية مشتركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في واحدة من أفقر مناطق العالم وتقع على عتق هذه الدول مهمة تاريخية بجعل هذه الرؤية المشتركة تعمل لصالح الجميع وهم يعملون ضرورة تحقيق ذلك لصالح أحفادهم ومن ثم نجد إحساسهم بالهدف قويا .

وإذا تم التعامل مع المبادرة بنجاح فسوف تتعزز الطاقة الكهرومائية والإنتاج الغذائي وتحسن المواصلات والصناعة كما يمكن أن يصاب الثراء البيئي الفريد للنيل مثل بحيرة فيكتوريا والأراضي الرطبة الشاسعة لمنطقة السدود على النيل الأبيض وهي مساحة بحجم بلجيكا - إلى جانب تعزيز فرص التنمية لشعوب حوض النيل والمنطقة ككل وعن طريق إدارة هذه المنافع معا سوف تحقيق الدول المطلة على النيل بتكاتفها معها وراء مبادرة تنمية إقليمية محسنة وتعاوننا ومنافع ملموسة أكبر تحصي عليه من النيل نفسه .

ولكي تستفيد أكبر الاستفادة من الفرص التي يقدمها الاقتصاد العالمي يتعين على هذه الدول تحطيم الأسوار بينها واقتسام موارد الكهرباء والغاز الطبيعي والنفط وجعل الحركة الاجتماعية والاقتصادية أيسر غير أن عددا من هذه الدول لا يربط بينها سوي فلا خطوط سكك حديدية ولا اقتسام للطاقة ولا طرق شاحنات ولا عبور سهل للحدود هذا غير أسوأ وصلات خطوط الطيران مما يجعل حركة الناس والبضائع والأفكار أمرا عسيرا فضلا عن أن المخاوف المتعلقة بالنهر ساهمت من قديم في توتر العلاقات بين العديد من دوله ومن دون تعاون وتنمية تبدو توقيعات العديد من دول حوض النيل قاتمة .

وعلي الجانب الآخر إذا مضت هذه الدول قدما وطورت توسعاتها الخاصة

النيل من دون تعاون وخارج إطار مبادرة حوض النيل فهي بذلك تخاطر باستغلال النيل بما يضر بالآخرين وخسارة الفرص التي يقدمها التعاون وتطيل أمد العيش الكفافي لملايين الفقراء وتزيد التوتر القائم بين الدول المختلفة المطلة على النيل إن مياه النيل يمكن أن تكون حافزا للتنمية دائمة وسلام سعيد بدلا من أن تكون مصدرا ونزاع وكما جاء على لسان عضو باللجنة الفنية لمبادرة حوض النيل مؤخرا : على مدار قرون مضت كان جيراننا أدنى النهر متباعدين ولكننا في عالم اليوم نجلس جنبا إلى جنب للتخطيط لمستقبلنا المشترك ولا نستطيع أن ننجح في إدارة تلك المياه الكثيرة بمعزل عن بعضنا البعض - فكلنا يمسك بمفتاح أبواب الآخرين .

ولذلك علينا جميعا في المنطقة والمجتمع الدولي أن نعكس هذه الكلمات الصائب لنحشد الوسائل المالية والدعم السياسي لإنجاح مبادرة حوض النيل ورغم أن المخاطر عالية بالنسبة للأجيال القادمة في الدول المطلة على النيل إلا أن فرص التنمية كبيرة بالفعل .

وفي هذا الصدد نتعرض لآراء الخبراء الاستراتيجيين لمياه حوض النيل في مصر والذين يكدون على أنه قد حدثت أخيرا انفراجة كبيرة بشأن أزمة مياه حوض النيل التي حاولت بعض القوي المعادية لمصر ودول حوض النيل أن تفجرهم بين أقطاب دول الحوض العشرة هذه الانفراجة أطلقتها رسائل الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك والتي حملها الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري الأسبق والرئيس الشرفي الدائم للمجلس العالمي للمياه إلى عدد من رؤساء دول حوض النيل فيها عن إيمان مصر الصادق بقوة العلاقات التاريخية التي تربطها بمصر خاص أنها صاحبة أول مبادرة لآلية خاصة بدول حوض النيل عام 1998م وحتى والتي جمعت إرادة الدول العشر لصالح شعوب دول الحوض جميعها في سبيل اقتسام الموارد المائية الهائلة الضائعة والمفقودة في أجزاء شتى

بمناخ النيل .

ولا تأتي هذه الانفراجة الحقيقية من فراغ بل بهدوء وتعقل في توضيح الأمور
درءاً لمحاولات الغش والخداع بترويح شائعات تقول أن مصر تأخذ كل مياه
النيل مع السودان ولا تترك لباقي دول الحوض شيئاً فماذا كان رد الدكتور /
محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري السابق عندما التقى بمسئلي هذه
الدول وقطاعات الرأي العام .

إذا أكد أبو زيد على أن ثروات النيل المهددة تزيد على 95٪ من الموارد من
هذه الثروات كالاتي :

الكونغو الديمقراطية ثلاثة آلاف مليار و 597 مليون م 3 من الأمطار التي
تساقط عليها والسودان ألف مليار و 93 مليون م 3 من نفس الأمطار وتنزانيا
886 مليار م 3 من نفس الأمطار وإثيوبيا 819 مليار م 3 وكينيا 314 مليار م 3
وأوغندا 267 م 3 وأريتيريا 40 مليار م 3 وبوروندي 32 مليار م 3 وروندا 29
بليار م 3 ومصر 115 مليا م 3 وأضاف إلى أن علاقات مصر بدول حوض النيل
تؤكد لها اتفاقيات تاريخية تحترم من الجميع خاصة أهم دولة وهي إثيوبيا التي يأتي
منها 85٪ من مجموع نصيب مصر من مصر مياه النيل والتي تأتي من ثلاثة أنها
هي النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا ونهر السوبات ونهر عطبرة .

وأضاف قائلاً : إن لمصر مع إثيوبيا خمس اتفاقيات تحكم العلاقات المائية
بينها وهي بروتوكول روما الموقع عام 1891 بين كل من بريطانيا وإيطاليا
وتعهدت فيه إيطاليا بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن
تؤثر سلباً على تصرفات النيل واتفاقية أديس أبابا الموقعة في مايو عام 1902 بين
بريطانيا وإثيوبيا وتعهد فيما إمبراطور لإثيوبيا (الحبشة) بعدم إقامة أي منشآت
على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوبات من شأنها أن تعترض سريان مياه
النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية وكذلك اتفاقية لندن الواقعة عام 1906م

بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ونصت على أن تعمل هذه الدول مع بعضها لتأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر ثم اتفاقية روما وهي خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا اعتمدت عام 1929م تعترف فيها حكومة إيطاليا بكل الحقوق من تأمين سريان مياه النيل وروافده والحقوق المائية المكتسبة لكل من مصر والسودان وكذا إطار التعاون الموقع عام 1993م في القاهرة أول يوليو بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي وينص على عدم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضررا بمصالح الدولة الأخرى مع التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد واحترام القوانين الدولية .

مبادرة الشرق الأوسط ليس من المستغرب أن تتزامن حالة إطلاق المبادرات الشرق أوسطية من مصادرها الشمالية والغربية مع حالة انطلاق الضجة المفتعلة التي ينوي من خلالها بعض الأفراد وأجهزة الإعلام في بعض دول حوض النيل لترويج لفكرة مؤداها أن مصر والسودان تحصلان على كل خيرات النيل ونصيب الأسد منها أو أن الوقت قد حان لطهي صفحات الماضي وفتح أبواب المفاوضات وكأننا جميعا من أبناء اليوم ولعل جزءا من أسباب الدهشة نمحي إذا افترضنا البعض يتصور أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد قد تعطي الفرصة لممارسة الضغوط المكثفة وقد تشكل في نفس الوقت بعض الأجندات ويؤكد هذه النظرية الدكتور ضياء الدين القوصي مستشار وزير الري والخبير الدولي قائلا: اعتقد أن الضجة الواردة إلينا مفتعلة لأن مصر على وجه تعيش عصر من أزهي عصور الوفاق والتعاون المستمر والخلاق مع دول حوض النيل أجمعها ولن يكون ذلك وليد اليوم بل هي تطور طبيعي لعلاقات حميمة مصر من خلالها الأصدقاء والأشقاء بدءا من المشاركة في إنشاء جبل الأولياء بالسودان 1932 وتعليه خزان أوين بأوغندا عام 1953 المتضررين من إنشاء السد العالي في منطقة

وادي حلفا 1959 بالسودان يزيد عن مائة بئ من أبار المياه الجوفية في كينيا 1996 وتطهير بحيرات وكيوجا وفيكتوريا لصالح مجتمع الصيادين للأسماك في أوغندا منذ 1998 م الآن ودراسة إنشاء مركز للبحوث المائية في تنزانيا على غرار المركز القومي المائية المصري عام 2003 والمشاركة في تحسين الإدارة الجيدة للموارد الكنغو الديمقراطي عام 2000 هذا بالإضافة إلى التعاون في العديد من ونقل الخبرات وتدريب وإعداد الكوادر الفنية في إثيوبيا ورواندا هذا فإن الجميع يعلن أن مصر والسودان تحصلان على نصيب 84 مليار م3 من المياه سنويا عند أسوان وتستخدم منها مصر 55.5 مليار م3 والسودان 18.5 مليار م3 وعن اتفاقية عام 1929 والتي أصبحت أشهر الاتفاقات والمواثيق والمعاهدات الدولية إنها كانت تنص على منح مصر 48 مليار م3 سنويا من مياه الفضيان والسودان 4 مليارات م3 بمجموع 52 مليار م3 أما الـ 32 مليار الباقية من 84 مليار م3 فكانت تذهب للبحر الأبيض المتوسط وقد وقعت هذه الاتفاقية كل من مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا وكينيا وتنجانيقا وحول هذه الاتفاقية يقول الخبير الاستراتيجي الدولي للسياسة الأفريقية الدكتور عبد الملك عودة أن مصر وبريطانيا اتفقتا عام 1904 على تشكيل لجنة خبراء مشتركة لتحديد مواعيد توزيع مياه النيل بين مصر والسودان وتوصلت هذه اللجنة إلى قواعد قبلتها كل الأطراف والطرفان المصري والبريطاني ولذا أرسل رئيس وزراء مصر خطابا إلى المندوب السامي البريطاني يعلن فيه هذا القبول والموافقة وأن هذين الخطابين والمذكرة هما الآن يعرف أمام الرأي العام باتفاقية عام 1989 وفيها النص الواضح على الإقرار بحقوق مصر المكتسبة وضمان تدفق المياه إليها مع حصول مصر على نصيب عادل من أي زيادة تطرا على الموارد المائية لنهر النيل في حالة القيام بمشروعات جديدة ويقول الدكتور عودة إن الاتفاقية حددت كمية المياه الواصلة عند أسوان بمقدار 52 مليار م3 تخص مصر منها بنصيب 48 مليار والسودان 4

مليار م3 وكان توقيع بريطانيا مع مصر باسم أوغندا وتنجانيقا والسودان المهندس محمد ناصر عزت خبير مياه النيل وعضو لجنة خبراء دول الحوض العشر لا تعترض بهذه المحاولات للوقية والدس ولا تشرب هذه العلاقات من الوجهة الرسمية أية شوائب لأن الذي يحدث هنا يمكن وصفه بأنه زوابع سياسية بحثة ومحضة يراد منها تحقيق مكاسب شخصية لبعض السياسيين في الحياة الداخلية لبعض هذه الدول لأهداف غير معروفة لكن المؤكد أن اللجنة التفاوضية التي تمثل الإطار القانوني لأية مبادرة لدول حوض النيل لا تزال تناقش سواء الاتفاقات التاريخية أو غيرها وأن المجلس الوزاري للدول النيلية العشر الذي يمثل الإطار المؤسسي لهذه المبادرة لا يزال بجمع أيضا بصفة دورية ونستطيع أن نؤكد أن الاتفاقات هذه لا تمنع هذه الدول من تنمية مواردها المائية طالما لا تسبب أضرارا لمصر كما أن النظرة الجديدة المتفق عليها بين دول الحوض يدعمها أنه في الأحباس العليا من النهر فواقد هائلة تزيد في بعض الأحوال القديمة على 99% و 99.5% في مستنقعات بحر الغزال الذي تبلغ فواقده 44 مليار م3 من المياه وفي نهاية الحوض عند نهر فوتون لا يزيد الوارد من المياه فيه على نصف مليار م3 مشيرا إلى أن الاستقطاب لهذه الفواقد هو الحل والأمل لتوليد طاقة كهربائية نظيفة ورخيصة وأنه يبقى الأمل القائم للتحقيق ورفض هذه الزوابع وإذا كانت اتفاقية عام 1929 هي الأشهر فإن القسمة التاريخية لمياه النيل تخضع أيضا لاتفاقية عام 1959 المكملة لها ويؤكد الدكتور عادل محمد خير أستاذ التشريعات والقانون الدولي جماعة عين شمس إن كل هذه الاتفاقات تخضع كلها للقانون الدولي ويجب احترامها وعدم المساس بها وأن مصر تستند في اخقيتها لهذه الحصص الحالية لقواعد هلسنكي عام 1966 بشأن الأنهار الملاحية وغير الملاحية ويركز في أن الفقه الدولي تسوده ثلاث نظريات: الأولى: هي نظرية السيادة الإقليمية المطلقة ويدعو أنصارها إلى أن لكل دولة الحق الكامل

في أن تمارس على جزء من النهر الدولي الذي يمر بإقليمها كل الحقوق التي تنفرغ على سيادته المطلقة على إقليمها وذلك بلا قيد أو شرط ودون أن يكون للدول الأخرى التي يقع حوض النهر في أقاليمها أي حق قانوني في الاعتراض أما النظرية الثانية هي نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة فيذهب أنصارها إلى أن كل دولة يجري في إقليمها النهر الدولي لها الحق الكامل في أن يظل جريان النهر على حالة إقليمها من حيث كم المياه وكيفها ذلك أن النهر من منبعه إلى مصبه يكون وحدة إقليمية لا تفصله الحدود السياسية ولا تستطيع الدولة أن تمارس على جزء النهر يمر بإقليمها سيادة مطلقة بل هي سيادة مقيدة مرتبطة بعدم الإضرار بحقوق الدول الأخرى التي يمر النهر في أقاليمها وهذه النظرية تجد تأييدا من غالبية فقهاء القانون الدولي أما النظرية الثالثة : هي - نظرية الملكية المشتركة - والتي تقول إن النهر الدولي من منبعه إلى مصبه يعد مملوكا ملكية مشتركة بين جميع الدول التي يجري النهر في إقليمها بحيث تكون حقوقا متساوية ومتكاملة فلا تنفرد إحداها دون موافقة الدول الأخرى بإقامة مشروع للانتفاع بمياه النهر في الجزء الذي يجري في إقليمها مادام هذا الانتفاع يؤدي إلى إحداث أي تأثير على جريان مياه النهر سواء بالزيادة أو بالنقص ويقول الدكتور عبد الفتاح مطاوع رئيس وفد الخبراء الفنيين المصري وخبير المياه الدولية : إن من حق مصر أن تطالب بحصة زائدة لمواجهة تزايد السكان ودواعي التنمية الشاملة والمستديمة والنهضة العمرانية وحيث إن المجال فيه متسع ليس لمصر فقط ولكن لكل دول الحوض وعلي سبيل المثال فإن نهر البيفور في إثيوبيا تقدر فواقده بـ 121 مليار م³ حوض نهر البارو - أكوبو تصل الفواقد إلى القدر ذاته وإن التصريحات التي أثارت الزوابع تصدر عن هواة السياسة الذين يسعون إلى تلميع أنفسهم أمام الرأي العام الداخلي نتيجة لوجود خلافات سياسية داخلية وهو على عكس الموافق الرسمية الحكومية التي تجتمع حول مبادرة إلية دول حوض النيل وأن أحد مرشحي رئاسة الجمهورية في إحدى

الدول النيلية أثار هذه الزوبعة لتحقيق مكاسب شخصية مشيراً إلى تفعيل القوانين الدولية في العلاقات مع هذه الدول هو لصالحها أيضاً وهم يعرفون ذلك تماماً فالموقف المائي إذا تم التلاعب به في أوغندا مثلاً فإن ذلك سيؤثر سلباً وبخطورة على القرى والمدن الواقعة في كل من تنزانيا وكينيا .

ومن ثم نخلص إلى الآتي :

- 1- إن مصر تحرص على المشاركة الفعالة في كافة المحافل الدولية في مجالات المياه وأنها تلعب دوراً بارزاً للحفاظ على حقوقها في مياه النيل كما أنها تشترك بوفد من ممثلين من وزارة الخارجية وأساتذة القانون الدولي ووزارة الموارد المائية والري في اجتماعات الأمم المتحدة التي تعقد سنوياً لإعداد الاتفاقية الإطارية لاستخدامات الأنهار الدولية في غير الأغراض الملاحية وأن هناك متابعة مستمرة للحفاظ على حقوق مصر في كافة نصوص الاتفاقية الإطارية المقترحة .
- 2- إن هناك تنسيقاً كاملاً بين وزارة الموارد المائية والري ووزارة الخارجية والأجهزة المعنية في الدول ومتابعة دقيقة واتصالات مستمرة لمؤسسات دول حوض النيل ليس فقط للحفاظ على حقوق مصر التاريخية في مياه النيل للعمل على زيادة حصتها من مياه النيل .
- 3- إن أية من دول المنبع لا يمكنها القيام بأي مشروعات تؤثر على حصتنا المقررة من مياه النيل وإن المشروعات وإن قامت فإنها مشروعات صغيرة لا تؤثر إطلاقاً علينا لأن المشروعات التي قد تؤثر علينا تتطلب مبالغ كبيرة وأنه لا بد من أن تلجأ هذه الدول للحصول التمويل اللازم من الجهات والمؤسسات المانحة وأنه يوجد اتفاق عام بين الجهات المانحة بأنه يجب الحصول على الموافقة والتشاور مع الدول التي قد تتأثر بتلك المشروعات .

4- إن مصر ليست ضد أية نيلية تسعى إلى التنمية داخل حدودها بشرط عدم التأثير إطلاقاً علينا وأن مصر تسعى دائماً بالطرق الدبلوماسية إلى إيجاد صيغة للتعاون الفني والتقارب مع جميع دول حوض النيل للقيام بمشروعات مشتركة الاستفادة من مياه النيل للدول جمعاً وخاصة إثيوبيا .

5- إن مصر حريصة على توطيد علاقاتها بدول حوض النيل فتقدم لها دائماً المساعدات الفنية والمالية بقدر المستطاع في شكل دورات تدريبية تقام في مصر وفي شكل خبراء مصريين موفدين لتلك الدول لدراسة أية مشاكل في مجال الموارد المائية على الطبيعة وفي شكل مساعدات أخرى .

ولعل أبرز المساعدات قدمتها مصر لبعض الدول النيلية في الفترة الأخيرة هي :

- حفر مائة بئر جوفي في كينيا كهدية من مصر لشعب كينيا بتكلفة حوالي 3 مليون دولار .

- اعتماد مبلغ 12.9 مليون دولار لشراء معدات لمقاومة نبات ورد النيل في أوغندا الذي يشكل في أوغندا مشكل في أوغندا مشكلة كبرى .

- المعاونة في إنشاء مركز لبحوث المياه في تنزانيا .

كما أن وزارة الموارد المائية والري بالتعاون الأجهزة المعنية بتلك الأمور على علم تام ويقظة لكل ما يحدث وما يجري في حوض النيل وأن هناك متابعة دائمة ليس فقط للحفاظ على المياه بل والعمل على زيادتها تحقيقاً للتنمية الشاملة لدول حوض النيل .

- هذا وقد أشار الدكتور / حسين العطفي وزير الموارد المائية والري الأسبق بما أعلنه السيد / مليس زيناوي رئيس مجلس الوزراء في إثيوبيا إلى أن إثيوبيا لن تسعى إلى الأضرار بمصر أو بشعبها ودعوة مصر والسودان إلى المشاركة في تمويل

سرد الألفية العظيم واعتبره مؤشرا جيدا يمكن من خلاله التأكيد على إعادة الحوار والرجوع لمائدة المفاوضات والانطلاق لبناء مرحلة جديدة من التعاون والتكامل بين البلدين مؤكدا أن مصر لن تلجأ إلى التحكم الدولي وأنه متفائل أن تشهد المرحلة القادمة إثيوبيا لبحث الموقف المصري الدائم لتنفيذ البرامج التنموية المختلفة التي تعويض على الشعبين بالمنفعة والمصلحة المشتركة وأكد على التشاور والتوافق مع دولتي المصب وإشراك الجانب الفني المصري قبل البدء في بناء أي سدود للوصول إلى شراكة حقيقية لخدمه أهداف البلدين المستقبلية وأوضع أن الاتفاقيات القائمة لا تعفي أي دولة من دول حوض النيل من التزاماتها تجاه الحقوق المائية المصرية مؤكدا أن السدود التي أعلن عن أنها لتوليد الكهرباء حكمة أن تشكيل خطرا على التدفق الطبيعي لمياه النيل⁽¹⁾.

هذا وتجري حالياً مفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا بشأن سد الألفية (النهضة) المزمع بناءه في إثيوبيا بشأن عدم الإضرار بحصة مصر المائية والاستفادة المشتركة في حالة الموافقة المصرية السودانية على بنائه ، إلا أن المباحثات الأخيرة بينهما لا زالت تواجه عقبات حول كيفية الاستفادة المشتركة بينهما⁽²⁾.

4- جماعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك) :-

- نشأت هذه الجماعة عام 1980 تحت اسم مؤتمر تنسيق للجنوب

(1) جريدة الأهرام بعد الإعلان عن بناء سد الألفية زيجلوي: إثيوبيا لن تسعى للإضرار بمصر وشعبها.

(2) ياسر على هاشم: الأبعاد السياسية الاقتصادية والقانونية لأزمة المياه في حوض النيل ، في السياسة

الدولية العدد 104 إبريل 1991 صص 152-153.

الأفريقي وكان عدد الدول المنظمة إليها و قَتَئذ - دول تحول هذا التجمع إلى جماعة تنمية الجنوب الأفريقي في عام 1992م وكان الهدف وراء هذا التجمع وقت قيامه هو تقليل الاعتماد على دولة جنوب أفريقيا بالإضافة إلى تحقيق التنمية في كل التفاعلات حيث بعد السادك نموذجا للتعاون القطاعي وذلك بأن تختص كل دولة من الدول الأعضاء بمسئولية محددة عن قطاع معين فقد كانت زيمبابوي مسئولة عن الأمن الغذائي في المنطقة أما أنجولا فكانت مسئولة عن مشروعات الطاقة في حين كانت مهمة سوازيلاد تتركز على تدريب القوي العاملة . بينما كانت بتسوانا تقوم بمهمة الأبحاث بهدف القضاء على أمراض الحيوان أما ليسوفو فكانت تهتم بأبحاث التربية وأخذت تنزانيا على عانقها بعني التنمية الصناعية إلى جانب اهتمام مالاوي بمجال تنمية الثورة السمكية والغابات وحيوانات الرعي واقتصر دور نامبيا على مجال التعدين وموزبيق على مجال النقل والمواصلات وذلك لمالها من موقع إستراتيجي في المنطقة حيث تطل على المحيط الهندي وبالتالي تمر عبر موانئها عمليات التجارة للدول الحبيسة في المنطقة للعالم الخارجي خاصة زيمبابوي وبتسوانا وزامبيا .

هذا وقد أصبح الدول الأعضاء بهذا التكتل في الوقت الراهن 14 دولة هي :

نامبيا - تنزانيا - زامبيا - زيمبابوي - أنجولا - موزبيق - بتسوانا - ليسوتو سوازيلالا مالاوي - الكنگو الديمقراطية - موريشيوس . سيشل - جنوب أفريقيا وكلها أعضاء في الكوميبا فيما عد تنزانيا - موزبيق . بتسوانا - وجنوب أفريقيا . و يبلغ عدد سكان الجماعة حوالي 219.5 مليون نسمة (طبقا لتقديرات عام 2003) وقد أشاد المراقبين الدوليين بانجازات هذا التجمع وقدرته على حزب انتباه التجمع الدولي للجنوب الأفريقي من تقديم المساعدات والمنح إليه .

- وتهدف هذه الجماعة في الأساس إلى وضع إليه لنض المنازعات والتعاون في المجال السياسي وتمتع كل دول السادك باستث لاء جنوب أفريقيا بالنفاد

لأسواق الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية لومي (ACP) ويلاحظ أن 7 دول السادك أعضاء في اتفاقية الكوميسا .

- أما عن الإستراتيجية التي توضح المقاييس والجداول الزمنية لتحقيق التكامل الاقتصادي في هذا التكتل فهي كما يلي :-

- إنشاء إليه للتمويل الذاتي وصندوق تمويل للتنمية الإقليمية في 2005 .
- إلغاء التحكم في تغيير العملات على المعاملات التجارية داخل السادك بحلول عام 2006م .

- إنشاء الاتحاد الجمركي للسادك والبدء في تطبيق التعريفية الخارجية الموحدة بحلول عام 2010 ثم إقامة السوق المشتركة بحلول عام 2012 .
- إنشاء البنك المركزي للسادك والاستعداد لإنشاء عملة موحدة للسادك بحلول عام 2016 .

- يمثل إجمالي الناتج المحلي للسادك حوالي 173.8 مليار دولار عام 2003 وتعد جنوب أفريقيا من أكبر الدول اقتصاديا حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 156.9 مليار دولار وهو ما يمثل عشرة أضعاف الناتج المحلي لدول الجنوب الأخرى وبلغ النمو الاقتصادي حوالي 2.75٪ عام 2003م ويبلغ حجم استثمارات السادك باستثناء جنوب أفريقيا حوالي 7.72٪ مليار دولار في 2002 / 2003 في حين أن استثمارات جنوب أفريقيا مسجلة حوالي 3 مليار دولار في 2002 / 2003 وتمثل هذه الاستثمارات في العمليات التعدينية والقطاع الصناعي واكتشاف البترول .

وتتمثل الأهداف العامة للتكتل فيما يلي :-

- تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي ورفع الفقر وتحسين مستويات المعيشة

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

- لشعوب أفريقيا ومساندة الدول الفقيرة من خلال التكامل الإقليمي .
- إنشاء مؤسسات ونظم وقيم سياسية موحدة .
 - تحقيق السلام والأمن .
 - تحقيق التنمية المستدامة من خلال اعتماد الدول الأعضاء على نفسها وكذا على بعضها البعض .
 - تحقيق التكامل بين الإستراتيجيات والبرامج القومية والإقليمية .
 - الاستغلال الأمثل للموارد .
 - الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية .
 - المحافظة على تعزيز العلاقات والروابط التاريخية الاجتماعية والثقافية بين سكان جنوب القارة .

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات المصرية	18	13	44	34	31
معدل التغير ()		(28) -	(238)	(23) -	(9) -
الواردات المصرية	95	1.3	110	87	111
معدل التغير ()		(8)	(7)	(21) -	(28)
الميزان التجاري	77 -	89 -	66 -	53 -	80 -

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستثناء بيانات دولة موريشيوس
حيث الحصول عليها من سكرتارية الكوميسا)

- الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (الساكو) :-

تأسس الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الأفريقي (الساكو) في عام 1969
وقد دخل التنفيذ في 1/3/1970م ولذا يعتبر الساكو من أقدم الاتحادات
الجمركية القائمة ويضم هذا الاتحاد خمس دول هي : جنوب أفريقيا . بتسوانا .
ليستو . ناميبيا . سوزايلاند . وقد إنشاء هذا الاتحاد بهدف تنشيط حركة التبادل
السلعي والتجاري بين الدول الأعضاء عن طريق تطبيق قواعد وإجراءات جمركية
موحدة بين الدول الأعضاء .

- ويتكون الجهاز الإداري لهذا الاتحاد من هيئة وزراء الدول الأعضاء وهو
الكيان الرئاسي لهذه المجموعة حيث يقوم بوضع السياسات والأطر العامة
المنظمة للاتحاد كما يضم أيضا اللجنة الإدارية المحكمة القضائية السكرتارية
العامة ويتم عقد اجتماعا سنويا للدول الأعضاء لمناقشة الموضوعات الخاصة
بهذا الاتفاق بالإضافة إلى عقد لجان للتجارة والصناعة ولجنة الزراعة ثلاثة
دورات سنويا .

- هذا وتقوم دولة جنوب أفريقيا بتحديد التعريفات الخارجية الموحدة والتي تعتبر
معقدة وتمثل عائق أمام صادرات الدول الأعضاء في الساكو كما تقوم جنوب أفريقيا
بتوزيع حصيلة الرسوم التي يتم جمعها في صندوق مشترك للاتحاد على باقي الدول
الأعضاء ومما هو بالذكر أن الخمس دول الأعضاء في الساكو أعضاء في السادك
ويتراوح متوسط التعريفات الخارجية الموحدة 15.6٪ على المنتجات الصناعية
5.6٪ على المنتجات الزراعية 1.4٪ على المنتجات التعدينية .

الميزان التجاري خلال الفترة من 2001 إلى عام 2005 علاقات التبادل
التجاري بين مصر والسكاو .

(القيمة بالمليون دولار)

2005	2004	2003	2002	2001	البيان
15.4	17	28	4.5	4.9	الصادرات المصرية
(9) -	(39) -	(522)	(8) -		معدل التغير ()
15.3	8	23	12	19	الواردات المصرية
(91)	(65) -	(92)	(37) -		معدل التغير ()
0.2	9	5	7.5 -	14 -	الميزان التجاري

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

واردات السادك حتى عام 2012



مَكْتَبَةُ بَحْرِ سِرَةِ الْوَرْدِ

القاهرة : ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

صادرات السداك من عام 2000 : 2012

2009	2010	2011	2012
378	16 031	23 723	24 403
182	- 1 016	- 889	- 801
745	- 1 838	- 1 368	- 1 170
204	- 1 527	- 1 484	- 1 697
273	- 1 270	- 1 453	- 1 700
899	- 1 280	- 1 241	- 1 240
827	- 1 092	- 1 453	- 1 365
836	- 782	- 3 672	- 5 908
783	- 812	- 882	- 782
84	- 202	- 221	- 239
503	- 720	- 2 484	- 11 734
387	- 570	- 322	- 556
548	- 2 460	- 4 590	- 4 557
365	1 924	1 731	565
175	- 2 517	- 4 990	- 4 000
157	1 869	406	- 10 781

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

نسبة ميزان التبادل حتى عام 2012

2009	2010	2011	2012
62.0	43.6	43.3	41.3
48.8	43.2	50.1	50.3
60.7	81.0	71.7	60.0
115.6	112.6	105.9	111.1
51.6	41.0	41.0	45.5
36.5	36.8	39.2	49.9
58.3	63.8	66.4	66.6
36.1	36.5	61.4	67.2
56.1	55.0	52.2	48.7
131.4	122.7	124.1	128.5
28.2	27.6	29.9	31.3
67.7	67.7	72.5	67.0
35.2	38.6	50.2	45.5
32.2	34.9	37.0	40.9
56.7	70.0	96.4	83.7
37.8	35.0	38.1	38.8

نسبة الواردات إلى الناتج المحلي 38.8%

■ ■ المبحث الثاني التفاعلات التعاونية المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي COMESA (الكوميسا)

أ- نشأة وتطور السوق :

في إطار تناولنا لنشأة وتطور السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي COMESA يمكن القول إن نشأة هذا السوق وتطوره قد مر بمراحل ثلاث هذه المراحل هي مرحلة ما قبل إقامة منطقة التجارة التفضيلية لدول الشرق والجنوب الأفريقي ثم مرحلة منطقة التجارة التفضيلية وأخيرا مرحلة ما بعد الإعلان عن تكوين السوق المشتركة .

إن المرحلة الأولى والتي تعد بمثابة إرهابات لقيام كتل اقتصادي أفريقي في منطقة الشرق والجنوب وقد شهدت عدة وقائع تعد ملامح أساسية لها فقد دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر عام 1965م لعقد اجتماع على المستوي الوزاري للدول الأفريقية المستقلة في شرق و جنوب القارة واستهدف هذا الاجتماع إنشاء إليه لتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي وصدر عنه توصيتان متكاملتان هما :

- الأولى خاصة بإنشاء جماعة اقتصادية لدول شرق و جنوب القارة .

- الثانية خاصة بتشكيل مجلس وزراء مؤقت لدول الشرق والجنوب الأفريقي يختص بإعداد برامج التعاون الاقتصادي فيما بين الدول المنتمية للإقليم .

وفي مايو عام 1966 عقد هذا المجلس الوزاري أول اجتماعاته العادية «باريس أبابا» حيث تم التوقيع على الاتفاقية الرسمية الخاصة بتنفيذ توصيات المجلس الوزاري من قبل عشر دول تنتمي بحكم موقعها الجغرافي للشرق والجنوب الأفريقي وهي بوروندي . إثيوبيا . كينيا . مدغشقر . مالاوي .

موريشيوس . رواندا الصومال . تنزانيا . زامبيا .

واستمرت صور التعاون الاقتصادي فيما بين الدول حتى مارس 1978 حينما استشعرت المجلس الوزاري بضرورة دفع العمل التكاملي لخطوات أخرى على طريق التكامل ومن ثم عقد المجلس أولي اجتماعاته في دورة غير عادية بمدينة لوزاكا عاصمة زامبيا حيث صدر إعلان لوزاكا - الذي نص على إقامة منطقة تجارة تفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا من خلال جدول زمني للتفاوض زمني للتفاوض فيما بين الدول حول إجراءات وشروط الانضمام .

وعقب انتهاء الفريق المكلف بإجراء المفاوضات اجتمع رؤساء الدول والحكومات في 21 ديسمبر عام 1981م للتوقيع المنشئة التفضيلية أما المرحلة الثانية وهي مرحلة منطقة التجارة التفضيلية فقد تم التصديق على الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية في سبتمبر 1982م وبدأت الدول الأعضاء في تنفيذ أحكامها وقد استهدفت الاتفاقية تحقيق الأهداف التالية :

- تحرير التجارة وإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء .
- التعاون في مجال التجارة والجمارك وتبادل المعلومات .
- العمل على إنشاء سوق أفريقية مشتركة بين الدول الأعضاء بحلول عام 2000 .

- تدعيم التعاون في مجالات الزراعة والنقل والمواصلات .
- إنشاء بنك لتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء التي تتم عن طريق المعاملات الصعبة.

هذا وقد بلغ عدد الدول المنضمة لهذه الاتفاقية في بداية 19.1993 دولة

كانت كثافتها السكانية في ذلك الوقت تبلغ قرابة 250 (مائتان وخمسون مليون نسمة).

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة ما بعد الإعلان عن إنشاء السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي والتي تم التوقيع على لمعاهدة المنشأة لها في الخامس من نوفمبر عام 1994 بمدينة كمبالا عاصمة أوغندا ودخلت حيز التنفيذ في الثامن من ديسمبر عام 1994م

حيث تم عقد أول اجتماع لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول الأفريقية الأعضاء في ليلين جواي عاصمة مالاوي يومي 8.7 من ديسمبر 1994م

هذا وضمت السوق في عضويتها عند التكوين 21 دولة هي :

أنجولا. بروندي. جزر القمر. الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) جيبوتي. مصر. إثيوبيا. إريتريا. كينيا. مدغشقر. مالاوي. موريشيوس. ناميبيا. رواندا. سيشيل. السودان. سوازيلاند. تنزانيا. أوغندا. زامبيا. زيمبابوي .

وإن كان هناك مواقف متخذه من بعض الدول ما بين التجميد والانسحاب وهي تنزانيا - ناميبيا - أنجولا وذلك استنادا إلى الرؤى الخاصة بهذه الدول من كيفية تفعيل آليات الكوميسا وأدائها .

ب- الهيكل التنظيمي :

السلطة (مؤتمر رؤساء الدول والحكومات) وهو الجهاز الأعلى لرسم سياسات الكوميسا والمسئول عن السياسة العامة والتوجيه والإشراف على تنفيذها وتحقيق أهدافها وتجميع السلطة مرة واحدة سنويا ويمكن أن تعقد اجتماعات غير عادية لبناء على طلب أي عضو شريطة موافقة ثلث الأعضاء وتتخذ السلطة القرارات بالاجتماع وهي ملزمة لكافة المؤسسات التابعة

للكوميسا (فيما عدا الأمور التي تدخل في الاختصاصات القضائية لمحكمة العدل) .

ج- مجلس الوزراء :

ويتكون من الوزراء التي تعينهم الدول الأعضاء بالكوميسا ويعتبر المسئول عن ضمان الأداء السليم لوظائف الكوميسا ويقوم بتقديم التوصيات الرامية إلى تطوير الكوميسا كما يشرف على الإدارة المالية والإدارية بالسوق .

هذا ويجتمع المجلس مرة قبل انعقاد اجتماع السلطة ويمكن أن يعقد اجتماعات غير عادية بناء على طلب أي عضو شريطة موافقة ثلث الأعضاء وتتخذ القرارات بالإجماع أو بأغلبية الثلثين (في حالة عدم توافر الإجماع وتعد قرارات المجلس ملزمة للدول الأعضاء وكافة أجهزة الكوميسا) باستثناء محكمة العدل .

د- لجنة محافظي البنوك المركزية :

وتتكون من محافظي البنوك المركزية في الدول الأعضاء وتشرق على ضمان التنفيذ السليم لبرامج النقدي والمالي كما تقدر الحدود العليا للقروض والديون لغرفة مفاوضة الكوميسا وكذلك تحديد سعر الفائدة اليومي لأرصدة الديون كما تقوم النصح والمشورة لكل من السلطة والمجلس في المجالات النقدية والتمويلية .

هـ- لجنة ما بين الحكومات اللجنة الحكومية المشتركة :

وتتضم أعضاء السكرتارية الدائمة والرئيسية التي يتم تعيينهم في مجالات التجارة والجمارك والزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والشئون الإدارية والميزانية والشئون القانونية وتصدر قراراتها بالأغلبية البسيطة وتجتمع مرة واحدة سنويا ومن أهم وظائفها الآتي :

- تطوير البرامج وخطط العمل في كافة قطاعات التعاون - فيما عدا قطاع التمويل والنقد .

- الإشراف والمراجعة الدائمة وضمان الأداء السليم وتطوير الكوميسا .

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقية .

و- اللجان الفنية :

وتتكون من ممثلين من الدول الأعضاء وتكون كل لجنة مسئولة عن الإعداد لتنفيذ برنامج قطاعي شامل مع الإشراف على تنفيذه والمراجعة على أدائه وإنجازاته ثم رفع والتوصيات والمقترحات للمجلس الوزاري .

وقد تم تشكيل 12 (اثنتا عشرة) لجنة فنية هي :

- لجنة الشؤون الإدارية والميزانية - لجنة الزراعة .

- لجنة أنظمة المعلومات - لجنة الطاقة .

- لجنة الشؤون المالية والنقدية - لجنة الصناعة .

- لجنة العمل والموارد البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية .

- لجنة الشؤون القانونية .

- لجنة الموارد الطبيعية والبيئية .

- لجنة السياحة والحياة البرية .

- لجنة التجارة والجمارك .

- لجنة النقل والمواصلات .

ي- السكرتارية : ومقرها « لوساكا » بزامبيا :

ويرأسها السكرتير العام الذي تعينه « السلطة » لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة أخرى هذا ويساعد السكرتير العام في مهامه اثنان من مساعدي السكرتير العام ويتم تعيينهما أيضا بواسطة « السلطة » والسكرتير العام هو الموظف التنفيذي الأول للكوميسا كما يمثل السوق المشتركة في مباشرة كما يمثل السوق المشتركة في مباشرة مهامها القانونية .

ومن أهم وظائف السكرتارية العامة : تقديم الدعم الفني وخدمات الاستشارة للدول الأعضاء في السوق لذا فهي تشرف على البحوث والدراسات كأساس .

لتنفيذ القرارات الصادرة من أجهزة رسم السياسة وقد تم تقسيم السكرتارية العامة إلى عدة أقسام لتسهيل أداء مهمتها وهذه الأقسام هي :

- التجارة والجمارك والنقد .

- الاستثمار والقطاع الخاص .

- البنية الأساسية .

- المعلومات وشبكات الاتصالات .

ويقوم السكرتير العام بتقديم ميزانية السوق المشتركة « للجنة ما بين الحكومات كما يخصص أداء الكوميسا لمهامها بصفة مستمرة .

م- اللجنة الاستشارية للجماعات التجارية وجماعات المصالح الأخرى :

وهي المسؤولة عن توفير حلقة وصل وتسهيل الحوار بين مجتمع رجال الأعمال ومجموعات المصالح الأخرى وباقي أجهزة الكوميسا وتشارك هذه اللجنة في اجتماعات اللجان الفنية ويمكنها إعداد التوصيات للجنة « ما بين الحكومات » والاجتماع بها كلما كان الأمر ضروريا .

وتتكون اللجنة الاستشارية من ممثلين عن مجتمع رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى من الدول الأعضاء وكذلك خبراء واستشاريين في العديد من المجالات الاقتصادية يتم من قبل الكوميسا .

- محكمة العدل : وتتكون تلك المحكمة من سبعة من القضاة الذين يجرى تعيينهم من جانب السلطة وتقوم السلطة بتعيين أحدهم كرئيس للمحكمة لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

وقد أقيمت في مارس 2001 ومن وظائفها حل النزاعات ما بين الدول الأعضاء وكذلك المشكلات الناتجة عن تطبيق اتفاقية الكوميسا .

مؤسسات الكوميسا :

يلاحظ أن الكوميسا قد أبقت على العديد من المؤسسات الموروثة عن منظمة منطقة التجارة التفضيلية للشرق والجنوب الأفريقي والتي تخدم دول الكوميسا في العديد من المجالات الاقتصادية والمالية والفنية ومنها :

(أ) بنك التنمية والتجارة للشرق والجنوب الأفريقي :

ويقع في نيروبي « بكينيا ويهدف إلى تجميع الموارد وتمويل نشاطات الكوميسا لتقوية عملية التكامل الإقليمي ويوفر البنك الاستثمارات والتمويل

اللازم لدول الإقليم ويساهم في هذا البنك الكوميسا وبنك التنمية الأفريقي .

(ب) غرفة المقاصة :

وتقع في هراري عاصمة « زيمبابوي » وقد تم إنشاؤها في عام 1984 إلا أن دورها قد شهد تراجعاً بسبب تحرير أسواق الصرف الأجنبي في معظم دول الكوميسا وفي إبريل 1997 قدمت السلطة اقتراح بتحويل الوحدة المحاسبية للغرفة من الـ Mapta والتي كان يتم تقدير قيمتها بوحدات من حقوق الشعب الخاصة إلى دولار الكوميسا والذي سيتم تقدير قيمته بوحدات من الدولار الأمريكي .

(ج) معهد الجلود والمنتجات الجلدية :

ويقع في أديس أبابا بإثيوبيا وقد تم إنشاؤه عام 1990 وضم ممثلين من كل دول الكوميسا.

(د) رابطة البنوك التجارية :

وموقعها Blamtyka بمالاوي وتهدف لتقوية التعاون بين بنوك الكوميسا وتنظيم النشاطات التدريبية عمل الدراسات اللازمة لتنسيق قوانين وأعمال البنوك وقد قامت بالاتفاق على تنفيذ مشروع لمكافحة غسيل الأموال في ديسمبر 2000 كما قيمت لهذه الرابطة أنواع في عدة دول بروندي إثيوبيا . مالاوي . رواندا . السودان . أوغندا بالإضافة لمجموعة أخرى من المؤسسات الموروثة مثل : مركز التحكيم التجاري هيئة المعارض التجارية اتحاد غرف التجارة والصناعة مراكز الترويج الاستشاري مركز النقل البري مؤسسة صناعة الدواء .

وقد قامت الكوميسا بإنشاء العديد من المؤسسات مثل :

- جمعية الكوميسا للصناعات المعدنية : وموقعها « كمبالا بأوغندا » وقد تم إنشاؤها في عام 1999 وتهدف لتقديم القدرات الإنتاجية والتجهيزية والتسويقية لمعادن كما تعمل على تنمية التعاون في مجال شبكة الاتصالات في هذا القطاع .

- شركة تأمين منطقة العملة التفضيلية وموقعها « نيروبي » بكينيا وتقدم هذه الشركة خدمات تأمينية محلية وتوفر فرص تدريب للعمالة في مجال تأمين الصناعات .

- اتحاد الجمعيات الأهلية لسيدات الأعمال : ويعمل على توفير العلاقات والروابط بين سيدات الأعمال في الإقليم كما يعمل على نشر الوعي بأهمية الكوميسا على المستوى المحلي ويتم مساندة عمل هذا الاتحاد من قبل صندوق سيدات الأعمال .

- تم الموافقة على إنشاء وكالة التأمين التجاري الأفريقي في قمة مايو 2000 وتقع هذه الوكالة في نيروبي بكينيا وهي تعمل على تغطية الأخطار السياسية المؤثرة على النشاط التجاري والاستثماري في الإقليم .

- تم إنشاء شركة الاتصالات السلكية للكوميسا في مايو 2000 .

ويلاحظ أن العلاقة بين أجهزة الكوميسا والمؤسسات التابعة إليها لم يترك أمرها بدون تحديد وإنما أشارت الاتفاقية إلى أن كل مؤسسة من مؤسسات الكوميسا سوف تأخذ في اعتبارها لذي تنفيذها لأحكام ميثاقها أهداف وسياسات وبرامج أنشطة الكوميسا .

هذا وتقوم كل مؤسسة بتقديم تقرير سنوي عن أنشطتها إلى مجلس الوزراء

وتهدف الهياكل المؤسسة إلى بحث أوجه التكامل في المجالات المختلفة مثل الزراعة نظم المعلومات الطاقة التمويل والشئون النقدية لصناعة العمل والموارد الطبيعية والبيئية السياحة الغابات الطبيعية التجارة والجمارك النقل والمواصلات والاتصالات الشئون الإدارية شئون الموازنة .

هذا بالإضافة إلى لجنة استشارية تضم رجال الأعمال وممثلي الغرف التجارية للدول الأعضاء .

أهداف الكوميسا :

نصت المادة الثالثة من اتفاقية الكوميسا على أهداف هذا التجمع وتمثلت في الآتي :

- تحقيق معدل نمو اقتصادي ثابت ومستمر للدول الأعضاء عن طريق تنمية وتشجيع التوافق والتوازن في التنمية الإنتاجية والتسويقية .
- تعزيز التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وتبني سياسات وبرامج اقتصادية مشتركة لرفع مستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء .
- خلق بيئة مواتية للاستثمار المحلي والأجنبي .
- تنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا وتحقيق السلام والأمن والاستقرار للدول الأعضاء .
- إقامة اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء بحلول عام 2004 م .
- الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية .
- اعتماد ترتيبات مشتركة لتحرير حركة رأس المال والاستثمارات مع ضمان حرية الأفراد وإعطاء حق تأسيس الشركات والإقامة فيما بين الدول الأعضاء .
- التعاون في توثيق العلاقات بين السوق المشتركة وباقي دول ومناطق العالم

وتبني موافق مشتركة في المحافل الدولية .

- الإنشاء التدريجي لاتحاد مدفوعات ينتهي بإقامة وحدة تغذية وعملة موحدة .

- التزامات الدول الأعضاء في الكوميسا :

هناك بعض الإجراءات التي تلتزم بها الدول الأعضاء لإقامة هذا التجمع نوجزها فيما يلي :

1- الالتزام بتطبيق جدول التخفيضات الجمركية السابق إقراره في قطاع منطقة التجارة التفضيلية (PTA) وذلك لكافة أنواع السلع والخدمات التي يتم التبادل فيها بين الدول الأعضاء على النحو التالي :

أول أكتوبر 1993 60٪ أول أكتوبر 1994 70٪

أول أكتوبر 1996 80٪ أول أكتوبر 1998 90٪

أول أكتوبر 2000 100٪

2- إزالة كافة الحوافز غير الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام .

3- التوصل إلى تعريف جمركية مشتركة بحلول عام 2004 م .

4 - يتم تمويل الجماعة من قبل الدول الأعضاء وفي إبريل عام 1997 أعلن رؤساء دول الكوميسا أنه سيتم سحب عضوية كل دولة تفشل في سداد مستحققاتها لفترة خمسة أعوام متتالية ويجمع ل ذلك إلى ضعف الموارد التمويلية المتاحة للكوميسا والذي أدى إلى تراجع مستويات أداء الأنشطة المختلفة لها .

قطاعات التعاون بين الدول الأعضاء :

بدأت الكوميسا في الاتفاق على تنفيذ برامج التعاون الصناعي الزراعي وكذلك التعاون في تنمية قطاعات الطاقة النقل الاتصالات ملائمة - وفي كافة الأوقات - لكل مواطن في الإقليم .

ومن أهم القطاعات التي توليها الكوميسا اهتمامها في التعاون المشترك :

- تنمية الموارد البشرية والتعاون الفني - تنمية الموارد الطبيعية والبيئة .

- تشجيع وتسهيل للتجارة .

- التنمية الصناعية . التنمية الزراعية . تنمية الطاقة .

- تنمية القطاع الخاص وحماية الاستثمار .

- العلم والتكنولوجيا .

- تنمية النقل والمواصلات .

- النهوض بالتنمية في الدول الأقل نموا .

إنجازات الكوميسا :

أنشأت الكوميسا في مايو 1999م لجنة التجارة الحرة لتسهيل وتنسيق عمليات إنشاء السوق المشتركة طبقا لما تم الاتفاق عليه في معاهدة الكوميسا .

- تم عقد قمة غير عادية لرؤساء دول وحكومات الأيكواس في أكتوبر 2000 من أجل تنظيم عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة وقد شارك فيها تسع دول هم :

مصر جيبوتي كينيا مدغشقر . مالاوي . موريشيوس . السودان . زامبيا .

- زيمبابوي وقد تم انضمام بوروندي وميشل لهم في عام 2001م .
- تم تحرير كافة المعاملات البينية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال .
 - تم الاتفاق على إنشاء اتحاد جمركي إقليمي في ديسمبر 2004 حيث تفرض تعريفيا جمركية موحدة بنسبة صفر % 5 % 15 % 30 % على كل من السلع الرأسمالية المواد الخام السلع الوسيطة للسلع النهائية على التوالي .
 - تهدف الكوميسا إلى تكوين الجماعة الاقتصادية (منطقة نقدية موحدة) مع تحرير حركة الأفراد في عام 2025م .
 - تهدف الكوميسا إلى وضع إجراءات استثمارية موحدة للإقليم من أجل تحسين وضع كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وعابرة الحدود على أن يتم ذلك في إطار تحرير حركة رؤوس الأموال والخدمات والعمل وقد عقد رؤساء الهيئات الاستثمارية الإقليمية اجتماعا في أغسطس 2000 من أجل الاتفاق على خطة عمل لإنشاء هيئة استثمارية موحدة لتسهيل إنشاء المنطقة الاستثمارية الموحدة طبقا السلطة .
 - تم وضع نظام موحد لمعلومات الجمارك وذلك من أجل تسهيل عملية الإزالة الجمركية ووضع تعريف جمركية موحدة لكل دول الكوميسا .
 - تم وضع معايير زراعية عامة من أجل تنظيم المحاصيل الغذائية .
 - وقد تم اتخاذ بعض الإجراءات الإدارية مثل : الاتفاق على وثيقة ضريبية موحدة إصدار تعريف موحدة للطرق البرية ووضع نمط موحد للتأمين على الناقلات إصدار شيكات سياحية ووضع نمط تأمين موحد على الجمارك الإقليمية .
 - وضع شبكات معلومات موحدة لتنسيق بيانات العملية الإنتاجية والتسويقية للسلع المصنعة والداخلية في تجارة الإقليم .

- إنشاء شبكة معلومات عن كافة أنشطة الكوميسا وتربط هذه الشبكة ما بين الدول الأعضاء لتوفير كافة البيانات عن عمليات الكوميسا التي تتم في كل من هذه الدول .

- تم عقد أول اجتماع لممثلي لجان الأعمال في دول الكوميسا في نوفمبر 1997 وأول معرض تجاري للكوميسا أقيم في نيروبي عاصمة كينيا في مايو 1999 وأول ندوة اقتصادية للكوميسا عقدت في القاهرة في فبراير 2000 .

- العلاقة بين الكوميسا وبين الجماعات الاقتصادية الأخرى وبالتحديد السادك في عام 1997م أعلنت كل من ليسوتو وموزمبيق رغبتها في الانسحاب من الكوميسا ذلك لأن استمرار عضويتيها فيها لا تتوافق مع ظروف عضويتيها في السادك وقد انسحبت تنزانيا في سبتمبر 2000 لنفس هذه الأسباب .

لذا فقد وضعت الكوميسا برنامج التعاون فيما بين السكرتارية التنفيذية لكل من الكوميسا والسادك بهدف الحد من المشكلات الناجمة عن تعدد العضوية في كل منهما وما ينتج عنها من ازدواجية في النشاط مما يؤثر بالسلب على معدلات أداء كل من المنظمين كما يهدف هذا البرنامج أيضا إلى وضع أسس للتعاون المشترك بما يؤدي إلى تحقيق أقصى منفعة للدول الأعضاء وقد تم الدعوة لإنشاء هيئة منسقة لأعمال الكوميسا والسادك في مايو 2001م .

- التنسيق بين سياسات النقل والمواصلات في الدول الأعضاء وقد اتجهت الكوميسا إلى تحرير صناعة السيارات ووضع موصفات موحدة لشحن .
البضائع عبر الخطوط الحديدية وكذا للمعلومات الخاصة بالشحن الجوي .

وبالنظر إلى الإنجازات التي حققتها الكوميسا فإنه من الإنصاف القول بأنه تم عقد ما يكفي الاتفاقيات والبروتوكولات بواسطة رؤساء الدول ووزراء مالياتها وذلك من أجل تسهيل نجاح عملية التكامل .

إلا أن نجاح التكامل لا يقاس بنمط الإدارة أو التقنية وانتظام الاجتماعات حيث تصدر التوصيات والبيانات إنما يقاس بمؤشرات التجارة والنمو الاقتصادي ومستويات الفقر وحتى الآن يوجد دليل على زيادة فرص التجارة البينية في الكوميسا ولا دليل على حدوث المنافع الديناميكية كنتيجة للتكامل . ومن ثم يقودنا إلى أساسي حول المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف الكوميسا ومبادئها.

معوقات التكامل داخل الكوميسا :

هناك العديد من العوامل التي ظهرت منذ حصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها وأسهمت في فشل التكامل وبالطبع فإن عملية التكامل في إطار الكوميسا قد تأثرت بنفس هذه العوامل بالإضافة إلى بعض العوامل الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي .

ويمكن تحديد المعوقات غير الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في :

- الاعتماد على قليل من صادرات المواد الأولية .
- وجود أزمة هيكلية في اقتصاديات دول الكوميسا تتمثل في الاعتماد على أساليب إنتاج كثيفة العمل وقد تعرضت هذه السياسة - وهي ما عرفت بسياسة «إحلال الواردات» لكثير من النقد إليها من العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد

المحلي وعلى عملية التكامل .

- ضعف الإمكانيات البشرية .

- ضيق أفق التفكير والمتمثل في عدم قدرة حكومات الدول الأعضاء على التنسيق بين ما ورد في اتفاقيات الكوميسا من التزامات والفرص المتاحة أمام الدول الأعضاء وبين الخطط التنموية في تلك الدول .

- زيادة اعتماد الدول الصناعية الكبرى على اقتصاديات الدول المستعمرة السابقة .

- تعدد انتماءات الدول الأعضاء لعدد من المنظمات الإقليمية فنصف أعضاء الكوميسا هم أعضاء في السادك وثلاثة أعضاء في الساكو هم أيضا أعضاء في كل من الكوميسا والسادك ويؤدي ذلك إلى الصراع وعدم التنسيق ما بين الجهود التكاملية ويتضح من ذلك أن الانضمام للتجمعات الإقليمية هو هدف في حد ذاته لدى تلك الدول بعض النظر عن جدوى هذا الانضمام في تحقيق أهدافها التنموية .

- العوائق السياسية للتكامل على المستوى المحلي للدول الأعضاء حيث لا يوجد جهاز قوي وطني لديه سلطة فعالة على هذه الدول ومن ثم يصعب على الكوميسا إيجاد إليه مناسبة لتنفيذ سياستها .

- عبء الدين الأفريقي الخارجي .

- مشكلات المواصلات المواصلات ندرة المعلومات أزمات الاقتصاد الأفريقي .

- الآثار السلبية لغياب عدالة توزيع منافع التكامل ما بين دول الكوميسا .

- الرشوة والفساد المنتشر في الأجهزة الإدارية سواء على المستوى المحلي أو

المستوي الإقليمي .

أما العقبات التي تفرضها عملية التكيف الهيكلي أمام تحقيق أهداف الكوميسا فترجع بالأساس إلى أن الشروط التي يضعها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يمكن أن تعوق عملية التكامل في الكوميسا وتتمثل تلك الشروط في تخفيض قيمة العملات المحلية وتعويم سعر الصرف وكذلك رفع الرقابة عن أنظمة الأسعار الداخلية والعمل على حرية تدفق التجارة وإلغاء مشروعات الدول واحتكارها لكل من الإنتاج والتسويق وأخيرا إصلاح السياسة المصرفية والشروط المترتبة عليها :

تقليص بزانية الدولة وتقليل عرض النقود وانخفاض مستوى أجور ومرتبات العاملين بالقطاع العام مما يساهم في زيادة معدلات البطالة وتفاقم مشكلات الفقر .

هذا ويمكن أن يساعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي على نجاح التكامل الاقتصادي مادام الهدف الأساسي من هذه البرامج هو تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة حراك عوامل الإنتاج (العملة والمواد الخام) وتقليل الفاقد الاقتصادي إلا أنه لا يوجد يدعو من وجود هذه الآثار الإيجابية لبرامج التكيف الهيكلي داخل دول الكوميسا ومن ثم لم يظهر مردودها الإيجابي على عملية التكامل والجدير بالذكر أن على الرغم من وجود بعض الإثراء التي توضح الأثر السلبي لبرامج التكيف الهيكلي على كل من الاقتصاد المحلي لدول الكوميسا وعلى عملية التكامل في إطارها إلا أنه يمكن القول إن اقتصاديات هذه الدول وإن ظلت فقيرة في ظل برامج التكيف الهيكلي فإنه كان يمكن أن تكون أكثر فقرا بدونها .

والنقطة الجوهرية في أهمية برامج التكيف الهيكلي لنجاح تكامل الكوميسا ترجع إلى التناقض بين سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي : حيث يركز

صندوق النقد الدولي على منهج إدارة الطلب الذي يعتمد على تقليل الواردات وتقليص الاتفاق العام أما البنك الدولي فيعتمد على تنمية الصادرات أو التوجه الخارجي وليس من السهل دائما التوفيق ما بين الرأيين فمن المتصور أن برامج صندوق النقد الدولي ستحدث تخفيضا كبيرا في الواردات سوف يؤدي إلى تآكل أو ضالة استجابة عرض الصادرات كما أن تقليل الاتفاق العام له آثار سلبية على التنمية طويلة الأجل .

كما أن مجموعة برامج التكيف الهيكلي التي طبقت في دول الكوميسا حاليا لم توجه اهتمامها إلى تنمية التجارة الإقليمية وتدعيم تحرير الواردات في حين أن ارتفاع جودة المنتجات القادمة إلى الكوميسا - خاصة تلك القادمة من آسيا تجعل تحرير الواردات عموما يؤثر بالسلب على التجارة البينية في الكوميسا على المدى القصير .

وقد أدى تطبيق التكيف الهيكلي في دول مثل زامبيا وزيمبابوي إلى ظهور نتائج مقلقة ذلك أن الشركات الوطنية قد أغلقت أبوابها نتيجة الدورات المتاحة وأدى الركود إلى تقليل الطلب أو قضي عليها نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة الناجم عن عملية التحرر الاقتصادي وباتت الشركات عاجزة عن الاستثمار كما أن الضغط على دول الكوميسا لضرورة تقليل عجز ميزان المدفوعات لديها يتطلب تقليل الطلب ومن ثم لن تظهر الآثار الإيجابية لعملية تحرير التجارة وتراجع معدلات التجارة البينية التي أهم مؤشر لنجاح العملية التكاملية في إطار الكوميسا والمثال على ذلك :انخفاض صادرات زامبيا إلى زيمبابوي بسبب تطبيق برامج التكيف الهيكلي في زيمبابوي منذ عام 1991 حيث اضطرت زيمبابوي إلى تخفيض وإرادتها تماشيا مع إحكام سيطرتها على سوق النقد الأجنبي وقد شكل ذلك خسارة كبيرة في حصيلة صادرات زامبيا .

ويمكن للكوميسا أن تتغلب على بعض العوائق غير الناتجة عن برامج التكيف

الهيكل مثل مشكلة المواصلات أسلوب الإنتاج كثيف رأس المال في ظل وفرة العمل وندرة رأس المال وكذلك مشكلات تخلف رأس المال البشري وذلك من خلال تنسيق خطط طويلة أمد على مستوى دول الكوميسا ككل .

مصر وتجمع الكوميسا : ونتناولها على الوجه التالي :

1- أفاق العلاقات السياسية بين مصر ودول التجمع :

كان لمصر دائما سياسة ثابتة وواضحة وهي ضرورة الارتباط والتعاون مع دول حوض النيل ومن شاركت مصر في تجمع الأندوجو لدول حوض النيل آنذاك منذ تأسيسه في عام 1983م مؤكدة على ضرورة أن يكون نهر النيل محورا تركز حوله التنمية الاقتصادية لدول النهر وعندما قام تجمع الكوميسا وهو تجمع اقتصادي إقليمي يقترب ويشمل دول حوض نهر النيل فقد شرعت مصر في الانضمام إليه منذ عام 1993م وتحقق هدف مصر بالانضمام إلى هذا التجمع عام 1998م وذلك في القمة الثالثة لهذا التجمع والتي عقدت في كينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية في الفترة من 29-30 من يونيو 1998م .

وبانضمام مصر إلى هذا التجمع الاقتصادي الإقليمي الذي ضم 21 دولة أفريقية تدخل مصر مرحلة جديدة من العلاقات لسياسة لدولة في الإطار الإقليمي حيث يفترض أن قمة حركة تفاعلية اندماجية أقبلت عليها مصر في المجالات السياسية الاقتصادية والتجارية مع نحو عشرين دولة أفريقية قريبة من مصر وهذه الحركة الاندماجية سوف تحقق لمصر مكاسب اقتصادية بل ومصالح حيوية وإستراتيجية وتعلقت تلك المصالح بالمياه في نهر النيل والتي تمثل محاور التنمية الاقتصادية لمصر واستقرار العلاقات السياسية بين مصر ودول نهر النيل وكذا دول الجنوب الأفريقي بما يحقق المن القومي المصري بحكم دورها الريادي في القارة الأفريقية نظرا لمكانتها الإقليمية والدولية التي جعلت منها دائما دولة

محورية .

ومن ثم يمكن القول إن الاعتبارات السياسية وإن كانت تمثل واقعا محددا لعلاقات مصر بدول الكوميسا إلا أنها تمثل أيضا عاملا مهما ومساعدة يخدم المصالح الحيوية لمصر في أفريقيا ذلك أن دول السوق تشكل منطقة مصالح مصرية ذات أهمية قصوي وذلك بحكم عدد من الاعتبارات أبرزها وأهمها كما ذكرنا سلفا مياه نهر وأيضاً البحر الأحمر الذي يمثل بعدا إستراتيجيا وأمنيا وحيويا لمصر إضافة إلى الاعتبارات الجيوبوليتكية التي تتمثل في كون إقليم الكوميسا يمثل منطقة الجوار الإقليمي الجنوبي بخصائصه الإستراتيجية والثقافية وبإمكانياته الاقتصادية المهمة .

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن العلاقات الاقتصادية ليست هي العوامل الوحيدة الحاكمة في علاقات مصر بدول السوق بل إن علاقات مصر السياسية بدول السوق تحكمها محددات مهمة تفرض على صانع السياسة المصرية المبادرة بتكثيف حركة التكامل والاندماج مع دول التجمع فالدول النيلية العشر تقع في إطار إقليم السوق والساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن وتتحكم فيه مجموعة من دول السوق وأمن الحدود الجنوبية لمصر مهمة مشتركة بين مصر وبعض دول حوض النيل مثل السودان وإثيوبيا وأوغندا وغيرهم ومن ثم فإن العلاقات السياسية لمصر بدول الكوميسا تحكمها محددات أساسية ورئيسية تتمثل في الخصائص الجيوبوليتكية والثقافية وحقوق مصر التاريخية ومصالحها المائية وأخيرا أمن البحر الأحمر .

2- أفاق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والكوميسا :

تنبع أهمية انضمام مصر لتجمع الكوميسا من ثلاثة عوامل مجتمعة هي :

(أ) مشكلة العجز المتواتر في الميزان التجاري المصري والتي تؤرق صانعي السياسة الاقتصادية في مصر فقد بلغ هذا العجز وفقا لبيانات البنك المركزي

المصري نحو 8 مليار دولار في عام 1998م (عام الانضمام) .

(ب) أما العامل الثاني - فيتمثل في التزام مصر القاري - بما التزمت به في قمة الدول الأفريقية التي عقدت في أبوجا - نيجيريا عند التوقيع على معاهدة أبوجا الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة بين دول القارة الأفريقية خلال فترة زمنية لا تتجاوز 34 عاما من بدء تنفيذ المعاهدة في مايو 1994م .

أما العامل الثالث والأخيرة فإنه ينبع من إدراك حقيقة طبيعة العلاقات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين إذا إن هذا القرن هو عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة الأمر الذي بالنسبة للدول الأفريقية تحديا جديدا يمكن مواجهته من خلال إقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

هذا وقد توافرت الرغبة المصرية في الانضمام للتجمع منذ تأسيسه عام 1994م إلا أن ظروفًا سياسية بينها وبين السودان قد حالت دون تحقيق شرط الإجماع العام من قبل دول التجمع جميعها ومن ثم احتفظت مصر آنذاك بصفة مراقب إلى أن سمحت الظروف السياسية بينها وبين السودان بتوافر شرط إجماع دول الكوميسا على انضمام مصر وتحولت عضوية مصر من مراقب إلى عضو دائم بالسوق .

ولقد حققت مجموعة الكوميسا قفزات سريعة على طريق التكامل منذ عام 1994م فقد وصلت تخفيضات الرسوم الجمركية فيما بين دول المجموعة إلى 80% في عام 1997م ووصل التخفيض إلى 90% في عام 1998م ووصل عام 2000 إلى 100% وهذا ويشترط لحصول المنتج على هذه التخفيضات أن يكون متمتعًا بصفة الوطن المنشأ الوطني حيث يلتزم ألا تقل نسبة المكون المحلي الداخلة في إنتاجه حسب مقررات قمة كينشاسا في عام 1998م عن 35% ويمكن

النظر في هذه النسبة بتخفيضها إلى 25.5 كحد أدنى بالنسبة للسلع ذات الأهمية للتنمية الاقتصادية في هذه الدول .

وفي هذا الإطار فقد حرصت مصر على تفعيل التعاون البناء مع دول الكوميسا فقد تم اتخاذ العديد من القرارات لعل أهم هذه القرارات هي :

- زيادة خطوط مصر للطيران إلى دول الكوميسا من ست دول إلى اثنتي عشرة دولة .

- تخفيض تداول نقل البضائع إلى الدول الأفريقية .

- تأسيس شركة النقل البحري إلى دول شرق وجنوب أفريقيا بمساعدة بنك الاستثمار القومي .

- إنشاء مراكز تجارية في الدول الأفريقية .

- تقديم التسهيلات الضرورية للقطاع الخاص لإنشاء وتصدير الأدوية إلى أفريقيا .

- استكمال خطة للمعارض لتغطية الأسواق الواعدة للأسواق المصرية بالأسواق الأفريقية والعربية .

- إنشاء شركتين إحداهما لترويج المنتجات المصرية في دول الكوميسا وهي شركة الجنوب / الجنوب ولها أفرع في كل من أوغندا وكينيا وجيبوتي باعتبارها مناطق حرة لدخول المنتجات المصرية إلى أسواق دول الكوميسا وتتضمن هذه المنتجات : المنتجات الزراعية والصناعية والخدمية وحديد التسليح والسيارات والسجاد. أما الشركة الثانية فهي الشركة العربية الأفريقية للدراسات التسويقية والاقتصادية لتعريف المستهلك الأفريقية بالمنتج المصري ومدى جودته واستقرار أسعاره .

- وفي مجال النقل البحري : تقرر الانتهاء من تأسيس شركة النقل البحري إلى دول شرق وجنوب أفريقيا بمساعدة بنك الاستثمار القومي وكذلك التنسيق مع بنك التنمية الأفريقي لإنشاء شركات ملاحية في أفريقيا لتسيير خطوط ملاحية تربط بين دول القارة .

- في مجال التسويق : تم تحديد خطة لإنشاء مراكز تجارية دائمة في الدول الأفريقية مع استكمال تنفيذ خطة المعارض لتغطية الأسواق الواعدة في أفريقيا مع وجود بعثات ترويجية لعدد من دول الكوميسا .

- إنشاء شركة قطاع خاص لتصدير الأدوية للدول الأفريقية والانتهاه من تأسيس شركة التسويق للمنتجات المصرية بأفريقيا .

- إتاحة الفرص لتعليم الطلاب الأفارقة في كلية الطب وتدريب الأطباء الأفارقة في المستشفيات المصرية مع إيفاد بعثات علاجية مخصصة للمساهمة في القضاء على الأمراض المنتشرة بالمنطقة .

- قيام مصر بسداد باقي حصتها في خصخصة وكالة الأنباء الأفريقية إلى جانب الاستجابة لطلبات بعض الدول الأفريقية لتركيب محطات إرسال صغيرة لاستقبال القنوات الفضائية المصرية على أن يتم ذلك تدريجيا بواقع خمس محطات سنويا .

أما عن التبادل التجاري بين مصر ومجموعة دول الكوميسا فيتضح أن مصر تستورد من دول الكوميسا أكثر مما لها كما أن التبادل التجاري لمصر مع الكوميسا يمثل نسبة تتراوح ما بين 50٪ إلى 80٪ من إجمالي علاقتها التجارية مع الدول الأفريقية .

أي أن دول الكوميسا تحتل المركز الأول وبنسبة كبيرة لتجارة مصر مع الدول

الأفريقية والجدير بالذكر أن هذه النسبة قد شهدت تزايدا منذ عام 1995 حتى الآن .

مما يوضح الأهمية لنسبة الدول الكوميسا في تجارة مصر مع الدول الأفريقية بل وتزايدت هذه الأهمية عبر الزمن .

وعلى الرغم من ذلك إلا أن القيم المطلقة لحجم كل من الصادرات والواردات المصرية مع دول الكوميسا ضئيل إذا ما قرون بهدف انضمام مصر للكوميسا وبالهدف المعلن لإنشاء الكوميسا .

ويمكن حصر أهم أسباب هذه الحالة في عدد من النقاط مثل :

- سوء الحالة الاقتصادية وضعف القوي الشرائية في الدول الأفريقية مما أدى إلى ضيق حجم أسواقها .

- تؤدي ارتباطات الدول الأفريقية مع المجموعات الأخرى مثل مجموعة الفرانكفون والأنجلوفون إلى منافسة كبيرة للسلع المصرية في الأسواق الأفريقية حيث تمنح هذه المجموعات ميزات لأفريقيا لا توفرها مصر .

- قصور الدعاية والإعلان عن السلع المصرية في الأسواق الأفريقية بالإضافة إلى عدم الاشتراك في المعارض التي تقام في هذه الدول .

- عدم توافر معلومات ودراسات كافية للمصدر المصري عن المستهلك الأفريقي وأذواقه .

- عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة ومباشرة مع الدول الأفريقية ولا يتعدى ذلك أكثر من السفن العملية في منطقة البحر الأحمر على مواني دول شرق وجنوب أفريقيا .

- عدم وجود مراكز خدمة وصيانة مصرية للسلع المصدرة كالثلاجات والغسالات والأجهزة الأخرى في هذه الدول .

- ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة .

- دخول دول شرق آسيا إلى هذه الأسواق بقوة حيث تقدم السلع بأسعار منخفضة وهو يهم المستهلك الأفريقي في المقام الأول .

هذا ولتنمية التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا نجد من الضروري التواجد بصفة مستمرة داخل هذه الأسواق من خلال المعارض والبعثات الترويجية المتخصصة كما لا بد من إيجاد مظلة تأمين ضد المخاطر التجارية عن طريق إنشاء هيئة مستقلة للتأمين على الصادرات المصرية إلى الدول الأفريقية ضد مخاطر عدم السداد مع ضرورة التعريف بالمنتج المصري عن طريق إيفاد وكلاء تجاريين إلى الأسواق الأفريقية بالإضافة لتطوير نشاط فروع شركات التجارة الخارجية العاملة في أفريقيا لمساعدة المصريين مع إنشاء فروع للبنوك المصرية في الدول الأفريقية للقيام بكافة الأعمال المصرفية المتعلقة بالتجارة الخارجية المصرية مع دول الكوميسا للحد من المخاطر التي تواجه المصدرين لهذه الأسواق مثل : الموارد الغذائية المعلبة والمحفوظ منتجات الغزل والنسيج المستحضرات الطبية والبيطرية المنتجات الجلدية موارد البناء البلاستيك الألومنيوم إذ أنه مما سبق يتضح لنا أن تجارة مصر مع أفريقيا عموما تتسم بالضعف من الناحيتين المطلقة والنسبية وتقوم أساسا على الاستيراد مع ضعف واضح في الجانب التصديري فيها إلا أن أضعف جوانبها حقا هو التذبذب الشديد عاما بعد آخر حيث يمثل معظمها صفقات عارضة غير متكررة مما يعني أنها لا تعكس تواجدا حقيقيا بأي حال لمصر في الأسواق الأفريقية غير أنه من الجدير

بالانتباه أن هذه التجارة قد شهدت في السنوات الأخيرة نمواً يفوق أية فترة سابقة كما شهدت السنوات الأخيرة تطوراً مهماً في علاقات مصر الاقتصادية مع الدول الأفريقية تمثل في توجه رؤوس الأموال المصرية إلى الاستثمار في هذه الدول وهو الأمر الذي مواكبا لاتساع نشاط القطاع الخاص وتزايد دوره في الاقتصاد المصري في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت خلال السنوات الأخيرة .

هذا وتأتي أوغندا في صدارة الدول التي أصبحت للاستثمارات المصرية دور ملموس فيها وتقدر هذه الاستثمارات بحوالي ثلاثين مليون دولار كما تضم بنكا مصرية بدأ نشاطه من عام 1995م وهو بنك القاهرة الدولي الذي يزمع فتح فروع له في كل دول الكوميسا بالإضافة إلى مشروع مجمع صناعي كبير ومراكز للتدريب ومزارع للقطن وفنادق سياحية تقوم بهما شركاء مقاولات مصرية وإقامة طرق بتمويل من بنك التنمية الأفريقي .

كما شهدت أيضا السنوات الأخيرة مشاركة أفريقية في الاستثمار في مصر إذ تشير بيانات رسمية إلى إقبال الأفارقة على المساهمة في رؤوس أموال عدد لا بأس به من الشركات الاستثمارية المصرية في قطاعات عديدة زراعية وصناعية وسياحية وإنشائية وقد بلغ حجم المساهمات في يونيه 1998م نحو 64 مليون جنيه وتنتمي إلى خمس دول هي إثيوبيا وجنوب أفريقيا وليبيريا ونيجيريا وكينيا وقد ذهبت هذه المساهمات إلى 16 شركة في مختلف القطاعات تبلغ تكلفتها الاستثمارية حوالي 650 مليون جنيه وتضم فرصا للعمالة وهو اتجاه يأخذ في التوسع مع تزايد التخصص واتساع القطاع الخاص ونمو سوق الأوراق المالية في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها مصر حاليا .

هذا وقد اتخذت مصر سلسلة من الإجراءات التي تدعم التعاون الاقتصادي مع دول الكوميسا وتعزز من سبل التبادل التجاري مع تلك الدول وذلك بهدف زيادة الصادرات المصرية إليها وإحياء خطة تنشيطها للسوق الأفريقية بصفة عامة

ودول الكوميسا بوجه خاص من خلال منظمة ثلاثية الأبعاد:

يتمثل أول جوانبها في القيام بعدد من البعثات الترويجية إلى بعض دول القارة شرقا وجنوبا والعمل على تنظيم لقاءات فيما بين رجال الأعمال المصريين والأخوة الأفارقة من أجل فتح آفاق جديدة أمام المنتجات المصرية وتنشيط ودفع الصادرات المصرية لدول الكوميسا .

أما الجانب الثاني فيتمثل في الإعداد والتنظيم المستمر بهدف إقامة معارض دائمة أو مؤقتة للمنتجات المصرية بدول الكوميسا .

وأخيرا يتمثل الجانب الثالث في ربط المواني المصرية بمواني دول شرق أفريقيا من خلال خط ملاحي مباشر ومنظم يمهّد لتنشيط التجارة المصرية الأفريقية .

وينبع هذا التوجه الجديد من فلسفة رئيسيه تركز عليها سياسة التنمية الاقتصادية المصرية وتعتمد بدورها على تنمية قطاع التصدير الذي يقود عملية التنمية ويحقق الحصن اللازم للاقتصاد المصري ويعزز من فرص اتجاه الصادرات المصرية بقوة نحو تلك السوق الإقليمية المهمة وذلك من خلال المؤشرات الايجابية التالية⁰

- رحابة الآفاق التي تتيحها الكوميسا خاصة وأنه تجمع كبير يبلغ تعداد سكانه 380 مليون نسمة أي ما يقرب من نصف تعداد سكان القارة مجتمعة يعيشون في مساحة تزيد على 12 مليون كيلومتر مربع كما أن مجموع ناتجه المحلي الإجمالي 90 بليون دولار .

- إمكانية القفز بحجم صادرات مصر لدول الكوميسا في أسرع وقت إلى مستويات أعلى .

- تصدر السودان جدول العلاقات التجارية لمصر مع دول الكوميسا وتقدي حجم الصادرات المصرية إليها بمقدار 71.83 مليون جنيه مع واردات مقدارها 50.26 مليون جنيه وبفائض يقدر بنحو 21.57 مليون جنيه وتأتي جيبوتي في المرتبة الثانية وتبلغ صادرات مصر إليها ما قيمته 12.44 مليون جنيه وبلا واردات وبلي ذلك خمس دول أخرى يتراوح إجمالي حجم تبادلها التجاري مع مصر ما بين 9 ملايين جنيه وتتمثل في الكونغو أما الدول الثلاث الأخرى في مجموعة الكوميسا والتي يميل الميزان التجاري لصالحها في إطار تعاملها مع مصر كينيا وتبلغ وارداتها لمصر 216.42 مليون جنيه يتمثل معظمها في الشاي الكيني مقابل 5.95 مليون جنيه صادرات مصرية إليها والثانية إثيوبيا حيث يبلغ إجمالي وارداتها لمصر 84.53 مليون جنيه مقابل 5.16 مليون جنيه صادرات والثالثة مالاوي التي تمثل صادراتها لمصر 76.14 مليون جنيه ووارداتها 40 ألف جنيه مصرية فقط وحيث تتمثل الواردات المصرية منها مع زامبيا أساسا في الطباق .

علي أن الاتجاه العام حاليا في إطار التوجه المصري داخل الكوميسا هو دفع الصادرات المصرية لتلك المجموعة من الدول وزيادتها في القريب العاجل بشكل ملحوظ .

هذا ولا يقتصر الأمر على التعامل التجاري مع دول الكوميسا في شرق أفريقيا بل تلك الموجودة في الجنوب الأفريقي بما فيها الدول التي لم يكن لمصر أي تعامل تجاري معها على الإطلاق من بينها موريشيوس التي انضمت مؤخرا إلى تجمع الكوميسا .

وتأكيدا لهذه الإجراءات التي اتخذتها مصر من أجل دفع وتنمية صادراتها لدول الكوميسا فقد قامت مصر بإرسال البعثات الترويجية كما استقبلت الوفد الأفريقية في نفس الوقت .

وأهم هذه البعثات – البعثة المصرية إلى كينيا وزامبيا وأوغندا وذلك للتعرف على احتياجات السوق لدي هذه الدول كما يقابل ذلك الحرص على استقبال رجال الأعمال والمستثمرين الأفارقة حيث استقبلت مصر رجال أعمال من إثيوبيا وأريتريا والاتفاق بين مصر وأريتريا على إقامة خط معجى بين البلدين .

وفي إطار دعم العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المجموعة حرص الرئيس مبارك على الالتقاء برؤساء مجموعة دول الكوميسا حيث استقبل كل من الرئيس الأريتيري ورئيس وزراء إثيوبيا ورئيس تنزانيا حيث أكد الرئيس التنزاني خلال زيارته للقاهرة على ضرورة إرساء علاقات اقتصادية قوية بين مصر وتنزانيا سواء على مستوى المؤسسات العامة أو القطاع الخاص وذلك من خلال زيادة تبادل البعثات التجارية وتنظيم المعارض المشتركة في كافة المجالات الصناعية ودعا إلى تشجيع التعاون خاصة من خلال اللجنة المشتركة بين البلدين وحل المسائل المتعلقة بالنظم الضريبية وقوانين الاستثمار وغيرها من المسائل الفنية .

كما عقدت اجتماعات على مستوى القمة بين رئيس مصر والرؤساء الأفارقة واصطحب الرئيس الأسبق مبارك في جولاته وفودا من رجال الأعمال والمستثمرين المصريين للعمل على دفع علاقات بين مصر ودول السوق .

ومن ثم فإن الدبلوماسية المصرية في أفريقيا تتحرك في عدد من المحاور منها التحرك لدعم جهود القارة في مجال التنمية الاقتصادية وتمكينها من استغلال إمكانياتها البشرية والطبيعية والخبرات المتوافرة لديها لتحقيق ما تنشده من تقدم ونمو اقتصادي ويأتي في مقدمة هذه الجهود ما يسعى إليه القارة لإقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية والتي تهدف إلى إقامة السوق الأفريقية المشتركة وإزالة العوائق أمام التجارة البينية والاستثمار فيما بين دول القارة وتنمية البنية الأساسية التحتية اللازمة بما فيما ربط مختلف أنحاء القارة بشبكات المواصلات والاتصالات .

وتسهيل مشاركة القطاع الخاص الأفريقي للاضطلاع بدوره الرئيسي المطلوب في زيادة التبادل التجاري وإقامة المشروعات التي تخدم عملية التكامل الاقتصادي دول القارة .

وامتدادا لهذا التوجه أبدت مصر كافة الجهود الرامية لإسراع الخطى على الطريق وساهمت خلال القمة الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك في سبتمبر 1999م في التوصل إلى تصور حول الخطوات المطلوبة لتضييق الفواصل الزمنية بين مرحلة تنفيذ اتفاقية أبوجا والبدء في هذا السياق بإقامة البرلمان الأفريقي الجامع وكذلك في التحرك نحو إنشاء البنك المركزي الأفريقي ومحكمة العدل الأفريقية بما يتيح توفير الأدوات الكفيلة بتنسيق التشريعات الوطنية الأفريقية وإيجاد أرضية اقتصادية وتشريعية تمهد الطريق لقيام جماعة اقتصادية أفريقية ناجحة مع أيلا الاهتمام اللازم للجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال التجمعات الاقتصادية الفاعلة بالقارة باعتبارها البنية الأساسية والطريق الأمثل نحو قيام وحدة اقتصادية شاملة تجمع شعوب ودول القارة جميعها .

وكانت مصر قد بدأت في التحرك في هذا الاتجاه منذ عدة سنوات حيث حرصت على الانضمام إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) ضمن منظومة إقليمية اقتصادية واحدة تهدف إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة فيما بينها واستهداف هذا التجمع الاقتصادي إزالة العوائق أمام التجارة والاستثمار ما بين دولة وتنمية البنية الأساسية اللازمة لذلك بما فيها تحرير الملاحة الجوية والبحرية والاتصالات والمواصلات مع إعطاء القطاع الخاص الأولوية ليضطلع بدوره في دعم التبادل الاقتصادي بين دول التجمع .

ونري أن هذا التجمع يوفر إمكانيات ضخمة للتجارة والاستثمار في ضوء

ثرواته الطبيعية المتنوعة والجمعة والتي تشمل مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة غير المستغلة والثروة الحيوانية والموارد المعدنية الضخمة من الفوسفات والحديد والنفط بالإضافة إلى اليورانيوم والنيكل والنحاس والكوبالت كما تتيح الأنهار الموجودة في دول التجمع مثل نهر النيل ونهر الزامبيزي ونهر الكونغو إمكانيات متعددة لتنمية قطاعات النقل النهري وتوليد الكهرباء والمصايد السمكية .

ومنذ انضمام مصر إلى تجمع الكوميسا عام 1998م عملت على تفعيل دورها في هذا التجمع وساهمت في كافة أنشطته واهتمت بالتعريف بالسوق والفوائد التي ستيحها الانضمام لهذا التجمع لدي الرأي العام المصري وقطاع الأعمال كما حرصت مصر على الإسراع في تطبيق التزاماتها طبقا لاتفاقية الكوميسا وذلك بإعمال التخفيضات الجمركية المقررة في إطارها وهو ما تم بالفعل في زمن قياسي حيث خفضت مصر تعريفاتها الجمركية على وارداتها من الكوميسا بنسبة 90٪ بشرط المعاملة بالمثل .

وتعميقا للتفاعل بين دول الكوميسا أطلقت مصر مبادرة هي الأولى من نوعها في إطار التجمع وذلك بالدعوة لعقد المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الذي عقد بالقاهرة في فبراير عام 2000 تحت رعاية رئيس مصر وضم عددا من الرؤساء الأفارقة ووزراء الخارجية والاقتصاد في دول السوق وكذا رجال الأعمال والقطاع الخاص والمسؤولين بكبري الشركات الوطنية في أفريقيا إضافة إلى رؤساء المؤسسات الاقتصادية والمالية والشركات الدولية المهتمة بأفريقيا وقد حقق هذا المؤتمر عددا من الأهداف أهمها :

- زيادة الوعي الإقليمي والدولي بالسوق كمنطقة تجارة حرة وبصفة خاصة في أوساط الاستثمار والتجارة في الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا وأمريكا

الشمالية وآسيا .

- تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الكوميسا وخلق شبكة اتصالات بين قطاع العمال في دول السوق من ناحية وبينها وبين مراكز اتخاذ القرارات الاقتصادية في الدول الأعضاء من ناحية أخرى .
- وأخيرا فقد انضمت مصر لعضوية هذه السوق عام 1998 بعد إنشائها بأربعة أعوام (أعلن قيامها عام 1994) ويرجع تأخر انضمام مصر لأسباب سياسية تتعلق بمعارضة إحدى الدول العربية (السودان) التي تتمتع بعضوية التجمع منذ إنشائه كم منطقة تجارة تفضيلية PTA عام 1981 يتبين من ذلك أن مصر لم تشارك في صياغة وتشكيل أهداف وهياكل تلك السوق أو وضع إستراتيجياتها ومراحل تطورها وتوجهاتها الأولى .
- إن أول ما يلفت الانتباه عند تحليل توجهات وأهداف الكوميسا وبغض النظر عن أن التجمعات الإقليمية الموجودة في القارة تأسست في إطار مراحل تنفيذ الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي تهدف في النهاية إلى وحدة أفريقية متكاملة هو أنها أنشأت بصورة مشابهة لما كان يسمى من قبل بالسوق الأوروبية المشتركة والتي تحولت منذ عدة سنوات إلى الاتحاد الأوروبي .
- يتضح ذلك جليا وفق التوجه المبدئي للكوميسا التوجه السوقي أي التوجه التجاري وكذا اهتمامها بمراحل الوصول إلى الاتحاد الجمركي بدءا من إلغاء التعريفية الجمركية بين دولها عام 2001 ويتناقص أيضا مع شعار آخر ومبدأ تتبناه الكوميسا وهو التنمية المتدرجة وحي نوضح مدي التضاد والتضارب في التوجهات فإنه من المتعين تحليل المبدئين :
- التوجه السوقي :

وهو ما يعني أن إرادة دول تلك السوق اتفقت على أن الهدف الأعظم لها هو

أن تصبح سوقا مشتركة لمنتجات دولها لا يعيق حركة تجارتها البينية أية عوائق جمركية أو غير جمركية وأن تفرض الحماية على منتجاتها داخل تلك السوق بإنشاء اتحاد جمركي يتعامل مع ما قد يصل إليها من خارج التجمع أن هذا الهدف في حد ذاته لو تحقق فمن شأنه أن ينعش الأحوال الاقتصادية خاصة التجارية في دول السوق إلا أنه لكي تكون هناك تجارة فلا بد أن تكون هناك صناعة وزراعة وإنتاج وتشريعات تؤمن مناخ الأداء الاقتصادي وتعمل على جذب الاستثمارات إلى داخل الإقليم بالإضافة إلى ما يتعلق بنواح تشريعية وتنظيمية مالية تتعامل مع موضوعات العملة وحرية التحويلات وسداد الالتزامات وغيرها .

مما تقدم يتضح أن مردودات تحرير التجارة البينية بين دول التجمع ذات أثر ضعيف طالما أن البنية التحتية لدولها متدهورة وكذا ضعف العناصر التي اشرنا إليها (المالية - الإنتاج - الصناعة - الزراعة 000) لدي بعض دول التجمع وانعدامها تقريبا لدي معظمها .

- التنمية المتدرجة :

ليس هناك تحديد على وجه الدقة ماذا تقصد الكوميسا بالتنمية المتدرجة فالغموض يشوب هذا الم بجا إذ أنها لم تحدد هل المقصود أن تكون في مجال التجارة ووفقا للتدرج في خطوات الوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي أم أن المقصود هو التنمية الاقتصادية بصورة مستدامة فيما بين دول التجمع ومما يزيد الغموض إذا ما اقترضنا أن المقصود هو الافتراض الثاني أننا لا نجد بين وثائق وإستراتيجية الكوميسا التي أعلنتها عام 2000 أية أجندة أو برنامج عمل زمني أو خطة ما أو إطار يتحدد فيها مفهوم التنمية أو كيف ستتم وكيفية تمويلها وأولوياتها كما أن هياكل ولجان وهيئات الكوميسا في مجملها معنية بتحرير وتشجيع التجارة والاستثمار فقط وصولا إلى آلية التمويل الوحيدة للكوميسا وهي بنك PTA الذي

يتلخّص هدفه في دعم التجارة في صورة قروض و ضمانات تجارية قصيرة الأجل ذات فائدة مرتفعة كما أن أسقفه الائتمانية ضعيفة وليس من بين أهدافه تمويل مشروعات ذات بعد إقليمي أو حتى وطني تتطلب احتياجات تمويلية ضخمة في أي من مجالات التنمية المستدامة .

تحديد العناصر الإيجابية التي يتم التحرك على أساسها :

- إن أولي الإيجابيات هو وجود إطار للتجمع ينظم علاقات بينة لدول الإقليم ذلك التجمع وما يحيطه من تجمعات أخرى داخل القارة وخارجها حتى لو كانت هناك بعض الانتقادات والمثالب التي وردت على النحو السابق فإن رغبة دول التجمع في العمل معا والتعاون المشترك لتعميق مفهوم التعاون الإقليمي هي رغبة جادة .

- وقررت الكوميسا بما ورد في اتفاقياتها النوعية وما صدر عن قممها مناخا جيدا للتعاون بين دول الإقليم وبصورة يمكن البناء عليها وتطويرها من خلال أجهزة وآليات الكوميسا القائمة بالفعل بما يحقق نقلة نوعية وكمية للتجارة والتعاون الاقتصادية داخل التجمع (مع إدخال بعض التطوير عليها كما سيرد في السياق) وهي :

- بنك الكوميسا : والذي تأسس عام 1979 بهدف التمويل للمشروعات ذات التوجه التصديري وبجد أقصى 5 مليون وحدة سحب (وحدة السحب للكوميسا = 1.3 مليون دولار أمريكي) وبسعر فائدة 12٪ أما على سقف لخطوط الائتمان فهو 10 مليون وحدة سحب وبفائدة تقدر بحوالي 10٪ بالإضافة على 1٪ رسوم فائدة على الرصيد القائم من وقت لآخر وغير المسحوب من القرض .

- تبلغ مساهمة مصر في رأسمال البنك نسبة 9.8٪ تتساوي في ذلك مع إثيوبيا

وكينيا وتنزانيا وزيمبابوي .

- أثبتت الكوميسا خلال السنوات العشر الماضية نجاح المجموعة في تحقيق قدر من أهدافها رغم الصعوبات الدولية وتعقيدات الموقف على مستوى القارة ومع ذلك يمكن وضع تصور لتطوير الأداء واتجاهات الكوميسا من خلال تحرك مصري نشط وإيجابي وأوراق عمل ومقترحات تتقدم بها مصر عبر مستويات الكوميسا المختلفة بدءا من مستوى الخبراء ومرورا بالمستوى الوزاري وصولا إلى القمة .

- أفكار حول خطة تحرك لتطوير أداء الكوميسا وتعظيم استفادة مصر :

في مجال التوجيهات العامة للكوميسا :

- تعديل بعض الأوضاع في الكوميسا بمجموعة من الأفكار وأوراق العمل المقترحة والتي من شأنها إفادة مصر إذا من الممكن إعادة بحث توجيهات الكوميسا المحلية لإعطاء أولوية للتنمية المستدامة بمفهومها الشامل وليس الاهتمام فقط بتنمية التجارة وتنشيطها بين دول الإقليم فالنموذج الأوروبي قدر له النجاح باتجاهاته التجارية ليس لصحة التوجه التجاري في حد ذاته ولكن لأنه كان الأكثر ملاءمة لأوروبا ولمتانة الأرضية التي بنيت عليها التوجيهات التسويقية لدولها سواء بما كانت تملكه من إنتاج قائم على صناعة راسخة وزراعة ذات أساليب متقدمة رؤوس أموال وفرص تمويل ومناخ استثماري وحرية تحويلات واستقرار لأسواق الصرف بين دولها بالإضافة إلى ارتفاع قيم التنافسية وتقاربها والأهم من ذلك ما يدخل في عوامل الإنتاج والتجارة من عنصر بشري متميز وبنية تحتية من نقل ومواصلات وخدمات وهي عناصر يفتقر إليها تجمع سوق الكوميسا وهو ما يدعو إلى مراجعة يجب أن تتبناها مصر وبحيث يعاد النظر في أساليب التخطيط الاقتصادي لدول الإقليم وقيامها بالتنسيق فيما بينها وكذا

أساليب النقل وربط الطرق بين دول الإقليم سواء البرية أو البحرية أو وسائل النقل الجوي والمواصلات .

- تبني الدعوة إلى التنمية الزراعية وتنسيق السياسات الزراعية وأساليب الإنتاج والتسويق وتأهيل القوي العاملة في هذا القطاع الاقتصادي بما له من أهمية في ظل أزمة الغذاء التي يعاني منها الإقليم وفي هذا الصدد يمكن اقتراح بعض الأفكار لتمويل المشروعات الزراعية المتكاملة على مستوى الكوميسا مثل زيادة رأسمال بنك الكوميسا وتنوع أساليب التمويل لتشمل مجالات تنمية أخرى دون تركيز على الجارة فقط وهو مبدأ ليس بمستحيل إذ يلجأ إليه بنك التنمية الأفريقي كل عدة سنوات لتوسع قاعدة تمويله للمشروعات ونطاق إقراضه باللجوء إلى الدول الأعضاء حاملة أسهم ملكيته لزيادة مساهماتها وتعليه رأسماله أو إنشاء صندوق مستقل للأغذية والزراعة خاصة بالكوميسا يكون نطاق عمله الزراعة وتنميتها .

- إضافة بعض ما ورد من أفكار في خطة التنمية الزراعية التي أعدتها الفاو كمقترح للتنمية الزراعية في أفريقيا في إطار النيباد ويتلخص هذا الاقتراح في أن تقوم دول الكوميسا برصد 2% أو 3% من مخصصات الزراعة في ميزانياتها ليتم استخدامها في مشروعات وزراعة وتصنيع زراعي واستزراع أرض مشتركة بين دول الإقليم وليس 10% كما ورد في خطة الفاو وذلك مراعاة لظروف دول التجمع .

- تعظيم استفادة مصر من (التوجهات الخاصة) :

- لا جدال في أن البعض يتساءل : لما تتقدم مصر بهذه المقترحات ؟ والواقع أن هناك ثلاث جوانب أولها أن هذه المقترحات ستضع مصر في مكانتها الريادية

كأكبر دول السوق بعد أن تحظى باهتمام أعضائها والثاني أن تنفيذ جزء أو كل هذه المقترحات ستستفيد منه مصر اقتصاديا لسببين أولهما أنها إحدى دول التجمع التي ستستفيد من مشروعات التنمية بمفهومها الشامل أو التنمية الزراعية المشتركة والسبب الثاني أنها تملك ميزة نسبية تتعلق بعمق تجربتها الزراعية وخبرة علماءها وشركاتها تتفوق بها على مثيلاتها في باقي دول التجمع مما يعطيها أولوية التنفيذ والإشراف وهو ما يتيح خلق مزيد من فرص العمل أمام سوق المصري للانطلاق الفعلي إلى دول الكوميسا أما الجانب الثالث والأهم فهو المكسب السياسي من وراء ذلك على امتداد مساحة دول التجمع والذي يتيح التواجد في منطقة على درجة عالية من الأهمية للأمن القومي المصري والتواجد النشط بها يعتبر مطلباً عاجلاً وملحاً .

- إن هذه المقدرات لا بد أن تستند إلى افتراضات ومعطيات واليات تعتبر ركيزة هامه لا بد من وجودها لتنشيط عمليات التجارة والتنمية البينية بين دول التجمع ويمكن وضعها فيما يلي :

- إنشاء شركة للنقل البحري تكون ملكيتها للكوميسا كتجمع وتتبع إداريا احدي هيئات الكوميسا ومساهمه من الدول الأعضاء وذلك لتخفيض رسوم وأعباء النقل وتسهيل حركة وانتظام التجارة البحرية بين دول الكوميسا عبر الساحل الشرقي لدول السوق إذا أنه من الملاحظ عدم قدرة القطاع الخاص بدول التجمع على الإطلاع منفردا بهذا الموضوع أو تحمل أعبائه أو إسناد احتكار عملية النقل البحري لأكثر دول الكوميسا قدرة على ذلك أو الاتفاق رسميا على حتمية أن يكون التنقل البحري وما يتبعه من خدمات كالشحن والتفريغ ومحطات تموين السفن من خلال شركات النقل البحري التابعة للكوميسا وهو اقتراح من شأنه الإسهام في قيام سفن الأسطول التجاري المصري يتولى اغلب هذه العمليات

بالإضافة إلى تنشيط خطوط النقل البحري المملوكة للقطاع الخاص المصري .
تشجيع البنوك المصرية على فتح خطوط ائتمان يتم تنفيذه لإقراض العمليات التجارية بين مصر ودول الكوميسا أسوة بما فعلته الهند من خلال بنك التصدير والاستيراد الهندي الذي يقوم بتمويل عمليات التجارة سواء تصدير أو استيراد ما بين الهند ودول التجمع وهو أمر كان من الأولي أن تقوم به بعض البنوك المصرية خاصة في ظل ضمانات السداد واتحاد البنوك التابع للكوميسا ودون تخوف من مخاطر الإقراض في ظل التأمين على عمليات الإقراض والتحويل بضمان البنوك المركزية التي تتولي السداد ثم التحصيل بمعرفتها من العميل المحلي (نظام swift) و (نظام Al Dia) .

وعن فرص الكوميسا وكيفية تعظيم استفادة مصر منها والتي تناولها العديد من المؤسسات المصرية تتلخص المقترحات في الآتي :

تتيح عضوية مصر في مجموعة الكوميسا الفرصة للسلع الصناعية المصرية ان تغزو أسواق الدول الأعضاء وخاصة بعد حصول هذه السلع على تخفيضات جمركية ودخولها معفاة من الرسوم الجمركية إلى أسواق المجموعة بحلول عام .
وقد بدأت بعض الشركات المصرية بالفعل فتح فروع لها في هذه الدول مثل شركات تصنيع الألمنيوم والأدوات المنزلية والآلات الكهربائية وهذا سوف يتيح للسلع المصرية أن تغزو هذه الأسواق من داخلها إلى جانب ذلك سوف تحصل الصناعة المصرية على مواد الخام بسعر منخفض من دول الكوميسا مما يعطي السلع الصناعية المصرية مركز تنافسي أفضل في أسواق هذه الدول .

في مجال الزراعة :

يمكن لمصر بخبراتها الكبيرة في مجال الزراعة والري أن تساهم في إحداث طفرة مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي في دول المنطقة وأن تتحول من

استيراد السلع الزراعية والحبوب والمواد الغذائية من الدول الغربية إلى استيرادها من دول الكوميسا التي تقيم مصر فيها مشروعات زراعية مشتركة وقد أبدت العديد من دول المجموعة رغبتها في الاستفادة من الخبرة المصرية في مجال الزراعة حيث تقدمت 14 دولة من دول الكوميسا بطلبات إلى مصر لإقامة مزارع نموذجية بها وتتراوح مساحة هذه المزارع بين 2000 إلى 20.00 فدان تتوفر بها البنية الأساسية للزراعة وموارد المياه وتستعد حكومات هذه الدول لتوفير السكن والأمن للخبراء والعمالة المصرية التي سوف تعمل في هذه المزارع ويمكن لهذه المزارع أن تستوعب أعدادا كبيرة من أعماله المصرية كما يمكن أن تمثل مصدر رخيص لواردات مصر الزراعية خاصة مع توقع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الزراعية بسبب إلغاء الدعم المقدم لهذه السلع في ظل اتفاقية الجات.

إلى جانب ذلك فإن دول الكوميسا تقوم في الوقت الراهن بإعداد خطة متكاملة لتطوير نظم الري وإداره الموارد المائية بها وهذا سوف يتيح لمصر استخدام خبراتها في مجال إدارة المياه والأشغال العامة عند صياغة تلك الخطة والعمل على تعظيم مصالحها خاصة بالنسبة لمياه النيل وذلك لان تجمع دول حوض النيل أعضاء في مجموعة الكوميسا .

في مجال المقاولات :

تمتع شركات المقاولات المصرية بخبرة واسعة في الأسواق الأفريقية وخاصة شركات المقاولون العرب ويوجد في هذا المجال فرص واسعة لاستفادة شركات المقاولات المصرية حيث أن معظم هذه الدول في حاجة إلى تطوير بنيتها الأساسية وإنشاء الطرق والكباري والمستشفيات والمصانع ومن ثم فإن المجال مفتوح أمام الشركات المصرية التي نجحت في الدول الأفريقية والدول العربية رغم المنافسة الشديدة ومن أهم المشروعات المطروحة في هذا المجال مشروع

الري في ليسوتو بتكاليف 32 مليار دولار يمتد لفترة 20 سنة وكذلك مشروعات تطوير معامل التكرير في بعض هذه الدول وقد حصلت بالفعل بعض الشركات المصرية على تعاقدات في العيد من هذه الدول وعلي سبيل المثال حصلت شركة مقاولون العرب على التعاقدات أوغندا ومشروع تطوير الإستاد الرياضي في غانا كما أصبح للشركة مكاتب في كينيا وتنزانيا ورواندا وبتسوانا والسنغال وكذلك هناك مشروعات للربط الكهربائي بين هذه الدول ومصر وإمكانية قيام مصر بدور حلقة الوصل لتصدير الفائض من الكهرباء من هذه الدول إلى الدول الأوروبية .

في مجال الخبراء والدعم الفني :

تمتاز مصر بان لديها ثروة من العقول البشرية في كافة المجالات وهناك بالفعل تعاون بين مصر ودول الكوميسا في مجال الخبراء ويلعب الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا دورا هاما في هذا المجال حيث يقوم بتوفير الخبراء المصرية اللازمة للمشروعات التنموية في أفريقيا وهذه الخبرات متنوعة من أطباء ومهندسين زراعيين ومدنيين .

وكذلك أساتذة جامعات كما يقوم الصندوق بعمل دورات تدريبية للكوادر الأفريقية من هذه الدول في أكاديمية الشرطة والمعهد الدبلوماسي ووزارة الزراعة وكذلك تقوم مصر بتقديم بعض المعونات الفنية لهذه الدول سواء في صورة منح دراسية لبعض أبناء هذه الدول في الجامعات المصرية وخاصة الأزهر الشريف أو بتقديم مساعدات غذائية لشعوب هذه الدول أو تقديم دعم فني ومالي لمحاربة الأمراض أو في بعض المجالات الأخرى مثل مكافحة ورد النيل في دول حوض النيل مثل ويمكن لمصر أن تطور من هذا الجانب وأن يتم وضع برنامج مصر في هذه الدول وبما يساهم في دعم موقفها في المجالات الأخرى أسوة بما تفعله الدول المتقدمة مع دول العالم الثالث في مجال المعونات الفنية والمالية .

- إلى جانب كل الفرص التي سوف تتيحها العضوية في الكوميسا للاقتصاد المصري فإن هذه العضوية سوف توفر لمصر من الناحية التنظيمية أحد شروط انضمامها للجماعة الاقتصادية الأفريقية التي تشمل جميع دول القارة وهو انخراط مصر في إحدى التكتلات الاقتصادية الأفريقية .

- إلى جانب ذلك فإن انخفاض التعريفات على الواردات المصرية من هذه الدول من المواد الأولية والسلع الزراعية سوف يؤدي إلى تخفيض أسعارها وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج العديد من السلع المصرية التي تستخدم هذه الواردات في إنتاجها ومن تزيد القدرة التنافسية لهذه السلع في العديد من الأسواق الدولية ومنها أسواق الكوميسا .

وفي الختام فإنه لا يفونني الإشارة إلى أنه رغم الفترة الزمنية المحدودة التي مضت على انضمام مصر للسوق إلا أن حركة التجارة بين مصر ودول السوق قد شهدت طفرة ملحوظة حيث تضاعفت الصادرات المصرية إلى بعض دول السوق بنسبة زيادة قدرها 108٪ كما ارتفعت واردات مصر منها بمعدل 22.3٪ واستثمارا لهذا فقد اضطلع المصري الخاص بخطوة مهمة عندما قرر تسيير أول خط ملاحى منتظم بين مصر وعدد من دول السوق والذي يمثل بلا شك بداية مهمة العقبة التقليدية التي كانت تفق أمام حركة التجارة البينية بين مصر ودول القارة وهي النقل والمواصلات وقد جاءت هذه جاءت هذه الخطوة من جانب قطاع الأعمال المصري لتزيد من حركة التجارة البينية بين مصر ودول السوق إيماناً من انضمام مصر لهذا التجمع يمثل فرصة لدعم صادرات مصر إلى أفريقيا حيث يتضح من الجدول رقم (1) الخاص بالصادرات المصرية لدول الكوميسا ارتفاع الصادرات في عام 1999 إلى 37.90 مليون دولار واستمرت في التصاعد خلال أعوام 2000 . 2001 . 2002 . 2003 على التوالي 64 . 47 . 69 .

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

62 . 73 . 62 . 97 . 120 مليون دولار وانظر الجدول رقم (2) والخاص بالواردات المصرية من دول الكوميسا حيث كانت في عام 1999 تقدر بـ 139.53 ثم تصاعدت في أعوام 2000 . 2001 . 2002 . 2003 على التوالي 186 . 75 و 03 . 236 . 14 . 300 ثم انخفضت الواردات في عام 2003 لتكون 189.61 مليون دولار ولمزيد من الإيضاح انظر الشكل رقم (2.1) الذي يوضح تطور الصادرات والواردات المصرية لدول الكوميسا خلال السنوات من 1999 إلى 2003 وحالة الميزان التجاري معها .

الجدول رقم (1)

الواردات المصرية من دول الكوميسا

مليون دولار \$

2003	2002	2001	2000	1999	
61.47	138.66	94.87	95.75	78.95	كينيا
48.82	56.60	63.78	58.69	36.77	السودان
34.60	42.47	43.53	9.34	0.23	زامبيا
31.24	33.93	25.18	13.92	6.59	مالاوي
5.16	9.78	1.62	2.04	3.00	زيمبابوي
4.03	7.32	0.59	0.00	0.00	جيبوتي
3.24	8.65	3.89	5.57	13.73	إثيوبيا
0.73	0.82	2.55	1.14	0.09	أوغندا
0.29	0.01	0.00	0.04	0.00	أنجولا

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

2003	2002	2001	2000	1999	
0.03	0.00	0.00	0.00	0.01	مدغشقر
0.00	1.79	0.02	0.01	0.00	سوازيلاند
0.00	0.08	0.00	0.24	0.03	ناميبيا
0.00	0.02	0.00	0.00	0.13	الكونغو الديمقراطية
0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	جزر القمر
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	رواندا
0.00	0.00	0.00	0.01	0.00	بوروندي
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	سيشل
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	موريشيوس
120.97	62.73	62.69	47.64	27.9	الصادرات
189.61	300.14	236.03	186.75	139.53	الواردات
69.64-	237.41	173.34	139.11	101.63	الميزان التجاري

- المصدر جمهورية مصر العربية – وزارة الصناعة والتجارة قطاع الاتفاقيات التجارية
العلاقات المصرية الإفريقية – مصدر سبق ذكره.

الجدول رقم (2)

الصادرات المصرية لدول الكوميسا

مليون دولار \$

2003	2002	2001	2000	1999	
79.61	35.35	33.72	25.83	21.80	السودان
22.90	14.69	20.16	9.70	8.71	كينيا
4.16	4.31	2.51	1.68	1.11	إثيوبيا
4.03	0.64	0.72	0.37	0.10	زامبيا
3.55	1.66	1.46	3.70	3.28	جيبوتي
2.50	3.18	57.0	0.51	0.21	أنجولا
1.15	0.77	0.43	1.43	0.42	مدغشقر
1.01	1.00	0.87	0.71	0.88	أوغندا
0.79	0.28	0.01	0.08	0.04	مالاوي
0.60	0.16	0.06	0.62	0.06	رواندا

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

2003	2002	2001	2000	1999	
0.26	0.24	0.53	2.62	0.68	زيمبابوي
0.25	0.28	1.51	0.23	0.30	الكونغو الديمقراطية
0.11	0.16	0.14	0.16	0.27	بوروندي
0.03	0.00	0.00	0.00	0.00	سوازيلاند
0.02	0.01	0.00	0.00	0.00	سيشل
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	ناميبيا
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	موريشيوس
0.00	0.00	0.00	0.00	0.04	جزر القمر
120.97	62.73	62.69	47.64	37.90	الإجمالي

– المصدر جمهورية مصر العربية – وزارة الصناعة والتجارة قطاع الاتفاقيات التجارية
العلاقات المصرية الإفريقية – مصدر سبق ذكره.

– تخلص إلى أن انضمام مصر إلى تجمع الكوميسا قد جاء نابعا من إدراك عميق للأهمية الإستراتيجية للمحيط الجغرافي وعلاقات مصر بدول حوض النيل وحثمية التواجد المصري في التجمعات الأفريقية التي هذه الدول وبالأخص التجمعات الاقتصادية حيث أن مصر في الكوميسا يتيح لها نطاقا أرحب الحركة في مجال تج الأسواق والحصول على مزايا نسبة جديدة .

تضم السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي كما تضم مجموعة الجزر المواجهة للساحل الشرقي وتمثل الدول العشرين الأعضاء في تلك السوق فيما يلي :- مصر وكينيا والسودان وليبيا وزامبيا دملادي وزيمبابوي وإثيوبيا وأنجولا

وجيبوتي ومدغشقر وأوغندا وإريتريا والكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وسيشل وجزر القمر وسوازيلاند وموريشيوس .

وقد وقعت مصر على الانضمام إلى اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي في 29/6/1998 رقم البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من باقي الدول الأعضاء واعتبارا من 17/2/1999 على أساس مبدأ المعاملة بالمثل وللسلع التي يصاحبها شهادة المنشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة ثم وقعت على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة مع ثمان دول أعضاء أخرى بتاريخ 31/10/2000 انضمت إليها بوروندي ورواندا في 1/1/2004 ليصبح عدد الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة 11 دولة وانضمت في 1/1/2006 جزر القمر كما انضمت ليبيا في يونيو 2006 .

- وهناك 13 دولة من الدول الأعضاء تطبق إعفاء كامل (في إطار منطقة التجارة الحرة التابعة الكوميسا) على وإرادتها من كافة السلع من باقي الدول الأعضاء في منطقة التجارة تلك الدول هي مصر . كينيا . السودان . موريشيوس . مدغشقر . زيمبابوي . ملاوي . جيبوتي . زامبيا . رواندا . بوروندي . جزر القمر وليبيا .

- تتبادل مصر وكل من إريتريا وأوغندا إعفاءات من الرسوم الجمركية بواقع 80% استناد إلى مبدأ المعاملة بالمثل وتتبادل مصر وإثيوبيا تخفيضا جمركيا بواقع 10% أولا تطبق أي من أنجولا أو سيشيل أو سوازيلاند أو الكونغو الديمقراطية أية إعفاءات في الوقت الراهن .

- وتهدف السوق إلى :-

- تنمية التجارة فيما بين دول المنطقة وإنشاء المؤسسات التي تكفل تنفيذ التعاون بين الدول الأعضاء بحيث يمكن من خلالها ضمان الاستغلال الأمثل

للموارد الأفريقية .

- خلق بيئة مواتية للاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع أنشطة والتطوير ووضع قانون مشترك للاستثمار بالإضافة إلى تحرير حركة الأفراد ورؤوس الأموال .

- التعاون في مجالات الزراعة والأمن الغذائي من خلال إزالة كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية .

- التعاون في مجالات النقل والمواصلات وتجارة الخدمات والترانزيت وغير ذلك من مجالات الصناعة والطاقة الزراعية والثروة الحيوانية .

- إقامة أيجاد مدفوعات في إطار برنامج التنسيق النقدي الذي يؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد نقدي لدول شرق وجنوب أفريقيا الأعضاء في الكوميسا .

وفي إطار التعرض لمزايا انضمام مصر لاتفاقية الكوميسا نوضحها على الوجه التالي :

- يبلغ تعداد سكان الدول الأعضاء في الكوميسا 380 مليون نسمة وبالتالي تمثل سوقا رهبة ومتنفا للعديد من المنتجات المصرية خاصة وأن مصر قد بلغت درجة من التقدم الصناعي .

- ليس لها نظير في الدول الأعضاء الأخرى .

- الاستفادة من الإعفاءات المتبادلة حيث أن هناك ثلاث عشر دولة قد انضمت إلى منطقة التجارة الحرة التابعة الكوميسا وتقوم تلك الدول بمنح وارداتها من الدول الأخرى إعفاه تام بالإضافة إلى قيام مصر بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع باقي الدول الأعضاء .

- يمكن الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء حيث تقبل تلك الدول

على استيراد العديد من السلع التي تتمتع مصر بميزة عالية في إنتاجها يأتي على رأس تلك القائمة الأزر والموارد الغذائية والأدوات والبصل المجفف والسيراميك والأدوات الصحية والأدوية ثم إطارات السيارات ومنتجات الألومنيوم والحديد والصلب والغزل والمنسوجات والأحذية .

- يتضح من هيكل إنتاج الدول الأعضاء أنها دولاً تعتمد على تصدير خامات ومواد الخام و سلع رئيسية مثل النحاس والبن والشاي والجلود الخام والماشية اللحوم والسمسم والذرة والتبغ وهي سلع هامة يؤثر منحها الإعفاء على رفاهية المستهلك المصري .

- الاستفادة من المساعدة المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول أفريقيا .

- الانخراط في مجتمع شرق وجنوب أفريقيا سيشيح فرصة لمصر للإلمام بشئون القارة الأفريقية والمساهمة في وضع الخطط التنموية والمشاركة في إدارة الحوار وتسوية المنازعات القائمة في القارة .

- إقامة نظام متقدم لتبادل المعلومات داخل الدول الأعضاء .

- هناك مكاسب أخرى ناجحة عما تضمنه الاتفاق في مجال التعاون الصناعي والزراعي وكذا في مجال النقل والمواصلات كما أن الاتفاقية تتيح الفرصة لمصر لتصدير الخبرات الفنية خاصة مع تفوق مصر في مجال التجارة في الخدمات وبالأخص أعمال المقاولات .

وفيما يلي عرض للعلاقات التجارية بين مصر والدول الأعضاء في الكوميسا من واقع البيانات المصرية وبيانات سكرتارية الكوميسا وذلك على الوجه التالي :-

أثر اتفاقية الكوميسا على حركة التبادل التجاري خلال الفترة (1997-2005)

(القيمة بالمليون دولار)

بعد انضمام مصر للكوميسا

قبل انضمام مصر للكوميسا

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
533	373	268	146	125	95.4	68.7	45.8	44.3	الصادرات
%43	%39	%84	%16	%31	%39	%50	%3		معدل التغير
280	238	502	502	254	190	166	153.6	125	الواردات
%18	- %52	0	%97	%34	%14	%8	%23		معدل التغير
813	611	770	648	380	285	235	199.4	169	حجم التجارة
235	135	- 234	- 357	- 129	95 -	98 -	108 -	81 -	الميزان التجاري

المصدر : سكرتارية الكوميسا

ويلاحظ مما سبق ارتفاع قيمة الصادرات المصرية من 44.3 مليون دولار خلال عام 1997 إلى 533 مليون دولار خلال عام 2005 وقد تركزت أهم الصادرات المصرية في الصناعات الغذائية مواد التشييد والبناء وبالأخص الأسمت والمنتجات الكيماوية والدوائية والصناعات الهندسية وبالأخص أجهزة التكييف والتبريد .

الجدول التالي يوضح الميزان التجاري لمصر مع دول الكوميسا

وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء :

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الميزان التجاري	138-	177-	239-	67.7-	3.9	41.71
الصادرات المصرية معدل التغير	48.42	62.55 (29)	60.96 (3)-	127.3 (109)	159.8 (26)	216 (35)
الواردات المصرية معدل التغير	186.9	239.7 (28)	300.2 (25)	195 (35)-	155.9 (20)-	174.3 (12)

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

() معدل التغير عن العام السابق:

أما عن البيانات المحلية فتشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة

والإحصاء إلى حدوث تحسن ملحوظ في أداء الصادرات المصرية إلى أسواق الدول الأعضاء في الاتفاقية وكذا تحسن وضع الميزان التجاري مع تلك الدول بوجه عام خلال عام 2005 حيث توضح البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن جملة الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا ارتفعت خلال عام 2005 بنسبة 35٪ لتحقق 215.79 مليون دولار مقارنة بنحو 159.8 مليون دولار خلال عام 2004⁽¹⁾.

- ترجع الزيادة في الأساس إلى ارتفاع الصادرات المصرية خلال عام 2005 خاصة من مواد البناء والمنتجات المعدنية حيث زادت بنسبة 124٪ لتصل إلى 147.95٪ مليون دولار مقابل 65.70 مليون دولار عام 2004 وذلك بسبب زيادة الصادرات المصرية من مواد البناء والمنتجات المعدنية إلى السودان بلغت حوالي 91.22 مليون دولار خلال عام 2005 مقارنة بنحو 50.18 مليون دولار خلال عام 2004 كما ارتفعت صادرات المنتجات الكيماوية والدوائية حيث سجلت حوالي 55.72 مليون دولار خلال عام 2005 مقابل 27.86 مليون دولار خلال عام 2004 وذلك بسبب زيادة الصادرات إلى السودان حيث سجلت حوالي 25.93 مليون دولار خلال عام 2005 مقارنة بنحو 14.98 مليون دولار خلال عام 2004 وكذلك كينيا حيث ارتفعت الصادرات ارتفاعا ملحوظا وسجلت حوالي 15.6 مليون دولار خلال عام 2005 مقابل 5.69 مليون دولار خلال عام 2004.

- كما زادت صادرات السلع الزراعية حيث بلغت حوالي 27.25 مليون دولار في مقابل 18.09 مليون دولار خلال عام 2004 وشهدت صادرات مصر إلى السودان زيادة بنسبة 87٪ ليصل إجمالي الصادرات المصرية إلى 185.3 مليون

(1) المصدر جمهورية مصر العربية - وزارة الصناعة والتجارة قطاع الاتفاقيات التجارية - العلاقات المصرية الإفريقية - مصدر سبق ذكره.

دولار خلال عام 2005 كما زادت صادرات مصر إلى كينيا بنسبة 56٪ لتصل إلى 49.94 مليون دولار .

- وفيما يتعلق بجانب الواردات نج د أن واردات مصر من دول الكوميسا ارتفعت خلال عام 2005 بنسبة 12٪ لتصل إلى 174.3 مليون دولار مقابل 155.9 مليون دولار خلال عام 2004 ويرجع ذلك إلى ارتفاع الواردات المصرية من مواد البناء والمنتجات المعدنية حيث بلغت نسبة الارتفاع 48٪ لتصل قيمة الواردات إلى 101 مليون دولار خلال عام 2005 مقابل 68 مليون دولار خلال عام 2004 وذلك بسبب زيادة الواردات المصرية من زامبيا حيث سجلت حوالي 62 خلال عام 2005 مقابل 45.84 مليون دولار عام 2004 ويجمع ذلك إلى زيادة استيراد كاثودات بأقطاب من نحاس كما ارتفعت قيمة الواردات أيضا من الحيوانات الحية ومنتجاتها حيث سجلت 17.39 مليون دولار خلال عام 2005 بنسبة ارتفاع تصل إلى 113٪ مقارنة بعام 2004 حيث سجلت حوالي 8.16 مليون دولار وذلك بسبب زيادة عام 2005 مقابل 6.97 مليون دولار خلال عام 2004 م .

وأكد البعض أن المحصلة النهائية لحركة التجارة مع دول الكوميسا خلال عام 2005 تشير إلى وجود فائض في الميزان التجاري مع دول الكوميسا لصالح مصر حيث سجل الفائض في الميزان التجاري ما يعادل 41.71 مليون دولار مقارنة بما يعادل 3.9 مليون دولار خلال عام 2004 م .

وكانت الصادرات المصرية خلال عام 2005 قد شهدت انخفاضا طفيفا من الصناعات الغذائية بنسبة 7٪ حيث بلغت حوالي 18.83 مليون دولار مقابل 20.19 مليون دولار خلال عام 2004 ويرجع ذلك إلى انخفاض صادرات مصر إلى كيني السكر والمصنوعات السكرية حيث سجلت حوالي 7.05 مليون دولار مقابل 14.57 مليون دولار خلال عام 2004 .

- ويلاحظ مما سبق وجود اختلاف بين بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وبيانات سكرتارية الكوميسا .

فعلى سبيل المثال سجلت الصادرات المصرية خلال عام 2005 حوالي 533 مليون دولار طبقا لبيانات سكرتارية الكوميسا في حين سجلت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ما يقرب من 216 مليون دولار فقط خلال نفس العام وقد ترجع ذلك إلى اختلاف الطرق المتبعة في جمع ومعالجة البيانات (فالسكرتارية لا تعتمد على مصدر واحد للبيانات بل تقوم بحساب صادرات الدول من خلال قيم واردات الدول الأعضاء الأخرى من تلك الدولة وعادة ما تكون البيانات الخاصة بالواردات أدق من بيانات الصادرات) هذا ونود الإشارة أنه بالرغم من هذا الاختلاف في البيانات إلى أن الاتجاه العام يظهر أن كلا من المصدرين يشير إلى وجود فائض في الميزان التجاري لصالح مصر وأن حجم التبادل المصري مع دول الكوميسا في تزايد مطرد .

- هذا ويتضح من حركة التبادل التجاري للمجموعات السلعة بين مصر ودول الكوميسا زيادة الصادرات والواردات المصرية إلى دول التكتل خاصة وارداتنا من المواد الخام مثل (الشاي والبن - تبغ - نحاس حيوانات حية) وبالتالي نجد أن هناك عدا من القطاعات المستهدفة للتصدير التي يمكن التركيز عليها في الفترة القادمة لزيادة الصادرات وتمثل فيما يلي :-

- مواد البناء والمنتجات المعدنية : التركيز على صناعات الأسمت والسيراميك والحديد والصلب .

- المنتجات الكيماوية والدوائية : صناعة الراتجات واللدائن والأدوية .
 - الصناعات الغذائية : فيما يتعلق بالصناعات الغذائية نجد أنه يمكن الاعتماد على الكثير من وارداتنا من المواد الخام مثل (الشاي - البن) كمدخلات للصناعة المحلية وبالتالي إعادة تصدير المواد الخام المستوردة على أساس سلع مصنعة من خلال ذلك يمكن التغلبة على العجز في الميزان التجاري بين مصر وتكتل الكوميسا نظرا لمتعة تلك الدول بصفة نسبية في المواد الخام وتمتع مصر بصفة تنافسية في الصناعة وأيضا التوسع في صناعة السكر نظرا لارتفاع الطلب عليه خلال الفترة السابقة .
 - السلع الزراعية : التوسع في زراعة الحبوب .
 - الصناعات الهندسية : التوسع في صناعات التبريد والتكييف .
- هذا وفي إطار قواعد المنشأ تشترط اتفاقية الكوميسا أن تكون السلع المتبادلة مستوفاة لقواعد المنشأ المنصوص عليها وأن تكون مصحوبة بشهادة منشأ تفيد أن السلع المصدرة من الدولة العضو تفي بأي من الشروط الموضحة أدناه حتى يتسرى لها التمتع بالمزايا المنصوص عليها في الاتفاقية :-
- 1- أن تكون المنتجات تحصل عليها بالكامل من دولة من الدول الأعضاء يقصد بذلك المنتجات الزراعية والحيوانات التي تولد وتربي في الدولة والمنتجات التعدينية الخام التي تستخرج من أراضي الدولة والأسماك ومنتجات الصيد البري والبحري والنهري والفضلات والخردة والقوي الكهربائية والوقود والمصانع والآلات والمعدات ذات منشأ الدولة العضو والمنتجات المصنعة من أي من المواد المشار إليها آنفا .
 - أن تكون السلع تتم إنتاجها في دولة عضو كلياً أو جزئياً من مواد مستوردة من خارج الدول الأعضاء على أن يتم إجراء التحول الجوهري عليها والذي

يتحقق بتوافر الآتي :

أ- ألا تتجاوز قيمة المواد المستوردة الداخلية في إنتاج السلعة شاملة المصاريف CIF 60٪ من التكلفة الإجمالية للمواد المستخدمة في إنتاجها .

ب- أن تصل القيمة المضافة الناتجة عن عمليات الإنتاج إلى 45٪ على الأقل من تكلفة السلعة عند باب المصنع .

- كما أن هناك عمليات لا تكسب المنشأ وهي على الوجه التالي :-

1- التغليف أو التعبئة لصق البطاقات أو العلاقات .

2- الخلط البسيط للعناصر المستوردة من خارج الدول الأعضاء .

3- التجميع البسيط للمكونات والأجزاء المستوردة .

4- عمليات الحفظ والتخزين والتجميد .

5- الترقيم ووضع العلاقات على المنتجات .

6- العمليات البسيطة مثل إزالة الأتربة أو الغريلة أو الدهان أو التفتيح .

7- زبح الحيوانات .

8- الجمع بين عمليتين أو أكثر من العمليات المذكورة .

وفي إطار التعرض لمقترحات تنشيط التبادل التجاري مع دول الكوميسا والتي من خلالها يمكن زيادة معدل نمو الصادرات المصرية بنسبة 15٪ عن المعدل التحقق خلال الفترة السابقة فأن البعض يري أنه لابد من مراعاة الآتي :-

1- التركيز على تنشيط التبادل التجاري بين مصر والدول الأعضاء في منطقة

التجارة الحرة عن طريق العمل على إلغاء كافة الاستثناءات التي تطبقها بعض الدول السودان وكينيا وموريشيوس . وتشجيع الدول التي لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة على الانضمام .

2- اتخاذ السودان ك بوابة تجارية خاصة للمنتجات المصرية بحكم القرب الجغرافي والروابط الوثيقة التي تربط بين الشعبين فضلا عن كوفة سوقا واسعة ذات طاقة استيعابية كبيرة .

3- تفعيل منطقة الاستثمار الإقليمية التابعة للكوميسا والمقامة في مصر RLA الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حجم الاستثمارات بين الدول الأعضاء مما يؤثر بصورة إيجابية على حجم الصادرات .

4- إنشاء خطوط نقل بحري منتظمة إلى موافق الدول الأعضاء .

5- وضع سياسة تسويقية للترويج للمنتجات المصرية من خلال المجالس السلعية إقامة المزيد من الندوات والمعارض وإقامة حملات دعاية للمنتجات المصرية عبر وسائل الإعلام الأفريقية المختلفة والتعريف بالبوابات الأربعة التي تخدم 21 دولة في شرق وجنوب أفريقيا وهم (ميناء جيبوتي . ميناء ممباسا . ميناء دار السلام . ميناء موريشيوس) ونتعرض تفغلا للتبادل التجاري مع دول الكوميسا (مؤقت إجمالي من خلال الجداول الآتية .

(التبادل التجاري مع دول الكوميسا) (موقف إجمالي)

تجارة مصر مع دول الكوميسا من واقع البيانات خلال الفترة من 2001 إلى عام 2005

(القيمة بالمليون دولار)

بيان	2001	2002	2003	2004	2005

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

2005	2004	2003	2002	2001	بيان
251.97	160	127	61	63	إجمالي الصادرات إلى دول الكوميسا
174.26	156	195	300	240	إجمالي الواردات من دول الكوميسا
45	30	40-	125-	76 -	كينيا *
49.94	32	23	14	20	إجمالي الصادرات المصرية
(56)	(40)	(67)	(32)-		
3.96	2	63	139	97	إجمالي الواردات المصرية
(98)	(96)-	(54)-	(44)		
121.3	29	31	23-	31 -	السودان *
185.3	99	81	34	34	إجمالي الصادرات المصرية
(87)	(23)	(139)	(0)		
64.65	70	50	57	65	إجمالي الواردات المصرية
(8-)	(40)	(11)-	(13)-		
61.14	47-	31-	42-	42 -	زامبيا *
1.46	1	4	1	1	إجمالي الصادرات المصرية

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

2005	2004	2003	2002	2001	بيان
(46)	(75)-	(571)	(13)-		
62.62	48	35	42	43	إجمالي الواردات المصرية
(30)	(36)	(17)-	(0)		
22.74-	21-	31-	34-	26 -	ملاوي *
1.55	0.7	0.8	0.3	0.0	إجمالي الصادرات المصرية
(121)	(15)-	(186)	(2700)		
24.29	21	32	34	26	إجمالي الواردات المصرية
(16)	(34)-	(6)-	(32)		
2.1-	3-	5-	10-	1 -	زيمبابوي *
0.94	0.7	0.3	0.0	0.5	إجمالي الصادرات المصرية
(34)	(141)		(100)-		
2.56	3	5	10	2	إجمالي الواردات المصرية
(1)	(43)-	(46)-	(489)		
2.22-	1	1	5-	1-	إثيوبيا
19.8	7	4	4	3	إجمالي الصادرات المصرية

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

2005	2004	2003	2002	2001	بيان
(55)-	(54)	(7)	(58)		
12.34	6	3	9	4	إجمالي الواردات المصرية
(11)-	(71)	(62)-	(122)		
0.47-	7.2	0.7-	5.8-	0.9	جيبوتي *
8.35	8	4	2	2	إجمالي الصادرات المصرية
(68)-	(131)	(133)	(1)		
1.31	1.0	4.2	7.3	0.6	إجمالي الواردات المصرية
(204)	(77)-	(42)-	(1044)		
1.61	3.3	2.3	3.1	0.6	أنجولا *
3.79	5	3	3	1	إجمالي الصادرات المصرية
(66)-	(81)	(18)-	(461)		
0	1.34	0.29	0.01	0.00	إجمالي الواردات المصرية
(94)-	(362)	(2800)			
1.65	2	4	1	1	مدغشقر *
3.37	3	4	1	1	إجمالي الصادرات المصرية

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

2005	2004	2003	2002	2001	بيان
(37)–	(40)–	(285)	(24)–		
0.43	0.6	0.6	0.1	0.3	إجمالي الواردات المصرية
(60)–	(0)	(600)	(69)–		
0.45–	0.0	0.2	0.1	1.7–	أوغندا *
2.77	1.3	0.8	1.0	0.9	إجمالي الصادرات المصرية
(35)–	(65)	(17)–	(8)		
1.46	1.3	0.6	0.8	2.6	إجمالي الواردات المصرية
(0.76)–	(138)	(33)–	(68)–		
0.93	0.0	1.1	0.7	0.4	إريتريا *
2.46	1.1	1.2	0.7	0.4	إجمالي الصادرات المصرية
(93)	(8)–	(62)	(65)		
0.05	1.05	0.03	0.00	0.00	إجمالي الواردات المصرية
(100)–	(3400)				
0.42	0.1	0.3	0.3	1.5	الكونغو الديمقراطية
0.48	0.2	0.3	0.3	1.5	
(140)	(12)–	(7)–	(82)–		إجمالي الصادرات

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

2005	2004	2003	2002	2001	بيان
					المصرية
0.06	0.17	0.00	0.02	0.00	
(65)-		(100)-			أجمالي الواردات المصرية
0.22	0.1	0.01	0.2	0.1	
0.22	0.1	0.1	0.2	0.1	بورووندي *
(120)	(55)-	(31)-	(14)		إجمالي الصادرات المصرية
4.76-	0.6	0.6	0.2	0.1	
0.50	0.6	0.6	0.2	0.1	رواندا *
(17)-	(2)-	(275)	(167)		إجمالي الصادرات المصرية
5.26	0.0	0.0	0.0	0.0	
0.02	0.52	0.03	1.79-	0.02-	إجمالي الواردات المصرية
0.41	0.53	0.03	0.00	0.00	سوازيلاند *
(23)-	(1667)				إجمالي الصادرات المصرية
0.39	0.01	0.00	1.79	0.02	
(3800)		(100)-	(8850)		إجمالي الواردات المصرية

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

2005	2004	2003	2002	2001	بيان
0.07	0.07-	0.02	0.01	0.00	
0.07	0.00	0.02	0.01	0.00	سيشل *
	(100)-	(100)			
0	0.07	0.00	0.00	0.00	إجمالي الواردات المصرية
0.00	0.00	0.00	0.01-	0.00	جزر القمر *
0.01	0.16	0.00	0.00	0.00	إجمالي الصادرات المصرية
0	0.00	0.00	0.01	0.00	إجمالي الواردات المصرية
					موريشيوس

أهم الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا

(القيمة بالمليون دولار)

2005	2004	2003	2002	2001	المجموعة السلعية
147.95	65.70	55.222	18.7	20.51	مواد البناء والمنتجات المعدنية
(124)	(19)	(195)	(9)-		
52.16	18.72	19.6	8.95	14.74	حديد صلب ومنتجاته
4.15	3.82	2.88	3.38	2.69	ألومنيوم ومصنوعاته

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

2005	2004	2003	2002	2001	المجموعة السلعية
55.17	37.26	26.99	3.35	0.49	ملح كبريت أثرية أحجار كلس
3.36	2.31	1.9	2	1.69	زجاج ومصنوعاته
33.11	3.59	3.85	1.02	0.9	أخرى
55.72	27.86	29.49	21.04	18.28	منتجات كيمياوية ودوائية
(100)	(5.5)–	(40)	(15)		
7.55	5.01	2.06	4.06	4.42	مطاط طبيعي أو تركيبى
10.35	1.25	4.65	2.91	1.66	ورق . ورق مقوي
7.52	4.77	5.36	5.39	4.42	محضرات صيدلة
9.8	5.61	4.49	2.36	2.74	راتنجات ولدائن
125	0.75	2.19	1.84	2.48	منتجات كيمياوية غير عضوية
19.25	10.74	10.74	4.48	2.56	أجرى
18.83	20.19	22.44	5.86	9.02	صناعات غذائية
(7)–	(10)–	(83)	(35)–		
7.05	14.57	16.33	1.97	6.6	سكر ومصنوعات سكرية
4.11	0.5	2.65	0.47	0.09	شحوم ودهون وزيوت
7.67	5.12	3.46	3.42	2.33	أخرى

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

2005	2004	2003	2002	2001	المجموعة السلية
27.25	18.09	9.11	8.97	11.45	سلع زراعية
(51)	(98.5)	(2)	(22)-		
23.55	15.39	8	8.23	10.59	حبوب
1.44	0.36	0.35	0.26	0.08	فواكه وأثمار صالحة للأكل
2.26	1.51	0.76	0.48	0.78	أخرى

أهم الواردات المصرية من الفصول السلية من دول الكوميسا

(القيمة بالمليون دولار)

2005	2004	2003	2002	2001	المجموعة السلية
33.98 (12)	30.35 (71)-	104.3 (44)-	184.7 (42)	129.7	صناعات غذائية
3.04	1.15	62.7	138.5	95.34	بن . شاي . بهارات
28.55	25.87	37.91	42.9	26.8	تبغ
2.39	3.33	3.73	3.3	7.95	أخرى
20.43	38.23 (35)	28.38 (34)-	43.29 (12)	38.53	سلع زراعية
13.11	0.05	25.46	38.29	26	حبوب وأثمار زيتية
6.85	11.31	2.7	3.64	12.09	قطن خام
0.47	26.87	0.22	1.36	0.44	أخرى
17.39 (113)	8.16 (30)-	11.72 (46)-	21.83 (27)-	30.07	حيوانات ومنتجاتها
16.56	7.73	11.11	20.78	27.14	حيوانات حية

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

0.77	0.36	0.55	0.91	2.93	أسماك وقشريات
0.06	0.07	0.06	0.14	0	أخرى
101 (48)	68.11 (59)	42.84 (4)-	44.64 (20)	37.1	مواد البناء والمنتجات المعدنية
97.44	63.72	41	42.49	36.36	نحاس ومصنوعاته
0.05	1.23	0.55	1.43	0.45	ملح . كبريت . أتربة وأحجار
3.51	3.16	1.29	0.72	0.29	أخرى

التوزيع الجغرافي لأهم الصادرات المصرية لدول الكوميسا

(القيمة بالمليون دولار)

2005	2004	2003	2002	2001	المجموعة السلعية الدولة
147.95	65.70	55.21	18.7	20.51	مواد البناء والمنتجات المعدنية
91.22	50.18	48.87	11.24	11.61	السودان
18.66	5.87	1.52	3.82	6.95	كينيا
2.58	3.13	1.97	2.19	0.24	أنجولا
35.49	6.52	2.95	1.45	1.71	أخرى
55.72	27.86	29.49	21.04	18.28	منتجات كيماوية ودوائية
25.93	14.98	13.76	7.89	8.04	السودان
15.6	5.69	6.11	6.02	3.89	كينيا

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

2.54	0.58	2.14	1.34	1.5	جيبوتي
3.36	1.65	2.41	2.57	2.12	إثيوبيا
8.29	4.96	5.07	3.22	2.73	أخرى
27.25	18.13	9.11	8.97	11.45	سلع زراعية
20.18	13.31	7.38	7.8	8.1	السودان
6.46	4.04	1.57	0.88	2.46	كينيا
0.1	0.01	0	0	0	زيمبابوي
0.51	0.77	0.16	0.29	0.89	أخرى
18.83	20.19	22.23	5.86	9.02	صناعات غذائية
10.44	5.15	4.06	3.1	2.67	السودان
0.33	0.22	0.35	0.27	0.07	اريتريا
4.16	13.34	12.23	2.27	6.08	كينيا
0.20	0.21	0.06	0	0.03	أوغندا
3.7	1.27	5.53	0.22	0.17	أخرى

التوزيع الجغرافي لأسم الواردات المصرية من دول الكوميسا

(القيمة بالمليون دولار)

2005	2004	2003	2002	2001	المجموعة السلعية / الدولة
33.98	30.35	104.34	184.74	129.73	صناعات غذائية

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

2005	2004	2003	2002	2001	المجموعة السلعية / الدولة
3.14	1.31	62.66	137.08	95.11	كينيا
24.07	21.17	32.05	33.8	25.56	مالاوي
1.17	2.66	2.68	1.37	0.65	السودان
2.51	2.98	5.07	9.68	1.16	زيمبابوي
1.7	0.78	0.72	2.14	0.14	إثيوبيا
1.39	1.45	0.16	0.67	7.11	أخرى
101	68.11	42.84	44.64	28.1	مواد البناء والمنتجات المعدنية
62.06	45.84	33.72	40.76	36.44	زامبيا
32.91	20.71	8.82	2.01	0.03	السودان
0	0	0	1.77	0.01	سوازيلاند
6.03	1.65	0.3	0.1	1.62	أخرى
20.43	38.23	28.38	43.29	38.53	سلع زراعية
17.47	34.60	25.84	35.75	35.17	السودان
2.92	1.51	2.51	6.22	3.3	إثيوبيا
0.04	2.2	0.03	1.32	0.06	أخرى
17.39	8.16	11.72	21.83	30.07	حيوانات حية ومنتجاتها
10.35	6.97	6.4	13.55	26.46	السودان

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

2005	2004	2003	2002	2001	المجموعة السلعية / الدولة
1.28	0.83	4.18	6.94	0.64	جيبوتي
0.78	0.33	0.5	0.73	2.39	أوغندا
4.98	0.03	0.64	0.61	0.58	أخرى ⁽¹⁾

ما هو أثر انضمام مصر إلى الاتفاقية على التبادل التجاري مع الدول الأعضاء؟

الجدول التالي يوضح أثر انضمام مصر إلى الاتفاقية على حجم الصادرات والواردات المصرية من الإقليم خلال الفترة من 1997 – الربع الأول 2013.

البيان	قبل الانضمام		بعد الانضمام								
	1997	1998	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الربع الأول 2013
الميزان التجاري	- 80.7	108-	122	203.7	170.3	493	1154	1382	815.1	1564	387
الصادرات المصرية	44.3	45.8	296.4	443	535.3	1651	1865	2346	1654	2480	574
الواردات المصرية	125	153.6	174.3	239.3	365	1158	711	962.6	839.1	915.7	187

مصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

من الجدول السابق يلاحظ تحول العجز في الميزان التجاري إلى فائض منذ عام 2012 حيث يلاحظ ارتفاع حجم الصادرات المصرية بشكل ملحوظ خلال الأعوام الماضية والتي تخطت خلال عام 2013 الملياري دولار أمريكي مقارنة بما يعادل 45

(1) نقلاً عن: جمهورية مصر العربية وإدارة التجارة والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية العلاقات المصرية – الأفريقية – التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية دراسة تحليلية عن تطور العلاقات عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001 حتى 2005 .
ص ص 40 – 41 – 45 – 51

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

مليون دولار فقط قبل البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة .

هل تكتل الكوميسا يؤثر على المستوى التجاري العالمي ؟

الجدول التالي يوضح إجمالي تجارة تكتل الكوميسا مع العالم خلال الفترة 2005 - 2012 .

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
104.57	9.74	112.03	108.9	154.5	105	99	75.3	الصادرات
2.99	3.69	3.19	2.5	2.5	2.1	1.8	2.1	إعادة التصدير
107.56	13.43	115.22	111.3	157	107.1	100.8	77.4	إجمالي الصادرات للعالم
154.61	144.29	141.54	129.5	150.6	95.9	77.6	67.8	إجمالي الواردات من العالم
262.17	157.72	356.76	240.9	307.6	203.1	178.5	145.3	إجمالي التجارة

البيانات تم تبويبها بواسطة سكرتارية الكوميسا

نظرة عامة على التجارة البينية للتكتل :

الجدول التالي يوضح حجم التبادل التجاري البيني لدول الكوميسا خلال الفترة من 2003-2012 (وفقا لبيانات سكرتارية الكوميسا) :

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
8479	8386	7781	5879	6386	3950	202	2583	1840	1670	الصادرات
784	1748	1259	742	599	570	268	625	531	475	إعادة التصدير
9263	10134	9040	6621	6986	4520	2970	3208	2335	2145	إجمالي الصادرات
10063	8297	8337	6110	7344	4553	3757	3046	2223	2173	إجمالي الواردات البينية

المصدر : بيانات سكرتارية الكوميسا.

من الجدول السابق يتضح أن حجم التبادل التجاري البيني لدول الكوميسا يشارف على 19.3 مليار دولار أمريكي في 2012 .

أكبر الدول المصدرة :

شهدت التجارة البينة رواجاً بين دول الكوميسا عام 2012 حيث بلغت نسبة الصادرات البينية لمصر 26.8٪ من إجمالي الصادرات البينية كما بلغت تلك النسبة في كينيا 20.2٪ وزامبيا 17.1٪ يليها الكونغو الديمقراطية 13.1٪ .

أكبر الدول المستوردة :

تلاحظ خلال عام 2012 تنامي حجم الواردات البينية حيث بلغت أهم الدول المستوردة زامبيا بمقدار 18.6٪ ، ليبيا 15.8٪ ، الكونغو الديمقراطية 13.4٪ ، ويلها مصر بـ 7.8٪ .

أهم صادرات إقليم الكوميسا خلال عام 2012 :

البند الجمركي	السلعة	القيمة
60311	ورود	1012.0
70990	خضروات طازجة أو مجمدة	539.2
90111	قهوة	2019.9
90240	شاي أسود مخمر	1148.8
120740	بذور سمسم	581.5
160414	تونة وبونيت مخطط البطن وبونيت الأطلنطي (ساردا)	666.3
240120	لفائف عادية من التبغ	1171.8
270900	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية خاما	57583.5
271011	زيوت ومحضرات خفيفة	1438.8
271019	زيوت ومحضرات بترولية أخرى	3721.0
271111	غاز طبيعي سائل	1855.9
271112	بروبان سائل	554.3
271121	غاز طبيعي	3243.7
310210	البولة (يوريا) وإن كانت بشكل محاليل مائية	1149.6
520100	قطن غير مندوف ولا ممشط	552.3
710812	ذهب غير مشغول أو شبه مشغول	1981.8

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

725.4	ناس غير نقي قطاب موجبة (أنودات) من نحاس للتنقية بالتحليل الكهربائي	740200
6149.7	كاثودات نحاس ومقاطعها	740311
1490.0	منتجات نحاس نقي غير مشغول	740319
597.4	كوبالت نصف خام (مات) ومنتجات وسيطة أخرى من تعدين الكوبالتوكوبالت بأشكال خام ومساحيق	810520

المصدر : trademap

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الكوميسا

القيمة بالمليون دولار

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة								الدولة
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
2797.7	- 482.7	6385.6	6711.6	9494.6	11578. 1	10042. 8	5375.6	مصر
..	..	1909.0	3310.1	3180.0	3850.0	2064.0	1038.0	ليبيا
2466.4	2691. 7	2063.7	1816.2	2600.5	2425.6	3534.1	2304.6	السودان
894.7	809.8	808.2	1066.1	1169.4	773.3	294.5	86.0	مدغشقر
1066.0	1108. 0	1729.3	694.8	938.6	1323.9	651.8	356.9	زامبيا
970.4	626.5	288.3	221.5	108.5	222.0	545.3	265.1	إثيوبيا
1721.2	894.3	543.9	841.6	728.9	792.3	644.3	379.8	أوغندا
258.6	335.2	178.1	115.0	95.6	729.1	50.7	21.2	كينيا
114.0	143.9	159.8	118.4	129.8	238.6	145.6	85.9	سيشل
3312.1	1686. 9	2939.3	663.8	1726.8	1808.0	256.1	266.6	الكونغو الديمقراطية
100.0	78.0	26.8	99.6	228.9	195.4	108.3	22.2	جيبوتي
360.9	273.4	430.0	247.8	382.9	339.1	105.3	41.6	موريشيوس
399.5	387.0	165.9	105.0	51.6	68.9	40.0	102.8	زيمبابوي

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

159.8	106.0	42.3	118.7	103.4	82.3	30.6	14.3	رواندا
129.5	128.8	97.0	49.1	195.4	124.4	35.6	139.7	مالاوي
89.6	93.2	135.6	65.7	105.7	37.5	121.0	45.9-	سوازيلاند
17.0	23.1	8.3	13.8	4.6	7.7	0.8	0.6	جزر القمر
0.6	3.4	0.8	0.3	3.8	0.5	0.0	0.6	بوروندي
73.7	39.0	91.0	91.0	39.0	7.2	15.4	1.4	إريتريا
14931.6	8945.5	18002.8	16350.0	21288.2	24603.7	18650.1	10457.1	إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الكوميسا

Source : comesa and unctad

وزارة التجارة الخارجية : إعداد قطاع الاتفاقات التجارية – الإدارة المركزية للاتفاقات التجارية.

تدفقات استثمارات من دول الكوميسا إلى الخارج

(القيمة بالمليون دولار)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة								الدولة
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
211.1	625.5	1175.5	571.1	1920.2	664.8	148.4	92.0	مصر
88.5	88.6	128.7	37.5	52.2	58.0	10.2	47.5	موريشيوس
16.1	9.4	1.6	46.0	43.8	36.0	24.0	9.7	كينيا
2509.0	31.0	2722.0	1165.0	5888.2	947.0	474.0	128.0	ليبيا
79.9	84.5	66.1	89.2	98.2	10.7	7.3	-	السودان
177.0	2.0-	1095.4	269.6	-	85.6	-	-	زامبيا
-	-	-	-	-	12.9	-	-	رواندا
4.0	7.9	6.2	5.3	13.0	17.8	8.0	33.4	سيشل
46.0	13.6	43.3	-	8.0	3.1	0.0	1.1	زيمبابوي
49.8	46.6	42.3	1.3-	18.6	13.6	5.9	3.0	مالاوي
6.4	9.0	1.0-	7.1	7.9-	23.2	0.6-	22.0-	سوازيلاند
-	-	4.1-	-	-	-	-	-	أوغندا

Source : comesa and unctad

وزارة التجارة الخارجية : إعداد قطاع الاتفاقات التجارية – الإدارة المركزية
للاتفاقات التجارية.

المراجع العلمية

انظر في تجمع الساحل والصحراء .

(1) د / خالد حنفي على محمود تقييم الأداء التكامل لتجمع دول الساحل والصحراء بحث منشور في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا رؤى وآفاق ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية / جامعة القاهرة في الفترة من 16 – 17 إبريل 2005 م ص 226 – 230 .
وانظر كذلك :-

د . محمود أبو العنين / مستقبل الإقليمية في ظل العولمة في (محرر) العولمة وآثارها على أفريقيا (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة 1999 ص 183 – 184 .

د . هويدا عبد العظيم / التكتلات الاقتصادية في الجنوب الأفريقي أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين (القاهرة :- معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ، 1997 ، ص 47 – 48 .

د / خالد حنفي على « الإقليمية الجديدة في أفريقيا » أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك ، في السياسة الدولية العدد 144 إبريل 2001 .
عمر راشد ، « التجمعات الاقتصادية الأفريقية » ملف الأهرام الإستراتيجي السنة العاشرة العدد 118 أكتوبر 2004 ، ص 120 .

د / خالد حنفي على « السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ عام 1969 رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة

ص 60 - 72 .

عمر راشد، التجمعات الاقتصادية الإفريقية، ملف الأهرام الاستراتيجي السنة العاشرة العدد 118 أكتوبر 2004 ص 120 .

انظر :

- جمهورية مصر العربية ، وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقات التجارية العلاقات المصرية الأفريقية - التكتلات الاقتصادية في القاهرة الأفريقية ، (القاهرة : 2006) ص 11 - 13

- د / خالد حنفي على ، المرجع السابق مباشرة ص 234 - 248 .
وانظر أيضا :-

د / أحمد الرشدي ، تجمع الساحل والصحراء : دراسة في التنظيم الدولي سلسلة دراسات مصرية أفريقية ، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أغسطس 2001 ، ص 10 - 11 .

- د / عبد الملك عودة التعاون الفرنسي الليبي في أفريقيا جريدة الأهرام في 6 / 11 / 2003 .

- جريدة الأهرام ، فرنسا تتخذ خطوات لتطبيع العلاقات مع طرابلس في 21 / 4 / 2004 .

- د . عبد الملك عودة اختلال الميزان في الجوار الأفريقي جريدة الأهرام في 21 / 1 / 2004 .

4- انظر :

د. / عادل عبد الرازق ، المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد بين النظرية والتطبيق ، رؤية مستقبلية) القاهرة: الهيئة العامة للكتاب: 2006 . ص 242 - 255 .

د. / خالد حنفي على ، مرجع سبق ذكره ص 236 - 239 .

وانظر أيضا :-

- انظر نص كلمة القذافي في الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية لمجلس رئاسة تجمع دول الساحل والصحراء بالعاصمة التشادية نجامبيا في 4 / 2 / 2000 م .
- د. / محمود أبو العنين (محرر) التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001-2002 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية و جامعة القاهرة 2002) ص ص 85-87 .
- جريدة الأهرام ، فرنسا تتخذ خطوات لتطبيع العلاقات مع طرابلس في 21 / 4 / 2004 .

انظر في اتحاد المغرب العربي :

- د. / محمد الإمام ، التعاون الاقتصادي العربي المشترك (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، 2002 .
- وانظر أيضًا :-
- د. عادل عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ص 265 - 267 .
- أحمد محفوظ ، مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي ، بحث منشور في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا (رؤى وآفاق) ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية - معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة في الفترة من 16 - 17 إبريل 2005 ص 256 وما بعدها .
- وانظر أيضا :-
- د. / محمد عاشور مهدي ، الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا ، مركز دراسات المستقبل الأفريقي ، سلسلة دراسات أفريقية (2) القاهرة 1996 م .
- بولعراس ، التجارة متعددة الأطراف وتنمية المبادلة قطاع اتحاد المغرب العربي الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي 2 مارس 2003 .
- د. محمود أبو العنين الاتحاد الأوربي وأفريقيا ، نموذج العلاقات بين الأقاليم غير المتكاملة في ظل العولمة ، في أفريقيا والعولمة ص ص 200 - 201 .
- د. حمدي عبد الرحمن ، المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي ، مركز البحوث

العربية والأفريقية - القاهرة ص 42 وما بعدها .

عز الدين شكري ، اتحاد المغرب العربي ، في السياسة الدولية العدد 97 يوليو 1989 ص 164 .

د. محمود خيرى عيسى العلاقات العربية الأفريقية دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة معهد البحوث الدراسات العربية القاهرة 1978 ص 34 وما بعدها .

لمزيد من التفاصيل انظر :-

عبد الكريم عيد لاني المغرب العربي من التجزئة إلى الاتحاد بحث منشور في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا (رؤى وآفاق ، ضمن ، أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة في الفترة من 16 - 17 إبريل 2005 ص 279 وما بعدها .

- ريهام أحمد خفاجي ، اتحاد المغرب العربي : دراسة تحليلية وفقا لنظريتين في العلاقات الدولية ، بحث منشور في المرجع السابقة مباشرة ص 309 وما بعدها .

- راوية توفيق ، دول الشمال الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) نحو مشاركة فعالة في مبادرات التنمية الأفريقية بحث منشور في المرجع السابق مباشرة ص 329 - 330 .

انظر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا :-

- جمهورية مصر العربية - وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية مرجع سبق ذكره 25 - 27

- جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 - 2002 الصادر عن مركز البحوث الأفريقية - جامعة القاهرة

- د/ عادل عبد الرازق المنظومة الأفريقية مرجع سبق ذكره ص 239 - 241

10- انظر في الإيموا (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا) جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية ، العلاقات المصرية الأفريقية ، التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية (القاهرة : 2006) ص 20 - 23 .

لمزيد من المعلومات حول تجمع الأيموا ، برجاء الرجوع إلى موقع الاتحاد
imt،uemoa،www

- انظر في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأيكواس) .

- 11- د. / عادل عبد الرازق ، المنظومة الأفريقية مرجع سبق ذكره ص 222 - 237 .
12- جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقات التجارية
العلاقات المصرية الأفريقية - مرجع سبق ص 23 - 24 .
وانظر أيضا :-

جامعة القاهرة ، معهد البحوث الدراسات الأفريقية التقرير الإستراتيجي الأفريقي
2001 الصادر عن معهد البحوث الأفريقية ص 82 - 94 .

- انظر في منظمة الإيجاد :-

- 13- سامي السيد أحمد محمد ، الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) رؤية عامة ،
بحث في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا رؤى وآفاق « ضمن أعمال المؤتمر الدولي
الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية الذي عقد بمعهد البحوث والدراسات
الأفريقية في الفترة من 16 - 17 إبريل 2005 . ص 380 - 401
وانظر أيضا :

د. السيد فليفل التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2002 - 2003 . (القاهرة : مركز
البحوث الأفريقية - الإصدار الثاني 2003)

د. محمود أبو العنين ، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 - 2002 . (القاهرة :
مركز البحوث الأفريقية 2002) ص 259 - 260

ياسين محمد عبد الله ، مفاوضات السلام والوضع الداخلي في الجنوب ، في السياسة
الدولية العدد 152 إبريل 2003 ص 268 .

التقرير الإستراتيجي العربي ص 2003 - 2004 . (القاهرة : مركز الدراسات

السياسية الإستراتيجية الأهرام 2004 ص (241).

السفير / أحمد حجاج ، السلطة الحكومية للتنمية (الإيجاد) بين الواقع والطموحات : مجلة آفاق أفريقية (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات) المجلد الثاني العدد 8 شتاء 2001 - 2002) ص 7 .

- جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية -الأفريقية و التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ، ودراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001 ص 2005 . إعداد الإدارة المركزية للاتفاقات التجارية) . (القاهرة : 2006) ص 28 .

انظر في تجمع السادك والساكو:

14- جمهورية مصر العربية / وزارة التجارة والصناعة و المرجع السابق مباشرة ص ص 16 - 19 .

انظر في تجمع الكوميسا :

15- د./ عادل عبد الرازق / المنظومة الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ص ص 175 - 206 .

- جمهورية مصر العربية ، وزارة التجارة والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية مرجع سبق ذكره ص ص 38 - 51 .

-وزارة التجارة الخارجية قطاع التجارة الخارجية اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي « الكوميسا .. والقاهرة / 2002) .

16- لمزيد من التفاصيل انظر في تجمع حوض النيل :-

د./ عادل عبد الرازق ، المنظومة الأفريقية مرجع سبق ذكره ص ص 256 - 265 .

د/ عادل عبد الرازق : يؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ، 2004).

وزارة الري والموارد المائية : «وثائق واتفاقيات حوض النيل حول حصص مصر والموقف المصري من بناء سد النهضة في الألفية الجديدة وتأثيره على حصص مصر

التاريخية».

17- أنظر في بعض المعاملات التفضيلية التي تتمتع بها بعض الدول الأفريقية

الفصل الرابع

■ ■ التفاعلات التعاونية
التكاملية في أفريقيا في إطار
البيئة الدولية والإقليمية ودور
المجتمع المدني والدولة القائد
مع دراسة حالتي السادك
والإيجاد



المبحث الأول التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا في إطار البيئة الدولية والإقليمية

تمهيد :

بعد أن تعرضت الدراسة إلى التفاعلات التعاونية والتكاملية في أفريقيا في إطارها القاري والإقليمي تتعرض الدراسة إلى المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على التفاعلات حالة الكوميسا .

ونتناول ذلك على الوجه التالي :

أولا : التفاعلات التعاونية التكاملية في إطار البيئة الدولية

وتعني تلك المتغيرات ذات الصلة بالبيئة الدولية والتي من أبرزها منذ بداية عقد التسعينات انتهاء الحرب الباردة وما أثاره من تساؤلات حول مكانة أفريقيا في النظام العالمي الجديد والبيئة الدولية الداعمة لتوجهات التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية وأخيرا ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة و نتناولها على الوجه التالي :-

1- وضع القارة بعد انتهاء القطبية الثنائية وبروز القطبية الواحدة :

على رأس المتغيرات الدولية التي ساهمت في تشكيل وتحديد مسار العمل التكامل الإقليمي في أفريقيا هو انتهاء الحرب الباردة وما طرحته من تساؤلات

حول مكانة القارة الأفريقية في النظام العالمي الجديد لاسيما وأن القارة الأفريقية كانت قد اكتسبت أهميتها الإستراتيجية إبان الحرب الباردة من وضعها كساحة للمواجهة بين الشرق والغرب ، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى من جانبها إلى الحد من تغلغل نفوذ الاتحاد السوفيتي في القارة الأفريقية وإزاء هذه الأهداف الإستراتيجية لكل من المعسكرين الشرقي والغربي آنذاك استطاعت القارة الأفريقية الحصول على كافة أشكال الدعم والمساندة من كلا الجانبين كما توافر لها هامش كبير من الحركة تمتعت بفضلها بقدرة عالية على المناورة ومن ثم نجحت في تحقيق قدر من المكاسب .

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي فوض من الأساس الأيديولوجي اهتمام القوى الكبرى بالقارة الأفريقية الأمر الذي أثار المخاوف من تعرض القارة للتهميش في مرحلة ما بعد الحرب .

- وتجدر الإشارة إلى أن عقد التسعينيات قد حمل معه بالفعل تساؤل اهتمام القوى الغربية التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة بالقارة الأفريقية وذلك لصالح مزيد من الاهتمام بدول شرق أوروبا التي باتت أكثر أهمية للقوى الغربية وقد انعكس هذا التهميش في جملة من المؤشرات يأتي على رأسها الانخفاض الحاد في المساعدات الممنوحة للدول الأفريقية في مقابل تصاعد هذه المساعدات الموجهة لدول شرق أوروبا فضلا عن ظهور المشروطيات بشقيه السياسي والاقتصادي كما وضع هذا التهميش في مستوى الاستجابات الغربية للأزمات التي عصفت بالقارة مع بداية التسعينيات مثل أزمة الصومال ، ليبيريا ، سيراليون وذلك مقارنة بالسابق .

هذا وقد أدى مناخ ما بعد الحرب الباردة إلى ظروف ساهمت في دفع مسيرة التكامل الإقليمي في القارة فمن ناحية أدى فقدان الدول الكبرى اهتمامها بأفريقيا إلى خلق ما يعرف بفراغ القوى في القارة الأفريقية الأمر الذي أوجد مساحة أكبر

من أجل تعميق الإقليمية والتكامل الإقليمي كما أوجد مساحة أمام القوى الإقليمية لكي تلعب دورا في دعم التكامل الإقليمي .

- ومن ناحية ثانية فإن التهميش الذي عانت منه القارة الأفريقية في تلك الفترة كان يعني بالضرورة أمرا أساسيا وهو ضرورة أن تتحمل القارة مزيدا من الأعباء وأصبح البديل لكي تتلافى القارة مزيدا من التهميش هو أن تنخرط بصورة أكبر في عمليات التكامل الاقتصادي إزاء التهميش الشديد الذي عانت منه الدول الأفريقية تولدت قناعة بأن التكامل الإقليمي ربما يكون سبيلا للخروج من هذه الأزمة بل إن الأكثر من ذلك هو أن تهميش القارة الأفريقية نظر إليه من قبل بعض القادة الأفارقة باعتباره فرصة أمام أفريقيا لتتكتل وتندمج وتتوحد وأن تصبح أقل اعتمادا على الخارج وفي هذا السياق أوضح الرئيس الأوغندي « يوري موسيفيني » إن قليلا من التجاهل لن يكون بالأمر السيئ « وأنه كلما شعرنا باليتم كلما كان ذلك أفضل لأفريقيا لأننا سوف نعتمد على أنفسنا .

ومن ناحية أخيرة فإن انتهاء الحرب الباردة أسهم في إحداث تقارب بين القوى الكبرى الفاعلة في القارة الأفريقية إذ يلاحظ وجود مزيد من التنسيق في السياسات الخارجية للدول الكبرى في مواجهة القارة الأفريقية وذلك على عكس المناخ الذي ساد لفترة طويلة من الزمن إذ هيمن على القوى الكبرى خاصة فرنسا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة حالة من الشك في دوافع بعضها البعض وقد تمثلت الخطوة الأولى في هذا الإطار في إعلان كل من بريطانيا وفرنسا التنسيق بينهما في الشؤون الأفريقية وذلك في قمة سابت مالو في ديسمبر 1998 والتي أعقبتها زيارة مشتركة لأكرا وأبيدجان قاما بها وزيراً خارجية الدولتين في مارس 1999 ومنذ ذلك الوقت نفذت كل من فرنسا وبريطانيا مبادرات مشتركة لاسيما في المسائل العسكرية منها على سبيل المثال تنظيم ورشة عمل حول صنع السلام في أبوجا - أكتوبر ألفين .

وقد أثر هذا التقارب بدرجات متباينة على التنظيمات الإقليمية المختلفة وربما كانت منطقة الجنوب الأفريقي هي الأكثر تأثرا في هذا السياق فقد مثل انتهاء الحرب الباردة نهاية لتنافس القوي الكبرى في المنطقة وبداية لاتفاق هذه القوى حول مصالحها في المنطقة والمتمثلة في تأمين الحصول على المواد المعدنية الإستراتيجية وحماية مصالح الشركات الأجنبية العاملة في الإقليم كما وقفت القوى الغربية موقفا مؤيدا لصالح أن تلعب جنوب أفريقيا دور رائدا في منطقة الجنوب لتأمين الاستقرار السياسي فيها وهو ما من شأنه تسريع وتيرة العمل التكاملي في المنطقة .

2- اتجاهات التكامل الإقليمي في القارة والدعم الدولي :

يعتبر الدعم الدولي متغيرا مهما ومحدد هاما لنجاح تجارب التكامل الإقليمي بوجه عام فعلى سبيل المثال تلقى مؤتمر تنسيق التنمية لدول الجنوب الأفريقي SADCC دعما خارجيا قويا منذ إنشائه عام 1980 وحتى بداية التسعينيات وهو ما اعتبر أحد العوامل التي ساعدت هذا التنظيم على البقاء والاستمرار كما أن هناك حالات للتكامل الإقليمي نجحت بفضل اشتغالها على روابط مع طرف آخر أكثر تقدما مثل منطقة الاتحاد المالي الأفريقي والروابط الخاصة التي تجمعها بفرنسا .

- ويعتبر وثيق الصلة بالمتغير السابق إزاء التهميش الذي تعرضت له القارة الأفريقية في النظام الدولي فيما بعد الحرب الباردة وإزاء رغبة الدول الغربية في الانسحاب من القارة لصالح مناطق أخرى من العالم - أضحت أكثر أهمية بالنسبة إليها ظهر توجه غربي جديد يؤيد اتجاهات التكامل الأفريقي ويدعمها من رأي البعض أن الدعم الدولي لمسيرة التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية جاء كتعبير عن رغبة القوى الغربية في التخلص من جزء من الأعباء التي طالما تحملتها أثناء فترة الحرب الباردة وتحويل هذه الأعباء إلى الدول الأفريقية .

- ويأتي الاتحاد الأوروبي ودوله على رأس الأطراف الخارجية الداعمة لميسرة التكامل الأفريقي فهناك قمة مؤشرات على مواقفه الداعمة للإقليمية في القارة الأفريقية فمن ناحية يتمتع الاتحاد الأوروبي بعلاقة جيدة مع عدد من المنظمات الإقليمية في القارة الأفريقية يأتي على رأسها اتحاد المغرب العربي الجماعة الإنمائية.

للجنوب الأفريقي والتي يجمعها بالاتحاد الأوروبي حوار ذو مسارين أحدهما المسار الثنائي بين الاتحاد وجنوب أفريقيا والآخر إقليمي بين الاتحاد والسادك كتنظيم فرعي ومن ناحية ثانية فإن الأطر الرئيسية في العلاقات الأوروبية الأفريقية يغلب عليها الطابع الجماعي إذ تتبلور علاقات الاتحاد الأوروبي كنتكامل إقليمي مع القارة الأفريقية في ثلاثة أطر رئيسية هي : اتفاقيات لومي أو ما يطلق عليه علاقات الاتحاد الأوروبي بدول أفريقيا والباسيفيكي والكاربيبي الشراكة الأوروبية المتوسطية والشراكة الإستراتيجية الأوروبية الأفريقية ومن ناحية ثالثة فإن الاتحاد الأوروبي يقدم مساهمات ودعما مالياً وأمنياً لمشروعات التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية فعلى سبيل المثال قدم الاتحاد الأوروبي دعماً مالياً للآلية الأمنية التابعة للأيكواس قدر بنحو مليوني يورو كما قدم الاتحاد الأوروبي دعماً إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا قدر بنحو 65 مليون يورو لدعم ميزانية الاتحاد وقدراته المؤسسة وكذلك قدم الاتحاد مساعدة أمنية لدعم التكامل التجاري في إطار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا كذلك طبق الاتحاد الأوروبي برنامجاً للتعاون مع دول الكوميسا بحوالي 46.7 مليون يورو .

- وعلى صعيد توجهات القوي الغربية تعتبر فرنسا نموذجاً جاداً على التوجه الجديد للقوي الغربية وتبني فرنسا بوجه عام موقفاً مؤيداً لعمليات التكامل الإقليمي في أفريقيا بل إنها ضمنت في القارة الأفريقية مبدأ مهماً وهو تدعيم عملية

التكامل الإقليمي ففيما يتعلق بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) في هذا السياق كان الموقف الفرنسي مؤيدا للمبادر منذ بدايتها وتلعب فرنسا دورا في دفع التعاون بين نيباد ومجموعة الدول الصناعية ولعل مما يؤكد الموقف الفرنسي الداعم للنيباد الوثيقة التي أصدرتها وزارة الخارجية الفرنسية في عام 2003 وحملت عنوان « فرنسا شريك للنيباد : خطة عمل من أجل أفريقيا » وتقع هذه الوثيقة في خمسين صفحة وتعرض لما قامت به فرنسا أو تعزم القيام به في المستقبل لتنفيذ التزاماتها في إطار الشراكة مع النيباد كذلك وقعت وكالة التنمية الفرنسية اتفاقا مع بنك تنمية الجنوب الأفريقي بقيمة 25 مليون يورو لدراسة ولتمويل مشروعات النيباد الخاصة بالبنية التحتية في أفريقيا جنوب الصحراء .

- ولعل ما يؤكد التوجه الفرنسي الداعم لآليات العمل الجماعي الأفريقي برامج التعاون الفرنسي ويتضح هذا الأمر بصورة كبيرة في برنامج التعاون العسكري الذي أضحي يتم في جزء كبير منه عبر المنظمات الإقليمية الفرعية على نحو ما أسفرت عنه تدريبات برنامج تعزيز القدرات الأفريقية في حفظ السلام والتي تمت بالتنسيق مع الأيكواس خلال الفترة من 1996 - 1998م والفترة من 2002 - 2004 ومع السادك خلال الفترة من 2000 - 2002 .

هذا وقد أدرك الأفارقة أهمية الدعم الدولي لإنجاح مساعي التكامل الإقليمي ومن ثم دعت النيباد إلى ما أسمته « المشاركة العالمية الجديدة » والتي تنهض على أساس تقاسم المسؤولية في تصحيح مظالم القرون الطويلة الغابرة وتعبئة جميع الجهود للارتقاء بحياة الشعوب وتنطوي هذه المشاركة التي طرحها نيباد على جانبيين أساسيين هما :

- الإبقاء على المشاركات المتعددة القائمة بالفعل بين أفريقيا من جانب والدول الصناعية الكبرى والمؤسسات المانحة من جانب آخر .

- التفاوض مع هذه الأطراف على إقامة مشاركة جديدة قائمة بالأساس على تبادل المسؤوليات والالتزامات بين أفريقيا وشركائها إذ أنه إدراك واقعي لأهمية الدعم والمشاركة الدولية وهو ما يمثل اختلافا عن المبادرات السابقة مثل خطة عمل لاجوس والتي ارتكزت على مبدأ الاعتماد على الذات دفع الارتباط مع الغرب الرأسمالي وهو ما آل بها إلى الفشل بسبب تلك الأسس غير الواقعية هكذا رأي البعض ويرى البعض أيضا أنه على الرغم من أن الدعم الدولي يمكنه أن يمثل فرصة أمام جهود التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية فإن الأمر لا يخلو أيضا من قيود فعلى سبيل المثال تشير الدراسات إلى أن أطر حوار الشمال - الجنوب والتي تعتبر اتفاقيات لومي نموذج لها وعلى الرغم من أنها تهدف بالأساس إلى تقديم تسهيلات للدول النامية إلا أن مثل هذه الأطر لها .

- أثر سلبي على التكتلات الإقليمية الأفريقية كونها تنافس على ولاء الدول الأفريقية من جهة وكونها تسهم في تعويض التجارة الأفريقية البينية لصالح التجارة مع الأطراف الخارجية من جهة أخرى وكونها قد تقوض من أهداف وبماسك التكتلات الإقليمية الأفريقية من جهة ثالثة وكذلك ترى بعض الدراسات أن التعديل على دعم القوى الغربية التي هي بالأساس القوى الاستعمارية السابقة من شأنه ترسيخ المشروطيات التي تفرضها تلك الدول على أفريقيا بل وتعميق لتلك المشروطيات في ظل علاقة غير متكافئة بين الطرفين كما أن الاعتماد على الدعم الخارجي يجعل نجاح مساعي التكامل الأفريقية هنا بسلوك الدول الرأسمالية المتقدمة وتصرفاتها ومدى استعدادها لمساندة القارة الأفريقية وتحويل مساندتها النظرية إلى دعم حقيقي ملموس .

وثمة اتجاه آخر ويتفق معه الباحث يرى أن المجتمع الدولي على عكس ما يتم ترويجه لا يساعد على إنجاح التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية بسبب ما صدره

من إشارات غير متسقة بل وأحيانا متعارضة حول التكامل الإقليمي وفي هذا السياق فإن مواقف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد اتسمت بالخصوص فيما يتعلق بمواقفهما من التكامل الإقليمي والنمط المفضل لتحقيق هذا التكامل .

3- بروز التكتلات الاقتصادية العالمية :

ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة على مستوى العالم يعد أحد المتغيرات التي أثرت بشدة على مسيرة .

- حركة الإقليمية في القارة الأفريقية فقد بات واضحا أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد إنما يتمحور حول ثلاثة أقطاب اقتصادية أساسية هي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها النافتا واليابان ومن ورائها الآسيان .

وفي ضوء هذا التنظيم الذي اتسم به النظام الاقتصادي العالمي أصبح من المنطقي أن تقدم هذه التكتلات لأعضائها فرصة النفاذ إلى الأسواق الكبرى بينما تظل الدول الفقيرة وغير الأعضاء في هذه التكتلات ومنها بطبيعة الحال الدول الأفريقية محرومة من هذه الفرصة وكذلك فإن التوجه العالمي نحو الإقليمية من شأنه تقليل الخيارات المتاحة أمام الدول الأفريقية لتنويع علاقاتها التجارية والاستثمارية لاسيما إذا ما وجدت القارة الأفريقية نفسها في مواجهة أنظمة متكاملة ومندمجة للإنتاج والاستثمار تمتد من أوروبا إلى أمريكا وآسيا وبالتالي فإن القارة الأفريقية التي تعاني أصلا من التهميش في الاقتصاد العالمي تواجه تهديدا جديا بالاستبعاد من النظام الاقتصادي العالمي الذي يحتاج تحويلات هيكلية سريعة .

وعلى الرغم من التأثير المؤكد لكافة التكتلات الاقتصادية الدولية على مستقبل القارة الأفريقية ووضعها في النظام الاقتصادي العالمي فإن تأثيرها بالاندماج الأوروبي يكاد يكون هو الأخطر لاسيما وأن أوروبا هي الشريك التجاري

الرئيسي للقارة كما أنها المانح الأول للدول الأفريقية ومن هنا يأتي اهتمام الدول الأفريقية بتسارع وتيرة الاندماج الأوروبي إذ تفرض الوحدة الأوروبي تحديات على القارة سواء على صعيد التجارة أو على صعيد الاستثمارات أو على صعيد المساعدات إذ أن شأن الاندماج الأوروبي أحداث تحول في أولويات الاتحاد الأوروبي مما سيؤدي بطبيعة الحال إلى تآكل المزايا التي تحصل عليها الدول الأفريقية لصالح إعادة توزيعها على الشركاء الأوروبيين .

التفاعلات التكاملية في أفريقيا والعولمة :

خلال الحرب العالمية الثانية طبقت الدول التجارية أنظمة الرقابة على النقد والحماية الجمركية بهدف حماية عملتها الوطنية من الانهيار وتوجيه قواها الإنتاجية نحو تحقيق الأهداف العسكرية وأصبحت عملات هذه الدول غير قابلة للتحويل إلى ذهب وإلى العملات الأخرى مما أثر على التجارة الدولية فأصبحت ذات طرفين أي أن كل دولة تشتري المواد والسلع التي تنتجها من البلاد التي تبيع لها منتجاتها قد تكون لها دائن رصيد دائن لديها وليس من البلاد التي تنتجها وتبيعها بأسعار أقل لكن رغم تطبيق الرقابة على النقد وعلى التجارة الخارجية فإن الدول المتحاربة لم تستطع السيطرة على الفائض النقدي .

- وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ تفكير الدول الغربية المختلفة يتجه نحو إرساء قواعد لنظام نقدي دولي جديد يسمع بتجنب العودة إلى الفوضى في العلاقات الاقتصادية والمالية لما قبل الحرب وبحكم تدفق المعاملات المالية والنقدية والتجارية بين الدول كافة فكان الاتجاه نحو إرساء علاقات واتفاقيات جماعية متعددة الأطراف تستفيد من تجارب اقتصاديات الحرب خلال الحرب العالمية الأولى وتأخذ العبر والدروس من الفوضى الاقتصادية التي تلت الحرب ومن الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات وكذلك من تجارب الحرب العالمية الثانية .

هكذا بدأ التفكير من قبل الدول الغربية المتحالفة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ووضع أسس وقواعد النظام الاقتصادي الدولي الجديد لما بعد الحرب قبل انتهاء هذه الحرب وبما يخدم أهداف التطور الرأسمالي وكانت التطورات على هذا النظام تقوم على ثلاثة أسس هي :

- ضمان استقرار سعر الصرف وحرية تحويل العملات .
- حرية انتقال رؤوس الأموال وتوفير مناخ مناسب للاستثمار العالمي .
- ضمان حرية التجارة الدولية .

لقد كانت الولايات المتحدة وهي التي خرجت منتصرة من الحرب تهدف إلى تحقيق تكامل في الاقتصاد العالمي تحت قيادتها وهي التي تملك اقتصادا قويا نطالب بتطبيق الحرية الاقتصادية وهو النظام الذي يخدم دائما الاقتصاد القوي والأغنى حيث تمثل النظام الجديد في محادثات بريتون وودز عام 1944م والتي تمخضت عنه ولادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي إبرام اتفاقية عام 1947م وكان الاتجاه نحو إقامة منظمة للتجارة الدولية إلا أن الولايات المتحدة عارضت ذلك بقوة تحت ضغط الكونجرس الأمريكي الذي رأى أن المنظمة المقترحة تجاوزا لصلاحياته في اتخاذ القرارات الوطنية فكان للنحو إلى الحل الوسط المتمثل في الموافقة على الجات كمعاهدة دولية مع إقامة أمانة عامة تتولى الإشراف على تطبيق هذه المعاهدة وتنظم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وكان للولايات المتحدة بوجه خاص إلى جانب بريطانيا الدور الرائد في التخطيط للجات والتوصل إلى صياغة أسس النظام التجاري العالمي الذي تضمنته المعاهدة .

- إلا أن العالم الرأسمالي منذ التسعينيات من القرن الماضي يعيش سلسلة من الأزمات المالية والنقدية إضافة إلى الاتجاه نحو التضخم المصحوب بالركود وما ولده ذلك من تزايد في معدلات البطالة مما يشير إلى الاختلافات الهيكلية التي تعكس عجز الشكل التنظيمي القائم عن تمكين المجتمع من استخدام قوات الإنتاجية والبشرية والمادية المتاحة بالفعل استخداما كاملا .

فاتسعت الفجوة النسبية بين طرفي هرم توزيع الدخل والثروة وأصبحت معدلات النمو الاقتصادي تميل نحو الانخفاض اتسعت دائرة الفقر في جميع الاقتصادات في العالم وبدأ التفسح يدب في النظام النقدي الدولي بعد أن ألغت الولايات المتحدة قابلية تحويل الدولار إلى ذهب (1970) وزادت المديونية الخارجية للبلدان النامية ومنها الأفريقية من صعوبات تلك البلدان مما جعلها تلجأ إلى عملية جدولة الديون فأوقعها ذلك في شباك البنك الدولي والصندوق الدولي مما زاد من تفاقم أوضاعها الاقتصادية بدلا من أن يضعها في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المنشودة فارتفعت قواها الإنتاجية لحساب رأس المال ومؤسساته الدولية وفقدت القدرة على صنع قرارها السياسي والاقتصادي المستقل .

إن الأزمة الهيكلية التي أصابت الدول الصناعية الرأسمالية جعلها تفكر في المخرج السهل بالنسبة لها فمع فيض الإنتاج لديها الناجم عن تفاقم قدراتها الإنتاجية ومع التطور الهائل في العلم والتكنولوجيا ومع الزيادة الهائلة في حجم رأس المال الذي تضيق الأسواق المالية في البلدان الصناعية عن استيعابه أصبح المطلوب هو توسيع دائرة السوق الدولية وإلغاء جميع الحواجز التي تقف في وجه أو تحد من انتقال البضائع والسلع من مصانع تلك الدول إلى الأسواق الدولية

الرحبة وكذلك تلك التي تحد من انتقال رؤوس الأموال الباحثة دائما عن الاستثمار المربح .

وهكذا بدأ يتبلور من خلال جولة مفاوضات أوروغواي نوع من الصراعات متعددة الجوانب فهناك الصراع بين الدول الصناعية الفنية وهناك الصراع بين هذه الدول الصناعية مجتمعة ودول الجنوب الفقير وذلك في إطار من التفاعل المتبادل بين تصاعد الفكر الليبرالي الاقتصادي الجديد وتزايد الأهمية النسبية للتطورات التكنولوجية مع تصاعد قوة الشركات متعددة الجنسية ولكن على صعيد آخر تلاحظ منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي بروز أثر ضعف الاتحاد السوفيتي على الصعيد الدولي وتراخي بلدان العالم الثالث وانتصار الولايات المتحدة وحلقاتها في حرب الخليج الثانية عام 1991م وما تلاه من أحداث دولية كان لها أبلغ الأثر في صياغة التاريخ المعاصر للإنسانية ونعني بها سقوط جدار برلين وانحيار الاتحاد السوفيتي وتفككه وأهداف أوروبا الشرقية ولقد أوحى هذه الأحداث بالمقابل بانتصار الليبرالية الرأسمالية وبتربع الولايات المتحدة على سدة الزعامة وقيادة العالم ووصل الأمر ببعض دعايتها إلى صياغة مقولة نهاية العالم .

2- ومن ثم فإن النظام العالمي الجديد يشير إلى طبيعة النظام الذي يحكم العلاقات الدولية وفي القلب من هذا النظام العالمي الجديد يبرز دور الولايات المتحدة كقطب وحيد ومما هو جدير بالذكر أن هناك من يرى أن ثمة أقطاباً وقوى أخرى تلعب بالفعل أدوار الشركاء الأصغر للولايات المتحدة في عالم يصفونه بأنه متعدد الأقطاب ويرى هؤلاء أن هذا العالم المتعدد الأقطاب إذا لم يكن قائم الأمة بالفعل فإن هذا العالم ينهض ويتأكد يوما بعد يوم بحيث يتوقعون أن تكتمل ملامحه على المدى المنظور حتى ولو انفردت الولايات المتحدة وحدها لبعض الوقت بإدارة شئون العالم والنظام العالمي الجديد وهذا يعطي الأقاليم المختلفة وبلدان العالم الثالث وزن مختلف ومكانة أقل عما كان عليه الحال إبان النظام

العالمي ثنائي القطبية الذي أعقب الحرب العالمية الثانية حيث كان لهذه الأقاليم والبلدان في ظل هذا النظام وضع أكبر للحصول على المكاسب السياسية والاقتصادية من خلال المناورة واللعب على التناقض بين قطبي الصراع في ذلك الوقت ولهذا السبب فإن النظام العالمي الحالي يضر بمصالح بلدان العالم الثالث ومنها البلدان الأفريقية .

أما العولمة فهي تعبير يشير إلى ما تحقق فعلاً من وحدة وتوحد على الصعيد العالمي حيث بدأت رحلة هذا التوحد في تقديرنا منذ بدايات الرأسمالية ونمو السوق ولكن ذروة التوحد الذي نشهده الآن ليس بسبب نمو السوق الرأسمالية فحسب ولكن بسبب الدرجة الكبيرة من التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة وبالذات في مجالات الاتصالات والحسابات والموجات وهي التطورات التي جعلت العالم أقرب ما يكون إلى القرية الصغيرة والمقصود بالأمركة هو فرص النموذج الأمريكي وقد يرى البعض أن هذه الهيمنة نتيجة منطقية لطبيعة النظام العالمي أحادي القطبية وأن كان البعض الأخرى يرى أن رغبة بعض الدوائر الأمريكية في فرض النموذج الأمريكي هو أمر ليس مرتبطاً بصورة مباشرة وديناميكية بمكانة الولايات المتحدة الاقتصادية أو العسكرية فحسب ولكنه مرتبط أيضاً بتميز هذا النموذج داخل المعسكر الغربي نفسه وهو ليس « تميز » الوثائق من نفسه بل على العكس فإن الأمريكيين يشعرون بالاستحقاق الثقافي تاريخياً باعتبارهم حديثي النشأة وموضع انتقاد ثقافي بالأساس وكذا فليس صدفة أن نراهم الآن يبرزون أسوأ ما لديهم ثقافياً بمزيج من التحدي وكأن لسان حالهم يقول : لقد أناحت لنا قوتنا أخيراً أن نفرض عليكم جمعياً ما اعتبر تموه ركافة أو سطحية أو فساداً للذوق وهكذا نظهر للعالم الملامح الثقافية للنموذج الأمريكي مثل موسيقى الديسكو ووجبات الأكل السريع وطريقة استخدام المواصلات والملابس إلخ وقام بتنفيذ هذا الغزو بكل نجاح الإعلام

الأمريكي مدعوما بالرفاهية الأمريكية .

وعلي صعيد آخر فإن النموذج الأمريكي الذي يراد زحفه على العالم هو نموذج محافظ فالمجتمع الأمريكي لا يعرف حياه سياسية غنية مثلما هو حال أوروبا والحزبين الكبيران في أمريكا الجمهوري الديمقراطي لا ينشطان إلا في المواسم الانتخابية والفرق بينهما محدودة للغاية وكلاهما يميني التوجه ومن ناحية أخرى لا توجد في أمريكا نقابات عمالية قوية وجماعات الضغط هناك عارضة وموقوتة بتحقيق أهداف جزئية وليس لها إطار فكري متماسك ولا طموحات عريضة وفي ظل غياب اليسار أو بالأحرى تغيبه عن الحياتين السياسية والنقابية وفي ظل العداء للشوعية والحرب الباردة كان من الطبيعي أن ينفرد النموذج الأمريكي بسمات يمنية واضحة وهو الأمر الذي يزيد صعوبة الأمر بالنسبة لفقراء سكان العالم الثالث بما فيهم أفريقيا في ظل النظام العالمي الجديد .

ولفهم هذه المتغيرات والتطورات في النظام العالمي الجديد فقد ولد تعبير النظام العالمي الجديد أثناء حرب الخليج حيث عبر « بوش الأب » في تلك اللحظة عن إحساس طاع بالانتصار ورغبة غارقة في أن تستمر هذه اللحظة أي تستمر واشنطن قادرة على الانفراد بالعالم .

وسارع مريدو الولايات المتحدة ومنظروها وأحباؤها في وصف عدالة هذا النظام العالمي الذي حلا للبعض في تطور لاحق أن يسميه « عولمة » لكي يجمله ويضفي عليه مشروعية، فأنت إذا أردت أن تجاري النظام العالمي المجحف وغير العادل تجد نفسك بمقتضى سياسة خلط المفاهيم والمصطلحات منها بمعاداة التطورات التكنولوجية التي وحدت العالم وجعلت منه بحق قرية صغيرة وربما عبر الكثير في العالم الثاني بحسن نيه أننا بصدد نظام أكثر عدالة سيعاقب المعتدين وينصف المظلومين ولكن دعم واشنطن لإسرائيل وإصرارها على الاستمرار في

سياستها بالمنطقة وشروعها في بناء حائط الصواريخ كل ذلك وغيره فقد هدم العدالة التي تمنها البعض عن حسن نية ولم يتبقى من العولمة والنظام العالمي الجديد إلا تأديب العراق ومطالبة الفلسطينيين بوقف العنف وصندوق النقد الدولي الذي يطالب دول العالم الثالث الفقراء بتطبيق روستة الإصلاح الاقتصادي .

وباختصار أن الرأسمالية ومن ثم العولمة المطروحة الآن سواء بمعناها الاقتصادي أو الثقافي لها وجه أو معنى إنساني يعبر عن هذا الشوط الذي قطعه البشر في اتجاه واحد.

والعولمة لها أيضا وجه آخر يشير إلى الأمركة أو النظام العالمي الجديد والمظاهرات المناهضة للعولمة لم تكن بالقطع معادية لتوحيد البشر أو معادية لما هو مشترك بين الناس على اختلاف مشاربهم وإنما كانت هذه المظاهرات ضد العولمة باعتبارها مرادفاً للهيمنة الأمريكية والنظام العالمي الجديد باعتبار برامج الإصلاح الاقتصادي أمريكية الطراز التي تريد أن تسحب من الشعوب أو بالأحرى الطبقات العاملة والفقراء تلك المكتسبات التي حصلوا عليها بالنضال الذي تزعمه اليسار على مدى عشرات السنين ويرى البعض أن الحركات المناهضة للعولمة كانت ولا زالت عبارة عن تخلف واسع وقد يكون غير واضح بين هؤلاء المعادين للرأسمالية وبين أولئك المعادين للنظام العالمي الجديد أو الأمركة .

وشهد العالم سقوط نظرية الليبرالية الاقتصادية الجديدة وفشل اقتصاد حرية السوق لقد دافع الليبراليون الاقتصاديون القول باستمرار عن مقولات العولمة مستشهدين بما تم إنجازه في دول جنوب وشرق آسيا حيث تدفقت رؤوس الأموال من البلدان الصناعية الغنية وكان محرك النمو الاقتصادي ناتجا عن

الزيادة السريعة في صادراتها إلى تلك البلدان بفضل الأيدي العاملة الرخيصة إلا أن هذا النموذج في النمو تم تحت ضربات الأزمة المالية والمضاربات في الأسواق المالية وفقدان النمر الآسيوية لميزاتها التنافسية وبالتالي تراجع صادراتها .

هذا ولا تقتصر أزمة الرأسمالية اليوم على الجانب المالي وإنما هي في جذورها تعبر عن أزمة هيكلية تعود إلى علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع المرتبطة بها وهي بالتالي حلقة في سلسلة أزمة النظام الرأسمالي وإن ما هو جديد فيها هو أنها تندرج في إطار عمليات عولمة رأس المال المبنية على تحرير المعاملات المالية وإلغاء القيود أمام حركة رأس المال وإضعاف الدولة والحد من قدرتها على التدخل لوضع السياسات الملائمة لوقف الطبيعة الدورية للأزمة التي هي في جوهرها أزمة فائض الإنتاج في إطار نظام التراكم الرأسمالي المعولم وعجز الطلب الفعال المدعم بالقدرة الشرائية عن مجاراة الزيادة في الإنتاج وبالتالي عجز دورة الإنتاج والتسويق عن خلق وتحقيق وفائض القيمة بالنسبة لقدر معين من رأس المال مما يسبب التناقض ما بين توقعات أصحاب رأس المال وتوقيت دورات خلق القيمة أو خلقها بمعدلات بطيئة .

ونتيجة لممارسات النظام الرأسمالي المعولم فإن الأزمات تتوالى وتنتقل من مكان إلى آخر وتصيب عمالقة العولمة ومراكزها الرئيسية وتتبدى خاصة في الولايات المتحدة واليابان في تراجع الناتج الصناعي وتباطؤ النمو الاقتصادي وضعف المبيعات وتصادم معدلات البطالة وتسريع العمال مما يوحي بالانكماش ويهدد بالدخول إلى النفق المظلم .

هذا وتعمل الدول الصناعية المتقدمة رغم الخلافات فيما بينها بسبب تعارض المصالح إلى نقل أزمتهما إلى البلدان النامية ومنها الأفريقية عبر تسريع وتوسيع إجراءات حرية التجارة لذا فهي تريد توسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالتفاوض حول حقوق المستثمرين وسياسات المنافسة والإفصاح عن

الشفافية في حسابات الحكومات وتسهيل التبادل التجاري وشؤون البنية لكن الدول النامية التي تعاني من آثار الأزمة وتعيش أسوأ مراحل العولمة تريد أولاً تقييم ما جرى الاتفاق عليه من إجراءات للوقوف على مدى التقصي من قبل الدول الصناعية المتقدمة على تنفيذ ذلك .

كما أن هذه الدول الأفريقية والنامية عامة تعاني من مشكلات كبرى سواء بسبب الديون الخارجية أو بسبب إقفال أسواق الدول الصناعية أمام صادراتها إضافة إلى المشكلات المتعلقة بأزمة التنمية والكلية الفكرية وضمانات الاستثمارات وغير ذلك .

هذا وتمارس الولايات المتحدة تجاه حلفائها من الدول الصناعية المتقدمة وتجاه دول العالم الثالث .

ذلك بوجه خاص في المواقف التالية :

- الموقف من برتوكول كيوتو بشأن الاحتباس الحراري .
- مشروع نظام الدفاع المضاد للصواريخ .
- دعماً لإسرائيل في مواجهة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .
- المحافظة على استمرار الحروب الإقليمية في العالم أجمع وتشجيع مبيعات الأسلحة .

وفي هذا الإطار يؤكد الدكتور / مراد غالب / وزير خارجية مصر الأسبق ورئيس منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية السابق في كلمته في ندوة عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب على الآتي :

- يمر العالم اليوم بمنعطف تاريخي خطير نشهد فيه إحدى أخطر أزمات اقتصاد العولمة بكل ما تتضمنه من توابع ودلالات واحتمالات .

- ويأتي تميز هذه الأزمة وبالتالي خطورتها من الفشل الذي لاقتة فلسفة اقتصاد العولمة - الليبرالية الاقتصادية - وآلياته - أي آليات اقتصاد السوق - على أرض الواقع والذي تمثل في عجزهما عن تفادي الأزمات وحل التناقضات التي تخلقها وتفرضها نفس هذه الفلسفة وهذه الآليات .

ومع التطور العاصف لتكنولوجيا المعلومات وتحول التكنولوجيا في حد ذاتها إلى أحد أهم قوى الإنتاج في اقتصاد العولمة راهن منظرو هذا الاقتصاد على التكنولوجيا كسبيل لضبط الطابع العشوائي لقوى الإنتاج وبالتالي حماية الاقتصاد العالمي من الأزمات المتلاحقة التي تعصف به أحيانا على أن الأزمة الحالية لاقتصاد العولمة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك فشل هذا الرهان إذ إن التكنولوجيا لم تقدم عوناً يذكر في هذا المجال .

هذا ويعاني اقتصاد العولمة منذ بضعة عقود مضت أزمات متعاقبة إلا إن ما حدث في المكسيك عام 1994 ومن أزمة النمر الآسيوية عام 1997 كانت دليلاً واضحاً على فشل نظرية الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق رغم النجاح الباهر الذي حققته هاتان التجربتان - حتى إنهما تحولتا إلى أسطورة نجاح لاقتصاد السوق والمسألة ذات الدلالة العميقة هنا أن انهيار هذه التجارب لم يأت من قبلها وإنما تحت معاول التقلبات المتعاقبة في اقتصاد الدول الرأسمالية الكبرى أي بفعل الارتباط العضوي بالسوق العالمي الحر وآلياته .

ورغم تكرار أزمات اقتصاد العولمة إلا أن تميز هذه الأزمة وخطورتها ينبع أيضاً من ارتباطها بعولمة واسعة النطاق للرأسمال ومفاهيمه وآلياته عبر المؤسسات التجارية والمالية الدولية (التي أقامت حلفاً وثيقاً العرا فيما بينها - WTO البنك الدولي صندوق النقد الدولي - يرد الحديث عن ذلك صراحة في نص واضح من نصوص WTO) وعبر الشركات العملاقة عابرة القارات وفوق القوميات .

ولقد أدت عولمة الرأسمال إلى عولمة أزماته التي وإن طالت الجميع بما في

ذلك عمالقة اقتصاد العولمة ومراكزه الرئيسية إلا أن تأثيرات ذلك كانت ومازالت مأساوية للغاية في الدول النامية .

وتتوافق الأزمة الحالية مع إضعاف شديد لدور الدولة على نحو يعجزها عن التدخل وتقديم يد العون وإذا كانت قبضة الدولة في الاقتصاد قد وهنت في المراكز الاقتصادية العالمية الرئيسية فقد حدث هذا بعد أن لعبت الدولة دورا جوهريا في إرساء الأسس والبنى التحتية الراسخة لاقتصاد قوى متطور قائم على العلم والتكنولوجيا ومع ذلك لم يساعد هذا على الإفلات من الأزمات المتلاحقة التي يشهدها اقتصاد هذه الدول العولمة إجمالا على أن مخاطر كف الدولة عن التدخل في الاقتصاد تبدو كارثية في بلدان العالم النامي التي لن تنجز بعد قدرا من التنمية يساعدها على مواجهة التقلبات المرتبطة باقتصاد السوق ناهيك عن تلك الآتية عبر البحار الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية واستفحالها وتحولها إلى أزمات اجتماعية عميقة تؤدي بدورها إلى غياب الاستقرار كشرط أساسي لعمل الرأسمال وحرية حركته أي نفي لشروط نجاح اقتصاد وآليات السوق .

وللفكاك من هذه تسعى مراكز الاقتصاد العالمي إلى تصديرها وإلقاء تبعاتها وتكاليفها الفلكية على عاتق الدول النامية ويتم هذا عبر تكثيف هائل وتوسيع لم يعرفه التاريخ لإجراءات اقتحام الأسواق وتحرير التجارة من كل عائق بما في ذلك الدولة وسيادتها الاقتصادية ومصالحها الأمنية والإستراتيجية وحتى على حساب كل الشعارات التي يتشدد بها الغرب طويلا - باعتبارها انعكاسا اجتماعيا وسياسيا لنظامه الاقتصادي - حول الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان .

والمؤسف - والخطير أيضا للأزمة الحالية لاقتصاد العولمة - أن مفهوم التجارة التي يراد لها أن تتحرر كاملة قد أصبح يضم وفق سياسة منظمة التجارة العالمية كل مناحي حياة الإنسان الفرد في كل بقاع الأرض فبعد أن كانت GATT

تعني بشكل ما بالقضايا التجارية وتخصص فصلا كاملا عن التنمية أخضعت WTO كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل وحتى قضايا من نوع الزراعة والمنسوجات والملكية الفكرية والخدمات والاستثمارات والسفر والسياحة والخدمات الترفيهية لآليات التجارة دون النظر إلى ضرورات التنمية والمستويات المختلفة للتطور الاقتصادية الاجتماعي بين المراكز الرئيسية وأطراف الاقتصاد العالمي .

وأكثر من هذا فنحن مقبلون على حزمة جديدة سميت قضايا جديدة أو من المفترض أن ندخل في عداد القضايا المطروحة للبحث في جولة جديدة من المفاوضات تسعى WTO لتنظيمها ومن تلك القضايا الجديدة القضية الجديدة قضية الشفافية في المشتريات الحكومية التي تستهدف إخضاع السوق الضخم للمشتريات الحكومية في العالم لآليات عمل WTO من ذلك أيضا قضايا تحرير المنافسة من أية عوائق عدا قدرة السلعة نفسها على المنافسة ثم قضية الاستثمار والحرية المطلقة لحرية رؤوس الأموال .

ولقد أضفت أحداث 11 / 9 / 2001 طابعا خاصا للأزمة الحالية لاقتصاد العولمة ويتمثل ذلك في أشكال وأساليب نوعية جديدة للمواجهة تتسم بالتوحش والعنف الشديدين إذ قد تزعزعت مصداقية كبرى رموز العولمة الاقتصادية ممثلة في أبراج التجارة بعقر دار الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن أدوات ردعها العسكري ممثلة في البتاجون ومن المتوقع أن يتحول التحالف العسكري الدولي الذي تدعو إليه أمريكا بدعوى مناهضة الإرهاب إلى هيئة أركان حرب المثلث المؤسسي القانوني لاقتصاد العولمة : WTO، البنك الدولي صندوق النقد الدولي أي عسكرة كوكبية للاقتصاد الكوكبي أحادي الجانب .

ومن ناحية أخرى تتوافق - لحسن الحظ - الأزمة الحالية لاقتصاد العولمة مع نهوض جارف لقوى المقاومة في العالم ممثلة في المنظمات غير الحكومية ورغم

إدراكنا للخلاف العميق بين أسباب المقاومة التي ظهرت في سياتل وجنوا ودافوس من ناحية وما حدث - على سبيل المثال - في ديربان بجنوب أفريقيا من ناحية أخرى والذي طغت عليه مقاومة آتية من الجنوب ومن آسيا بشكل رئيسي إلا أن هذا لا ينفي أن قوى شعبية ضخمة - من منطلقات مختلفة - قد ظهرت على مسرح العالم لتشكل قوى ضغط مناهض لحركة العولمة الاقتصادية وليس من قبيل الصدفة أن تطوق هيئة أركان حرب النظام الاقتصادي الكوكبي الجديد بحجة مكافحة الإرهاب - جنوب آسيا من حيث تأتي مقاومة شعبية قوية للعولمة وتعزز وجودها العسكري في الشرق الأوسط - حيث النفط وحيث المشكلة الفلسطينية الأزلية التي لا تكف عن زعزعة الاستقرار وبالتالي حرية حركة رؤوس الأموال وفتح الأسواق لتخفيف وطأة التضخم والأزمة عن كاهل المراكز الاقتصادية العالمية .

وإذ نحن مدعون الآن للتوقف لتأمل عميقا ما يحدث حولنا وما سنواجه به في مؤتمر الدوحة علينا في المقام الأول أن ندرك أن الأساس الفلسفي الذي تقوم عليه العولمة الاقتصادية هو : أولوية التجارة كمصدر للازدهار يدعم بدوره التنمية وأن المراكز لاقتصاد العولمة -ستستमित في أزمتها الحالية -دفاعا عن هذا المبدأ - باعتبار هذا دفاعا بشكل رئيسي عن مبرر وجودها .

وفي تصوري إنه على ضوء ما أسلفت علينا التفكير في كيفية تناول موضوعات مؤتمر الدوحة وأرى أن أهم ما يجب السعي لإقراره هو سد الطريق أمام جولة جديدة من المفاوضات حتى ننتهي من الوفاء بالتزاماتنا في الجولات السابقة ويشكل خاص جولة أورو جواي إذ أن أي جولة جديدة ذات موضوعات جديدة ستفتح على اقتصاديات العالم النامي باب جهنم .

وأرى من الضروري للغاية محاسبة البلدان الصناعية الكبرى عن مدى وفائها بالتزاماتها وفق الجولات السابقة إذ أنه بينما نطالب نحن برفع يد الدولة عن الزراعة مازالت مستمرة الإجراءات الحمائية من جانب الدول الصناعية الكبرى على منتجاتها الزراعية بشكل خاص وبمعدلات عالية (40٪ من إجمالي الدخل الزراعي عام 1999) أي 360 مليار دولار نصيب الاتحاد الأوروبي وأمريكا واليابان فيها 90٪ وتلك مساوية لمعدل الدعم المقدم قبل جولة أوروغواي - تبلغ هذه النسبة أكثر من الثلثين في دول مثل اليابان والترويج وسويسرا وكوريا الجنوبية ومن المفترض أن الدعم وصل عام 2001-2002 بنحو 406 مليار دولار .

وعلى الدول النامية السعي الدؤوب للتوفيق بين التزاماتها وفق اتفاقيات WTO والجات وبين ضرورات التنمية الداخلية التي لن يكون بوسع هذه الدول حتى الوفاء بالتزاماتها دون العمل بشكل متواز في مجال التنمية الاقتصادية - الاجتماعية .

وليس أقل أهمية من ذلك العمل على إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية ودعم وتنشيط القوائم منها كسبيل لتنسيط التجارة الإقليمية وتخفيف حدة الاعتماد على التجارة الخارجية فضلا عن التعبير عن المصالح الإقليمية لهذه التكتلات في مواجهة عمالة اقتصاد العولمة .

وفي النهاية وبعد أن برهنت مؤسسات المجتمع المدني في العالم على أنها قوة فاعلة وأداة ضغط لا يستهان بها على الدول النامية العمل على إرساء الديمقراطية وإفساح المجال لعمل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الداخلي وربط حركتها بمنظمات المجتمع الدولي في العالم .

ويتعرض الأستاذ الدكتور / جودة عبد الخالق - أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وزير التضامن الاجتماعي الأسبق في ندوه عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب الطريق إلى التصنيع تحت هيمنة منظمة

التجارة العالمية متسائلا عما إذا كان الطريق وعرأ ممدود ويخلص إلى أن فرص التصنيع في الدول النامية قد تقلصت كثيرا وأن طريق التصنيع صار وعرا بفضل الحواجز والمواقع التي خلقتها اتفاقية الجات عام 1994 والتي تكرسها منظمة التجارة العالمية بأدوات السياسة التجارية والسياسة الصناعية للدول النامية قبل وبعد الجات عام 1994 فالاتفاقية والمنظمة تعبر أن عن نزعة معادية للتصنيع وتبلور هذه النزعة في شعار حرية التجارة فوق كل شيء كما تجسده .

الأعمدة الثلاثة للنظام التجاري الدولي الجديد : حرية التجارة ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية و شرط المعاملة الوطنية صحيح أن اتفاقات مراكش تعترف بالوضع الخاصة والتفاضلية للدول النامية ولكنها لا تنظر إليها باعتبارها نتاج فوارق هيكلية بل على أنها فجوات يمكن سدها بآجال أطول لتنفيذ الالتزامات ولذلك فقد تعرضت للتهميش على يد منظمة التجارة العالمية تلك المنظمات الدولية المعنية بشؤون التنمية والتصنيع في الدول النامية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الإنكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) .

وربما جاز القول أن تقديس منظمة التجارة العالمية لحرية التجارة كمبدأ يعلو فوق كل اعتبار آخر كأساس للنظام التجاري العالمي يمثل هزيمة لكل ما حاربت دول الجنوب من أجله منذ الستينيات من القرن العشرين في إطار الإنكتاد: ضمان أسعار عادلة للمواد الأولية التي تنتجها تلك الدول من خلال الاتفاقيات الدولية ضمان نفاذ منتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمة المعاملة التفضيلية للاستثمارات المحلية استخدام السياسة التجارية لتحقيق التصنيع وتفعيل نقل التكنولوجيا ولعل من أهم اتفاقيات جولة أوروغواي من حيث التأثير السلبي على التصنيع في الدول النامية اتفاقية شؤون الاستثمار المتصلة بالتجارة واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة .

في ضوء ما تقدم يصبح المطلوب على المستوى الدولي (في إطار مجموعة الـ 15 مثلاً) هو تقييم النتائج التي أسفرت عنها اتفاقات جولة أورجواي (الجات 1994) أولاً وقبل الانتقال إلى جولة جديدة . فالواضح أن هذه الاتفاقات الأخيرة قد خلقت بيئة اقتصادية دولية غير مواتية بالنسبة للدول النامية فضلاً عن أنها قد أدت إلى تنامي نفوذ منظمة التجارة العالمية على حساب الدور الذي يلعبه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) ومعلوم أن هذه المنظمة الأخيرة قد أنشئت من منطلق أن التجارة تتفرع عن التنمية وليس العكس .

ومن أهم المسائل التي هي بحاجة إلى مراجعة من منظور التصنيع في الدول النامية نظام التعريف المتصاعدة (escalated tariff) الذي تأخذ به الدول المتقدمة والذي يتضمن تمييزاً ضد الصادرات الصناعية في الدول النامية فتخفيض التعريف على العموم (across-the-board) لا يقضي على هذا التحيز لأنه يخفض متوسط التعريف الجمركية دون أن يعدل هيكلها وبالتالي لا يتيح للصادرات الصناعية للدول النامية درجة أكبر من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة .

وأخيراً لا بد من التحرير من القضايا الجديدة التي تضغط الدول المتقدمة لوضعها على جدول أعمال الجولة الجديدة نحن نشير هنا قضايا الاستثمار والمنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية وإجراء تخفيضات جديدة للتعريف الجمركية على السلع الصناعية فإذا تحقق للدول المتقدمة ما تريد بالنسبة لهذه القضايا أصبح طريق التصنيع في الدول النامية مسدوداً .

وفي إطار هذه الندوة أكد د/ إبراهيم العيسوي — أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي على عشرة مطالب عامة لحماية مصالح شعوب الجنوب والدفاع عن حقها في التنمية وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية وأهم هذه المطالب ما

يلي :

أولاً : الاعتراف بعدم التوازن المتضمن في الاتفاقات الجارية للمنظمة بين التزامات كل من الدول المتقدمة والدول النامية وذلك بالنظر إلى اختلاف مستوى التطور الاقتصادي الذي أحرزته كل منها من جهة وإلى اختلاف قدرات كل منها الإدارية والتنظيمية والمالية على تنفيذ هذه الالتزامات من جهة أخرى ويترتب على ذلك أن تغطي قضية التنمية يوضح خاص على جدول أعمال المنظمة وأن تراعى الاعتبارات التنموية عند تحديد تنازلات الأطراف المختلفة في المفاوضات التجارية التي تجري إطار المنظمة فلا يعقل أن تحتل قضية التنمية الوضع الهامشي الذي تحتله الآن في منظمة غالبية أعضائها دول نامية .

ثانياً : يترتب على إعطاء قضية التنمية أولوية متقدمة في برامج عمل المنظمة وفي مفاوضاتها أنه ينبغي الإصرار على مبدأ تناسب الالتزامات مع مستويات التطور الاقتصادي في الدول المتخلفة – فالمعاملة المتساوية بين أطراف غير متكافئة تزيد حتماً من اللامساواة وعدم التكافؤ بينها ويترتب على ذلك إحياء مبدأ المعاملة المتميزة أو التفضيلية للدول النامية كبديل لمبدأ الفترات الانتقالية محددة المدة الواردة في الاتفاقات الحالية وذلك بما يمكن هذه الدول من استعمال التجارة والسياسة الصناعية في حشد الجهود من أجل التنمية وهو ما تمتعت به الدول المتقدمة والدول الصناعية الجديدة لفترات طويلة في ظل الجات ومن قبل أن تخرج الجات إلى الوجود ولا بأس في هذا الصدد من ربط مستوى التفصيلات التي تحظى بها أية دولة نامية عضو بالمنظمة بمستوى التطور الاقتصادي والتقدم في مستوى المعيشة الذي أحرزته ويمكن الاستعانة في هذا الشأن بمؤشر مركب للتنمية الشاملة يتضمن مجموعة من مؤشرات التنمية البشرية المطردة بالمعنى الواسع ولا شامل لهذا المفهوم مثل متوسط دخل الفرد معبرا عنه بالدولارات الدولية ومدى التفاوت في توزيع الدخل ونسبة الفقراء إلى حملة السكان ودرجة

التصنيع والتقدم في مجالات الاتصالات والمعلوماتية وما إليها إن متابعة مستوى التنمية للدول المختلفة باستخدام مثل هذا المؤشر سوف يؤدي إلى وجود آلية عادلة لمنح التفصيلات ولتناقصها تدريجيا مع ارتفاع مستوى التنمية طبقا للمؤشر العام المقترح أي مع ترقى الدولة إلى مستوى أعلى للتنمية .

ثالثا - يترتب على إعطاء قضية التنمية ما تستحقه من اهتمام في منظمة التجارة العالمية وعلى إقرار مبدأ تناسب الالتزامات مع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي وعلى حق الدول النامية في معاملة متميزة تتجاوز ما هو مكفول من خلال الفترات الانتقالية وبعض الاستثناءات المحدودة من القواعد العامة أنه يتعين الاعتراف بحق الدول النامية في مراجعة الكثير مما التزمت به تجاه المنظمة على مضض وتحت ضغوط الدول الصناعية الكبرى .

إن المراجعة المطلوبة لا تتعلق فقط بما يسمى قضايا التنفيذ والتي يفهم منها أن الغرض هو تذكيل العقوبات الفنية أو الإدارية أو المالية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات القائمة وهذا تفسير قاصر لمشكلات التنفيذ ذلك أن الأمر يتعلق بمسائل إجرائية أو فنية أو مالية تعترض تنفيذ الدول النامية للالتزامات مقبولة ولكنها تتعلق حقا بأن الالتزامات القائمة معيبة من الزاوية التنموية بمعنى أنها أضرت بالتنمية عندما نفذت أو تهدد بإيقاع الضرر بالتنمية حالة تنفيذها ولذلك فإن الاهتمام يجب أن ينصب على إعادة تقييم الالتزامات من المنظورة التنموي وتعديل الاتفاقات وما تتضمنه من قواعد بناء على ذلك .

وينسحب ذلك على اتفاقات كثيرة مثل اتفاقية الدعم التي تحريم الدول النامية من أدوات مهمة لتشجيع الإنتاج المحلي ولتنمية الصادرات وتصنع مستوى بالغ التدني لمتوسط دخل الفرد في الدولة حتى يجوز لها الاستثناء من قواعد الدعم ومثل اتفاقية مكافحة الإغراق التي الكثير من التعقيدات مع عدم التفرقة بين آثار الإغراق في كل من الدول النامية والدول المتقدمة . ومثل اتفاقات تحرير

الخدمات واتفاقية الاستثمار واتفاقية حقوق الملكية الفكرية واتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية فالالتزامات الواردة في هذه الاتفاقات تنطوي على عدم توازن كبير وعلى غياب العدالة وتسمح بقيام منافسة غير متكافئة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب إنها تحمل الدول النامية بأعباء كبيرة وذلك في الوقت الذي لا تتمكن فيه من الاستفادة من الفرص المتاحة حاليا للدول الصناعية الفنية وحدها كما ينبغي أن تشمل عملية المراجعة قضية النفاذ للأسواق التي تظهر في اتفاقات متعددة لاسيما نفاذ منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة وما يعترضه من عقبات كثيرة تضعها الدول المتقدمة ويجب أيضا أن تتضمن المراجعة أيضا إزالة عدم الإنصاف المتضمن في آلية فض المنازعات .

رابعا :- إن وضع قضية التنمية في مقدمة الأمور التي تحظى بالأولوية في منظمة التجارة العالمية لا يعني مراجعة التزامات الدولة النامية فحسب بل أنه يتطلب توجيه عناية خاصة لعدد من القضايا التي تهم الدول النامية والتي لا تخفي صمتها بنمو تجارة الدول النامية مثل العلاقة بين التجارة والديون الخارجية والعلاقة بين التجارة ونقل التكنولوجيا والعلاقة بين التجارة والمساعدات الخارجية وتحرير انتقال العمالة وقضية تدهور شروط التبادل التجاري وأثرها على مستقبل التنمية في البلدان النامية .

خامسا :- مثلما تراقب المنظمة بكل دقة مدى التزام الدول النامية بتعهداتها في الاتفاقات المختلفة يجب عليها أن تراقب وتراجع بشكل دقيق مدى التزام الدول المتقدمة بما تعهدت به من التزامات لصالح الدول النامية ويشمل ذلك ما تضعه الدول المتقدمة من عراقيل في وجه دخول صادرات الدول النامية إلى أسواقها وما تقوم به من تحايلات على نصوص الاتفاقات لأغراض حمائية وما تعهدت به من معونات للتعويض عن ارتفاع أسعار الواردات من السلع الزراعية والغذائية ومن مساعدة في نقل التكنولوجيا وكذلك المساعدات المالية والفنية لبناء القدرات

المؤسسة والتنظيمية في الدول النامية كما ينبغي العمل على تحويل الوعود الفضفاضة والتعهدات المبهمة إلى التزامات واضحة ومحددة مع ترتيب عقوبات رادعة على الدول المتقدمة التي لا تفي بهذه الالتزامات فما يسمى بقضايا التنفيذ لا يخص الدول النامية وحدها بل يخص الدول المتقدمة أيضا .

سادسا : يجب رفض الدعوة لجولات واسعة النطاق من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف أي لجولات تجارية على نمط ما كان يتم في إطار الجات إن وجود المنظمة هيكلها المؤسسي القوي وبتقسيم العمل الواضح بين مجالسها ولجانها ذلك لا بد وأن يغني عن أسلوب الجولات .

لقد تضمنت بعض الاتفاقات القائمة مواعيد محددة لاستئناف التفاوض حول بعض المسائل (وهذا ما يطلق عليه جدول الأعمال الحتمي أو المفاوضات المتفق عليها) وقد تم بالفعل إجراء مفاوضات مختلفة في بعض المسائل كاتفاقية الزراعة واتفاقية الخدمات كما تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات الجديدة منذ بدء ممارسة المنظمة لنشاطها مثلا في مجال الخدمات المالية والاتصالات الأساسية وليس هناك ما يمنع من بدء التفاوض حول موضوعات أخرى إذا استقر الرأي على ذلك بين غالبية الدول الأعضاء فالمنظمة هي متتدي دائم للتفاوض وبها لأسلوب جولات المفاوضات بل وأن العمل بأسلوب الجولات قد يؤدي إلى الازدواجية والتكرار في نشاط المجالس المتخصصة في المنظمة من جهة ونشاط الهيئة أو الهيئات التي قد يناط بها الإشراف على جولات المفاوضات من جهة أخرى وفضلا عن ذلك فإن إدخال مفهوم جولات المفاوضات في المنظمة سيلقي بأعباء كبيرة على دبلوماسي الدول النامية في الجات بما يتعذر معه متابعتهم للقضايا الكثيرة محل البحث والنقاش والتفاوض في المجالس المختلفة فضلا عن مجلسها العام .

وقد يقال: أن للجولات التفاوضية مزية إتاحة الفرصة لتبادل التنازلات عبر

الاتفاقات المختلفة ومن ثم فإنها تتيح مجالات أفضل للتوصل إلى التوازن بين التزامات الأطراف المختلفة ولكن هذه حجة نظرية أكثر منها عملية فالتوازن بين الالتزامات لم يتحقق في جولة أوروغواي التي استمرت سبع سنوات ومن جهة أخرى فإن تحقيق هذه المزية ممكن في الموضوعات الأخرى.

سابعاً :- ينبغي إرجاء النظر في أية قضايا جديدة أو إضافية لما هو متضمن في جدول الأعمال الحتمي والمفاوضات المتفق عليها في اتفاقات جولة أوروغواي وكذلك المراجعات المطلوبة من جانب الدول النامية في الاتفاقات القائمة فذلك أمر ضروري حتى تحمل الدول النامية بما لا طاقة لها به من أعباء التفاوض وأعباء أية التزامات إضافية قد يجبرها التفاوض حول القضايا الجديدة (الاستثمار - المنافسة - المشتريات الحكومية - تيسير التجارة - العمل - البيئة) فالدول النامية تتحمل الآن عبئاً كبيراً لتنفيذ الالتزامات القائمة كما أنها لديها الكثير من الالتزامات التي تتمكن من تنفيذها بعد أو التي تتطلب إعادة نظر ومراجعة من المنظور قبل الشروع في تنفيذها .

ومن جهة أخرى فإن بعض القضايا الجديدة لا تخص المنظمة أصلاً فهناك منظمات متخصصة تعني بقضايا العمل وقضايا البيئة مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على التوالي وفضلاً عن أن طرح مثل هذه القضايا في منظمة التجارة العالمية إقحاماً لها على جدول أعمال المنظمة وافتئانا على صلاحيات غيرها من المنظمات العالمية ذلك أن الهدف الحقيقي من وراء الإصرار على طرح الدول المتقدمة لهاتين القضيتين في منظمة التجارة العالمية ليس سوى حماية المصالح التجارية لهذه الدول وتوسيع الأسواق أمام منتجاتها وبالتالي إضعاف الفرص المتاحة أمام منتجات الدول النامية في النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة وهذا هو الهدف المرتجي أيضاً من طرح قضايا الاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية (لاحظ أنه توجد بالمنظمة حالياً اتفاقية جمعية

الحكومية plurilateral تلزم من ينضم إليها فقط من الأعضاء وليست معممة على الأعضاء في المنظمة أي Multilateral) .

وجهلة القول هو أن طرح القضايا الجديدة يهدف في التنمية إلى فتح أسواق الدول النامية على مصاريحها أمام تجارة الدول المتقدمة واستثمارها من جهة وإلى انتزاع ما تبقي بيد الدول النامية من أسلحة الاستثمار الأجنبي بما يتفق مع الأولويات المقررة للتنمية فيها وتجديدها مما تبقى لديها من أدوات لتشجيع الصناعات المحلية وزيادة التشغيل ومواجهة الركود (من خلال سياسة الإنفاق العام أي من خلال المشتريات الحكومية) وبعبارة أخرى فإن الدوافع لطرح القضايا الجديدة في المنظمة هي في الحقيقة دوافع مضادة للتنمية في الدول النامية ولذا يتعين مقاومة فرضها على جدول أعمال المنظمة بكل قوة .

ثامنا :- يجب مقاومة الدول المتقدمة لبدء المفاوضات حول تخفيضات جديدة للتعريفات الجمركية على السلع الصناعية (والتي تسمى السلع غير الزراعية لتفادي الإشارة إلى المنتجات الصناعية) وكذلك لتخفيض القيود غير التعريفية فهذه قضية جديدة لتحرير السلع الصناعية على غرار ما جرى مثلاً في حالة السلع الزراعية .

والمقاومة المطلوبة لها سببان أولهما: أن تحرير التجارة في السلع الصناعية قد أدى إلى آثار مدمرة على الصناعات الوطنية في الكثير من الدول النامية وذلك على ما سبق بيانه ولا بد من التحقق من هذا الأمر ودراسة ما أسفرت عنه التخفيضات السابقة في التعريفات على الواردات من السلع الصناعية من آثار على التنمية وذلك قبل الدخول في أية مفاوضات جديدة وثانيهما: مستوى التعريفات الجمركية والقيود الغير الجمركية التي تتعرض لها الصادرات الصناعية للدول النامية عند دخولها أسواق الدول المتقدمة لم تنزل مرتفعة وذلك بالرغم من انخفاض متوسطها العام وذلك كما سبق ذكره من قبل ومن ثم فلا بد من مراجعة الموقف

من نفاذ السلع الصناعية التي تنتجها الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة قبل الدخول في أية مفاوضات جديدة لزيادة درجة فتح أسواق الدول النامية أمام الصادرات الصناعية للدول المتقدمة وليس من المعقول أن تتلكأ الدول المتقدمة في رفع القيود على صادرات الدول النامية من المنسوجات (والسلع الزراعية أيضا) بينما تطالب الدول النامية بإسراع الخطا على طريق تخفيف القيود على وارداتها من الدول المتقدمة .

تاسعا : على الدول النامية مقاومة الاتجاه إلى توسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية لتشمل أموال لا علاقة لها بالتجارة ويخشى من إساءة استعمالها من جانب الدول النامية لأغراض حمائية لقد توسعت صلاحيات المنظمة كثيرا من خلال اتفاقات جولة أورجواي واحتلت المنظمة مناطق ما كان يجب أن تحتلها ومن أبرز الأمثلة على ذلك قضية حقوق الملكية الفكرية التي تتولاها منظمات أخرى متعددة والتي أصرت الدول المتقدمة على إدخالها في نشاط المنظمة لا شيء في الواقع سوى أن المنظمة قد أصبحت تملك قوة معاقبة المخالفين لاتفاقاتها من خلال آلية فض المنازعات وقد اعترف باجواي - مستشار المدير العام للجات أثناء جولة أورجواي - مؤخرا بأنه كان من الخطأ إدخال مسألة الملكية الفكرية في الجات لأنها ليست من القضايا التجارية ولأن إدخالها أدى إلى تشوهات في النظام التجاري أضرت بمصالح الدول النامية .

والحقيقة أن منظمة التجارة العالمية صارت أقرب إلى حكومة اقتصادية للعالم فهي تشرع وتراقب تنفيذ التشريعات التي تلتزم بها الدول وهي تلك جهاز تفتيش وجهاز بوليس وجهاز قضائي لضبط المخالفين ومعاقبتهم على ما يرتكبونه من مخالفات وهذا تحرك غير محمود في اتجاه إقامة حكومة عالمية وهو اتجاه غير محمود لأن أية حكومة عالمية تنشأ في ظل عدم التكافؤ القائم بين الدول الغنية والدول الفقيرة ستكون حتما منحازة لمصالح الأغنياء ولذا يتعين الاتجاه لتوسيع

صلاحيات منظمة التجارة العالمية ونفوذها وذلك درءاً للمخاطر التي تتعرض لها الدول النامية من جراء هذا التوسع بل إنه من الوارد تكثيف الجهود من أجل سحب الموضوعات غير التجارية من المنظمة لتحقيق المزيد من التركيز لصلاحياتها على قضايا التجارة .

عاشرا : ينبغي إيلاء قضية الشفافية والمشاركة الديمقراطية في أعمال المنظمة اهتماما كبيرا وذلك مع إتاحة فرص أوسع للمشاركة الجادة أمام الكتلة الكبيرة من عضوية المنظمة المتمثلة في الدول النامية لاسيما الدول الصغيرة والفقيرة كما ينبغي كفالة فرص أفضل لتمكين المنظمات الأهلية أو غير الحكومية ذات الاهتمام بالقضايا التي تثار في المنظمة وخاصة المنظمات المنتمية إلى الدول النامية من متابعة المناقشات والمفاوضات حول هذه القضايا مع إتاحة المعلومات ذات الصلة لها .

وأخيرا عرض أحد المشاركين في هذه الندوة الأستاذ / سعد حافظ محمود رؤية لما يجب أن تفعله الدول النامية تجاه العولمة فعرضها تفضيلا كختام لكيفية مواجهة الدول النامية للعولمة وذلك على الوجه التالي ما العمل ؟

ماذا نحن فاعلون في مواجهة العولمة ؟

وحتى لا تجرنا الأفكار التي لا ترى أبعد من حدود العاطفة والتي تنطلق من سلبيات الآليات المصاحبة والتي تتمخض عنها الأوضاع الناجمة عن إعادة تقسيم العمل الدولي وعن شروط منظمة واتفاقية التجارة العالميين وانقسام العالم إلى دول صناعية غنية يسكنها خمس سكان العالم وتستحوذ على أربعة أخماس ثمار إنتاجه وعلى مصادر التمويل وهي أكثر قدرة على الإنتاج وتطوير العلم والثقافة وعلى المنافسة في التجارة ووضع شروطها وقواعدها أقول حتى لا ننجرف وراء الضيقة والميكانيكية القائلة برفض العولمة .

والعولمة شقان شق موضوعي يجعل منها واقعا بحكم التطور الإنساني

وبحكم ما أدت إليه الثورات العلمية والتقنية من قدرة أكبر اتصال العالم وبدرجة انفتاح على معلومات لم تكن متاحة بالحجم الذي هي متاحة عليه الآن وسيولة أكبر في تدفق المال والبضائع .

هذه الثمار لا يمكن رفضها فإن ذلك يعني رفض التقدم الإنساني كما أن رفضها لا يغير حقيقتها أو من آثارها علينا خاصة وأن شعوبنا واقتصاداتنا لا تنتج العلم والمعرفة والثقافة وأقصى ما يستطيع هو التواءم معهما حتى الآن وإلى أن تتمكن من ناصيتهما فإنها تتكامل مع ما هو متاح لها كما أن بعض الاختيارات السابقة يصعب الارتداد عنها .

وشق آخر يرتبط بالاختيارات السياسية وكيفية إدارة اقتصاداتنا ومواردنا .

هذا الشق الآخر هو مجال حركتنا رغم ما كبلنا به أنفسنا من اختيارات تسارعت وجاءت ملكية أكثر من الملك مثل التعجيل بالانفتاح ومثل الالتزام الصارم بسياسات الثبيت والتكيف الهيكلي وتباعد دور الدولة عن النشاط وتهيئة الشروط لصالح أصحاب الثورات .

ولصالح المستثمر الأجنبي والسوق العالمي وضد صالح المنتجين المستقلين لحساب التابعين ولحساب الشركات دولية النشاط ضد مصالح الشركات الوطنية ولحساب كبار المنتجين دون صغارهم ولحساب المستفيدين من الفساد وفوضي السوق اللذين صاحبوا عمليات التحول إلى الرأسمالية والانفتاح على السوق العالمية .

رغم كل هذا فلا زالت هناك مساحة للحركة بل مساحة كبيرة في إطار فردي وآخر جماعي فماذا نحن فاعلون ؟

الاستذكار الجيد بدرس العولمة :

إن متخذي القرارات في دولنا لم يستذكروا بشكل جيد درس العولمة لا عندما

كانوا يتفاوضون في دورة أوجواي وإلى حد ما في سياتل أو عندما كانوا يصيغون السياسات الاقتصادية الداخلية للانفتاح على العالم أو عندما كانوا يضعون نظم إدارة الأوضاع الداخلية وأساليب التعامل مع الخارج وكانوا يصرون على أن الجات ومنظمة التجارة العالمية وما يرتبط بهما وتعليمات روضة صندوق النقد والبنك الدوليين من قبلهما قدر علينا الاستسلام له معصرين بالديون ولاهثين وراء الحلول القصيرة للمشكلات اليومية . لم يروا أن اتفاقية الجات تتيح مساحة للدول الأقل نمواً فأضاعوا الوقت على الاحتجاج أكثر من إعادة صياغة القوى الإنتاجية لاقتصاداتهم واندفعوا في حرق مراحل تطبيق الاتفاقية حتى حالتها القصوى قبل أن تنقضي المدد كما لم يدركوا أو ربما لم يعوا أن الاتفاقية في كثير من الحالات تتيح التمرد والخروج عليها فاتفاقية الجات تبيح الخروج على قواعد الجات واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإغراق واتخاذ إجراءات الوقاية لحماية الصناعة الوطنية من الواردات في حالة تعرض هذه الصناعة للضرر خاصة إذا كان ضرراً يتعدى إصلاحه وأتباع التدابير الوقائية لمدد إضافية إذا تعرضت موازين مدفوعاتها للاختلالات وإعفاء صادرات الدول النامية من التدابير الوقائية في الدول الصناعية المتقدمة كما أباحت الاتفاقية للدولة أعضاء منظمة التجارة العالمية اتخاذ تدابير الإجراءات التعويضية لتلافي الضرر الناجم عن الواردات المدعومة .

كما لم تستذكر قواعد المعاملة التفضيلية للدول النامية في الإعفاء المؤقت لمدة ثماني سنوات والتدرج في الخروج عنه وكذلك الإعفاء من الحظر على تفضيل استخدام السلع المحلية المستوردة في النشاط الإنتاجي الموجه للتصدير لمدة خمس سنوات كذلك استثناء الدعم المقدم من الدول النامية في شكل إعفاء المنشآت الاقتصادية من ديونها أو لتغطية التكاليف الاجتماعية أو لتطبيق

الخصخصة .

كما لم يستذكر متخذوا القرارات في كثير من الحالات أن اتفاقية التجارة العالمية ترتب التزامات على الدول المتقدمة لا تلتزم بها وهو ما يتيح عدم الالتزام الحرفي والمطيع من قبل دولهم .

كما لم يستذكر الأعضاء بشكل جيد حالات القيود الرمادية التي كانت تلجأ لها هذه الدول منذ دورة طوكيو وكذلك اتفاقات الجنتلمان لاحكتار السوق العالمي والقيود الالتفافية كالقيود البيئية وقيود حقوق الإنسان وبصفة خاصة عمالة الأطفال والتي تسلط على صادرات الدول النامية دون الأخذ في الاعتبار البنى الاجتماعية لهذه الدول والأوضاع الاحتكارية والإنتاجية المميزة والتي نما بها وعي الدول النامية في دورة سياتل .

كما أن دولنا لم تستوعب بشكل جيد درس أزمتي المكسيك وجنوب شرقي آسيا ومن هنا فخطوة العمل الأولى هي استذكار الدرس بشكل جيد وإعداد الملفات وهضم واقعنا الاقتصادي والاجتماعي ومشكلاته وانعكاسات العولمة هذه عليه .

العمل الجماعي :

ثمة إرهاصات جيدة للعمل الجماعي تمثلت في مجموعة الخمس عشرة (زادت عضويتها الآن) في إطار المساومة الجماعية والمفاوضة الجماعية وتبني موافق محددة في محافل الحوار وقد أثمرت بشكل مقبول وإن كان دون المأمول في سياتل وبصفة خاصة في مواجهة القيود الاتفاقية وما إليها وفي الحوار حول قواعد حماية الملكية الخاصة .

إلا أن المطلوب في العمل الجماعي يتخطى حدود تنسيق المواقف إلى وضع أسس وقواعد بديلة لتنظيم العمل الدولي رغم ضعف التأثير الفردي دولة من

الدول النامية وحتى لا نبني قصورا في الهواء فليس أمامنا سوى التدرج في العمل
لحين ترسيخ أهمية العمل الجماعي وبناء قوة التحالف وإرساء إطارها المؤسسي
واكتساب خبرات العمل وهذا العمل الجماعي يتطلب :

1- بناء جبهة موحدة من المضارين من العولمة :

وهذه الجبهة ليس شرطا أن تقتصر على الدول الفقيرة أو الدول النامية وحدها ،
ولكن يمكن أن تمتد لتشمل الدول الصناعية الحديثة أو المؤسسات الإنتاجية
الصغيرة في الدول الصناعية المتقدمة .

ميثاق عمل الجبهة :

وحتى لا تأتي مواقفها كردود أفعال لآثار العولمة أو لجهود التعولم فإن الأمر
يتطلب صياغة ميثاق لعمل الجبهة ذي رؤية إستراتيجية واضحة غايتها الأساسية
تحقيق عولمة حقيقة بمعنى التكافؤ بين الأطراف الداخلة فيها وهو ما يراعي
اختلاف فروق مستويات النمو والتصنيع والدخل والتطور التكنولوجي وكثافة
السكان ويراعي العلاقة في توزيع عائد الناتج العالمي وموارده وحماية البيئة في كل
ربوع العالم وكافة الأهداف المتفرغة عن هذه الغاية الرئيسية .

آليات العمل :

وتحدد آليات عمل الجبهة على كافة المستويات كالتالي :

- على المستوى الاقتصادي :

- تطبيق شروط العجات واتفاقية التجارة العالمية بحدودها وقيودها الواردة
فيما بين الأطراف

- بناء التجمعات الاقتصادية والأسواق التجارية الحرة فيما بينها لتوسيع
السوق وإطلاق قوى النمو .

- إكساب مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أولوية فيما بين أعضاء الجبهة .
- الإحلال محل الدول الصناعية في توفير مدخلات الإنتاج وفي استيعاب جزء من المنتجات النهائية بما يرفع من الكفاءة ويزيد من القدرة التنافسية لكل من دول الجبهة .
- خلق آلية ملائمة مؤسسية لتنسيق جهود المساومة مع المراكز المتقدمة على المستويين السياسي والأمني :
- خلق آلية سياسية منضبطة للتنسيق والمتابعة ودعم القرارات الفردية .
- السعي لإقامة إطار أمني إقليمي يحقق فض الاشتباك مع المصالح الإستراتيجية للمراكز الرأسمالية المتقدمة .
- تفعيل كافة المؤسسات في المجتمعات والأطراف الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني (فيما يخص تحقيق برامج وسياسات الجبهة في التعامل مع العالم الخارجي والمشاركة في صياغة هذه البرامج .
- (وليكن في تجربة مؤتمر ديربان - جنوب أفريقيا حول العنصرية مثال ملائم)

علي المستوى المؤسسي :

- خلق القواعد الملائمة للعمل والتفاوض والتنسيق من خلال اتفاقات وأطر قانونية تترجم ميثاق العمل إلى واقع ممكن .
- بناء قواعد معلوماتية قوية وفعالة لرصد أحوال العلاقات الاقتصادية الدولية والتطورات فيها وكذلك في الدول أعضاء التحالف مع ضمان سرعة انتقال المعلومات وتحديثها .

- بناء جهاز لرصد ومتابعة وتحليل القرارات والسلوكيات الاقتصادية من كافة أطراف العالم كمعهد أو مركز دراسات العولمة متعدد الأطراف حسب الدول (أو التجمعات الرئيسية) لأعضاء التحالف .

2- تنمية القدرات الذاتية في إطار جماعي :

لعل أولي دروس العولمة الأجدى بالاستيعاب هي عدم إمكان العمل الفردي على البقاء والاستمرار ليس فقط انطلاقا من ضيق السوق ومحدوديتها علاوة على انفتاحها أو النقص في الموارد والتمويل ولكن أيضا من اعتبار القدرات البشرية والعلمية والتقنية التي فاقت قدرة الدول المفردة بما فيها المتطور والغني منها بل وتجمع الدول الصغيرة المحدودة .

وتصبح تنمية القدرات الذاتية بمعنى تنمية قوى الإنتاج والمعرفة والتطور التقني وتعميق .

تكامل أبنيتها الاقتصادية شرطا لازما إلا أن تحقيقه رهن بالعمل الجماعي بما يضيفه من المزايا السابقة والقدرات الجماعية على المساومة واكتساب شروط أفضل في التعامل في السوق العالمي سواء في نقل التكنولوجيا أو في التصدير أو في تطبيق شروط التجارة العالمية أو مواجهة ابتلاع الشركات كبيرة النشاط ومن هنا فإن مدخل بناء الجبهة قد يستند إلى التكتلات الإقليمية لدول الأطراف ليس فقط في مجالات التجارة ولكن في مجالات الاستثمار والبحث والتطوير والإنتاج والتنمية البشرية وحماية البيئة وليكن شعار شركاء في التكلفة شركاء في الفائدة هو الحاكم لعملية التكتلات الإقليمية هذه .

ولعل أحد ضمانات الفاعلية لإنجاز مثل هذه التنمية هو الابتعاد عن الصيغ الفرص القومية وإعلاء المصالح الاقتصادية على الهواء والتقلبات السياسية لنظم الحكم ومصالح دول التكامل على مصالح جماعات ودول الضغط الرأسمالية

الخارجية .

وثمة مبدأ هام وأساسي يتطلب تغليب على ماعده وهو الاعتماد على القوى الذاتية وعدم المراهنة على العالم الخارجي في الاستثمارات أو السماح بمساحة محدودة من المغنم من أجل اكتساب أغلب المغنم مع العمل على تعظيم عائدات التعاون الخارجي انطلاقاً من الموقف التساومي الأقوى وعلى أساس مبدأ التكافؤ والندية الذي يراعي فروقات النمو والدخل والتطور .. إلخ .

برنامج الجبل القصير :

وإذا كانت تنمية القدرات الذاتية إطار جماعي وتكوين جبهة قوية موحدة من المضارين من العولمة هما وسيلتا العمل البديل للصيغة المطروحة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في الأجل البعيد ولتحسين شروط هذا النظام في المراحل الأولى للعمل الجبهوي .

وإذا كان ذلك مطروحاً على آجال زمنية بعيدة تبدأ منذ اللحظة وتندرج فإن ثمة قضايا عاجلة تتطلب المواجهة وإلا باتت دول العالم الثالث مضحية بما هو ممكن من أجل ما هو أقل إمكاناً ويتطلب عمل المستحيل ولهذا فهي مطالبة بالآتي :

أولاً : وقف التدهور الناجم عن المراحل المتتالية بدءاً من سيائل وعبورا بدوره قطر في فرض شروط منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية مبيين التالي :

- المراجعة الزمنية للمعاملات التفضيلية للدول النامية والتي انتهت في 2004 استناداً إلى :

- عدم الالتزام المتبادل من قبل الدول المتقدمة .

- أعمال الحالات الاستثنائية وتعرض اقتصادات الدول النامية لمخاطر أو

أضرار يصعب معالجتها .

- عدم استقرار بيئة الأمن واستنزاف موارد الدول النامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وأيضا الأمني والآثار السلبية الناجمة عنها .

ويتطلب وقف التدهور بلورة رؤية الدول النامية من قضايا حقوق الملكية الفكرية استنادا إلى حقوق الدول النامية في تطوير إبداعاتها في إطار الاتفاقات العامة مع موردي التكنولوجيا المتطورة وأصحاب براءات الاختراع .

وكذلك إقرار مبدأ التعويض للدول النامية في مقابل استنزاف العقول والكفاءات العلمية وهو ما يتطلب من هذه الدول قياس الهدر في مواردها البشرية والآثار الاقتصادية المضاعفة الناجمة عن هذا الهدر وتقرير التعويضات الملائمة أو تقرير الاستثمارات في قواعد حقوق الملكية الخاصة .

كما يتطلب ذلك أيضا حماية حقوق وبراءات الاختراع المسجلة محليا وعمل إطار لتبادل المعلومات بين المراكز المحلية والدولية المعنية .. إلخ .

ثانيا : مراجعة صيغ الشراكة الإقليمية مع المراكز الكبرى :

وتتطلب هذه الصياغة مراجعة الفلسفة التي تستند إليها ومبادئها الأساسية وكذلك القواعد الإجرائية في إطار تقييم التجارب السابقة من ناحية وتوقعات المستقبل من ناحية أخرى ويحبذ أن تتم المراجعة من قبل الدول النامية في إطار جماعي ويستند في هذا إلى :

- مراجعة القواعد الخاصة بتبادل الإنتاج الزراعي وإنتاج أنشطة الخدمات .

- رفض صيغ ربط الأمن الإقليمي باتفاقيات الشراكة وليكن ناتج تحقيق

أهداف هذه الاتفاقيات تحقيق الاستقرار الأمني .

- عدم فرض نصوص بعودة عمالة أحد أطراف الشراكة (حتى ولو كان بشكل غير مشروع مع أهمية مراجعة تعريف العمل بشكل مشروع وغير مشروع وتوحيد المفاهيم) وذلك بما يتعارض مع مبادئ الجات في حرية انتقال قوة العمل .

ثالثا : بوضع قواعد لمواجهة القيود الرمادية والقيود الالتفافية ضد الدول النامية وفي مقدمتها عمالة وشروط البيئة .

ويمكن تأسيس القواعد استنادا للظروف والأبنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة وسعيا لتحسين شروطها من أجل تخفيض عمالة الأطفال والمطالبة بالدعم الفني والمالي من الدول المتقدمة لإنجاز مثل هذا الهدف .

أما فيما يخص شروط البيئة فيجب أن تراجع في علاقتها بالتأثيرات الواردة من الدول المتقدمة سواء ما يتعلق منها بتصدير التكنولوجيا المهددة للبيئة أو رأس المال الملوث والمدمر لها والمستنفذ لمواردها أو بالآثار الناجمة عن المعضلات المستوردة منها وبصفة خاصة مدخلات الإنتاج الزراعي .

رابعا : التمسك بتطبيق قواعد الجات فيما يتعلق بالدولة الأولى بالرعاية والواقعة خارج التكتلات الإقليمية كالآسيان والإيبك والناقتا إعمالا لقواعد عضوية منظمة التجارة العالمية ولمبادئ عدم التمييز والأفضلية .

هذا وبعد أن تعرضنا للبيئة الدولية في إطار التفاعلات التعاونية التكاملية نتعرض للبيئة الإقليمية في إطار هذه التفاعلات التعاونية التكاملية .

ثالثاً : التفاعلات التعاونية التكاملية في إطار البيئة الإقليمية

تمهيد : وتعني بها المتغيرات المرتبطة والمتعلقة بالقارة الأفريقية ويأتي على رأسها التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا وسقوط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وأيضا توجهات النخب الأفريقية لاسيما في كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا وليبيا وموجة الحروب والصراعات التي شهدتها القارة الأفريقية لاسيما

منذ بداية عقد التسعينات وأبرز هذه المتغيرات هي :

1- التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا : إن التحولات الجوهرية التي

شهدتها جنوب أفريقيا منذ بداية التسعينيات من القرن الفائت والتي قادت إلى تحول جذري في جنوب أفريقيا عام 1994 باتجاه حكم الأغلبية السوداء وانتهاء نظام الفصل العنصري قد مثلت معطيات بالغة الأهمية ليس من شأنها فقط التأثير على الأوضاع داخل جنوب أفريقيا فحسب أو حتى في منطقة الجنوب الأفريقي وإنما التأثير على القارة الأفريقية ككل .

ففي أعقاب هذا التحول في جنوب أفريقيا ساد الاعتقاد بأن جنوب أفريقيا تقدم فرصاً أمام التكامل الإقليمي في منطقة الجنوب الأفريقي بوجه خاص والتكامل الإقليمي القاري بوجه عام وذلك بالنظر إلى جملة من الاعتبارات منها : كبر حجم اقتصاد جنوب أفريقيا نسبياً مقارنة باقتصادات دول منطقة الجنوب الأفريقي فدولة جنوب أفريقيا وحدها مسؤولة عن نحو ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الجنوب الأفريقي كما يعتبر اقتصاد جنوب أفريقيا هو الأكثر انفتاحاً في المنطقة كذلك فإن جنوب أفريقيا ترتبط بعلاقات اقتصادية وثيقة ليس فقط على الصعيد التجاري وإنما أيضاً على الصعيد الاستثماري من خلال المشروعات العديدة التي تنفذها الشركات التابعة لجنوب أفريقيا في الدول الأفريقية الأخرى .

هذا وقد أدى تميز جنوب أفريقيا على هذا النحو السابق الإشارة إليه إلى النظر إليها باعتبارها مخزناً يمكنه أن يعطي زخماً ودفعة لمحاولات التكامل الإقليمي ليس فقط في الجنوب الأفريقي وإنما في القارة الأفريقية ككل وبعد نحو عقود كاملة على التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا فإن هذه النظرة قد ثبتت صحتها إلى حد بعيد .

فعلى المستوى الإقليمي الفرعي فإن هناك ثمة تحولات جوهرية في شكل

التنظيم الإقليمي الرئيسي في منطقة الجنوب الأفريقي إذ تحول مؤتمر تنسيق التنمية والمعروف اختصاراً SADCC والذي كان يضم دول منطقة الجنوب الأفريقي المحيطة بجنوب أفريقيا والتي كانت معروفة بدول المواجهة إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والتي يشار إليها اختصاراً بـ SADC ومما هو جدير بالذكر أن مؤتمر تنسيق التنمية كان نشأ في عام 1980 لهدف رئيس وهو تقليل الاعتماد الاقتصادي للدول الأعضاء على جنوب أفريقيا العنصرية بهدف دعم قدرة تلك الدول على مواجهة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا .

- غير أن سقوط نظام الفصل العنصري فرض الأساس الذي قام عليه مؤتمر التنسيق للتنمية إذ لم يعد هناك ما يدعو إلى استخدام جهود التكامل في الجنوب الأفريقي كأداة في الصراع بين نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وباقي دول منطقة الجنوب الأفريقي ومن ناحية ثانية فقد المؤتمر الدعم الذي كان يتلقاه من القوى الغربية إذ انقضى المبرر وراء تقديم هذا الدعم ومن ناحية ثالثة خرجت جنوب أفريقيا من عزلتها الدولية مما جعل خروجها من عزلتها الإقليمية أمراً ضرورياً .

وفي هذا الإطار عادت من جديد الظروف الطبيعية الملائمة لتسريع التكامل الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي .

وفي هذا السياق فإن انضمام جنوب أفريقيا إلى تجمع السادك قد تبعه توسع عددي في التجمع بانضمام كل من موريشيوس وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيشيل .

وعلى الصعيد الإقليمي القاري وبالنظر أيضاً إلى حجم الاقتصاد في الجنوب الأفريقي يمكن لجنوب أفريقيا أن تلعب دوراً في تسريع عملية خلق الروابط

الاقتصادية والمالية بين الدول الأفريقية والتي هي من أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية والتي انضمت إليها جنوب أفريقيا عام 1997م كذلك فإن اندماج جنوب أفريقيا في التنظيمات الإقليمية القارية من شأنه تقوية وتعزيز القدرة التفاوضية لأفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في عالم تتصاعد فيه أهمية ونفوذ التكتلات الاقتصادية .

2- توجهات النخب الأفريقية : كانت توجهات النخب الأفريقية بوجه عام عاملا معززا ودافعا لمسيرة التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية ولعل ما يعكس التزام القادة الأفارقة بالتكامل الإقليمي هو ذلك الالتفات الرسمي حول مبادرات التكامل وفي هذا السياق فإن حضور نحو 35 من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لقمة أبوجا والتي وقع فيها على اتفاقية قيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية وصف التزام من القادة الأفارقة مجددا بإيجاد حل جدي للأزمة العميقة التي توجهها القارة الأفريقية في مواجهة التهميش الذي تعاني منه على الساحة الدولية سياسيا واقتصاديا .

وفي هذا الإطار يمكن إلقاء الضوء على موقف النخب في ثلاث دول هي نيجيريا وجنوب أفريقيا وليبيا فبانتخاب الرئيس أوبا سنجو في نيجيريا عام 1999 وتابو مبيكي في جنوب أفريقيا في ذات العام ومع عودة الرئيس السابق القذافي إلى ساحة العمل الأفريقي مجددا في أواخر التسعينات من القرن الماضي أبدت النخب السياسية في الدول الثلاث دعما ملحوظا لمساعي التكامل الإقليمي بوجه عام ولقضية إصلاح منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك (الاتحاد الأفريقي الآن) وعلى الرغم من اختلاف دوافع الدول الثلاث وراء تبني موقف مؤيد لضرورة مراجعة مسيرة العمل الأفريقية الجماعي فقد جمعتها قناعة بأن وجود منظمة إقليمية قارية فاعلة هو أمر مهم لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية الأمر الذي أسفر في النهاية عن

دفع مسيرة الاتحاد الأفريقي وفي هذا الإطار نتعرض للظروف التي دفعت رؤساء الدول الثلاث إلى الاقتناع بأن وجود منظمة قارية أمر مهم لتحقيق أهداف سياساتهم الخارجية .

أ- ففي دولة جنوب أفريقيا يري البعض أنه مع عودتها إلى الساحة الأفريقية عقب التحول الديمقراطي فيها عام 1994م واقتناعا منها بأنها جزء لا يتجزأ من القارة الأفريقية وأن نهضتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بنهضة القارة فقد سعت إلى تحسين صورة أفريقيا على الصعيد الدولي ومن ثم طرح الرئيس تابو مبيكي فكرة النهضة الأفريقية لكي تشكل الإطار الفكري لهذا الاقتراب الجديد وتعني تعزيز السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة والحكم الجيد في القارة وهو ما يتطلب إصلاح منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك ليصبح هدف تحقيق النهضة في قلب الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها .

- واستمرار لهذا السعي فقد نصت الخطة الإستراتيجية للفترة من 2003-2005 والصادرة عن إدارة الشؤون الخارجية بجنوب أفريقيا على رؤية جنوب أفريقية بوجوب وجود قارة أفريقيا غنية آمنة ديمقراطية ومتحدة وفي هذا الإطار يمكن فهم جهود جنوب أفريقيا على صعيد دعم التكامل الأفريقي فقد سعت خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي 2002 / 2003 إلى التسريع بإنشاء أجهزة الاتحاد المختلفة وحث الدول الأعضاء على استكمال إجراءات التصديق على بروتوكولات الأجهزة والمؤسسات المختلفة له وهو ما أسفرت عن قيام مفوضية الاتحاد وكذا الاتفاق على بروتوكولات كل من برلمان أفريقيا ومجلس السلم والأمن الأفريقي ومحكمة العدل الأفريقية كذلك ألقت جنوب أفريقيا بثقلها خلف مبادرة نيباد ونجحت في التنسيق بينها وبين الاتحاد الأفريقي لتصبح الأولى بمثابة الخطة الاقتصادية للاتحاد .

ب- أما نيجيريا فإن توجهها إلى تعزيز العمل الأفريقي القارة والجماعي لا

يمكن فهمه بمعزل عن الضغوط الداخلية التي واجهها النظام السياسي والحزب الحاكم لاسيما أثناء الانتخابات الرئاسية عام 1999م إذ ثار الرأي العام النيجيري في أعقاب الكشف عن إنفاقها نيجيريا مليون دولار يوميا في بعثة الأيكوموج في سيراليون الأمر الذي ولد مطالب شعبية بتقليص التدخل النيجيري في سيراليون وتوجيه المخصصات المالية التي يتم إنفاقها على الوجود النيجيري هناك إلى مشروعات التنمية في الدولة .

وفي هذا السياق يرى البعض أنه كان على النخبة السياسية في نيجيريا التوفيق بين اعتبارين أولهما استمرار احتفاظ نيجيريا بوضعها كقوة إقليمية في غرب أفريقيا بل في القارة بأسرها .

وثانيها : الاستجابة لضغوط الرأي العام من العالم من خلال محاولة تحويل العبء إلى المنظمة الإقليمية القارية التي ينبغي لها أن تلعب دورا أكبر أكثر فعالية في حل الصراعات في القارة الأفريقية وهي الرؤية التي اتضحت في مداخلة نيجيريا في قمة الجزائر عام 1999م ولعل ما يؤشر على اهتمام نيجيريا بالعمل الجماعي في القارة الأفريقية استحداثها لوزارة التعاون والتكامل في أفريقيا والتي تعني بقضايا التكامل والتعاون القاري وتتبع مباشرة مؤسسة الرئاسة .

- وفي هذا الإطار وبعد تولي أوبا سنجو الحكم في نيجيريا والإعلان عن أن سياسة نيجيريا الخارجية تدور حول عدة محاور منها دعم الوحدة الأفريقية عملت نيجيريا على دعم التكامل الإقليمي بين دول القارة ومن ثم تحركت نيجيريا في اتجاهين هما :

التكامل بين دول غرب القارة وجنوبها وبصورة أكثر تحديدا بين تجمع الأيكواس وتجمع السادك اللذين تهيمن عليهما نيجيريا وجنوب أفريقيا على التوالي وطرح برنامج الألفية لإنعاش القارة والذي حمل اسم MAP إذ لعبت نيجيريا جنبا

إلى جنب مع جنوب أفريقيا والجزائر دورا مهما في صياغة هذا البرنامج حتى تم إقراره بصورة نهائية في القمة غير العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية في مارس 2001 م .

ج- ليبيا : فقد كانت محاولة لعب دور إقليمي في القارة الأفريقية واحدا من الأهداف المستمرة في السياسة الخارجية الليبية ليس فقط منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي وإنما منذ قيام الثور الليبية وبعد انتهاء الحرب الباردة وثمة أهداف أخرى قد أضيفت من ضمنها تعزيز الوحدة الأفريقية والتكامل الإقليمي ويرى البعض أنه بغض النظر عن الجدل الذي تم بشأن التوجه الأفريقي لليبيا وما إذا كان الاهتمام بأفريقيا حركة تكتيكية لمواجهة الحصار الدولي عليها أم تحولا هيكليا في السياسة الليبية باتجاه إبطاء أهمية أكبر بالقارة الأفريقية فأن الثابت أن التحرك الليبي النشط في أفريقيا قد أسفر عن خطوتين تصبان في دعم مسيرة العمل الإقليمي الأفريقي أحدهما على المستوى الإقليمي الفرعي متمثلة في تبني القذافي إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء والذي في عضويته إلى جانب ليبيا كل من تشاد ومالي - السودان - إريتريا - أفريقيا الوسطى بوركينا فاسو - جيبوتي - جامبيا - النيجر - المغرب - نيجيريا - السنغال - الصومال - مصر - تونس - توجو - بنين - غانا - ليبيريا - غنابيساو - ساحل العاج .

وقد بدأت إرهابات الاتحاد الأفريقي مع الرئيس السابق القذافي في قمة الجزائر عام 1999 إلى قمة استثنائية غير عادية في سرت لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك لمواجهة تحديات الألفية الجديدة وهي القمة التي كانت بمثابة البداية بقيام الاتحاد الأفريقي وتجدر الإشارة إلى أن توجهات النخب الأفريقية قد لقيت دعما شعبيا لاسيما في نيجيريا وجنوب أفريقيا ففي نيجيريا على سبيل المثال اتضح الدعم الشعبي من خلال سرعة التصديق على القانون التأسيس للاتحاد الأفريقي إذ سارع كل من المجلس التنفيذي الفيدرالي والجمعية الوطنية بتمرير موافقتها على

القانون وتتوقع الدراسات أن مزيدا من المشاركة النيجيرية في أنشطة وبرامج الاتحاد الأفريقي من شأنها أن تلقى مزيدا من الدعم الشعبي في هذا الإطار .

3- الحروب والصراعات في القارة الأفريقية : انفجر في القارة الأفريقية عددا

غير مسبوق من الصراعات بدأت مع أوائل التسعينيات من القرن الفائت مثل ليبيريا وسيراليون وعقدت في أواخر التسعينيات إلى ساحل العاج التي كانت تمثل نموذجا للاستقرار في القارة الأفريقية وفي الفترة من 1990 - 2002 ورصدت الدراسات المتخصصة نحو 19 صراعا مسلحا في القارة انتشرت في كافة الأقاليم الأفريقية تقريبا وبغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء تفجر الصراعات في القارة الأفريقية التي يعزوها البعض إلى ظروف انتهاء الحرب الباردة وما أسفرت عنه من انتهاء التنافس بين الشرق والغرب كما يعزوها البعض إلى الضغوط التي بدأت تمارس على الدول الأفريقية من قبل الدول المانحة أو من قبل المؤسسات التمويلية الدولية لتنفيذ برامج الإصلاح على المستويين السياسي والاقتصادي .

الأمر الذي كشف بوضوح هشاشة الدول الأفريقية وجعلها أكثر عرضة لحالات عدم الاستقرار فالصراعات الأفريقية تركت آثارا واضحة على مسيرة التكامل الإقليمي في القارة .

- فقد أدت الحروب والصراعات الأهلية التي تفجرت في القارة الأفريقية إلى تحمل المنظمات الإقليمية في أفريقيا أعباء أكبر للتدخل العسكري وحفظ السلم في الدول الأفريقية.

وفي هذا الإطار تفيد بعض الأدبيات إلى أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية في القارة الأفريقية تتميز عن غيرها من التجمعات الاقتصادية على مستوى العالم بالدور المحوري الذي تلعبه هذه التجمعات في الميدان العسكري ولعل من أكثر الأمثلة وضوحا على هذا الأمر الدور الذي تلعبه الأيكواس فيما يتعلق بالقضايا

الأمنية في منطقة الغرب الأفريقي إذا تدخلت القوات العاملة في إطار الأيكواس والمعروفة اختصاراً بالأيكوموج في الحرب الأهلية في ليبيريا في الفترة من 1990 - 1998 .

كما تدخلت في كل من سيراليون وغينيا بيساو وفي منطقة الجنوب الأفريقي تدخلت قوات السادك في ليسوتو في سبتمبر 1998م في إطار عملية وقائية لحفظ السلم في المنطقة هدفت إلى تجنب انقلاب عسكري محتمل في الدولة .

- كما أن الصراعات وحالات عدم الاستقرار تمخض عنها استحداث آليات سياسية وعسكرية أو أمنية في إطار تنظيمات نشأت بالأساس لأغراض تحقيق التكامل الاقتصادي فعلى سبيل المثال في منطقة الجنوب الأفريقي تم استحداث جهاز للشؤون السياسية والأمنية والدفاعية لهدف رئيس وهو التعامل مع المسائل الأمنية بمفهومها الشامل وذلك بناء على قرار قمة السادك عام 1996م .

كما وافقت الدول الأعضاء على إجراء تدريبات مشتركة على مهام حفظ السلام وذلك تحت رعاية لجنة الدفاع والأمن المشتركة التابعة للجهاز السياسي والدفاعي الأمني.

- وفي غرب أفريقيا وبناء على خبرة الأيكوموج في التدخل العسكري في كل من ليبيريا وسيراليون وافقت الدول الأعضاء في قمة الأيكواس عام 1997م على الاقتراح النيجيري المتعلق بإنشاء آلية لمنع وإدارة وحل الصراعات وحفظ السلام والأمن وقد تم بالفعل التوقيع على البروتوكول المنشئ لهذه الآلية في ديسمبر 1999م .

- وفي إطار تجمع دول الساحل والصحراء وعلى الرغم من عدم النص على أهداف أمنية في المعاهدة فقد تم توقيع ميثاق أممي ينص على عدة أهداف منها -

التعاون فيما بين الدول الأعضاء من أجل حفظ السلم والأمن لكل منها وإنشاء مكتب دائم للتنسيق في هذا الشأن وتطوير التعاون في مجالات الأمن العام كما تم التوقيع على بروتوكول آلية منع وإدارة النزاعات وذلك أثناء القمة الخامسة للتجمع في نيامي النيجر في مارس 2003 .

هذا ولم تقتصر هذه السمة على المستوى الإقليمي الفرعي فعلي الصعيد التنظيم القاري ممثلاً في الاتحاد الأفريقي استحدثت من ضمن الأجهزة العاملة مجلس السلم والأمن وتجدر الإشارة إلى أن آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات التي تم إنشاؤها عام 1993م في إطار منظمة الوحدة الأفريقية لا تزال تعمل في الإطار الأفريقي وفقاً لما أقرته قمة دير بان .

- كما أن هذه الصراعات وما خلفته من بيئة غير مواتية تعتبر معوقة للتكامل الإقليمي وتمثل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا نموذجا على هذا الأمر فثلاث من بين ست دول أعضاء في الجماعة تعاني من حالات مزمنة من عدم الاستقرار فتشاد على سبيل المثال شهدت صراعا بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي كذلك عانت جمهورية أفريقيا الوسطى من حالة مزمنة من عدم الاستقرار أما الكونغو برازافيل فقد شهدت صراعا اثنيًا مسلحا عامي 1998 - 1999 أسفر عن مقتل نحو خمسين شخص ونتيجة لهذه الصراعات تعاني اقتصادات دول منطقة وسط أفريقيا من تداعيات سلبية تتمثل في صورة انخفاض تدفقات التجارة وزيادة في أعداد اللاجئين وغيرها من التداعيات ذات الأثر السلبي والمقوضة لعملية التكامل الإقليمي كذلك يعزى فشل اتحاد نهر مانو بين كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا إلى الصراعات السياسية والعسكرية في الدول الثلاث على الرغم من أن الصراعات كانت أيضا هي السبب لقبول غينيا كعضو في التجمع على خلفية المساعدات العسكرية التي قدمتها الأخيرة للنظام السياسي في

كل من سيراليون وليبيريا .

وأخيرا فإن تورط التنظيمات الإقليمية الأفريقية في المسائل الأمنية يؤدي في كثير من الأحيان إلى إحداث انقسام داخل تلك المنظمات نتيجة لاختلاف أهداف وأولويات الدول المنضوية تحت راية هذه التنظيمات ومرة أخرى يعتبر تنظيم الأيكواس نموذجا معبرا في هذا الإطار فقد كان تدخل الأيكوموج في ليبيريا مشيرا للجدل لاسيما في ضوء الخلاف بين الأطراف المختلفة حول أهداف التدخل بينما سعت نيجيريا ومعها بعض الدول الحليفة إلى وقف تقدم الجبهة الوطنية لليبيريا فإن دولا أخرى من بينها ساحل العاج وبوركينا فاسو سعت إلى تقديم الدعم للجبهة .

وتجدر الإشارة إلى أن انتشار ظاهرة الحروب الأهلية في القارة الأفريقية لم تكن السبب الوحيد وراء ظهور المضامين الأمنية والعسكرية في المنظمات الإقليمية الأفريقية إذا ثمة أسباب أخرى دفعت هذه المنظمات إلى التحول نحو مزيد من الاهتمام بالمضامين الأمنية ومنها انتهاء الحرب الباردة فقد كانت المبادئ التي تحكم العمل الإقليمي في ظل ظروف الحرب الباردة والتنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي تنص على أن الأمن هو شأن دولي بينما التنمية هي شأن إقليمي أما فترة ما بعد الحرب الباردة التي شهدت انسحاب القوتين العظميين من الساحة الأفريقية وكذا انسحاب القوي الاستعمارية السابقة فقد انعكست هذه الأفكار ليصبح الأمن شأنًا إقليميا بينما التنمية شأن دولي الأمر الذي يعني ضرورة أن تضطلع المنظمات الإقليمية بوظائف أمنية وعسكرية جديدة تكفل تحقيق الاستقرار في الدول الأفريقية .

ومن أسباب هذا التحول أيضا المتغيرات التي طرأت على تحليل أسباب التخلف الاقتصادي في القارة الأفريقية إذ بات واضحا أن هناك اهتماما عالميا بالهياكل والمؤسسات والذي يعزو نجاح أو فشل الاقتصادات إلى الهياكل

المؤسسية التي تعمل من خلالها هذه الاقتصادات مع التركيز على الإطار القانوني ودور الحكومات في توفير الظروف اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي .

وفي الواقع الأفريقي تم ذلك بسرعة إلى ما يعرف بالحكم الجيد أو أجندة الحكم الجيد التي سعى المانحون الدوليون إلى فرضها كعنصر أساسي في المشروعات السياسية التي أضحت في السنوات الأخيرة مكملة للمشروطية الاقتصادية التي فرضت في إطار برامج التكيف الهيكلي والأكثر من ذلك إن الاقتصاديين باتت لديهم قناعة بأنه لا شيء يؤثر على الاقتصاد أكثر من الحروب والحكم الفاسد ومن ثم أصبح السلام والحكم الجيد ينظر إليهما باعتبارهما من المتطلبات الرئيسية للنمو الاقتصادي ومن ثم أهدافا يجب على تجارب التكامل الاقتصادي في القارة العمل على تحقيقها .

وفي الختام يرى البعض من الباحثين المهتمين بالشأن الأفريقي أن القارة الأفريقية قد نجحت خلال عقد التسعينيات في أن تعطي لمساعي التكامل الإقليمي بها دفعة حقيقية مستفيدة من الفرص التي أتاحتها متغيرات البيئتين الدولية والأفريقية وعلى الرغم من أن المتغيرات سألقة البيان تحمل في طياتها العديد من التحديات لمساعي التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية فإن ثمة آفاقا واسعة أمام تحقيق مزيد من النجاح على صعيد التكامل الإقليمي فيها بالنظر إلى اعتبارين أساسيين هما :-

- أن ثمة قناعة أفريقية عامة بضرورة وأهمية التكامل الإقليمي كوسيلة للخروج بالقارة من أزمتها الراهنة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأن هذه القناعة إنما تعكسها الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأفريقية على صعيد بناء التكتلات الإقليمية وتفعيلها كما تعكسها إحياء اهتمام النخب الأفريقية بأفكار الجامعة الأفريقية التي ألهمت الأجيال السابقة بإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية وألهمت الأجيال المعاصرة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية ثم

الاتحاد الأفريقي .

- أنه على الصعيد الدولي وعلى الرغم من المناخ العام غير المواتي للاقتصادات الأفريقية هناك إجماع عالمي بجدوى وصلاحيّة مبادئ الإقليمية والتكامل الإقليمي إذ باتت مبادئ الاقتصاد السياسي المعاصر تؤكد على أن التعاون الإقليمي من أكثر الوسائل فعالية لتحقيق أهداف الاعتماد على الذات والتنمية الاقتصادية ولعل ما يؤكد هذه الأفكار أن القوى الكبرى في العالم وتحديدًا الولايات المتحدة وأوروبا ودول جنوب آسيا قد حققت الرفاهية الاقتصادية عبر التعاون الاقتصادي الإقليمي .

مقومات ومعوقات التكامل في أفريقيا بالتطبيق على دراسة حالة الكوميسا:

أ- مقومات التكامل في أفريقيا :

يجد ربنا الإشارة إلى مقومات ودعائم التكامل الأفريقي من عدة اعتبارات ومتغيرات حيث أشار إليها البعض وقد تمثلت في الآتي :

1- من جذور وامتدادات تاريخية وثقافية وحضارية ترجع لفجر التاريخ كما قرر ذلك الكثير من الباحثين والمؤرخين على اختلاف توجهاتهم الأيدلوجية فقد توثقت الروابط وتكونت العلاقات بين شعوب أفريقيا جنوب الصحراء وشمالها وذلك من خلال الهجرات والقوافل التجارية بالإضافة إلى الروابط الدينية عبر الإسلام ومن قبله المسيحية والثقافية المتمثلة في التأثير المتبادل بين اللغة العربية السائدة في منطقة الشمال الأفريقية واللغات الأفريقية الأخرى اليوروبا الهوسا في غرب أفريقيا والسواحيلية في شرقها وكذلك وصولاً إلى التراث الأدبي والاجتماعي .

هذا وتؤكد تلك المتغيرات النتيجة الطبيعية والصلات التاريخية وانعكاساتها على الجوانب الحضارية المختلفة لشعوب القارة الشيء الذي يمثل تراثاً ثقافياً

وأرضية مشتركة صالحة لتعزيز التفاعل الفكري والوجداني والثقافي بين شعوب القارة الأفريقية ونواه طيبة لتحقيق التقاء التعاونية التكاملية بين دول القارة الأفريقية .

2- يرى البعض أيضا أن معاناة وآلام الماضي عنصر يربط بين شعوب القارة الأفريقية فالتجارب والمعاناة المشتركة التي حدثت بها كل دولة أفريقية على حدة والتي فرضتها عليها وحشية الاستعمار وكان من تداعياتها تعرض القارة لحالات نهب لثرواتها وانتهاك حريات شعوبها وهدم أسس حضاراتها العرقية وتفويض ثقافتها هذا وتجاوزت هذه التجارب مستوى الشعوب لتشمل الأنظمة الحاكمة ولو بدرجات مختلفة وهي تجارب متشابهة في مقوماتها وسماتها وكانت من بين أسباب وعوامل التكامل بين شعوب القارة بل تجاوزت ذلك إلى وحدة القارة في مواجهة الاستعمار وإصرار القارة على التحرر السياسي والاستقلال لكل دول القارة ومقاومة وإنهاء التفرقة العنصرية بالقارة .

3- ويرى كثير من الباحثين أن القارة الأفريقية قد عانت من التهميش المقصود من ناحية والتسوية المتعهد عند تناول أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث تم التركيز على الجوانب السلبية والمشكلات المتفاقمة مثل الصراعات الأثنية والحروب الأهلية والأمراض وخلق مناخا غير مواتيا لصالح شعوبها في مجال العلاقات الدولية .

4- وكذا فإن طبيعة التأثيرات الناتجة عن التطورات الحالية والراهنة العالمية الإعلامية قد جعل الأفارقة يعتمدون على استقاء المعلومات وتفسير الأحداث المحلية الأفريقية فضلا عن الدولية وفقا للنموذج الغربي والأمريكي تحديدا كمييار مفضل للتقييم والرؤية من خلاله .

5- وكذلك ما أفرزته المتغيرات العالمية المتلاحقة فيما اصطلح على تسميته

بالنظام العالمي الجديد أن دفعت بأفريقيا المعاصرة دولا وشعوبا إلى الإحساس بأهمية تنمية المعرفة والعلاقات الثقافية المتبادلة بالمعنى الأكثر شمولاً بين مجتمعاتها وعبر حدودها السياسية واللغوية والثقافية وإذا كانت المجتمعات البشرية في الماضي لم تكن تعرف عن بعضها الشيء الكثير إلى أن تم اختراع وسائل الاتصال التي بدأت بسيطة وتطورت لتبدأ المجتمعات في الاتصال ببعضها البعض ومنذ أن تم اختراع الطباعة ثم الصحافة فالراديو ثم التلفزيون خرجت الثقافة من دائرة الاحتكار لتصبح في متناول كافة الشعوب بما فيها الشعوب والدول الأفريقية .

وبعد أن تعرضنا إلى مقومات التكامل والعوامل الدافعة إليه في أفريقيا إضافة إلى أن العولمة قد جعلت من اقتصادات الدول مجتمعة هدفا لتحقيق التقدم الاقتصادي ولم تعد دولة منفردة قادرة على تحقيق هذا الهدف ومن ثم أصبح التكامل بالنسبة للدول الأفريقية أمراً لا مناص منه لتحقيق التقدم الاقتصادي في مواجهة الاقتصادات العالمية .

ومن ثم أصبحت التفاعلات التكاملية سمة تتميز بها جميع قارات العالم فيوجد كل منطقة قارية على الأقل حركة تكاملية كبرى فأوروبا لديها الاتحاد الأوروبي وآسيا لديها رابطة دول جنوب شرق آسيا ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك وأمريكا بها اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية يوجد بها رابطة تكامل أمريكا اللاتينية والسوق المشتركة والكاريبى به جماعة الكاريبي والشرق الأوسط به مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ووسط أمريكا بها السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وأخيراً أفريقيا بها التجمعات القارية مثل الاتحاد الأفريقي والتجمعات الإقليمية التي تعرضنا لها تفصيلاً مثل السادك والأيكاس والأيكواس والكوميسا وغيرهما .

وهذه التجمعات التكاملية الاقتصادية تتبنى مجموعة من الأهداف العامة التي

تتعلق بالتنمية الاقتصادية وتشمل تلك الأهداف القضاء على الفقر أو الحد منه وبتعبير آخر فإن التكامل الاقتصادي ليس هدفاً في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

وقد تم دراسة حالة الكوميسا باعتبارها أكبر تجمع إقليمي في أفريقيا يضم عدد واحد وعشرين دولة والتي يقطن بها أكثر من 380 مليون نسمة أي نظراً لاتساع قاعدة عضويتها وعمق المشكلات التنموية لأعضائها فقد تم اختيارها لتكون محلاً للدراسة .

هذا وقد اعترفت الدول الأعضاء بالكوميسا إلى أنه بدون توافر البيئة الاقتصادية الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق الضمانات الكافية لنجاح الاستثمارات المحلية فإنه لا يمكن تحول هذه الاقتصادات من الاعتماد الكامل على الغير إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس وقد لوحظ أن الدول ذات الحجم السكاني الصغير أو ذات المستوى المنخفض لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تواجه صعوبات أمام قدراتها على جذب الاستثمار الأجنبي ما لم تسعى إلى ذلك في سياق سوق مشتركة واسعة .

ومع انتشار هذه المعتقدات والأفكار وجدت الدول الأعضاء في الكوميسا أنه يجب تحديد أهداف الكوميسا وقد تعرضنا لها تفصيلاً عند دراستنا لتجمع الكوميسا ومنها إصرار النمو والتنمية للدول الأعضاء وذلك عن طريق تحقيق المزيد من التوازن والتجانس في خطط تنمية الإنتاج وهياكل السوق وتعزيز التنمية المشتركة في جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية وتبني برامج مشتركة على مستوى الاقتصاد الكلي من شأنها رفع مستوى معيشة الشعوب والإسراع بتوثيق عرا العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء .

- وبالنظر إلى أهداف ومبادئ الكوميسا يتضح أنها تدور حول منطقة التجارة

الحرّة والاتحاد الجمركية والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والاندماج الاقتصادي الكامل وفي منطقة التجارة الحرّة تزيل الدول كل الحواجز على الواردات ويتم تنظيم ذلك بين دول المنطقة ويعمل الاتحاد الجمركي على تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وكذلك توحيد التعريفات الخارجية أمام باقية دول العالم والسوق المشتركة وهي الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى حرية انتقال عوامل الإنتاج بينما يتضمن الاتحاد الاقتصادي تطبيق سياسات تجارية خارجية مشتركة أو موحدة وحرية انتقال عوامل الإنتاج الأولية وكذلك السلع داخل الاتحاد وأخيرا يتضمن الاندماج الاقتصادي الكامل وتطبيق سياسات مشتركة فيما يخص كل وظائف الاقتصاد الكلي في كل الدول الأعضاء .

- وبالنظر إلى الإنجازات التي حققتها الكوميسا فإن البعض يرى أنه من الإنصاف القول بأنه تم ما يكفي من الاتفاقيات والبروتوكولات بواسطة رؤساء الدول ووزراء مالياتها وذلك من أجل تسهيل نجاح وإتمام التكامل وطبقا لرأي Box Nomvete (السكرتير العام السابق لمنطقة التجارة الحرّة للكوميسا) فإن نجاح التكامل لا يقاس بنمط (التنمية أو الإدارة أو السياسات) وانتظام الاجتماعات حيث تصدر التوصيات والبيانات وإنما بمؤشرات التجارة والنمو الاقتصادي ومستويات الفقر .

هذا ولم تحقق العديد من ترتيبات التجارة الإقليمية بين الدول النامية بما فيها الكوميسا مكاسب ملموسة في الصادرات أو الناتج أو مؤشرات المنافع الاقتصادية الأخرى .

- والعديد من الدول الأفريقية ماعدا دول الشمال الأفريقية تتصف ببعض السمات اللافتة للنظر مثل عدم كفاءة أدائها الاقتصادي في شكل تباطؤ النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الأوضاع المتدهورة لنمو متوسط نصيب الفرد فما زال

الفقر يمثل مشكلة كبيرة .

- هذا وأن توسع السوق الإقليمي سوف يجعل من الإمكان التوسع في سياسات إحلال الواردات ومزيد من الاستقرار في الصادرات ومزيد من الكفاءة الناتجة عن زيادة المنافسة وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية عبر الزمن وتسهم تلك التأثيرات الديناميكية في الإسراع بالنمو الاقتصادي ولسوء الحظ فإن الكوميسا لا زالت غير قادرة على تحقيق هذه التأثيرات بأي شكل من الأشكال .

وفي هذا يرى البعض أن النتيجة الأساسية التي يمكن الخروج بها هي أنه ليس هناك دليل على زيادة خلق التجارة البيئية في الكوميسا ولا دليل على حدوث المنافع الديناميكية نتيجة للتكامل ويقودنا ذلك إلى تساؤل مهم وواضح وأساسي وهو ما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف الكوميسا لبرامج الهيكلية ثم بعد ذلك غير الناتجة عن تطبيق معظم دول الكوميسا لبرامج التكيف الهيكلية والتي تحول دون نجاح التكامل وذلك على الوجه التالي :

ب- معوقات التكامل عن تطبيق معظم دول الكوميسا لبرامج التكيف الهيكلية :

1- الاعتماد على عدد قليل من صادرات المواد الأولية :- هناك علاقات وثيقة تربط معظم اقتصادات الكوميسا الدول التي كانت تستعمرها والتي شجعت الدول الأفريقية على تصدير المواد الأولية من أجل خدمة مصانعها في أوروبا وتعتمد أفريقيا على صادرات السلع أو المواد الأولية أكثر من أي منطقة نامية أخرى في العالم مثل البن - الكاكاو - القطن - النحاس وذلك للحصول على النقد الأجنبي الذي تحتاج إليه لشراء الواردات هذا ويمثل أي عائق في إنتاج تلك السلع واحداً من أهم مشكلات ميزان المدفوعات وأي اضطراب في السعي العالمي لهذه السلعة يعيق قدرة الكوميسا على الاستمرار في الاستثمار في البنية الأساسية .

2- رأس المال في مقابل كثافة العمل : هناك أزمة هيكلية أخرى في اقتصادات الكوميسا وهي الاعتماد على أساليب إنتاج كثيفة رأس المال أكثر من تلك الأساليب كثيفة العمل وقد تعرضت سياسة إحلال الواردات التي اتبعتها معظم الدول بعد الاستقلال للكثير من النقد .

3- تختلف الإمكانيات البشرية : يبلغ سكان الكوميسا 380 مليون نسمة وهذا يعني أن اقتصادات الكوميسا غنية بمواردها البشرية إلا أن البعض يرى أن هناك تجاهلا كبيرا للتنمية الإمكانيات البشرية في تلك المنطقة حيث يعاني السكان من انخفاض مستوى التعليم وتدهور الصحة بالإضافة إلى عدم الاستغلال الكامل لطاقتهم وإنتاجيتهم المنخفضة في العمل وغياب المنافسة فيما بينهم ومستويات الأجور المنخفضة جدا .

والبعض يرجع تخلف الإمكانيات البشرية في الكوميسا إلى الفترة الاستعمارية نظرا لأن نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في أفريقيا في عام 1965 سجلت نسبة تقل عن تلك المسجلة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والنسبة المسجلة في جنوب آسيا بينما بلغت معدلات الالتحاق بالمدارس الإعدادية أقل من تلك المسجلة في أي مكان آخر والفجوة ما بين أفريقيا وباقي العالم النامي مازالت أوسع عن ذي قبل .

4- عوائق أخرى غير تلك الناتجة عن تطبيق معظم دول الكوميسا لبرامج التكيف الهيكلي :

بالإضافة إلى ما سبق عرضه من عوامل أعاقَت التكامل في الكوميسا فقد أسهمت مجموعة أخرى من العوامل غير تلك الناتجة عن (SAPS) في إعاقَة التكامل عن تحقيق أهدافه ومبادئه ومن بين هذه العوامل :

الاعتماد على الغرب المتقدم في الانضمام للمجتمعات الإقليمية العديدة دون هدف ضخامة عبء الدين الخارجي مشكلات النقل والمواصلات ندرة المعلومات أزمات الاقتصاد الأفريقي عدم عدالة آثار التكامل ظروف الاقتصاد العالمي غير المواتية الحروب والأمراض إذ يتيح جزءاً هاماً من المشكلات التي تعترض تجمع الكوميسا عن عدم قدرة حكومات الدول الأعضاء على التنسيق بين ماورد في اتفاقيات الكوميسا من التزامات وفرص متاحة أمام الدول الأعضاء بين خطط تلك الدول التنموية ففي العديد من دول الكوميسا لم يتجاوز اهتمام تلك الدول بالانضمام إلى الكوميسا مرحلة التوقيع على الاتفاقيات والبرتوكولات كما أن بعض الدول لا توفد إلى الاجتماعات مسؤولين متخصصين لديهم خبرة في المسائل المعروضة وذلك لتنفيذ البرامج الذي تم تبينها .

- مما سبق يتضح أنه ليس سرا أن العديد من الدول الأفريقية تعتمد على الغرب حيث تصدر له المواد الأولية وتستورد هذه المنتجات الصناعية ويحدث ذلك حتى في بعض حالات الدول الأفريقية التي لديها بعض القدرة المنافسة والاعتماد المتزايد على تصدير المواد الأولية إلى الأسواق الغربية بجعل اقتصادات الكوميسا تتأثر بأي تقلبات تحدث في المتاح من النقد الأجنبي كما أن الروابط داخل وبين القطاعات ضعيفة بسبب شراء الشركات لاحتياجاتها من خارج الكوميسا أكثر من شرائها لتلك الاحتياجات من الداخل أو من دول أعضاء أخرى في الكوميسا .

وقد أوضح BOX Nomvete (السكرتير العام السابق لمنطقة التجارة الحرة الكوميسا) أسباب استمرار الاعتماد على الخارج كما يلي :

- إن تفضيل الواردات الغربية ينسب إلى ما اعتاد عليه الأفارقة حيث يفضل كل من المستهلكين والمستوردين كل ما هو غربي .

- ترتبط معظم الواردات التي تحصل عليها دول الكوميسا من الغرب بشكل مباشر ببرامج المساعدات والتي تهدف إلى تشجيع الاستيراد من الدول المانحة للمساعدات نحو المساعدات الرأسمالية والسلعية وحتى نسبة عالية من المساعدات الفنية تشترط الاستيراد من الدول المانحة ويحدث ذلك بغض النظر عن كون هذه المنتجات مناسبة للظروف المحلية للدول المستوردة أم لا وحوالي خمسة بلايين دولار من قيمة السلع التي صدرتها الدول الأعضاء في الكوميسا إلى الدول المتقدمة تم إعادة تصديرها مرة أخرى إلى المنطقة عن طريق دول أعضاء أخرى وحسب تقرير شركات القمة لجماعة السادك (في عام 1994) فإن المعوقات المشروطة تلعب دورا في هذا التشوه .

- والمنافسة كثرت الانضمام للتجمعات الإقليمية لا بد من طرح السؤال وهو هل الشرق والجنوب الأفريقي في حاجة إلى الكوميسا والسادك والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (الساكو الذي يضم في عضويته بتسوانا - ناميبيا - ليسوتو - جنوب أفريقيا وسوزايلاند) وفيما عدا بتسوانا فالأعضاء ال 9 الآخرون في السادك وهم :

- أنجولا - ليسوتو - مالاوي - موزمبيق - ناميبيا - سوزايلاند - تنزانيا - زامبيا وزيمبابوي) هم أعضاء أيضا في الكوميسا وثلاثة من الأعضاء الخمسة في الساكو أعضاء أيضا في كل من السادك والكوميسا وأعضاء الكوميسا هم أيضا أعضاء في السادك ويؤدي كل ذلك إلى الصراع وعدم تنسيق الجهود بين التجمعات وينضح مما سبق أن الانضمام إلى التجمعات الإقليمية هو هدف في حد ذاته لدى تلك الدول ولا ينظر إلى مدى جدوى هذا الانضمام في تحقيق أهداف تلك الدول .

- لمناقشة العوائق السياسية للتكامل يمكن القول كما يري البعض أن استمرار النجاح السياسي والأيدولوجي للحركات الأعضاء فرادى يعد أمرا جوهريا لنجاح

أي تجمع اقتصادي إقليمي وهذه المقولة لقيت قبولا لدى جماعة الكاريبي وعلى غرارها فإن الكوميسا تفتقر إلى الالتزام المستقر من جانب حكومات الدول الأعضاء وتلك الشكوى وجدت صداها في العديد من سكرتارية الكوميسا في لوزاكا في يناير 1996 ذلك أن هناك العديد من المدركات السياسية الإيديولوجية المختلفة مازالت موجودة وخصوصا فيما يتعلق بالسودان ، إثيوبيا ، أنجولا ، بوروندي وحيث وقع انقلاب عسكري في يوليو 1996 ضد الأغلبية من الهوتو وتم استعادة حكم الأقلية التوتسي برئاسة بيبويويا .

في حين أن موزمبيقي ورواندي وزائير والصومال شهدت حروبا أهلية أدت إلى تشتت جهود أعضاء الكوميسا ، في الوقت الذي شهدت فيه حكومات دول أخرى وخاصة زامبيا ومالاوي وإلى حد ما زيمبابوي وكينيا - وأنجولا في أيديولوجيات التنمية سعيا إلى تغيير سياساتها بما يتواءم مع الكوميسا ففي زامبيا على سبيل المثال فإن إدارة الرئيس كينيث كاوندا عقب الاستقلال عام 1964 إما أنه تم تجاهل سياسته أو تم تعديلها منذ عام 1992 بتوجه حكومة فردريك شلونا نحو الأخذ باقتصادات السوق الحر وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية وهو الاسم الذي تبناه لوران كابيلا للدولة بدلا من اسم زائير الذي اختاره موبوتو سيسيكو والظروف الحالية لا توفر لنا فرصة للحكم على توجهات سياسة هذه الدولة ومن ثم فإن التعددية الأيديولوجية تؤدي إلى تشتت النفوذ في تجمعات مثل الكوميسا لأن الحكومات المختلفة لديها تصورات مختلفة حول كيفية تنفيذ أهداف الكوميسا ثم إن المصدرين باتوا عاجزين عن تأسيس أسواق فيما بينهم نتيجة لفشلهم في التأقلم مع معطيات السوق فلا يوجد جهاز وطني لديه سلفة فعالة على الدول الأعضاء .

ولن نخوض كثيرا في عوائق التكامل والمتمثلة كما أسلفنا في عبء الدين

الأفريقي الخارجي ومشكلات النقل والمواصلات وعدم وجود مصاريف وبنوك وندرة المعوقات وما يتعرض له للاقتصاد الأفريقي من أزمات مرتبطة بالعولمة بالإضافة إلى عدم وجود ميكانيزمات .

تحقيق العدالة في توزيع المنافع إذ تمثل مشكلة عدم عدالة التوزيع لآثار الكوميسا التكاملية واحدة من أهم المشكلات التي تهدد نجاح التكامل في الكوميسا خاصة في ظل دول الكوميسا وانتشار الفساد والرشوة الذي يترتب عليه أعاقا الاستثمار الأجنبي بشكل عام .

- وأخيرا فإن الشروط التي يضعها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يمكن أن تعوق عملية التكامل في الكوميسا وتتمثل تلك الشروط في تخفيض قيمة العملات المحلية وتعويم سعر الصرف وكذلك رفع الرقابة عن أنظمة الأسعار الداخلية والعمل على حرية تدفق التجارة وإلغاء مشروعات الدولة واحتكارها لكل من الإنتاج والتسويق وأخيرا إصلاح السياسة المصرفية .

كما تشتمل برامج التكيف الهيكلي على عدم التحكم في سعر الفائدة وتركه يتحدد بناء على قوى السوق وتقليص ميزانية الدولة وإزالة كل إعانات المستهلك وكل أشكال الإنفاق الاجتماعي الأخرى وتقليل عرض النقود وما يترتب عليه من انخفاض مستوى أجور ومرتبات العاملين بالقطاع العام مما يساعد على التحكم في التضخم .

غير أن دراسة وجهة نظر مخالفة لما تقدم تذهب إلى أن معظم الدول الأفريقية قد قبلت في بداية الثمانينيات ببرامج التكيف الهيكلي نتيجة أزماتها الاقتصادية حيث كان ظهرها للحائط ولهذا فهي لم تكن مقتنعة بهذه البرامج لكنها كانت مضطرة إلى ذلك بسبب الانتقاد .

وقد أوضع البعض أن مجموعة برامج التكيف الهيكلي التي طبقت في دول الكوميسا حاليا لم توجه اهتمامها إلى تنمية التجارة الإقليمية وتدعيم تحرير الواردات في حين أن ارتفاع جودة المنتجات القادمة إلى الكوميسا خاصة من آسيا تجعل تحرير الواردات عموما يؤثر بالسلب على التجارة البينية في الكوميسا على المدى القصير ويشكل انخفاض التجارة البينية سمة عاكة على مستوى القارة الأفريقية .

ونخلص في إطار تعرضنا لدراسة معوقات التكامل في تجمع الكوميسا إلى أن الاقتصادات الأفريقية بوجه عام واقتصادات الكوميسا بوجه خاص تعاني من الجمود الهيكلي الذي لا يسمح بقيام الأسواق الإقليمية الحرة ولا يمهّد للتكامل والعديد من معوقات التكامل لا يمكنها العمل مع برامج التكيف الهيكلي (SAPS) تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن بين أهم معوقات التكامل في الكوميسا والناجمة عن أسباب غير SAPS هي الجمود الهيكلي مثل الاعتماد على عدد قليل من صادرات المواد الأولية وتخلف القدرات البشرية بالإضافة إلى العوائق السابقة .

أما أهم العوائق الناتجة عن برامج التكيف الهيكلي فقد جاءت من جانب الواردات .

حيث إن كل الدول تشجع في ظل التوجيه الخارجي من قبل البنك الدولي ولكن في نفس الوقت فإن نهج إدارة الطلب الذي يدعمه صندوق النقد الدولي يتطلب تقليل الواردات وهذا تناقض واضح وقعت دول الكوميسا فيه وذلك لأنها اقتضت أثر برامج التكيف الهيكلي في وقت واحد .

هذا ويرى البعض ونفق معه على أن التكامل الاقتصادي عملية معقدة وأن أفريقيا لم تنجح حتى الآن في قيام تجمع إقليمي لديه الشروط الثلاثة الضرورية لنجاح التكامل الإقليمي وهي الالتزام السياسي المستمر ونمو منتظم

للاقتصادات الوطنية وعدم وجود نظام اقتصادي إقليمي مرعي وأن الفضاء الاقتصادي لمعظم الدول يسيطر عليه كود ولا بديل عن الحل المؤلم المتمثل في برامج التكيف الهيكلي والذي يضع عراقيل أمام التكامل وهكذا تبدو الكوميسا بعيدة عن أن تكون حامية لاقتصادات شرق وجنوب أفريقيا ورغم ذلك فإنه يتعين على دول الكوميسا أن تستمر في مسعاها لتحقيق التكامل وأن تكثيف جهودها في ذات الوقت للتخلص من أو على الأقل لتقليل العديد من العقبات التي تعيق التجمع الإقليمي (الكوميسا) .

- وكما أوضحنا سلفا فإن دول الكوميسا تضم أفقر الأسواق رغم أنها أضخمها من حيث عدد السكان وفرص العمل للسوق المحلي والدولي وعلى الرغم من أن العديد من العوائق السابق تناولها إلا أنه يمكن للكوميسا أن تغلب على كثير من العوائق غير الناتجة عن برامج التكيف الهيكلي مثل مشكلة المواصلات وأسلوب الإنتاج كثيف رأس المال في ظل وفرة العمل وندرة رأس المال وكذلك مشكلات تخلف رأس المال البشري وذلك من خلال تنسيق خطط طويلة الأجل على مستوى دول الكوميسا ككل .

كما يعتقد البعض أن الطريق الأنسب للبحث المستقبلي يمكن أن يكون دراسة لما يمكن أن تقدمه الكوميسا من فرص للعمل على المستوى المحلي والدولي .

- بالإضافة إلى عقبات تتعلق بالأسواق الأفريقية منها :

- ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية وكذا ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة في الوقت الذي لم يمتد نشاط شركة ضمان الصادرات لتغطية المخاطر بأنواعها في العديد من الأسواق الأفريقية .

- المنافسة الشرسة من دول جنوب شرق آسيا للعديد من المنتجات المصرية كالملابس حيث إن الأسواق الأفريقية أسواق سعر في المقام الأول نظرا لاختلاف القوة الشرائية للمستهلك.

- تفتقد معظم الدول الأفريقية لنظم مصرفية جيدة مع عدم وجود فروع للبنوك المصرية في تلك الدول بالإضافة إلى عدم وجود آليات لضمان وتمويل الصادرات وندرة العملات الأجنبية في بعض تلك الدول هذا بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر عدم السداد وعدم وجود تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل (أقل من 60 يوما) .

- عدم وجود نظام تأميني محلي شامل وفعال لخدمة المصدرين المصريين بالإضافة إلى ضالة الأسقف الائتمانية الممنوحة ضد مخاطر التصدير إلى أفريقيا .

- سيطرة الوسطاء والوكلاء التجاريين اللبنانيين والهنود على القنوات التجارية في دول أفريقيا عموما ودول غرب أفريقيا بشكل خاص وهو ما يعني صعوبة اختراق تلك الأسواق.

- الافتقار إلى المعلومات الأساسية عن تلك السوق والسلع المطلوبة فيها وأذواق المستهلكين بها .

بالإضافة إلى عقبات عامة تتمثل في الآتي :

- الطبيعة الاقتصادية للدول الأفريقية ذاتها من حيث ارتباطها بالدول المستعمرة السابقة وتركز نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع التكتلات والمجموعات الاقتصادية الكبرى فصلا عن التواجد القوي للشركات متعددة الجنسية وتغلغلها في النشاط الاقتصادي بها .

- سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو ومستويات دخول الأفراد وضعف القوة الشرائية في العديد من الدول الأفريقية وتشابه الهياكل الإنتاجية بأفريقيا حيث تعتمد غالبيتها على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها وندرة النقط الأجنبي .

هذا ويرجع انخفاض الصادرات المصرية إلى الأسواق الأفريقية بشكل عام إلى بعض العقبات الأخرى منها :

- عدم وجود خطوط ملاحية (بحرية وجوية) منظمة بين مصر ومعظم دول أفريقيا بالإضافة إلى ذلك فقد تم إلغاء رحلات الطيران التابعة لشركة مصر للطيران إلى العديد من دول الشرق والجنوب الأفريقي مثل إثيوبيا وتنزانيا نظرا لوجود منافسة عنيفة بين العديد من شركات الطيران الأخرى كما أنه لا يوجد حتى الآن سوى خط ملاحى وحيد منتظم في منطقة البحر الأحمر يصل إلى دول شرق وجنوب أفريقيا مما يضطر المصدرين إلى اللجوء إلى موانئ أوروبية لتصدير منتجاتهم إلى دول أفريقية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن وطول الرحلة وتلف البضائع في بعض الأحيان .

وجود العديد من أوجه القصور التي تشوب خطوط السكك الحديدية بالدول الأفريقية حيث تظهر هذه المشكلات بشكل أوضح في الدول الحبيسة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل ارتفاع أسعار الشحن والنقل إلى أفريقيا وتحكم شركات الشحن الأجنبية في فترة الشحن التي قد تصل إلى 28 يوم .

عقبات تتصل بالمنتج المصري وتشمل :

قصور الدعاية والإعلان عن السلع المصرية والتواجد المصري الهزيل في المعارض الأفريقية .

عدم وجود سياسة تسويقية للترويج للمنتج المصري عبر وسائل الإعلام

المختلفة في السوق الأفريقي.

عدم وجود معارض دائمة للسلع المصرية في الدول الأفريقية .

- يقترح البعض حلول لقضاء على تلك العوائق والعقبات : وهي خاصة بتنشيط التبادل التجاري البيئي في أفريقيا وتركز في الآتي :-

- المشروع الخاص بالتجارة الالكترونية في أفريقيا ويتخلص في إنشاء موقع على شبكة المعلومات يهدف إلى توفير كافة البيانات اللازمة لكل من المصدرين والمستوردين وتلك التي تربط الدول وكيفية الاستفادة من التخفيضات أو الإعفاءات الجمركية المتاحة .

- إعداد دليل للمصدرين والمستوردين يتضمن معلومات تفضيلية عن السلع التي يتم إنتاجها في الدول الأفريقية والطاقت الإنتاجية والشركات المنتجة وتوفير هذا الدليل لدى الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف الأفريقية كمادة تسويقية .

- ربط نقاط التجارة في الدول المختلفة من خلال إنشاء شبكات تسهل من عملية الاتصال وتوفير المعلومات التجارية الضرورية لزيادة التبادل التجاري .

- الاستفادة من وجود وكلاء مصريين في دول القارة لتسويق منتجات القارة وذلك للعمل على زيادة حجم التجارة البينية وكذلك زيادة التجارة بين أفريقيا والعالم الخارجي ويمكن أن يعمل الوكلاء بالتعاون مع شبكات نقاط التجارة على ربط نقاط التجارة على المستوى القومي وتوفير المعلومات الضرورية لدعم السياسات التجارية الخارجية والإقليمية .

تأسيس هيئة للمعارض الأفريقية تعمل على الترويج للمنتجات الأفريقية من خلال إقامة المعارض المؤهلة في ضوء أحدث التقنيات المستخدمة وتكنولوجيا المعلومات المتوفرة .

تمويل إنشاء غرف أفريقية متاحة لتسوية المدفوعات التجارية تعمل على وضع

- آلية لسداد المدفوعات الناشئة عن المعاملات التجارية بين الدول الأفريقية .
- إنشاء خطوط نقل بحرية منظمة إلى الموانئ الأفريقية .
- دراسة إعادة تشغيل خطوط شركة مصر للطيران التي تم وقفها في بعض الدول الأفريقية .
- تبادل العلاقات المصرية المباشرة وإقامة فروع للبنوك المصرية على غرار بنك القاهرة في كمبالا .
- زيادة عدد المخازن ومراكز البيع المباشرة داخل الأسواق الأفريقية حيث تتطلب طبيعة تلك الأسواق مثل هذه المراكز لما توفره من بضائع حاضرة يمكن أن تغزو الأسواق الأفريقية وتقلل حدة المخاطر المالية .
- نشر وتوسيع دائرة المعلومات عن المناقصات الممولة من الدول المانحة والبنوك العالمية للدول الأفريقية حتى يتسنى للمستثمر المصري انتهاز تلك المناقصات التي تقدر بما يقرب من 35 مليار دولار سنويا .
- ويمكن أن يتم تحويل تلك المشروعات بمساعدة مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) .
- وفي إطار الإستراتيجية المصرية للتحرك نحو القارة الأفريقية فقد قامت وزارة التجارة والصناعة في مصر بوضع إستراتيجية لاخترق الأسواق الأفريقية وتحديد العقبات التي تواجه التجارة في أفريقيا وقد تم بالفعل اتخاذ العديد من الخطوات الفعالة الأمر الذي انعكس على الصادرات المصرية وتواجدها بالأسواق الأفريقية في السنوات الأخيرة .
- تنبع الإستراتيجية من الإحساس بضرورة زيادة المشروعات الاستثمارية المشتركة بين مصر وباقي الدول الأفريقية (خاصة الدول أعضاء الكوميسا والاستفادة من الأعضاء والتخفيضات الجمركية المنصوص عليها في الاتفاقية) بحيث يتم الاستفادة من المواد الخام المتوافرة في تلك الدول سواء

بإنشاء مصانع مصرية هناك أو جلب تلك المواد الخام إلى مصر لإجراء عمليات تصنيعية عليها وتصديرها للدول المجاورة والاستفادة من خاصية المنشأ التراكمي في إطار الكوميسا .

كما بتلور الإستراتيجية فكرة البضاعة الحاضرة والتي تتمثل في إنشاء مخازن مصرية في الدول الأفريقية حتى تكون البضائع حاضرة في تلك الأسواق ويمكن الاستجابة للطلب في أقل وقت ممكن وحتى تكون تلك المخازن بمثابة مراكز انطلاق للصادرات المصرية على غرار المخازن التي قامت مصر بإنشائها في دولة السنغال في محاولتها للتوغل في غرب أفريقيا كما أنه من شأن قاعدة البيانات المقترحة أن توفر البيانات اللازمة عن المنتجات المطلوبة وتحدد المنتجات المصرية ذات الطبيعة التي تناسب أسواق شرق وجنوب القارة الأفريقية .

وفي هذا الإطار تم وضع إستراتيجية للتحرك نحو القارة الأفريقية تركز على ثلاثة محاور رئيسية وتسعى لربط مصر بشمال وشرق وجنوب وغرب ووسط القارة وهذه المحاور هي :-

المحور الأول : التحرك في منطقة شرق أفريقيا ودول حوض النيل :

وإدراكا لأهمية التقارب والتعاون بين الدول العشر في حوض النيل وهي مصر - السودان - إثيوبيا - أوغندا - كينيا - تنزانيا - الكونغو - رواندا - بوروندي - أريتريا فقد سعت مصر إلى توثيق العلاقات الاقتصادية مع تلك الدول من خلال الدخول في اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) التي تضم دول حوض النيل باستثناء تنزانيا نظرا لانسحابها من الكوميسا وتعمل وزارة التجارة والصناعة في مصر على زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر والدول الأعضاء في الكوميسا بشكل عام ودول حوض النيل بشكل خاص من خلال تعظيم الاستفادة من الإعفاءات الجمركية .

في إطار منطقة التجارة الحرة التابعة للكوميسا وحث الدول التي لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة بالتحديد دول حوض النيل (إثيوبيا - الكونغو - أريتريا - أوغندا) على الانضمام مما سيعمل على زيادة نفاذ الصادرات المصرية إلى أسواق تلك الدول .

المحور الثاني : التعاون على المستوى الثنائي (نيجيريا وتنزانيا) :-

تسعى وزارة التجارة والصناعة في مصر إلى التفاوض مع كل من نيجيريا وتنزانيا لإقناعهما بمزايا إبرام اتفاق تجارة حرة مع مصر .

المحور الثالث : التحرك في غرب أفريقيا (الأيما) ووسط أفريقيا (السيماك) :

تم بالفعل توقيع اتفاق إطاري مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا (الأيما) في يونيه 2004 بهدف الوصول خلال عامين إلى اتفاق تجارة حرة وتعمل وزارة التجارة والصناعة في مصر على التفاوض لإبرام اتفاق تجارة حرة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا (السيماك).

- الجهود المبذولة في إطار الإستراتيجية لتنشيط التواجد المصري في القارة الأفريقية :

- تم تحديد عدد 8 بوابات رئيسية تمثل الموانئ الرئيسية في القارة حيث تخدم أربعة منها 21 دولة في شرق وجنوب أفريقيا وهي (ميناء جيبوتي ، ميناء ممباسا ، ميناء دار السلام ميناء موريشيوس ، وتخدم الأربعة الأخرى أكثر من 23 دولة في غرب ووسط أفريقيا وهم (ميناء داكار - ميناء أبيدجان - ميناء دوالا - ميناء كوتونو) .

- التعاقد مع شركة BOLLORRe الفرنسية القائمة على الموانئ الأفريقية وتم استئجار مساحة ألف متر مربع مخازن في كل من موانئ (داكار - كوتونو - دوالا) كمرحلة أولى لحساب وزارة التجارة والصناعة في مصر وتديرها الهيئة العامة

لشؤون المعارض والأسواق الدولية .

- التأمين على تلك المخازن ضد كافة المخاطر الائتمانية من قبل شركة SDV.
- افتتاح مكتب تمثيل تجارى في داكار يخدم منطقة دول غرب أفريقيا ويقوم بتسويق الصادرات المصرية في دول (مالي - جامبيا - غينيا - موريتانيا) .
- الاتفاق مع أكبر شركتين عالميتين وهما شركة SGS وشركة كوتكما السويسريتين على إدارة تلك المخازن والتأمين عليها لصالح البنوك المصرية والمصدرين وفحص البضائع بالموانئ المصرية قبل التصدير .
- وضع إليه للحصول على المناقصات في أفريقيا بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية الصندوق الكويتي ، البنك الأفريقي للتنمية ونتج عن ذلك ثلاث مناقصات بقيمة 74 مليون دولار في عام 2004 .
- الاتفاق مع هيئة المعارض الفرنسية PRomosalonj لعمل معارض متخصصة مصرية في الدول الأفريقية .
- تبني قانون المنافسة الإقليمي في دول الكوميسا الذي يمكن أن ينتج عنه زيادة مستقبلية للاستثمارات المصرية في العديد من المجالات .
- إقامة العديد من الندوات لتعريف المصدر المصري بمزايا السوق الأفريقي والاتفاقات المبرمة مع الدول الأفريقية .
- وتتمثل الخطط المستقبلية للوزارة خلال الفترة القادمة فيما يلي :- الاستفادة من الاتفاقات السارية بالفعل بين مصر ودول حوض النيل ومنطقة شرق أفريقيا من خلال تفعيل اتفاقية الكوميسا وفقا لما يلي :
- العمل على إلغاء كافة الاستثناء التي تطبقها بعض الدول (كينيا - السودان - موريشيوس) وحث الدول التي لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة على الانضمام .

- دفع عملية التوصل إلى اتفاقية لتحرير التجارة في الخدمات والجاري مناقشتها حاليا مع دول الكوميسا .
- حثّ رجال الأعمال المصريين على الاستثمار في مجال النقل وبالأخص في مجال النقل البحري ومن ذلك مبادرة شركة « ترانسمار » للنقل حيث من المقرر تسير خطوط نقل بحري إلى موانئ العديد من الدول في شرق القارة وجنوبها .
- تفعيل اتفاقية التعاون المصري الفرنسي على الساحة الأفريقية لتنمية الاستثمارات الفرنسية في المناطق الحرة المصرية لدخول المنتجات الفرنسية المصنعة في مصر إلى أسواق الكوميسا بشهادة منشأ مصرية بالإضافة إلى جذب الاستثمارات المباشرة من السعودية ولبنان وألمانيا من خلال عقد اتفاقات شراكة مع تلك الدول على غرار اتفاقية التعاون المصري الفرنسي .
- إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع كل من (نيجيريا - تنزانيا) .
- إبرام اتفاق تجارة حرة مع دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (الأيما) .
- إبرام اتفاق تجارة حرة مع دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا (السيماك) .
- تفعيل الاتفاقيات التي تم إبرامها مؤخرا والخاصة بإنشاء غرق تجارية مشتركة مع أكثر من ثلاث عشرة دولة أفريقية .
- وبعد أن انتهينا من المبحث الأول نتعرض في المبحث الثاني إلى دور المجتمع المدني والدولة القائد في التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا مع دراسة حالتي «السادك» «والإيجاد» .

المبحث الثاني
دور المجتمع المدني والدولة القائد في
التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا
مع دراسة حالتي (السادك) و(الإيجاد)

- أولاً : دور المجتمع المدني في التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا :

في إطار تعرضنا للمجتمع المدني وهذه التفاعلات نتناول مفهوم المجتمع المدني والتفاعلات التكاملية فالمجتمع المدني يعرف في الأدبيات الليبرالية بأنه عالم مؤسس وسط بين الدولة والأسرة مسكون بالمنظمات التي تفضل التمتع بالاستقلالية في العلاقة بالدولة وقد تشكلت بصورة تطوعية من قبل أعضاء من

المجتمع لحماية أو توسيع مصالحهم وقيمتهم .

ومن وجهة النظر النقدية للبعض فإن المجتمع المدني غير متاح للمشاركة الكاملة لجميع المواطنين على قدم المساواة كأنداد بصرف النظر عن الهويات العرقية والطبقية الاثنية والنوع - اجتماعية ورغم المساواة الرسمية التي قد تكون متخصصة بدرجات متفاوتة في هذا النظام السياسي أو ذاك .

إلا أن هناك تباينا وتمييزا في الممارسة الفعلية للديمقراطية وهكذا تعمل الأفكار المندمجة والشائعة حول المجتمع المدني عن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الفئات المختلفة من جهة كما أنها تصور المصالح والقيم التي يسعى الأفراد إلى حمايتها أو توسيعها على أنها متجاوزة أو متراصة وهي في واقع الأمر متباينة أو متعارضة نظرا للتباين والتميز المشار إليه ومن ثم يمكن البناء على ذلك من وجهة نظر البعض أن المجتمع المدني فضاء للمساومة والتفاعل أو الصراع بين مصالح الفئات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

هذا ويشير البعض إلى أن وضع المجتمع المدني بين الدولة والأسرة يفصل بين المستويات المختلفة من حياة البشر هي متفاعلة ومتداخلة من حيث الواقع هذا إلى جانب أنه يفصل ما بين عالم السياسة (الحكومات والأحزاب) وما بين فضاء المجتمع المدني ويعتمد هذا الفصل على مفهوم ضيق للسياسة يحصرها في مؤسسات وإجراءات تتم بين النخب وهذا ما ذهب عكسه البعض الذي يري ضرورة توسيع فهم السياسة ليشمل عمليات الديمقراطية من خلال التعبئة الاجتماعية كما تشمل سعي الفئات المختلفة لتحسين أوضاعها والأوزان النسبية كما تمتلكه من سلفة اجتماعية وهذه العمليات تنطبق على ما يتم من خلال المجتمع المدني .

أما عن التكامل الأفريقي فقد اختلف مضمونه في مرحلتين متباينين من تاريخ القارة وفقا لوقوعها من النظام العالمي فالمرحلة الأولى هي مفهوم الوحدة الأفريقية الذي تبنته حركات التحرر لوطني وكانت تهدف من خلاله إلى تعزيز الانفصال عن المجتمع العالمي الذي لم تكن شروطه مواتية لمصالح شعوبها وكانت في تلك المرحلة تبني مصالح فئات متسعة من تلك الشعوب .

أما المرحلة الحالية فإن التكامل الأفريقي يعني تحسين شروط اندماج الدول الأفريقية في السوق العالمي في إطار أجندة تخدم رأس المال العالمي وتعتبر هذه الأجندة في اللحظة الراهنة عن مصالح فئة محدودة من الشعوب الأفريقية التي تتلاقى مصالحها وإياها .

هذا وقد تزامن صعود الموجة الجديدة من المجتمع المدني مع الأزمة التي شهدتها الدول الأفريقية ما بعد الاستقلال على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأمر الذي يمكن إيضاحه من خلال تتبع سياق تلك الأزمات في علاقاتها بسياق التحول الديمقراطي وصعود المجتمع المدني وذلك على الوجه التالي للمجال الاقتصادي ووفقا للسياسات الجديدة فقد أجبرت الدول الأفريقية على إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والسوق بما يعطي حرية أكثر للأسواق بعد أن كانت الدولة حجر الزاوية في الحياة الاقتصادية والسياسية وشهدت نفس الفترة تقلصا في الدعم الاقتصادي لأفريقيا تدريجياً في الثمانينيات ولم يتحول للضغط والمشروطيات الاقتصادية والسياسية إلى دعم كاف من الممولين واستمرت البيئة غير مواتية سواء من حيث ثقل عبء الديون أو تدفق المواد أو شروط التجارة ورغم آمال تجاوز العقد الضائع إلا أن الفشل الاقتصادي كان واقعا قائماً من آثاره الجفاف في شرق وجنوب أفريقيا وتفشي الصراعات والحروب الأهلية والجماعات والنزوح الجماعي وأصبح الهم الشاغل للحكومات هو الحفاظ على البقاء .

وفي أثناء ذلك تبدلت العلاقات على المستوى الدولي وأدى انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة إلى بروز أوروبا الشرقية كأولوية لتعاطف وتمويل الدول الغربية وتناقض المساعدات التنموية الرسمية لأفريقيا بشكل حاد من 19.7 مليون دولار عام 1990م إلى 12.1 مليون عام 1992م ورغم عدم وفاء الشركاء الغربيين بالتزاماتهم الصريحة والضمنية للدول الأفريقية فقد زاد التأكيد على تحقيق المشروعات وخاصة السياسية المرتبطة بنوعية خاصة .

بالنسبة للمجال السياسي فقد بدأت دول ما بعد الاستقلال بناء الدولة الوطنية بنمط النظام السياسي المعتمد في الدول الأوروبية الذي كان يستعمره وأبقت على أشكال التغيير التقليدية إلى جانب التي استحدثتها الاستعمار ثم ضاقت ذرعا بذلك كله وبدأت بتصفية مكونات المجتمع المدني مكونا تلو الآخر أما بالحظر أو التدجين واعتمدت في ذلك أولا على استمداد شرعيتها من تحقيق الاستقلال وهو مطلب شعبي .

ثانيا: على أن الأهداف الوطنية للمجتمع والمتمثلة في التنمية الحديثة واختبار فجوة التخلف في أسرع وقت إنما تتطلب الوحدة الوطنية وأن الدول الأفريقية لا تملك رفاهية التعددية في ذلك الوقت ومن هنا ظهر الميل الشديد للمركزية والتسلطية في الدول الأفريقية والذي تواكب في بعض الدول مثل الشمال الأفريقي مع التراث التاريخي الأبوي للمجتمعات المركزية السابقة .

- ويرى البعض جذور التسلطية في تعامل حركات التحرر نفسها مع السلطة فقد سيطر القائمون عليها ولم يكونوا بعيدين عن العنف كحركات تحرر على أجهزة الدول بعد الاستقلال وأعادوا تنظيم أنفسهم أحزاب سياسية ودعموا هيمنتهم السياسية وتسليط نفوذهم على الدولة وكانت النتيجة هي حكم صفوة سياسية جديدة تعمل من خلال قمم تتولى إصدار الأوامر وهذا إلى جانب

الاستعمار السياسي المؤسسي للسلطة النضالية كأداة للاحتواء أو الاستبعاد بمفردات الهوية القومية .

ويجد آخرون تفسيراً للتسلطية في الفرق بين الرأسمالية في الدول الأفريقية وغيرها من البلدان التعددية في الغرب وهو أن مصدر التراكم الرئيس في الدول الأفريقية ليس القطاع الخاص بل هو الدولة ذاتها ومن ثم يأتي التمسك الخرائي والتفاني في الحرص عليها وفي حين تعتمد النظم الرأسمالية على البيروقراطية والأيدولوجيا تمهل النظم في أفريقيا أكثر إلى الاعتماد على الولاء الشخص وقد يبرز ذلك أن أنظمة كانت موالية للغرب إلا أنها ارتاحت لنموذج الحزب الواحد الستاليني (مثل نظام باندا في ملاوي وموبوتو في زائير) وأغراهم في ذلك التخلص من التعددية الحزبية المثيرة للشقاق .

وقع تفاقم الأزمة الاقتصادية في الدول الأفريقية وعجزها عن تلبية حاجات المواطنين وانسحابها من الفضاءات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تقودها وظهور عجزها وضعفها في مجال العلاقات الدولية بدأت أزمة استمرار الأنظمة التسلطية في البروز أيضا وأصبح من صلاحيات الدول الكبرى أن تحدد مدى حين سير الدول الأفريقية أو تحكم عليها بأنها مارقة أو إرهابية لتحديد موقعها في العلاقات الدولية ويتم ذلك بصورة انتقالية وبمعايير تخدم مصالح هذه الدول المهمة ومن ثم فقدت الدولة هيبتها ولم يعد المواطنون يستشعرون الأمان في الانضواء تحت حمايتها وقد أدى ذلك إلى زعزعة الاستقرار السياسي والخروج على الدولة بل والمقاومة الملحة للنظام الحاكم .

- ومع افتقار الدول لشرعية القبول الجماهيري شرعت القيادات في استخدام الأشكال التقليدية للسلطة كأساس لحكومة تسلطية وأبوية مثل استخدام موبوتو لفكرة الأصالة أو الاستعانة بالتقاليد وشجع الميل إلى اللجوء إلى أشكال الانتماء المختلفة خارج الدولة حتى يحصل المواطنون على الحماية وتنمية أنفسهم

بأنفسهم والحصول على الخدمات وذلك مثل الانتماء الأثني أو الديني وبات هذا مهددا للوجود العنصري للدولة ذاتها وظهرت الفوضى في بعض الأحياء داخل النظام السياسي ومراكزه السياسية الحساسة كنتيجة لصراع العصب والشلل وصعوبة حلها داخل الهياكل والمؤسسات الرسمية (تنفيذية - تشريعية - حزبية - إلخ) وقد خلقت الروابط مع الغرب طبقات مستفيدة وتطلع آخرون لذات الاستفادة كما ظهر الاستخدام السياسي للمجتمع المدني وركوب الحركات الاجتماعية سواء القوي السياسية المحظورة عن الشرعية أو الدولة .

- وفي إطار الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي فقد أخذت القوي الغربية تضغط منذ بداية التسعينات من أجل التحول الديمقراطي في أفريقيا سواء من خلال العلاقات الثنائية أو من خلال المؤسسات المالية وقد أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكي عام 1990 أن شروط المساعدات الأمريكية هي إصلاح السياسات الاقتصادية وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي كما أعلن الكونجرس في مايو 1990 أيضا قصر المعونات الأمريكية على الديمقراطيات حديثة التكوين في أفريقيا وكان موقف صندوق النقد والبنك الدوليين أشد صرامة حيث كان الإصلاح السياسي والتعددية الحزبية شرطا مسبقا للإصلاح الاقتصادي وليس مرتبطا به فقط ولم يكتفي بالتشديد على الترابط الإلزامي بين المشروطة الاقتصادية والسياسية ولكن صرامة المؤسسات المالية في التطبيق جعلت منها حكومة غير رسمية حيث تقتضي بعض الوزارات السياسية كالمالية لتدار بمعرفتها أو نتيجة لتعيين فنيين من المؤسسات والمنظمات الدولية في مناصب وزراء مالية أو حتى رؤساء للوزارات وذلك في إطار تقديم ضمانات للمانحين بأن الاقتصاد سوف يدار بشكل مستقل عن الاعتبارات السياسية الاجتماعية المختلفة وهكذا فرض على دول القارة استيراد قيم ونظم تراها القوي العالمية المهيمنة على النظام الدولي صالحة للتطبيق عالميا وأصبحت القرارات

المصرية التي تؤثر على الشعوب تفرض على الدولة التي لا تخضع لمساءلة الشعوب .

- وكان تحقيق التنمية من المبررات الأساسية التي ساقها الزعماء الأفارقة لتجليلهم عن التعددية الحزبية حيث اعتبروا الأولوية للتنمية وليس للديمقراطية ومن ثم كان ينبغي توفير التعليم والصحة والطعام والمأوى للناس والتف عامة الناس بالفعل حول هذا الطرح التنموي ولكن وبعد مرور ثلاثة عقود من حكم الحزب الواحد لم يتحقق الاندماج الوطني ولا التنمية الاقتصادية ومع برامج التكييف الهيكلي اتجهت الدول إلى تخفيض النفقات العامة وسحب الدعم عن الخدمات الاجتماعية وقد انخفضت النفقات الاجتماعية في جنوب أفريقيا ما بين 1980 و 1985 بنحو 26٪ وتواصل هذا الاتجاه بحيث كانت نفقات الحكومة على التعليم والصحة 5.2٪ / 1.9٪ على التوالي عام 1986 م أصبحت 2.3٪ و 1.1٪ عام 1991 وفي زيمبابوي انخفضت النفقات الحقيقية على قطاعي التعليم والصحة بنحو 12٪ و 8٪ على التوالي عام 1990 و بنحو 15٪ و 11٪ عام 1992 م ويكاد الاتجاه أن يكون متشابها في معظم الدول الأفريقية .

وحيث دأبت النظم الأفريقية على حشد التأييد السياسي من خلال تقديم السلع والخدمات فقد تزايد السخط الشعبي وتأكلت الشرعية الشعبية مع تدهور القدرة على الوفاء بذلك بسبب التدهور الاقتصادي وتعرض البيروقراطيين والسياسيون لهجوم حاد بسبب الفساد وسوء إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية وخاصة من قبل المهتمين والطبقة المتوسطة الدين تهدد مستوى معيشتهم بسبب الأزمة .

وبناء على هذه الأوضاع ظهرت قوي اجتماعية وسياسية مستقبلية في مواجهة النظم الأبوية والتسلطية المتهاكمة وتمثلت هذه القوى في التنظيمات العمالية

والنقابية والحركات وتجار السوق ودور العبادة ورجال الأعمال .

وهكذا نشأت أشكال متعددة للنشاط الاجتماعي والاقتصادي معبرة عن مواقف متباينة مما يجري من تحولات هذا فضلا عن أشكال قديمة استمرت أو طرأ عليها التغيير ووفقا لمواقف كل فريق تبني منها لدور المجتمع المدني نشط بناء عليه وكان الاتجاه الأبرز والأكثر شيوعا هو المنظمات التي تبنت المنظور الوظيفي لدور المجتمع المدني ومجمل هذه المنظمات دعوات البنك الدولي وهيئات الأمم المتحدة مع مقولات فارغة من المضمون كدواء سحري مثل محاربة الفقر وتنمية العشوائيات وتحرير الدولة والارتباط الحتمي بين الحرية الاقتصادية والسياسية .. إلخ وهي جميعها تعبيرات فارغة من المضمون العلمي والعملية ولكنها تصلح لتوصيل السياسات المراد فرضها وظهر من هذه المنظمات عدد هائل في الثمانينيات والتسعينيات ولا يعتقد كثيرون في تمثيلها للمجتمعات الأفريقية ويرى آخرون أن الزيادة في عددها إنما تعكس نموا في الكادر التنظيمي المحترف أكثر مما تعكس نموا حقيقيا في تمثيل المجتمع .

- وكان المنظور الذي ثبته هذه المنظمات لدور المجتمع المدني الوظيفي منسجما مع ما تتبناه الهيئات المانحة وهو يتلائم مع السياسات النيوليبرالية ويعمل على تيسيرها ومن أمثلة ذلك المنظمات العاملة في مجال الرعاية والخدمات لمك الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة من توفير الخدمات الاجتماعية والعامة في المجال الخيري أو القروض الصغيرة والمشروعات الصغيرة وغيرها التي تسعى إلى تخفيف حدة الفقر أو الإيجاد بأن هناك مخارج من أزمة الفقر الخائفة وهي في النهاية تعمل على تسكين مشكلات المتضررين واستقرار واستمرار النظام وحمائته .

هذا وتسعى هذه المنظمات إلى ربط أواخر التعاون مع المنظمات المناظرة لها

في الشمال أو الغرب في حين أنها لا تسعى بنفس القدر للاقتراب من المنظمات الأفريقية المجاورة لها أو حتى المحلية وفي حالة حدوث روابط بين منظمات من هذا الفريق ونظيراتها في بلدان أفريقية إنما يكون من خلال شبكات ومنظمات مظلية ممولة من هيئات دولية أجنبية .

- وهناك منظمات ومجموعات تنشط بمنطقة مختلف يتوافق مع المنظور البنيوي لدور المجتمع المدني ووفقا لهذا المنظور يعتبر المجتمع المدني مكونا ضمن البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع يلعب دورا مستقلا في تفاعله مع المكونات الأخرى للبيئة ويقوم هؤلاء بدور تعبوي للقوى الاجتماعية من أجل تغيير أوضاعها لمافية مصالحها ويدخل في إطار هذا النمط بعض اتحادات العمال التي ترتبط بصورة جيدة مع العمال مثل نيجيريا وغانا وجنوب أفريقيا والحركة الفلاحية الآخذة في الانتعاش في زيمبابوي وتنزانيا وجنوب أفريقيا والحركة الثقافية والباحثين المتمثلة في تجمعات حية وجمعيات المؤرخين الاقتصاديين وبعض منظمات حقوق الإنسان أيضا إلى تلك المنظمات التي تناضل من أجل الديمقراطية والنقابات المهنية وبعض المنظمات النسائية وتطبيق هذه المنظمات بعد أخلاقا للمجتمع والمدني سواء كانت مع أو ضد الأحزاب السياسية ويرتبط هذا البعد بتعبير علاقات القوى الاجتماعية ويمثل قاعدة يمكن على أساسها بناء مستقبل آخر أكثر عدلاً وأقدر على تحرير الأفراد والشعوب والأمم .

وفي إطار تناولنا للعقبات التي تحول دون قيام المجتمع المدني الأفريقي بدور فعال في التكامل نشير في هذا الصدد إلى ما أكده د/ حمدي عبد الرحمن أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية إلى أن التجارب السابقة في التكامل فشلت نتيجة لمنهجها القومي الذي عبر عن مصالح وتوجهات فحسب محددة وإلى أن دور المجتمع المدني في التجمعات الإقليمية محدود وذلك على الرغم من الصياغات النظرية والدعوات التي لا تتجاوز حد الشعارات المطالبة بمشاركة

المواطنين الأفارقة في العملية الإنتاجية . ويستطرد قائلا أن وجود مجتمع مدني حقيقي وقوى ضمانة أكيدة لتحقيق التكامل .»

ويرى البعض أن الاتفاقيات التكاملية الرسمية التي تنظم علاقات رسمية بين الحكومات مثل تحديد التعريفات الجمركية وتبادل المجرمين وما لها نصيب من الفاعلية أبعد مدي من الاتفاقيات التي تتصل بحياة المواطنين والدور الشعبي بصورة مباشرة والتي ينتهي أمرها بعد توقيع الاتفاقية مباشرة .

وفي هذا الصدد يرى د/ حمدي عبد الرحمن أن دور المجتمع المدني الحقيقي يتمثل في نشر الوعي بأهمية الاعتماد الجماعي على الذات والوقوف في وجه التيار النيوليبرالي والآثار السلبية التي تحملها قوى العولمة الجديدة وهذا يعني رفض إدماج أفريقيا في منظومة الاقتصاد الرأسمالي باعتبارها طرفا هامشيا من خلال التكيف الهيكلي .

- ويمكن من هذا أن نستنتج أن دور المجتمع المدني ليس متميزا عن مشروعات التكامل الخاصة بالدول من حيث المضمون فقط ولكن أيضا من حيث مجالات العمل فإذا كان تكامل الدول يتم من خلال ترتيبات اقتصادية أو مشروعات تنمية أو غيرها فالشعوب تتكامل من خلال تضامنها في قضاياها وفي مواجهتها لمشكلاتها في سعيها لمصير أفضل من خلال الخبرات بعضها البعض وتداول المعلومات والأفكار وتبادل الدعم والمساندة والتنسيق والعمل المشترك المستقل عن الدول من أجل هدف واحد .

- ففي عقبات التكامل من حيث سمات الدول الأفريقية نجد أنه يقع على كاهل كثير من المجتمعات الأفريقية تراثا طويلا من التحولات الفوقية من أعلى وغياب للتحول كتعبير عن الحركات الاجتماعية العريضة وعاشت المجتمعات في الفترة الحديثة زمنا طويلا ولا زالت في ظل دولة محكومة من خلال شخصية السلطة وتركزها في أيدي نخبة محدودة تقلص فضاءات المجتمع المدني وكانت هذه

السلطات قد اقتلعت آليات التعددية التي كانت السلطة الاستعمارية قد تركتها قبل رحيلها ويؤدي هذا الوضع لصعوبة تبلور مجتمع مدني فعال ومستقبل حيث يبدو أن الأمر يتعلق بإيداع تقاليد جديدة وإنصاحها من خلال البناء طويل النفس .

- ويعطي التداخل بين عالم السياسة وعالم الأعمال في المجتمعات الأفريقية طابعا زائفا للبرالية وفي مثل هذا التداخل تفتقر النخب الاقتصادية إلى الاستقلال الذاتي حيث ترتبط بالدولة من جهة والسوق العالمية من جهة ثانية ويصعب هذا على المجتمع المدني أن يجد له حلاً . يمضون معه إلى مسافات بعيدة في المطالبة بالحقوق الديمقراطية أو التعبير المستقبل ومن ثم يكون الأفق المتاح أمام مؤسسات ومجموعات المجتمع المدني هو البحث عن حلفاء من نظرائهم في المجتمعات الأفريقية والتضامن والدعم المتبادل معهم .

- وفي الهامش الديمقراطي الضيق قد تقف العلاقات الرسمية بين الدول الأفريقية المختلفة عائقا أمام تكامل شعوبها ومن المعروف أن العلاقات الرسمية تتبدل وتتغير في وقت قصير سواء مع الدول الأفريقية الأخرى أو غيرها وتمارس الدول دورا تشهيرا تجاه علاقات منظمات المجتمع المدني مع العالم الخارجي وكثيرا ما تتهمها بالعمالة وعدم الوطنية في حين أنها تعلن في خطابها الرسمي أنها لا تملك سوى الانخراط في التبعية والاعتماد على التمويل الخارجي ويتصاعد هذا التشهير ويخفت وفقا للعلاقات الرسمية للدولة فضلا عن تنامي وخفوت نشاط المنظمات ويكمن السعي إلى التكامل في هذه الحالة في التضامن لتوسيع الهامش الديمقراطي والتساند في مواجهة الحملات التشهيرية التي تقوم بها الدول إزاء المنظمات النشيطة .

- وفي إطار تناول عقبات التكامل من حيث منظمات المجتمع المدني فإن كثير من الباحثين للمجتمعات المدنية يعد دون السمات السلبية في كثير من منظمات المجتمع المدني ويرى بعضهم أن الأزمة الهيكلية في المجتمع أنما تنسحب على تلك المنظمات بنفس القدر الذي تنسحب به على الدول ومن السمات السلبية

افتقار المنظمات إلى كفاءة الإدارة والمركزية الشديدة وسيادة القيم الهرمية وغياب الديمقراطية وتداول السلطة وثقافة التسامح والتفاعل الإيجابي وقيم العمل الجماعي وتهميش النساء والنشطاء من الأصول الاجتماعية المتواضعة وسيطرة عائلات على المناصب في بعض المنظمات الفاسدة والمحابة وكل هذه السمات بالطبع تعوق فاعلية المنظمات وقدراتها على النضال من أجل إحداث تحولات ديمقراطية حقيقية وتجعلها عرضة للاختراق من جانب النظم الحاكمة .

ويشير البعض أيضا إلى أن الانتماء الاجتماعي للقائمين على أكثر المجتمعات في الجزائر إلى الطبقة الوسطى وميلهم للبرالية يجعل لهذه المنظمات خصائص المشروع الاقتصادي الحر في ظل انتشار وتوسع قيم السوق التي تتبناها هذه الفئة الاجتماعية أيا كان العطاء الأيديولوجي (ليبرالي ، وطني ، إسلامي ، يساري) ويخلق هذا توجهاً منها لدى الفئات الشعبية كما أن بعض هذه المنظمات له نظرة متعصبة وطنية أو عنصرية تجاه محيطها القومي (العربي مثلا ، أو القاري وهذا ويجعلها عقبة أمام التكامل الأفريقي وليس حاملا لأفكاره .

- وفي إطار تناولنا لعقبات التكامل من حيث علاقة منظمات المجتمع المدني بمحيطها فإن البعض يرى أن هذه العلاقة قد تكون بالدولة من جهة وبالمانحين الأجانب من جهة أخرى (والجبهتان مترابطتان) وهي تشكل مشكلة تشكل الجانب الأكبر من النقاش حول دور المجتمع المدني ومن ثم يرى البعض أن انسحاب الدولة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية لا يشكل عاملا إيجابيا بالنسبة للمجتمع المدني بل العكس وهناك من يرى أن بعض الدول لم تقم من بداية نشأتها بوظائفها كاملة بحكم نشأتها الاصطناعية من خلال الاستعمار ومن ثم تسعى الدولة لاستكمال وظائفها من خلال المجتمع المدني بالهيمنة عليه من خلال المنح والمنع .

- ويرى آخرون أن تقلص دور الدولة لم يكن لصالح المجتمع المدني وإنما

لصالح مافيا جماعات المصالح التي تسعى أيضا إلى استخدام المجتمع المدني ويدفع هذا بالأمور إلى مزيد من الفوضى وهو المناخ الذي تتجه فيه الدول إلى مزيد من التضييق والعنف تجاه المواطنين وتقويض حقوقهم ويؤدي هذا إما لخضوع منظمات المجتمع المدني للدولة وإما إلى الرغبة في تحديها والخروج عليها وخاصة إزاء الاغتراب الذي يشعر به المواطنون عن الدولة في هذا المناخ وترجمة هذا إلى تشريع وممارسة لا يتاح فيها للمنظمات حرية الحركة والاستقلالية فيكون جانب كبير منها مدعوما من الحكومة أو صديقا لها .

- وإزاء هذا التقيد يلجأ قطاع من المنظمات للحصول على درجة من الاستقلالية بالاستقراء بدعم الخارج والتمويل الأجنبي ولا يحقق هذا للمنظمات الكثير من الاستقلالية فمن جانب هناك ضرورة في بعض البلدان لموافقة الدولة على التمويل والترخيص به وهو ما لا تتفق إلا للمنظمات الصديقة لها ومن جانب آخر فإن القرب من الحكومة يعني القرب من المانحين في كثير من الأحيان (البنك الدولي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، هيئات الأمم المتحدة الاتحاد الأوروبي وغيرها ، أما الصدام مع الدولة فيعني الحد من العلاقات الأجنبية والاقتصاد على الجهات المانحة المنفتحة على روح الانتقاد .

- وهنا تثار نقطة للحوار والنقاش وهي اعتقاد البعض أن المانحين الأجانب إنما هم ضد الدول بصورة مطلقة وهو ما لا يعكسه الواقع ففكرة الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني هي فكرة طرحت أولا من قبل الهيئات الدولية المانحة فهناك من الهيئات التي تسعى إلى أن يستقوي بها المجتمع في ذات الوقت وأن تكون الحكم وأن تسيطر على خطوط الفعل خلال شراكة بين الأطراف تعمل في اتجاه إستراتيجية المانح وترتبط السياسات التي تتيح الهيئات المانحة التمويل بالدور الذي يمليه المنظور الوظيفي وأخيرا التكريس للقيم النيوليبرالية وتيسير الأمور أمام حركة رأس المال .

- وآفاق التعامل إزاء هذه المشكلة تمكن في السعي إلى التضامن بين المنظمات والنشطاء على مستوى القارة والاستقراء ببعضهم البعض كما تكن في التكامل جذور في الواقع المحلي وقد لا تكمن المشكلة في انتماء النشطاء الاجتماعي للطبقة الوسطي أو ليس بالضرورة أن يشغل فضاء المجتمع المدني منظمات تعبر عن الفئات الشعبية حيث يمثل هذا إقصاء يتناقض مع رؤية المجتمع المدني كفضاء للمساومة والتفاعل والصراع وإلى جانب ذلك تلعب الفئات الوسطي في بعض اللحظات دورا معبرا عن روح النقد والتغيير في المجتمع كما يمكن أن يستشف من قراءة التاريخ ولكن المشكلة تكمن في تجاهل تلك الفئات لضرورة مد جذورها داخل المجتمع وخاصة الفئات التي يمكن أن تتبنى مطالبها الديمقراطية بما يجعل منها رقما في المعادلة السياسية .

وهكذا يتضح أن تكامل الشعوب الأفريقية وتضامن المجتمع المدني على مستوى القارة ليس ضرورة لتجاوز التهميش ومن أجل مواجهة مشكلات المجتمعات الأفريقية المستعصية فقط ولكنه أيضا يمكن أن يمثل شرطا أساسيا لتطور منظمات المجتمع المدني الساعية إلى دور حقيقي وفعال ومستقل في واقعها المحلي .

ثانيًا : دور الدولة القائد في التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا مع دراسة حالتها «السادك» « والإيجاد » .

أ- بالنسبة لدور الدولة القائد الإقليمي فهو الدور الذي تقوم به دولة ما تملك

إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة مع الدول الأخرى في منطقتها مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤوليات خاصة توظف وتستثمر إمكانياتها للقيام بدور نشط على الصعيدين الإقليمي والدولي .

وعادة ما تسعى الدولة القائد الإقليمية للتأثير على أنماط التحالفات والاتجاهات الإقليمية بما يجعل من اتجاهها العام الاتجاه المسيطر إقليمياً وقد تحاول الدولة القائد توظيف ثقلها الإقليمي على المستوى الدولي أو الاستناد إلى مركزها الدولي في تحقيق مكاسب إقليمية ومن المتصور في هذا الإطار إمكانية وجود أكثر من دولة قائدة في نظام إقليمي معين .

- وفيما يتعلق بدور الدولة القائد في دعم التكامل الإقليمي فغالبا ما تضطلع الدولة القائدة بقيادة عملية التكامل في محيطها الإقليمي عندما تدرك وجود مسؤولية خاصة تقع على عاتقها في توحيد مجموعة من الدول في إطار دولة واحدة أو تنسيق ودفع التعاون بين مجموعة ماء في إطار تكتل إقليمي أكبر تنتظم في إطاره جهودها المتكاملة على الأصعدة المختلفة .

- وغالبا ما تنشُد الدولة القائد تحقيق أهداف معينة من خلال دعم عملية التكامل في إطار التنظيمات الإقليمية لعل أبرز هذه الأهداف ما يلي :

1- إعفاء شرعية إقليمية وربما للسياسات أو المواقف التي تتبناها الدولة القائد فمن خلال إقناع الدول أعضاء المنظمة الإقليمية أو معظمهم بتبني سياسات أو مواقف الدولة القائد يبدو الأمر وكأن المنظمة هي التي تتبنى هذه السياسات أو المواقف مما يكسبها الشرعية .

2- تكريس القيادة الإقليمية حيث أن نجاح الدولة القائد في قيادة المنظمة ككل أو تزعم تيار قوي داخلها يسعدها في تكريس قيادتها الإقليمية بل وتوظيف هذه القيادة على المستوى الدولي .

3- توزيع أعباء عملية التنمية وتعظيم المصالح الاقتصادية من خلال الاستفادة من مزايا التنسيق في المواد والهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في التكتل الإقليمي .

4- حفظ السلام والاستقرار الإقليمي كلما زادت فاعلية التنظيم الإقليمي كلما ساعد ذلك الدولة القائد في القيام بمهام حفظ السلم وتحقيق الاستقرار الإقليمي اعتمادا على ما توفره الأطر المؤسسية للتنظيم الإقليمي من قنوات للاتصال مع الأطراف المتصارعة أو آليات للضغط عليها ودفعاً لقبول التسويات السلمية .

ب- وفي إطار مقومات القادة الإقليمية يرى البعض أنه بوجه عام تعتمد الدولة القائد في ممارسة دورها القيادي على ما تملكه من مقدرات قومية حيث إن اتساع المساحة وتوافر الموارد البشرية والثروات الطبيعية والقوة العسكرية وغير ذلك من عناصر القوة .

الشاملة للدولة غالبا ما يتيح لها الفرصة لممارسة دور القيادة الإقليمية ومن المتصور أنه كلما خصصت الدولة القائد قدرا يعتمد به من مقدراتها القومية لخدمة أغراض التكامل الإقليمي كلما ازدادت قوة التنظيم الإقليمي وتعاظمت فرص نجاحه في تحقيق أعراضه والعكس صحيح .

وهناك حالات أخرى تستند فيها القيادة الإقليمية للدولة إلى سياساتها الداخلية أو مواقفها الإقليمية أكثر من استنادها إلى مقدراتها القومية ومن ذلك أن تكون للدولة تجربة ناجحة في الحكم الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة أو تحقيق المصالحة الوطنية أو التنمية الاقتصادية أو تسوية الصراعات الإقليمية مما يجعل منها نموذجا جديرا بالتقدير الأمر الذي يدفع الدول الأخرى إلى السير على نهجه . وبالنسبة للدول الثلاث التي يركز عليها في « السادك والإيجاد » هي جنوب

أفريقيا وإثيوبيا وكينيا فإن مقومات القيادة الإقليمية لهما تتمثل في المقدرات القومية والثقلى السياسى بالنسبة لجنوب أفريقيا بينما تتمثل بشكل أساسى فى الاعتبارات السياسية بالنسبة لكل من إثيوبيا وكينيا .

نتناولهما على الوجه التالى :-

- 1 - جنوب أفريقيا : لدى دولة جنوب أفريقيا مقومات للقيادة الإقليمية تستند على ما تملكه الدولة من مقدرات قومية وعلى كونها تمثل نموذجا فريداً فى تحقيق المصالحة الوطنية بين القوى السياسية التى تعيش على إقليميها فلديها أقوى اقتصاد ليس على مستوى إقليم السادك فحسب وإنما على مستوى القارة الأفريقية ككل فهي تنتج زهاء 44٪ من الناتج الإجمالى لأفريقيا جنوب الصحراء وتسهم بنحو 42٪ من صادرات دول أفريقيا جنوب الصحراء بل إنها تتمتع بوضع تنافس فى أفريقيا جنوب الصحراء يفوق وضع الولايات المتحدة فى الاقتصاد العالمى .
- كما يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلى الإجمالى 10.700 دولار (تقديرات 2003) وهي أكثر دول السادك تقدما فى القطاع الصناعى حيث تهم الصناعة فى جنوب أفريقيا بحوالى 31٪ من الناتج المحلى الإجمالى (تقديرات 2003) وهي أيضا المنتج الأول فى العالم للبلاتينيوم والذهب والكروم كما تبلغ قيمة صادراتها 50٪ من القيمة الإجمالية لصادرات السادك .

وبالنسبة للقدرات العسكرية تحتل جنوب أفريقيا المرتبة الأولى فى أفريقيا من حيث القدرات العسكرية كما أنها الدولة الأفريقية الأولى أيضا فى مجال إنتاج وتصدير صناعات الدفاع والصلاح المتطور وفى هذا الإطار توضح تقديرات عام 2003 أن جنوب أفريقيا هي الأولى بين دول السادك من حيث الإنفاق العسكرى حوالى 1.8 مليار دولار وحجم القوات المسلحة (55.7 ألف فرد) وهي الأولى فى أفريقيا من حيث ميزانية الدفاع (2.5 مليار دولار) ويليهما فى الإقليم نسبيا

تنزانيا ثم زيمبابوي وإن كان بفارق كبير .

كما يرى البعض أن تجربة جنوب أفريقيا في إنهاء الصراع الداخلي فيها والتخلص من السياسات العنصرية ونقل السلطة إلى الأغلبية السوداء نموذجاً فريداً للوفاق الوطني جديراً بالاحتذاء من جانب الدول الأخرى .

وفي هذا السياق دأبت جنوب أفريقيا على التركيز على التسوية السلمية لكافة الصراعات سواء الداخلية أو الدولية وذلك عن طريق المفاوضات والحلول الوسط ، الأمر الذي أعطاها مكانه متميزة ليس في إطار السادك فقط وإنما على مستوى القارة الأفريقية بشكل عام .

وانطلاقاً من هذه المقومات يرى صناع القرار في جنوب أفريقيا أن دور القائد الإقليمي في منطقة الجنوب الأفريقي هو الدور الأكثر ملاءمة لجنوب أفريقيا في مرحلة ما يعد الآبار تهديد وفي هذا الإطار صدر الكثير من الوثائق والتصريحات عن حكومة جنوب أفريقيا تؤكد على محاور أساسية هي مساندة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي وتشجيع التعاون الأمني الإقليمي .

2- إثيوبيا :- تعد إثيوبيا دولة رئيسية بل مركزية في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا وتتركز مقومات القيادة الإقليمية لإثيوبيا في عدة أمور لعل أبرزها وضعها الجيوبوليتيكي كدولة كانت مؤثر ومتحكمة في ضيق باب المندب وكانت تشرف على الجوار البحري لدول الخليج كالسعودية واليمن عبر البحر الأحمر إلى أن استقلت عنها إريتريا عام 1993 م .

- وبالنسبة لمقدراتها القومية بالقياس إلى دول الإيجاد - فإن إثيوبيا هي الأولى من حيث عدد السكان والذي بلغ زهاء 67.9 مليون نسمة عام 2004 وهي الأولى أيضاً من حيث عدد أفراد قواتها المسلحة 162.5 ألف فرد (2003 / 2004)

بينما تأتي المرتبة الثانية بعد السودان من حيث المساحة التي تبلغ مليون ومائة ألف كيلو متر مربع وأيضا من حيث ميزانية الدفاع التي تقدر بـ 408 ملايين دولار (2003 / 2004) .

ولعل الوضع الجيوبولتيكي والاعتبارات التاريخية والدينية وأيضا الخصائص العرقية والقدرات الاقتصادية فضلا عن الضغوط الإقليمية المصاحبة لتغيير النظام الدولي تعتبر من أهم العوامل المؤثر في الدور الإقليمي الإثيوبي حيث أثرت هذه العوامل تأثيرا واضحا في رسم ملامح هذا الدور وبصفة خاصة تجاه منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل .

3- كينيا :- على الرغم من أن كينيا لا تمتلك ذلك القدر من المقدرات القومية التي تؤهلها للقيام بدور القائد الإقليمي إلا أنها تسعى إلى لعب دور إقليمي فاعل في إقليم الشرق الأفريقي بشكل عام وفي إطار الإيجاد بصفة خاصة إذ تعتقد كينيا أن لعب مثل هذا الدور ربما يجلب المزيد من المساعدات الخارجية بشكل عام والأمريكية بصفة خاصة الأمر الذي يساعد الحكومة الكينية على تحسين الأوضاع الاقتصادية في كينيا .

وقد حانت الفرصة وأصبحت مواتية مع كينيا اندلاع النزاع الإثيوبي الأريتري منذ عام 1998م نظرا لأن استمرار ذلك النزاع قد جعل واشنطن تفضل الاعتماد على كينيا باعتبارها أكثر استقرار من إثيوبيا وأريتريا كما أدى تكرار الاعتداءات على المصالح الأمريكية والإسرائيلية في القرن الأفريقي بشكل عام وكينيا بشكل خاص إلى تزايد الاهتمام الأمريكي بها .

وفي هذا الشأن تلقت كينيا دعما عسكريا واقتصاديا كبيرا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة وعلى سبيل المثال فقد أخذت كينيا المرتبة الأولى بين دول الإيجاد المتلقية للمساعدات

العسكرية الأمريكية خلال المدة من 2001 إلى 2003 كما حرصت الولايات المتحدة على إجراء المناورات المشتركة مع الجيش الكيني تحسبا للدور المهم الذي ربما تضطلع به كينيا في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب وفي عمليات حفظ السلام في القرن الأفريقي .

وفي ضوء ذلك فإن كينيا تحرص على تقديمها لصورة قومية تتضمن مقومات عديدة للقيادة الإقليمية لعل أهمها ما يلي :

- أنها تمثل نموذجا في التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي إذ تسير كينيا منذ عام 1992م بخطوات حثيثة على طريق الديمقراطية التعددية واحترام حقوق الإنسان والشفافية وحكم القانون وتطبيقا لذلك فمنذ عام 1992 وحتى عام 2005 شهدت كينيا انتخابات رئاسية وبرلمانية أسفرت عن تداول سلمي للسلطة كما سمحت بحرية التجمع والتعبير وقلصت الرقابة على أدوات الإعلام .

- تقوم بدور صانع السلام الإقليمي حيث استضافت كينيا مفاوضات التسوية السلمية لاثنين من أعقد الصراعات في القارة الأفريقية هما الصراع السوداني والصراع الصومالي كما انخرطت في تسوية الصراع في بوروندي الأمر الذي ساهم في التوصل إلى اتفاق التسوية الشامل في السودان وفي تشكيل الحكومة الصومالية وفي التقدم على طريق التسوية السلمية للصراع في بوروندي أنها تجسد تجربة ناجحة في الإصلاح الاقتصادي ومواجهة الفساد السياسي فقد أجاز البرلمان قوانين عديدة لمكافحة الفساد وإعلان الذمة المالية سنويا لأعضاء الحكومة والبرلمان كما أصدر رئيس كينيا قرارات بعزل عدد من المسؤولين والقضاء في جميع المستويات طبقا لتوصيات لجان مختلفة أصدرت تقارير بانغماسهم في الفساد .

- أن كينيا تلعب دورا مهما في دعم المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)
فعلي الرغم من أن كينيا ليست من الدول المؤسسية لمبادرة « نيباد » إلا أنها أخذت

تشارك في جهود تعزيز المبادرة ومن ذلك استضافتها لقيمة إقليمية حضرها رؤساء دول شرق أفريقيا ومنظمة إيجاد بهدف تعزيز ودعم إجراءات تطبيق التزامات وإجراءات « نيباد » في إقليم الشرق الأفريقي عامة .

- الدولة القائد والموقف من قضايا التكامل الإقليمي وتناولها على الوجه التالي :

- الدولة القائد ودعم الهيكل المؤسسي للتنظيم الإقليمي :- وفي إطار السادك تري جنوب أفريقيا ضرورة دعم الهيكل المؤسس للسادك كمنظمة إقليمية يمكن العمل من خلالها من أجل تلطيف الصورة السلبية لجنوب أفريقيا كقوة إقليمية تسعى إلى بسط نفوذها خارج حدودها وفي هذا الإطار لعبت جنوب أفريقيا دورا مهما في تدعيم الهيكل المؤسس للمنظمة خلال رئاستها للسادك في المدة من أغسطس 1996 وحتى نهاية أغسطس 1999 واستمر دعمها للهيكل المؤسس للسادك بعد ذلك الموافقة على دعم المواد المتاحة للسادك تدفع دول المنطقة إلى احترام حقوق الإنسان .

وعلي عكس ذلك على مستوى الإيجاد فبالنسبة لإثيوبيا نجد أنها بدلا من أن تسهم في استكمال بناء مؤسسات الإيجاد اتجهت إلى التنسيق مع كل من السودان واليمن في مواجهة أريتريا وفي هذا الإطار تبلور ما عرف باسم تحالف صنعاء الذي ضم كلا من إثيوبيا واليمن والسودان في أديس أبابا ديسمبر 2003 كما تبذل جهودا حثيثة في الوقت الراهن تستهدف توسيع نطاق التجمع من خلال ضم كل من جيبوتي وكينيا والصومال .

وقد أعلنت جيبوتي بالفعل موافقتها على الانضمام للتحالف وبالنسبة لكينيا فقد انخرطت هي الأخرى في جهود دعم البناء المؤسس لاتحاد شرق أفريقيا الذي يضم بالإضافة إليها كل من أوغندا وتنزانيا الأمر الذي جاء على حساب

الدور الكيني في دعم البناء المؤسس للإيجاد .

- **الدولة القائد ودعم التكامل الاقتصادي** :- ففي إطار السادك أكدت جنوب أفريقيا حرصها على دعم التكامل الاقتصادي في إطار التنظيم باعتبار أن دول السادك تمثل النطاق الحيوي لاقتصاد جنوب أفريقيا وقد قامت بالفعل بجهود عديدة في هذا المجال لعل من أهمها إنشاء المراكز التدريبية لتقديم المساعدات الفنية والمالية والحرص على مد شبكات الطرق والمواصلات للربط بينها وبين دول المنطقة الأمر الذي يصب في النهاية لصالح الاستثمارات والمنتجات الجنوب الأفريقي .

- هذا وتتولى جنوب أفريقيا المسؤولية في إطار السادك عن قطاعي التمويل والاستثمار والصحة كما أنها وقفت بقوة وراء توقيع العديد من البرتوكولات التي استهدفت دعم التكامل الاقتصادي في المنطقة ومن أهمها تلك الخاصة بأنظمة الموارد المائية المشتركة والنقل والاتصالات والتعدين والطاقة كما وقفت جنوب أفريقيا بثقلها السياسي والاقتصادي وراء توقيع اتفاق التجارة بين الأعضاء في 25 يناير وهو الاتفاق الذي بدأ تنفيذه في سبتمبر 2000م والذي يمثل أحد أهم الدعائم الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول السادك .

- وعلى صعيد آخر حرصت جنوب أفريقيا على تدعيم علاقاتها التجارية مع دول السادك حيث شهدت تجارة جنوب أفريقيا مع أعضاء السادك نموا متصاعدا فزادت قيمة صادراتها إلى دول السادك (باستثناء أعضاء الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي - الساكو) من 7117.171 مليون راند عام 1994 إلى 16347.974 مليون راند عام 1998م كما زادت قيمة واردات جنوب أفريقيا من دول السادك باستثناء دول الساكو من 1809.151 مليون راند إلى 2138.384 مليون راند خلال الفترة ذاتها كذلك تزايدت قيمة استثمارات جنوب أفريقيا في معظم دول السادك .

ولم تكتفي جنوب أفريقيا بالاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية وثقلها السياسي في دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي وإنما سعت إلى توقيع اتفاقات المشاركة مع الأطراف الدولية ذات الثقل الاقتصادي حيث لعبت دورا قياديا في تطوير كل من مبادرة برلين ومبادرة الممتدى الأمريكي للجنوب الأفريقي اللذان تهدفان إلى تفعيل التعاون الاقتصادي الأوروبي والأمريكي للسادك .

- ولكن كان في إطار الإيجاد الصورة مختلفة إلى حد بعيد فقد غلب على عمل إيجاد النشاط السياسي على حساب النشاط الاقتصادي ورغم أهمية النشاط السياسي ودوره في معالجة الخلافات الحادة والعداوات بين دول الإيجاد إلا أنه جاء على حساب الاهتمام بالأهداف الاقتصادية التي تشمل إنشاء المشروعات المشتركة وجذب الاستثمارات .

وفي هذا الإطار لم تسهم كل من إثيوبيا وكينيا بدور ملموس في دعم التكامل الاقتصادي في منطقة الإيجاد وعلي سبيل المثال اتجهت إثيوبيا وكينيا بتجارتهما الخارجية بعيدا عن إقليم الإيجاد وهو الأمر الذي أوضحته مراجعة قائمة أهم الشركات التجاريين للدولتين هذا وترجع محدودة الدور الإثيوبي والكينيني في دعم التكامل الاقتصادي في الإيجاد إلى أسباب متعددة لعل أهمها ضعف الاقتصاد الإثيوبي والكينيني واعتماد الدولتين على تصدير المواد الخام الأمر الذي جعل العلاقة بينهما وبين باقية أعضاء الإيجاد تنافسية وليست تكاملية بالإضافة إلى عدم قدرة الدولتين على التوفيق بين الالتزامات التي يفرضها اشتراكهما في عضوية العديد من المنظمات الإقليمية حيث إن جميع دول الإيجاد عدا الصومال هم أعضاء في الكوميسا كما تشارك كينيا أيضا في عضوية اتحاد شرق أفريقيا الأمر الذي يحول دون قدرة كل من كينيا وإثيوبيا على دعم التكامل الاقتصادي في إطار الإيجاد .

وعلي سبيل المثال نجد أن كينيا بدلا من أنه نتيجة لدعم التكامل الاقتصادي في

إطار الإيجاد تحرص على التنسيق بين التزامات عضويتها في كل من الكوميسا واتحاد شرق أفريقيا حيث شاركت كينيا في الاجتماع التنسيق الذي عقد بين الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا في سبتمبر 2003 في لوساكا والذي استهدف تنسيق التعريفات الجمركية بين التجمعين وتنظيم عملية المنافسة وقواعد المنشأ وتحرير قطاع الطيران كما دفع ممثلو التجمعين الاتفاق على ذكره تفاهم وتنسيق في المواقف تجاه المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية .

وفي هذا السياق طالب « بيتر كيجوتا » الأمين العام لاتحاد شرق أفريقيا الحكومة الكينية بتفادي المشكلات الناجمة عن الانتماء الأكثر من تنظيم إقليمي وذلك بالاختيار بين عضوية الاتحاد وعضوية التنظيمات الإقليمية الأخرى مثل الكوميسا والإيجاد .

الدولة القائد وتدعيم التكامل الأمني :- في إطار السادك قامت جنوب أفريقيا بجهود حثيثة لدعم التكامل الأمني وتسوية الصراعات وإدارة الأزمات في محيطها الإقليمي وبعد دورها في إنشاء الجهاز أمني للسادك وكذا في تسوية الصراعات في كل من ليسوتو والكونغو الديمقراطية وزيمبابوي مثالا بارزا على ذلك التوجه فبالنسبة لدور جنوب أفريقيا في إنشاء الجهاز الأمني للسادك نجد أنها ألقت بثقلها صوب إنشاء جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن والذي أنشئ عام 1996م كما لعبت دورا محوريا في توقيع بروتوكول دول السادك للسياسات والدفاع والأمن عام 2001م أما عن دور جنوب أفريقيا في تسوية الصراعات في إطار السادك فقد برز بشدة في حالات ليسوتو والكونغو الديمقراطية وزيمبابوي ففي ليسوتو قد خلت جنوب أفريقيا وبوتسوانا عسكريا في إطار العملية التي عرفت اسم operation balean .

وذلك بهدف حماية العملية الديمقراطية في ليسوتو ووقف تصاعد الصراع

الداخلي عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1998م ورفض المعارضة لفوز الحزب الحاكم بالأغلبية وقد لعبت دورا محوريا في عملية تداخلية منذ بدايتها وحتى النهاية وكانت صاحبة اليد العليا خلالها سواء فيما يتعلق بالعمليات العسكرية أم بالمفاوضات السياسية التي أعقبتها وأكدت جنوب أفريقيا على أن التدخل في ليسوتو استنادا إلى ميثاق السادك يتم تحت إشرافها .

- وفي زيمبابوي قامت جنوب أفريقيا ودول السادك في محاولاتها لاحتواء الأزمة التي نشبت بين القوي الغربية ونظام روبرت موجاتي بسبب إصرار النظام على تطبيق برنامج الإصلاح الزراعي الذي ينطوي في أهم جوانبه على مصادرة الأراضي الزراعية المملوكة للمزارعين البيض ذوي الأصل الأوروبي لصالح سكان زيمبابوي الأصليين بالإضافة إلى استمرار انتهاك حقوق الإنسان في زيمبابوي .

- وقد أكدت جنوب أفريقيا والسادك شرعية نظام موجابي وأن فوزه برئاسة البلاد جاء إثر خوضه معركة انتخابية كانت في مجملها « حرة وديمقراطية » على الرغم مما شهدته من بعض الجوانب السلبية كما أكدت جنوب أفريقيا أن سياسة الحصار والعزل التي تتبعها القوى الغربية ضد نظام موجابي لن تحل المشكلات الداخلية في زيمبابوي وأن العقوبات الاقتصادية والعسكرية التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضد نظام موجابي ليست هي الخيار الأمثل وتؤدي إلى نتائج عكسية على شعب زيمبابوي ، وهنا طرحت جنوب أفريقيا صيغة بديلة لتسوية الأزمة انطوت على إجراء مصالحة وطنية وقادت حملة أدت إلى إعادة تفعيل عضوية زيمبابوي في الكومنولث مرة أخرى .

- وفي إطار الإيجاد أعلنت إثيوبيا في كثير من المناسبات حرصها على تسوية الصراعات الأفريقية والمساهمة في احتوائها سواء بشكل مفرد أو في إطار الإيجاد وغيره من التكتلات الإقليمية بالإضافة إلى تأكيد استعدادها للمشاركة ضمن

قوات حفظ السلام في الدول الأفريقية محل الصراعات سواء تحت مظلة الإيجاد الدولية .

ولكن على الرغم من ذلك نجد أن إثيوبيا بدلاً من أن تسعى إلى دعم التكامل الأمني في إطار الإيجاد واتجهت إلى التنسيق الأمني مع كل من السودان واليمن في إطار تجمع صنعاء وهو التجمع الذي اعتبرته أريتريا موجهاً ضدها وأنه يستهدف احتواءها بالأساس ومن ثم جاء تجمع صفاء خصماً من عملية التكامل الأمني في إطار الإيجاد خاصة أنه ساهم في إحداث مزيد من التوتر في العلاقات الأريتيرية مع كل من إثيوبيا والسودان .

- وعلى الجانب الآخر فإن إثيوبيا ذاتها كانت طرفاً في العديد من المشكلات التي أدت إلى التوتر الأمني في إطار الإيجاد الأمر الذي أثر بالسلب على جهود دعم التكامل الأمني في المنظمة ويمكن الاستدلال على ذلك بالدور الإثيوبي في الصراع الصومالي وعرقلة تسويته سلمياً بالإضافة إلى دورها في إطار الصراع الحدودي مع أريتريا وعرقلة تسويته سلمياً .

- أما على صعيد الدور الكيني فقد انخرطت كينيا في تسوية الصراعات في إطار المظلة الإقليمية للإيجاد ويتضح ذلك بشكل أساسي في الدور الكيني في تسوية الصراع في كل من السودان والصومال فبالنسبة إلى السودان استضافت كينيا ممثلي الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ورعت مباحثات السلام بينهما مما أسفر عن توقيع العديد من الاتفاقيات على طريق التسوية السياسية لهذا الصراع وذلك بداية من اتفاق ماشاكوس في يوليو 2002 واتفاق الترتيبات الأمنية والعسكرية في مدينة نيفاشا يوم 24 / 9 / 2002 وأيضاً اتفاق تقسيم الثروة بين الجانبيين في 20 / 12 / 2003 واتفاق السلام الشامل في يناير 2005 .

- وبالنسبة للصومال فقد لعبت كينيا دوراً مهماً في تسوية هذا الصراع عندما ساهمت في تشكيل حكومة وبرلمان صومالي في نيروبي كما لعبت دوراً مهماً في الترويج لفكرة

تشكيل بعثة إيجاد لدعم السلم في الصومال والمساعدة في نتائج عملية السلام وتشمل مهام بعثة الإيجاد تقديم الدعم الأمني للحكومة الاتحادية الانتقالية بما في ذلك تدريب الشرطة والجيش في الصومال وقد عرضت كينيا وجيبوتي وإثيوبيا والسودان وأوغندا تقديم جنود ومعدات لنشر القوات وقد وافق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في فبراير 2005 على نشر البعثة كما دعا الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي لدعم البعثة إلى حين نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال .

ومن ثم يشير البعض إلى صعوبة الاعتماد على كل من إثيوبيا وكينيا في دعم التكامل الأمني في إطار الإيجاد أو المشاركة الفعالة في مهام حفظ السلم الإقليمي خاصة في ظل نقص التمويل والافتقار إلى الخبرة والتدريب اللازم للقيام بتلك المهام وانشغال الجيش الإثيوبي بالصراع مع أريتريا ومواجهة حركات المعارضة المسلحة فضلا عن توتر العلاقات بين إثيوبيا وكل من أريتريا والصومال في الوقت الراهن والسودان من قبل وفي الختام نعرض تقييم دور الدولة القائد في التكامل الإقليمي :-

- فيما يتعلق بدور الدولة القائد في دعم وتطوير الهيكل المؤسسي للمنظمة الإقليمية فقد أثبتت الممارسات أن جنوب أفريقيا أكثر حرصا على هذا الأمر بالمقارنة مع كل من إثيوبيا وكينيا ويرجع ذلك إلى اقتناع جنوب أفريقيا بأهمية دعم وتطوير السدادك كمنظمة إقليمية تقع في نطاق مجالها الحيوي المباشر في الوقت الذي انشغلت فيه إثيوبيا بعوائدها للسودان تارة وتدخلها في الصراع الصومالي ثم نزاعها الحدودي مع أريتريا تارة أخرى بينما انشغلت كينيا بجهود تسوية الصراعات في إطار الإيجاد ومحاولات إصلاح أوضاعها الاقتصادية الداخلية .

- وعلى صعيد التكامل الاقتصادي كانت جنوب أفريقيا أيضا أكثر حرصا من كل من إثيوبيا وكينيا على دعم التكامل الاقتصادي في إطار التنظيم الإقليمي ولكن يرى البعض أن دور جنوب أفريقيا في دعم التكامل الاقتصادي في إطار السدادك

تأثر سلبيا بثلاثة عوامل هي :-

- 1 - التفاوت الكبير في القدرات الاقتصادية لجنوب أفريقيا مقارنة بأعضاء السادك الآخرين مما يحول دون تعزيز التكامل الاقتصادي في إطار السادك .
 - 2 - تشابه اقتصادات الدول الأعضاء في السادك في الاعتماد على تصدير المواد الأولية الخام عدا جنوب أفريقيا .
 - 3 - مشكلة التمويل والتي لا تزال تمثل عائقا أمام تنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي في كل من السادك والإيجاد إذ لم تتمكن جنوب أفريقيا من القيام بدورها في توفير الاحتياجات التمويلية للمشروعات التكاملية حيث إن زهاء 85٪ من الاحتياجات التمويلية لمشروعات السادك تأتي من خارج الإقليم رغم أن جمهورية جنوب أفريقيا هي الدولة المناط بها المهمة وفقا لترتيبات السادك .
- وفي إطار الإيجاد كان الدور الإثيوبي والكينيني محدودا في دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي إذ أن هناك رغبة في إقامة المشروعات التكاملية والإسراع بخطط التنمية وبحث البرامج المشتركة لجذب الاستثمارات للمنطقة دون أن يصاحب ذلك جهود أو نتائج ملموسة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب رئيسية من بينها الآتي :
- الضعف الاقتصادي النسبي لإثيوبيا وكينيا واعتماد الدولتين في تمويل مشروعات وبرامج التعاون والتكامل الإقليمي على أعضاء شركاء الإيجاد وغيرها من المؤسسات الدولية والدول المانحة بالإضافة إلى عدم قدرة الدولتين على تقنين التزاماتها تجاه المنظمات الإقليمية العديدة التي تشارك في عضويتها .
- وعلي صعيد دور الدولة القائد في دعم التكامل الأمني وتسوية الصراعات في إطار التنظيم الإقليمي كان دور جنوب أفريقيا بارزا في هذا الشأن وعلي جانب الإيجاد كان هناك دور بارز لكينيا في إطار تسوية الصراعات في إطار الإيجاد في

الوقت الذي كان فيه الدور الأثيوبي فيه خصمًا من عملية التكامل الإقليمي حيث سعت إثيوبيا إلى التنسيق الأمني خارج مظلة الإيجاد في إطار تجمع صنعاء بل إنها طرحت المسائل الأمنية للنقاش في إطار تجمع صنعاء كما كانت إثيوبيا ذاتها مصدرا لكثير من التوترات الأمنية في إطار الإيجاد .

وفي هذا الصدد يشير البعض من الباحثين إلى عدة ملاحظات لعل أهمها ما يلي:

1- أن جنوب أفريقيا اعتمدت في تسوية الصراعات في إطار السادك على قدراتها وإمكاناتها وما تملكه من أوراق للضغط على أطراف الصراع في الوقت الذي اعتمد فيه الدور الكيني على الدعم الأمريكي المباشر والضغط الأمريكي المكثف على أطراف الصراعات حيث رأت واشنطن أن كينيا هي المكان المناسب لاستضافة المحادثات السودانية والصومالية في ظل انشغال إثيوبيا بنزاعها الحدودي مع أريتريا والعداء التقليدي بين الصومال وإثيوبيا للعب دور مهم على أديس أبابا تحظى بقبول واشنطن الأمر الذي أعطي الفرصة لكينيا للعب دور مهم على صعيد تسوية الصراعات السودانية والصومالية .

2- أن التنافس بين جنوب أفريقيا وزيمبابوي حال دون تفعيل دور جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن على النحو المأمول وفقا لبروتوكول السياسات الأمنية لدول السادك وعلى سبيل المثال كان الخلاف حول جهة الاختصاص والصلاحيات إزاء الصراعات الأمنية بين نلسون مانديلا الرئيس السابق لجنوب أفريقيا ورئيس السادك آنذاك وبين الرئيس روبرت موجابي رئيس زيمبابوي ورئيس جهاز السادك لسياسات والدفاع والأمن كان سببا في تعليق أنشطة جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن في سبتمبر من عام 1997 .

3- أدى تخوف أعضاء السادك من تحول جهاز السياسات والدفاع والأمن إلى جهاز فوق وطني إلى اتجاه العديد من دول السادك إلى تحقيق أمنها خارج مظلة

التنظيم الإقليمي بل أنها لا تزال تعتمد في حماية أمنها الوطني على شركات الأمن الخاصة ومن أبرز هذه الدول الكونغو الديمقراطية وأنجولا وبتسوانا وموزنيق ومالاوي وزامبيا ومدغشقر .

4- أن هناك العديد من الصعوبات التي جابهت عملية التكامل الأمني في إطار الإيجاد ومن هذه الصعوبات النزاعات المسلحة بين أعضاء الإيجاد (النزاع الإثيوبي اريتري) والخلافات السياسية بين معظم الدول الأعضاء (السودان وأوغندا على سبيل المثال) والافتقار إلى جيش نظامي في حالات أخرى (الصومال) وصغر حجم الجيش في معظم الدول الأعضاء (جيبوتي) والافتقار إلى الخبرات والإمكانات اللازمة لتفعيل التكامل الأمني في إطار تنظيم الإيجاد .

وعلى هذا سعت كل من كينيا وإثيوبيا إلى التنسيق الأمني على مستوى آخر هو إقليم شرق أفريقيا ككل حيث شاركت الدولتان في الاجتماعات التحضيرية التي عقدت لأجل التباحث حول إنشاء قوة للانتشار السريع في شرق أفريقيا ومن تلك المشاركة في الاجتماع الذي استضافته قاعدة صينجا العسكرية الأوغندية في فبراير 2004 والذي أسفر عن تدشين القوة العسكرية المقترحة والتي تتولى وفق ميثاقها القيام بمهام حفظ السلم والأمن الإقليمي وفقا لمبادئ الاتحاد الأفريقي وبروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي .

- وفي الختام يرى البعض من الباحثين إن وجود دولة قائدة أو أكثر في إطار تنظيم إقليمي ما هو إلا أمر على درجة كبيرة من الأهمية خاصة إذا ما كانت هناك قناعة لدى الدولة القائد بأهمية تفعيل التنظيم الإقليمي ودعم التكامل في إطاره خاصة إذا كانت الدولة القائدة تملك من المعطيات الاقتصادية ما يؤهلها لدعم التكامل أو على الأقل لديها من الثقل السياسي والمكانة الإقليمية ما يمكنها من توفير الاحتياجات التمويلية لدعم برامج ومشروعات التكامل .

وفي إطار الدراسة فإنه إذا كانت جنوب أفريقيا قد لعبت دورا بارزا في تفعيل ودعم التكامل الإقليمي وحققت قدرا يعتمد به في التطور المؤسسي والاستقرار الأمني فإنه تظل هناك حاجة إلى دعم التكامل الاقتصادي بين دول السادك وعلى جانب الإيجاد فإن إثيوبيا وكينيا كدولتين قائدتين في إطار التنظيم لم تقوما بدور فاعل يوجه عام في دعم التكامل الإقليمي بين دول الإيجاد لاسيما وأن الدولتين تعوزهما المعطيات والإمكانيات التي تؤهلها للقيام بدور القائد الإقليمي ومن المتصور أن تظل الإيجاد على تلك الدرجة المحدودة من التكامل الإقليمي ما لم تتولد لدى أعضائها خاصة الدولة القائدة قناعة بأهمية تفعيل المنظمة والتعاون الكامل في إطارها وذلك بالعمل على حل المشكلات الأمنية وتحسين العلاقات بين الدول الأعضاء لاسيما المتنازعة منها وتطوير البناء المؤسسي للمنظمة وتوزيع أعباء التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء على غرار ما قامت به السادك والتحرك الجماعي من أجل توقيع اتفاقات الشراكة مع الأطراف الدولية الفاعلة والجهات المانحة من أجل توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات وبرامج التكامل التي تحقق التنمية الشاملة في دول المنظمة .

ومن ثم فإن الدراسة تدعونا إلى تناول التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن الجماعي في أفريقيا وهو ما سنتناوله في الفصل الخامس القادم .

المراجع العلمية

1 - انظر : في المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على التكامل الإقليمي في أفريقيا :

رانيا حسين خفاجة ، المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على مساعي

التكامل الإقليمي - بحث مقدم في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا - رؤى وأفاق ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية في الفترة من 16 - 17 أبريل 2005 (معهد البحوث والدراسات الإفريقية / جامعة القاهرة ص 56 - 70).

وانظر أيضا : معهد البحوث والدراسات الإفريقية التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 - 2002 (القاهرة : - مركز البحوث الإفريقية - معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر 2002) ص 59 .

رانيا حسين ، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة رسالة ماجستير (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 2004) ص 69 - 72 .

د. محمود أبو العينين ، العلاقات الأوروبية - الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة في السياسة الدولية العدد 140 أبريل 2000 ص 13 - 22 .

د. نيفين حلمي صبري مصطفى ، أوروبا ودعم التنمية في أفريقيا : دراسة في الموقف الأوروبي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الإفريقية في إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة : آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية قضايا التنمية العدد 26 - 2003 . ص 210 - 211 .

د. عراقي الشربيني ، نباد وإستراتيجية التنمية الإفريقية: عرض نقدي لبعض القضايا الرئيسية ، آفاق إفريقية (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات العدد 15 السنة الرابعة ، خريف 2003) ص 30 - 31 .

انظر في : التفاعلات التعاونية التكاملية والعولمة :-

- 1- د. منير الحمش ، الفلسفة الكامنة وراء قيام الجات ثم منظمة التجارة العالمية ، بحث مقدم في ندوة حول « عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب عقدتها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ومركز الدراسات العربية والأفريقية (القاهرة : 23 ، 24 أكتوبر 2001) .
- 2- مزيد زهران آليات النضال المواجهة ضد الهيمنة ، بحث مقدم في أعمال الندوة بالمرجع السابق .
- 3- د. منير الحمش مرجع سبق ذكره .
- 4- د. مراد غالب ، كلمة / في ندوة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب التي عقدت بالقاهرة في 23 - 24 أكتوبر 2001 .
- 5- د. شريف حتانة ، حول أشكال المقاومة ضد العولمة نشر في المرجع السابق مباشرة
- 6- د. سلوى العنتري ، الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف لتحرير الخدمات المالية ، المرجع السابق مباشرة .
- د. عصام الدين جلال حرية التجارة أداة للسيطرة أم المشاركة الأزمة الاقتصادية العالمية تسقط القناع نشر في المرجع السابق مباشرة .
- د. إبراهيم العيسوي ، منظمة التجارة العالمية وحماية مصالح شعوب الجنوب / بحث منشور في الندوة التي عقدتها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية بمركز الدراسات والبحوث العربية والأفريقية بالقاهرة في الفترة من 23 ، 24 أكتوبر 2001م .
- سعد حافظ محمود ، ما العمل ، ماذا نحن فاعلون في مواجهة العولمة ، بحث

منشور في المرجع السابق مباشرة .

انظر كذلك : محمد عاشور مهدي ، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (السادك) في مجلة آفاق أفريقية (القاهرة : - الهيئة العامة للاستعلامات - المجلد الثاني ، العدد السابع خريف 2001) ص 22 .

خالد حنفي على محمود ، السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ عام 1969 رسالة ماجستير (القاهرة : - معهد البحوث والدراسات الأفريقية 2004) ص 111 - 120

د. إبراهيم نصر الدين ، الحروب الأهلية في أفريقيا وحيد عبد المجيد (محرر) موسوعة أحداث القرن العشرين ، الجزء الرابع : النزاعات المسلحة (القاهرة : دار المستقبل العربي ، 2000) ص 342

أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001) ص 106 - 211 .

2- انظر في مقومات ومعوقات التكامل الأفريقي :-

الخضر عبد الباقي محمد ، مقومات ومعوقات التكامل الأفريقي في المجال الإعلامي الثقافي بحث مقدم ضمن ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا رؤى وآفاق (القاهرة معهد البحوث الأفريقية ، 16- 17 أبريل 2005) ص 112 - 113 .

جيرى نكومبو موكا ، وافي هاريسون ، جيمس مكوي : ترجمة / د. سماح سيد أحمد ، معوقات التكامل الاقتصادي في أفريقيا ، دراسة حالة الكوميسا ، في مجلة آفاق أفريقية العدد السابع (القاهرة الهيئة العامة للاستعلامات 200) . ص 70 - 81 .

جمهورية مصر العربية ، وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية مرجع سبق ذكره ص 4 - 8 .

4- عزة عبد المحسن خليل ، المجتمع المدني في أفريقيا ، وآفاق التكامل بين الشعوب الأفريقية ، بحث منشور في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا - رؤى وآفاق - ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية في الفترة من 16-17 أبريل 2005 - بمعهد البحوث الأفريقية / جامعة القاهرة ص ص 128 - 143 .

وانظر أيضا :-

د/ حمدي عبد الرحمن ، المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي (القاهرة : مركز البحوث العربية) ص 71 .

د/ عزة خليل / مناقشات عامة حول المجتمع المدني وجهود التكامل ، المرجع السابق ص 18 .

صبحي قنصوة / التحولات الديمقراطية الحالية في أفريقيا - الأسباب - الأبعاد - احتمالات المستقبل - في جامعة القاهرة الموسوعة الأفريقية - المجلد الخامس بحوث سياسية واقتصادية (جامعة القاهرة : 1997) ص 118 - 119 .

5 -أمين السيد شلبي ، الدولة القائد ودورها في التكامل الإقليمي على ضوء تجريبي السادك والإيجاد بحث منشور في أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية من 16 - 17 أبريل 2005 في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا - رؤى وآفاق ص 91 - 104 .

وانظر أيضا :-

السفير : أحمد حجاج / السلطة الحكومية للتنمية (الإيجاد) بين الواقع

والطموحات محلة آفاق أفريقية العدد الثامن 2001 - 2002 .

حازم خيرى عبد الباسط / الدور الإقليمي لجمهورية جنوب أفريقيا منذ عام 1994 رسالة دكتوراه - معهد البحوث والدراسات الأفريقية / جامعة القاهرة 2002 ص 179 وما بعدها .

لمزيد من التفاصيل انظر :

عمر أبو الفتوح راشد « التجمعات الاقتصادية الأفريقية » ملف الأهرام الإستراتيجي (القاهرة :- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - المجلد العاشر أكتوبر 2004 .

د. أيمن السيد شبانة / الحصار الدولي لنظام موجابي في زيمبابوي ، في مجلة السياسة الدولية العدد 156 أبريل 2004 ص 160 - 161 .

د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا في عالم متغير (القاهرة : مؤسسة الأهرام / كتاب الأهرام الاقتصادي العدد 157 فبراير 2001 ص 48 وما بعدها بدر حسن شافعي / الصومال : احتمالات عودة التدخل الدولي في مجلة السياسة الدولية العدد 150 أكتوبر 2002 ص 151 .

وانظر كذلك :-

د. أيمن السيد شبانة / ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة : الكونغو الديمقراطية نموذجا رسالة ماجستير / معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة 2003 ص 111 وما بعدها .

الفصل الخامس

■ ■ التفاعلات التعاونية
التكاملية في أفريقيا ودورها
في تعزيز السلم والأمن
الجماعي في أفريقيا



تمهيد :-

تعددت أسباب الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا من نزاع حول الموارد الاقتصادية أو الحقوق السياسية أو العديد من العوامل الأخرى ويأتي الصراع حول الموارد الطبيعية النادرة إلى جانب انتشار الفقر وسيادة نمط متحيز لتوزيع الموارد في مقدمة الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء اندلاع الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا لذا تعد القارة الأفريقية مجالا خصبا لدراسة العلاقة بين العوامل البيئية والموارد الاقتصادية من جهة والصراعات والحروب الأهلية من جهة أخرى فمن الثابت وجود العديد من الدلائل التي تشير إلى تركيز اندلاع الصراعات الأهلية في الأقاليم الغنية بالثروات الطبيعية كما أن معدل تكرار حدوث صراعات في هذه الأقاليم يكون أكبر من نظيره في الأقاليم الأخرى التي تفتقر إلى الثروات الطبيعية كذلك تكون الصراعات في هذه الأقاليم أوسع نطاقا وأكثر حدة مقارنة بالصراعات التي قد تندلع في الأقاليم الأخرى .

ولا يقتصر تأثير هذه الصراعات على ما تخلفه مباشرة من خراب ودمار وقتل بل يتعدى ذلك بكثير فالصراعات والحروب تخلف العديد من الآثار غير المباشرة من انهيار الهياكل الاقتصادية والإدارية للدولة وهروب رؤوس الأموال كرد فعل لارتفاع درجة المخاطر وتدهور الحالة الصحية للأفراد وانتشار الأوبئة والأمراض بالإضافة إلى تدني مستويات المعيشة وانتشار موجات الهجرة الإجبارية من مناطق الصراع والنقطة الأكثر خطورة هي أن الآثار غير المباشرة لهذه الصراعات كانت في معظم الحالات أشد وطأة من آثارها المباشرة فغالبا ما يتخطى عدد الأفراد الذين يتعرضون للموت والهلاك نتيجة الجوع والمرض على المدى الطويل عدد القتلى في هذه الصراعات وهو ما يفرض على هذه الدول انتهاج خطط اقتصادية لمواجهة هذه الصراعات حيث تكشف عن الأسباب الكامنة وراء تكرار حدوث مثل هذه الصراعات كما تبرز أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية وهي كيفية مواجهة هذه الصراعات وتعزيز

الأمن والسلم الجماعي في القارة ومن ثم فإن التكامل الإقليمي يعد أحد أهدافه الرئيسية تعزيز السلم والأمن الجماعي في القارة الأمر الذي يجعل هذه الدراسة في هذا الفصل تتطلب إعدادها وتناولها في مبحثين على الوجه التالي :

المبحث الأول : أسباب الصراعات والمشكلات الأمنية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية .

المبحث الثاني :- الأسس التي أرستها المنظمات الاقتصادية في أفريقيا لتعزيز السلم والأمن الجماعي مع دراسة حالة لآليات السلم والأمن في كل من الكوميسا والإيكواس ودور الإيكواس في بعض الصراعات .

المبحث الأول أسباب الصراعات والمشكلات الأمنية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

تمهيد :

منذ أواخر الثمانينيات شكلت الصراعات والاضطرابات الأمنية والسياسية في القارة الأفريقية ظواهر خطيرة لها جذورها التاريخية ومحدداتها السياسية والاقتصادية والجغرافية والثقافية وقد تواكبت تلك الصراعات مع انتهاء القطبية والحرب الباردة وبدء التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية من الناحية السياسية والتوجه أيضا نحو آليات السوق من الناحية الاقتصادية وكذلك تواكبت مع التحديات التي فرضتها قوى العولمة على البلدان النامية .

حيث أثرت تلك الصراعات في كافة المجالات بالدول التي دارت بها ولقد تركزت معظمها في دول أفريقيا جنوب الصحراء بحيث يمكن القول أن أفريقيا قد ابتليت بما يناهز نصف عدد الحروب الأهلية في العالم ومما لا شك فيه أن لتلك المشكلات الأمنية والصراعات تكاليف وآثارا اقتصادية واجتماعية باهظة تمثلت بالأساس في تأخر مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي شهدت تلك الصراعات والحروب الأهلية وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث على الوجه التالي :

أولاً: أسباب الصراعات والمشكلات الأمنية في بعض الدول الأفريقية :

تؤكد كثير من الدراسات على أن هناك العديد من الأسباب المجتمعة والمتشابكة ممثلة في الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئة والدينية والتي يساهم كل منها بدور في تأجيج حدة الصراعات والمشكلات الأمنية في القارة الأفريقية ويتخلف دور كل منها من إقليم إلى آخر داخل دول القارة ويمكن التعرض لهذه الأسباب على الوجه التالي :-

1- التنوع الأثني : التعددية الاثنية لها جذور تاريخية حيث كان النظام القبلي موجودا بالقارة قبل مجيء الأوربيين إليها وحين احتل الأوربيون القارة الأفريقية أثاروا الفتنة بين زعماء القبائل من جهة وبين القبائل بعضها البعض من جهة أخرى ومما لا شك فيه أن هذا التعدد يجعل الولاء للقبيلة أكثر من الولاء للدولة ويؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار وإلى إشعال الحروب والصراعات كما أن تداخل الجماعات العرقية والأمنية عبر حدود الدول المجاورة يشكل عقبة ضد سيطرة الدول وفي هذه الصراعات وتتناولها على الوجه التالي :

فترة ما قبل الاستعمار :-

فمن المعروف أن النظام القبلي كان موجودا قبل وصول الأوربيين إلى القارة الأفريقية وكان انتقال الجماعات الأفريقية من منطقة إلى أخرى سبب الجفاف أو الجماعة وأحيانا بحكم القيام بالصيد أو للزراعة في مناطق جديدة وكثيرا ما كان يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار والصدام مع القبائل الأخرى سواء على ملكية الأرض أو الماء أو أماكن الصيد وغيرها كما أن بعض القبائل كان محبا للحروب وممارسة الغزو للقبائل الأخرى مثل قبائل المندي في سيراليون والحرب القبلية

القديمة بين قبيلتي مبدئو وأمبائجا فيما يعرف الآن بأنجولا في القرن السادس عشر .

يضاف إلى ذلك التعدد اللغوي فعدد اللغات الأفريقية يقدر بحوالي 800 لغة بل تقدرها مدرسة اللغات الشرقية بجامعة لندن بنحو 1500 لغة ولهجة ففي نيجيريا 48 لغة وفي جمهورية أفريقيا خمس لغات وتنزانيا مائة لغة ولهجة وفي شرق أفريقيا مائتا لغة وفي ليبيريا عشرون لغة وفي سيراليون سبعة وعشرون لغة وفي إثيوبيا أربعون لغة وفي السودان ثلاثون لغة ويضاف إلى ذلك لغة المستعمر مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية علاوة على اللغات المختلطة مع اللغات الأفريقية كالسواحيلية في الشرق والهوسا في الغرب ومما لاشك فيه أن التركيب القبلي والاختلاف اللغوي والديني قد أضعف التيار القومي وجعل الولاء للقبيلة أو المجموعة اللغوية أو الدينية أقرب من الولاء للدولة وهذا ما يتضح في التركيب الاثني .

ب- الفترة الاستعمارية :- وحين جاء الاستعمار الغربي إلى القارة الأفريقية أثار نار الفتنة بين زعماء القبائل من جهة والقبائل بعضها البعض من جهة أخرى للحصول على الامتيازات وتحقيق المصالح الاقتصادية واستنزاف مواردها الزراعية والمعدنية ووضع حدودا وهمية لدولها واستوعب هذه الوحدات السياسية لتعريف سلعة وفرض ثقافته ولغته وفرض على الشعوب الأفريقية اغتراباً ثقافياً وروحياً كما نجح في بناء إنسان أفريقي يتكلم باللسان الأوروبي ويرتبط بالثقافة الغربية سلوكاً وأسلوباً للحياة كما أحكم السيطرة على المؤسسات التعليمية عن طريق الإرساليات التبشيرية وتحولها إلى النظام الأوروبي وألغى دراسة التاريخ الأفريقي إلا بالقدر الذي يخدم أغراضه الاستعمارية .

ففي جنوب السودان مثلاً فقد عمل على نشر على اللغة الإنجليزية وميز بين شمال السودان وجنوبه في مجالات الإدارة والتعليم كما لعبت الإرساليات

التبشيرية دورا كبيرا في التفرقة بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي كما عمل الاستعمار البريطاني على ترحيل الموظفين الشماليين من الجنوب واعتبار الجنوب منطقة مغلقة ومنح الزواج بين الإقليمين .

كما عمل الاستعمار على خلق تفرقة بين العناصر ذاتها ففي سيراليون نجد ثنائية بين الزوج الخالص والكويول الخليط والكويول هم نسل العبيد المحررون من أمريكا وجزر الهند الغربية وتوفو سكواشيا وبريطانيا اختلطوا مع البيض في القرن الماضي وقد حاول الاستعمار البريطاني إيجاد الفرقة بين الكويول وهم سكان المستعمرة في مزيتاي (العاصمة) وسكان المناطق الداخلية في المحمية . وقد عاش الكويول حياة أوربية فلبسوا الملابس الأوربية وتكلموا الإنجليزية وسيطروا على مجالات الأعمال والإدارة وأصبح منهم الأطباء والمعلمون والمحامون كل هذا جعلهم يتميزون عن مكان الداخل من القبائل المحلية مثل المندي والتمني والماتدنجو والفاي والفولا في وغيرهم وأصبحوا يكونون أقلية أرستقراطية زنجية وسط الأغلبية من سكان المحمية .

وأصبح الكويول يشعرون بالتفوق في علاقاتهم بسكان الداخل وكونوا مجموعة متميزة واعتبروا أنفسهم من الصفوة المختارة وأخذوا ينظرون باحتقار إلى سكان الداخل وقد تجلى ذلك في استخدامهم في أعمال الخدمة المنزلية والاعتداء على أراضيهم وإثارة المنازعات القبلية بينهم وفي ليبريا حدث التناقض بين الأفريقيين الأصليين والرقيق الأمريكي المتحرر حيث ينظر الآخرون إلى الأفارقة نظرة استعلاء وأن مهمتهم هي دفع الضرائب والعمل الرخيص بينما يري الأفريقيين أن هؤلاء دخلاء ولا بد من طردهم وهناك مثال ثالث لقبائل التوتس في رواند وبوروندي التي تعتبر نفسها من عناصر الصفوة والتفوق على قبائل الهوتو رغم أن التوتسري يمثلون فقط 15٪ من جملة السكان بينما يمثل الهوتو 85٪ .

- كما كانت السياسة العنصرية التي اتبعتها الدول الاستعمارية في أفريقيا على اختلاف أساليبها أحد أسباب الصراع بين المستوطنين والأفارقة سكان البلاد الأصليين مثلما كان الحال في أنجولا وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوي ودولة جنوب أفريقيا وكينيا فقد استولى المستوطنون الأوروبيون على الأراضي وطرّدوا الأفارقة منهم كما أدى اختلاف الجور وسوء معاملة الأوروبيين فرصة للصدام والصراعات المستمرة .

- وشهدت فترة الاستقلال وحروب التحرير الأفريقية والتي اتخذت صورتين الأولى حروب التحرير ضد المستعمر كما حدث في أنجولا وموزمبيق وجزر الرأس الأخضر زيمبابوي ، ناميبيا وجنوب أفريقيا ، والثانية انقسام حركات التحرير على بعضها البعض مرتكزة على أساس اثني ومحتمية بالسلح لتصفية خلافاتها ، وقد نتج عن ذلك وقوع عدد من الضحايا يفوق ما قدم لمواجهة المستعمر ومثال ذلك الاقتتال بين فضائل حركات التحرير الأريتيرية في السبعينات والثمانينات من القرن الفائت والاقتتال بين جبهتي الفريلميو والرينامو في موزمبيق والحرب الأهلية بين الجبهة الشعبية وحركة اليونيتا في أنجولا .

- وتكمن الإشارة إلى فترة ما بعد الاستقلال والتركيب الاثني ، حيث سبق الإشارة إلى وجود التعدد الاثني واللغوي قبل قدوم الاستعمار الأوروبي إلى القارة الأفريقية وأن الاستعمار كان له دور في إذكاء روح الفرقة بين هذه القبائل وأن هذا التعدد يجعل الولاء للقبيلة أكثر من الولاء للدولة ويؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار وإلى الحروب الأهلية كما أن تداخل الجماعات الأمنية عبر حدود الدول المجاورة يشكل هو الآخر عقبة ضد السيطرة على هذه الصراعات كما يلعب التدخل الإقليمي والدولي أثره في زيادة حدة تلك الصراعات الأمنية والحروب الأهلية .

فالسودان وحدها تجمع 597 جماعة ونيجيريا 450 جماعة وإثيوبيا 90 جماعة

وزائير 250 جماعة وهذه الجماعات تختلف لغاتها وثقافتها ودياناتها وأحزابها السياسية فمثلا في الكونغو الديمقراطية نجد البانتو والنيليين والحاتيمي ن والسودانيين ونلاحظ الصراع الاجتماعي في إقليم كأساي بين قبائل اللولا واليالوبا وفي كاتنجا لسابقة (شابا يسود الصراع بين اللواندا والبالوبا ، كما يوجد في الكونغو الديمقراطية خمس لغات كبيرة وأربعون لهجة وأهم هذه اللغات اللينجالا والكيكونجو والسواحيلي والتشليبا والباسلمباسو إضافة إلى اللغة الفرنسية وفي سيراليون يحدث الصراع بين قبائل التمني في الشمال والمندي في الجنوب والخلاف بين السوسو والتمني وبين الفولا والتمني والكوارنكو واليانطا والليمباوين الكويول وكل هذه القبائل سالفه البيان .

وفي نيجيريا نجد الصراع القبلي بين الهوسا والفولا في الشمال والأيو في الشرق واليوروبا في الغرب وفي كينيا نلاحظ الصراع بين الكيكو والماساوي وفي الكونغو برازافيل نجد الصراع بين الباكونجو والباتيكي والميوتش .

يضاف إلى ذلك أن كل قبيلة تريد الوصول إلى السلطة فإذا ما وصل شخص ما من قبيلة معينة إلى السلطة كانت الوظائف الرئيسية والوزارات وقيادة الجيش والشرطة من أفراد هذه القبيلة التي سرعان ما تمارس استغلال النقود على حساب القبائل الأخرى والتي غالبا ما تتحين الفرصة للإطاحة بالنظام لتحل محلها قبيلة أخرى والأمثلة على ذلك عديدة في نيجيريا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية .

وقد يحدث العكس في حالة وجود النظم الاستبدادية حيث تعتمد هذه النظم في حكمها على جماعة أثنية معينة حيث تستحوذ على السلطة الأمر الذي يثير الجماعات الأخرى فتندفع إلى مقاومة النظام الذي يواجهها بالقمع والبطش ومن هنا يثور الصراع داخل الدولة الواحدة ومن أمثلة هذا النوع حالة الصومال حيث

اعتمد الرئيس الأسبق « زياد بري » على أبناء قبيلة الأوجادين وبدأ في اضطهاد المعارضة من القبائل الأخرى واستخدام العنف ضدهم وبدأ الحروب الأهلية التي دمرت الصومال .

وفي السودان فقد اتجه الرئيس الأسبق نميري في نهاية حكمه إلى استخدام أساليب القمع وكبت الحريات في مواجهة المعارضة كما أدى إلى إثارة الجنوبيين مما اعتبروه نكوصا لا تفارق أديس أبابا عام 1972م فتفجرت الحرب الأهلية في السودان .

وفي رواندا فإن اعتلاء الهوتو للسلطة منذ استقلالها عام 1962م أدى إلى إبادة جماعية للتوتس والتي كانت لها السلطة في البلاد تاريخيا وتستحوذ على الثروة الاقتصادية مما أثار الحرب الأهلية فيما بعد بين القبليتين وفي بورندي فإن الأوضاع قد أخذت وضعاً مناقضاً لما حدث في رواندا فقد ظل التوتسي يسيطرون على مقاليد السلطة والثورة في البلاد منذ الاستقلال عام 1962م مما أثار الخلاف والحرب الأهلية أيضاً .

وفي ليبيريا فإن سيطرة ويليام تولبرت على السلطة في البلاد منذ إنشاء الدولة واستحوازه على السلطة واضطهاده للجماعات الأخرى المحلية مما أدى إلى الإطاحة بنظام ويليام تولبرت في انقلاب عسكري عام 1980م ثم بدا النظام الجديد يمارس التنكيل بالمعارضة خاصة بعد الانقلاب الفاشل عام 1985م الأمر الذي أدى إلى الحرب بين جماعة كران والماندنجو من جهة والجماعات الأخرى من قبيلة جيو ومانو وقد أدى كل ذلك إلى اشتعال الحرب الأهلية في ليبيريا .

والصراعات الأمنية التي تنشأ بين الجماعات المشكلة لشعب الدولة والمختلفة فيما بينها على أساس لغوي أو قبلي أو ديني أو بين هذه الجماعات ونظم الحكم وهذه الصراعات تكون في صورتين :

الأولى :- عندما تكون الجماعة الأمنية مرتكزة على إقليم معين ومتورطة في حرب انفصالية مع السلطة المركزية مثل حالة جنوب السودان وشمال الصومال وحرب بيافرا نيجيريا في الفترة من 1967 - 1970 م وانفصال كاتنجا في زائير عام 1961 م وكذلك أحداث إقليم شابا عام 1977 م وكولوزي عام 1978 وكذلك غانا وتشاد وأوغندا .

وقد تنشب في صورة حرب أهلية بين الحكومة المركزية ومعارضيه ومثال ذلك حالة حكم الرئيس الأسبق « زياد بري » للصومال في أواخر حكمه وصامويلي دور عقب انقلاب 1985 في ليبيريا وفي حالات أخرى تنهار الدولة بكاملها كما حدث في الصومال مؤخرا .

الثانية :- فتظهر عندما تكون الجماعات الأمنية غير مرتبطة بإقليم معين لكنها متداخلة سكانيا مع غيرها من الجماعات وتتعرض لاضطهاد من قبل النظام الحاكم أو تدخل في صراع مع جماعة اثنية أخرى في المجتمع مثل حالة روندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية مؤخرا وأيضا احتواء القارة الأفريقية على أقليات غير أفريقية مثل الهنود والباكستانيين والعرب مثل السوريين واللبنانيين مما يزيد من التفكك الاجتماعي والسياسي .

سوء توزيع الموارد الاقتصادية والعوامل البيئية :

يمثل سوء توزيع الموارد الاقتصادية وتدهور الأحوال الاقتصادية لدول القارة الأفريقية أهم أسباب الصراعات والمشكلات الأمنية في القارة الأفريقية فرغم أن أفريقيا نسبيا قارة غنية بمواردها الطبيعية إلا أن هذه الموارد غير مستغلة

الاستغلال الأمثل وأنه منذ منتصف الثمانينيات تزايدت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر (370 دولار للفرد في العام) والذي يعد معدلا متدنيا بالنسبة للدول النامية كما وصل عدد الدول الأفريقية منخفضة الدخل (675 دولار للفرد) إلى 350 دولة من إجمالي 57 على مستوى العالم بل وبلغ معدل النمو السنوي للناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة من 1980 - 1990 حوالي 2.5٪ بينما تزايد عدد السكان بمعدل وصل إلى 3.5٪ خلال نفس الفترة وعلي حين تزايد معد النمو السنوي منذ بداية التسعينيات وسجل 2.8٪ إلا أن السكان تزايدوا بمعدل أكبر قارب على 4٪ سنويا وهذا يعني المزيد من الضغط على الموارد الاقتصادية المتاحة والمحدودة نسبيا .

كما تدهور نصيب الفرد من الدخل القومي وبلغ 676 دولار فقط خلال الفترة 1985 - 1994 وضربت المجاعات بلدان أفريقية كثيرة وأصاب الجفاف العديد من تلك الدول وتفاقت أزمة المديونية الخارجية وتزايد العجز في ميزان المدفوعات في الدول الأفريقية التي ضربتها الصراعات والحروب الأهلية وهكذا فإنه منذ منتصف الثمانينيات بات واضحا ضعف اقتصادات الدول الأفريقية وعجز حكومات تلك الدول عن الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الأمر الذي أثار حالة من عدم الاستقرار وصل إلى حد المقاومة المسلحة للنظم المحلية .

- ومن ثم تأتي الأسباب البيئية والتنافس على الموارد الطبيعية النادرة في مقدمة العوامل المسببة لاندلاع الصراعات والحروب الأهلية فالدراسات الحديثة تؤكد على أن توافر الموارد الطبيعية يساهم في تزايد احتمالات تعرض الدولة في أفريقيا لمخاطر اندلاع الصراعات الأهلية مقارنة بالدول التي لا تتوافر فيها تلك الموارد بغزارة كما أن الصراعات على الموارد الطبيعية يمكن أن يشعل الصراعات ويوسع من نطاق الحروب المندلعة بالفعل وتؤكد الدراسات على أن وجود موارد طبيعية

يمكن الاستيلاء عليها مثل الموارد المعدنية يؤدي إلى تمركز الصراع حول مصادر هذه الموارد وبالتالي توسيع نطاق الصراعات والحروب الأهلية .

- وفي هذا الإطار فإن بعض الدراسات قامت بتحليل العلاقة بين الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة في سنة معينة واحتمال نشوب الحروب الأهلية خلال السنوات الخمس التالية وتم قياس حجم الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة بنسبة الصادرات من الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة إلى أنه مع زيادة هذه النسبة يزداد احتمال تعرض البلاد لمخاطر الحرب الأهلية بينما لم يتجاوز الاحتمال في الدول التي لا تزخر بثروات طبيعية نسبة 5.٪، ومن ثم خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية قوية لكنها ليست علاقة مطردة بين الاعتماد على تصدير السلع الأولية وبين نشوب حرب أهلية .

- كما قامت إحدى الدراسات التي تعني بالعلاقة بين الموارد الطبيعية والصراعات والحروب الأهلية بإجراء تحليل قياس لبيانات مقطعية مستقاة من 138 دولة بهدف المقارنة بين احتمالات نشوب الصراع في حالات الدول التي تعاني من ندرة الموارد الطبيعية المحددة مثل المياه والأرض وفي حالات الدول التي تزخر بالموارد الطبيعية الناضبة مثل المعادن والبتروول وتوصلت الدراسة إلى أن احتمال نشوب الصراع في الحالة الأولى يكون ضئيلا بينما تساهم ومرة الموارد المتاحة في زيادة مخاطر نشوب الصراع والقارة الأفريقية مليئة بالأمثلة التي تؤكد صحة نتائج هذه الدراسات بصورة عملية فغالبية الحروب الأهلية والاضطرابات الاجتماعية كانت نتاجا للتنافس على الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة ومن هذه الأمثلة حالات الصراع والحروب الأهلية في بوروندي ورواندا والتي تمثل نموذجا واضحا لصراعات نجمت ولو بصورة جزئية عن التنافس على الأرض الزراعية المحدودة على الرغم من أنها عرفت بأنها صراعات اثنية . شهدت بعض

الدول الأفريقية التي تزيد فيها الكثافة السكانية فترات متعددة من الصراعات والحروب الأهلية مثل إثيوبيا ، نيجيريا ، أوغندا وكان الصراع حول حقول البترول ومصادر الثروات المعدنية السبب الرئيسي في اندلاع الحروب الدولية الأهلية في القارة الأفريقية مثل « حرب الماس » في سيراليون وأنجولا وليبيريا «حروب البترول» في نيجيريا وجنوب السودان وأريتريا وكذلك أدى الصراع حول مصادر المياه إلى نشوب العديد من الصراعات والحروب في القارة الأفريقية مثل الصراع حول مياه النيل بين دولة « والصراع بين زامبيا وزيمبابوي على KaRta والصراع بين ناميبيا وبتسوانا على جزيرة Sicluti .

وبالرغم من هذه الدلائل التطبيقية إلا أنه يصعب القول بأن توافر الموارد الطبيعية على إطلاقها يمثل السبب الرئيس لاندلاع الصراعات والحروب الأهلية ولكن الأمر يتوقف على طريقة هذه الموارد وأنماط توزيعها وطرق استغلالها وفي هذا الإطار تركز إحدى الدراسات على تحليل العلاقة بين طبيعة وسمات ومدى انتشار الموارد الطبيعية وبين احتمالات اندلاع صراع أو حرب أهلية تقوم بتقسيم الموارد الطبيعية إلى نوعين رئيسيين يمثل النوع الأول الموارد الطبيعية غير المتجددة والتي تتركز حول مرتفع محدد ويتطلب الموارد استخراجها استخدام مدخلات قليلة نسبيا من الأيدي العاملة مثل الموارد المعدنية بينما يمثل النوع الثاني الموارد الطبيعية المتجددة والتي تتميز الانتشار الجغرافي وغالبا ما يستدعي استغلالها استخدام الكثير من الأيدي العاملة مثل الأرض المياه وأثبتت الدراسة احتمال نشوب الحرب بين الدول التي تتمتع بالنوع الأول من الموارد مقارنة بالدول التي يتوافر فيها النوع الثاني من الموارد كما أن فرص ودوافع إنهاء الحرب تزداد في الدول التي تتمتع بالنوع الثاني من الموارد مقارنة بالنوع الأول .

وقد قامت الدراسة واستندت على تحليل تطبيعي يربط بين نوعية الطبيعة وشكل الصراع في عدة دول أفريقية فالقوات المتمردة في الكونغو برازافيل على

سبيل المثال كانت تستهدف السيطرة على العاصمة والبناء الرئيسي وذلك لأن مصدر الموارد الطبيعية كان مختصرا في مصدر واحد البترول ويقع في المناطق الساحلية وبالفعل استطاعت القوات المتمردة تحقيق هذه الأهداف خلال الحرب الأهلية عام 1997م وفي المقابل مكن توافر مصدري للمعادن في أنجولا - البترول في المناطق الساحلية والماس في المناطق الداخلية للبلاد طرقي القتال من إطالة فترة الحرب كما أدى تنوع الموارد الطبيعية في ليبيريا وسيراليون وانتشارها الجغرافي أدى إلى تعزيز قوة بعض الجماعات مما قاد بدوره إلى تزايد المطالب الانفصالية للجماعات المسلحة المسيطرة على تلك الموارد ونشوب صراعات بينها وبين الحكومة .

بالإضافة إلى هذا الأثر المباشرة يمكن أن تؤثر العوامل البيئة على احتمالات حدوث الصراع بصورة غير مباشرة ويتم ذلك عن طريق عدة قنوات من أهمها الأوضاع السكانية فالموارد الطبيعية تؤثر على كثافة وحركة السكان حيث تتمركز التجمعات السكانية حول هذه الموارد كما أن الظروف البيئية غير المواتية قد تؤدي إلى حدوث نوع من الاختلالات السكانية وتؤثر هذه القنوات بصورة غير مباشرة على حالة الاستقرار الاجتماعي فإذا كان التأثير سلبيا ينشأ نوع من أنواع الاضطرابات الاجتماعية والتي قد تتطور إلى شكل من أشكال العنف المسلح .

وبصورة أكثر تحديدا قامت إحدى الدراسات بإجراء تحليل لأنواع المشكلات البيئية المختلفة تأثيرها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وما قد ينشأ من هذه الأوضاع من اضطرابات اجتماعية سياسة وتوصلت الدراسة إلى تحديد عدد من المشكلات البيئية التي بها تأثير على عدد من الظواهر الاجتماعية والتي يمكن أن تعود بدورها إلى أنماط مختلفة من الصراع فذهبت الدراسة .

إلى أن الاحتباس الحراري ونفاذ الأوزون والتصحر والأمطار الحمضية

وتجريف الأراضي واستنزاف موارد المياه ونفاذ المخزون السمكي تؤثر سلباً على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية حيث نمط الإنتاج الزراعي وإزاحة السكان واختلال مؤسسات وأنماط السلوك الاجتماعي وهو ما يؤدي بدوره إلى تولد ثلاثة أنماط من الصراع والتي تتمثل في صراع انعدام الرضا وصراع هوية الجماعة والصراعات الهيكلية كما ركزت العديد من الدراسات على أهمية الروابط المتبادلة بين الظروف الاقتصادية والعوامل البيئية ونشوب الصراعات في الدول النامية فذهبت بعض الدراسات إلى أن الفقراء في سعيهم نحو البقاء يمارسون ضغوطاً متزايدة على موارد البيئة المحلية مما يتسبب في استنزاف هذه الموارد والصراع على استغلالها وهو ما قد ينجم عنه في النهاية حدوث قلاقل اجتماعية والتي قد تتحول إلى شكل من أشكال العنف المسلح الأمر الذي يتطلب بدوره المزيد من الإنفاق العسكري أي المزيد من التكاليف الاقتصادية رجوعاً مرة أخرى نحو تزايد حدة ونطاق الفقر .

- هذا وقد حددت إحدى الدراسات ستة أنماط من التغيرات البيئية التي قد تساهم في نشوب وتأجج الصراعات والمتمثلة في :

- التغيرات المناخية تآكل طبقة الأوزون .

- التصحر وانخفاض مساحة الأرض الصالحة للزراعة وانخفاض مساحة الغابات .

- الأمطار وقضية سوء استخدام المياه وتلوثها .

- تدهور الثروة السمكية .

حيث إن هذه التغيرات البيئية تؤثر بالسلب على معدل النمو الاقتصادي للدولة وتراجع الناتج الزراعي لها وتساهم في اختلال التوزيع السكاني والنزاع على الموارد الاقتصادية المتاحة والمحدود نسبياً مما يساهم في زيادة حدة التوترات

السياسية ونشوب المزيد من الصراعات والنزاعات ومما سبق فإنه يمكن تقسيم أسباب الصراعات والمشكلات الأمنية بالقارة الأفريقية إلى نوعين من الأسباب .

- **أسباب داخلية:** وتتمثل في دور الاستعمار في تشكيل الدول الأفريقية الحديثة وكذلك فساد أنظمة الحكم الأفريقية والتي انتهجت أساليب الحكم الشخصية واعتماد نظام الحزب الواحد مما أدى إلى الحد من فاعلية وقوة المؤسسات التشريعية والقضائية والتي لم يكن لها أي دور حقيقي في سياسة الدولة ونتج عن ذلك آثار اقتصادية فادحة بسبب غياب الاستقرار السياسي كما أن الأمن يعد سبباً رئيسياً للصراعات بالقارة إضافة إلى الآثار الاقتصادية التي خلفها الاستعماريون بالدول الأفريقية باتباعهم سياسات اقتصادية غير متوازنة .

- **أسباب خارجية :** وتتمثل بالأساس في دور القوى الدولية في الحروب والصراعات التي دارت بالقارة الأفريقية حيث تبنت القوى الدولية سياسات متباينة تجاه القارة الأفريقية بما يتوافق مع طبيعة المصالح والتطوير التي تحرك كل قوة منها ويأتي على رأس تلك القوى الدولية الصراع الأمريكي السوفيتي في أفريقيا وكذلك السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا والتي تدخلت في العديد من دول القارة الأفريقية بهدف إيجاد موطئ قدم جغرافي متميز أو منع الخصوم من الحصول على موقع مماثل وكذلك رغبتها في الحصول على الموارد الطبيعية والوصول إلى الأسواق الأفريقية .

- ومن ثم يمكن القول أيضاً أن الصراعات المسلحة والإنفاق على التجهيزات العسكرية يمثل ضغطاً على الموارد الاقتصادية واستنزافاً للموارد البيئية اللازمة للقيام بعمليات التنمية مما يؤدي إلى زيادة حدة الفقر وهو ما يدفع للمزيد من الصراع والعنف وبالتالي يمكن أن تقع الدول إستراتيجياً في ما يسمى بفخ التنمية development trap ولا يمكن للدولة الخروج من هذا الفخ إلا بكسر أحد

روابط هذه العلاقة .

مما سبق يتضح أن العلاقة بين العوامل البيئية والموارد الاقتصادية من ناحية والصراعات والحروب الأهلية من ناحية أخرى لها جوانب متعددة فالصراعات الأهلية تعد شكل من أشكال محاولات السيطرة على مصادر الثروات الطبيعية كما أن توافر الموارد الطبيعية يمثل مصدرًا مهمًا من مصادر تمويل الجماعات المتمردة وهو الأمر الذي يسهم في تفعيل أنشطة تلك الجماعات وقد تكون العلاقة بين توافر الموارد الطبيعية واندلاع الصراعات الأهلية علاقة تبادلية بمعنى أن تنمية الموارد الطبيعية وجهود البحث والاستكشاف قد تكون بدافع الحد من خطر الصراعات والحروب الأهلية وتحجيم نطاق آثارها .

ومن القضايا التحليلية الهامة في هذه الصدد أن العلاقة بين الموارد الاقتصادية والعوامل البيئية من ناحية والصراعات والحروب الأهلية من الناحية الأخرى قد تكون مضللة نتيجة لوجود عوامل أخرى لم تأخذ في الحسبان عند اختيار العلاقة بين الظاهرتين كما أن الأهداف الاقتصادية للصراع قد تتداخل وتشابك مع الأبعاد السياسية له بحيث يصعب تحديد وقياس أثر كل منهما بصورة دقيقة فمن ناحية تهدف بعض الجماعات إلى تدعيم وحماية وضعها الاقتصادي من خلال القوة المسلحة ومن ناحية أخرى عندما ما تزداد الخسائر في الرفاهة الاقتصادية قد يحقق البعض مكاسب طائلة من اقتصاد الحرب بصورة لا يمكن تحقيقها في الأوقات العادية ولهذا تسعى هذه الجماعات إلى العمل على إذكاء نار الصراع والحرب .

ومن الأبعاد الاقتصادية الهامة لحالات العنف والصراع قضية التوزيع فالأنماط المختلفة من التعددية مثل التعددية الثقافية والجغرافية والاقتصادية تؤدي إلى تعزيز هوية الجماعة ومع هذا لا تكفي هذه التعدديات وحدها لتوليد العنف فالتمييز الاقتصادي والسياسي وعدم العدالة في توزيع الموارد بين

الجماعات أو الأقاليم المختلفة هو العامل الرئيسي لتعبئة وشحن هوية الجماعة أثناء الحرب الأهلية وهو ما تطلق عليه بعض الدراسات « عدم العدالة الرأسية » وتعتبره المصدر الرئيسي للصراع .

وفي إطار التحليل الاقتصادي لحالات الصراع والحروب الأهلية قامت بعض الدراسات الاقتصادية بتطبيق تحليل التكلفة العائد على وضعي الحرب والسلام بهدف تحديد المتغيرات المحددة لاتخاذ قرار الحرب أو إنهاء القتال فقامت إحدى الدراسات بصياغة نموذج يحلل المتغيرات المحددة لتكلفة وضع السلم وتلك المحددة للمنافع المتولدة من حالة الحرب لكافة الأطراف .

وبتطبيق النموذج على الدول الأفريقية وجدت الدراسة أن الأطراف المتحاربة قد تفضل استمرار حالة الحرب على وضع السلم أو حتى تحقيق الانتصار الكامل على الطرف الآخر فالأطراف المتحاربة سواء الحكومية أو المتمردين ، تحقق الكثير من المنافع في حالة الحرب وفي المقابل قد يرتب النصر أعباء إضافية متمثلة في ضرورة تطبيق الديمقراطية وتوزيع الموارد بصورة عادلة .

ويكون القرار النهائي للمفاضلة في العديد من الحالات هو محاولة تجنب الدخول في حرب شاملة وتفضيل شكل من أشكال الصراع فتخفف الحدة كما أن الأطراف المتحاربة كثيرا ما تتعاون من أجل إطالة حدة الصراع طالما أنه يحقق لهم منافع من وراء عمليات السلب والنهب والتهريب عبر الحدود وهو تطلق عليه بعض الدراسات مصطلح « الصراعات المربحة » وتمثل حالة أنجولا وليبيريا وسيراليون أمثلة واضحة على التعاون بين الأطراف المتحاربة لتمديد فترة الصراع .

وتؤكد الدراسة أن القدرة العسكرية للمتمردين لا تعتمد على الاقتصاد المحلي فعمليات التمرد غالبا ما تمول من مصادر خارجية وفي المقابل تتوقف القدرة العسكرية للحكومة على نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الإنفاق العام للدولة

وقامت الدراسة بصياغة شكل من أشكال العلاقات الارتباطية التي تربط بين احتمال نشوب الحرب الأهلية ومدة استمرار القتال وبين المكاسب والتكاليف المتوقعة من القيام بعمليات التمرد والتي تمثل تكلفة الفرصة البديلة للصراع وتكلفة قرار التعاون .

وفي هذا الصدد تم تحديد خمسة متغيرات لقياس تأثيرهم على البديل المختار وهم نصيب الفرد من الدخل والمعطيات الأولية من الموارد الطبيعية وحجم السكان ومدي الانقسام الاثني اللغوي والفترة المنقضية منذ نشوب آخر حروب أهلية وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل يقلل احتمال اندلاع الحرب ويقصر مدة استمرار القتال وهو ما قد يدعم مقولة أن الحرب الأهلية تعتبر ظاهرة خاصة بالدول ذات الدخل المنخفض كما ركزت الدراسة على أن توافر الموارد الطبيعية يزيد من مخاطر اندلاع الحرب الأهلية ومن مدتها وتزيد احتمالات اندلاع الصراع في الدول كثيفة السكان كما أن الحرب تستمر فيها لفترة زمنية أطول وفي المقابل يقل خطر اندلاع الحرب وتقصر مدة استمرارها تدريجيا كلما طالت الفترة الزمنية منذ نشوب آخر حرب .

كذلك قامت إحدى الدراسات بقياس تأثير الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي على احتمالات نشوب الصراعات والحروب الأهلية في 41 دولة أفريقية خلال الفترة من 1981 - 1999م وأصبحت نتائج الدراسة أن انخفاض معدل النمو في سنة ما بخمس نقاط مئوية يرفع احتمال نشوب الحرب في السنة التالية إلى مرة ونصف مقارنة بحالة عدم انخفاض معدل النمو الاقتصادي كما تناولت إحدى الدراسات الهامة قضية العلاقة بين الوضع الاقتصادي وبين الأنماط المختلفة للصراع فالدراسات تحاول معرفة تأثير الأوضاع الاقتصادية على احتمال حدوث نمط معين من أنماط الصراع وطبقت الدراسة هذا التحليل على 152 دولة خلال الفترة من 1950 - 1992 وبدأت بنموذج بسيط يسمح

بتضمنين متغيرين في كل مرة الصراعات الداخلية والانكماش الاقتصادي والصراعات الخارجية الانكماش الاقتصادي الصراعات الداخلية والخارجية وفي هذه المرحلة من التحليل توصلت الدراسة إلى أن هذه الظواهر الثلاثة غير مستقلة عن بعضها البعض وبصورة أكثر تحديدا وجدت الدراسة أن حالات الانكماش الاقتصادي تلعب دورا هاما في تحديد الصراعات الداخلية خاصة في أفريقيا فوجود حالة من لانكماش الاقتصادي يؤدي إلى زيادة احتمال حدوث صراع داخلي في نفس سنة التحليل إلى الضعف تقريبا ثم قامت الدراسة بتوسيع نطاق التحليل بحيث يضم النموذج ثلاثة متغيرات تتمثل في الصراعات الداخلية وفي الصراعات الخارجية والانكماش الاقتصادي وهنا أيضا توصلت الدراسة إلى وجود علاقة هامة بين هذه المتغيرات بوجود حالة انكماش اقتصادي مصاحبة لحدوث صراع خارجي يزيد من احتمال نشوب صراع داخلي إلى الضعف أو ثلاثة أضعاف في نفس سنة التحليل .

مما سبق يمكن تدعيم الاتجاه من الدراسات الذي يؤكد أن القارة الأفريقية لا تميل بطبيعتها التي تغلب عليها سمة التعددية الأمنية إلى اللجوء للعنف والصراع ولكن الصراعات والحروب واستنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها بصورة جائرة وعدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية والتميز بين الأقاليم كلها عوامل دفعت إلى تزايد الشعور باليأس والأحباط وانعدام الرضا بين الغالبية العظمى من المواطنين مما أدى بدوره إلى الميل للعنف ونشوب الصراع .

ومن ثم نخلص إلى أن السبب الثاني للصراعات والحروب الأهلية يمكن في سوء توزيع الموارد الاقتصادية وتدهور الأحوال الاقتصادية للدول الأفريقية فرغم أن أفريقيا قارة غنية بمواردها الطبيعية والمعدنية إلا أن مواردها غير مستغلة الاستغلال المثل ويتمثل ذلك في أن خمس مساحة القارة صحراء لا يكفي المطر

فيها للإنتاج وثلث مساحتها سافانا تعاني من قلة الأمطار والمناطق تزرع منها فقط 15٪ وتصل نسبة الصحراء إلى 35٪ من المساحة الكلية والتربة فقيرة تغطيها المستنقعات حيث يسود التعدين أو الصناعات الاستهلاكية أو الحرفية يضاف إلى ذلك انتشار مناطق الجفاف والتصحر الذي يصل إلى 60٪ من المساحة الكلية للقارة .

- أما عن تدهور اقتصادات الدول الأفريقية فإنه منذ منتصف الثمانينيات بلغت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر 370 دولار للفرد في العام وهو معدل مقدمي بالنسبة للدول النامية كما أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي أقل من أي منطقة في العالم إذ يصل 2٪ بينما تزايد عدد السكان بمعدل يصل إلى 3.2٪ كما تدهور إنتاج الغذاء بنسبة لأتقل عن 20٪ وانخفضت نسبة نصيب القارة من الصادرات الزراعية إلى 8٪ .

كما تدهور متوسط دخل الفرد بنسبة 1.6٪ سنويا وضربت المجاعة ما لا يقل عن أربعين مليون نسمة من بلدان شرق وجنوب أفريقيا في حقبتى الثمانينيات والتسعينات وأودي الجوع بعشرات الألوف وتأثر حوالي 35 مليون نسمة في جنوب أفريقيا بسبب القحط والمجاعات وأصبحت هذه الدول في حاجة ماسة إلى المعونات الغذائية وتدهور الإنتاج المعدني وتزايدت أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية وتراجعت الصادرات وعانت معظم إن لم يكن أغلب الدول الأفريقية من الديون الخارجية والعجز في موازين المدفوعات وتدهورت مستويات المعيشة في السنوات التي شح فيها الأمطار أو انتشار الأوبئة والأمراض أو حدوث الزلازل أو البراكين أو الفيضانات .

كما يعاني الاقتصاد الأفريقي من استخدام الطرق البدائية في الزراعة والاعتماد على المحاصيل النقدية للتصدير أما إنتاج المعادن فتسيطر عليه الشركات الأمريكية الأوروبية وتعاني القارة من صعوبة النقل والمواصلات ونقص رؤوس

الأموال وتدني الخبرات الفنية ووجود المشاكل الطبيعية في النقل البحري مثل الجنادل والشلالات والسدود التي تعرقل الملاحة النهرية علاوة على عدم قدرة رأس المال الخاص في المشاركة في برامج التنمية الاقتصادية في الزراعة والصناعة والتجارة والتعدين .

ومما يذكر أيضا ارتباط اقتصادات الدول الأفريقية باقتصادات الدول الأوروبية مثل الكومنولث أو المجموعة الفرنسية وانخفاض معدل التبادل التجاري من حيث اعتماد الدول الأفريقية على الموارد الخام أو المحاصيل الزراعية التي تباع بأبخس الأسعار ويضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض المستوى التعليمي وانتشار البطالة والفساد الحكومي وبيروقراطية الإدارة وارتفاع معدل النمو السكاني وتخلف وسائل صيد الأسماك وعدم العدالة في توزيع الدخل وازدياد الفقر ونقص الأرض وتعرية التربة وتدهور البيئة وتلوثها نتيجة التصحر .

وعندما اتجهت الدول الأفريقية إلى صندوق النقد الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى فرضت عليها شروطا صارمة منها ضرورة القضاء على عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وترشيد الإنفاق والإصلاح الضريبي وتصحيح هيكل الأسعار وتثبيت أسعار السوق والتحكم في ظاهرة التضخم في الوقت الذي تلهث فيه هذه الدول إلى إشباع الحاجات الملحة من الطعام ومياه الشرب والملبس والمسكن والرعاية الصحية الأولية والحصول على التعليم ومحاربة الفقر ومن ثم يخلص البعض إلى القول بأنه منذ انتهاء عصر الحرب الباردة ومنذ بداية التسعينيات فقد بات واضحا ضعف اقتصادات الدول الأفريقية وعجز حكومات تلك الدول عن الوفاء بالتزامها تجاه مواطنيها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية وتقاعسها عن القيام بدورها الاجتماعي في ظل

برامج التكليف الهيكلي الأمر الذي أثار حالة من عدم الاستقرار ووصل إلى حد المقاومة المسلحة للنظم الحاكمة .

3- اختلافات التوزيع السكاني والتنازع على الموارد النادرة :- يشير البعض إلى اعتبار اختلافات التوزيع السكاني سببا ثالثا ورئيسيا للصراعات والحروب الأهلية وتمثل ذلك فيما يلي :

- تبرز المفارقة بين توزيع السكان في القارة الأفريقية حيث توجد مناطق آهلة بالسكان ومناطق يندر فيها السكان فمن المعروف أن العنصر الزنجي يحتل الجزء الأكبر من القارة خاصة في المناطق الجنوبية والوسطى والغربية أما السلاطات السامية والحامية فإنها تتركز في الأجزاء الشمالية والشرقية من القارة إضافة إلى جماعات البوشهن والهوتنتوت الذين يعيشون في جنوب غرب القارة في صحراء ناميبيا وجماعات الأقزام في الغابات الاستوائية وهذه المناطق آهلة بالسكان وهناك مناطق نادرة السكان مثل منطقة الصحراء الكبرى حيث يسود الجفاف والغابات وخاصة المناطق الاستوائية والمناطق الوعرة .

وترجع اختلافات التوزيع السكاني إلى تجارة الرقيق التي مارسها الأوروبيون في القارة فقد أدت نقل أعداد هائلة من الشباب من الجنسين إلى العالم الجديد وترك العجزة وغير الأصحاء وتدمير أعداد أخرى في عمليات الأنماراة واصطياد الرقيق عبر الأطلنطي فقد فقدت المنطقة أربعون مليوناً من غرب أفريقيا وحدها وحوالي مائة مليون من القارة كلها في غضون ثلاثة قرون .

- ويضاف إلى ذلك الأساليب التي اتبعها الأوروبيون في جلب الرقيق من حرق القرى وإشعال الحروب بين القبائل وتدمير مساحات الأراضي وانتشار الأمراض المعدية وقد أدى ذلك إلى هجرات وتحركات قبلية إلى المناطق النائية أو المرتفعة خوفاً من تجارة الرقيق كما أن نسبة كبيرة من السكان قد فقدت سواء أثناء القارات

أو في الطرق إلى العالم الجديد أو بعد الوصول .

- ومن مظاهر اختلالات التوزيع السكاني في أفريقيا الهجرة الداخلية أي الانتقال داخل الدولة نفسها من الريف إلى الريف هجرة المزارعين أو الرعاة أو من المدن إلى المدن مثلما حدث في جنوب أفريقيا أو من الريف إلى المدن وهناك الهجرة الدولية من الدولة إلى خارجها مثل هجرة الأوربيين إلى بلادهم بعد الاستقلال كما أن هجرة اللاجئين من جراء عوامل طبيعية أو بشرية أو عسكرية أو تعرضهم للاضطهاد من ضمن عوامل الاختلالات السكانية في القارة الأفريقية . هذا وتعتبر مشكلة اللاجئين من المشكلات التي تواجه القارة الأفريقية سواء من حيث دولهم أو الدول المستقبلية لهؤلاء وتشير الإحصائيات إلى أن تعداد اللاجئين بأفريقيا قد وصل إلى نصف تعداد اللاجئين في العالم .

ومما لا شك فيه إلى أن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين يعد سببا في إحداث الحروب والصراعات الداخلية ذلك أنهم يشكلون عبئا على الدولة المضيفة لهم وقد يتم استخدامهم أحيانا لمؤازرة النظام الحاكم ومن أمثلة ذلك اتهام اللاجئين الروانديين في أوغندا بأنهم كانوا يستخدمون كأدوات بطش للمعارضة الأوغندية أيام حكم «عيدي أمين» وحين انهار النظام اتجه أوبوتي إلى مطاردهم فارتموا في أحضان «موسيفيني» وقدم لهم العون بعد ذلك فشكّلوا الحركة الوطنية في رواندا بعون أوغندي .

ومن أمثلة ذلك أيضا توطين زياد بري للأوجادين في شمال الصومال وقام بتسليحهم ليقهر قبائل إسحاق فزاد الصراع الذي أسفر عن نهاية الدولة . ومن جهة أخرى قد يترتب على الحروب الأهلية نزوح اللاجئين إلى الدول

المجاورة فمع تصاعد الحروب الأهلية في السودان قد نزح ما يقرب من مليون نسمة رحلوا من مواطنهم في جنوب السودان كما رحل 170 ألف لاجئ إلى الدول المجاورة .

ذلك لأن الصراع في دولة ما يؤدي إلى تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة وكثيرا ما ينتقل بمنطقة العدوى إلى الدول المجاورة وذلك للتدخل الاثنى عبر الحدود مثل نروح اللاجئين بين السودان وإثيوبيا وأوغندا وأريتريا ورواندا وبورندي والصومال وإثيوبيا وليبيريا وسيراليون وهو الأمر الذي يؤدي إلى موجات متتابة من اللجوء الجماعي في اتجاهات متعكسة ومتبادلة في كثير من الأحيان .

ومن ثم يخلص البعض إلى أنه يعد اختلال التوزيع السكاني سببا ثالثا ومؤكدا للصراعات والاضطرابات التي سادت العديد من الدول الأفريقية حيث توجد بالقارة مناطق أهلة السكان وتتوافر بها الموارد بشكل ملحوظ في حين توجد مناطق أخرى ينذر بها السكان نتيجة لندرة الموارد المتاحة بها مثل الصحراء الكبرى حيث يسود الجفاف والغابات وتؤدي ندرة الموارد المتاحة في تلك المناطق إلى زيادة تيارات الهجرة الداخلية أي الانتقال داخل الدولة ذاتها من الريف إلى الحضر وزيادة الضغط على الموارد المتاحة مما يساهم في إذكاء روح الصراع وكما نوهنا فإن مشكلة اللاجئين قد يكون سببا في إحداث الحروب والصراعات الداخلية بالإضافة إلى أنهم يشكلون عبئا على الدول المضيفة لهم .

4- الحدود السياسية : كانت التخوم ذات أهمية للجماعات الأفريقية قبل الاستعمار حيث اعتمدت الجماعات الأفريقية على الصيد والجمع وكان تعدي تلك الحدود صعبا وكان ينظر إلى الغرباء نظرة شك وفي فترة اكتشاف القارة كان تعدي هذه التخوم يتم بموافقة السكان المحليين أو باستخدام القوة لتحقيق أغراض هؤلاء المكتشفين .

- بعد مؤتمر برلين الذي عقد عامي 1884 - 1885 والخاص بتقسيم القارة بين الدول الأوروبية تطورت أشكال الحدود السياسية فيما يعرف بمناطق النقود أو الدول المحلية مروراً بالتعديلات التي تمت في نظام الانتداب تحت مظلة عصبة الأمم أو نظام الوصاية في عهد منظمة الأمم المتحدة فيما بعد وتقرر على يد المستعمرين سياسة رسم الحدود بين الكيانات الأفريقية .

وفي الفترة من 1890م إلى 1910م كانت معظم تلك الحدود قد تم رسمها على الخرائط دون مراعاة لتوزيع السكان وذلك عن طريق الشركات الاستعمارية مثل شركة الهند الشرقية البريطانية أو بالاتفاق مع الزعماء المحليين والتي يتم تحديدها بحدود فلكية أو هندسي (خطوط الطول والعرض) أو عن طريق المظاهر التضاريسية مثل الجبال فالأنهار وغيرها .

وبعد الاستقلال بدت ظاهرة شاذة وغريبة في الجغرافيا السياسية للقارة حيث امتلأت القارة بالدول الاصطناعية التي أصبحت لا تعتمد على أسس جغرافية أو اقتصادية وأصبح بعضها مفتتاً والآخر حبيساً (14 دولة) والثالث جيوبا تفتقر إلى مقومات الدولة .

وبعد قيام منظمة الوحدة الأفريقية في مايو عام 1963م احتفظت المنظمة بوحدة القارة وعدم المساس بمسألة الحدود السياسية وأصدرت قراراً في مؤتمر القمة عام 1964م بالقاهرة باحترام الحدود القائمة وقت الاستقلال لكل دولة أفريقية وإن كانت ما تزال تعتبر أحد أسباب التوتر والصراعات السياسية والحروب الأهلية في القارة التي تضم 54 دولة وهي بذلك أكثر القارات عدداً للدول .

ولقد كان موقف منظمة الوحدة الأفريقية من مسألة الحدود السياسية واضحاً منذ البداية في مؤتمر رؤساء وحكومات الدول الأفريقية المنعقد في القاهرة عام 1964م والتي تقرر فيه كما نوهنا أن تتعهد الدول الأعضاء في المنظمة باحترام

الحدود القائمة وقت الاستقلال خشية الصعوبات التي تواجه ثمة تغيرات في الحدود بسبب التعقيدات القبلية في المجتمعات الأفريقية .

وقد ترتب على هذا الوضع وجود ثلاث مشاكل رئيسية نجملها فيما يلي :

1- وجود مشكلات حدودية بين بعض دول القارة مثل تلك التي تفصل بين كينيا وتنزانيا والسنغال وجامبيا والكاميرون ونيجيريا الصومال وكينيا وأثيوبيا والمغرب والجزائر ومصر والسودان وإثيوبيا وأريتريا مؤخرا .

2- أن تلك التقسيمات التي تم وضعها عن طريق الدول الاستعمارية لم تأخذ في الحسبان أوضاع القبائل والجماعات الأفريقية التي تم تقسيمها بين دولتين أو أكثر مثل شعب الأيبي EVE الذي تقسمه الحدود بين غانا وتوجو وجماعة النجومي Nogmi بين زيمبابوي ومالاوي وشعب الماساي بين كينيا وتنزانيا وقبائل الهوسا والفلواني التي قسمت بين نيجيريا والنيجر والكاميرون وقبائل الباكونجو بين زائير والكونغو الديمقراطية وأنجولا والأزاندي بين السودان وزائير وأفريقيا الوسطى وشعب الصومال الذي يمتد في أثيوبيا وكينيا وقبائل الأنواك بين السودان - إثيوبيا وشعب الداموجا بين غانا وتوجو وأتشولي بين أوغندا والسودان وقبائل المندي بين غينيا وسيراليون والتشكوي بين الكونغو وأنجولا وشعب البمبا بين الكونغو وزامبيا وشعب الألوريين بين الكونغو وأوغندا .

ج- أدت مشكلة الحدود ووجود هذه الجماعات ضمن حدود دولتين أو أكثر إلى الصراع بين هذه القبائل بسبب الخلاف على زعامة القبيلة أو الخلاف على ملكية المرعي أو الأراضي الزراعية أو مناطق الصيد أو الصراع على النفوذ الاجتماعي أو السياسي يضاف إلى ذلك الهجرة الداخلية أو اللجوء السياسي من منطقة لأخرى أو من بلد لآخر كما كان له أثره في إذكاء الحركات الانفصالية في

كثير من الدول الأفريقية وأن بعض هذه القبائل محب للحرب ونصب الكمائن مثل قبائل المندي في سيراليون حتى إن بريطانيا قد جندت تلك القبائل المحاربة في الحرب العالمية الثانية .

هذا ولقد أدت مشكلة الحدود ووجود هذه الجماعات ضمن دولتين أو أكثر إلى الصراع بين هذه القبائل بسبب الخلاف على زعامة القبيلة أو الخلاف على ملكية المراعي والأراضي الزراعية ومناطق الصيد أو الصراع على النفوذ الاجتماعي أو السياسي كما كان له أكبر الأثر على تنمية الحركات الانفصالية في كثير من دول القارة الأفريقية .

ثانيا : الآثار الاقتصادية للصراعات والمشكلات الأمنية في القارة الأفريقية : وتتمثل في الآتي :

- أثر تلك الصراعات على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه : فقد أثرت تلك الصراعات التي دارت في أراضي العديد من الدول الأفريقية بالسلب على الناتج المحلي الإجمالي لها ونصيب الفرد منه ويوضح الجدول التالي رقم تطور هذا الناتج ونصيب الفرد منه في عدد من الدول الأفريقية التي كانت من المشكلات الأمنية والاضطرابات السياسية منذ عام 1980 م .

ويتضح من استقراء الجدول رقم (1) مدي التدهور الملحوظ سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو في نصيب الفرد منه في العديد من الدول الأفريقية التي تحدث بها الصراعات والحروب الأهلية فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أنجولا على سبيل المثال من 840 دولار سنة 1990 إلى 440 دولار عام 2000 وفي بوروندي انخفض هذا المتوسط من 220 دولار إلى 180 دولار فقط خلال نفس الفترة وفي أفريقيا الوسطي انخفض من 470 دولار إلى 280 دولار

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

خلال نفس الفترة وكذلك الحال في كل من ليبيريا والكونغو الديمقراطية ومالي وموريتانيا والنيجر ورواندا وسيراليون التي تناقص فيها بمقدار 50٪.

ويلاحظ من الجدول أيضا تراجع متوسط الدخل السنوي في العديد من تلك الدول مثل بوروندي وأفريقيا الوسطى والكونغو والديمقراطية ، موريتانيا ، موزمبيق ، النيجر ، رواندا ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، أوغندا ، إثيوبيا .

جدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد منه في بعض الدول الأفريقية التي عانت من الصراعات والحروب الأهلية⁽¹⁾.

الدولة	GDP للحقيقي بالمليون دولار بالاسمار الثابتة لسنة 1995	نصيب الفرد منه بالدولار	متوسط الدخل السنوي بالدولار
	1980 1990 2000	1980 1990 2000	89-85 متوسط التسعينات
أنجولا	5.076 6.230 6.877	- 840 440	510 530
بورندي	728 1.182 946	200 220 110	286 186
أفريقيا الوسطى	964 1.063 1.258	340 470 280	392 375
تساد	788 1.423 1.608	240 280 200	238 250
الكونغو الديمقراطية			
جيبوتي	7.531 7.530 4.611	630 220 90	480 164
اريتريا	- 547 495	- - 880	- 790
ليبيريا	- - 612	- - 180	- 200
مالي	- - -	- - 130	- 470
موريتانيا	2.013 2.170 3.129	270 270 230	226 263
موزمبيق			
النيجر	753 910 1.319		
رواندا			

(1) المصدر : African Development Indicators 2002، The World Bank ، 2004 ،

(Washington) نقلا عن : نهلة أبو العز ، الآثار الاقتصادية للمشكلات الأمنية في أفريقيا مجلة آفاق

أفريقية العدد 21 صيف 2006 - الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ص 14

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

473	482	350	540	460	3.381	2.063	1.938	سيراليون
176	246	-	170	-	2.163	1.858	1.833	الصومال
233	288	180	310	440	2.061	1.978	1.658	السودان
246	330	240	370	250	769	1.115	1.013	أوغندا
176	296	130	260	360	-	-	-	
120	140	-	120	110	13.358	0.049	4.929	
387	656	350	610	480	7.879	4.330	-	
276	324	280	340	-				

2- أثر الصراعات والمشكلات الأمنية على التدفقات الاستثمارية في الدول

التي جرت على أرضها الصراعات :

يوضح الجدول رقم (2) ما طرأ على الاستثمارات في بعض الدول التي حدث بها صراعات واضطرابات من تذبذب وتغير وعدم استقرار الاستثمارات وتذبذبها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من خلال الفترة 1980 - 2000 ففي أنجولا على سبيل المثال انخفضت تلك النسبة من 20.4٪ سنة 1980 إلى 2.02٪ فقط عام 1990 وفي بوروندي من 13.9٪ سنة 1980 عام 1980 حيث بلغت 3.6٪ ارتفعت إلى 7.3٪ عام 1990 .

ولا شك أن المناخ السياسي الذي يغلب عليه طابع عدم الاستقرار والاضطراب يكون مناخا غير ملائم لنمو الاستثمارات سواء التي تأتي من مصادر داخلية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة فالهدف النهائي لأي مستثمر يتمثل بالأساس في تحقيق أقصى عائد ممكن على استثماراته ولا يتسنى له ذلك في ظل عدم الاستقرار السياسي .

جدول رقم (2)

نصيب الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول الأفريقية
التي جرت على أرضها الصراعات .

الدولة	1980	1990	2000
أنجولا	20.4	2.2	24.6
بورندي	13.9	13.5	8.4
أفريقيا الوسطي	15.7	6.1	9.6
تشاد	11.2	11.5	17
الكونغو الديمقراطية	24.7	34.4	3.5
جيبوتي	13.1	17.4	12.2
إريتريا	-	-	-
موريتانيا	36.1	18.8	32.1
مالي	14.8	20.7	20.5
موزمبيق	12.2	22.5	36.6
النيجر	28.1	11	10.8
رواندا	12.4	11.7	17.5
سيراليون	17.7	9.4	8

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

-	7.4	3.6	السودان
19.8	11.9	4.8	أوغندا
-	-	-	الصومال

المصدر : African Development Bank ، African Development Report 2004 p 317، نقلا عن المصدر السابق مباشرة .
(Oxford: Oxford University Press، 2004 table 2-4، 2004)

3- الآثار التضخمية للصراعات والمشكلات الأمنية في أفريقيا :- من المألوف حدوث تضخم شديد يرجع بالأساس إلى محاولة الحكومة الحفاظ على مستوى الإنفاق العام أو زيادته لمواجهة التدهور في العملة المحلية ولقد شهدت العديد من الدول الأفريقية التي جرت على أرضها الصراعات والحروب الأهلية ارتفاعا ملحوظا في الأسعار .

ولقد بلغ المعدل السنوي للتضخم في أنجولا على سبيل المثال أكثر من 2005٪ وأكثر من 100٪ في سيراليون والسودان خلال عقد التسعينيات من القرن الفائت وقد سجلت الكونغو الديمقراطية أسوأ حالات التضخم في أفريقيا خلال ذلك العقد بها أكثر من 5444٪ بسبب انهيار العملة المحلية والسياسية النقدية المتبعة خلال سنوات الصراع .

ويوضح الجدول التالي (الثالث) معدلات التضخم السنوي في عدد من الدول الأفريقية التي شهدت تلك الصراعات خلال الفترة من 1980 - 2000 م .

جدول رقم (3)

يوضح الجدول التالي معدلات التضخم السنوي في عدد من الدول الأفريقية التي شهدت تلك الصراعات خلال الفترة من 1980-2000 .

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

الدولة	1980	1990	1995	2000
أنجولا	-	2500	2672	325
الكونغو الديمقراطية	4.5	5444	541.8	550
موزمبيق	-	47	54.4	12.7
أوغندا	-	33.1	7.5	4.5

المصدر : World Bank ، World Development Indicators 2002

نقلا عن المصدر السابق مباشرة.

4- أثر الصراعات والمشكلات الأمنية على توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة وارتفاع نسبة الإنفاق على الدفاع :-

يحتل توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة ويصبح للإنفاق الحكومي على الجيش نصيب الأسد بينما تتزاحم الخدمات الأساسية المسلحة في طلبها على القسم الضئيل الذي يخصص لها في هذه الظروف كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والبنية الأساسية والتحتية .

ففي عام 1992م وجدت إحدى الدراسات أن الإنفاق العسكري العالمي قد تساوى مع إجمالي دخل نصف سكان العالم ولا يزال الإنفاق العسكري في العالم الثالث يحتل نسبة يعتد بها من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على الرغم من تراجع تلك النسبة مؤخرا (4٪ من CDP)

وفي أفريقيا وصل إجمالي الإنفاق العسكري إلى 5 / 20 مليون دولار عام 1982 وأخذ في الانخفاض تدريجيا ووصل إلى 17.8 مليون دولار عام 1987م واستمر في الانخفاض حتى بلغ 14.5 بليون دولار عام 1991 .

ومما لا شك فيه أن تزايد نصيب الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي CDP يكون على حساب الإنفاق على الصحة والتعليم . وتوضح الجداول 4 ، 5 الإنفاق العسكري في عدد من الدول الأفريقية بالمليون دولار وكذلك نسبته من

الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة التسعينيات .

ويتضح من استقراء الجداول 4 ، 5 ارتفاع نسبة الإنفاق على الدفاع في العديد من الدول الأفريقية فقد بلغت تلك النسبة 22.5٪ في أنجولا عام 1985 ولكنها ترجعت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات ولكنها تزايدت مرة أخرى عام 1997م إلى 22.3٪ ثم إلى 32.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي GDP سنة 1999م .

كذلك الأمر في أريتريا بلغت نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي CDP عام 1993م 21.4٪ ووقفت إلى 29٪ عام 1998م ولكنها تراجعت إلى 22.9٪ عام 1999م وعند مقارنة تلك النسب بالإنفاق العام على الخدمات الأخرى مثل الصحة والتعليم يتضح مدى التفاوت بينهما في نصيبهم من ال GDP ولقد كانت نسبة الإنفاق الحكومي العسكري إلى الإنفاق على التعليم والصحة 200.8٪ في أنجولا في الصومال . 190٪ في إثيوبيا خلال الفترة من 1990 - 1999 .

ويوضح الجدول التالي رقم (6) الإنفاق العام على التعليم والصحة في بعض الدول الأفريقية التي شهدت حروبًا وصراعات واضطرابات سياسية إذ يتضح ضآلة النسبة المواجهة من الناتج المحلي الإجمالي إلى النفاق على كل من التعليم والصحة في الدول الأفريقية التي تعرضت للمشكلات الأمنية وذلك مقارنة بإنفاقها على التسليح والجيش فعلي حين كانت نسبة الإنفاق على التعليم في أنجولا على سبيل المثال 0.5٪ والصحة 1.5٪ كانت نسبة الإنفاق على الجيش حوالي 6٪ من جملة الإنفاق العام بين عامي 1985 ، 1987 وأصبحت نسبة الإنفاق على الجيش أكثر من 23٪ من إجمالي الإنفاق لعام 1991م .

وخلاصة القول فإن الإنفاق المتزايد على التسليح من قبل بعض الدول

الأفريقية قد عمل على تقويض الأمن البشري في الوقت الذي تبرر فيه هذه الدول الإنفاق على التسليح بأنه يحقق مزيدا من الأمن للمواطن العادي إذ يلتهم هنا الإنفاق الموارد الثمينة التي كان من الممكن استخدامها في أغراض التنمية البشرية وعند تطبيق دول أفريقيا جنوب الصحراء لسياسات التكيف الهيكلي كانت التخفيضات التي تجري على الإنفاق الاجتماعي أكبر من التي تجري على الإنفاق العسكري أضف إلى ذلك ما تتطلبه تلك الأسلحة والمعدات من صيانة دورية وقطع غيار مرتفعة الأسعار .

5- أثر الصراعات والمشكلات الأمنية على تراكم الديون الخارجية للدول الأفريقية وزيادة أعباء خدمة هذه الديون حيث تمثل مشكلة الديون الخارجية عبئا ثقيلا على القارة الأفريقية حتى إنها تطرح كتحد مباشر لجهود التنمية الأفريقية ولاشك أن تلك الديون المتراكمة على الحكومات والشعوب الأفريقية يقف وراءها التسليح قبل أي شيء آخر وتذهب نسبة كبيرة من دخول هذه الدول إلى خدمة الدين فعلي سبيل المثال قدرت ديون كل من السودان والكونغو الديمقراطية أكثر من عشرة مليارات دولار سنة 1995 ، وقدرت ديون أنجولا بأكثر من ثلاثة مليارات دولار عام 1985 م أي ما يوازي 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي CDP تضاعف إلى 9.738 مليارات دولار عام 1995 م أي ما يوازي 262٪ من إلى CDP أما خدمة الدين فتصاعدت من 372 مليون سنويا سنة 1985 إلى 457 مليون دولار سنة 1995 وفي موزمبيق فإن ديونها قد تصاعدت من 2.3 مليار دولار تقريبا سنة 1985 م أي 89.1٪ من إلى CDP إلى 2.35 مليار دولار أي ما يوازي 364٪ من إلى CDP .

ويوضح الجدول رقم (7) إجمالي الديون الخارجية في بعض الدول الأفريقية التي شهدت صراعات ومشكلات أمنية وكذلك خدمة تلك الديون بالمليون دولار .

ويتضح من استقراء الجدول رقم (7) الأزمة الاقتصادية التي عانت وتعاني منها العديد من الدول الأفريقية بسبب الديون المتركمة على عاتقها فالسودان على سبيل المثال تصاعدت ديونها بشكل ملموس منذ عام 1982 فبعد أن بلغت 22.609 مليار دولار في هذا العام أخذت في التزايد تدريجيا حتى بلغت 33.400 مليار دولار سنة 2003 بل والأكثر من ذلك تنامت خدمة ديونها من 2.530 مليار دولار عام 1992 إلى ما يقارب ستة مليارات دولار سنة 2003 وهو ما يوضح حجم المشكلة التي تعاني منها السودان ولعل من أهم أسباب تراكم الدين الخارجي للسودان بهذا الشكل هو إنفاقها المتزايد على تسليح الجيش ولجوءها إلى الاقتراض المتزايد سواء من المؤسسات النقدية أو من الدول الأجنبية لسد العجز في ميزان مدفوعاتها .

6- أثر الصراعات والمشكلات الأمنية على تزايد حدة الفقر في الدول

الأفريقية: إن العلاقة بين الفقر والصراعات علاقة تبادلية تزايد حدة الفقر وانخفاض متوسط نصيب من الدخل القومي والتدهور النسبي للخدمات الصحية والتعليم والبيئة التحتية يعد من أهم العوامل التي تأجج من حدة الصراعات كما أن الصراعات التي تجري على أراضي العديد من الدول الأفريقية قد ساهمت بشكل ملموس في تزايد حدة الفقر بها فلقد قدر أن أكثر من 300 مليون أفريقيا يعيشون بالكاد على 0.65 وهم يمثلون حوالي نصف سكان القارة الأفريقية .

ويعيش في أفريقيا جنوب الصحراء أكثر من 47.67٪ من إجمالي سكان الإقليم بدخل يقل عن واحد دولار يوميا وهي نسبة كبيرة مقارنة بمثيلتها في كل من دول شرق أفريقيا 27.58٪ ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2.39٪ ودول الكاريبي وأمريكا اللاتينية 16.8٪ .

ففي عام 2002 حدد البنك الدولي 63 دولة وصنفهم على أنهم دول منخفضة الدخل منهم 38 دولة تقع في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء مثل أنجولا بين

بوركينافاسو بروندي ، جمهورية أفريقيا الوسطى الكاميرون ، تشاد ، جزر القمر الكونغو الديمقراطية كوت ديفوار ، مالي ، موريتانيا ، موزمبيق ، النيجر ، رواندا ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، أوغندا ، زيمبابوي .

- ويوضح الجدول رقم (8) حجم الفقر في عدد من الدول الأفريقية التي عانت من اضطرابات ومشكلات أمنية ويتضح أيضا تزايد حدة الفقر في تلك الدول التي طالما عانت من فترات طويلة من عدم الاستقرار ففي أوغندا على سبيل المثال بلغت نسبة السكان الذين يعيشون على من واحد دولار يوميا 69٪ خلال الفترة من 1984 - 1999 وبلغت تلك النسبة 82٪ خلال الفترة 1993 - 2000 .

- كما يتضح أيضا مدى انتشار الفقر في هذه الدول إذ بلغ حجم الفقر 68٪ من السكان في سيراليون 64٪ في تشاد 63٪ في النيجر ، 55٪ في أوغندا أكثر من 50٪ في رواندا ولا يقتصر تأثير الصراعات والمشكلات الأمنية على تزايد حدة الفقر فقط بل إنه يساهم في زيادة التفاوت في توزيع الدخل فكما يوضحه الجدول رقم (8) فإن معامل جيني ابتعد عن الصفر في معظم الدول التي شملها الجدول حيث بلغ هذا المعامل في أفريقيا الوسطى على سبيل المثال 51٪ في الحضر ، 63٪ في الريف كما بلغ في مالي 53٪ في الحضر ، 55٪ في الريف وفي إثيوبيا بلغ 56٪ الحضر ، 40٪ في الريف .

كما يوضح الجدول رقم (9) توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء في بعض الدول الأفريقية التي عانت من الحروب والصراعات .

إذ يتضح من استقراء هذا الجدول مدى التفاوت في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء في تلك الدول الأفريقية التي سادتها اضطرابات والقتال لفترات طويلة ففي إثيوبيا على سبيل المثال حصل أغنى 10٪ من السكان على 43.8٪ من إجمالي الدخل خلال الفترة من 1989 - 2000 وتزايدت تلك النسبة إلى 60.8٪ إذا ما

حسبت بالنسبة لأغنى 20٪ من السكان خلال نفس الفترة .

وعلى الجانب الآخر أفقر 10٪ من السكان على 0.7٪ فقط من إجمالي الدخل خلال الفترة من 1989 - 2000م وتزايدت تلك النسبة إلى 2.4٪ عند حسابها بالنسبة لأفقر 20٪ من السكان خلال نفس الفترة .

واتجهت بعض الدراسات إلى أن الصراعات والحروب الأهلية لها تأثير على الوضع والسلوك الاقتصادي فغياب الاستقرار الاجتماعي يعيق عمليات التنمية الاقتصادية والبشرية كما يحول دون تحقيق هدف تخفيض الفقر حيث يتم تحويل قدر كبير من الموارد من الإنفاق على الخدمات العامة إلى الإنفاق على المجهود العسكري كذلك تتسبب الصراعات والحروب الأهلية في تدمير الموارد البيئية ولا يقتصر التأثير على ما تخلفه الحروب مباشرة من خراب ودمار وقتلى بل يتعدى ذلك بكثير فترتب الصراعات والحروب الأهلية العديد من الآثار غير المباشرة وغير المباشرة والتي تتمثل في انهيار الهياكل الاقتصادية والإدارية للدولة وهروب رؤوس الأموال كرد فعل لارتفاع درجة المخاطر وتدهور الحالة الصحية للأفراد وانتشار الأوبئة والأمراض بالإضافة إلى تدني مستويات المعيشة وانتشار موجات الهجرة الإجبارية من مناطق الصراع كما أن تأثير الصراعات والحروب الأهلية لا ينحصر في آثارها المباشرة وغير المباشرة على الدول المتحاربة فحسب بل يتعدى حدود هذه الدول وتتفشى الآثار في معظم الإقليم .

ولذا فإن تقييم الآثار الاقتصادية للصراعات والحروب الأهلية يتطلب الأخذ في الاعتبار هذه الأبعاد المباشرة وغير المباشرة والخارجية وفيما يلي تقدم عددا من القنوات التي تؤثر من خلالها الحروب الأهلية على الوضع والسلوك الاقتصادي في الدول النامية بصفة عامة والدول الأفريقية على وجه الخصوص .

في إطار تتبع علاقة السببية بين الوضع الاقتصادي للدولة وحالات الصراع

قامت إحدى الدراسات بقياس تأثير الحرب على وضع التنمية في القارة الأفريقية وقد اختارت الدراسة 16 دولة أفريقية خاضت تجربة الحرب الأهلية خلال الفترة (1960-1983) وهي نيجيريا - إثيوبيا - تنزانيا - المغرب - السودان - غانا - أوغندا - موزمبيق - أنجولا - زيمبابوي - تشاد - بوروندي - زامبيا - الصومال - موريتانيا - غينيا بيساو - وأوضحت نتائج الدراسة عدم وجود اختلافات معنوية بين النمط الشامل للتنمية في الدول المتحاربة ونظيره في الدول غير المتحاربة وفي المقابل أظهرت المؤشرات المنفردة للتنمية اختلافات ملموسة في الحالتين ففي حالة الدول غير المتحاربة تميز نمط التنمية بتحقيق معدل أسرع لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض أكبر لمعدل وفيات الأطفال مقارنة بنمط المصحق بالدول المتحاربة .

وقد أكدت العديد من الدراسات في هذه المجال على أن تأثير الصراعات والحروب الأهلية في القارة لم يقتصر على عرقلة جهود التنمية الاقتصادية في الدول أطراف الصراع فحسب لكنه رتب آثارا خارجية سلبية ملموسة على دول القارة بصفة عامة لذا تبرز أهمية التدقيق في نتائج الدراسات التي تقوم بتقدير آثار الصراعات والحروب الأهلية في الدول الأفريقية حيث لا يقتصر التأثير على الدول المتحاربة فقط فاللاجئون والمهجرون ينتقلون عبر الحدود إلى الدول الأخرى غير المتحاربة وهو ما يرتب آثارا سلبية على نمط التنمية في تلك الدول وهو الأمر الذي يفسر عدم معنوية الفروق بين نمطي التنمية في الدول المتحاربة والدول غير المتحاربة .

كذلك قامت بعض الدراسات بتحليل تأثير الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الدول النامية وأثبتت غالبيتها وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي كما أن الدراسات التي عالجت ذات العلاقة في الدول الأفريقية أكدت أيضا على أن الإنفاق العسكري يرتب آثارا سلبية معنوية

على النمو الاقتصادي بصورة مباشرة وأخرى غير مباشرة فالحرب تؤثر مباشرة على الأنشطة الإنتاجية في مواقع القتال إلى الحد الذي يصل لدرجة توقفها نهائيا وتعد التجهيزات الإنتاجية من الأهداف المباشرة للهجمات العسكرية حيث تهدف الأطراف المتحاربة إلى تدمير الطاقات الإنتاجية للأطراف الأخرى حتى تقلل من قدرتها على تمويل الحرب كذلك تؤثر الصراعات على النمو الاقتصادي بصورة غير مباشرة من خلال تأثيرها على رأس المال البشرية والظروف البيئية والموارد الطبيعية وهو الأمر الذي يؤثر على فرص النمو في المستقبل .

فالعمليات العسكرية تؤدي إلى تجريف وتدمير رقعة كبيرة من الأراضي الزراعية بالإضافة إلى أن الإنشاءات العسكرية ذاتها تمثل استنزافا للموارد الطبيعية كما أن حالة الاضطراب وعدم الاستقرار تؤدي إلى سيادة نمط الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية النادرة وهو ما يمثل استنزافا لفرص « التنمية المستدامة » وانتهاكا « لحقوق الأجيال القادمة » .

ومن ثم يتضح مما سبق أن للصراعات والحروب الأهلية تأثير سلبي على مستوي ومعدل نمو النشاط الاقتصادي وبالرغم من هذا الأثر الكلي السلبي فقد ثبت بالدلائل التحليلية أن الأثر السلبي على القطاعات المختلفة يتفاوت بصورة واضحة بل إن بعض الدراسات أثبتت أن تأثير الصراعات والحروب الأهلية قد يكون إيجابيا بالنسبة لقطاعات محددة فتؤكد العديد من الدراسات التطبيقية أن تأثير الصراعات والحروب الأهلية يكون أكثر وضوحا في قطاعي الزراعة والصناعة فزرع الألغام والقصف المباشر يؤثر على الأراضي الزراعية كما أن تدمير شبكات النقل والمواصلات يحول دون وصول المدخلات إلى المصانع مما يؤدي إلى تعطيلها في الكثير من الحالات كما تؤدي الحروب الأهلية إلى تقليل المعروض من العمالة نتيجة تهجير السكان من مناطق القتال .

- كما توصلت أيضا إحدى الدراسات التي انصب نطاق تطبيقها على الدول الأفريقية خلال فترة الحروب وما بعدها إلى أن للحروب تأثيرات متفاوتة على القطاعات الإنتاجية المختلفة فالقطاعات كثيفة رأس المال والتي يتم فيها العديد من المبادلات مثل الصناعات التحويلية والقطاعات التي تنتج رأس المال مثل التشييد وخدمات التبادل مثل النقل والمواصلات والتمويل تنكمش بمعدل أسرع من معدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي بينما تشهد القطاعات ذات السمات المقابلة مثل الأنشطة الزراعية المعيشية توسعا بالرغم من انكماش الناتج المحلي الإجمالي . وعند الربط بين التأثير القطاعي للصراعات ونطاق ونمط هذه الصراعات أثبتت بعض الدراسات أن تأثير الصراعات يكون أوضح في قطاعات محددة كما أن الأثر يقل كلما كان الصراع محصورا في منطقة جغرافية واحدة فأكدت هذه الدراسات على أن القطاع الزراعي هو أكثر القطاعات الإنتاجية تضرراً من الحروب الأهلية حيث يضطر الأفراد إلى الانتقال من المناطق الزراعية إلى المعسكرات طلباً للأمن لكن الأثر يتوقف على نطاق ونمط الصراع .

وهو ما حدث بالفعل في القارة الأفريقية فلقد شهدت موزمبيق وأوغندا تدهورا واضحا في الناتج الزراعي أثناء فترات الحروب وفي المقابل لم يتدهور القطاع الزراعي في السودان بنفس الحدة حيث كان النطاق الجغرافي للصراع أكثر محدودية .

وتتمثل إحدى التداعيات الهامة لحالات الصراع والحروب الأهلية في حدوث تغيرات هيكلية واضحة في الأنشطة الإنتاجية فتنتقل الموارد الاقتصادية من القطاعات التي تنتج سلعا قابلة للتداول نحو القطاعات التي تنتج سلعا غير قابلة للتداول كما يتحول الإنتاج نحو الأنشطة الإنتاجية المعيشية وغير الرسمية فتسود أنماط الإنتاج البدائية في كافة القطاعات وترجع هذه التغيرات الهيكلية إلى مجموعة من العوامل التي تصاحب حالات عدم الاستقرار منها انقسام الأسواق

وضعف المؤسسات الرسمية مثل البنوك وانخفاض درجة الثقة في المعاملات الاقتصادية وانحيار أنظمة الاتصالات وتظهر هذه التغيرات بوضوح في القطاع الزراعي حيث يسود النمط المعيش كما أن إنتاج الأسلحة يتم بأساليب فنية بسيطة كذلك تنتشر العمليات التجارية غير الرسمية مثل التهريب وتمثل حالة موزمبيق مثالا واضحا لنمو القطاع غير الرسمي في الحضر كما ساهمت الأنشطة الزراعية المعيشية في الحفاظ على مستويات التغذية من الانحيار خلال فترة حكم « عيدي أمين » في أوغندا .

وتوجد العديد من الأدلة التطبيقية التي تؤكد على أن الصراعات والحروب الأهلية تمثل السبب الرئيسي في ازدياد حدة واتساع نطاق الفقر بين سكان الدول التي عانت من تجارب الحروب وقد أجرت العديد من الدراسات تحليلات قياسية يربط بين حالات الصراع والحروب الأهلية ووضع الفقر في الدول الأفريقية وقد أثبتت غالبية النتائج معنوية وقوة العلاقة بين المتغيرين .

معدل النمو الاقتصادي في سيراليون وتوصلت الدراسة إلى تحديد أربعة عوامل تؤدي للتصاحب بين هذه الظواهر الثلاثة وتمثل تلك العوامل في « لعنة الماس » والقمع السياسي خلال الفترة من 1968 وحتى عام 1992 والانقسامات الاثنى الإقليمية وتخير السياسات الحكومية للأقاليم الحضرية وانتهت الدراسة إلى أن فهم أبعاد الاقتصاد السياسي لحالة الحرب الأهلية في سيراليون وصياغة السياسات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية يتطلب تقييم هذه المتغيرات بصورة دقيقة .

وعلى الرغم من صعوبة الحصول على بيانات وافية ودقيقة عن توزيع الدخل سواء رأسيا أو أفقيا في حالات الصراع والحروب الأهلية في الدول الأفريقية إلا أن العديد من الدراسات أثبتت بالدلائل التطبيقية وجود توزيع غير عادل للمنافع

والتكاليف فبعض الجماعات تحصل على الشطر الأعظم من المنافع وفي المقابل تمنى باقية الجماعات بخسائر فادحة ففي السودان على سبيل المثال بتحمل الجنوب الكثير من التكاليف بينما حقق الشمال خاصة الجماعات المسلحة ذاتها منافع طائلة من وضع الحرب وفي سيراليون حقق المسلحون من كلا الطرفين منافع طائلة من وراء عمليات النهب والسلب على حساب الغالبية العظمى من السكان وفي أوغندا تحمل الباجندا الجزء الأكبر من تكاليف الحرب خلال الفترة من 1983 - 1985 وفي الآونة الأخيرة تحمل الشماليون معظم أعباء الصراع .

وكما أن العلاقة بين الفقر والصراع تعتبر علاقة تبادلية فانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي يحفز على إشعال الصراعات الداخلية والخارجية مما يؤدي بدوره إلى تدهور مستوى النشاط الاقتصادي حتى إن بعض الدراسات أطلقت على ظاهرة التصاحب بين الصراع والفقر وإذكاء كل منهما للآخر مصطلح فخ الفقر والصراع «ومن ثم تبرز أهمية تحليل وقياس تأثير الصراعات والحروب الأهلية على حدة ونطاق الفقر عند صياغة السياسات الاقتصادية حتى إن مجتمع المانحين غالبا ما يضع الدول التي تعاني من حالات صراع في نفس الفئة مع الاقتصادات التي توجه مشكلات خاصة بالفقر وتوزيع الدخل .

- وغالبا ما تشهد أوقات الصراع والحروب الأهلية انخفاض معدل التراكم الرأسمالي للدولة وإحجام رأس المال الخاص والأجنبي عن الاستثمار في المشروعات كبيرة الحجم بصورة ملحوظة ويكون الأثر النهائي هو التراجع الملحوظ في معدل نمو الاستثمارات الكلية ويرجع هذا إلى القيود الصارمة التي تفرضها ظروف الحرب على الموازنة العامة من ناحية وتزايد درجة المخاطرة وعدم التأكد من الناحية الأخرى وبصفة عامة يكون معدل انخفاض المستوى الكلي للاستثمار أقل من معدل انخفاض الادخار المحلي وهو ما قد يرجع إلى توسع المشروعات صغيرة الحجم وأنشطة القطاع غير الرسمي والمشروعات

الممولة من مصادر المعونة الأجنبية كما حدث في حالة موزمبيق .

- هذا وفي حالات الصراعات والحروب الأهلية يزداد الإنفاق العام بمعدل أكبر من معدل زيادة الإيرادات العامة مما يؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة وعادة ما يتم تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي وقد يتم اللجوء في بعض الأحيان إلى زيادة المعروض النقدي كما يتم إعادة تخصيص بنود الإنفاق العام لخدمة الإنفاق العسكري مما يؤثر سلبا على بقية البنود الاجتماعية والاقتصادية للإنفاق العام .

- وفي معظم الحالات تندهور حالة الخدمات العامة والخاصة والخدمات التعليمية والصحية وتمثل حالة أوغندا مثالا واضحا لتدهور بنود الإنفاق الاجتماعي نتيجة تزايد مخصصات الإنفاق العسكري في فترة الحرب وفي المقابل تمثل حالة موزمبيق استثناء من القاعدة حيث شهدت بنود الإنفاق الاجتماعي في فترة الحرب تزايدا ملموسا مقارنة بفترة ما قبل الحرب كما عملت الحكومة على استمرار تقديم الخدمات الصحية وتوفير الدعم الغذائي حتى في الأقاليم التي يتركز فيها المتمردون .

- كما توصلت إحدى الدراسات إلى أن فترات الصراعات والحروب الأهلية في الدول الأفريقية تصاحبت مع انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي يبلغ 2.2٪ في المتوسط ومع انخفاض دخل الفرد ينخفض نصيب الفرد من الاستهلاك كما ينخفض معدل الادخار المحلي سواء بدافع الحفاظ على مستويات الاستهلاك أو نتيجة لظروف عدم التأكد وتذبذب قيم الأصول وتؤدي محاولات القطاع العائلي للحفاظ على مستويات الاستهلاك ومحاولات الحكومة

للحفاظ على مستويات النفاق الجاري من الانخفاض إلى التوسع في الاقتراض الخارجي وتزايد الاعتماد على المعونة الخارجية بعبارة أخرى يحل « الادخار الأجنبي » محل الادخار المحلي وتختلف فترات الصراعات والحروب ميراثا ثقيلا من المديونية الخارجية يتم تسديده من ميزانية التنمية المخصصة للأجيال القادمة .

وفي هذا الصدد ركزت بعض الدراسات على تحليل العلاقة بين اندلاع الصراع وتزايد الإنفاق العسكري والدين الخارجي وتطبيق إصلاحات هيكلية وتوصلت بعض هذه الدراسات إلى أن زيادة الإنفاق العسكري يعد واحدا من الأسباب الرئيسية لتفاقم الدين الخارجي في العديد من دول القارة الأفريقية كما أن النفاق العسكري يؤدي إلى المزيد من تراكم الدين وتزايد عبء خدمة الدين مما يمثل ضغوطا على ميزان المدفوعات ودافعا نحو تطبيق برامج الإصلاح وأثبتت بعض هذه الدراسات أن برامج التكيف الهيكلي لا تقلل حجم الإنفاق العسكري بل قد تدفعه على الأقل في الأجل القصير نحو التزايد وهو ما قد يرجع إلى مجموعة من العوامل المتعلقة بظروف الدين وبرنامج التكليف ذاته .

وأيضا تؤثر الصراعات والحروب الأهلية على الوضع الخارجي للاقتصاد فتراجع الصادرات بصورة ملحوظة وهو الأمر الذي يعزي بصفة عامة إلى انخفاض المستوى الكلي للإنتاج وبصفة جزئية إلى تحول المنتجين نحو الأسواق المحلية بهدف تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي وتعويض النقص في الإنتاج وفي المقابل تنمو الطاقات الإستيرادية في ظل تراجع عائدات التصدير وتخصيص مصادر النقد الأجنبي النادرة لبنود الإنفاق العسكري واستهلاك السلع الضرورية يتم تمويل الواردات من السلع الضرورية من الموارد المتوافرة من المعونات الخارجية مما يزيد من درجة اعتماد الاقتصاد على الخارج كما ينشأ نقص حاد في مخزون النقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات من السلع الوسيطة وهو الأمر

الذي يعزز مرة أخرى من الاتجاه نحو الانخفاض لمستوى الإنتاج .

ويتطلب تقييم التكاليف الاقتصادية للحرب ضرورة تضمين وسائل وطرق تمويلها لتمويل الحرب يمكن أن يتم عن طريق مصادر داخلية أو خارجية أو كليهما وفي حالة الاعتماد على المصادر الداخلية، والتي تتم غالباً عن طريق زيادة الضرائب تزيد حدة الانقسامات داخل المجتمع نتيجة ارتفاع الأعباء على المواطنين خاصة إذا كانت هذه الأعباء متحيزة لجماعة على حساب جماعة أخرى وفي حالة الاعتماد على المصادر الخارجية سوف تزيد التزامات الدولة في المستقبل .

مما يعني انخفاض مصادر التمويل المتاحة للاقتصاد في المستقبل وانخفاض مستوى الناتج السلعي والخدمي في المستقبل كما أن الدولة قد تمول الحرب بدون اللجوء إلى مصادر تمويل جديدة وذلك عن طريق إعادة تخصيص بنود الإنفاق العام لخدمة الإنفاق العسكري وهو ما يتم على حساب اعتبارات الكفاءة في تخصيص الموارد وفي مثل الحالة يكون معدل العائد الاجتماعي لبنود الإنفاق التي يتم تخفيضها مناظرة لتكلفة الفرصة البديلة للحرب في ظل أن الإنفاق العسكري يعتبر اتفاقاً استهلاكياً ولا يولد أي معدل عائد اجتماعي .

وفي بعض الحالات تتم إعادة تخفيض بنود الإنفاق العام على حساب الإنفاق الرأسمالي مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج في المستقبل نتيجة انخفاض الاستثمار الحالي كما يؤدي الصراعات إلى تدهور الناتج بصورة غير مباشرة عن طريق الفقد التدريجي في مخزن رأس المال والذي ينجم بدوره عن عمليات القصف المسلح والسحب من المدخرات وعمليات إحلال المحافظ المالية الخارجية وإهمال

عمليات الصياغة فعلى سبيل المثال تم تقدير تكلفة التدمير المادي والفاقد في الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الجنوب الأفريقي باستثناء ناميبيا بما يفوق 60 مليون دولار أمريكي خلال الفترة (1980م - 1988م) وهو ما يزيد عن 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول الإقليم باستثناء جنوب أفريقيا وفي ناميبيا بلغ الفاقد من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة حوالي 5.9 مليون دولار أمريكي وهو ما يناظر ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الفعلي لعام 1988م .

وبالرغم من وطأة هذه الآثار الاقتصادية لحالات الصراع والحروب الأهلية إلا أن هناك من التبعات والتكاليف ما يتخطى بمراحل بحيث يصعب في الكثير من الأحيان تقدير تكلفه على وجه الدقة وتتمثل هذه التبعات فيما تخلفه الحروب من آثار مدمرة على وضع التنمية البشرية فإلى جانب الإعداد الهائلة للقتلى تؤثر الحروب بصورة غير مباشرة على رأس المال البشري وذلك من خلال تأثيرها على مصادر الغذاء والتجهيزات الصحية وهو الأمر الذي يرتب بالتبعية أثارا سلبية قصيرة وطويلة المدى على الاقتصاد .

كما تؤثر الحروب الأهلية في الأجل الطويل على رأس المال البشري من خلال الهجرة الإجبارية للأفراد والحالات النفسية المترتبة على الإصابات البدنية وتدني مهارات العمال كما تؤدي حالة سوء التغذية لدى الأطفال إلى انخفاض إنتاجية البالغين في الأجل الطويل وفي العديد من الحالات تخلف الحروب مزارع للألغام تستمر آثارها المدمرة على مدار العديد من العقود الزمنية بعد انتهاء الحرب فقد بلغ عدد المعاقين في أنجولا على سبيل المثال نتيجة فقد أحد أطراف الجسم في انفجارات الألغام ما يزيد عن أربعون ألف مواطن وهو أعلى تعداد على مستوى دول العالم كما خلقت الاضطرابات في الجنوب الأفريقي خسائر بشرية مباشرة وغير مباشرة خلال الفترة من 1980 - 1988 تفوق 1.5 مليون قتيل في الحرب بالإضافة إلى العديد من حالات الإصابة والإعاقة وسوء التغذية .

هذا وترتب عن الحروب والصراعات آثار سلبية على التنمية البشرية ويتم هذا بصورة مباشرة من خلال تدمير الأبنية التعليمية والصحية وبصورة غير مباشرة من خلال أثر مزاحمة الإنفاق العسكري لبنود الإنفاق الاجتماعي في الموازنة العامة وبصدد قياس الأعباء الصحية المباشرة للصراعات المسلحة في الدول النامية قامت إحدى الدراسات بتحديد مجموعتين من الدول تمثل المجموعة الأولى الدول التي شهدت حالات حروب خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات والتي تزيد نسبة قتلي الحروب من إجمالي عدد السكان عن 0.5٪ مثل إثيوبيا وموزمبيق وأوغندا بينما تمثل المجموعة الثانية الدول التي شهدت حالة من حالات العنف السياسي بالمعني الواسع والتي لم تدخل ضمن نطاق المجموعة الأولى مثل تشاد والمغرب وجنوب أفريقيا وقامت الدراسة بتتبع قيم ثلاثة من المؤشرات الخاصة بالحالة الصحية في هاتين المجموعتين وهذه المؤشرات هي توقع الحياة لدى الإناث معدل الوفيات العام ومعدل وفيات الأطفال وأوضحت نتائج الدراسة أن الدول الأفريقية التي تدخل ضمن نطاق المجموعة الأولى قد حققت أدنى معدل لتحسين وضع مؤشر توقع الحياة لدى الإناث مقارنة بالأقاليم الأخرى بل إن بعض الدول عانت من انخفاض هذا المؤشر خلال الفترة من 1970 - 1993 كما توصلت الدراسة إلى نتائج مشابهة بالنسبة للمؤشر الخاص بالوفيات العام ومعدل وفيات الأطفال .

ومن هنا أشار البعض إلى صياغة السياسات الاقتصادية في فترات الصراعات والحروب الأهلية حيث تزايد اهتمام الباحثين الاقتصاديين في الأونة الأخيرة بمعالجة مشكلة التصميم غير الجيد للسياسات الاقتصادية والذي من شأنه أن يزيد من احتمالات اندلاع الصراعات في الدول النامية منخفضة الدخل كما أكدوا على ضرورة أن يأخذ صانعو القرار في اعتبارهم أن السياسات الاقتصادية يمكن أن تعزز أو تضعف من العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين مما يؤثر بالضرورة

على دعائم وأسس الاستقرار والسلام الاجتماعي والسياسي في المجتمع .
ولذا يجب مراعاة أن تكون صياغة السياسات الاقتصادية في فترة الحروب والصراعات المسلحة ملائمة ومتوافقة مع ظروف وخصوصية كل اقتصاد من ناحية وطبيعة الصراع والوضع السياسي السائد من وحدة السياسات وخاصة بالنسبة للسياسات النقدية وسياسات سعر الصرف وتوجيه ذات النمط من معونات الطوارئ دون مراعاة طبيعة الصراع وملايساته كما أن عنصر المفاجأة الذي يحيط بتوقيت اندلاع الصراع غالبا ما يحول دون إجراء دراسات متأنية لحالة الاقتصاد محل الاهتمام .

وفي إطار التحليل للاقتصاد السياسي لحالات الصراع والحروب الأهلية فقد ارتكب المجتمع الدولي العديد من الأخطاء لعدة أسباب وأول هذه الأسباب كما يشير البعض تتمثل في تجاهل القيام بتحليل اقتصادي للدول التي تعاني من الصراع والحروب أما نتيجة وضع فرض مسبق بعدم وجود اقتصاد بالأساس عندما تكون الدولة في حالة حرب ومن ثم لا تكون هذه سياسة اقتصادية بعينها تعد السياسة الملائمة أو نتيجة افتراض أن الاقتصادات في حالات الحروب ما هي إلا حالات مماثلة لأي اقتصاد يتعرض لصدمة خارجية سلبية ومن ثم تكون السياسات الملائمة مماثلة لنظيرتها المطبقة في حالات السلم وكلا الوضعين خاطئان بصورة واضحة لأن فترة الصراع والحرب تشهد استمراراً لإجراء كافة المعاملات الاقتصادية كما أن الأفراد يستمرون في السعي وراء وسائل كسب العيش لضمان البقاء من ناحية ومن الناحية الأخرى تختلف الاقتصادات في حالات الحروب بصورة كبيرة عن تلك التي لا تعاني من حروب لذا تختلف أهداف السياسات واستجاباتها في الحاليتين .

ويتمثل السبب الثاني لحدوث مثل هذا الخطأ في إساءة فهم الاقتصاد السياسي للدول في فترات ضمن المشاهد في هذه الحالات أن تقوم بعض الأطراف

المتحاربة باستخدام موارد المعونة كأداة للحرب بدلا من الانتفاع بها في دعم معيشة الفقراء وتقليل التكاليف البشرية للحرب ويتعلق السبب الثالث بالاقتصاد السياسي لمجتمع المانحين ذاته فالأهداف والقيود السياسية والاقتصادية الخاصة بالمانحين تعلي من شأن الأهداف الإنسانية على حساب بقية الأهداف والتي قد تكون لها الأولوية القصوى من منظور الدول محل أطراف الصراع .

وفي ضوء ما سبق خلص بعض الباحثين إلى أن الفهم الجيد للاقتصاد السياسي للدول في فترات الحروب سوف يساهم في تصحيح الخطأ الأول كما أن تصميم السياسات الاقتصادية بحيث تعمل في مواجهة القوي المحلية للاقتصاد السياسي بقدر الإمكان سوف يحد من أثر الخطأ الثاني وبالرغم من هذا وحيث أن المشكلة الرئيسية مع سلوك المانحين تكمن في الأهداف التي تسيء توجيه الموارد والتي يتبناها مجتمع المانحين ذاته يظل لدينا خطأ سياسي يتعلق بتحديد الهدف الأول بالتحقيق من وجهة نظر المانحين .

ومن الواضح أن مجتمع المانحين هو الذي يلعب الدور الرئيسي في العديد من حالات الصراع وذلك يرجع ضمن ما يرجع إليه إلى أنه يمتلك الموارد المالية وبالتالي تزداد قدرته على التأثير على مختلف الأطراف وبالرغم من ذلك لا يجب التقليل من أهمية الدور الذي يلعبه الفاعلون المحليون فالسياسات الحكومية يمكن أن تعمل على تخفيف التكاليف البشرية للحروب ولهذا الأمر أبعاد فنية إلى جانب كونه يمثل قضية سياسية حيث إن الحكومة ذاتها قد تهدف إلى تخفيف التكاليف من على كاهل جماعة ما من السكان على حساب جماعة أخرى كما تحاول تقديم نصائح حول السياسات التي تقلل من التكاليف البشرية وتدعم حماية وأمن السكان فهي تدعم قدرة السكان كلهم في النفاذ إلى مصادر الاحتياجات الأساسية ثم تقدم النصح حول إمكانية تحقيق هذا في ضوء الموارد المالية والطاقة الإنتاجية

ومن ثم يتضح أن الموقف شديد التعقيد ويتطلب تفهم آتي للسلوك الاقتصادي والاقتصاد السياسي للفاعلين المحليين بما فيهم الحكومية جنبا إلى جنب مع الفاعلين الدوليين وفي ضوء ما سبق ذكره من دوافع وتبعات الصراعات والحروب الأهلية في القارة الأفريقية يمكن أن نصل إلى تحديد مجموعة من السياسات الاقتصادية التي من شأنها أن تقلل من مخاطر اندلاع الصراع أو تساعد في مرحلة تسوية الصراعات القادمة بالفعل .

ومن الضروري أن تولى الحكومات والمنظمات الدولية قدرا أكبر من الاهتمام لسياسات التخفيف من الفقر لما ترتبه هذه السياسات من آثار إيجابية من شأنها أن تدعم النمو الاقتصادي وتعزز بالتبعية من حالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي فلا يجب أن تقتصر نظرة الحكومات على أن تدعيم الأمن يتم عن طريق القدرة العسكرية فقط بل يجب أن يتم النظر بعين الاعتبار إلى أهداف الاستقرار الاجتماعي والسياسي جنبا إلى جنب مع تعزيز الأداء الاقتصادي فالأداء الضعيف للاقتصادات الأفريقية أدى إلى الافتقار إلى تجهيزات البنية الأساسية والمتطلبات التنموية وهو ما أدى بدوره إلى ضعف التواصل وجهود حالة الحراك الاجتماعي مما عزز الانتماءات والانقسامات القبلية والاثنية ولذا فإن تعزيز الأداء الاقتصادي سوف يؤدي إلى تعزيز الأمن الداخلي .

- ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام واتخاذ التدابير التي من شأنها أن تحد من معدل النمو السكاني فغالبية الدول الأفريقية تحقق معدل نمو سكاني يزيد عن 3.3% وهو ما يقترب من الحد الأقصى للنمو الطبيعي للأفراد ويمثل هذا الأمر منفذا متجددا لابتلاع أي أثر للنمو الاقتصادي بحيث لا ينعكس على نصيب الفرد من الدخل .

لذا فإن الجهود المبذولة للتخفيف من الفقر لن تؤتي ثمارها إلا إذا تم كبح جماح النمو السكاني كما أن النمو السكاني يمثل ضغطا على الموارد الطبيعية

والبيئة مما يقود في النهاية إلى المزيد من التدهور البيئي وتفتت الأراضي الزراعية وتقليل فرص النفاذ إلى الموارد الزراعية وبالتبعية إذكاء دوافع الصراع بين الجماعات المختلفة المتنافسة على هذا المورد المحدودة .

وكما سبق أن رأينا أن التوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية والتنمية غير المتوازنة يمثلان عاملين رئيسيين للعديد من حالات الصراع والعنف لذا يجب أن تراعي الحكومات معايير العدالة في التوزيع فيما بين الأقاليم والجماعات المختلفة عند القيام بعمليات تخصيص الموارد وصياغة السياسات الاقتصادية وغالبا ما يكون الصراع ناجماً عن اكتشافات بترولية أو معدنية جديدة فيتمسك القادة السياسيون في الإقليم الذي تمت فيه الاكتشافات بضرورة الاستحواذ على منافع هذه الاكتشافات مما يغذي الدوافع الانفصالية ويسود هذا الاتجاه في القارة الأفريقية لأنه في حالة الدول الحديثة عادة ما تكون الروابط القبلية والإقليمية أقوى من شعور الانتماء للدولة لذا فمن الضروري أن تصنع الحكومات صياغات للتوزيع بحيث تحقق الأقاليم التي تمت فيها الاكتشافات منافع أكبر نسبياً مقارنة بالأقاليم الأخرى ولعل نموذج نيجيريا في توزيع عوائد البترول يعد من النماذج الرائدة في عملية توزيع الموارد الاقتصادية.

- هذا وفي ضوء ما ذكر عن أهمية عدم العدالة الرأسية يجب أن يتم تقييم السياسات بناء على تأثيرها على عدم العدالة الرأسية جنبا إلى جنب مع قدراتها على التقليل من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للصراع وغالبية السياسات التي تصمم مباشرة لتقليل التكاليف الاجتماعية للصراع وتحقيق هدف تقليل عدم العدالة الرأسية من منظور أنها تستهدف الجماعات المتضررة فعلى سبيل المثال في حالة السودان عندما تم وضع هدف حق الجنوب في تقليل الفقر كان الهدف الأساس هو تقليل « عدم العدالة الاثنية الرأسية » كخطوة لتسوية الصراع وفي

المقابل يمكن أن تؤدي السياسات الاقتصادية الخارجية التي تستهدف دعم اقتصادات التصدير إلى توسيع نطاق عدم العدالة الرأسية وتوليد ظروف ملائمة لاندلاع الصراع وتزايد حدته ومرة أخرى تؤكد على أن تزايد إدراك الجماعات المختلفة بعدم العدالة والحرمان من الحقوق السياسية والاقتصادية الناجم عن تطبيق سياسات منجزة يساهم في إذكاء موجات العنف لذا فإن متطلبات المساواة الرأسية المتمثلة في إعادة الرأسية بين وداخل الجماعات المختلفة تعد من الأمور الجوهرية عند رسم السياسات الاقتصادية في فترات الصراع .

- ومن ثم يجب ألا يقتصر هدف السياسة الاقتصادية في الدول الأفريقية على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو فحسب بل لابد من تضمين أهداف تتعلق بالتخفيف من الفقر ونشر الخدمات التعليمية والصحية وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي فالتصاحب بين تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية وتحقيق هدف العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية بين الأقاليم والجماعات المختلفة يساهم في تقوية أواصر الروابط بين أقاليم الدولة مما يقود في النهاية إلى ضمور المطالب الانفصالية وتقليل دوافع العنف .

ويتطلب هذا الأمر ضرورة الموازنة بين أهداف التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي من ناحية وأهداف بناء الطاقات الإنتاجية والإصلاحات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية من الناحية الأخرى .

كما تؤكد العديد من الدراسات على أن بناء الثقة خلال فترة ما بعد الحرب وضمن قدر من الاستقرار في السياسات الاقتصادية والمتبعة تعد من العوامل الرئيسية المؤثرة في جذب الاستثمارات وتشجيع رأس المال الخاص فهذه الفترة تتسم بعزوف رأس المال الخاص عن المشاركة في العملية الإنتاجية كما أنه يبتعد عن الاستثمار في السلع الرأسمالية غير القابلة للتداول لذا لابد من خلق الحوافز اللازمة لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومن أكثر العوامل الجاذبة لها

تحقيق بيئة اقتصادية تتسم بالاستقرار والثقة وإرساء قواعد التبادل وتنظيم الأسواق .

ثالثا : الآثار الاجتماعية للصراعات والمشكلات الأمنية في القارة الأفريقية :

لقد أدى اشتداد العنف المدني والحروب الأهلية والصراعات بالقارة الأفريقية إلى تقويض رأس المال البشري وتراجع معدلات التنمية البشرية في البلدان التي عانت من تلك الصراعات وتعرضت تنمية رأس المال البشري لانتكاسة كبيرة بسبب تلك الصراعات المسلحة في أفريقيا والتي نتج عنها وحدها أكثر من مليوني قتيل خلال خمس سنوات فقط من 1992 - 1997 وملايين من اللاجئين والمشردين والفقراء والمعدمين والمرضى والأمية والعاطلين ولا شك أن الصراعات والمشكلات الأمنية تؤثر تأثيرا عميقا على الفئات الأشد ضغطا بين السكان مثل المعوقين والأطفال والمسنين والإناث وتفتقد هذه الفئات وغيرها إلى الأمن وتعرض للمخاطر التي لا تنتهي بنهاية الحروب والصراعات .

ولا شك أن الأثر السلبي للحروب والصراعات على تنمية رأس المال البشري ينبع بالأساس من تأثيرهم على الخدمات الصحية والتعليمية سواء بطريق غير مباشر من خلال ضالة النصيب النسبي للإنفاق على تلك الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي GDP وذلك مقارنة بالإنفاق العسكري .

وللتدليل على مدى التدهور الذي أصاب رؤوس الأموال البشرية في بعض الدول الأفريقية التي شهدت صراعات وحروباً جرت على أرضها فإن الجدول رقم (10) يتتبع اتجاهات التنمية البشرية في عدد من الدول الأفريقية التي شهدت اضطرابات سياسية خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات .

وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير للتنمية البشرية لعام 2001، 2002، 2003 جدول رقم (10) في كل منهم إذا يتضح من استقراء الجدول رقم (10) أن الدول الأفريقية التي عانت من اضطرابات وقلقل سياسية قد تدنت بها قيم دليل التنمية البشرية ففي أنجولا على سبيل المثال بلغت قيمته 0.212 سنة 1980 ارتفعت قليلا 0.304 سنة 1987 م ولكنها ظلت تصنف ضمن مصاف الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وفي سيراليون كان الوضع أسوأ حيث وصلت قيمة دليل التنمية البشرية سنة 1980 إلى 1770 انخفضت إلى 0.150 عام 1987 وتحسنت قليلا سنة 1999 م إلى 0.258 ولكنها ظلت هي الأخرى تصنف ضمن الدول منخفضة التنمية البشرية وهكذا فإن هذا يؤكد بوجود علاقة ارتباط عكسية بين المشكلات الأمنية بشكل عام وتنمية رؤوس الأموال البشرية. هذا ويمكن بالنظر إلى عدد من المؤشرات الاجتماعية التعرف على بعض الآثار الاجتماعية للحروب والصراعات في عدد من الدول الأفريقية التي عانت منها ومن هذه المؤشرات ما يلي :

1- ارتفاع معدل الوفيات بتلك الدول : فمن الملاحظ ارتفاع عدد القتلى : وحجم الوفيات الناتج عن تلك الحروب ففي السودان على سبيل المثال عدد الوفيات في الحرب الأهلية الأولى في جنوب السودان في الفترة من 1955 - 1972 بحوالي 170000 قتيل وزاد العدد في الحرب الأهلية الثانية في الفترة من 1983 - 1993 وخاصة بين المدنيين فلقد قدرت أعداد الموتى من الجيش بحوالي 34.921 قتيلًا خلال الفترة من 1984 - 1989 بحوالي عشرين ألفًا من المدنيين. وفي رواندا راح حوالي ثمانين ألف مواطن (10٪ من جملة سكانها) ضحية الإبادة الجماعية التي حدثت بها سنة 1994 م وشرد حوالي ثلاثة مليون مواطن بين الدول المجاورة لها ويتضح من الجدول رقم (11) الوفيات بسبب الحروب الأهلية في عدد من الدول الأفريقية التي عانت من الحروب ونسبتهم من السكان

خلال الفترة من 1980 - 1990 ويتضح أيضًا من الجدول رقم (11) عظم حجم الوفيات بسبب الصراعات والحروب الأهلية في هذه الدول ففي رواندا بلغ عدد الوفيات بسبب تلك الصراعات 750 ألف قتيل وفي إثيوبيا 609 ألف قتيل وفي السودان 500 ألف قتيل يمثلون 1.8٪ من السكان .

ولا يقتصر الأمر على ارتفاع عدد الوفيات فقط ولكن تتزايد أيضا معدلات الوفيات بين الأطفال خاصة وفيات الأطفال دون سن الخامسة ويوضح الجدول رقم (12) معدل وفيات الأطفال دون الخامسة والعمر المتوقع عند الميلاد في عدد من الدول الأفريقية التي أصابها الصراعات والحروب .

ويتضح من قراءة الجدول رقم (12) التزايد الملموس سواء في وفيات الأطفال بشكل عام أو في أعداد الوفيات من الأطفال دون سن الخامسة فلقد بلغ معدل وفيات دون سن الخامسة فلقد بلغ معدل وفيات الأطفال في سيراليون على سبيل المثال 189 في الألف عام 1982 وانخفض قليلا إلى 185 في الألف عام 1990 في حين بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 283 في الألف عامي 1998، 1999 وهو من أعلي المعدلات في العالم .

كما ينخفض العمر المتوقع عند الميلاد في تلك الدول بشكل ملحوظ حيث تراجع هذا المعدل في حالات عديدة مثل بورندي 47.8 عامًا سنة 1982 إلى 44 عامًا سنة 1990 ثم إلى 42 عامًا سنة 2001 بل وبلغ هذا المعدل 35 عام في سيراليون خلال عامي 1982، 1990 وارتفع قليلا إلى 37 عامًا سنة 2001 مما يعكس مدى الضرر الذي يلحق برؤوس الأموال البشرية في تلك الدول ويفسر تراجع قيم دليل التنمية البشرية بها .

2- تدهور نسب الالتحاق بالتعليم : فلقد تدنت فرص الحصول على التعليم وانخفضت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في هذه الدول بشكل ملحوظ ،

ففي السودان على سبيل المثال أثرت الحرب الأهلية التي دارت في الجنوب على تدهور مستوى الخدمات التعليمية المقدمة بشكل ملموس ففي عام 1983 كان يوجد أكثر من 1500 مدرسة حكومية ومؤسسة للتعليم العالي وكان هناك أكثر من 347000 طالب بالمدارس الابتدائية 27000 طالب بالتعليم المتوسط 9400 طالب بالتعليم الثانوي وبحلول عام 1989 دمرت أكثر من 25٪ من المدارس وتدهور الوضع بشكل أكبر مع تصاعد العمليات العسكرية في التسعينيات ولقد أدى إغلاق العديد من المدارس إلى انتقال آلاف الطلاب إلى الشمال بحثا عن فرص تعليمية أخرى ولكن لم يتمكن سوى 15٪ من استكمال تعليمهم في الشمال.

ويوضح الجدول رقم (13) معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ومعدلات الأمية في عدد من الدول التي مزقتها الحروب الأهلية خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات .

ويتضح من هذا الجدول تراجع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في معظم الدول التي شملها الجدول ففي أنجولا على سبيل المثال انخفضت تلك النسبة من 175٪ سنة 1980 لتصل إلى 92٪ عام 1990 ثم إلى 72٪ عام 1995 وفي الكونغو الديمقراطية انخفضت تلك النسب 92٪ عام 1980 إلى 87٪ عام 1985 ثم إلى 70٪ عام 1990 بل وصلت إلى 47٪ فقط خلال الفترة من 1998-2000 م .

كما يلاحظ أيضا من الجدول ارتفاع معدل الأمية في معظم هذه الدول فقد وصل هذا المعدل في النيجر إلى 85٪ وإلى 60٪ في مالي . 59٪ في تشاد 57٪ في موزمبيق وذلك خلال عام 1995 .

3- تدهور القدرة على الأمداد بالخدمات العامة : لقد تدهورت قدرة هذه

الدول على توفير الخدمات العامة الاجتماعية والإنسانية تدهورا ملحوظا مثل

الخدمات الصحية والتعليمية توفير المياه النقية الصالحة للشرب والصرف الصحي والبيئة الأساسية من شبكات المياه والصرف والطرق ونظم الاتصالات والسكك الحديدية.... إلخ ففي جنوب السودان على سبيل المثال تم إغلاق أكثر من 25 مركبا من مراكب نقل البضائع Barges بسبب الحروب وقدر أن ما يقرب من عشرين طريقاً و 17 جسرا من الجسور الرئيسية في جنوب السودان قد تم تدميرها وتخريبها من جراء تلك الحروب كما تم تدمير معظم خطوط السكك الحديدية . ويوضح الجدول رقم (13) النسبة من السكان الذين يحصلون على مياه نظيفة وصرف صحي آمن وخدمات صحية في عدد من الدول الأفريقية التي ثارت بها بعض المشكلات الأمنية خلال ذلك من منتصف الثمانينيات وحتى عام ألفين . ويتضح من الجدول رقم (14) مدى تدني فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية في بعض هذه الدول كما هو الحال في أفريقيا الوسطي تشاد الكونغو الديمقراطية ، ليبيريا ، موزمبيق ، إثيوبيا . ومما هو جدير بالذكر أنه في معظم الدول الأفريقية التي ضربتها الصراعات . والحروب تراجع نصيب الفرد بها من الأسعار الحرارية والموارد والطاقة بصفة عامة فلقد انخفض نصيب الفرد من الأسعار الحرارية في أنجولا من 2017 سعر حراري فرد سنة 1970 إلى 1983 سعر حراري للفرد في عام 1992 كما انخفض هذا النصيب في بوروندي من 2094 للفرد إلى 1708 سعر للفرد خلال نفس الفترة وفي أفريقيا الوسطى انخفض من 2378 سعر للفرد إلى 1708 سعر حراري للفرد يوم وكذلك الحال في كل من موزمبيق أوغندا ، سيراليون ، ورواندا .

وفي ختام التعرض لأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراعات والمشكلات الأمنية المتكررة الحدوث بالقارة الأفريقية يتعين على صانع القرار التفهم لعدد من الدروس المستفادة من تلك الحروب وكيفية التصدي لتلك الآثار ومحاولة التخفيف من حدتها خاصة على الفقراء منها الآتي :

1- يتعين في البداية التفهم الواضح والإدراك الكامل لجذور وأسباب تلك المشكلات الأمنية حتى يمكن القضاء عليها من أساسها ومنع تأججها واشتعالها مرة أخرى .

2- يتعين على صانع القرار في الدول التي تفجرت بها تلك الصراعات أن يتفهموا مضمون الاقتصاد السياسي للحروب وأن يقوموا بوضوح الخطط والإستراتيجيات طويلة الأجل التي تتضمن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة لتلك الصراعات وخاصة عند استمرارها لفترات طويلة نسبيا .

3- أن تؤكد تلك الإستراتيجيات على توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للفقراء من المواطنين وذلك لأن تلك الفئة من الشعوب هي الأكثر عرضه للتضرر الاقتصادي من الصراع وغالبا ما تتحمل العبء الأكبر في تكاليف هذا الصراع .

4- أن يدرك صانع القرار أن العودة إلى الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة قبل الحرب أمر من الصعب تحقيقه بشكل مفاجئ وإنما ينبغي تصميم وتنفيذ سياسات متسقة من شأنها العمل على الانتقال بالاقتصاد إلى وضع يمكنه من التعامل مع تلك الصراعات ودوافعها في المستقبل وذلك لاحتوائها قبل أن تشتد .

5- تصميم سياسات اقتصادية من شأنها القضاء على عدم المساواة والتفاوت في توزيع الدخل والثروات داخل الدولة ؛ لأن العامل الاقتصادي هو من أهم العوامل التي تشعل نار الحروب والاضطرابات .

6- الاهتمام بتنمية رؤوس الأموال البشرية القادرة على تعويض الدولة عما فقدته من ثروات سواء اقتصادية أو بشرية والعمل على إصلاح البنى التحتية والاجتماعية والتأكيد على كفاءة وفعالية الخدمات العامة المقدمة من قبل الدولة سواء الصحية أو التعليمية ... إلخ .

هذا ومن أبرز العوامل السياسية المسببة للحروب الأهلية في القارة الأفريقية الافتقار إلى اقتسام السلطة ومركزية الإدارة السياسية والانقلابات العسكرية وفشل محاولات إصدار تشريع دائم والافتقار إلى تطبيق حقوق الإنسان وقواعد الديمقراطية . كما جاءت الانقسامات الاثنية والقبلية في مقدمة العوامل المسببة للعديد من حالات الصراع في القارة الأفريقية . ومع هذا يسود اعتقاد شائع بأن الفروق الاثنية والدينية غالباً ما تكون سائرًا لأسباب أخرى أكثر عمقاً مثل العوامل الاقتصادية والسياسية أو أنها تستخدم في إخماد حدة الصراعات المندلعة بالفعل .

وفي الآونة الأخيرة أصبحت الاختلافات الدينية وتنامي التيارات الأصولية من العوامل الهامة المسببة للاضطرابات الاجتماعية والصراعات المسلحة في العديد من أجزاء القارة الأفريقية وكذلك تؤكد بعض الدراسات أن حالات الصراع والحروب الأهلية غالباً ما تكون مقترنة بفشل أو ضعف العقد الاجتماعي وتستشهد بعض من هذه الدراسات بأمثلة تطبيقية من دول أفريقية توضع الأنماط المختلفة لحالات ضعف العقد الاجتماعي وتأثيرها على الميل للعنف وارتفاع مخاطر الصراع .

وعلى الرغم من انتشار الكتابات الخاصة بالفقر وتبلور العديد من الاتجاهات الفكرية والأيدلوجية التي تعالج قضايا الفقر إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الفقر، فالفقر من المفاهيم النسبية المجردة حيث إنه يصف ظاهرة اجتماعية اقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة كما أن المفهوم يختلف باختلاف

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

المجتمعات والفترات الزمنية وأدوات القياس من جهة أخرى وفي هذا الصدد حاول البنك الدولي وضع تعريف شامل للفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة وحتى هذا التعريف يعتمد على تحديد مفهوم الحد الأدنى من مستوى المعيشة وهو الأمر الذي يختلف بدوره من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى ، كما عرفه آخرون على أنه عدم قدرة الفرد أو الأسرة على الحصول على قدر كافٍ من الموارد لإشباع حاجاته الأساسية وتتمثل هذه الحاجات الأساسية في المأكل والملبس والمأوى والصحة والتعليم وباقية المتطلبات الأساسية للحياة⁽¹⁾ .

جدول رقم (4)

الإنفاق العسكري في 10 دول أفريقية بالمليون دولار خلال الفترة 1991-2000
م (بالأسعار الثابتة لسنة 95)

الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجزائر	622	1041	1119	1362	1319	1502	1807	1911	3221	2329
أنجولا	1128	1214	656	2322	1591	2474	1860	732	2418	-
بتسوانا	170	158	166	152	139	128	148	191	189	185
بورندي	49.4	508	50.3	52.6	43.8	50.8	53	52	61.6	-
جيبوتي	34.9	35.8	31.6	29.4	27	21.4	22.6	22.6	-	-

(1) انظر :

د/ عبد الفارس : الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية

2001) ص 19-30 .

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

-	167	197	86.8	137	118	74.1	95.3	-	-	إريتريا
-	653	349	223	118	105	124	135	122	79	أنثيوبيا
-	-	-	-	136 2	147 4	160 0	137 4	136 9	138 1	المغرب
59.9	88.6	87.2	79.2	86.1	60.1	28.4	105	108	132	رواندا
401	213	173	212	200	197	199	191	215	269	زيمبابوي

المصدر :

Wuyi omit oogun, Military Expenditure and conflict in Africa, www.
Unpan 1. Un, Org/ untradoc/groups/public/documents/UNPAN.pdf.

نقلا عن المصدر السابق مباشرة (تابع الجداول) .

جدول رقم (5)

الإنفاق العسكري في 10 دول أفريقية كنسبة من الـ CDP
خلال الفترة 91-99م

الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الجزائر	1.2	2.2	2.6	3.2	3	3.3	3.7	4	43.8
أنجولا	6.8	12	12.5	19.8	17.6	19.5	22.3	11.4	23.5
بتسوانا	4.4	4.3	4.5	3.9	3.5	2.9	3.1	3.7	3.4
بورندي	3.8	3.6	3.7	3.9	4.2	5.7	6.3	5.9	6.1
جيبوتي	5.9	6.1	5.6	5.4	5.1	4.2	4.5	4.4	-
إريتريا	-	-	21.4	13	19.9	22.8	13.5	29	22.9
أنثيوبيا	2	2.7	2.9	2.4	2	1.9	3.4	5.1	9

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

-	-	-	3.9	4.7	4.9	4.4	4.3	4.1	المغرب
4.2	4.3	4.1	5.2	3.9	3.4	4.6	4.4	5.5	رواندا
3.4	2.7	3.4	3.2	3.6	3.3	3.4	3.7	3.8	زيمبابوي

نقلا عن المصدر السابق مباشرة.

جدول رقم (6)

الإنفاق على التعليم والصحة في عدد من الدول الأفريقية التي شهدت
صراعات الـ CDP

الدولة	الإنفاق على التعليم كنسبة من الـ GDP		الإنفاق على الصحة كنسبة من الـ GDP	
أنجولا	-	3	27	6
رواندا	2.7	-	2.8	5
بوروندي	-	3	3.4	5
جيبوتي	-	4	3.5	-
سيراليون	3.7	-	1	10
السودان	41.8	6	-	3.4
أثيوبيا	2.5	-	3.9	3.8
غامبيا	3.1	4	2.7	3.4
ليسوتو	7.5	6	10.1	13

المصدر : World Bank, African Development Indictors 2004

نقلاً عن المصدر السابق مباشرة .

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

جدول رقم (7)

إجمالي الدين الخارجي وخدمة هذه الديون (بالمليون دولار)

خدمة الدين بالمليون دولار					إجمالي الدين الخارجي بالمليون دولار					الدولة
2003	2002	1998	1992	1982	2003	2002	1998	1992	1982	
2.400	2.270	2.070	1.610	220	9.710	9.30	10.588	12.014	9.574	أنجولا
20	30	40	40	10	1.020	1.119	1.127	994	212	بورندي
180	-	20	-	-	1.290	1.011	905	752	247	أفريقيا الوسطى
4	30	-	-	-	1.520	1.371	1.003	636	137	تنشاد
180	10.410	810	2.520	720	8.730	10.434	13.506	11.368	4.505	الكونغو الديمقراطية
20	30	-	-	-	420	395	337	227	24	جيبوتي
20	30	-	-	-	570	509	141	-	-	أريتريا
80	70	80	60	20	3.110	3.198	3.017	2.264	867	مالي
120	110	90	90	0	1.840	1.921	2.400	2.134	1.167	موريتانيا
180	150	90	80	390	4.210	3.644	4.114	4.892	21.695	موزمبيق
70	60	30	-	-	1.950	1.886	1.617	1.193	603	النيجر
40	40	20	-	-	1.470	1.140	1.159	806	220	رواندا
80	70	50	90	70	1.090	1.152	1.179	1.157	386	سيراليون
5.990	5.140	6.190	3.510	2.530	33.400	32.728	37.462	22.765	22.609	السودان
160	130	140	250	-	3.880	3.647	3.631	2.674	841	أوغندا
200	200	200	180	60	5.676	5.233	5.151	9.026	1.191	أثيوبيا

المصدر : مجمع ومحسوب من :

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

African Development Report 2004, table 2-12, 2-13, p325/326.

نقلًا عن المصدر السابق مباشرة .

جدول رقم (8)

الفقر في عدد من الدول الأفريقية التي عانت
من الحروب والصراعات وكذلك معامل جيني

معامل جيني 1997-1991		حجم الفقر	النسبة من السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا		الدولة
الريف	الحضر	1984-2000	1993-2000	1984-1999	
-	-	-	-	-	أنجولا
-	-	36	58	-	بورندي
63	-	51	67	-	أفريقيا الوسطى
-	-	64	-	-	تشاد
-	-	-	-	-	الكونغو الديمقراطية
39	38	45	-	-	جيبوتي
-	-	53	69	-	أريتريا
-	-	-	-	-	ليبيريا
55	53	64	73	-	مالي
33	34	46	29	31	مرويتانيا
31	39	63	61	62	النيجر
50	-	68	-	-	سيراليون
-	-	-	-	-	السودان
44	35	55	82	69	أوغندا
40	56	44	82	-	أثيوبيا
-	-	35	-	-	زيمبابوي
-	-	51	-	46	رواندا

المصدر : مجمع ومحسوب من :

African Development Indicators 2002, 2004 table 132,p310.

نقلاً عن المصدر السابق مباشرة .

جدول رقم (9)

توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء خلال الفترة 1989-2000

الدولة	أغنى 10% -1989 2000	أغنى 20% -1989 2000	أفقر 10% -1989 2000	أفقر 20% 2000-1989
بورندي	32.8	48	1.7	5.1
أفريقيا الوسطى	47.8	65	0.7	2
جيبوتي	29.9	45.4	2.3	6.4
أثيوبيا	43.8	60.8	0.7	2.4
مالي	40.4	56.2	1.8	4.6
موريتانيا	31.7	46.5	2.5	6.4
موزمبيق	31.7	46.5	2.5	6.5
النيجر	35.4	53.5	0.8	2.6
سيراليون	43.6	63.4	0.5	1.1
أوغندا	29.8	44.9	3	7.1

المصدر : World Bank, African Development Indictors 2004

نقلاً عن المصدر السابق مباشرة .

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

جدول رقم (10)

قيمة دليل التنمية البشرية

الدولة	1980	1987	1999	2000	2001	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 1999	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2001
أنجولا	0.212	0.304	0.422	0.403	0.377	156	164
بوروندي	0.219	0.235	0.309	0.313	0.337	170	171
تشاد	0.151	0.157	0.359	0.365	0.376	163	165
الكونغو الديمقراطية	0.286	0.249	0.429	0.431	0.363	143	167
أثيوبيا	-	0.282	0.321	0.327	0.359	169	169
سيراليون	0.177	0.150	0.258	0.275	0.275	174	175
مالي	0.146	0.143	0.378	0.386	0.337	171	172
موزمبيق	0.247	0.239	0.323	0.322	0.356	166	170
موريتانيا	-	0.208	0.437	0.438	0.454	149	154
السودان	0.229	0.255	0.439	0.499	0.503	157	138
أوغندا	0.215	0.354	0.435	0.444	0.489	160	147
أفريقيا الوسطى	0.226	0.258	0.372	0.375	0.363	154	168

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (undp) التنمية البشرية لعام 1998 جدول (5) وتقرير التنمية البشرية لعام 1990 ، جدول (1) .

- نقلاً عن المصدر السابق مباشرة

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

الجدول رقم (11)

الوفيات بسبب الحروب والصراعات في عدد من الدول الأفريقية ونسبتهم من السكان في خلال الفترة 1980-1990 م

الدولة	الوفيات بالآلاف	النسبة من السكان	الدولة	الوفيات بالآلاف	النسبة من السكان
رواندا	750	9.6	أثيوبيا	609	1.1
ليبيريا	200	6.9	الكونغو الديمقراطية	40	0.9
موزمبيق	1050	6.8	سيراليون	40	0.9
الصومال	400	4.4	تشاد	35	0.6
أنجولا	341	3.2	المجموع والنسبة من الوفيات	4431	75.93 % من جملة الوفيات
بورندي	200	3.2			
السودان	500	1.8			
أوغندا	308	1.5			

المصدر: بتصرف عن: د. عزيزة بدر «التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات والحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا» .

نقلا عن المصدر السابق مباشرة .

جدول رقم (12)

وفيات الأطفال (وفيات الأطفال دون سن الخامسة) والعمر المتوقع عند الميلاد

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

وفيات الأطفال دون سن الخامسة			وفيات الأطفال في الألف			العمر المتوقع عند الميلاد			الدولة
2002	1990	1982	2001	1999	1998	2001	1990	1982	
47	45	42	260	208	204	154	166	189	أنجولا
42	44	47	190	176	196	114	114	118	بورندي
42	48	47	180	151	162	115	115	114	أفريقيا الوسطى
48	46	43	200	189	172	117	118	120	تشاد
45	52	50	205	161	141	129	128	109	الكونغو الديمقراطية
44	48	45	243	177	176	100	119	132	جيبوتي
51	49	44	111	105	90	67	92	91	أريتريا
41	45	43	235	223	218	141	152	180	مالي
51	49	47	231	143	140	120	120	117	موريتانيا
41	43	44	183	203	213	125	143	133	موزمبيق
46	45	42	197	252	250	156	161	136	النيجر
40	40	46	265	203	205	56	107	244	رواندا
37	35	35	183	283	238	182	185	189	سيراليون
47	42	43	316	203	199	133	133	143	الصومال
43	47	49	124	162	105	79	100	92	أوغندا
53	52	48	107	109	170	65	750	116	السودان
42	45	42	166	166	173	97	128	159	أنثيوبيا

المصدر: African Development Indicators 2002, 2004 table 13-6.

- نقلاً عن المصدر السابق مباشرة.

جدول رقم (13)

معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ومعدلات الأمية

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية

الأمية %				معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي					الدولة
2002	1999	1990	1985	-1998 2000	1995	1990	1985	1980	
-	-	-	-	74	72	92	107	175	أنجولا
50	53	62	66	65	51	73	53	26	بورندي
50	55	67	72	75	57	65	75	71	أفريقيا الوسطى
54	59	72	78	73	51	54	44	-	تشاد
36	40	52	59	47	67	70	87	92	الكونغو الديمقراطية
33	37	47	53	40	38	38	40	37	جيبوتي
42	47	57	62	57	56	-	-	-	أريتريا
44	47	61	67	118	25	-	-	48	ليبيريا
73	60	74	81	61	41	27	25	26	مالي
59	58	64	23	83	75	49	48	37	موريتانيا
54	57	67	71	92	60	67	87	99	موزمبيق
83	58	89	90	35	29	29	26	25	النيجر
31	34	47	53	119	94	70	63	63	رواندا
-	-	-	-	-	10	-	14	22	الصومال
40	34	54	60	55	50	53	52	50	السودان
31	34	44	49	136	74	75	73	50	أوغندا

المصدر: African Development Indicators 2002, 2004 table 13-14,13-10.

نقلًا عن المصدر السابق مباشرة.

جدول رقم (14)

التكامل الاقتصادي في أفريقيا.. بين النظرية والتطبيق

نسبة السكان الحاصلين على خدمات المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية

الخدمات الصحية			المياه النقية			الصرف الصحي			الدولة
2000	93-90	1982	2000	93-90	1998	2000	93-90	1982	
76	24	70	38	31	28	44	31	18	أنجولا
20	80	45	-	58	23	-	58	52	بورندي
88	13	-	60	18	24	13	18	19	أفريقيا الوسطى
74	26	30	27	33	31	29	33	14	تشاد
41	59	33	45	60	33	20	60	23	الكونغو الديمقراطية
-	-	-	100	24	43	91	24	37	جيبوتي
-	-	-	46	68	-	13	68	-	أريتريا
80	-	35	65	49	17	69	49	21	مالي
70	-	30	37	72	37	33	72	-	موريتانيا
70	30	40	60	24	15	43	24	20	موزمبيق
70	30	48	59	52	37	20	52	9	النيجر
-	-	80	41	74	49	8	79	58	رواندا
64	-	36	28	34	24	38	34	21	سيراليون
-	-	20	-	37	31	-	37	15	الصومال
-	70	70	75	77	40	62	77	5	السودان
29	71	42	50	42	16	75	42	13	أوغندا
-	55	44	42	27	16	15	27	19	أثيوبيا

المصدر: African Development Report 2004 table 3-5.

نقلًا عن المصدر السابق مباشرة.

المبحث الثاني
الأسس التي أرستها المنظمات الاقتصادية في
أفريقيا لتعزيز السلم والأمن الجماعي مع
دراسة حالة آليات السلم والأمن في كل من
الكوميسا والأيكواس ودور الأيكواس في بعض
الصراعات في الإقليم



تمهيد :

مما لا شك فيه أن التكامل الإقليمي يعد سمة أساسية من سمات عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هذا وقد أعطت خبرة القارة الأفريقية في التكامل الإقليمي أولوية كبيرة للجوانب الاقتصادية لكن ما لبث أن تحول الاهتمام ليشمل جوانب سياسية وأمنية نظرا لتأثير هذه الأبعاد على الهياكل الإقليمية سواء كانت على مستوى القارة ككل أو حتى مستوى الأقاليم الفرعية بها .

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن انضمام الدول الأفريقية في إطار تكتل سواء كان على مستوى الأقاليم الفرعية أو حتى على مستوى القارة ككل من شأنه أن يضمن ترتيبات معينة لتسوية النزاعات بين الدول المنضمة آلية وترتيبات أخرى لتدخل المنظمة أو التكتل لتسوية النزاعات الداخلية في هذه الدول كنظام المراقبة الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعروف اختصارا بالأيكوموج حيث تدخل لتسوية الصراعات والحروب الأهلية في الإقليم كالحرب الأهلية الليبيرية عام 1990 والحرب الأهلية في سيراليون منذ عام 1998 فضلا عن أن عملية التكامل الاقتصادي في حد ذاتها وما يترتب عليها من تدعيم لعلاقات التبادل التجاري بين الدول تقلل من إمكانية حدوث صراعات بين تلك الدول وكذلك ما تطوي عليه من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وكذلك ارتفاع في متوسط دخول الأفراد وتحقيق مستويات معيشية أعلى يساهم كل ذلك في تقليل حدة صراعات ناتجة عن تباينات اثنية وما إلى ذلك .

ومن هنا فإن الدراسة سوف تتناول في هذا المبحث إمكانية استخدام التكامل الاقتصادي في إطار المنظمات الاقتصادية في أفريقيا لتعزيز السلم والأمن الجماعي وذلك من خلال تناول الأسس التي أرستها ووضعتها هذه المنظمات مع دراسة حالة لآليات السلم والأمن في كل من الكوميسا و الأيكواس ودور

الأيكواس في بعض الصراعات .

أولا- الأسس التي أرسنها المنظمات الاقتصادية في أفريقيا
لتعزيز السلم والأمن الجماعي في أفريقيا :

ونتناولها من خلال تناولنا لهذه المنظمات والتجمعات الاقتصادية على الوجه
التالي :

1- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) : تعد الكوميسا
واحدة من أكبر التجمعات الاقتصادية شبه الإقليمية في القارة الأفريقية حيث تضم
في عضويتها عشرين دولة تمتد من شمال القارة إلى شرقها وإلى جنوبها وهي
تحديدا من الشمال إلى الجنوب وتضم كلا من مصر ، السودان ، أثيوبيا ، أريتريا ،
جيبوتي ، أوغندا ، كينيا ، رواندا ، بوروندي ، الكونغو الديمقراطية ، مالاوي ،
سيشل ، موريشيوس ، جزر القمر ، مدغشقر ، زامبيا ، زيمبابوي ، أنجولا ،
سوازيلاند ، بالإضافة إلى ليبيا التي انضمت إلى التجمع بصفة مراقب .

وبذلك تغطي السوق رقعة جغرافية واسعة تصل إلى 41 ٪ من مساحة القارة
الأفريقية كما تضم مجموعة دول الكوميسا نسبة من عدد السكان تقترب من
نصف سكان القارة وقد مر إنشاء الكوميسا بالعديد من المراحل التي بدأت
بالتوقيع على الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة التفضيلية والتي دخلت حيز التنفيذ
في ديسمبر عام 1982 م وصولا إلى صدور القرار بتحويل تلك المنطقة إلى سوق
مشتركة باعتبارها مرحلة جديدة في عملية الاندماج الاقتصادي حيث دخلت
الاتفاقية حيز التنفيذ في ديسمبر 1994 م .

هذا وقد حددت الاتفاقية المنشئة للسوق المشتركة لدول الشرق والجنوب
الأفريقي عددا من الأهداف التي تمت صياغتها بحيث تؤدي إلى خلق ظروف
ملائمة لتحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء والقضاء على مواطن الضعف

الهيكلية وإزالة العوائق أمام التجارة البينية والاستثمار عبر الحدود والحد من المعوقات الإدارية وتعظيم المصلحة المشتركة فيما بين الدول الأعضاء .

- هذا وقد حرص تجمع الكوميسا على إقرار السلام والأمن بين أعضائها في مستويات عدة أولها كان واضحا في الهدف الرابع الذي تبنته الكوميسا والذي انصب على التعاون من أجل تشجيع السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في التجمع على أساس أن إقرار الأمن والاستقرار إنما يمثل المقدمة الأولى والبيئة المناسبة لقيام تنمية اقتصادية حقيقية وقد رأت الدول الأعضاء أن السبيل إلى تحقيق ذلك يمكن أن يكون من خلال التعاون والمشاورات المستمرة حول الأحداث المتعلقة بسلام وأمن واستقرار الدول الأعضاء من أجل منع وحسن إدارة وحل الصراعات فيما بينها وبين الدول الأخرى، وأيضا من خلال تشجيع سياسة حسن الجوار وعدم الاعتداء وأعمال مبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية بين الدول الأعضاء .

ومن ثم تبدو الأسس التي اتخذتها الكوميسا لإقرار السلام والأمن بين أعضائها والذي يمثلها المبدأ الرابع من المبادئ التي قامت عليها الكوميسا وهو مبدأ عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء ويعد هذا المبدأ قاعدة أساسية ومهمة يمكن من خلاله تحقيق السلام والأمن والاستقرار وعلي العكس من ذلك فإن حدوث حالة أو أكثر من حالات الاعتداء بين الدول .

الأعضاء أو بداخلها يعد البداية لتقويض جهودها نحو تحقيق أي تعاون أو تضامن .

هذا وقد جاء المبدأ أن التاسع والعاشر ليؤكد على ما نص عليه المبدأ الرابع حيث تضمن المبدأ التاسع على ضرورة صيانة السلم والاستقرار الإقليمي من خلال تشجيع وتقوية حسن الجوار كما تضمن المبدأ العاشر النص على التسوية

السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء مما يعني أن المنظمة قد آلت على نفسها أن تزود الدول بالأداة التي يمكن الالتجاء إليها لفض المنازعات سلميا بين الدول الأعضاء .

هذا وسيتم تناول آليات السلم والأمن تفصيلا كدراسة حالة .

2- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأيكواس) :

تعد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعروفة باسم « الأيكواس » أحد التجارب التكاملية الهامة التي شهدتها إقليم غرب أفريقيا بعد فشل العديد من تجارب التكامل التي قامت بها مجموعات مختلفة من دول الإقليم وقد أسفرت الجهود عن توقيع خمس عشرة دولة على اتفاقية لاجوس المنشئة للجماعة في مايو عام 1975 والتي دخلت حيز النفاذ في يوليو من عام 1975 م .

هذا وتضم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عضويتها خمس عشرة دولة وفقا لاتفاقية لاجوس ما بين دول فرانكفونية هي (بنين ، ساحل العاج ، غينيا بيساو ، بوركينا فاسو ، مالي موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، توجو ، ودول أنجلوفونية وهي (نيجيريا ، ليبيريا ، سيراليون ، غانا ، جامبيا) .

بالإضافة إلى الرأس الأخضر وقد انضمت إلى هذه الجماعة بعد توقيع الاتفاقية ليصبح عدد الدول الأعضاء في الجماعة ست عشرة دولة أفريقية ثم تراجع العدد مرة أخرى إلى خمس عشرة دولة بعد انسحاب موريتانيا من الجماعة .

- هذا وتهدف الجماعة إلى تشجيع التعاون والتنمية في جميع الأنشطة خاصة في مجال الصناعة والنقل والمواصلات والطاقة والزراعة والموارد الطبيعية والتجارة والمجالات المالية والنقدية إلى جانب الشؤون الثقافية والاجتماعية وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة للأفراد وضمان الاستقرار الاقتصادي ودعم العلاقات بين

الدول الأعضاء والمساهمة في تقدم نمو دول القارة الأفريقية .

- وبالرغم من أن منظمة الأيكواس هي منظمة اقتصادية بالأساس تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لدول الإقليم إلا أن قادة المنظمة أدركوا من اللحظة الأولى مدى الترابط بين البعد الاقتصادي من ناحية والبعدين السياسي والأمني من ناحية أخرى ولهذا فقد اتفقت الدول الأعضاء في الأيكواس على تأسيس ميثاق للتضامن بين دول غرب أفريقيا لحمايتها ضد العدوان الخارجي وذلك خلال القمة الرابعة للمنظمة التي عقدت بداكار في مايو 1979 .

- بالفعل فقد دخلت الفكرة حيز التنفيذ حيث تم تأسيس الميثاق الدفاعي للمنظمة في شهر مايو 1980 ليكون بذلك أول نموذج للأمن الجماعي الأفريقي في إطار إقليمي فرعي وقد حددت نصوص الميثاق الإطار العام الحاكم لعمله ومن أهمها ذلك النص الذي يشير إلى أن كل دولة عضو في الأيكواس تعتبر أن أي تهديد مسلح أو عدوان ضد أي دولة عضو يمثل تهديداً أو عدواناً ضد الجماعة ككل وأنه ينبغي تبادل المعرفة والمساعدة في الدفاع وأن تقوم الدول الأعضاء بوضوح قوات خاصة من قواتها المسلحة الوطنية العاملة تحت تصرف المنظمة ويشار إليها باسم القوات المسلحة المتحالفة للجماعة .

ولقد حدد الميثاق أنواع الصراعات بثلاثة أنواع هي :

أ- صراع داخلي: أي يقع داخل الدولة العضو وهذا ما حدث بالفعل في أزمات ليبيريا عام 1990م سيراليون في عام 1997م وغينيا بيساو في عام 1998م .

ب- صراع خارجي بين دولة عضو ودولة أخرى خارج نطاق المنظمة مثل النزاع بين نيجيريا والكاميرون حول جزر الكاس وهنا لا تستطيع المنظمة التدخل في شؤون دولة غير عضو .

ج- صراع خارجي بين دولتين أو أكثر أعضاء المنظمة كالنزاع بين ليبيريا وغينيا وسيراليون وسيتم تناول آليات السلم والأمن تفصيلاً كدراسة حالة .

3- الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك) :- ترجع نشأة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك) إلى حقبة الثمانينيات من القرن الماضي وتحديدًا عام 1980 م حينما تم إنشاء مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي والذي ضم في عضويته دول الجنوب الأفريقي المحيطة بجنوب أفريقيا والتي عرفت بدول المواجهة وفي عام 1992 م بدأ واضحا أن صيغة 1980 م للتعاون الاقتصادي بين دول الجنوب الأفريقي قد استنفذت أغراضه وأنه لابد من مراجعتها في ضوء ما اتخذته حكومة جنوب أفريقيا من خطوات جادة نحو التحول عن الحكم العنصري ونقل السلطة من يد الإقليمية البيضاء إلى الأغلبية السوداء وفي ضوء ذلك رأت الدول الأعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي ضرورة إدخال تعديلات جوهرية على أهداف ومبادئ التجمع الذي تحول من مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي SADCC إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي SADC حيث تضم الجماعة في عضويتها أربع عشرة دولة أنجولا ، بتسوانا الكونغو الديمقراطية ، ليسوتو ، مالاوي ، موريشيوس ، موزمبيق ، ناميبيا ، سيشل ، جنوب أفريقيا ، سوزيلاند ، تنزانيا ، زامبيا ، وزيمبابوي .

وتهدف السادك إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر ورفع مستوى المعيشية لشعوب الجنوب الأفريقي وتطوير نظم ومؤسسات مشتركة في الإقليم وتشجيع التنمية على أساس الاعتماد الجماعي والمبادل بين الدول الأعضاء وأخيراً دعم الصلات والروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية بين شعوب المنطقة .

لقد تضمنت أهداف السادك هدفا أساسيا يشير إلى ضرورة دعم السلم والأمن والدفاع عنهما كما تضمن الهيكل التنظيمي السادك من بين أجهزته الأساسية جهازا سياسيا ودفعيا وأمنيا حيث أنشئ هذا الجهاز عام 1996 استنادا إلى نص المادة الرابعة من معاهدة إنشاء السادك والذي جاء فيه ضرورة دعم الدول الأعضاء وتشجيعهم على التضامن من أجل تعزيز السلم والأمن في المنطقة وفي المادة الخامسة من المعاهدة ذاتها الذي قرر أن أحد أهداف السلك تحقيق السلم والأمن والدفاع عنها كما أن المادة الحادية والعشرين من المعاهدة تلزم الدول الأعضاء بالتعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية والعلاقات الدولية والسلم والأمن .

وعلى الرغم من الخلاف حول دور ووضع واختصاص ذلك الجهاز السياسي والأمني للسادك فإن الإنجاز في هذا الصدد يتمثل في إدراك الدول الأعضاء أهمية السعي الجاد من أجل حل صراعاتها وأن ذلك يقتض وجود آلية دائمة وهيكل تنظيمي إقليمي مستقل لتسوية ما قد ينشب من صراعات الأمر الذي أدى إلى أن وافقت الدول الأعضاء على إجراء تدريبات مشتركة على مهام لحفظ السلم تحت رعاية لجنة الدفاع والأمن المشتركة والتي تحولت إلى لجنة فرعية من الجهاز السياسي والدفاعي والأمني بعد حل تنظيم دول المواجهة الذي كان قائما في ظل مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي والذي كانت تتبعه تلك اللجنة .

3 - الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الأيكاس) : تأسست هذه الجماعة في أكتوبر 1983م وتضم في عضويتها إحدى عشرة دولة من دول إقليم وسط أفريقيا هي أنجولا ، بروندي ، الكاميرون ، جمهورية وسط أفريقيا ، تشاد الكونغو برازافيل ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، غينيا الاستوائية ، الجابون ، رواند ساتومي وبرنسيب ، وقد تمثل الهدف الأول للجماعة في إنشاء اتحاد جمركي بحلول عام 2003 م

وخلال السنوات الثماني الأولى من إنشائها تبنت الأيكاس برنامجا
لتحرير التجارة تم تطبيقه على مراحل كانت أولى هذه المراحل في
التخفيض التدريجي لمعدلات التعريف الجمركية وإزالة الحواجز
غير الجمركية على التجارة البينية بين دول الأيكاس .

- 4

وبوجه عام تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أشدها تعرضا
للصراعات حيث عانت ثلاث دول من أعضاء الجماعة هي الكونغو الديمقراطية،
رواندا ، بوروندي من أشد موجات الحروب الأهلية التي شهدتها القارة خلال
حقبة التسعينيات من القرن الماضي .

هذا ويعد إقليم وسط أفريقيا من أكثر أقاليم القارة توترا وعدم الاستقرار وقد
تجلت رغبة الأيكاس في تعزيز السلم والأمن بالإقليم من خلال إقرار العديد من
الأسس التي تساعد على تحقيق هذا الغرض ومن أهمها وأبرزها ميثاق عدم
الاعتداء حيث تم التوقيع على هذا الميثاق في ياوندي في الثامن من يوليو عام
1996 من قبل تسع دول من أعضاء الأيكاس ويعد الميثاق واحدا من الأعمدة
الرئيسية الثلاثة للتعاون لتحقيق السلم والأمن فيما بين دول الإقليم ويؤكد
الميثاق على الالتزام بالتعاون في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن حيث التزمت
دول الأيكاس بالامتناع عن كل ما من شأنه التهديد باستخدام القوة أو استخدامها
أو اللجوء إلى العدوان على السلامة الإقليمية .

كما قامت دول الأيكاس بالتوقيع على إنشاء آلية الإنذار المبكر في مؤتمر القمة
الذي عقد في ياوندي في الثامن من أكتوبر عام 1996 م وتم تحديد مقرها في
الجابون وقد خصصت حكومة الجابون مقرا لها بالعاصمة وقامت بتأمين وتمويل
هذه الآلية .

وقد تحدد للآلية ثلاث مهام هي :

- الإشراف على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم .
- تحديد مصادر التوترات والتعامل مع التوترات التي تظهر قبل تحويلها إلى صراعات سياسية .
- التنبؤ بالصراعات وتنبية القادة السياسي ن بالمصادر المحتملة للنزاعات ومساعدتهم في اتباع الأدوات المانعة لها وتم إقرارها بواسطة هؤلاء القادة .
- كما تم إنشاء المجلس الأعلى للسلام والأمن في أفريقيا الوسطي وذلك بناء على قرار اتخذه رؤساء الدول الحكومات الأعضاء في الأيكاس حيث نص القرار على إنشاء إطار قانوني ومؤسس لتعزيز السلم والأمن لتعزيز السلم والأمن في الإقليم الفرعي وذلك في ياوندي في فبراير 1999 ليكون المجلس بناء على ذلك آلية أمنية تقوم بمهمة مزدوجة هي منع وإدارة وحل النزاعات في إقليم وسط أفريقيا بالإضافة إلى اتخاذ جميع الإجراءات للتعامل بفاعلية مع الصراعات السياسية بما في ذلك التشجيع والحفاظ على تعزيز السلم والأمن في إقليم الأيكاس .

- 5- الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) : تم تأسيس الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) في عام 1996 لتصبح خلفا للهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف والتي تم تأسيسها في عام 1986 ويتمتع بعضويتها سبع دول أفريقية وهي جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا واريتريا ولقد حددت الاتفاقية المنشئة الأهداف التي تسعى الهيئة إلى تحقيقها ومعظمها أهداف اقتصادية وفي ذات الوقت لم تغفل الاتفاقية البعد السياسي والأمني فنصت على أن من بين أهداف الهيئة تعزيز السلام والاستقرار داخل المنطقة وإنشاء الآليات التي تساعد على منع وإدارة وحل الصراعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء ودخلها .

ولقد أدى اشتعال بعض الصراعات (الداخلية والدولية) القديمة ونشوب صراعات جديد داخل إقليم شرق أفريقيا إلى تدهور الأوضاع الأمنية داخل الإقليم وحاولت الإيجاد مواجهة الأوضاع الأمنية المتردية داخل الإقليم فطرح العديد من المبادرات لتسوية الصراعات القائمة وخاصة في السودان وفي الصومال وقامت الهيئة بإنشاء آلية للإنذار المبكر والاستجابة للصراع حيث تم التوقيع على البروتوكول التأسيسي لها في القمة التاسعة لرؤساء دول وحكومات الإيجاد والتي عقدت في الخرطوم في الحادي يناير 2002 ويوجد مقر الآلية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا ويتبع هذه الآلية وحدات ولجان داخل الدول الأعضاء وتقوم الآلية بمجموعة من المهام من أهمها ما يلي :

- تعزيز عملية تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في مجال الإنذار المبكر مع مراعاة مجموعة من العوامل وعلى رأسها الشفافية .

- جمع وتحقيق وتحليل البيانات حول الصراعات التي تشهدها المنظمة .

- نقل البيانات والتحليلات لصانعي القرار داخل الجناح السياسي للإيجاد وتواصل الآلية جهودها لإنشاء وحدات للإنذار المبكر داخل الدول الأعضاء كما تعمل الإيجاد بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي على تأسيس فرقة الانتشار السريع في شرق أفريقيا والتي تقرر أن يكون مقرها الرئيس في أديس أبابا ، ومن المقرر أن تضم الفرقة عناصر مدنية وعسكرية تكون متمركزة في بلادها وجاهزة للانتشار السريع في جميع الأوقات .

6- تجمع دول الساحل والصحراء (س . ص) :اجتمع زعماء دول الساحل والصحراء في يوليو 1997 وهم رؤساء ليبيا ونشادر النيجر ومالي وبوركينا فاسو في طرابلس ووافقوا على تشكيل تجمع اقتصادي إقليمي وتعزيز آليات لتعاون لدعم الاستقرار السياسي والأمني وفي سبتمبر من نفس العام اجتمع وزراء خارجية الدول

سابقة البيان لصياغة مشروع الميثاق المقترح وفي الأسبوع الأول من فبراير عام 1998 الاتفاق على إنشاء ما سمي بتجمع دول الساحل والصحراء بحضور كل من ليبيا ، تشاد ، النيجر ، مالي ، بوركينا فاسو ، السودان وشارك في الاجتماع التأسيس بصفة مراقب وفد من مصر وآخر من تونس .

ولقد زاد عدد الدول الأعضاء في التجمع حتى وصل إلى 23 دولة حيث انضمت كل من أريتريا ، أفريقيا الوسطى ، السنغال ، جامبيا ، جيبوتي ، مصر ، المغرب ، تونس ، نيجيريا ، الصومال ، توجو ، بنين ، كوت ديفوار ، غينيا بيساو ، ليبيريا ، غانا وسيراليون للتجمع ومما هو جدير بالذكر أن عضوية التجمع لا تقتصر على دول إقليم معين ولكنها متاحة لجميع دول القارة.

وعلى الرغم من أن التجمع نشأ بالأساس ليكون تجمعا أو تكتلا اقتصاديا إلا أن بعض الدول الأعضاء رأت ضرورة إضفاء الطابع السياسي عليه خاصة ليبيا بالإضافة إلى غياب الاستقرار السياسي داخل كثير من الدول الأعضاء بسبب وجود صراعات وحروب أهلية وانقلابات عسكرية وفي عام 1999 عقدت القمة الثانية للتجمع في «نجامينا» عاصمة تشاد وتم خلالها الموافقة على الميثاق الأمني للتجمع والذي تضمن الأهداف التالية :

- التعاون فيما بين الدول الأعضاء من أجل حفظ السلم والأمن لكل منها .
- إنشاء مكتب دائم للتنسيق في هذا الشأن .
- تطوير التعاون في مجالات الأمن العام والتصدي لظواهر التهريب والهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة .
- ومن ثم قررت القمة تفويض الرئيس السابق القذافي آنذاك منسقا عاما للسلام ليس فقط في منطقة التجمع وإنما خارجه أيضا وتفويضه للتحدث باسم التجمع في هذا الشأن .

وفي مارس عام 2003 م عقدت القمة الخامسة للتجمع في نيامي عاصمة النيجر وتم خلالها إقرار البروتوكول الخاص بتأسيس آلية لحل المنازعات على غرار الآلية الأفريقية التي تم إنشاؤها في عام 1993 م واهتم على مدار القمم التي عقدها بالصراعات القائمة بين الدول الأعضاء وداخلها وفي هذا الصدد سعي التجمع لمواجهة النزاع الأريتري - الإثيوبي وإيجاد حل سياسي عادل له ودعم كافة الجهود الرامية لذلك وانعكس ذلك في الزيارات المتتالية التي قام أمين عام التجمع لكل من أديس أبابا وأريتريا كما أهتم التجمع أيضا بالصراعات المسلحة في كل من تشاد ، وأفريقيا الوسطى ، والسودان والصومال وكوت ديفوار وتوجو وأكد باستمرار على ضرورة العمل على إيجاد حل دائم لهذه الصراعات وحث الدول الأعضاء على ضرورة التحرك في هذا الإطار .

- اتحاد المغرب العربي (U.M.A) :

تأسس اتحاد المغرب العربي في فبراير 1989 بين خمس دول هي ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وذلك إحياء لتراث طويل من التفاعل والمبادرات الإقليمية السابقة ومن أهمها اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي والتي تأسست عام 1964 وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد قد توقف وتجمدت أنشطته منذ عام 1994 / 1995 بسبب الخلافات المغربية الجزائرية حول الصحراء الغربية وقضايا أخرى كأزمة لوكيربي .

ثانيا- آليات السلم والأمن لتجمع الكوميسا (دراسة حالة) :

يرى كثير من الباحثين في الشأن الأفريقي أن الكوميسا ظلت طوال أربع سنوات منذ بداية نشأتها تقريبا لا تهتم بقضايا السلم والأمن بدعوى أنها مجرد تجمع غرضه تحقيق التكامل الاقتصادي وفي يومي 24، 25 من مايو 1999 م عقدت القمة الرابعة لرؤساء دول وحكومات الكوميسا في مدينة نيروبي / العاصمة

الكينية وكانت قمة تاريخية بحق لأنها شهدت اهتماما غير مسبوق بقضايا السلم والأمن ولقد قررت القمة ضرورة الاهتمام بقضايا منع وإدارة وحل الصراع بما يتماشى مع الاتفاقية المنشئة للكوميسا والتي تنص على ضرورة التعاون بين الدول الأعضاء لتعزيز السلم والأمن والاستقرار بما يحقق تنمية اقتصادية داخل المنطقة وبما لا يضر ببرامجها الرئيسية التكامل الاقتصادي .

وأكدت القمة أن السلم والأمن والاستقرار هي عوامل أساسية لزيادة الاستثمار والتنمية والتجارة والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وقامت هيئة رؤساء دول وحكومات الكوميسا بتفويض وزراء خارجية دول الكوميسا للاجتماع مرة واحدة على الأقل سنويا لمناقشة قضايا السلم والأمن وتقديم التوصيات للهيئة حول كيفية تعزيز السلم والأمن في الإقليم .

وفي الفترة من 27 - 29 من مارس 2005 م عقدت الكوميسا في لوساكا عاصمة زامبيا دراسة عمل حول السلم والأمن وكان هدف الورشة دراسة الدور المحتمل للكوميسا في مجال السلم والأمن في المنطقة وأكد المشاركون على ضرورة الاستفادة من خبرات المنظمات الإقليمية في مجال السلم والأمن كما أكد الأمين العام للكوميسا الذي حضر / الورشة) على أهمية هذه الورشة واعتبرها بمثابة خطوة نحو تطوير بروتوكول للسلم والأمن داخل الكوميسا ، وفي الفترة من 17 - 19 مايو 2000 عقدت القمة الخامسة لرؤساء دول وحكومات الكوميسا في بورت لويس - موريشيوس واتفقت القمة مع كثير من توصيات الورشة خاصة ما يتعلق بضرورة الاستفادة من خبرات المنظمات الإقليمية في مجال السلم والأمن بالإضافة إلى ضرورة البحث عن الأسباب الأساسية لكل الصراعات .

وفي الفترة من 19 - 20 من فبراير 2001 م عقدت الكوميسا ورشة عمل أخرى في مدينة نيروبي حول نفس الموضوع (السلم والأمن) بهدف استكمال ما تم مناقشته في ورشة العمل الأولى بالإضافة إلى طرح موضوعات جديدة مثل دور

القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز السلم والأمن داخل منطقة الكوميسا هذا وتبنت الكوميسا مؤخرا برنامجا للسلم والأمن ويقوم هذا البرنامج على مجموعة من النقاط الأساسية وهي :-

- أ- إنشاء هيكل مؤسس ومفوضية لمنع وإدارة وحل الصراع .
- ب- إشراك البرلمانين من دول الكوميسا والفاعلين من غير الدول في عملية منع الصراع وبناء السلم .
- ج- التعامل مع قضايا السلم والأمن باعتبارها إحدى سبل تحقيق الهدف الأساسي للكوميسا وهو التكامل الاقتصادي وذلك لأن السلم والأمن مطلب أساس للتنمية والنمو الاقتصادي .
- د- التنسيق مع الجهود التي تبذلها المنظمات الأخرى مثل الإيجاد والسادك في مجال السلم والأمن منعا لازدواج الجهود المبذولة ولإزالة التنافس المؤسس .
- هـ- التقدم بشكل تدريجي مع الأخذ في الاعتبار القيود البشرية والمالية للدول الأعضاء .
- و- استخدام المؤسسات الوطنية الموجودة في الدول الأعضاء من أجل القدرات في مجال منع وإدارة وحل الصراع .
- ز- لتعزيز برنامج الكوميسا للتكامل الاقتصادي فإن عليها في المستقبل تطوير قدراتها في المجالات التالية :
 - نظم الإنذار المبكر .
 - إدارة الصراع .
 - حل الصراع .

- التحول في مرحلة ما بعد الصراع

هذا ويتكون الهيكل المؤسس المختص بمنع وإدارة وحل الصراعات من ثلاثة مستويات وهي :

- 1- هيئة رؤساء الدول والحكومات وتعتبر الهيئة الجهاز المختص بصنع القرارات في قضايا السلم والأمن ولها الحق في تفويض بعض اختصاصاتها لمجلس الوزراء والذي يقوم بالتنسيق والتشاور مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والأجهزة المختصة التابعة للمنظمات الإقليمية الأخرى أثناء تنفيذه لوظائفه المتعلقة بمنع الصراع الدبلوماسية الوقائية .
 - 2- وزراء خارجية الدول الأعضاء يجتمع مرة واحدة على الأقل سنويا لمناقشة سبل تعزيز السلم والأمن ومعوقاته في المنطقة ويرفع وزراء الخارجية توصياتهم في هذا الشأن لهيئة رؤساء الدول والحكومات .
 - 3- لجنة السلم والأمن وتتكون من موظفين حكوميين على أعلى مستوى داخل وزارات الخارجية في الدول الأعضاء بالإضافة إلى موظفين آخرين من الدول الأعضاء وترفع اللجنة توصياتها إلى وزراء الخارجية .
- وتقوم سكرتارية الكوميسا تحت إشراف الأمين العام وبناء على طلب رسمي من إحدى الدول الأعضاء باستخدام الدبلوماسية الوقائية لمنع الصراع ويقوم الأمين العام أيضا بأية أعمال تهدف إلى منع الصراع بالتشاور مع المكتب كما تقوم السكرتارية بتوفير الدعم الإداري واللوجستي والفني للمكتب بالإضافة إلى تنظيم اجتماعات لجنة السلم والأمن .
- ونظرا لأهمية الدور الذي أصبحت تلعبه منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع وإدارة وحل الصراعات عقدت مجموعة من ورش العمل لبحث إمكانية مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في برنامج الكوميسا

للسلم والأمن .

وفي مايو 2004 عقدت ورشة عمل في سوزايلاند تم خلالها صياغة مجموعة من القواعد لتفويض منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للقيام بدور في برنامج الكوميسا للسلم والأمن ووفقا للمادة العاشرة من اللائحة التي تم صياغتها فإن منظمات المجتمع المدني المعتمدة تتمتع بدور استشاري فقط وتشارك في الأعمال التحضيرية لبرنامج الكوميسا عند مناقشة قضايا السلم والأمن ولا يكون لها حق التصويت ولقد تبنت القمة التاسعة لهيئة رؤساء دول وحكومات الكوميسا والتي عقدت في 8 / 6 / 2004 كمبالا عاصمة أوغندا اللائحة الخاصة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في برنامج الكوميسا السلم والأمن .

ووفقا لللائحة يقوم مجلس الوزراء بمنح تفويض لأية منظمة مجتمع مدني أو قطاع خاص يرى أنها قادرة على المساهمة في برنامج الكوميسا للسلم والأمن وينطبق عليها الشروط أو المعايير التي تضمنتها المادة السادسة ويكون قرار التفويض مبنياً على مجموعة من الاعتبارات أهمها ما يلي :

- تأسيس شراكة رسمية بين الكوميسا ومنظمة المجتمع المدني التي يتم اختيارها تهدف إلى تعزيز السلم والأمن في الإقليم .

- تفعيل برنامج الكوميسا للسلم والأمن من خلال الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الحصول على المعلومات ونصائح الخبراء في هذه المنظمات .

- تفعيل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص التي تمارس أنشطة لها تأثير مباشر على الكوميسا وعلى برنامجها للسلم والأمن .

هذا ويخلص بعض الباحثين من تقييم برنامج الكوميسا للسلام والأمن إلى أنه على الرغم من حالة الصراع التي يعيش فيها كثير من الدول الأعضاء (بوروندي ، السودان ، إثيوبيا ، أوغندا وغيرها) إلا أن برنامج الكوميسا للسلام والأمن في الشرق والجنوب الأفريقي لم يوضع حتى الآن موضع التنفيذ الفعلي ولم يكن للكوميسا طوال الفترة الماضية دورا ملحوظا وفاعلا في عمليات حل أو تسوية أي صراع داخل الإقليم رغم وجود محكمه عدل تابعة لها ورغم ذلك يمكن إبداء بعض الملاحظات حول برنامج الكوميسا للسلام والأمن في ضوء ما تم الإعلان عنه وليس في إطار ما تحقق منه على أرض الواقع .

ومن ثم يقرر البعض أن برنامج الكوميسا للسلام والأمن يتميز بمجموعة أشياء لعل أهمها ما يلي :

- أنه يتعامل مع قضايا السلم والأمن باعتبارها مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية وليس مجرد قضايا تطرح كغيرها على جدول الأعمال ولعل ذلك يعكس أخيرا زيادة الوعي بأهمية قضايا السلم والأمن من جانب الدول الأعضاء .
- أنه يعطي دورا لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال تحقيق السلم والأمن داخل الإقليم .
- يحسب أيضا لبرنامج الكوميسا إدراكه للجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية الأخرى في مجال تحقيق السلم والأمن ومطالبته بضرورة التنسيق مع تلك الجهود .

ويؤخذ على برنامج الكوميسا للسلام والأمن عدة نقاط منها ما يلي :-

- 1- أن الهيكل المؤسس المختص بمنع وإدارة وحل الصراع والذي يحدده البرنامج يتمتع في مستوياته الثلاثة بعضوية جميع الدول الأعضاء في الكوميسا وقد يفرض ذلك كثرة على مؤسسات منع وإدارة وحل الصراع وكان من الأفضل أن

تقتصر على الأقل عضوية لجنة السلم والأمن على عدد محدد من الدول الأعضاء يتم اختياره عن طريق الانتخاب مثلاً حتى تستطيع أن تؤدي عملها بكفاءة .

2- يؤخذ كذلك على الهيكل المؤسس لمنع وإدارة وحل الصراعات المركزية الشديدة أن الجهاز الوحيد الذي يخول له حق إصدار القرارات هو هيئة رؤساء الدول والحكومات والتي قد تقوم أحياناً بتفويض بعض سلطاتها إلى مجلس الوزراء وباقي الأجهزة مثل لجنة السلم والأمن تحديداً وهي مهمشة وتقوم فقط برفع توصيات للهيئة وليس من حقها إصدار أية قرارات .

3- غير واضح من البرنامج الحالات التي سوف تتدخل الكوميسا فيها ولكن ما أوضحه فقط أن الكوميسا لن تتدخل إلا بناء على طلب رسمي مقدم من إحدى الدول الأعضاء .

4- البرنامج لا يوضح هل سيكون هناك أداة عسكرية تابعة للكوميسا تستخدمها عند الضرورة أم أن جهودها سوف تقتصر على الجانب الدبلوماسي والمساعدى الحميدة والوساطة وغيرها من الوسائل السلمية.

5- وأخير يؤكد بعض الباحثين أنه يجب على دول الكوميسا إصدار بروتوكول حول السلم والأمن يوضح المؤسسات المنوطة بتحقيق هذا الهدف ومهامها وطبيعة عملها .

ثالثاً- آليات السلم والأمن لتجمع الأيكواس (دراسة حالة) :

إقليم غرب أفريقيا من أكثر أقاليم القارة الأفريقية التي تعرضت لاضطرابات داخلية وانهيارات عسكرية وفرضت هذه الأوضاع غير المستقرة الكثير من التحديات على الأيكواس باعتبارها واحدة من أهم التجمعات العاملة في هذا الإقليم ولقد حاولت الأيكواس التغلب على هذه الأوضاع من خلال إبرام الكثير من الاتفاقيات وإنشاء الآليات التي تساعد الدول الأعضاء في تسوية الصراعات

القائمة وحفظ السلام .

- ففي 22 / 4 / 1978 م تبنت الدول الأعضاء بروتوكول عدم الاعتداء والذي نص على حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من جانب الدول الأعضاء وفي مايو 1980 تبنت الجماعة ميثاقا للدفاع المشترك دخل حيز التنفيذ في عام 1986 م ويعتبر هذا الميثاق بمثابة القانون الأساس لنظام الأمن الجماعي الإقليمي لدول الجماعة لأنه نص على أن أي تهديد أو عدوان على إحدى الدول الأعضاء يعتبر بمثابة عدوان على جميع الدول الأعضاء وتعهدت الدول الأعضاء بمقتضى هذا الميثاق بوضع وحدات خاصة من قواتها المسلحة المتحالفة للجماعة .

- وفي عام 1990 م احتدم الصراع في ليبيريا وأدركت الأيكواس أن الأحداث في ليبيريا تهدد أمن واستقرار الجماعة ككل ولذلك تم تشكيل قوة حفظ سلام تابعة للجماعة سميت بمجموعة الأيكواس للمراقبة وعرفت اختصارا (إيكوموج) ECOMOD ولقد لعبت هذه المجموعة دورا هاما في ليبيريا وسيراليون .

- وفي العاشر من ديسمبر عام 1999 وقعت الدول الأعضاء في لومي بروتوكول خاص بإنشاء آلية للأمن الجماعي أطلق عليها آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن وتسعى الآلية لتحقيق مجموعة من الأهداف منها ما يلي :-

- منع وإدارة وحل الصراعات الداخلية في إطار الشروط التي وردت بالمادة 46 من البروتوكول .

- تنفيذ المادة 58 من الاتفاقية المعدلة للأيكواس والتي تنص من بين أشياء أخرى على ضرورة تعاون الدول الأعضاء لحماية السلم والأمن والاستقرار داخل التجمع وإنشاء نظام لمراقبة السلم والأمن وتشكيل قوات لحفظ السلم داخل

- الإقليم وكذلك تنفيذ بروتوكول عدم الاعتداء وبروتوكول الدفاع المشترك .
- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات منع الصراع الإنذار المبكر وحفظ السلم ومواجهة الجرائم المنظمة عبر الحدود والإرهاب الدولي ومواجهة انتشار الأسلحة الخفيفة المضادة للأفراد .
- دعم السلام والأمن والاستقرار داخل الجماعة .
- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم .
- تشكيل ونشر عناصر مدينة وعسكرية لاستعادة السلم داخل الإقليم عندما تكون هناك حاجة لذلك .
- وضع إطار ملائم لإدارة الموارد الطبيعية التي قد ينتج عنها صراع بين دول الجوار بشكل عادل ورشيد .
- صياغة وتشكيل سياسات لمكافحة الفساد وغسيل الأموال والانتشار غير المشروع للأسلحة الخفيفة وتضم آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن مجموعة من المؤسسات وهي :
- هيئة رؤساء الدول والحكومات .
- مجلس الوساطة والأمن .
- السكرتارية التنفيذية .
- ويضاف للأجهزة الثلاثة سألقة الذكر أي جهاز آخر تقوم الهيئة بإنشائه وفيما يلي توضيح لتشكيل ومهام كل جهاز من أجهزة الآلية.

1- هيئة رؤساء الدول والحكومات ، تتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء وتجتمع عند الضرورة وتعتبر بمثابة السلطة العليا داخل الآلية ولديها السلطات السكانية للعمل على منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن وبناء السلم والتحكم في الجرائم المنظمة عبر الحدود ومواجهة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وكل القضايا محل اهتمام الآلية بكل أقسامها وللهيئة سلطة تفويض مجلس الوساطة والأمن لاتخاذ الإجراءات اللازمة (نيابة عنها) لتنفيذ كافة بنود الآلية .

2- مجلس الوساطة والأمن ويتكون من تسع دول من الدول الأعضاء في الجماعة ومن بين الدول الأعضاء التسعة يتم انتخاب سبع دول عن طريق هيئة رؤساء الدول والحكومات لمدة عامين بالإضافة إلى الدولتين الآخرين وهما الرئيس الحالي والسابق للأيكواس ، وتتعقد اجتماعات المجلس بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل كما تصدر القرارات داخله بأغلبية الثلثين للأعضاء الحاضرين ويقوم المجلس بمجموعة من الوظائف أهمها :

- إصدار القرارات اللازمة في كافة القضايا المتعلقة بالسلم والأمن داخل الإقليم نيابة عن هيئة رؤساء الدول والحكومات وكذلك تنفيذ كافة بنود البروتوكول الخاص بالآلية .

- تنفيذ كل السياسات الرامية إلى منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن .

- إصدار القرارات المتعلقة بالتدخل ونشر القوات العسكرية والسياسية .

- الموافقة على سلطات وصلاحيات القوات .

- مراجعة سلطات وصلاحيات القوات وفرق المهام العسكرية والسياسية بشكل دوري .

- تعيين الممثل الخاص للسكرتير التنفيذي وقائد القوات بناء على توصية من السكرتارية التنفيذية .

- ويعقد مجلس الوساطة والأمن اجتماعاته على ثلاثة مستويات هي :

أ- مستوى رؤساء الدول والحكومات وتعقد اجتماعات المجلس الأعلى على هذا المستوى مرتين على الأقل سنويا بالإضافة إلى إمكانية عقد اجتماعات استثنائية غير عادية بناء على طلب الدولة التي تتولى رئاسة الهيئة أو بناء طلب الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء في المجلس .

ب- مستوى الوزراء يجتمع المجلس على مستوى وزراء الخارجية والدفاع والداخلية كل ثلاثة أشهر على الأقل لمراجعة الموقف السياسي والأمني العام داخل الإقليم وقد تعقد اجتماعات طارئة عند الضرورة وترفع توصيات الاجتماعات الوزارية إلى رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في مجلس الوساطة والأمن .

ج- مستوى السفراء يعقد سفراء الدول الأعضاء في مجلس الوساطة اجتماعا شهريا لمراجعة القضايا التي تتعلق بالسلم والأمن داخل الإقليم وقد يعقد السفراء اجتماعات طارئة عند الضرورة وترفع كافة التقارير والتوصيات التي تسفر عنها اجتماعات السفراء إلى اجتماعات الوزراء، وتعقد كل اجتماعات المجلس تحت رئاسة الدولة التي تم اختيارها كرئيس حالٍ لهيئة رؤساء الدول والحكومات .

2 السكرتارية التنفيذية : ويأتي على رأسها السكرتير التنفيذي والذي يمتلك من السلطات ما يخوله لبادر بأية أعمال لمنع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن داخل المنطقة والتفاوض والمصالحة بين الأطراف المتصارعة وغيرها كما يقوم السكرتير التنفيذي بمجموعة من الوظائف منها ما يلي :-

- رفع توصية لمجلس الوساطة والأمن بشأن تعيين ممثله الخاص وقائد القوات .
- تعيين أعضاء مجلس الشيوخ .
- المسؤولية عن الأنشطة السياسية والإدارية والوظيفية وكذلك توفير الدعم اللوجستي للقوات.
- إعداد تقارير دورية عن أنشطة الآلية وإرسالها إلى مجلس الوساطة والأمن .
- نشر فرق لجمع الحقائق والوساطة .
- تنفيذ قرارات مجلس الوساطة والأمن .
- وتقوم السكرتارية التنفيذية للأيكواس بخدمة مجلس الوساطة والأمن ولجنة الدفاع والأمن ويساعدها في ذلك نائب السكرتير التنفيذي لشؤون الدفاع والأمن .
- هذا وقد نص البروتوكول على ضرورة تأسيس ثلاثة أجهزة أخرى لمساندة مجلس الوساطة والأمن وهي :
- لجنة الدفاع والأمن وتتكون من وزراء الدفاع والداخلية وخبراء من وزراء الداخلية داخل الدول الأعضاء، وقد تدعو اللجنة أي خبراء لحضور اجتماعاتها وفقا لجدول أعمالها وتقوم اللجنة بالوظائف التالية :-
- تشكيل وتفويض قوة حفظ السلام .
- تحديد صلاحيات قوة حفظ السلام .
- تعيين قائد قوات حفظ السلام .
- تقرر تشكيل الفرق .
- مجلس الشيوخ .

- يقوم السكرتير التنفيذي سنويا بإعداد قائمة بأسماء الأشخاص الذين يمكن الاستعانة بهم للقيام نيابة عن الأيكواس بدور الوسيط أو المصالح أو المسهل ويجب أن تشمل هذه القائمة الشرائح المختلفة للمجتمع حيث تشمل النساء والقادة السياسيين والزعماء الدينيين والقادة التقليديين .

ولابد من موافقة مجلس الوساطة والأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات على هذه القائمة ويقوم السكرتير التنفيذي بتشكيل مجلس الشيوخ من قائمة الشخصيات التي تحظى بموافقة مجلس الوساطة والأمن ويرفع مجلس الشيوخ تقاريره عن الحالات التي يطالبه السكرتير التنفيذي أو مجلس الوساطة والأمن بالتدخل فيها إلى السكرتير التنفيذي ويجب على مجلس الشيوخ أن ينفذ المهام المسندة إليه بحياد ونزاهة .

- مجموعة الأيكواس لمراقبة وقف إطلاق النار وتشكل من عدة وحدات مدينة وعسكرية ، متعددة المهام منها ما يلي :-

- المراقبة والملاحظة لوقف إطلاق النار .

- حفظ السلام واستعادة السلام .

- التدخل الإنساني في أوقات الكوارث الإنسانية .

- فرض العقوبات والانتشار الوقائي .

- بناء السلم ونزع السلاح وتسريح القوات .

- مواجهة بعض الأنشطة مثل الجريمة المنظمة .

- أي مهام أخرى يراها مجلس الوساطة والأمن .

- ونص البروتوكول أيضا على إنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر ومراقبة السلم

والأمن ويتكون هذا النظام من :

- مركز للمراقبة يوجد داخل السكرتارية في نيجيريا ويقوم بجمع وتحليل البيانات وإرسال تقارير السكرتارية كما يقوم المركز بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وكافة المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال .

- ونقاط للمراقبة ويبلغ عددها أربع نقاط متركزة في بانجول (الرأس الأخضر) وأجاد وجو (بوركينا فاسو) ومرونوفيا (غانا) وكوتونو (بنين) وحدد البروتوكول الحالات التي تستخدم فيها الآلية وهي :-

- حالة وقوع عدوان أو تهديد بالعدوان على إحدى الدول الأعضاء .

- حالة الصراع الداخلي إذا أسفر عن :-

- تهديد بوقوع كارثة إنسانية .

- تهديد خطير للسلم والأمن داخل المنطقة .

- حالة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون .

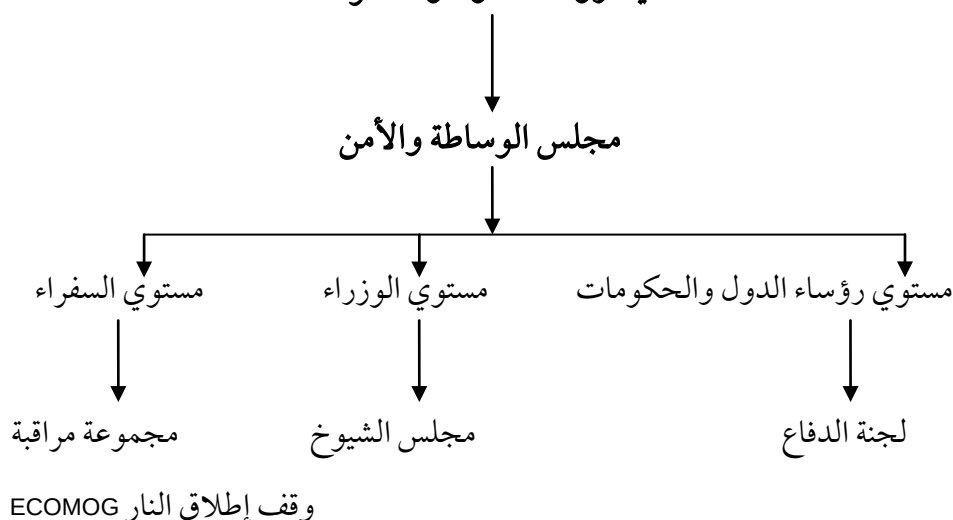
- حالة إسقاط حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي .

هذا وفي 21 من ديسمبر عام 2001 وقعت دول الأيكواس على بروتوكول للديمقراطية والحكم الجيد واعتبر هذا البروتوكول مكملًا للبروتوكول الخاص بآلية منع وإدارة وحل الصراع وأكدت الدول الأعضاء من خلال هذا البروتوكول على أهمية الديمقراطية والحكم الجيد باعتبارهما عناصر هامة لتحقيق السلم والأمن داخل التجمع .

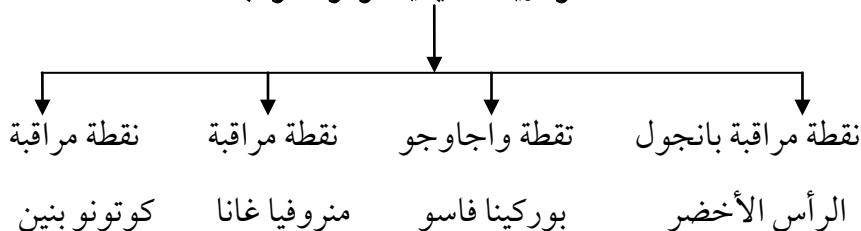
وهذا شكل يوضح الهيكل التنظيمي لآلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن داخل منظمة الأيكواس .

شكل يوضح الهيكل التنظيمي لآلية منع وإدارة
وحل الصراع وحفظ السلم والأمن داخل منظمة الايكواس

هيئة رؤساء الدول والحكومات



السكرتارية التنفيذية مركز المراقبة



ومن ثم يري البعض في إطار تقييم آليات الأيكواس للسلم والأمن أن الأيكواس عكس الكوميسا تهتم منذ فترة زمنية طويلة للسلم والأمن واستخدمت الكثير من الآليات لتحقيق السلم والأمن داخل إقليم غرب أفريقيا والذي يعتبر من أكثر أقاليم القارة اضطرابا وتوترا ولقد تدخلت الأيكواس في بعض الصراعات التي شهدتها إقليم غرب أفريقيا مثل الصراع في ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وكوت ديفوار وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول هذه التدخلات سواء من حيث مشروعيتها وعدم مشروعيتها أو من حيث نجاحها وفشلها إلا أنها تمثل في مجملها من جانب الأيكواس لتحقيق السلم والأمن داخل الدول الأعضاء وعلى مستوى إقليم غرب أفريقيا ككل وهي رغم هذه الإنفاقات الطفيفة فقد نجحت نسبيا في إدارة بعض الصراعات دون انتظار أو حاجة إلى تدخل قوى أجنبية بل أن مجلس الأمن الدولي أسند إليها بعض المهام ليؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه الأيكواس داخل إقليم غرب أفريقيا.

ومن ثم أشار البعض إلى أن إنشاء الأيكواس لآلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن يعتبر بمثابة استجابة طبيعية للتحديات التي فرضتها فترة ما بعد الحرب الباردة والتي أثبتت عدم ملائمة الآليات القديمة التي استخدمتها الأيكواس لحفظ السلم والأمن في فترة الحرب الباردة كما تعتبر هذه الآلية ومؤسساتها المختلفة نموذجا يحتذى به داخل المنظمات الإقليمية الأخرى .

- إلا أنه رغم ذلك يمكن إبداء بعض الملاحظات حول أوجه القصور التي شابت تطبيق البروتوكول التأسيس للآلية وبعض التحديات التي قد تواجه أنشطة الأيكواس في مجال منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن ومنها ما يلي :-

1 - أنه على الرغم من أن نص البروتوكول الخاص بآلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن على ضرورة تعاون الأيكواس مع منظمات المجتمع المدني إلا أن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع ومازال تعاون الأيكواس مع هذه

المنظمات في أدنى مستوياته مع الأخذ في الاعتبار أن إشراك هذه المنظمات قد يحقق الكثير من الفوائد للأيكواس .

2- تعتبر عقبة التمويل من أهم العقبات التي تواجه الأيكواس وعملياتها التي تخص السلم والأمن في الإقليم وعلي الرغم من أن البروتوكول المنشئ للآلية نص على ضرورة تقديم طلب للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والدول للمساهمة في تمويل الآلية ونشاطاتها فضلا عن تخصيص جزء من ميزانية السكرتارية التنفيذية للأيكواس لتمويل أنشطة الآلية إلا أنه مازال نقص التمويل هو العقبة الكؤود التي تحول دون ممارسة الآلية لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه .

3- مازالت هواجس الهيئة الإقليمية لبعض الدول وخاصة نيجيريا تمثل تحول في فكر قادة بعض الدول الصغيرة داخل الأيكواس ولعل ذلك من شأنه إفراز آثارا سلبية على الجماعة وربما يدفع نيجيريا إلى تقليل مساهماتها في أنشطة الجماعة وخاصة ما يتعلق بحفظ السلم والأمن داخل الإقليم .

مع الأخذ في الاعتبار أنها تعتبر من أكثر الدول مساهمة في هذا الإطار ويعكس ذلك تصريح الرئيس النيجيري أو باسانجو الذي أوضح أن نيجيريا أنفقت ما يقرب من ثمانية مليارات دولار لتمويل عمليات الأيكوموج ECOMOG في كل من ليبيريا وسيراليون .

4- كما لاحظ بعض المحللين والباحثين غلبة الجانب السياسي والأمني على أنشطة الأيكواس في الآونة الأخيرة فهي تعتبر من أكثر المنظمات الإقليمية اهتماما بقضايا السلم والأمن وإذا كان ذلك يحسب نقطة إيجابية لها إلا أنه يجب ألا يكون ذلك على حساب الجانب الاقتصادي والذي قامت من أجله الجماعة .

ويخلص بعض الباحثين إلى أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية داخل دولة من الدول أو إقليم من الأقاليم في ظل وجود صراع داخلي أو خارجي لأن

السلم والأمن والاستقرار السياسي هي شروط ضرورية لا بد من توافرها حتى تستمر عجلة التنمية وبالنظر إلى المنظمات الإقليمية الست أن جميعها قد أبدت اهتماما سواء كان عاجلا أو أجلا لقضايا السلم والأمن ولكن ما زالت هناك بعض القيود التي تحد من قدرة هذه المنظمات على تحقيق السلم والأمن داخل كافة أقاليم القارة الأفريقية يرى البعض أن أهم هذه القيود هي تداخل العضوية في كثير من المنظمات الإقليمية بمعنى أنه قد تتمتع دولة واحدة بعضوية أكثر من منظمة مثل جيبوتي، أريتريا والكونغو الديمقراطية أنجولا - على سبيل المثال تتمتع بعضوية ثلاث منظمات إقليمية مختلفة على حين يرى البعض أن ذلك قد يحقق ميزة للدولة ولكن الحقيقة يحد من قدرة الدولة ويفرض عليها المزيد من القيود وتكون النتيجة غالبا عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمات التي تتمتع بعضويتها مما يؤثر بالسلب على كفاءة هذه المنظمات .

ومن ثم يطرح البعض فكرة إعادة هيكلة المنظمات العاملة على الساحة الأفريقية بحيث يصبح هناك منظمة واحدة داخل كل إقليم من أقاليم القارة الأفريقية الخمسة وتكون العضوية داخل كل منظمة مقصورة على الدول التي تنتمي لهذا الإقليم فقط وتقوم كل منظمة بإنشاء آلية لمنع وإدارة وحل الصراع وتتبع هذه الأولوية عناصر مدنية وعسكرية تكون جاهزة للتدخل في أي وقت إذا اقتضت الضرورة وتمارس هذه الآلية عملها بالتنسيق مع مجلس السلم والأمن داخل الاتحاد الأفريقي والذي يقوم هو الآخر بالتنسيق مع مجلس الأمن الدولي التاسع للأمم المتحدة وإذا تحقق ذلك يضمن عدم تكرار الجهود وإتاحة الفرصة أمام المنظمات الإقليمية لتصبح كل منظمة مسؤولة عن السلم والأمن داخل نطاقها الجغرافي بدلا من الاعتماد على قوى خارجية عادة ما تتدخل لتحقيق أهداف خاصة بها حتى ولو كان ذلك على حساب الدول الأفريقية .

رابعاً: دور الأيكواس في بعض الصراعات :

- ونبين على الوجه التالي :-

1- دور الأيكواس في تسوية الصراع بين ليبيريا وغينيا وسيراليون :

يتمثل السبب الرئيسي في النزاع بين هذه الدول الثلاث في وجود قوات المعارضة التي تنطلق من أراضي الدول الأخرى للهجوم على الدولة الوطنية ومن ثم فإن هذه الدول الثلاث خاصة ليبيريا وغينيا تتبادل الاتهامات فيما بينها وقد زادت حدة تصعيد الخلافات بين تلك الدول لدرجة وصلت إلى التهديد بالحرب حيث تقدمت ليبيريا باحتجاجات إلى حكومة غينيا وإلى الأيكواس بشأن هجوم المتمردين عبر أراضي غينيا على المناطق الحدودية بين البلدين وأكد احتفاظها بحقوقها في الدفاع عن أراضيها .

وفي المقابل اتهمت غينيا حكومة ليبيريا بمسؤوليتها عن الغارات التي تقوم بها المعارضة في سيراليون من أتباع الجبهة الثورية المتحدة بقيادة « فواي ستكوح » وقد أوضحت الحكومة الغينية أن هدف المعارضة هو الاستيلاء على مناطق استخراج الماس الذي يتم بيعه مقابل شراء الأسلحة وإزاء هذا التصعيد اضطر آلاف اللاجئين الموجودين في غينيا إلى الفرار عبر الحدود وهو الأمر الذي أدى إلى مشكلة كبيرة لكل من ليبيريا وسيراليون وقد تمثل موقف الأيكواس إزاء هذه النزاعات في إجراء لقاء مع وزير الدفاع الغيني في أكتوبر (2000م) ألفين من أجل بحث الاستعدادات اللازمة لإرسال خمسمائة مراقب عسكري إلى منطقة الحدود المضطربة .

ولذا فقد رأى العديد من المحللين أن دور الأيكواس لم يكن على المستوى المطلوب خاصة عند المقارنة بدورها في تسوية الصراعات الداخلية في كل من ليبيريا وسيراليون وساحل العاج وغينيا بيساو .

- هذا ويرجع السبب في محدودية دور الأيكواس إلى رفض ليبيريا بزعامة « تايلور » تدخل الأيكواس وحرصه على إجراء مفاوضات مع غينيا دون تدخل من قبل أطراف أخرى .

2- دور الأيكواس في تسوية النزاعات الداخلية في كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل العاج :

أ- الأيكواس والأزمة في ليبيريا : يمثل دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل الأزمة الليبيرية أحد أهم إنجازات الجماعة في المجال الدفاعي والأمني حيث ظهرت الحاجة إلى التدخل في أزمة ليبيريا منذ عام 1990م عندما اصطدمت المعارك بين القوات الحكومية بزعامة الرئيس الراحل حمويل دو وقوات المعارضة التي تقودها الجبهة الوطنية بزعامة تشارلز قايلور وقوات الجبهة الوطنية المستقلة لليبيريا التي يقودها « جونسون » من ناحية أخرى ولقد أسفرت هذه المواجهات عن مقتل الآلاف وتشريد مئات الآلاف الذين فروا إلى دول الجوار خاصة سيراليون وغينيا وقد تمكنت قوات المعارضة من السيطرة على العاصمة الأمر الذي تطلب ضرورة التدخل الخارجي .

ولذا فقد تصدت الحرب في ليبيريا أجندة أعمال القمة الثالثة عشر للأيكواس والتي انعقدت في مايو عام 1990 وأصدرت قرارا في هذا الشأن ينطوي على ثلاثة بنود رئيسية هي ضرورة وقف نيجيريا إطلاق النار وإجراء انتخابات حرة وتشكيل لجنة خاصة بالوساطة تضم خمس دول هي نيجيريا وجامبيا وغانا وتوجو ومالي .

- وهنا يلاحظ أن المنظمة لجأت إلى الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاع أولا

لكن أدي اعتراض « تايلور » على عمل اللجنة إلى اتخاذ قرار بإرسال قوات عسكرية لحفظ السلم في ليبيريا وتنفيذ بنود ميثاق الدفاع في هذا الشأن حيث تم تشكيل قوة حفظ السلم التي عرفت باسم مجموعة المراقبة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (إيكوموج)

- ويلاحظ أن قوات الأيكوموج « تمثل حفظ السلم واستعادة القانون والنظام وتأكيد احترام وقف إطلاق النار إلا أن رفض « تايلور » لوقف إطلاق النار أدى إلى تحول دور الأيكوموج من حفظ السلم إلى فرض السلم بمعنى الاستعداد لقتال المتمردين ضد الحكومة المؤقتة إن لزم الأمر وبالفعل تم دفع قوات « تايلور » خارج العاصمة إلا أن قوات المعارضة لم تستسلم واستمرت الحرب الأهلية حتى تم توقيع اتفاق « كوتونو » للسلم في يوليو 1993 م وأجريت الانتخابات العامة في يوليو 1997 م وأعلن عن فوز « تشارلز تايلور » برئاسة البلاد .

2- الأيكواس والأزمة في سيراليون :- إذ بدأ الصراع في سيراليون في مارس 1991 مع دخول قوات الجبهة الثورية بقيادة سنكوح إلى أراضي سيراليون بهدف الإطاحة بنظام موموه إلا أن موموه قد أطيح به عن طريق انقلاب عسكري في إبريل 1992 قادة « قالبتين ستراسر » وقد سعت الجبهة الثورية لاستغلال تلك الظروف عنها حمت المواقع المعزولة التابعة للجيش والمناطق السكنية غير المسلحة .

وفي يناير 1996 دخل الصراع مرحلة جديدة عندما وقع انقلاب عسكري ضد ستراسر قام به رئيس الأركان جيوليوس مادابيو وقد أعلن الرئيس الجديد التزامه بالديمقراطية وعزمه إجراء انتخابات حرة في وقت قريب وقد أجريت الانتخابات بالفعل في مارس 1996 لتسفر عن فوز رئيس الحزب الشعبي السيراليوني وأحمد تيجان كباح وهنا تعهد كباح بالتفاوض من أجل السلم في البلاد .

وقد اعترض ستكوح على نتائج الانتخابات وواصل تمردّه ضد النظام الجديد وهنا توسطت كل من الأيكواس ومنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك والأمم المتحدة والكومنولث بهدف إتاحة الفرصة لإنجاح المفاوضات بين الطرفين وفي ديسمبر 1996 اجتمع الطرفان في ساحل العاج ووقعوا اتفاق « أبيدجان » لوقف إطلاق النار .

وفي مايو 1997م وقع انقلاب عسكري بقيادة « بوني بول كوروما » ونصب نفسه رئيسا للمجلس الثوري للقوات المسلحة وعين ستكوح نائبا للرئيس هذا وقد ناشد كباح كلا من الأيكواس ونيجيريا بالتدخل السريع لإعادة الديمقراطية إلى سيراليون وقد توسطت الأيكواس من أجل إجراء مفاوضات بين ممثلي الحكومة المخلوعة وقادة الانقلاب من أجل إعادة « كباح » إلى منصبه إلا أن تلك الوساطة باءت بالفشل .

ومما هو جديد بالذكر أنه عندما وقع الانقلاب ضد « كباح » كانت هناك وحدات من قوات الأيكوموج تتمركز بالفعل في سيراليون وذلك في إطار عمليات فرض السلم في ليبيريا ثم قررت الأيكواس أن تتدخل في ليبيريا عسكريا وبشكل رسمي حصارا شاملا على سيراليون وخلال قمتها العشرين التي عقدت في أبوجا في أغسطس 1997 قررت الأيكواس إرسال قوات الأيكوموج إلى سيراليون من أجل تنفيذ قرار الحصار واستعادة القانون والنظام في البلاد وقد نجحت قوات الأيكوموج بالفعل في طرد « بول كوروما » وقواته من العاصمة في فبراير 1998 ثم استكملت سيطرتها على معظم أنحاء البلاد وفي مارس من نفس العام عاد « كباح » إلى سيراليون لتولي مهام منصبه كرئيس للبلاد .

3- الأيكواس والأزمة في غينيا بيساو :- شهدت غينيا بيساو صراعا داخلها مسلحا في يونيو 1998 وهو الصراع الذي سرعان ما اتسع نطاقه بشكل فاق قدرة النظام الحاكم على مواجهته ورغم تدخل السنغال وغينيا إلى جانب حكومة غينيا بيساو إلا أنهما لم يتمكنوا من فرض السلم وتحقيق الأمن والاستقرار بشكل كامل في البلاد مما أدى إلى مطالبة الحكومة بتدخل الأيكواس في الصراع حيث طالب الرئيس « منيرا » بتدخل قوات الأيكوموج من أجل فرض السلم وتحقيق الأمن والاستقرار بشكل كامل .

وقد ناقشت دول الأيكواس مطلب الرئيس « منيرا » أثناء المؤتمر الثامن عشر لوزراء خارجية المنطقة في أبيدجان والذي عقد في يوليو 1998 وتم الاتفاق خلال المؤتمر على وضع خطة مبدئية للتدخل من أجل استعادة القانون والنظام في غينيا بيساو وعقب ذلك أجريت العديد من المباحثات بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع وبالفعل نجحت الأيكواس خلال القمة الثانية عشر للمنظمة في إقناع طرفي الصراع بتوقيع اتفاق السلام فيما بينهما عرف باتفاق أبوجا في نوفمبر 1998 حيث تضمن هذا الاتفاق نصوصا تتعلق بضرورة وقف إطلاق النار ونشر قوات لمراقبة تحركات المتمردين في المناطق بين السنغال وغينيا بيساو وتقديم المساعدات الإنسانية إلى ضحايا الصراع وتشجيع اللاجئين على العودة وسحب القوات السنغالية والغينية من غينيا بيساو على أن تحل محلها قوات الأيكوموج من أجل الفصل بين المتحاربين والإشراف على تشكيل حكومة انتقالية لتسيير شؤون البلاد إلى أن يتم إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بنهاية عام 1999 تحت إشراف مراقبين دوليين .

وخلال المدة من ديسمبر 1998 إلى مارس 1999 تم نشر قوات الأيكوموج في غينيا بيساو وقد تولت القوات مهام الفصل بين الأطراف المتحاربة وتسيير عمل المنظمات الإنسانية أثناء تقديم إمدادات الإغاثة إلى مواطن غينيا بيساو

وتأمين مناطق الحدود بين غينيا بيساو والسنغال .

4- الأيكواس والأزمة في ساحل العاج : تعيش ساحل العاج حالة من عدم الاستقرار السياسية منذ وفاة رئيسها السابق « هو منيه » في فبراير عام 1994م حيث تعاقب على السلطة بعده كل من كونان بيديه وروبرت جي ولوران جياجو إلا أن سياسة هؤلاء القادة لم تفلح في الخروج بالبلاد من دائرة عدم الاستقرار والصراع وهو الأمر الذي اضطر الرئيس جياجو إلى مطالبة الأيكواس بالتدخل لمواجهة الصراع المسلح الذي اندلع منذ سبتمبر 2002 .

وقد سعت الأيكواس لتسوية الصراع في ساحل العاج من خلال تشكيل فريق اتصال يهدف إلى تشجيع الحوار بين أطراف الصراع وقد نجحت جهود هذا الفريق في إقناع الحكومة والحركة الوطنية لساحل العاج بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بينهما في أكتوبر 2002 كما نجحت الأيكواس في إقناع ممثلي الطرفين بالاجتماع في لومي في نهاية أكتوبر 2002 وتوقيع اتفاق للسلام تعهدت بموجبه الحكومة والحركة بالالتزام بوقف إطلاق النار والحفاظ على السلامة الإقليمية للبلاد واحترام مؤسسات الدولة وضمنان حقوق الإنسان غير أن المحادثات قد توقفت بسبب إصرار المتمردين على استقالة «جياجو» وفي المقابل أصرت الحكومة على نزع سلاح المتمردين وقد نزامن مع ذلك قيام لجنة الدفاع والأمن في الأيكواس بعقد اجتماعا في أكتوبر 2002 تم من خلاله التوصية بنشر قوة تابعة للمنظمة في ساحل العاج تقوم بمراقبة وقف إطلاق النار وإخراج المتمردين من المناطق التي يسيطرون عليها ونزع أسلحتهم .

هذا وفي يناير عام 2003 بدأ انتشار قوات الأيكواس والتي عهد إليها بمتابعة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة من خلال تأمين المناطق الواقعة تحت مسؤوليتها وكسب ثقة هذه الأطراف من أجل تهيئة الظروف المناسبة لهم لتسوية الصراع .

ومن ثم يخلص بعض الباحثين إلى أنه بالرغم من أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعتبر نموذجا للتكامل الاقتصادي الإقليمي إلا أنها لا تخلو من مضامين أمنية ودفاعية تجلت وبشدة في مبادرات الجماعة المختلفة بإرسال قوات لحفظ السلم أحيانا وأحيانا أخرى لفرضه في حالات النزاعات الداخلية التي شهدتها كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل العاج وهذا الموقف لم تشهده منظمات أخرى في أقاليم فرعية أخرى بالقارة الأفريقية مثل الكوميسا التي تعد أكبر إقليم فرعي في أفريقيا ومع ذلك تسجل مواقف محسوسة في التصدي للصراعات سواء كانت داخلية أو بين الدول الأعضاء بها مما يؤكد على أن دور الأيكواس الفاعل في هذا الصدد يعد دورا رائدا ونموذجا لباقي التكتلات الاقتصادية الفرعية في القارة الأفريقية .

- وبعد أن تعرضنا إلى التفاعلات التعاونية التكاملية على مستوى المناطق الأفريقية نجد ربنا أن تتعرض إلى بعض المعاملات التفضيلية التي تتمتع بها بعض الدول الأفريقية وذلك على الوجه التالي :

أولا : بعض المعاملات التفضيلية التي تتمتع بها بعض الدول الأفريقية :

1- قانون النمو والفرص الأفريقية AGOA (الأجوا)

يعد اتفاق (AGOA) واحداً من السياسات التجارية الأمريكية والذي يقوم على مبدأ لا المنح بمعنى أنه يسهم في تيسير حركة التجارة بين الدول المتعلقة والولايات المتحدة الأمريكية نحو الإسهام في التطور الاقتصادي ويهتم هذا الاتفاق بتقديم تفضيل للدول الأفريقية مكملة للمنح الخارجية ولمساعدة هذه الدول على عمل الإصلاحات في المجالات المختلفة الاقتصادية والاستثمارية والسياسات التجارية وتعد التفصيلات من حيث الإلغاء الفوري للرسوم الجمركية على جميع الواردات الأمريكية من الدول الأعضاء في هذا الاتفاق وبعض

القيود غير الجمركية مثل الحصص المستوردة وبالأخص سلع المنسوجات المصدرة فقط من هذه الدول إلى الولايات المتحدة .

ويعد هذا الاتفاق خطوة أولى لإبرام اتفاق تجارة حرة بين هذه الدول والولايات المتحدة كونه يشمل تقريبا كافة السلع أي أنه أشمل من النظام التفضيلي المعمم (CSP) وقد تم تحديد الدول الأفريقية المستفيدة من هذا الاتفاق في أكتوبر ألفين أما السلع التي تم تحديدها في ديسمبر ألفين وانطلقت إلى الولايات المتحدة الأمريكية متمتعة بهذه الميزة في يناير 2001 ويتم تقديم تقرير سنوي إلى الكونجرس الأمريكي عن كيفية سير العمل بهذا النظام والهدف من هذا التقرير هو معرفة المنفعة من العمل بهذا الاتفاق التفضيلي العائد على كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأفريقية المصدرة .

وتتضمن (AGOA) السلع المنفق عليها في النظام التفضيلي المعمم (G.S.P) بالإضافة إلى 1835 بنداً غير متضمنين في (G.S.P) .

الدول الأفريقية المتمتعة بمزايا القانون :- وتشمل كينيا - موريشيوس - جنوب مدغشقر - ليسوكو - أثيوبيا - سوازيلاند - بتسوانا - ملاوي - وأوغندا - ناميبيا - تنزانيا - موزمبيق - كامرون - غانا - السنغال - أنجولا - رواندا - بنين - تشاد - كوت ديفوار - الكونغو الديمقراطية - جيبوتي - بوركينا فاسو - الجابون - جامبيا - غينيا بيساو - مالي - موريتانيا - نيجيريا - النيجر - ساوتومي - برنسيب - كاب فيرد - سيراليون .

- المزايا الممنوحة للصادرات من المنسوجات والملابس :

1- الإعفاء الكامل من القيود الجمركية وغير الجمركية من السلع الآتية :-

- الملابس المجمعة في الدول المستفيدة من أقمشة مصنعة في الولايات المتحدة .

- الملابس المجمعة في الدول المستفيدة باستخدام خيوط أمريكية وأقمشة مصنعة في الولايات غزل أمريكي .

- الملابس المصدر التي تم تجميعها في الدول المستفيدة من غزل أو أقمشة مصنعة في دول غير مستفيدة .

- الملابس ذات الطابع الفلكلوري المصنعة يدويا .

2- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية فقط دون القيود الكمية للسلع الآتية

:

- الملابس المصنعة في الدول المستفيدة من أقمشة مصنعة في أي من هذه الدول باستخدام غزل منتج في هذه الدول أو باستخدام غزل أمريكي .

- الملابس المصنعة في الدول المستفيدة (الأقل نمواً) بعض النظر عن مصدر الأقمشة المستوردة .

الموقف التنفيذي لقانون AGOA :

* مد العمل بكافة برامج الأجوا إلى عام 2015 بعد أن كانت الفترة المحددة . 2008

- * مد الفترة الزمنية للاستفادة من الإعفاء الجمركي لصادرات الدول الأقل نمو إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الملابس الجاهزة المجمعة دون التقيد بمصدر الأقمشة إلى 30 سبتمبر 2007 بدلا من 2004 .
- * تثبيت السقف الكمي للواردات الأمريكية من الملابس المجمعة في دول الأجوا من أقمشة مصنعة في دول أو أكثر من دول الأجوا باستخدام غزل مصنوعة في الولايات المتحدة أو دول عند 7٪ سنويا إجمالي الواردات الأمريكية من هذه السلع وذلك حتى عام 2015 بدلا من 2008 .
- * استخدام الياقات والأساور المصنوعة في دولة ثالثة ضمن الملابس الجاهزة المصدرة إلى دول الأجوا وتمتعها بالإعفاءات الجمركية المقررة .
- * إدراج الملابس ذات الطابع الفلكلوري ضمن أحكام الأجوا وتمتعها بالإعفاء .

مزاياء اتفاق AGOA :

يعود هذا الاتفاق بفوائد عديدة على جميع الأطراف حيث أن حجم الواردات الأمريكية يرتفع تدريجيا من الدول الأفريقية المتمتعة بمزاياء هذا القانون وذلك منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ حيث كانت نسبة الواردات الأمريكية المتمتعة بتفضيلات GSP في التسعينيات أقل من 10٪. كما كانت نسبة مشاركة هذه الدول في هيكل الواردات الأمريكية أقل من 10٪ ولكن مع دخول الاتفاق حيز النفاذ ارتفعت نسبة المشاركة إلى 46.6٪ في عام 2001 و 58.6٪ في الربع الأول من عام 2002 والارتفاع الملحوظ في هذه النسبة كان نتيجة للتفضيلات الجمركية المتمتعة بها الدول الأفريقية من هذا الاتفاق حيث استوردت الولايات المتحدة بما تبلغ قيمته 7.6 مليار دولار من السلع من هذه الدول في عام 2001 من ضمنها 3.7 مليارات دولار غاز طبيعي مسيل 2.8 مليار دولار نفط خام و 271.5 مليون

دولار منتجات بترولية معالجة ويعد النفط الخام والغاز والمنتجات البترولية أهم السلع الأمريكية المستوردة المتمتعة باتفاق AGOA حيث تشكل 90٪ من إجمالي واردات الولايات المتحدة من هذه الدول وذلك لانخفاض التعريفات الجمركية المطبقة على هذه السلع حيث تبلغ ما بين 5.25 سنتات إلى 10.5 سنت للبرميل أي ما يساوي من حيث التعريفات القيمة 2٪ - 4٪ مما يعطي لصادرات دول اتفاق AGOA ميزة تنافسية مرتفعة كما ارتفع حجم الصادرات الأمريكية إلى هذه الدول خلال عام 2001 حيث نمت إلى يقرب من 7 مليار دولار بزيادة مقدارها 17.5٪ عن عام 2000 مما أدى إلى تحويل ما يقرب من 6.2٪ من صادرات الولايات المتحدة والتي كانت تتجه نحو أسواق أخرى من العام إلى الأسواق الأفريقية أصبحت الولايات المتحدة أكبر سوق لصادرات الدول المتمتعة بمزايا القانون حيث بلغت الصادرات إلى الولايات المتحدة 26٪ من إجمالي صادرات هذه الدول في عام 2003 وبلغ حجم التجارة 33 مليار دولار وبلغت الواردات الأمريكية منها 25.6 مليار دولار بزيادة قدرها 55٪ عن عام 2002 وبلغ إجمالي صادرات الدول المستفيدة من المنسوجات مليار ونصف دولار .

وقد شجع هذا الاتفاق على زيادة الاستثمار الأمريكي في أفريقيا من خلال :

- * زيادة الاستثمار في كينيا بمقدار 12.8 مليون دولار وذلك من خلال إنشاء 9 مصانع جديدة وفرت على الأقل 20 ألف فرصة عمل .
- * فتح 11 مصنعًا جديدًا وتنمية 8 آخرين في ليسوتو مما وفر أكثر من 15 ألف فرصة عمل .
- * إتاحة أكثر من 4350 فرصة عمل في مالاوي .

- * استثمار أكثر من 78 مليون دولار في موريشيوس .
- * تنمية قطاع المنسوجات في ناميبيا والاستثمار فيه بما يقرب من 250 مليون دولار.
- * فتح 8 مصانع على الأقل في سوازيلاند مما وفر 11 ألف فرصة عمل .

الجدول التالي يوضح إجمالي صادرات الدول المتمتعة
بالأجوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية

(القيمة بالمليون دولار)

2004	2003	2002	2001	السنة
AGOA+GSP	AGOA+GSP	AGOA+GSP	AGOA+GSP	
265	241	212	154	السلع الزراعية
34	33	30	22	منتجات الغابات
222	177	136	128	المنتجات الكيماوية
23053	11224	6824	6827	منتجات الطاقة
1621	1202	803	359	الملابس والمنسوجات
094	0.80	0.30	0.24	الأحذية
728	412	373	319	المعادن
17	11	18	23	الآلات
539	732	545	301	معدات النقل
16	13	9	13	الأجهزة الإلكترونية
63	59	41	33	منتجات صناعية متنوعة
26559	14105	8992	8179	الإجمالي

لمزيد من المعلومات برجاء الرجوع إلى : www.agoa.gov

-التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية في أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي

Afrocan، Caribbean and Pacific (AGP)

نبذة تاريخية عن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية ترجع هذه العلاقات إلى عام 1975 في ظل معاهدة لومي التي يتم تطويرها من وقت لآخر والتي تحدد شكل التعاون بين الدول الأوروبية وبعض الدول النامية وقبل ذلك إلى عام 1957 بتوقيع معاهدة روما حيث نص الاتفاق المنشئ للاتحاد الأوروبي على إنشاء صناديق تنمية أوروبية بهدف توجيه الدعم والمساندة الفنية والمالية للدول الأفريقية التي ما زالت مستعمرة في ذلك الوقت والتي كان هناك بينها بعض الدول الأوروبية علاقات وثيقة .

وفي إطار المعاهدات المختلفة التي تم توقيعها فيما مضى بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية تم النص على منح مزايا من جانب واحد للعديد من صادرات دول أفريقيا والكاريبي والهادي ACP للاتحاد الأوروبي ، وقد تضمن ذلك السماح بدخول منتجات تلك الدول لأسواق الجماعة الأوروبية وذلك لما يصل 99٪ من المنتجات الصناعية والعديد من السلع الزراعية الأخرى كما تضمن ذلك العديد من البرامج التي منها على سبيل المثال نظام Stabex وهو نظام لتعويض الدول الأقل نموًا والمتمتعة بمعاملة ACP عن أي انخفاض في عائدات صادراتها ينتج عن تذبذب الأسعار أو المعروض من السلع وكذا نظام sysmin وهو نظام للمساعدة بالهوض بالصناعات التعدينية في دول التي ACP تعتمد على تلك الصناعات .

والجدير بالذكر أن تلك الاتفاقات والمعاهدات ومنها لومي و 1 و 2 و 3 و 4 لم تهتم فقط بجوانب تجارية وإنما شملت كذلك العديد من المجالات التي منها حقوق الإنسان . الديمقراطية ، القيادة الرشيدة ، حقوق المرأة ، وحماية البيئة بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص والتعاون الإقليمي وبعض الأهداف التنموية الأخرى مثل العناية بالصحة والتعليم وقد كان ذلك يتم عن طريق تعهد الجماعة الأوروبية بتوجيه مبلغ مالي لكل دولة من الدول المتمتعة بمعاملة ACP وفي هذا الإطار تم إنشاء صندوق التنمية الأوروبي (الذي شهد العديد من المراحل) . وتعد تلك الاتفاقات من أكبر الاتفاقات المالية والسياسية للتعاون بين دول الشمال والجنوب .

- الوضع الراهن لشكل التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول ACP:

في الوقت الراهن ينظم اتفاق كوتونو وهو اتفاق لاحق لاتفاق لومي الرابع - تم توقيعه في 22 يونيو 2000 من قبل 77 دولة من الدول النامية المتمتعة بمعاملة ACP ودول الاتحاد الأوروبي (خمس عشرة دولة في ذلك الوقت) أشكال التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية ويغطي الاتفاق فترة زمنية تبلغ 20 عامًا يتم مراجعتها كل خمس سنوات .

- وفيما يلي بعض أوجه الاختلاف بين الاتفاق الراهن والاتفاقات السابقة :

* ينص الاتفاق الحالي للتعاون على إلغاء المزايا التجارية غير المتبادلة التي كانت الدول المتمتعة بمعاملة ACP تحصل عليها (ومن ذلك نظامي stabex,sysmin المتعلقين بتثبيت الأسعار وضمان عائدات ثابتة لصادرات السلع الزراعية) حيث إنه في إطار الالتزام باتفاقية التجارة العالمية جاء النص على إلغاء المعاملات التفضيلية من طرف واحد والنص على ضرورة أن تكون متبادلة .

* سيستمر التعاون بين الدول المتمتعة بمعاملة ACP ولكن من خلال اتفاق شراكة EPAS يجمع بين الدول الأفريقية ودول الاتحاد الأوروبي وجاري الاتفاق على بنوده خلال الفترة من 2002 إلى 2007.

* تستمر دول الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية وفي هذا الإطار تم الاتفاق على تخصيص مبلغ 22.7 مليون يورو من خلال صندوق التنمية الأوروبي العاشر لتختص بالفترة من 2008-2013 لمساندة المفاوضات التجارية للوصول لاتفاقية شراكة وكذا لبناء قدرات تلك الدول في شتى المجالات لمساعدة الدول النامية على الاندماج في النظام التجاري العالمي.

* لم يعد الدعم الموجه للدول التي تتمتع بمعاملة ACP أمراً تلقائياً بل يعتمد على أداء تلك الدول في مختلف المجالات مثل الإصلاحات المؤسسية واستغلال الموارد والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة .

* سيتم بموجب اتفاق كوتونو تركيز الدعم على بعض القطاعات بغرض تحقيق أثر ملموس للحد من الفقر ، وبالمقارنة بالماضي سيتم توجيه دعم بنسب أكبر لمجالات الاقتصاد الكلي مثل التمويل ، الصحة ، التعليم ، الخدمات ، النقل ، التكامل الإقليمي ، التنمية الزراعية ، والحكم الرشيد .

الجدير بالذكر أنه يتم تحديد الدول الأقل نمواً والمخصصات الموجهة لتلك الدول سنوياً وقد بلغ عدد هذه الدول مؤخراً 79 دولة عضو نامي منها 47 دولة أفريقية ، وتتمثل الدول الأفريقية المتمتعة بهذا النظامي : أنجولا ، بنين ، بتسوانا ، بوركينافاسو ، بروندي ، الكامرون ، كابفيرد ، جمهورية وسط أفريقيا ، تشاد ، جزر القمر ، الكونغو برازافيل ، الكونغو الديمقراطية ، الكوديفوار ، جيبوتي ، غينيا الاستوائية ، إريتريا ، أثيوبيا ، الجابون ، جامبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، كينيا ،

ليستو ، ليبيريا ، مدغشقر ، مالاوي ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزمبيق ،
نامبيا ، النيجر ، نيجيريا ، رواندا ، ساو توميه وبرنسيب ، السنغال ، سيشل ،
سيراليون ، الصومال ، جنوب أفريقيا ، السودان ، سوازيلاند ، تنزانيا ، توجو ،
أوغندا ، زامبيا ، وزيمبابوي .

-كيف يمكن لاستفادة من المعاملة التفضيلية المتاحة في إطار الأجوا و

:ACP

يتضح من العرض السابق أن مصر ليست من الدول المستفيدة استفادة مباشرة
من الأجوا (مع الولايات المتحدة الأمريكية) أو ACP (الاتحاد الأوروبي) ولكن
هناك دائماً فرص للاستفادة ومن ذلك على سبيل المثال أنه في إطار الأجوا يتم
السماح باستيراد الملابس من الدول الأفريقية الأقل نمواً المتمتعة بمعاملة الأجوا
حتى وإن كانت تلك الملابس مصنعة من غزول أو أقمشة مصنعة في دولة ثالثة
غير مستفيدة بمعاملة الأجوا مما يعني إتاحة الفرصة لمصر لتصدير غزول أو
أقمشة إلى أي من الدول الأفريقية التي يحق لها التصدير إلى الولايات المتحدة
بإعفاء تام من الرسوم .

كما يمكن كذلك التوسع في إقامة استثمارات في الدول الأفريقية المستفيدة
بأي من الأجوا أو معاملة ACP حتى يتسنى إنتاج سلع و ضمان تصديرها معفاة
من الرسوم الجمركية ومن ثم تحقيق قيمة مضافة أفريقية مع ضمان تنافسيتها في
أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خاصة وأن حجم صادرات الدول
المتمتعة بمعاملة ACP بلغ 31 مليون يورو في عام 2005 وفقاً للبيانات المنشورة
في موقع الاتحاد الأوروبي ، هذا ويمكن إقامة مزارع مشتركة مع الدول الأفريقية
على غرار ما تم في زامبيا وأوغندا وتخصيص الإنتاج للتصدير أو إقامة مصانع
لتوجيه الإنتاج للتصدير أو حتى للاستهلاك المحلي بالدول الأفريقية التي تفتقر

للعديد من الصناعات .

المراجع العلمية

انظر في مراجع المبحث الأول :

- نهلة أبو العز / الآثار الاقتصادية الأمنية في أفريقيا ، مجلة آفاق أفريقية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات العدد 21 . خريف 2006 ص 7-34 .
 - د.عبد الجيد عمارة / الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا الأسباب والنتائج : بحث مقدم ضمن أعمال مؤتمر الدراسات الأفريقية «الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا - المؤتمر السنوي» معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة - 29-30 مايو 1999 ص ص 739-740 .
 - African development Bank, African development report,2004: (ox ford university press, 2004) PP313-314.
 - The world Bank, African development indicators 2002 (washindton D.C: the world bank 2002) P33.
- وانظر أيضا :-
- د. عزيزة بدر/ التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات الداخلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في أفريقيا / بحث مقدم ضمن أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية / الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا - جامعة القاهرة الفترة من 29-30 مايو 1999، ص 728 .
 - رحاب عثمان / الاقتصاد السياسي للصراعات والحروب الأهلية في القارة الأفريقية مجلة آفاق أفريقية العدد 21-المجلد السابع 2006 . ص 38-63.
 - د.عبد الرازق الفارسي / «الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي» «بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2001 » . ص 19-30 .

- أحمد إبراهيم محمود / التغيير في المنهج الأفريقي إزاء قضايا الأمن والدفاع ،
مجلة آفاق أفريقية العدد 21 المجلد السابع ص 103- 116 .

- أحمد إبراهيم محمود / « التسوية السلمية للصراعات الداخلية في أفريقيا »
دراسة حالة الصومال منذ بداية التسعينيات ، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة
: معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة 2004) ص 82 وما
بعدها .

- جمهورية مصر العربية / وزارة الخارجية . قرارات وتوصيات وبيانات منظمة
الوحدة الأفريقية من 1963- 1983 (القاهرة : وزارة الخارجية . 1985) .

- ولمزيد من التفاصيل عن الحروب الأهلية في أفريقيا :-

انظر : د. عادل عبد الرازق/ تسوية الحروب الأهلية الأفريقية في إطار منظمة
الوحدة الأفريقية بالتطبيق على حالي تشاد والصومال - بحث مقدم في أعمال
المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية - الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا
الذي عقد في معهد البحوث الأفريقية - جامعة القاهرة 1999 ص 1009-1049.

د. أيمن شبانة / التدخل الإنساني كآلية لتسوية الحروب الأهلية الأفريقية
بالتطبيق على الحالة الصومالية انظر المرجع السابق مباشرة ص 1051-1077 .

د. أحمد فارس عبد المنعم/ الحرب الأهلية في أنجولا/ المرجع السابق ص
967-979.

د. عبد الله نجيب الآثار الثقافية للحروب الأهلية/ المرجع السابق ص 947-
963.

د. وفائي عاز / الآثار البيئية للحروب الأهلية / المرجع السابق ص 933- 946 .

د. هيام البلاوي / الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا / المرجع

السابق ص 755 - 803 .

د. جوزيف رامز أمين / مخاطر وانعكاسات الحرب الأهلية في غينيا بي س او /
المرجع السابق ص 565 - 586 .

السفير / جلال عبد المعز عبد الرحمن / الصراعات والحرب الأهلية في تشاد /
المرجع السابق ص 489 - 530 .

د. شوقي عطا الله الجمل / الصراعات والحر وب الأهلية في سيراليون /
المرجع السابق ص 455 - 467 .

د. عبد العزيز شاهين / التنوع والصراع الاثني في بعض مجتمعات حوض
النيل / المرجع السابق ص 407 - 443 .

د. عادل عبد الرازق / أثر الصراعات والحروب الداخلية في أفريقيا على قضية
الأمن الغذائي ، بحث مقدم لمؤتمر الأمن الغذائي في أفريقيا ، ندوة المؤتمر
الدولي الموسع حول مستقبل الأمن الغذائي الذي عقد بمعهد البحوث الأفريقية/
جامعة القاهرة في الفترة من 24 - 25 يونيو 2003 .

نجلاء عبد الهادي / ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات الحروب الأفريقية ،
مجلة آفاق أفريقية العدد 20 المجلد السادس ص 55 - 73 .

د. أحمد إبراهيم / حقوق الإنسان في زمن الصراعات المسلحة ، مجلة آفاق
أفريقية العدد 22 المجلد السابع ص 47 - 65 .

د. عادل عبد الرازق / حقوق الإنسان في أفريقيا وأثر انتشار الأوبئة ونقص الغذاء .
والعنف ضد النساء والأطفال - العدد 22 المجلد السابع ص 174 - 185 .

الهيئة العامة للاستعلامات / مجلة آفاق أفريقية العدد 22 المجلد السابع انظر التقارير الآتية :-

- سالي هاني، الاتحاد الأوروبي ودوره في حماية حقوق الإنسان في أفريقيا ، ص98- 109 .

- هنا السيد، حقوق الإنسان في زامبيا ومنظمات المجتمع المدني . ص 133-141.

- عادل على، انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال ، ص 142-146.

انظر المبحث الثاني :

الأسس التي أرستها المنظمات الاقتصادية في أفريقيا لتعزيز السلم والأمن الجماعي مع دراسة حالة لآليات السلم والأمن في كل من الكوميسا والأيكواس ودور الأيكواس في بعض الصراعات في الإقليم الآتي :

د. سماح سيد أحمد : التكامل الإقليمي كالية لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا ، مجلة آفاق أفريقية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات العدد 21 صيف 2006 المجلد السابع ص64-77.

وانظر أيضًا :

- د. محمود أبو العينين ، مستقبل الإقليمية في أفريقيا في ظل العولمة ، في معهد البحوث والدراسات الأفريقية (محررًا) العولمة وآثارها على أفريقيا (القاهرة: معهد البحوث 1999 ص185-186) .

- د. جمال ضلع : الإطار القانوني - السياسي للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا «كوميسا» مجلة آفاق أفريقية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، المجلد الأول - العدد الأول - ربيع 2000 ص21.

- راوية توفيق: العولمة والإقليمية الجديدة في أفريقيا د. حمدي عبد الرحمن (محرراً) أفريقيا والعولمة ، برنامج الدراسات الأفريقية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة 2004 ص 416-417.

وانظر أيضًا :

- رحاب عثمان ، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأيكواس) مجلة آفاق أفريقية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ، المجلد الثاني العدد السابع خريف 2001 ص 46-50.

- د. محمد عاشور مهدي ، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (السادك) ، مجلة آفاق أفريقيا العدد السابق مباشرة ص 22-32.

- د. شافعي أحمد : الأيكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية العدد 143، يناير 2001 ص 160-161.

- موسيفكي موانزالي : السياسة والأمن في وسط أفريقيا ، ترجمة جوزيف رامز أمين ، مجلة آفاق أفريقية ، المجلد الثاني ، العدد السابع خريف 2001 ص 102-105.

ولمزيد من التفاصيل : انظر :

- أحمد فاضل يعقوب : دور منظمة الأيكواس في حل أزمة ليبيريا ، مجلة السياسة الدولية العدد 118 أكتوبر 1994 ، ص 152-157.

- د. أيمن شبانة ، ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الأفريقية بعد الحرب الباردة : الكنفو الديمقراطية نموذجًا ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة 2003 ص 134-137.

- أحمد إبراهيم محمود : الحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001) ، ص 257-261.

- د. جوزيف رامز أمين : مخاطر وانعكاسات الحرب الأهلية في غينيا بيساو في د. إبراهيم نصر الدين (محرر) الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية 1999 ، ص 575-580.

ولمزيد من التفصيل حول إنجازات الأيكواس في المجالات الاقتصادية والتنمية ، انظر :

- ديزي رؤوف راجي : الدور التنموي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأيكواس) في د. محمد عاشور (محررًا) التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا الواقع والتحديات (القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي - الطبعة الأولى 2005، ص 363-367.

- د. إبراهيم نصر الدين : مشكلة الاندماج الوطني والتكامل الإقليمي في أفريقيا في د. محمد عاشور (محررًا) ، ال تكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا ، الواقع والتحديات (القاهرة : مشروع دعم التكامل الأفريقي ، الطبعة الأولى 2005) ص 61-63.

- جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية الأفريقية ، التكتلات الاقتصادية الأفريقية . مرجع سابق - ص 31-33.

المراجع العلمية في إطار الدراسة

- (1)د/ عبد الرحمن إسماعيل الصالحي . محاضرات حول منظمة الوحدة الأفريقية - الماضي .. الحاضر .. المستقبل .
- ألقيت في أكاديمية ناصر للعلوم العسكرية / مايو 1998م ص 5-25 .
- د/ عبد الرضى إسماعيل الصالحي، منظمة الوحدة الأفريقية خلال عشرين عاما (القاهرة:الجمعية الأفريقية 1983) ص 8-20 .
- انظر:
- د/ عادل عبد الرازق -إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي - رؤية مستقبلية دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب -2007) ص 51-52 .
- د/ عادل عبد الرازق، دور مصر في منظمة الوحدة الأفريقية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 2002) ص 239-279 .
- جمهورية مصر العربية - وزارة الخارجية - قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من 1963 - 1983 (القاهرة 1985) .
- د/ سلوى محمد ليبب - منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة تحديات الثمانينيات - السياسة الدولية العدد 93 يوليو 1988 ص 59 - 62 .
- ولمزيد من التفاصيل : حول المشكلات الاقتصادية في أفريقيا ودور منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي .

انظر: د/ عادل عبد الرازق - دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من 1963 - 2002 م (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 2003) .

- منظمة الوحدة الأفريقية - ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (أنثيوبيا : أديس أبابا 25 مايو 1963) .

(2) انظر التحديات التي تواجه القارة الأفريقية :-

د/ عبد الرحمن إسماعيل الصالحي - محاضرات حول منظمة الوحدة الأفريقية - الماضي - الحاضر .. المستقبل مرجع سبق ذكره ص 26- 33 .

د/ عبد الرحمن إسماعيل الصالحي ، الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية بين الأمل والحذر - بحث دراسة مقدمة في ندوة الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية التي عقدت بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية / جامعة القاهرة 2001 .

انظر :- السفير / أحمد حجاج - الاتحاد الأفريقي أفريقيا من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي مجلة آفاق أفريقية العدد السادس صيف 2001 ص 15 - 16 .

د/ عراقي عبد العزيز الشربيني / رؤية حول الدور الاقتصادي للاتحاد الأفريقي - الندوة المشار إليها المشار إليها بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة .

د/ عبد الملك عودة - الاتحاد الأفريقي من سرت إلى لوساكا - جريدة الأهرام اليومية يوم 26 مارس 2001 ص 21 .

- د/ عادل عبد الرزاق - أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي - مرجع سبق ذكره ص 113 - 128 .
- انظر خطة عمل لاجوس في :
- جمهورية مصر العربية وزارة الخارجية - قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من عام 1963 - 1983 مرجع سبق ذكره .
- الدبلوماسية المصرية في أفريقيا خلال خمسة عشر عامًا من 1977 - 1991 . (القاهرة: 1992) .
- وانظر في هذا المرجع السابق ملبشرة :
- وثيقة خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية من (1980 - 2000) ص 927 - 1016 .
- وانظر :- منظمة الوحدة الأفريقية ، المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية الموقعة من القادة الأفارقة في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية السابعة والعشرين في أبوجا / نيجيريا في الفترة من 3 - 6 من يونيو 1991 (أديس أبابا : يونيو 1991) .
- د/ مصطفى سلامة حسين - الجماعة الاقتصادية الأفريقية - قراءة قانونية - السياسة الدولية العدد 113 يوليو 1993 .
- د/ عادل سعد الحسين - الجفاف والتصحر في إفريقيا - بحث مقدم لندوة مصر وأفريقيا - بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية / جامعة القاهرة 1996 .

وانظر كذلك :

منظمة الوحدة الأفريقية ، الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية (أديس أبابا - ديسمبر 1987) إعلان الدورة غير العادية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الأفريقية بشأن ديون أفريقيا الخارجية (أديس أبابا / إثيوبيا ديسمبر 1987) .

الأمم المتحدة : برنامج الإنعاش الاقتصادي لأفريقيا من 1986 - 1990 (نيويورك: 1986) .

د/ محمود أبو العينين ، إمكانيات نجاح الحل الأفريقي الموحدة تجاه أزمة المديونية الخارجية لأفريقيا في ظل المتغيرات الراهنة في النظام الدولي الجديد ، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية في الفترة من 5-7 من مايو 1990 التي نظمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .

جامعة القاهرة / معهد البحوث الإفريقية ، مركز البحوث الأفريقية ، التقرير الاستراتيجي الأفريقية من 2001 - 2004 الاتحاد الأفريقي ، التقارير الاقتصادية الصادرة عن دوراته العادية حتى الدورة الثامنة عشرة في أديس أبابا / إثيوبيا في الفترة من 15-16 من يوليو 2012 م بشأن المديونية الخارجية لدول القارة .

د/ عبد المالك عودة ، القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ، الأهرام الاقتصادي 26 مارس 2001 ص 21 .

د/ فاروق عثمان طه ، منظمة الوحدة الأفريقية والتحديات التي تواجهها ، بحث مقدم ضمن بحوث مؤتمر أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين الذي عقد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية في الفترة من 27 - 29 من مايو 1997 م .

(3) انظر في تقرير اقتصادي أفريقيا 2011 م .

وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، تقرير اقتصادي : أفريقيا 2011 .
التقرير عبارة عن عمل مشترك بين اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة من أجل
أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ، عرض : صلاح عبد السيد / باحث بالهيئة
العامة للاستعلامات - مجلة آفاق أفريقية العدد 35 ص 199 - 200 .

(4) انظر : في تحليل طبيعة الواقع الجيو إستراتيجي للقارة الأفريقية في ظل
التنافس والتكالب الدولي على البلدان الأفريقية « بحث مقدم من د/ أماني الطويل/
مدير الوحدة الأفريقية بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام نشر
بمجلة آفاق أفريقية العدد 35 ص 193 - 194 تحت عنوان قراءة في مستقبل
العلاقات المصرية - الأفريقية - التحديات والطموح أكتوبر 2011 .

لمزيد من التفاصيل انظر :

- مركز البحوث العربية والأفريقية ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،
مستقبل أفريقيا ، أفريقيا 2025 أي مستقبل ص 11 وما بعدها .

(5) انظر في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وآلياته الجديدة المستحدثة
والفاعلة لمواجهة التحديات :-

- القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي - لومي / توجو - في الحادي عشر من
يوليو 2000 .

- د. فرج عبد الفتاح فرج ، إمكانيات التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصادية
الأفريقية في ظل الاتحاد لأفريقي .

بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الأفريقي ومستقبل الأفريقية ، عقدت بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ، أكتوبر 2001 ص 270-294 .
الاقتصاد الأفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة ، (القاهرة : دار النهضة العربية 2001) .

-د/ مصطفى حسن سلامة ، الجماعة الاقتصادية الأفريقية ؛ قراءة قانونية (السياسة الدولية العدد 13 من يوليو 1993 م .

-د عادل عبد الرازق ، أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي / مرجع سبق ذكره آليات الاتحاد الجديدة والمستحدثة والفاعلة ص 124 - 168 .

وانظر في برلمان عموم أفريقيا :

د/ حمدي عبد الرحمن حسن ، برلمان عموم إفريقيا والبعد الشعبي في حركة الوحدة الأفريقية ، بحث مقدم في ندوة الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية المشار إليها سابقاً ص 75-86 .

د/ محمد عاشور مهدي ، برلمان عموم إفريقيا ومستقبل الاتحاد الأفريقي - تحديات قائمة و ضمانات لازمة في مجلة آفاق أفريقية العدد الثاني عشر 2003 ص 24-26 .

وانظر أيضاً :- منظمة الوحدة الأفريقية قرارات القمة الأفريقية الاستثنائية الخامسة بشأن الموافقة على مشروع البروتوكول الخاص ببرلمان عموم أفريقيا (ليبيا - سرت 21 من مارس 2002) .

-البروتوكول الخاص بالبرلمان الأفريقي والذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الخاصة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في مدينة سرت الليبية في الثاني من مارس 2001 (أديس أبابا : 16 مارس 2001) .

-جمهورية مصر العربية ، وزارة الخارجية ، مذكرة معلومات حول البروتوكول الخاص ببرلمان عموم أفريقيا في 2 يونيو 2002 .

-وانظر في مجلس السلم والأمن الأفريقي : القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي (أديس أبابا / 2001) .

د/ إبراهيم نصر الدين ، نحو مجلس فاعل للسلم وا لأمن الأفريقي « مجلة آفاق أفريقية العدد الثاني عشر 2003 - ص 40 - 41 .

ألكسندر شولا ، عرض محمد قنديل الاتحاد الأفريقي إدارة النزاعات ، آفاق أفريقية العدد الثاني عشر 2003 ص 68- 69 .

د/ محمود أبو العينين ، الاتحاد الأفريقي وإمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية ، بحث منشور في ندوة الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مرجع سبق ذكره ص 223 - 232 .

-الاتحاد الأفريقي ، بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن اعتمده في الدورة الأولى العادية للاتحاد الأفريقي (دربان / جنوب أفريقيا في 6 من يوليو 2002) .

-القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والبروتوكول الخاص (أديس أبابا : 2001).

-د/ فرج عبد الفتاح فرج ، دور المصرف المركزي الأفريقي في إدارة النظم النقدية ، مجلة آفاق أفريقية ، العدد الثاني عشر 2003 ص 53 - 54 .

-وانظر في محكمة العدل الأفريقية : القانون التأسيس للاتحاد الأفريقي والبروتوكول الخاص (أديس أبابا : 2001) .

د/ أحمد الرشيد ، حول ضرورة الجهاز القضائي في نطاق جامعة الدول العربية ، مجلة شؤون عربية سبتمبر 1989 ص 7 وما بعدها .

د/ أحمد الرشيد، التحكيم والقضاء الدولي ، مجموعة محاضرات مكتوبة لطلاب الدراسات العليا بكلتي الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 2003 .

د/ أحمد الرشيد، الجهاز القضائي في إطار منظومة الاتحاد الأفريقي ، حدود الدور المتوقع والمأمول مجلة أفاق أفريقية العدد الثاني عشر 2003 ص 29 - 32 .

(6) انظر معاهدة أبوجا / نيجيريا - والتجمعات الاقتصادية ظل الاتحاد الأفريقي :-

-منظمة الوحدة الأفريقية - المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية الموقعة من القادة الأفارقة في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية السابعة والعشرين في أبوجا / نيجيريا في الفترة من 3- 6 من يونيه 1991 (أديس أبابا : يونيه 1991) .

د/ عادل عبد الرازق :- أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي - مرجع سبق ذكره ص 128 - 144 .

د/ عادل عبد الرازق : المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا « نباد » بين النظرية والتطبيق ص 141 - 271 .

جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مشروع دعم التكامل الأفريقي ، رؤى وآفاق أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الش وون الأفريقية الذي عقد في الفترة من 16 - 17 من أبريل 2005 .

ولمزيد من التفاصيل حول التجمعات الاقتصادية في أفريقيا انظر :-

جمهورية مصر العربية - وزارة التجارة والصناعة - قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية - الأفريقية - التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ودراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001 - 2005 (القاهرة / 2006) .

- البروتوكول الخاص بالعلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تنفيذا للمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (هراري - زيمبابوي في 3 يونيو 1997) .

- الاتحاد الأفريقي اتفاقية اللجنة الأفريقية للطاقة ، (لوساكا / زامبيا في 11 من يوليو 2001) بشأن التعجيل بتطبيق معاهدة أبوجا / نيجيريا .

-لمزيد من التفاصيل عنة التجمعات الاقتصادية الفرعية :-

(7) انظر تجمع دول الساحل والصحراء :-

- الوثيقة التأسيسية لتجمع الساحل والصحراء « معاهدة بشأن تجمع دول الساحل والصحراء » (طرابلس في 4 / 2 / 1998) .

- جامعة القاهرة / معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، التقرير الإستراتيجي عن أفريقيا الصادر عن مركز البحوث الأفريقية عام (2000 ، 2002 ص 105 - 118) .

- قرار المجلس التنفيذي بتشكيل وتحديد صلاحيات عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الصادر -1999 .
- تقرير الدورة العادية السادسة للمجلس التنفيذي (أجادوجو في 23/8/2001) .
- البيان الصادر عن اجتماع الدول الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء على هامش اجتماع الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة (نيويورك : 15 من نوفمبر 2001) .
- د/ عبد الملك عودة ، قمة تجمع الساحل والصحراء في الفترة من 6-7 من مارس 2002 بمدينة سرت / ليبيا جريدة الأهرام مارس 2002 م .
- تقرير الاجتماع الرابع للوزراء المكلفين بالداخلية والأمن العام في البلدان الأعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء س - ص لومي / 29 - 30 من يوليو 2002 .
- تقرير الدورة العادية الرابعة للمجلس التنفيذي - لتجمع دول الساحل والصحراء أسمراف في 19 - 29 من أغسطس 2000 م .
- تقرير عن الدورة العادية السابعة للمجلس التنفيذي - طرابلس 3-4 من مارس 2002 .
- البيان الختامي للقمة الخامسة لتجمع دول الساحل والصحراء (نيامي/ النيجر) في الفترة من 14-15 من مارس 2003 .
- جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية - تجمع دول الساحل والصحراء - مرجع سبق ذكره ص 11-32 .

- تقرير الدورة العادية الحادية عشرة للمجلس التنفيذي لتجمع دول الساحل والصحراء التي عقدت بـماكو / مالي - مايو 2004 م .
- تقرير عن مجلس رئاسة بجمع دول الساحل والصحراء الذي عقد في سرت / ليبيا 2010 .

(8) انظر في جماعة التنمية في الجنوب الأفريقي (السادك) :-

- جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001-2003 الصادر عن مركز البحوث الأفريقية - مرجع سبق ص 82-94 .
- جمهورية مصر العربية - وزارة التجارة والصناعة - قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية - الأفريقية التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية - مرجع سبق ذكره ص 16-17 .
- د/ محمد عاشور مهدي ، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (السادك) - مجلة آفاق أفريقية العدد السابع خريف 2001 ص 22-36 .
- د/ هويدا عبد العظيم عبد الهادي ، التكتلات الاقتصادية في الجنوب الأفريقي ، بحث مقدم في ندوة إفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين والذي عقد في الفترة من 27-29 من مايو 1997 .

(9) انظر في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) .

- جمهورية مصر العربية ، قطاع التجارة ، اتفاقية السوق المشتركة والجنوب الأفريقي (الكوميسا) (القاهرة : يونيو 2002) .
- جمهورية مصر العربية -وزارة الصناعة والتجارة ، قطاع الاتفاقات التجارية العلاقات المصرية الأفريقية .

- التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية (دراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001 وحتى 2005 .
- التبادل التجاري مع دول الكوميسا ص 38 وما بعدها (موقف تفصيلي) .
- جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، التقرير الإستراتيجي عن أفريقيا من 2001 وما بعدها .
- د. عراقي عبد العزيز الشربيني ، آفاق العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية بعد انضمام مصر إلى الكوميسا - مجلة آفاق أفريقية العدد الرابع عام 2000 ص 111- 113 .
- د. فرج عبد الفتاح فرج - العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي « كوميسا » بحث منشور في المرجع السابق مباشرة ص 127 - 128 .
- د. / جمال محمد السيد ضلع ، الإطار القانوني - السياسي للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كونيا) .
- د. محمود أبو العينين « العلاقات السياسية بين مصر ودول الكوميسا - بحث منشور في المرجع السابق ص 55 - 56 .
- جيرى نكوميو موكا- داني هاريسون- جيمس مكوى- ترجمة د. / سماح سيد أحمد .
- « معوقات التكامل الاقتصادي في إفريقيا - دراسة حالة الكوميسا - مجلة آفاق أفريقية، العدد السابع ص 66 - 80 .

(10) انظر :- التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا « الإيكواس » :-

- جامعة القاهرة معهد البحوث الأفريقية - التقرير الإستراتيجي الأفريقي
2001 - 2002 ص 82 - 94 .

-رحاب عثمان محمد عثمان - الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
(الإيكواس) مجلة آفاق أفريقية العدد السابع ص 46 - 66 .

- سامي السيد - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - إدارة الصراع في
المنطقة - أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين / معهد البحوث
الأفريقية ص 380 - 410 .

- جمهورية مصر العربية - وزارة التجارة والصناعة - قطاع الاتفاقات التجارية ،
العلاقات المصرية - الأفريقية التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ، القاهرة
الهيئة العامة للكتاب ، 2006م ص 23 - 24 .

د/ عادل عبد الرازق ، المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في
إفريقيا «نيباد» - مرجع سبق ذكره ص 222 - 237 .

(11) انظر في الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى (إيكاس / ECCAS) :-

-د/ عادل عبد الرازق المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في
أفريقيا «نيباد» - مرجع سبق ذكره ص 239 - 241 .

د/ عادل عبد الرازق إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي
- مرجع سبق ذكره ص 136 - 137 .

جامعة القاهرة / معهد البحوث الأفريقية - التقرير الإستراتيجي الأفريقي
2001 - 2002 مرجع سبق ذكره ص 118 - 119 .

انظر في الاتحاد الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا « نيباد » :
(12) منظمة الوحدة الأفريقية ، المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية ،
الأفريقية الموقعة من القادة الأفارقة في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في
دورته العادية السابعة والعشرين في أبوجا / نيجيريا في الفترة من 3-6 من يونيو
1991 (أديس أبابا / يونيو 1991) .

(13) مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا « نيباد » NEPAD (أبوجا /
نيجيريا : أكتوبر 2001) .

-د/ عادل عبد الرزاق ، المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية
في أفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق مرجع سبق ذكره ص 397 وما بعدها .
الإستراتيجية الأفريقية للتنمية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد
NEPAD) في إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي - مرجع
سبق ذكره ص 225 وما بعدها .

(14) جمهورية مصر العربية- وزارة الصناعة قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات
المصرية- الأفريقية التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية، مرجع سبق ذكره ص 100

(15) د، عادل عبد الرزاق - المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة
لتنمية أفريقيا - مرجع سبق ذكره ص 397 وما بعدها

وانظر أيضًا : -د/ جمال السيد ضلع ، الفرانكفونية - في ظل التنافس الفرنسي -
الأمريكي في أفريقيا - مجلة آفاق أفريقيا العدد 14 صيف 2003 - الصادرة عن
هيئة الاستعلامات ص 23-54 .

-د.عراقي الشربيني ، المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد / NEPAD)مقدمة تعريفية - ضمن سلسلة دراسات مصرية إفريقية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مايو 2002 .

د.فرج عبد الفتاح - الاستثمارات الأمريكية المباشرة في إفريقيا وأثرها على بعض جوانب التنمية الاقتصادية نشرة البحوث الأفريقية (جامعة القاهرة : معهد البحوث الأفريقية ديسمبر 1998) .

د. نبيل بكر عمارة ، العلاقات الأفريقية الصينية في الألفية الجديدة - تحديات وآفاق مستقبلية آفاق أفريقيا العدد 14 صيف 2003 الصادر عن هيئة الاستعلامات ص 81 - 88 .

-الاتحاد الأوروبي ودعم التنمية الأفريقية في ظل اتفاقية كوتونو ومبادرة النيباد بحث مقدم في مؤتمر التنمية الجديدة في أفريقيا (NEPAD) وتنمية أفريقيا كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة من 24 - 25 من سبتمبر 2002 .

-نيفين حليم صبري مصطفى - أوروبا ودعم لتنمية في أفريقيا ، دراسة في الموقف الأوروبي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الأفريقية بحث مقدم في الندوة السابقة مباشرة .

وأيضًا :-الاتحاد الأفريقي ، القرارات الصادرة عن اجتماعات ممثلي الاتحاد والدول الثماني الصناعية بدءا من عام 2001 وحتى 2013(ديران / جنوب أفريقيا) .

Dr . greg mills : human resources .

African development an NEPAD

-الاتحاد الأفريقي ، قرارات القمم الأفريقية للاتحاد حتى القمة الثامنة عشرة بأديس أبابا 15 - 16 من يوليو 2012 .

- انظر في : مدى قدرة الاتحاد الأفريقي على مواجهة التحديات في ظل
العولمة:

-القرارات الصادرة عن قمة الاتحاد الأفريقي في دورته الحادية عشرة التي
عقدت في 30 يونية - إلى 1 يوليو 2008 في شرم الشيخ والموضوع الرئيسي
/ قضية المياه والصرف الصحي وأزمة الغذاء في أفريقيا والقمة النوعية الأربعة
التي سبقت القمة وما صدر عنها من قرارات للاتحاد الإفريقي .

-انظر :-القرارات الصادرة عن اجتماعات المجلس التنفيذي لوزراء خارجية
دول الاتحاد الأفريقي وهي القمة الثالثة عشر للمجلس التنفيذي يومي 27 - 28
من يونيو 2008 م

-القرارات الصادرة عن القمة العادية الثانية عشر بأديس أبابا أثيوبيا في الفترة
من 2-3 فبراير 2009 وتم اختيار موضوع رئيسي هو «تنمية البنية التحتية في أفريقيا
بمجاللات النقل والاستثمار في القارة الأفريقية»

-القرارات الصادرة عن القمة العادية الثالثة عثفي مدينة / سرت/ الليبية خلال
الفترة من 1- من 3 يوليو 2009 تحت شعار «الاستثمار في الزراعة من أجل النمو
الاقتصادي والأمن الغذائي باعتباره ركنا أساسيا لعملية لتنمية المستدامة في أفريقيا .

-القرارات الصادرة عن قمة الاتحاد الأفريقي الرابعة عشر بكمبالا - أوغندا
والتي عقدت في الفترة من 25-26 من يوليو 2010 وتم اختيار الموضوع الرئيسي
لها «المرأة والطفل الأفريقي» باعتباره مطلبا ضروريا لتحقيق التنمية البشرية في
إفريقيا وصدر هذه القمة قرارا بإدماج مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
(نيباد) في منظمة الاتحاد الأفريقي لتصبح الذراع الاقتصادي للاتحاد الأفريقي
وأصبحت برنامج اعتمده الرؤساء الأفارقة لتحقيق التنمية في إفريقيا .

-القرارات الصادرة عن قمة الاتحاد السابعة عشر في غينيا الاستوائية / مالايو
في الفترة من 30 من يونيو-1 من يوليو 2011 وموضوع القمة «دعم الشباب لصالح
جهود التنمية المستدامة»

-القرارات الصادرة عن قمة الاتحاد الثامنة عشرة في أديس أبابا / أثيوبيا في
الفترة من 15 16 من يوليو 2012 وموضوعها الرئيسي «دعم التجارة البينية بين
دول القارة الأفريقية».

-انظر :- ما صدر عن الاتحاد الأفريقي بشأن التقرير عن مفاوضات اتفاقات
الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والشراكات الإستراتيجية للاتحاد
الأفريقي مع اليابان والصين وأمريكا الجنوبية والهند وتركيا وإيران .

-د. فرج عبد الفتاح فرج ، الاتحاد الأوربي ودعم التنمية الأفريقية في ظل
اتفاقية كوتونو ومبادرة نيباد بحث مقدم إلى مؤتمر مبادرة التنمية الجديدة في إفريقيا
NEPAD في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة 24- 25 /
2002 ص 15 .

-د- نيفين حليم صبري مصطفى ، أوربا ودعم التنمية الأفريقية ، دراسة في
الموقف الأوربي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الأفريقية ، بحث مقدم في الندوة
السابقة مباشرة وص 1- 25 .

17-د/ عبد الله الأشعل ، الاتحاد الأفريقي والقضايا المعاصرة (القاهرة :
مؤسسة الطوبجي للتجارة والنشر 2002 : 2003 ، ص 140 – 141 .

وانظر :-

د. ربيع عبد العاطي ، الاتحاد الأفريقي والتحديات الماثلة – مجلة آفاق
أفريقية العدد 11 خريف 2002 ص 55 .

- د. عادل عبد الرزاق ، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي ، رؤية مستقبلية ، مرجع سبق ذكره ص 314 وما بعدها .
- نادية عبد الفتاح ، الاتحاد الأفريقي بين الأمل والخوف رؤية تقويمية ، بحث منشور في ندوة التكامل الإقليمي في إفريقيا ، رؤى وآفاق - جامعة القاهرة - معهد البحوث الأفريقية - إبريل 2005 ص 182 - 187 .
- د. جمال ضلع ، الاتحاد الأفريقي بحث منشور في التقرير الاستراتيجي - الصادر عن مركز البحوث الأفريقية بمعهد البحوث الأفريقية جامعة القاهرة 2002 ص 6- 10 .

18-انظر في الحركات التكاملية في أفريقيا :-

- د. فرج عبد الفتاح ، إمكانيات التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصادية الأفريقية في ظل الاتحاد الأفريقي بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية والتي عقدت بمعهد البحوث الأفريقية في أكتوبر 2001 ص 270 - 294 .
- الاقتصاد الأفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة (القاهرة : إدارة النهضة العربية 2001) .
- د. مصطفى حسين سلامة ، الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، قراءة قانونية ، السياسة الدولية العدد 113 يوليو 1993 .
- د. عادل عبد الرزاق ، المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق ص 141 - 271 .

19- انظر في التكامل الإقليمي في إفريقيا :

جامعة القاهرة / معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مشروع دعم التكامل الأفريقي ، رؤى وآفاق أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الش وون الأفريقية الذي عقد في الفترة من 16 - 17 من أبريل 2005 ، البحوث الآتية :-
-إحسان مهدي ، المتغيرات الدولية الإقليمية وأثارها على مساعي التكامل ص 27-52 .

-رانيا حسين الدولة القائد ودورها في التكامل في ضوء تجربتي السادس والإيجاد ص 53 - 77

-أيمن شبانة ، مقومات التكامل الأفريقي في المجال الإعلامي والثقافي ص 78 - 111

-الخضر عبد الباقي محمد ، المجتمع المدني في إفريقيا وآفاق التكامل بين الشعوب الأفريقية ص 112 - 126 .

نادية عبد الفتاح ، التكامل الاقتصادي ، الطريق لتعزيز الأمن البشري في أفريقيا ص 173 - 188 .

نورا كمان ، الاتحاد الأفريقي بين الأمل والخوف ، رؤية تقوية ص 171 - 173 .

-د/ محمد عاشور مهدي ، التكامل الإقليمي في إفريقيا - خبرة الماضي ورؤى الحاضر ص 11 - 15 .

20-د/ عادل عبد الرازق ، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي ، مرجع سبق ذكره ص 318 - 322 .

وانظر :- د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحي ، منظمة الوحدة الأفريقية ،
الماضي - الحاضر - المستقبل - مرجع سبق ذكره ص 25 وما بعدها .

■ ■
الختام
قدرة أفريقيا على مواجهة التحديات التي
تعوق التفاعلات التعاونية التكاملية في
أفريقيا (رؤية مستقبلية)

ينبغي التأكيد علي أن مدي فاعلية أفريقيا تكمن في مواجهة التحديات والمشكلات الإقليمية والدولية المختلفة منها والتي تؤثر علي فاعلية القارة مجتمعة ومن ثم جاء الاتحاد الأفريقي ممثلا لإدارة دول القارة مجتمعة لمواجهة هذه التحديات بجوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذه التحديات منها الداخلي والمتمثل في الآتي :-

1- تعدد الصراعات والحروب في القارة الأفريقية فالقارة لا تزال تموج بالصراعات المسلحة ورغم إحراز تقدم في بعض بلدان القارة إلا أن الاتحاد الأفريقي مطالب بوضع إستراتيجية متكاملة لتسويات المختلفة وذلك بهدف القضاء أو الحد من تلك الصراعات التي تقف عائقا للتنمية في القارة .

2- أزمة الدعم الخارجي للتنمية في أفريقيا فمن المشكلات المهمة التي تواجه الاتحاد الأفريقي وعليه إيجاد حل لها ذلك التحدي التقليدي في أن الدول لا تمتلك أدوات التنمية اللازمة ومن ثم تقع فريسة للدعم الخارجي بل وتنتظر هذا الدعم ومن ثم فإن قضية تمويل البرامج والمشروعات التنموية لا بد أن يتم من خلال الدول الأفريقية ذاتها حتى لا يفشل الاتحاد الأفريقي ويصبح مجرد وثيقة تحمل أحلاما غير قابلة للتنفيذ علي أرض الواقع .

3 التحدي المؤسس داخل الاتحاد الأفريقي بالنظر إلي المؤسسات المالية والنقدية التي استقر الرأي علي إنشائها داخل الاتحاد ومنها مثلا المصرف المركزي الأفريقي فإذا كانت القارة تئن بمديونية تتجاوز 350 مليار دولار فهل بإمكان أفريقيا توفير الأساس لتلك المؤسسات وغيرها من المؤسسات الدولية لصندوق النقد الأفريقي وبنك الاستثمار الأفريقي وهل هي قادرة علي الاستفادة الحقيقية منها والتوظيف المناسب لها .

4- عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول الأفريقية إضافة إلى انتشار الأوبئة والأمراض .

ومنها أيضا التحديات الدولية العالمية بكافة جوانبها كالعولمة والتي تترك تأثيرها علي الدول الأفريقية علي الوجه التالي:

1- ففي النواحي الاقتصادية تظهر آثار حرية التجارة علي الاقتصادات الأفريقية من إمكانية تقليص بعض الصناعات أو إغلاقها تماما فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة إضافة إلى هروب رأس المال الأجنبي إلى الخارج .

2- هناك أيضا سياسات المؤسسات الاقتصادية المانحة وشروطها السياسية والاقتصادية وما يمكن أن يترتب علي مثل هذه الشروط من آثار اجتماعية سياسية واقتصادية داخل الدول الأفريقية من انتشار الفساد وارتفاع معدلات البطالة والجريمة .

ومن ثم فهناك عدد من العوامل التي يمكن من خلالها استشراف مستقبل العمل الأفريقي الجماعي في إطار الاتحاد الأفريقي وذلك في ضوء التحديات سالفة الذكر والتي ينبغي التعامل معها ليقوم الاتحاد الأفريقي بالدور المنوط به في القارة الأفريقية وهذه العوامل يمكن توضيحها في إطار الملاحظات التالية :

1- أن أهداف الاتحاد الأفريقي قد جاءت شاملة لكافة طموحات القارة الأفريقية وكاستجابة للتطورات الدولية الحديثة مثل سيادة مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتضامن ومناهضة الجرائم الجديدة وتسوية النزاعات بين الدول الأفريقية عن طريق محكمة العدل الأفريقية وإنشاء برلمان عمود أفريقيا فضلا عن التقدم صوب إنشاء وإتمام الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

2- أن الوضع الاقتصادي للقارة الأفريقية لا يزال كما هو ولم يتحسن فأفريقيا لا تزال تمثل 1٪ من الناتج العالمي و2٪ من نصيب التجارة الدولية وبها عدد كبير من الدول الأقل نمواً في العالم حوالي 33 دولة من 48 دولة وحوالي 40٪ من سكانها يعيشون تحت خط الفقر كل ذلك إلى جانب استمرار النزاعات التي تؤدي إلى تفاقم مشكلة اللاجئين والنازحين كل تلك المشكلات ينبغي على الاتحاد الأفريقي مواجهتها وهو ما يحاوله الاتحاد بوضع خطط اقتصادية واجتماعية (مثل إطار العمل لعام 2005 / 2007 وخطة العمل 2004 / 2007 والتي تتضمن برامج تهدف إلى الإسراع بتكامل القارة) ولكن هذه الخطط رغم حماسها إلا أنها تحتاج إلى تمويل وهو ما تحاول الدول الأعضاء بحث سبل توفيره ومع انتهاء مرحلة الإعداد للبرامج والمشروعات يبدأ وقت التنفيذ وهو ما سيواجهه المستقبل .

3- لابد أن يكون الاتحاد الأفريقي مظلة للتجمعات الإقليمية الاقتصادية والمؤسسات التكاملية التي تغطي مساحات جغرافية هائلة فاشترك الدول الأفريقية في عدد هائل من كيانات التعاون الاقتصادي يعوق أكثر ما يساعد على تحقيق التقدم نحو التكامل الأفريقي فالاتحاد لابد أن يوحد الجهود في هذه المنظمات والتجمعات وفي ذات الوقت ينبغي ألا يعاني هو ذاته من تضخم مؤسس .

4- فاعلية الاتحاد الأفريقي تعتمد في جزء منها على رئيس الاتحاد وكيفية رؤيته لترتيب القضايا والموضوعات بحيث يمتلك الكفاءة في تحديد القضايا والموضوعات ذات الأهمية والأولوية لتناولها حتى لا تفقد الموضوعات أهميتها .
الحكم وأن العبرة والنتائج النهائية لا تقاس في الغالب بما يصدر من قرارات غير واقعية يستحيل تنفيذها عملياً بل بما ينفذ بالفعل أو يصلح للتنفيذ . (1)
فالعبرة ليست بتغيير الأسماء ولا مثالية النصوص وشمولها وإنما المحك الرئيسي هو قدرة القادة الأفارقة على محاصرة المشكلات ووضع الشروات

الأفريقية في خدمة الشعوب الأفريقية ذلك أن إبراز المشاركة الشعبية وحقوق الإنسان و قدسية الحياة البشرية ورفض فكرة الانقلابات العسكرية هي مثاليات سوف تصطدم بالواقع الذي لا بد من تغيير المعادلة الحاكمة فيه وأولها أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو السبب الأول في نشأة النزاعات الأثنية وتحويل التركيب الأثني الأفريقي إلى ظاهرة عنيفة .

كذلك فإن مقاومة الانقلابات العسكرية لا يمكن أن يتم عن طريق رفض الاعتراف بهذه النظم الانقلابية وإنما يتم اقتلاع هذا الداء من القارة الأفريقية عن طريق الفصل بين الجيش والسياسة وتنشئة أجيال من السياسيين والمثقفين القادرين علي التعرف علي المصلحة العليا في بلادهم وإعلائها وهذا يتطلب إشاعة ثقافة السلام والتسامح والتعايش وقبول الآخر .

ومن ثم الاتحاد الأفريقي يواجه مجموعة من التحديات سواء السياسية كالتدخلات الدولية والمحاولات الأمريكية الأوروبية بالأساس لإحداث تسويات إقليمية في مناطق القارة المختلفة كما يحدث في السودان وبعض هذه المحاولات تهدف إلى تغيير خريطة التوازنات في مناطق القارة المتعددة ومعظمها يهدف إلى إحداث توافق دولي وإقليمي من شأنه أن يهيئ الفرصة للشركات الغربية للاستفادة من مناجم التعدين وحقول النفط إضافة إلى التعثر الديمقراطي وانتشار الإرهاب والتطرف واستمرار النزاعات السياسية بين الدول وفي داخل الدول الأفريقية الاتهامات المتبادلة بإيواء المتمردين وجماعات المعارضة وهو ما يحدث بكل واضح في منطقة القرن الأفريقي ويضاف إلى ذلك التحديات الاقتصادية وانتشار الأوبئة وعلي رأسها مرض نقص المناعة (الإيدز) والتحديات الاجتماعية والتي تشمل حدة أزمة اللاجئين فضلا عن زيادة حدة الجفاف والمجاعة .

وهذه التحديات التي يواجهها الاتحاد الأفريقي أنها تتضاءل إلى جوارها المحاولات المستمرة لتعديل اللوائح وتفعيل أنطة أجهزة الاتحاد الرئيسية إلا أنه ينبغي الانتباه إلى أن الإغراق في النواحي الإدارية والتنظيمية يؤدي إلى الحيدة عن المشكلات الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها.

ولذلك فإن مواجهة هذه التحديات والخروج من تلك الضائقة يستلزم طرح بعض الأفكار التي قد تمثل محاور مستقبلية لدراسات أكثر استفادة ويمكن إيجازها في الآتي :

أولاً: النظر إلى مشكلات القارة الأفريقية نظرة شاملة لتحقيق الاستقرار والأمن ومحاولة تسوية النزاعات في إطار اللجان المختصة أو في إطار مؤتمر الاتحاد وإذا استحال ذلك ففي إطار محكمة العدل الأفريقية ولعل آليات وأجهزة الاتحاد الأفريقية تقوم بدور فعال في هذا المضمار خاصة في حالات الإبادة الجماعية داخل دول القارة وتفويض الاتحاد بأن يتدخل لإنهاء هذه الحروب المتمثلة في الجرائم ضد الإنسانية والإبادة .

وهنا نذكر الجنون العرقي في رواندا- بورندي- السنغال- النيجر - نيجيريا - السودان- الصومال- إثيوبيا- أنجولا- موزمبيق- ليبيريا- الكونغو الديمقراطية .

ثانياً: العمل الجاد على تحقيق التكامل من خلال الجماعة الاقتصادية الأفريقية ذلك قيام هذه الجماعة يعد الأمل المتبقي أمام دول القارة الأفريقية لتحقيق التنمية المنشودة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والتحديات المتعددة وفي هذا الإطار سيكون أمام الاتحاد الأفريقي تحديا كبيرا لتنسيق أنشطة مختلف التجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية الأفريقية لكي تندمج في الاتحاد وتصبح جزءا لا يتجزأ منه .

ثالثا: الدول الأفريقية في إطار الاتحاد الأفريقي مدعوة إلى تنسيق السياسات والاتفاق على قواعد مشتركة عامة تواجه بها التحديات حتى يمكنها التعامل بقوة جماعية وليست دول فرادي كما أنه ليس في صالح الدول الأفريقية انفراد قوة واحدة بالنظام الدولي العالمي ولذلك أيضا لا بد لها أن تكون قادرة على فهم ما يحدث بشكل صحيح مع التحرك في اتجاه محدد لمواجهة تقليل الخسائر المحتملة أو تعظيم المكاسب المتوقعة وذلك يتطلب قدرة في الدول الأفريقية على بلورة مصالحها وأهدافها الوطنية .

رابعا: وفي مجال الإصلاح الاقتصادي فإن الأمر يحتاج إلى التدرج المتزن غير المتراضي وغير المتسرع بمعنى ألا يكون الإصلاح مرة واحدة من الاقتصاد المخطط والمواجه إلى الاقتصاد الحر ينبغي أن يوضع في الاعتبار بديهيات واضحة وهي أن الحرية لا تعني إلغاء دور الدولة كما أن نجاح البرامج الاقتصادية يتطلب نوعين من البنية الأساسية هما الخدمات المادية اللازمة للإنتاج والكهرباء والطاقة وكذلك المؤسسات الحالية والقوي البشرية المدربة لإدارة الإنتاج وأن عدم توافرها سوف يؤخر كثيرا أي برامج إصلاحية وسوف يزيد من تهميش القارة هذا ويستلزم الإصلاح الاقتصادي الاهتمام بالزراعة وتطويرها وتشجيع المزارعين على تنويع المحاصيل وكذلك وضع الأطر السياسية المشجعة للأنشطة الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية في إطار خلق المنافسة بينهما ويرتبط بذلك أيضا استخدام وتطوير التكنولوجيا المناسبة .

خامسا: مطالبة الدول الصناعية الكبرى بزيادة المساعدات لأفريقيا وأن يتم ذلك في إطار المم المتحدة التي نص ميثاقها على أن الدول المتقدمة تقوم بتخصيص جزء من دخلها القومي لمساعدة الدول الفقيرة في تحقيق التنمية بها ويرتبط بذلك استخدام هذه المساعدات والقروض بصورة أكثر فاعلية.

سادسا: من الضروري أن تتفهم الدول الأفريقية طبيعة المتغيرات الجالية العالمية وأنه من صالحها تعظيم المصالح الأفريقية لدى القوي الكبرى وإقناع هذه القوي بجدوى مصالحها بأفريقيا وذلك أيضا يستلزم الاهتمام بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي وكذلك القوي الصاعدة خاصة وأنها مرشحة بفضل إمكاناتها بأن من الدول المانحة .

سابعاً: العمل علي ممارسة كسب القوي الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قنوات غير رسمية كالتقابات العمالية وغيرها هذا وقد سبق أن أوضح الأمريكيون بأن الدبلوماسيين الأفارقة مطالبون بالتعرف علي الوسائل التي تمكنهم من كسب التأييد عن طريق « اللوبي » ومما لاشك فيه أن الحاجة تدعو إلي المزيد من الجهد من أجل كسب تأييد الرأي العام الأمريكي من أوساط رجال الأعمال الذين فشلوا في تنمية القدرة علي التصدير حتى من دول تصدر النفط كنيجيريا .

وأخيراً فإنه يمكن القول إنه علي الرغم من هذه المشكلات والتحديات التي تواجه القارة الأفريقية فإن الأمل معقود علي قيام الاتحاد الأفريقي بديلاً عن منظمة الوحدة الأفريقية / وذلك لوجود تغيير في هيكله وبنائه وآلياته وأجهزته عن منظمة الوحدة الأفريقية قد سمعت قبل تأسيسها للاتحاد الأفريقي إلي الاستفادة من تجارب الاتحادات الدولية المماثلة في تأسيس اتحادها الجديد وتطويعها للظروف والأوضاع الأفريقية الخاصة بالقارة .

ومن ثم يمكن القول إن الدول الأفريقية في تقديرنا تدخل مرحلة جديدة ومهمة بقيادة ذلك الذي نضع عليه آمالا كبيرة في حل مشكلات القارة ومواجهة التحديات التي تواجه القارة الأفريقية ووضع دولها وشعوبها علي طريق التقدم والتنمية كذلك فإن ذلك الاتحاد يمثل أمل أفريقيا لتجاوز الصراعات الحادة التي تشهدها القارة منذ عهود الاستعمار خاصة الصراعات الأثنية والعرقية والحدودية والتي أوقعت الآلاف

من الضحايا بما يصعب حصره من الخسائر المادية والاقتصادية والبشرية ومن ثم فإن نجاح الاتحاد الأفريقي الجديدة في أداء المنتظر منه من مهما سيكون بلا شك رهنا بتوافر الحماس له لتنسيق أنشطة مختلف التجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية الأفريقية لكي تندمج في الاتحاد وتصبح جزءا لا يتجزأ منه .

ثالثا: الدول الأفريقية في إطار الاتحاد الأفريقي مدعوة إلى تنسيق السياسات والاتفاق على قواعد مشتركة عامة تواجه بها التحديات حتى يمكنها التعامل بقوة جماعية وليست دول فرادي كما أنه ليس في صالح الدول الأفريقية انفراد قوة واحدة بالنظام الدولي العالمي ولذلك أيضا لا بد لها أن تكون قادرة على فهم ما يحدث بشكل صحيح مع التحرك في اتجاه محدد لمواجهة تقليل الخسائر المحتملة أو تعظيم المكاسب المتوقعة وذلك يتطلب قدرة في الدول الأفريقية على بلورة مصالحها وأهدافها الوطنية .

رابعا: وفي مجال الإصلاح الاقتصادي فإن الأمر يحتاج إلى التدرج المتزن غير المتراضي وغير المتسرع بمعنى ألا يكون الإصلاح مرة واحدة من الاقتصاد المخطط والمواجه إلى الاقتصاد الحر ينبغي أن يوضع في الاعتبار بديهيات واضحة وهي أن الحرية لا تعني إلغاء دور الدولة كما أن نجاح البرامج الاقتصادية يتطلب نوعين من البنية الأساسية هما الخدمات المادية اللازمة للإنتاج والكهرباء والطاقة وكذلك المؤسسات الحالية والقوي البشرية المدربة لإدارة الإنتاج وأن عدم توافرها سوف يؤخر كثيرا أي برامج إصلاحية وسوف يزيد من تهميش القارة هذا ويستلزم الإصلاح الاقتصادي الاهتمام بالزراعة وتطويرها وتشجيع المزارعين على تنويع المحاصيل وكذلك وضع الأطر السياسية المشجعة للأنشطة الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية في إطار خلق المنافسة بينهما ويرتبط بذلك أيضا استخدام وتطوير التكنولوجيا المناسبة .

خامسا: مطالبة الدول الصناعية الكبرى بزيادة المساعدات لأفريقيا وأن يتم ذلك في إطار المم المتحدة التي نص ميثاقها علي أن الدول المتقدمة تقوم بتخصيص جزء من دخلها القومي لمساعدة الدول الفقيرة في تحقيق التنمية بها ويرتبط بذلك استخدام هذه المساعدات والقروض بصورة أكثر فاعلية من جانب الدول المشاركة فيه إلي جانب السعي إلي التعاون المشترك البناء وتجاوز كل المشكلات والحساسيات القائمة فيما بينها من أجل بناء مستقبل أفضل للقارة التي طالت معاناتها .

إن المحك الأساسي والرئيسي لنجاح الاتحاد الأفريقي قد يتمثل في قدرته علي إعطاء دفعة لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا « نيباد » حيث تعد هذه المبادرة الخطة التفصيلية لتحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي في مجال التنمية والتعجيل بقيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية ذلك أن الفكرة الجوهرية لمبادرة « نيباد » تقوم علي التفاوض حول علاقة جديدة مع بلدان العالم المتقدم والمنظمات الدولية بحيث تقوم هذه العلاقة علي التزامات متبادلة ومعايير للأداء متفق عليها بين الطرفين والتي تمثلت في :-

1- تعهد الجانب الأفريقي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة في مجالات واسعة النطاق حددتها المبادرة .

2- يقع علي العالم المتقدم الجزء الأكبر من مسألة تعبئة الموارد الخارجية التي تشتمل علي ثلاثة محاور رئيسية هي :-

(أ) ترتيبات جديدة يتم التفاوض بشأنها بهدف خفض الديون الخارجية.

(ب) إصلاحات واسعة في إدارة المساعدات الإنمائية الخارجية بغرض زيادة حجم المساعدات وتحسين كفاءتها .

(ج) تشجيع أنسياب رأس المال الأجنبي .

وفي إطار « نيباد » أصدرت القمة الأفريقية (38) والتي عقدت في جنوب أفريقيا في يوليو 2002م إعلانا حول الديمقراطية والحكم الرشيد في كافة المجالات السياسية والاقتصادية ويقضي الإعلان بقيام الدول الأفريقية بشكل جماعي بالعمل علي تطبيق حكم القانون والمساواة بين المواطنين وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات المهنية بما ينفق مع الدستور وحق وحرية انتخاب الزعماء لمدة محددة والفصل بين السلطات والحفاظ علي استقلالية السلطة القضائية والشفافية ومحاربة الفساد بما في ذلك وضع قواعد لشفافية السياسات النقدية والمالية والموازنة والمراجعة المالية والانفتاح علي التجارة والاستثمار الدوليين وهو ما يعني التزام الحكومات الأفريقية إجمالا بتبني سياسات عادلة واتباع المعايير المتعارف عليها للحكم .

وفي هذا الصدد فقد وافقت اليابان منذ مؤتمر « تيكاد » الأول عام 1993م علي أن المبدأ الأكثر إلحاحا للتنمية في أفريقيا هو أن تمارس أفريقيا ملكيتها ثم المجتمع الدولي يمكنه بعد ذلك مد يد التعاون من خلال الشراكة هذا وقد ألزمت أفريقيا نفسها في مبادرة « نيباد » بالأخذ بالحكم الرشيد والديمقراطية كأساس للتنمية .

إن مبادرة « النيباد » تواجه عددا من التحديات التي تحتاج إلي التغلب عليها ..

توجزها فيما يلي :

- 1- هل « نيباد » سوف تستخدم فقط كأداة أخرى للحصول على رفع الاعتمادات « المعونة الرسمية للتنمية ODA » .
- 2- توجد بعض الشكوك لدي المجتمع الدولي المانح مؤداها أن « نيباد » يمكن أن تكون بعد كل هذا مجرد أداة أخرى تستخدم من أجل تحريك معونة التنمية الرسمية لأفريقيا .

وبالنظر إلى الوجه الآخر من العملة تحاول أفريقيا الآن العمل من أجل نفسها بالالتزام بمبادرات متعددة لمواجهة المشاكل الصعبة بعدما واجهت هذه التحديات بدون فاعلية .

ومنذ عقد المؤتمر الأول في لندن (أكتوبر 2001) جرت عدة لقاءات واجتماعات بين مجموعة الممثلين الشخصيين لزعماء مجموعة الثماني للمشاكل الأفريقية وممثلي « نيباد » وخلال هذه اللقاءات حاول جانب مجموعة الثماني – التزام الحرص تجاه جانب « نيباد » بعدم التجارب مع توقعاته المعقولة – زيادة تمويل إضافي بينما جانب « نيباد » يحاول إقناع الثماني وبذلك يوجد نوع من التوتر بين الجانبين .

يتردد جدل بين الأفارقة في عملية « نيباد » مؤداة أن الأسلوب الغربي للحكم لا يتلاءم في مجمله مع الحقائق الأفريقية فليس عمليا أن يتنقل المفهوم الغربي للحكم كما هو إلى أفريقيا دون احترام للقواعد التقليدية للمجتمعات الريفية الأفريقية .

ومثل هذه الجدليات لها إلى حد ما من الأسس ما يبررها فبالنظر إلى عملية التنمية اليابانية فهي تاريخ من التناغم بين نظام القيم الغربي والنظام التقليدي الذاتي الياباني ومن ثم حققت اليابان و طورت هويتها الذاتية من خلال عملياتها للتحديث .

إذا فلا بد من أن تكون المعايير للحكم الأفريقي والتي تستخدم من أجل التنمية الأفريقية مقنعة بما فيه الكفاية للمراقبين من المجتمع الدولي فعندما تبنت « نيباد » الحكم كمبدأ رئيسي للتنمية وسعت للحصول على مساعدات خارجية للتنمية فإنها تقود مبدأ أن الأداء الجيد والحكم الرشيد يمكن أن يثابا بواسطة تلك المساعدات الخارجية .

فعلي مدار السنوات العشر الماضية خلال حقبة التسعينيات نجد أن حجم ODA المعتمد لأفريقيا قد جري تخفيضه بمقدار الثلث فربما يكون من الأفضل .

أما العمل علي تحريك موارد ODA من الأداءات السيئة إلي الجيدة وهو ما يعني زيادة الحجم الإجمالي أو البقاء بدرجة أو أخرى علي نفس المستوى .

إذا يجب علي مجموعة الثماني أن تعي تلك (العوامل السابقة) عند صياغة سياساتهم الخاصة بالتعامل مع « نيباد » وبمثل ما يجب أن يقوم به الدول الأفريقية .

وبصفة عامة فإنه لا يجب التعويل كثيرا علي وعود شركاء التنمية في أفريقيا ..

فالبعض استغل إطلاق « نيباد » للدعاية لنفسه ولمزيد من التغلغل الاقتصادي في أفريقيا لتحقيق مصالحه من جهة أما من الجهة الأخرى فقد عمل معظم شركاء التنمية في ضوء عدم وفائهم بوعودهم رغم إفراغ المبادرة من محتواها وتحويلها إلي مجرد مطالب بإصلاح سياسي في أفريقيا بل إن ما أعلنه الأفارقة في هذه المبادرة تحول في يد الشركاء إلي شرط أساسي يجب تحقيقه وبأية صورة من الصور كي يتم تمويل المبادرة بما أعلنوه عن التزامهم به؛ وعلي ذلك فإن علي أفريقيا الاعتماد علي نفسها .

ويخلص إلي أنه :-

رغم أن « نيباد » هي رؤية أفريقية خالصة صادرة عن قادة أفريقيا ليعبر بذلك عن آمال وآلام شعوبهم وهي النقطة الجوهرية التي تحسب لها إلا أن عيوبها يمكن تداركها قد شابت تلك المبادرة وآليات تحقيقها ولن نتطرق هنا إلي الجوانب السياسية للمبادرة إلا بالندر اليسير حيث إن تحقيق الحكم الرشيد أو الديمقراطية لا يتحقق إلا في ضوء تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة .

ولقد تعهد القادة الأفارقة وبالتالي كافة شعوب القارة بالعديد من التعهدات والالتزامات في المبادرة إلا أن الرؤية لم تنطلق من الواقع الأفريقي حين تعرضت للتنمية وتمويل مروعاتها ورغم أن المبادرة رصدت كافة صور المعاناة والقصور التي تعاني منها القارة الأفريقية إلا أنها حين بدأت في التصور عن كيفية تمويل تلك المشروعات التنموية لم تنطلق من واقع القارة ومن ثم اتجه البعض من الأفارقة إلي :

- تمويل شركاء أفريقيا لمشروعات التنمية (أوروبا - مجموعة الثماني - المستوى الثاني)

- تحويل جزء أو كل مديونية أفريقيا إلى إعفاء كامل تقوم بمواجهه الدول الأفريقية بسداد التزاماتها بما تراه من عملات في صندوق يعم تخصيص عوائده للأنفاق علي التنمية .

- التمويل الأفريقي الذاتي لمشروعات القارة .

إلا أن المبادرة حين لجأت بالدرجة الأولى إلى الشركاء فإنها أعطتهم ما كانوا يسعون إليه من أوراق يجيدون تحريكها للسيطرة السياسية والاقتصادية علي القارة لكي تكرر بذلك إحباطات خطة الإنعاش الاقتصادي التي عانت منها أفريقيا في ثمانينيات القرن العشرين والتي تحددت مدتها من 1986-1990 ورفض الدول الصناعية لهذه الخطة رغم كلف القادة الفارقة من مشاكل كثيرة سياسية واقتصادية لتنفيذ هذه الخطة .

إن أول ما أعلنه شركاء التنمية وباستخدام المبادرة منها ومبادئها هو مشروطة المساعدة - أي أنهم في السياق العام لن يتعاملوا مع أفريقيا كوحدة جغرافية وطبيعية واحدة كما يريد الأفارقة بل وفقا لتقسيمات سياسية كدول وحكومات ومدي رضا الشركات عن نظمهم السياسية من عدمه وهو مبدأ يؤدي إلي تطبيق خطط التنمية الشاملة في كافة أوجه التنمية التي تم إعدادها في ظل المبادرة ودون تفرقة بين دولة وأخرى أو منطقة أو إقليم .

كما أن المبادرة قدرت حجم تمويل سنوي يصل إلي 6 مليارات دولار سنويا لم يتقدم الشركاء منها سوى بحوالي مليارين عام 2002م وفقا لما أعلنته دول مجموعة الثماني .

إن المبادرة في حد ذاتها ورغم نبل مقاصدها قدمت من الناحية السياسية فرصة للتدخل في الشأن الأفريقي من وجهة نظرنا بل لعل هذا قد يكون مبررا لشركاء التنمية في عدم الوفاء بالتزاماتهم استنادا إلى أنه لا يوجد حكم رشيد يوجب المساعدة للتنمية في كثير من دول القارة .

إن فترة الحرب الباردة لم تنته من وجهة نظرنا كما يري كثير من المحللين السياسيين وكل ما وكل ما حدث من وجهة نظرنا هو أن اللاعبين فقط قد تغيروا وازداد عددهم فبدلا من الاتحاد السوفيتي آنذاك الذي كان يقابله الولايات المتحدة الأمريكية رحلت أوروبا (أوروبا العجوز - فرنسا - ألمانيا) كما أطلقت عليها الولايات المتحدة إبان أزمة غزو العراق وبالتالي فإن الحرب الباردة مازالت مستمرة ولم تنته ولها انعكاساتها علي أفريقية (ساحل العاج) (فرنسا + أمريكا) جنوب السودان (أمريكا + ألمانيا + فرنسا) .

إن المبادرة يجب أن يتم مطابقتها لواقع أفريقيا بحيث تنطلق عملية التنمية بالأساس اعتمادا علي موارد أفريقيا حتى تضمن استمرار التنمية في أفريقيا اعتمادا علي الشعار القائل ربما لن ينفع أفريقيا سوي الأفريقيين أنفسهم ولا يعني هذا أن يكون الأفارقة بمنائي عن المجتمع الدولي ولكن شروط أفريقية تتفق والواقع الأفريقي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في إطار منظومة شاملة للواقع الأفريقي ووفقا لواقع ندرة الموارد التمويلية الأفريقية والعمل علي تكامل اقتصادياتها في إطار معاهدة أيوجا الاقتصادية حتى تتجنب القارة التدخل الخارجي تحت دعوة الحكم الرشيد شرطا لازما لتقديم مساعدات التنمية .

إن ما يحدث الآن في أفريقيا عند النظر إلي تدفقات المعونات والمساعدات الأجنبية يعطي صورة للواقع الأفريقي فالدول الفرانكوفونية تحظي بدعم مادي من فرنسا إلا أنه مشروط كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت قانون الفرص والنمو الأفريقي لكي تعطي وتمنح النظم الأفريقي التابعة لها ولا يخفي

دور بريطانيا وألمانيا والصين التي استطاعت أن تحظي بامتيازات التنقيب عن البترول في جنوب السودان .

ومن ثم فإن كل ذلك سيؤدي إلى ضعف المبادرة ما لم ينتبه الأفارقة لذلك ولعل موقف مجتمع الدائنين وشركاء التنمية ليس جديدا فقد سبق أن رفض مجتمع الدائنين الموقف الأفريقي الموحد تجاه أزمة المديونية الخارجية لدول القارة في ثمانينيات القرن الماضي وكذلك موقفهم من عدم تمويل خطة الإنعاش الاقتصادي لأفريقيا الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن ثم فإننا نرى « المساعدات لأفريقيا » مقابل « التحالفات » مرة أخرى من جديد ومن ثم يجب أن يعتمد الأفارقة علي مواردهم الذاتية وذلك بالتعاون والتكامل بين اقتصاديات دول القارة وصولا إلي وحدة اقتصادية شاملة تشكل موقف اقتصادي للقارة في مواجهة شركاء التنمية لتحقيق التعاون بشكل أقوى يعبر عن القارة ويعتمد علي الاستثمارات طويلة المدى بعيدا عن المساعدات والمنح التي سرعان ما تزول فائدتها دون أن تحدث التنمية؛ ذلك أن التنمية عملية مستمرة تحتاج إلي تكاتف اقتصاديات الدول الأفريقية مجتمعة ومعالجة أزمة المديونية الخارجية؛ ذلك أنها أزمة هيكلية تحتاج إلي ردح طويل من الزمن لمعالجتها علي أسس تنفق مع ظروف الواقع الأفريقي .

وبقي لنا أن نقول: إن شركاء التنمية والمجتمع الدولي لن يمدوا أياديهم بالمساعدة لإحداث التنمية ما لم يشعروا بموقف أفريقي موحد يعمل علي الاستفادة من كافة الموارد الأفريقية الاقتصادية التي تحقق له وضعاً اقتصادياً متقدماً وسط دول العالم المتقدم حتى يتحقق لشركاء التنمية النفع المتبادل لهم من خلال استثماراتهم في أفريقيا وبغير ذلك لن يقدم شركاء التنمية سوي المساعدات الواهنة التي لا يحقق تنمية مستديمة لأفريقيا وهي مساعدة لا لتقاط الأنفاس فقط لا غير ثم جدولة الديون والإعفاءات لبعض دول جنوب الصحراء دون أن تحقق تنمية حقيقية لدول القارة .

ومن ثم نؤكد علي عدة حقائق وهي :-

إن المبادرة هادفة في مقاصدها ولكن لابد من الاعتماد أولا وأخيرا علي موارد القارة في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة لدول القارة .

- إن اشتراط المبادرة لإحداث التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هو قيام حكم جيد ورشيد ديمقراطي ليس بضرورة أن يكون وفقا للنموذج الغربي ولكن وفقا للواقع الأفريقي والظروف الأفريقية وأن يتم بالتدرج الذي كان يتحقق معه النموذج الأفريقي الديمقراطي .

- إن اشتراط شركاء التنمية للحكم الرشيد شرط لازم لوفائهم بالتزاماتهم تجاه التنمية في أفريقيا وفقا للنموذج الغربي هو مبرر لتقاعسهم عن الوفاء بهذه الالتزامات تجاه الشاملة في القارة .

- إن التنمية الشاملة في القارة هي هدف الأفارقة ولا يمكن حلها بالاعتماد الكلي علي شركاء التنمية في إطار المساعدات والمنح الموقوتة ولكن لابد من الاعتماد علي موارد القارة وليس بمنأى عن المجتمع ومن ثم فإنه لتحقيق المبادرة يستلزم أن يتحقق الحكم الرشيد وفقا للواقع الأفريقي وليس وفقا للنموذج الغربي وأن يقتنع شركاء التنمية بهذا وأن يتم تحقيق التنمية في إطار من المشروعات الاستثمارية التي تعود بالنفع علي الأفارقة وشركاء التنمية معا وبغير هذا فإن المساعدات والمنح التي تمنح لبعض دول القارة من شركاء التنمية لن تحل مشكلة التنمية؛ ذلك أن شركاء التنمية ينظرون إليها نظرة جزئية في إطار كل دولة علي حدة بينما الأفارقة من خلال المبادرة ينظرون إليها نظرة شاملة لدول القارة مع مراعاة خصوصية كل دولة علي حدة الأمر الذي يجعلنا نؤكد علي أن التنمية لن تكون في أفريقيا إلا شاملة وباستثمارات أجنبية محلية تعالج الأزمة الاقتصادية وتحقق النفع للأفارقة وشركاء التنمية معا .

ولذا تنحصر مهمة شركاء التنمية في مساعدة الأفارقة علي ممارسة حكم رشيد يعتمد علي أسس ديمقراطية وحقوق الإنسان التي تنفق مع الواقع الأفريقي والظروف من قبيلية روائية وغيرها بحيث يصبح النموذج الأوروبي والغربي عموما والأمريكي خاصة غاية يتطلع إليها الأفارقة بعد تدرج وليس دفعة واحدة لا تراعي الشأن والواقع الأفريقي الأدنى وقد تكون مساعدة الأفارقة علي النهوض بالتنمية الاقتصادية وتقليل الفقر والمجاعات أحد أسباب تطلعهم للنموذج الغربي للديمقراطية ومن ثم فإن مساعدة شركاء التنمية في هذا الشأن قد يؤدي إلي تحقيق الأمن واستقرار النظم السياسية الأفريقية ونجاح هذه المهمة يتوقف علي دعم التشئة السياسية للمواطن الأفريقي بهدف تفعيل دوره في العملية السياسية مما يولد لديه الحرص علي مصلحة النظام السياسي الذي ينتمي إليه .

ونجاح هذه المهمة أيضا قد يكون من خلال المنظمات الأفريقية مثل الاتحاد الأفريقي وشركاء التنمية من خلال الاتحاد الأوروبي حيث تشترك كل من المنظمين القارين في وضع الإطار التنفيذي لسياسات الحكم الجيد والرشيد في أفريقيا وذلك إضافة إلي أهمية دور العلاقات الثنائية والإقليمية فسياسات شركاء التنمية تجاه الدول الأفريقية وتجاه التكتلات الإقليمية هي بمثابة الأداة التي تقوم بتنفيذ الإطار الرسمية للتفاعل بينهما .

كما يمكن القول: إن المصالح الاقتصادية لشركاء التنمية في قارة أفريقيا خاصة في إطار الثروات المعدنية والبتروولية والمواد الخام جمعيتها تأتي علي قمة دوافع شركاء التنمية وذلك في أفريقيا وقد يدرك شركاء التنمية أن حماية هذه الموارد الطبيعية والثروات وغيرها داخل القارة الأفريقية إنما يستلزم تحقيق الأمن والاستقرار والسلام والديمقراطية والحكم الرشيد في أفريقيا وتلك الأهداف بالتبعية تؤدي إلي احترام حقوق الإنسان في أفريقيا؛ وفي هذا السياق يصبح من مصلحة شركاء التنمية وفقا لمبادرة نيباد دعم الديمقراطية والحكم الرشيد وفقا للواقع الأفريقي والنموذج الأفريقي والظروف الأفريقية؛ وذلك لتأمين المصالح الاقتصادية لشركاء التنمية في

أفريقيا مما يحقق النفع المتبادل للأفارقة وشركاء التنمية وبذلك تساهم أفريقيا في نهضة الاقتصاد العالمي وتحقق مبادرة النياد أهدافها ومقاصدها .

إذ نتيجة معظم دول العالم اليوم نحو إقامة وتعزيز التكامل الإقليمي والتعاون الاقتصادي الذي بات مطلبا تقضيه الظروف التي صاحبت المتغيرات الدولية منذ بادية التسعينيات من القرن الماضي والذي لا يستهدف دعم القوة الاقتصادية الجماعية فحسب بل يرمي كذلك إلى تعزيز الأهمية الجيو سياسية والإستراتيجية التي تحتاج إليها الدول الأعضاء الجماعة الدولية ولقد كان نجاح الدول الأوروبية نحو التكامل الاقتصادي بالتوقيع علي اتفاقية الاتحاد الأوروبي في ماستريخت في فبراير 1992 دافعا قويا لتجمعات دولية أخرى ومن بينها الدول الأفريقية لكي تتخذة نموذجا يحتذي تستطيع الاستفادة منه في تطويع إمكانياتها ومواردها الاقتصادية والبشرية الذاتية لتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاهية لشعوبها وكذا تدعيم وحدتها السياسية وصياغة سياسة خارجية وأمنية موحدة .

وفي هذا الإطار ومع إدراك الدول الأفريقية لحتمية التكامل والتعاون الإقليمي تجنبنا لتهمشها من جانب الدول والتجمعات الاقتصادية والإقليمية الأخرى احتلت مسألة التكامل والتعاون الاقتصادي في أفريقيا محل الصدارة في جداول أنشطة الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية منذ مؤتمر القمة الاقتصادي الأفريقي في لاجوس عام 1980 والتي تضاعفت قوة دفعها بعد توقيع الدول الأفريقية علي المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية لأفريقيا في العاصمة النيجيرية الجديدة أبوجا في يونيه 1991 خلال مؤتمر القمة الأفريقي الاستثنائي الذي عقد لهذا الغرض والتي دخلت حيز التنفيذ الفعلي منذ إبريل 1993 بعد إستكمال النصاب اللازم لعدد الدول التي صدقت علي هذه المعاهدة .

إن هذه تحقيق الوحدة الاقتصادية فيما بين الدول الأفريقية أصبح مثار اليوم أكثر من أي وقت مضى خاصة وقد أدركت دول القارة أنها تواجه تهميشا ملموسا ومؤثرا من جانب القوى الصناعية والدول المتقدمة التي أصبحت أكثر اهتماما بكياناتها الاقتصادية الإقليمية العملاقة فالمجال الاقتصادي الأوروبي .

European Economic Space

بدولة ال 24 أصبح يضم في إطاره تجمعات اقتصادية أوروبية أقل حجما (دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية – دول الاتفاق الأوروبي للتجارة الحرة الست – دول شرق أوروبا الست) وبالإضافة إلي ذلك فهناك منطقة التجارة الحرة بأمريكا الشمالية (NAFTA)

Noath- Ameacan Fnee Tnade Anea

التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك كما تجرى ترتيبات علي صفتي المحيط الهادي بزعامه اليابان لإقامة أكبر منطقة للتجارة الحرة لكي تضم اليابان واستراليا ونيوزيلاندا والنمور الآسيوية إلي جانب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والصين مستقبلا وهناك ترتيبات أخرى تجرى في أمريكا اللاتينية لإنشاء منطقة تجارة حرة تضم البرازيل والأرجنتين وأورجواي وباراجواي وفي القارة الآسيوية هناك ترتيبات مماثلة لمنظمة تجارة حرة تضم الهند وباكستان ونيجلاديس وسري لانسكا .

وترتبا علي تقدم فإن المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية لأفريقيا تتمشى مع السياسية الاقتصادية العالمية وتندرج في الوقت نفسه مع ما يمكن انطلق عليه بالديمقراطية الاقتصادية الجديدة .

لقد أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي أمرا جوهريا لأفريقيا ينبغي النظر إليه والعمل على تحقيقه في إطار الواقع العالمي الراهن الذي يتسم بتعاظم كياناته وتكتلاته الاقتصادية وما تتميز به هذه الكيانات والتكتلات من تنظيم وقوة ومن ثم

فإن الأمر يفرض على بلدان قارتنا الأفريقية مسؤولية العمل الجاد والمخلص لتحقيق هذا التكامل علي أسس منهجية واعتمادا علي المساندة الذاتية .

ولعل التكامل الإقليمي قد أصبح اليوم أكثر إمكانية مع تعاظم الإدارة السياسية لقادة القارة وتزايد مطالب شعوبنا بتحقيق المزيد من التعاون علي المستويين الإقليمي والقاري وكذلك إن النتائج الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها الدول الأفريقية وحقت بفضلها نموا اقتصاديا ملموسا في مجالات التجارة والاستثمار وانتقال الأفراد والخدمات قد جعل التكامل الإقليمي أكثر إمكانية من أي وقت مضى مما يجعلنا اليوم أكثر ثقة وتفاؤلا بأن الاسهامات التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لأفريقيا بمراحلها الزمنية أنما تمثل الآلية التي تصنع أسس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب القارة ومن باب التنويه فلقد أدركت مصر مبكرا أن تحقيق طموحاتنا المشتركة في حياة أفضل لا يمكن أن يتم قبل أصبح قارتنا الأفريقية مكتملة السيادة والاستقلال ولذلك لم تدخر مصر جهدا في مشاركة أخواتها في القارة في الكفاح من أجل تحقيق الاستقرار وسيادة السلام والأمن في كافة .

كما وضعت مصر كافة خبراتها وإنجازاتها في مجال التصدي لمتطلبات التنمية في خدمة شقيقاتها الأفريقيات خاصة وقد أصبح عالم اليوم هو عالم الكيانات الاقتصادية العملاقة ولعل أبرز الأمثلة علي ذلك هو قرار إنشاء الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا عام 1980 والذي يقوم بتقديم المعونة الفنية للدول الأفريقية بهدف مساعدتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تنمية الموارد البشرية وتدريب الكوادر الأفريقية في المجالات المختلفة مثل العمل الدبلوماسي والشرطي والإعلامي والزراعي والعلوم العسكرية وعمليات حفظ السلام وحماية البيئة .

كما يقول الصندوق بتقديم المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية والمساهمة في إعداد دراسات الجدوى لمشروعات التنمية بالدول الأفريقية والمشاركة في مشروعات التنمية الصغيرة .

- وفي إطار حرص مصر علي تنشيط ودعم التعاون مع الدول الأفريقية في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية فقد قامت بتهيئة الظروف الملائمة لرجال الأعمال المصريين لإقامة مشروعات استثمارية في أفريقيا وزيادة حجم التبادل التجاري مع الدول الأفريقية وذلك بإبرام اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار والاتفاقيات التجارية مع هذه الدول

- كما شاركت مصر بفاعلية في الجهود التي بذلتها مجموعة الاتصال المعنية ببحث مشكلة الديون المستحقة على الدول الأفريقية مع مؤسسات التمويل الدولية . ومع الدول المانحة من أجل العمل علي تخفيف الأعباء المترتبة علي هذه الديون من كاهل الدول الأفريقية .

وعلي حاليا إقامة مزارع مماثلة في عدد آخر من دول القارة بناء علي رغبتها وتقوم أيضا بالمساعدة في عمليات مكافحة ورد النيل في بعض الدول الأفريقية .

التي تعاني من انتشاره بها مثل أوغندا وكذلك قامت بجغرماته بترفي كينيا وحتى تتحقق الفائدة المرجوة من دعم التعاون بين مصر وأفريقيا سواء علي المستوي الثنائي أو في إطار المنظمات الأفريقية فقد تم اتخاذ خطوة هامة نحو انضمام مصر إلي عضوية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) وكذلك انضمامها إلي تجمع الساحل والصحراء وانضمامها إلي مجموعة دول شرق ووسط أفريقيا للتنمية ومكافحة التصحر (الإيجاد) وأيضا التنسيق مع دول حوض النيل في وضع إستراتيجية للاستفادة التصوى من مياه حوض النيل .

إن تحديات النظام العالمي الجديد تؤكد إلى ضم الصفوف وزيادة القدرة التفاوضية للقارة الأفريقية عن طريق إسراع خطي التعاون والتكامل الاقتصادي وفي هذا المجال فأن عددا متزايدا من الدول الأفريقية قد نجحت في إصلاح هياكلها الاقتصادية وحقت معدلات نمو تضمن زيادة محسوسة في مستويات معيشة مواطنيها .

وفي مطلع التسعينيات بدأت مصر في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وخلال نفس العقد تم البدء في تنفيذ برنامج الخصخصة ضمنا للإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عم منتجة ومضاعفة حجم الصادرات مع زيادة معدلات الاستثمار وتعميق دور القطاع الخاص وقد صاحب تلك السياسات اتخاذ العديد من الإجراءات وإصدار القوانين التي تكفل إزالة المعوقات أمام الاستثمار المحلي والأجنبي وخلق مناخ جاذب له .

إن اهتمام مصر بتنمية العلاقات السياسية التاريخية مع دول القارة الأفريقية يتوازى مع اهتمامها الكبير بتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي وتبادل الزيارات العملية والثقافية والخبرات وفي هذا الإطار تساهم مصر بنشاط مكثف في كافة المحافل الأفريقية التي تهتم بالتنمية والاستقرار في القارة كما عملت مصر على تشجيع الاستثمارات المصرية الأفريقية المشتركة وعلى دفع الاستثمارات بين دول القارة ولذا وقعت مصر على اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمارات واتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني مع العديد من دول القارة ومما لا شك فيه أن التكامل والتكامل بيننا وبين دول القارة سوف يمكن دول القارة ككل من تحقيق مؤشرات اقتصادية .

أفضل لكي تأخذ أفريقيا موقعها الملائم والمناسب على الساحة العالمية ووسط التكتلات الاقتصادية العالمية .

وأن الباحث علي قناعة تامة وراسخة بأن الجهود المشتركة بين أبناء القارة للوصول إلى مستقبل أفضل إنما يعتمد علي ما تحظي به القارة من موارد طبيعية وبشرية هائلة وفوق هذا وذلك فأن القارة تعتمد علي إرادة شعوبها المتوثبة إلى تحقيق النهضة والتنمية والتقدم في عالم لم يعد يعتد بالكيانات الصغيرة بل بتعاضم الكيانات الاقتصادية العملاقة .

المؤلف في سطور

- المؤلف يشغل وظيفة وكيل أول وزارة التعاون الدولي .
- شغل العديد من الوظائف منها وكيل الوزارة للموارد البشرية بالوزارة ومدير عام الإدارة العامة للتعاون مع المنظمات والتجمعات الاقتصادية في القارة الأفريقية ومثل مصر في كثير من المؤتمرات الدولية - كما حضر بعض هذه المؤتمرات بدعوة من منظمة الأمم المتحدة .
- شغل المؤلف أيضًا العديد من الوظائف قبل ذلك منها مدير عام برئاسة الجمهورية وأيضًا مدير عام بمجلس الوزراء ، كما أن نشاطه العلمي عضو بهيئة التدريس للدراسات العليا (دبلوم المفاوضات الدولية) بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .
- له العديد من البحوث في الشؤون الإفريقية ودول حوض النيل - نوقشت في ندوات علمية في معهد البحوث والدراسات الإفريقية اعتبارًا من عام 1997 م ، وشارك أيضًا في إعداد التقرير الاستراتيجي عن إفريقيا ، وللمؤلف العديد من المؤلفات العلمية الصادرة عن الهيئة العامة للكتاب والتي تعني بالمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأفريقيا .

إصدارات المؤلف من الهيئة العامة للكتاب

أولاً : إصدارات في إطار التنظيم الدولي والعلوم السياسية والاقتصادية في إفريقيا :

- 1- دور مصر في منظمة الوحدة الإفريقية عام 2002 م.
- 2- دور منظمة الوحدة الإفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من عام 1963 وحتى 2002 ، وتم إعادة طبعه في عام 2013 م .
- 3- بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والإستراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل عام 2004 م .
- 4- المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق (رؤية مستقبلية) عام 2006 م.
- 5- إفريقيا ما بين منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقية (رؤية مستقبلية) دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية .
- ثانياً : إصدارات من مكتبة جزيرة الورد:
- 6- تجربة التكامل المصري السوداني بين النظرية والتطبيق 2013 ، مكتبة جزيرة الورد.
- ثالثاً : إصدارات أخرى في إطار القانون الجنائي :
- 7- التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم بكافة أنواعها .
- 8- شرح قانون الإجراءات الجنائية في ضوء الفقه وأحكام محكمة النقض .
- 9- شرح قانون العقوبات في ضوء الفقه وأحكام محكمة النقض مع دراسة خاصة لأحكام وقواعد قانون الشيك الجديد .